



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران  
بخش دیداری و شنیداری

نام کتاب: فتوحات المعاح

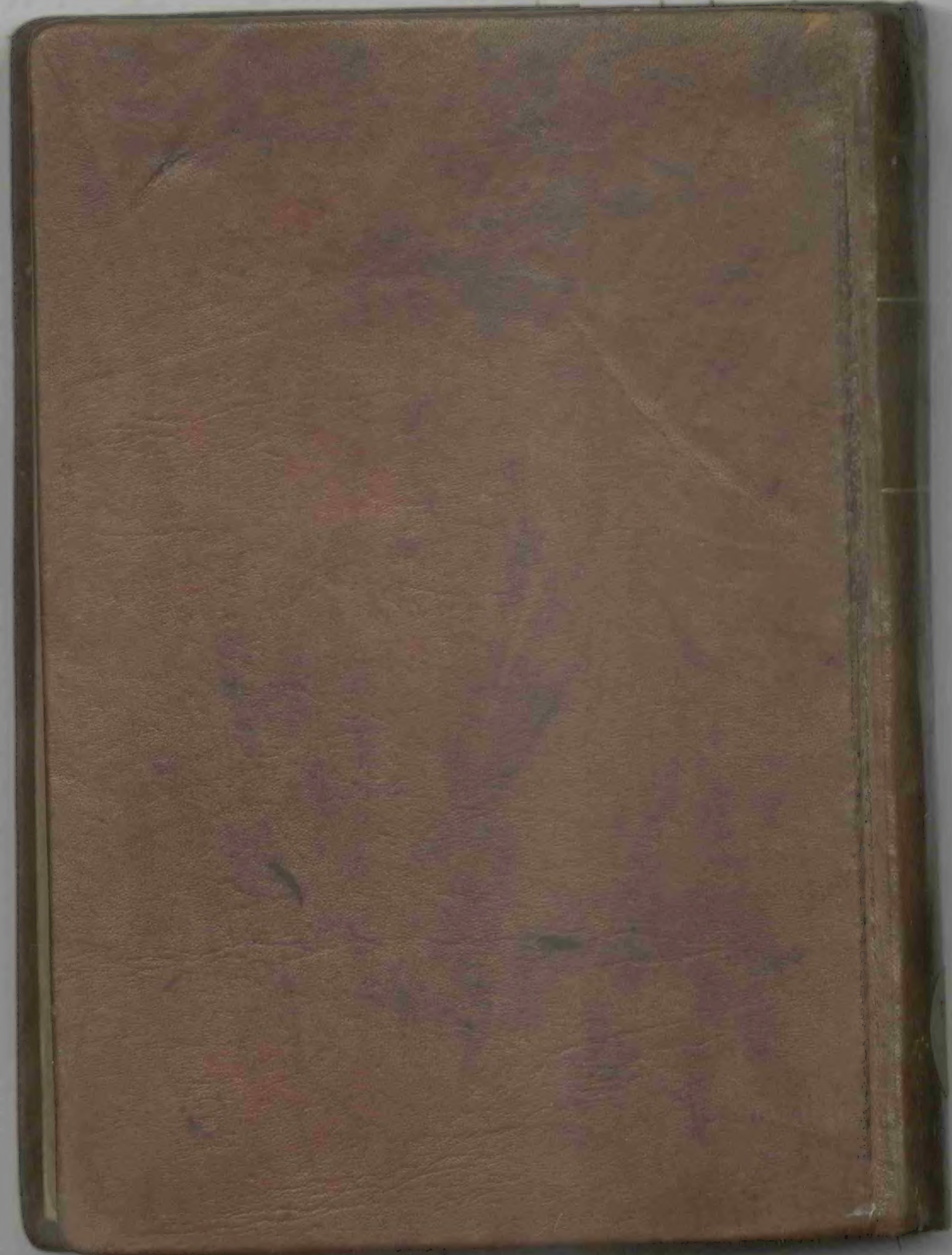
مؤلف: سکاکی

۲۳۶

شماره کتاب:

اندازه: ۲۴x۱۶

تاریخ فیلمبرداری: خرداد ۱۳۸۹





خطی ۲۳۹

شرح مفتاح



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة



و قد سمعنا من ابينا في هذه  
 دعائهم التي هي من قوله لا عدوت الا لله ورسوله واوليائه  
 وعلقت للاماني لسبب ما قد رتب عليه علمه من جملة ما كان من قوله لا  
 الرباني في الباع الذي في شرح العرب والعجم يعني انواع الادب ونشئ على ما اورد في بيان  
 سراج الملتقى الذين في القضاة والسيادات التي لا تقرب من سبب من التي قد  
 تجد على السكالي رضى الله عنه وهو كتاب وانه قد تم التطير في هذا المثل  
 بان يكتب بالنبر على سبب الحديث واستنفذ وسعة في تهذيبه واستفيع جملة  
 في تقييده وتشذيبه لم يبق في قوس احسانه من غير ان لا في كتابه انقائه اهتداهم لسان  
 ثم ليلافقه وانسان عين الفصاحة واتى في هذا الصيغة كما اخبر عن ضوء النهار  
 الباهر والقصر الزمان الذي لا ينفك الناظر ولا ينفك التي حيث انتهى من القرب  
 منسوب الى الجدة مقصود من النجاة فانهم قد عرفوا الشاء عليه الى الدعاء اليه و  
 الاخبار عنه الى علم الناس به وكنى به فضلا ان كل من لا يحسن تدعيه ويؤثر ان  
 بوصف به وان كان لا يعيه لكنه طوره لشعره وكنى ودار عن صعب المثل في صعب  
 قل من تصدى لتقوله فتاتي له شتاه وتعرض لتسليمه فيعرف من له  
 متيخاه من حمار حول حماره ورام قطف جناه علم ان دون الوصول اليه في  
 الاقتاد هذا وان سائق التوفيق بعد قد ساقني الى مبتدئ الحق ومنشأ التمدد  
 مثبت درت للمستدرين نعماءه ومنشأ تجود عليهم سماه دار الملك تهرين  
 عورانه عراهم بالعلم والافوى واتاح لي لقاء العلماء المحققين في دار الملك تهرين  
 فالتفت علوت سواد من محصله واحقق بوجوه غفيرة من منتهى شايرون على  
 على السقي ويراظون على ما حقت مع قلة حذقي في الصياغة وقصود تهتمت  
 في الصياغة وما كان ذلك منهم الا حسن ظنهم من واليتيرك بالرواية عن شيا  
 طيب الله ثمرتهم واسنى بهم وقد كنت في تضاعيف البحث املني عليهم خوا  
 والتمني اليهم قواديه وخوافيه فكلما وقعت فيما من الناس وشاعت حقوا  
 الكفر عن مواضعه وتصفوا في بياديه ومناطيه وتصرفوا فيه تقضا وهدما  
 ورسوا حقه لسهم القبح الكلا وانا التمسع في الكائن لهول زمانى الفاضل  
 الكامل والفضل البارعون في الادب بشوافع الاقتراح ان اعجل للقسم الثالث  
 منه شرعا وافياف فتح ابني بمعضلاته وحل عقد مشكلاته مشغلا عن الاضاح  
 طرقة وفتح مغلقة فمن اعتناص عليه فيه مطلقا في بعد عنه من جملة العبارة  
 محبوب به ثم بظن فيه فاذا لم يقدح جمع عليه ضالته واصل اليه بغيته وراى  
 الباب مفتحا والعيون مشرقة وانا اعتد رتب اليهم بانواع العوائق والموانع وضو  
 للشواغل والحواجز من القلة بعد الكثرة والذلة بعد العزة والعلة بعد الصفة  
 وانا في زمان هو على ما هو عليه من احالة الامور عن حداثتها وتحويل الاشياء عن  
 حالها ونقل التقويم عن طباعها وقلب الحقائق المحجوبة الى اصلها

شدة  
 ليد  
 در تبر  
 ا

مفتاح  
 بحثي  
 فقط  
 كزارش



وذكر ليس للفضل واهله لدية الا الشد صرقا والخطا خنا والاميد هشت  
عقو لهم ولسلهم معقولهم حتى صار لعجز الناس راياعند الجميع من كانت له  
همة في ان يستفيد علما او رزقا فهيما او كتشيب فضلا فلم يمتنعوا عن سوالهم  
و لم يرتدوا عن الحاجهم وما الغنى عني الاستعفاء وعقد ذلك من لسوق الجفا اذ  
علموا اني كنت ممن اخذ عن معدنه وعزبه من موطئه واقت كنت وعذت بعمل  
شرح كنتخرج ما استنىد في فيه من الدرر المكتوبة في الفوائد المختونة في حشد  
عن وحمه فضلة القناع وبيوض منه ما كان صعب الاختراع والافاز بالمو  
ديون الكرام والخلع عن الايمان بالعمود شجرة اللبام لكن ضاق نطاق الوقت  
عن التوصل الى محبوهم واستتم السرار باهله مطلقهم الحيات قد راسه تعالى  
ووفقهم بعينهم نعمته وعظيم قدرته من موخلاصة البشر وتقاروه لاهل المود

نم

في ان تصنع الفضائل فعرف مناد لها وتفحص عن المناقب فاعلم من افعها ثم قدم  
ما هو احق بالقدرة واجدر في استيجاب التنعيم والتعظيم فغير معال العالم العاريجا  
واوضح ضاهج الفضل وابداها واعاد الى وحمه كدرة بما به ورد غاض الما منه  
الى لاية وخص اهله بشمول اللطف بهم والانعام وبيسط جناحي الاشياك عليهم  
والاكرام فقلت هذا حين التلقى لطلوبهم والتشوق عن ساق الجد في تحصيل  
من غوهم والآن قد يعد على المستغنى الانتفاع ووجب عليه الاتباع واستخبرت  
لته العظيم في ذلك واستغنيتهم بطليتهم وتصدت لمقتدرهم المتزجر بفتوحات  
المفتاح فقصص على المقصود بالكتاب وبما يتعلق به من الاسباب غير عاد الى ما  
لا يحتاج اليه ولا يعتد عليه طلب الميرضاة رب العالمين وارشاد اللطالين  
ورغبة الى دعوة رفعت رفعتا نصيبني نفعها حامدا صليبا قائل لا رب اسرح  
لي صد ربي وتسد لي امرتي واحلل عقدة من لساني نفق هو اقولني عابدا بانيته  
بالله من عين حاسيد وسمع معاند ببعثه سر وطبعته وخبث طوبته عند  
الكفر من هذه الاجزاء بالبعية والمراد على كذا النعمة والعناد ثم الخفت به  
خزانه كتبه المعصورة المولودة المودة ومنة ان تخفى لي ناهي فضله ويوقرت  
المثل للرجيب من جميل خلانقه وسكني الكنف الفسيح من كرم شيمه وطرافه  
انقانا ان اولي المودات الوكيد واحراها بالاستنماة الشديدة مودته التي طلعت من  
انفي فضل وشيد هاكم اصلك ثم اني اعذر الى المطالع من خلل براه واستعبد بالله  
مما لا يرضاه واسال الله تعالى ان يجعل كل مانا ثيبه تقصده لوجه خالصا والى فواه  
موديا ولثوابه ففضيلا وماله نعمان وعليه التكلان **فول** رضى الله  
عنه **بسم الله الرحمن الرحيم** القسم الثالث من الكتاب في علمي

ما لم يكن

افاد

المعاني والبيان اعلم انه رحمه الله جعلها مقسمها ثانيا في الكتاب وسأخذ  
الاقسام منه وبه يتم الكتاب ثم جمل هذا القسم مقدمة وفصلين الفصل الاول  
منه في علم المعاني وجعله فانوين فانون في الخبر وفانون في الطلب والفصل  
الثاني منه في علم البيان وجعله اصولا لثله اصل في التشبيه واصل في المجاز وال  
في الكناية ثم جمل الاستدلال كحكمة لعلم المعاني لانه تتعلق بخاص تراكيب الكلام القيا  
وجعل العدد من تنويع علم المعاني لان الغرض من علم المعاني الاختزان عن الخطا في التطبيق  
لما تنضي الحال ذكره وذلك لاجل الاصول الاربعة النثر والنظم ولوحققنا ليسكنه  
تنويع علم المعاني اولى من كونه تنويع للغرض من علم المعاني الا انه الكتنى بجمله تنويع  
للمعاني لانه ابادان بجمل تنويع للغرض من القسم الثالث فجعل علم المعاني لتقريبه  
فيه كالتقسيم الثالث ثم الذي اقتضى عمله جعل هذا الكتاب ثلاثة اقسام وهذه  
النوعين قسميا بالثانوان الغرض الاقدم من علم الادب وهو يرتقي الى اثني عشر  
نوعا علم متن اللغة علم الابنية علم الاشتقاق علم الاعراب علم المعاني  
علم البيان علم العدد وعلم القوافي علم انشاء النثر علم قرض الشعر  
علم الكتاب علم المحاضرات لان معلق الادب لما الخطا ولا الاول علم الكتاب  
وذلك ان المشي اربع مراتب من حيث الوجود كونه في الاعيان مثاله في الزمن وبما  
لاسيقان بغير الامم اللفظ الدال على المثال الذهني والوجود الخارج عن الكتابة الدالة  
على اللفظ وهما قد يختلفان باختلافها كاختلاف اللغة العربية والفارسية والخط  
العربي والهندية والمقصود فيما نحن له احكام الخط العزيت فانه ليس جاريا على  
اللفظ لانه قد يترك في الكتابة بعض حروف الكلمة ويثبت في اللفظ وقد يزداد في  
الكتابة ما لم يلفظ به ويبدلون حروف بان يكتب بالواو والياء ويكون  
اللفظ بالالف كالصلة والحبلى وقد يصلون الكلمة باخرى فاصبح الى قوله والفا  
انما افراد الكلم واضاعها اولا الاول علم متن اللغة اى اصلها والماني لمتا  
صبيغ الكلم واعبها راثما من جملة المناسبة والاقبسة اولا الاول علم الصرف و  
لسميه جارا لله علم الابنية والماني لمتا اوضاع الكلمة والحنسة اولا الاول  
علم الاشتقاق والماني لمتا كسنة تركيب الكلم وهما عدا اولا الاول علم النسخ الثاني  
لما تيمم المعنى الصحيح عن فاسده اولا الاول علم المعاني والماني لمتا كسنة النظم  
الصحيح والفاسد اولا الاول علم البيان والماني لمتا الرسائل والخطب اولا الاول  
علم انشاء النثر والماني لمتا ما تخاص به صاحبك من حدث او شعرا وناديه  
او مثل سائر اولا الاول علم المحاضرات والثاني لمتا المردون لامع اعتبارات  
تقع في الوزن اولا الاول قرض الشعر والثاني لمتا بيان صحيح الوزن من  
فاسده او اعتبارا واخرا لايات الاق علم العروض والثاني علم النافسة لما  
كان مو الاختراذ عن الخطا في كلام العرب ومواضع الخطا اذ الختقم ثلثه لان  
الخطا يقع في المفردات اولا الاول مرجع فيه الى اللغة والصرف والاشتقاق



والثاني لما وقع في نفس المؤلف لمطابقة الكلام لمقتضى الحال الاول يرجع فيه الى  
الحق والحق الثاني يرجع فيه الى المعاني والبيانات والنشاء والنشوء المحاضرات هذا اذا  
لم يتخط الى النظم كذا اذا تحطنته الله فترجع في الخطا الواقع فيه الى قول الشعير  
والحروض والالتفاتية وعندك علم ان المفرد مستخدم على التركيب ومطابقة التركيب  
للمعنى متاخر عن نفس التركيب فجعله ثلثه لقسماء مشتبهة على النوع اربعة الصنف والحق  
والمعاني والبيانات مذييله بالنوع احر لا بد من معرفتها في غير ذلك وهن الاستدلال  
والعروض والفتاوى وانا جعل هذه الانواع الثلاثة ذيل لان مقام الاستدلال بالنسبة  
الى سائر مقامات الكلام جن واحد من حملتها وشعبه فرده من دوحتهما وكذا مقام  
معدومة الاوزان بالنسبة الى سائر المقامات من دوحتهما والذى حصل به الاختراذ  
عن الخطاء في هذين المقامين يكون فردا واحدا من الانواع العاصمة عن الخطاء  
في تلك المقامات فناسب ان يقع ذيلها واما النقطة اوضح ما عرف وسيجي الكلام  
في ذلك المعنى ان شاء الله تعالى وقدم البعض على البعض على الوجه الخاص ووضعنا  
لشؤوننا تبيا لستحقته طبعنا وهذا التقسيم الحاصل من ايراد احكام حوله قديما  
تسمية هذا النوع بالادب فلانه لما فعل معنى مفعول من الادب تفتح الهمزة  
وسكون الدال مصدر اذبت الغم من باب ضرب اذ ادعاهم الى طاعة كان الادب  
يدعى اليه لحسنه وشرفه وان العلوم كلها تستمد من دواته وتستند اليه وانه  
وارثا لانه من الادب بالكس والسكون وهو العجب لان الادب يحجب شأنه ساطع  
برهانه **قوله** وفيه مقدمة الى الكلام فيهما هي فيما نحن له المفتقر اليها  
اي ثنائى بعد وهي بكسر الدال لئلا من قولهم مقدم معنى متقدم نفا تقدم  
ومعنى تقدم ونسبة معنى تنبته ووجه معنى توجه او من مقدمة الجسد الكسر  
لاوله واما قول بعضهم مقدمه بالفتح فيستلزم فيها الى جانب التعدي والثناء  
للتاثير لا يند قبل النقل كانت صفة موشى اى الجماعة المقدمة قال حاربه  
ومنه مقدمة الجيش للجماعة المقدمة او هي بعد النقل صفة موشى اي صلحت  
موصى فيها اى القضايا او الايات المقدمة والكلام في لبيان البيان اى التبيين  
ما هذه المقدمة مختصة به مثلها في قوله تعالى لمن اراد ان يتم للرضاعة اى  
هذا الحكم لمن اراد انما هي في قوله هذه ناقة انه لكم آية اى اية الكرامة  
وقوله هيئت لك فاما لبيان الهيئت به كانه قال ههنا مقدمة لا تضاح كدهما  
خاصة وهو عند علماء الطبقة القول المنقضى جميع مقتوبات الشىء وبعضها  
او بعض لوازمه او ما ينكب منها مظهر او من عكسا وهو ههنا من القسم الاول كما استقر  
والعرض معطوف على حذى العلم او على البيان وذلك بنوع على ايضا طر فا العرض  
مباغدة كقوله تعالى في الزواب الفصل في اللغة مصدر فصلت بين الشىئين اذا  
فرقت بينهما وقيل هو الجنب بين الشىئين ومنه فصل الزرع لانه يجرى بين الشىئين  
والصيف ثم استعمل معنى لفصل فحقه ان يوصل بينين فنقال فصل من كل والا

الادب اسكان للدلالة على  
الادب اسكان للدلالة على  
الادب اسكان للدلالة على  
الادب اسكان للدلالة على  
الادب اسكان للدلالة على

ان المصنفين يجدونه مجرى الباب فيصلونه بنى فبقواون فصل في كذا كذا فتاوت  
باب في كذا المصنف او صله باللام او لا وفي ثانيا فتاوت فصلان لضبط ما قد هما الفصل  
الاول في ضبط ما قد لضبط اللام كاللام وسيجس من غير عن وجه التقناع باذن الله  
معاقدهما مواضع عقل العلم اى محال بنا تهما او لاساسهما يعنى موضوعا تهما ووجد  
وسيتضح لك ذلك شىء فاعلم ان الكلام فيهما الكلام في العلمين مسالهما وهو عطف  
على معاقدهما بشبه اذ ايرادها مضبوطة معسقا بعضها بغير بعض او على الضبط والشىء  
كل علم على الحد والفائدة من جهة التعقل والحق فيه لئلا يمنع الطلب ولا تمنع عيننا فاما  
وان كانت متاخرة في الوجود لكنها متقدمة في التصور وعلى الموضوع لانه الذى بحث  
فيه عن عوارضه الذاتية وعلى المبادئ لانها تصيرت هى حرد واد الاشياء المستعمل  
في العلوم ونصنفات تركيب منها قيا سائما خص الاولين بالمقدمة لستحق المقابس  
اولا ما هو له وامهولة نظرية لنشأ طه للاقبال على تعلمه واقننا صا لاصغاره الى الاشفا  
به وبين الآخرين في الفصلين قبل المسائل ليؤذن بانفقار المسائل اليهما **قوله**  
للمقدمة الى ذكره وضع التتبع وهو التطلب من تتبعت الشىء تتبعنا اذا تطلبته  
تبعنا لانه اى طلبته مرة بعد اخرى موضع المعرفة بحال الملازمة بين الردف والمردف  
نطلعك على ذلك تبصر به بان علم المعاني معرفة الخاص في اخر البيان وذلك مهيوب  
في التعريفات كلها الاحتمال الى الاختلال الحقيقة من الالتباس من المعنى الى الغلط وانه قصد  
مذلك الى تصدير اول العلمين بالانفاط وقوع العصا لمن افاض به والتبصير له على ان  
هذا العلم لا يلى عن كنهه ولا يتفاد قد وثقه ولم يظهر لطائفه الا بتمهات رسان كثيرة  
ومراجعات طويلة ومواطاة لفظ الحد لغواه فان دلالة التركيب على خواصها بالانتماء  
واللازمة تقرب كسفة استنفاد هذا النوع حيث ايسر الالباس لقوانين معقولة  
ومن الجائز ان تكون ههنا من التوسعات الجارئة في هذا الفن وذلك مما يجوز في  
المعتقدات وقال الشارح المحقق المتأخر عن المعرفة بالتبصير للاشعار بان  
معرفة العرب لتلك الخاص ليست علم المعاني وات العرب ما كانوا عالمين بههنا  
العلم وان كانوا عارفين لتلك الخاص وقد نص عليه الامام عبد القادر رحمه الله  
في دلائل الامحان وقال ايضا لانه لا يجوز استعمال الالفاظ الجارئة من الحد  
فاما ما هو في الحد والحقيقة المطلوب بمعرفة ماهية الشىء على ما هي عليه في  
المذكور ليس حقا حقيقيا اى حقا حسب لما هية العلم لتعرفه بالعلية الغائية  
الخارجة عن العلم وجوب ترك الحد الحقيقي لكل شىء من اجزائه فكون رسوما  
والرسوم قد يجوز فيها ذلك اذ الحدود الناقصة اى الخالصة عن الاجناس القلبية  
وكذا الرسوم الخالصة عن الفاظ الجارئة لانه لا تدل على ماهيات ما عرف بها الا  
بالانتماء والجنس لا يكون اسعد من الكل ولت في الكل نظرا لت الاول فلما سيقين  
ان شال الله تعالى ولما الثاني فلانه لا حاجة في اثبات ان الحد ليس حقا حقيقيا  
الى اثبات انه عرفه بالعلية الغائية لانه عرفه بمعلقه ومتعلقه خارج عنه ولانه







بالتركيب وبقي أركانها ومما يتعلق به كالمفاد الساكنين في الادغام والوقف وان في الافادة  
تبيين عن اضافة الخواص الى التركيب وان الافادة لا تكون بالدلالات الوضعية بل لتنت  
يكون بالادلالات العقلية والاستعمال الدلالة فيها تفهم بالدلالات الوضعية على ما يصرح  
المصنف رحمه الله عند الكلام على الفاء القصيدة وأنه خرج به خواص تركيب الكلام التي  
لا يكون من هذه الجهة كافي مسائل للتصريف وكذا علم النحوي لانه يعرفه خواص تركيب الكلام  
من جهة نادرة اصل المعنى ومن جهة الاعراب والبناء وكذا علم العروض والقوافي فانها  
معرفة خواص تركيب الكلام من جهة الوزن والقافية وكذا علم السان فانه يعرفه خوا  
ص تركيب الكلام من جهة الحقيقة والجاز والاستعارة المرشحة والمجردة والكناية  
المستحقة الساخرة فيها كلها نظراً لان النفا الساكنين ههنا تحصل للكلمة المخصوصة  
في البناء والتركيب والادغام ايضا ههنا فمعرفة تعريض للتركيب من ثقل اجتماع  
المعنى نسيب او المنفارين وكذا الوقف فليست من الخواص في شيء الا ترى الى قول المصنف  
واعنى خاصة للتركيب ما سبق منه الى المفهم عند سماع ذلك التركيب الى آخره فارجو  
من الاخرى وحسنه يخرج الا ان نوعيها والاخير كذلك خواص التركيب وان كونها فان  
تبيين عن اضافة الخواص الى التركيب نقض قصد اضافة الخواص الى في الافادة ثم تركها  
الى اضافة الى التركيب المتعلق بها مستغنى بها في ذات فقد تفرقت في الافادة  
مما لا يرتفع الاهتمام لان باب تبيين النسبة ان قصد الى اضافة الشيء الى امر والماد اضافة  
الى ما ساق به كقولك تعجبني حسن زيد ابنا فتكون التقدير تتبع خواص الافادة تركيب  
الكلام في تعجبني حسن زيد وذلك بنا في قول المصنف تعجبني احد واعنى تركيب  
الكلام كذا وخواص التركيب كذا في قوله في الفصل الاول في احوال الاصل المسمى  
ان التعريض لخواص تركيب الكلام موقوف على التعريض لتركيبه ولزم ايضا ان لا يكون  
لتركيب الخبر في الطلب موضع في هذا العلم وقد صرح في الشرح بان التركيبات الخفية  
والطلبية موضوعات هذا العلم ولان اخفاص الافادة بالدلالات العقلية قول لم  
نقل به احد بل استعملت الافادة فيهما وما ظفنا على انص من جانب المصنف عما ذكر  
بذلك على عدم اصطلاحه عليه حيث اراد بالافادة الدلالة للوضعية اذ قال ورجع كون  
الخبر مفيد للمخاطب على استفادة المخاطب عنه ذلك المحكي وسمى هذا فائدة الخبر كقول  
زيد على ان لا يفسد ذلك فسمى لانه على مدلوله المطابق لافادة وما صرح المصنف بذلك  
في فصل الكلام في الفاء القصيدة بل قال انظر الى الفاء التي تسمى فاء قصيدة في قوله تعالى  
فتوبوا الى باركم فاقبلوا انفسكم اذ خير لكم عند باركم فتاب عليكم كيف افادت فاعلمت  
فتاب عليكم وهذا لا يدل على انه اصطلاح ذلك لان النحوي خرج عن الخواص تركيب الكلام  
لانه لثلاثة اصل المعنى وهو مفهوم الكلام والخاصية زائدة على ذلك والاعراب والبناء من  
احوال الانبية ما خفي عن الواضع بالتقليد حتى لو عكس الحكم لم يلزم منه التحال بخلاف  
الخواص فانها من الامور المعقولة المدركة بالذوق ولان زيدا اسد ليس محالاً بل تشبيه  
ودلالته على معنى به بالمطابقة ولان الوزن هيئة ملزمة تابعة لنظام تدبير الحركات الساكنة

وتناسبها

وتناسبها في الخرد والمقدار في القافية لحي كل في البيت على قول وقد عرفت المقصود  
من الخواص فليست قبل العقلاء الرجاء العقل في جميع ذلك بل يكونوا على ما كان دون  
وتنصل في موضع جرت عطف على الخواص التي هي معرفة ما تنصل والهاء في بها للتركيب  
وفي غير الاستحسان وهو الاستهجان ومن يبين ما يجمله الامران علم المعاني معرفة  
خواص الجمل صادرة في الافادة ومعرفة ما ينضم الى التركيب ويعرض لها من الحسن  
والقبح انما الاستحسان فهو مصادفة المتكلم كلاما يليق به وانما الاستهجان فانها  
كاسيحي بيان ذلك مفصلاً ان شاء الله تعالى ولما قال الشارح الفاضل في الخطبة  
في المقدمة قبل الشرح في الشرح من ان حسن تركيب المبلغ لما ذات لا ينفك  
عنه وهو ساق ليعلم المعاني وما يراجه في بعض الاحوال افادته ولما يعلم البيان  
وهو لسان ما فيه من انواع التشبيه والجاز والكناية على وجهيها ولما عرفت  
لنفك عنه وهو ما يتعلق بالفصاحة وطرفها لانها من فتنها ت البلاغة وتواضعها  
لان لوازم البلاغة وما لا ينفك عنها اذ ليس كل تركيب مستعمل في موضعه مشتمل على اجاز  
وخو على وجهه وان كان حسناً حسناً اذ ليس كل تركيب مستعمل في موضعه مشتمل على اجاز  
عريض كونه فصيحاً ولو قلت ان زيدا اسد كان بليغاً فصيحاً لسا كونه بليغاً فلا  
ان الشئ الانكار والكلام في صيغة الاستعارة وهي ان زيدا اسد لانه اوقع في النفس  
من ان زيدا شجاع او ان زيدا كالا اسد ولما كونه فصيحاً معني فلا نة لا تعقيد فيه  
قال لفظاً فلكن الان اسد لدور واخف من الغضنق وما ذكره ان المصنف قال  
النظر في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي الاله من اربع جهات من جهة علم البيان  
ومن جهة علم المعاني ومن جهة الفصاحة المعنوية ومن جهة الفصاحة اللفظية  
ثم قال لسا النظر فيها من جهة علم البيان فكذلك وكذا لم يلزم في هذا النظر شيء مما  
فيها من المطابقة والتجسس وتقليد اللفظ وكونه لشهد وادور واخف وانما  
التم بها في نظر صاحب علم المعاني لانه قال ولما النظر فيها من جهة علم المعاني  
مذلك انه اختير يا دون الخواص لكونها اكثر في الاستعمال واختر لفظ الارض دون  
سائر اسماء لكونها اخف وادور واختر لفظ السماء لمثل ما تقدم في الارض مع قصد  
المطابقة واختار ابلعي على يتلعي لكونه اخصر ولجى حظ التجانس بينه وبين لتلعي  
او قول الى غير ذلك مما يتعلق بالحسنات العرجية المنصلة بالتركيب فظهر من هذا  
ان النظر فيما ذكرنا لصاحب علم المعاني والى في جميع ذلك نفس بناء على ان احدا  
من مؤيدي هذا الفن لم تصد لكونه ذاتياً او عرضياً واحتمال ان التركيب  
عن ايراد ما يقتضي لحوال لا يمكن الغلط من المبلغ بحيث ان لا يكون التركيب تركيب  
المبلغ لا تنفاه الشئ باسما فذا تبه واشهد على صنع كونه ذاتياً على ان قول المصنف  
في حد علم المعاني وما تنصل بها الى آخره يؤيد ما ذكرنا لان اتصال الاستحسان والاستهجان  
بالتركيب يستدعي الانفكاك عنهما وان ان زيدا اسد تشبيهه لاستعارة ولا فرق بين  
ان زيدا اسد وان زيدا كالا اسد في كونهما من باب التشبيه الا في حذف حرف التشبيه

يراد  
بأن التركيب  
هو الذي  
يكون فيه  
الاجزاء  
التي هي  
الخواص  
التي هي  
الخواص  
التي هي  
الخواص







تكن نظرية سليمة بل مشوشة جازا ان لا يحل كلام البليغ على واجب بل انه نظري فتن  
قول **مثل ما سبق** الى مساق الكلام في العلمين مثل منسوب على الحال من ما  
سبق **وما موصول** اي مما تالا ومثابها للذين سبقوا على البلاء وقيل على المصدر  
وصيغته للكلام تنكيبه من صوغ الشيء أصوغه وهي استعارة وفي الاولي والثاني  
استدلاله ثبات والتأنيده من ما سبق وفي بعض النسخ عن العارف واسم كان في  
الشكل ومقصود الاستدلال الى به اي بن كيب ان ريدا مطلق خبر لم يكون من كنه من  
سائيه انصا والصبر في انه للشان او لتكيب زيد مطلق يعني ان الشان او ان تكيب  
زيد مطلق بل من جهة التصدي الى الاخبار في الكلام في قوله او من نحو مطلق  
كالكلام فيما قبل الصوات اضافة الافادة الى اللطيفة للسمع ولاقتضاء المعنى لك  
لان المعنى هو ان في نزل المتدله عند قيام القرينة الدالة عليه الاختصاص مع انه  
يفيد لطيفة اي دقة من في لهم لطف الشيء بالضم اي صوغ فهو لطف في وضع  
ملك اللطيفة موضع تلك اللطيفة وهو الحالة المتقضية لتلك المسند اليه في الف  
التي لان في تلك المتدله الاختصاص مع افادة توصف باللطيفة ولقح بها اي مع  
بها جان من لاح البرق والنجم وكذا اذا لفظ بالمسند اليه يعني اذا فاه ونطق به من  
عارف بصحة الكلام وترك المسند نفهم ان مقصوده الاختصاص مع افادة كنهة وهكذا  
اذا عرفت اي من هو خير يتجيب الكلام بل من ان يكون مراده ما هو خاصته ولا زنه  
فما سنف عليه على ما نطلع في موضع نصب على الحال من فاعله اعني او كما سبق  
وعلى جميع ذلك مفعول ثان ليطلعك وشيئا فشيئا في موضع المصدر اي واعني ضمه  
التركيب مثل ما سبق من كنت وكنت بانيا كذا في او جنيات كل ذلك على اطلاع مساق  
الكلام اياك قليلا من الاطلاع قليلا كقوله تعالى لا تجزي نفسك شيئا اي  
قليلا من الجنة في احد الوجوه وقوله ولا تطلعون شيئا فاسناد الاطلاع الى مساق  
الكلام في العلمين لا تنساق كلي منهما بالآخر وكونهما كالشيء الواحد من حيث العموم  
والتخصص والغرض ومن الاختلاف عن الخطاء في مطابقة الكلام لما يجب ان يتكلم  
له كانه قال يطلعك على جميع ذلك مساق الكلام في البلاغة لان العلمين مرجع البلاغة  
وذلك على السلوب قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مما اتصلا وانترجعا جان  
ان يقال منهما كما يقال يخرج من البحر ولا يخرج في جميع البحر ولكن من بعضه وقوله  
ومن آياته خلق السموات والارض وما بينهما من دابة والدواب في الارض  
وحدها وقوله يا معشر الجن والانس لم ياتكم رسل منكم فالبعضهم لم ياتكم  
من الانس خاصة وانما قيد رسل منكم لانه لما جمع الثقلان في الخطا يصح ذلك  
وان كان من احدهما ومحملي ان يكون من باب تغليب احدهما على الآخر في الكل كما  
يقال الكلف الخبز واللبن وانما يؤكل كل الخبز ويشرب اللبن ولاق الايجاز الاختصار  
والحذف وحاشا لهما نظير فيها علم المعاني من جهة الخاصة ونظر فيها علم البيا  
من جهة انها لا تنظر في اليها الادلة لا لا عطفه وذلك على معنى انه اشارة التفصيل

المراد  
بأدركه

رواه  
ابن جرير  
ابن جابر  
ابن جرير  
ابن جرير

معدن الاجتهال اي سفل في بعض علم المعاني وفي بعض علم البيان او سفل كلامها بعض  
وذلك جازين بقول الزيد ان ضربا العصور من فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضربا الاثنيين  
جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما ضربا واحدا وعليه قوله تعالى وثنا الى  
ان يدخل الجنة الا من كان هو ذل او نصارى وقالت اليهود والنصارى نحن ايتنا ربه  
واجتهاد وفيه ان اسناد الاطلاع على جميع ذلك الى مساق الكلام في العلمين وهذا التقدير  
ستط ما قال الشارح المحقق وفي قوله في العلمين نظير اذا كان المناسبات ان يقول مساق  
الكلام في علم المعاني اذ لا يطلع على شيء مما ذكر مساق الكلام في علم البيان **قوله**  
واتا علم البيان الى اتمام المراد منه تنبيه الكلام على ان عين نوع شتة من مثله الى  
الغرض بدلالة اللفظ وحده وفي فهم ما يورد عنه عند سماعه او تحمله باعتبار  
العادون بوضعه جازيا على نهجته نحو ذهب زيد اذا اردت ذهبا به على الخففة  
ونوع لا تنصل عنه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده لكن بذلك اللفظ على المعنى  
الموضوع هو له ثم يتعقل من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى اخر هو المقصود  
لان احدهما من لوازم الآخر في بيا او جازيا ولهذا يصح كون احد التركيبين كحل في امان  
المعنى او انقص واضعف فمدار الاول على الدلالات الموضوعية والثاني على الدلالات  
العقلية والاول لا يصح فيه ايراد المعنى الواحد في عبارة مختلفة بزيان الوضوح  
في الدلالة على المعنى وبالتقصص عليه فانك اذا قلت رانت اسرا او قالت اخي لقلت  
ليثا لا يقال انه ابرز المعنى في غير صورته الاولى ولا يخرج في كسرة سوسية  
فالحاصل ان صورة المعنى لا تختلف من نقله من لفظ الى لفظ حتى يكون هذا  
التسارع مجاز ولا سفاوت دلالتهما عليه لان السماع ان كان عالما بوضع الالفاظ التي  
اسمها لم يتصور رتبا وت حال الالفاظ معه فيكون المعنى من لفظ اسرع الى  
قلبه واوضح من لفظ اخر وان كان جاهلا به كان ذلك في وصفه اجد هذا اذا  
كان النظم واحدا لثا لاذل خلف النظم فلا ريب في اختلاف المعنى كقولنا ان زيدا  
كالاسد وكانت زيدا الاسد الانزى ان اللفظ لم يغير النظم فقط واتا  
فتح ان عند تقدم الكافي فلا اعتداد به لان معنى الكسب باق بحاله الا ان في اللفظ  
زيادة لم تكن في الاول وهي جعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وعدم خوفه من شيء  
خفت لا تميز عن الاسد وتوهم انه اسد في صورة انسان بل مظهره ذلك هو التا  
لكن من شروط البلاغة ان المعنى الذي جعل دليلا على الثاني حتملا في دلالة بعلاقة  
تسفي منك ومنه اجل سفاره وتشريك اليه اوضح اشارة لحصول منه تمام المطلوب  
وتما ذكرنا توضح لك نحوى الحد ونحوى قيوده وكاف بك وقد الفت فيما تقدم ان  
انوب عتلك في مباحض الاعتب ران تنزع الى ماء لوفك فاستمع لما تنلى عليك وباتته  
التوفيق ايراد المعنى الواحد يعني تادته الغرض الذي يريد المسكرا اثباته او فيه  
كتشبيه الحد بالورد في الحدة وكاينات المضيقية لزيد شهادته تشييه في اول الفصل  
الذي في علم البيان في طرق مختلفة في عبارات متغايرة بوساطة الزيادة في بيان



الدلالة على المعنى المراد بواسطة النقصان أي في وضوحها على ذلك تركه استغناءً بذلك  
لأنه لا ثم اعلم أن اختلاف العبارة إنما بحسب اللفظ دون النظم وإنما يعكسه واثباتها  
الاعتبار من ذلك أن بقوله المعنى الواحد في طرق مختلفة على أن المعنى هو الأول وقوله  
بالزيادة إلى آخره خدو ح دلالة الدلالة الوضعية واستحالة تطابق الزيادة والنقص  
اليها ودخول الدلالة العقلية وجواز الزيادة والنقصان فيها وتطابق الإيجاز والاطمئنان  
والحد في الاختصار إليها ونحوها وفضل احتياج صاحب هذا النوع إلى معرفة دلالات  
العلم مثلاً ماله منية في وضوح الدلالة على الغرض من المحاذق لنا لمسطرة السماء  
نبأنا أي غيثاً كون الغيث سبباً فيه ومثلاً ما هو ناقص في الوضوح قولنا لمسطرة  
السماء لسنه الآبال أي الغيث كون الغيث سبباً للنبات وهو سبب للاسمنه  
وقوله تعالى وإنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج على قول من فسد أنزال الأنعام  
بأنزال الماء ومن الكثرة قولنا ذبيد كثر الاضياف متوصلاً به إلى أنه مضيف لأن  
كثرة الاضياف لازمة القديم وما ليس له ذلك منها كقولنا فلان كثر الرماح متصلاً  
إلى أنه كذلك لأنه لازمه للبعيد الأترى أنك تنقل من كثر الرماح إلى كثر الجود من  
كثر الجود إلى كثر أحقاد الخطيئة تحت القديم ومن كثر أحقاد الخطيئة تحت القديم إلى كثر  
الطباخ ومن كثر الطباخ إلى كثر الأكلة ومن كثر الأكلة إلى كثر الضيفان ثم  
من كثر الضيفان إلى أنه مضيف فانتط من الكثرة ومن المطلوب بها كم تترى  
لأنهم فهو بالنسبة إلى الأول ناقص في وضوح الدلالة فعلى هذا الزيادة معلوف  
بما لا خلاف تعلق التوفيق بالجمع في قولهم بنو فوف انه حجت أو تعلق الأبناء  
بالدهن في قوله تعالى نبت بالدهن وفي وضوح الدلالة معلوف بالنزاهة والحق  
أن الشارح المحقق إذا دان دلالة كثير الرماح على المضيف واضح ودلالة منزهة  
النصيب على المضيف غير واضحة ودلالة حبان الكلب عليه دون ذلك وليس ذلك  
بواضح لا سيما في منية واحدة فاما من الكثرات البعيدة التي تنقل فيها إلى  
المطلوب بلونهم للبعيد بل كثر الرماح بعده لأن الوسائط فيها لكثرة لأن المراد  
من زيادة الوضوح في الدلالة الاستغال من اللانم القديم وينقصه الاستغال  
من اللانم البعيد بواسطة لوانم متسلسلة وينصره ما ذكر المصنف رحمه الله في  
القسم الثاني من الاصل الثالث في الكثرة فليطالع من اراد وما قال الامام في ثمانية  
الايحاز واقفاً الافادة المعنوية فالجمله ان حاصلها عائد الى استغال الذهن من معنى  
اللفظ الى ما لا يلائم ثم اللوانم كثره وهي تارة تكون في ستة وتارة تكون بعيدة  
لاجرم صح نادى المعنى الواحد بطرف كثره وصح في تلك الطرف ان يكون بعضه  
اكمل في افاة ذلك المعنى وقاد منه وبعضها انتقص واضعف ثم نقل الشارح الشرح  
ان الامام المحقق شمس الحق والدين المعنى في نقد انه من معنى انه ذهب الى ان  
في بالزيادة متعلق بمعنى واحد فطرنا باجزاء فيها فأيك تعزى الى الامام المعنى  
ونقال اننا متعلق له من خطه من جملتها قوله بالان ان سعلق بخلفه امت المراد اخلا

الكلام بأنه قد تعرض لخواص تلك الكلام من حيث الافادة ومن حيث  
ويرتفع لخاصة من جهة الاستدلال والنظم والذي يدل على ما ذه  
فما علم البيان واذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان من معرفة حوا  
سيما المعاني ليتوصل بها الى توفيق مقامات الكلام حقها وعندك علم  
بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها علمت أن تتبع تركب  
معرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني في علم المعاني والبيان وحين انتبه  
ان لا يفتن بشئ مومن جملته وان تستند الله تعالى التوفيق في تحصيله  
كميل شرح الفصل الاول في علم المعاني من القسم الثالث من كتاب المفتاح وار  
كلامه المستويل ان عجز التوفيق في شرح الفصل الثاني منه في علم البيان بحذ  
عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين **الفصل الثاني في علم**  
الغرض الاناضه وفي الحديث من قولهم خاض القوم في الحديث وتواضوا اي تفاوضوا  
والاصل الخوض في الماء وتمييز الامور تسويتها واصلاحها والقاعدة واحدة القواعد هي  
والاصل لما يأتي بعدها كما سأل البيت وهو الاصل لما في قوله يعني البحث في المسائل هذا العلم  
بسطاً صلياً يبنى عليه الكلام فيه وذلك لان العلم بها يستتبع العلم بوضع هذا العلم ومبادئه  
وموضوع كل علم ومبادئه مما شاقف عليه البحث فيه فوجب تقديم تخصصه كما فعل في الفصل  
الاول واتم المبحث في الحديث والغرض فيه وان كانا قاي شوق عليه ليسبق بيانها في مقدمه  
عند الشروع في علم المعاني لكتلة اشار الى تبذ تمام دل عليه بعض اجزاء الحديث اشارة خفيفة  
جعله مفتوح القاعدة فقال وهي اي تلك المتعلقة ان محاولة اي مطالبة مع الجيلة اياد  
تأدية المعنى الواحد بطرف اي في تركب خلفه بالزيادة بواسطة زيادة بعضه في وضوح  
دلالة عليه على المعنى الواحد والنقصان اي وينقصان بعضها في وضوح دلالة على ذلك  
المعنى الواحد بالدلالات الوضعية اي المطابقة غير ممكن ان يستحيل غالباً بالانها  
معنى في متعلقة بالاياد والثانية كالتأني في قولنا بنو فوف انه تعالى حجت معلوفه في قوله  
المعنى هنا من اختلاف العبادات هذا المعنى وهو الزيادة والنقصان في الدلالة فان الاختلاف  
يحدث وجوهاً كثيرة من الاختلاف في اللفاظ فقط والنظم فقط او كليهما والسالمة متعلق بقوله  
بالزيادة والنقصان اي بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان بواسطة الدلالات الوضعية  
وقال المحقق الشارح هذه الآيات متعلقة بالمحاولة وهو مع فتايل شفع كل ذلك واراها في  
الواحد ما يريد الاستكلام اخبار السامع عنه من اعراضه وتفاصيله ما في نفسه وفي  
اياه بان ذبيد على ذلك المعنى شئ من متعلقاته وتوابعه لم يكن المعنى حتمين واحداً كما تستغف  
عليه في المثال وليس كذلك فانه غير ممكن حقه ان تقول محله ليطابق اسم ان التي هي المحاولة  
لكن ذكره لبعض احدهما ان المحاولة في معنى الطلب والثاني ان الخبر حقيقة له طبعي والثاني  
اخلاه لم تغفل تدبيره ليس بخبر في الحقيقة ولا في الظاهر فانه ان لا يذكر ان الاستغفار  
المعنى المتوخل تشبيه الحد بالورود في الخبر اي في نفس الخبر وما قاله في قوله  
استصعب على انه مفعول له اي قلت للتجليل استمع ان يكون علم

اله  
بار

قوله  
فعله  
بأنه



أحد أي تشبيه الخد بالورد فقط بالدلالة الوضعية العقلية  
أخذ تشبيه الورد في الوضوح أي وضوح الدلالة عليه أو انقضاء  
الجزء في الدلالة فأنك إذا أقمت وضعت تعليل للاختصاص مقام صحيح السماع  
وضع من أقام كل كلمة منها أي كلمة كائنة من الجملة المذكورة أو كائنة من كلمات  
الورد ما يرد فيها مراد كل كلمة منها مفعول أقام فالسماع الآخر جوابا إذا  
أن كان عالما بكونها يكون ما يرد في كلمات قولنا أخذ تشبيه الورد وإنما نشأ على  
ما قبل الكلمات موضوع متعلقه بالكون متعلق الخبرية أو الحالية على اختلاف القولين  
بأن تلك المسببات أي مسببات كل شئ مثال المذكور كان فهمه منها فهم السماع  
بأنهم فهم السماع من تلك أي تلك الكلمات للدلالة هي غير تفاوت في الوضوح  
موج الدلالة لا اشتراكها في المعنى وعلم السماع به واسماع المزية من الكلمات في الدلالة  
تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها التي وضعت لذلك المعنى أيضا فإن  
الموضوعين لشئ واحد لا يتصور بينهما أن يكون هذا أحسن بناء عنه وأبين كشافا  
مصورته من الآخر وإنما يتصور أن يكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشيية أو أن  
تكون حروف هذه أخف وأمن أجرا أحسن وعما لكل اللسان أبعد وذلك عن الوضوح مع ذلك لا  
لم يفهم يعني وإن كان غير عالم بانها موضوعات لتلك المسموعات لم يفهم من تلك الكلمات شيئا  
لا سماع علمه بالوضوح والدلالة موقوفة على العلم به فالكلمات في أفاذتها لمفوماتها أمّا أن تدل عليها  
دلالة كاملة أو تدل على شئ من المسموعات أو واسطة بينهما فالدلالة الناصبة غير متصورة ولا متعقل  
اصلا منصوب على المصدر لأنه معني بته تعالى لا نعلم بته ولا نعلم البته في كل ما لا رجعة فيه  
وهم أقاموا اصلا ورأسا مقام بته لأن أصل الشئ ورأسه منتهاه وقيل منصوب على الحال فعنه  
منفردة أو زيادة لفظا وأخرجه أن كان عاملا ثورث زيادة الوضوح وتقصاؤه لكن يستبعد زيادة  
في المعنى وتقصاؤه فلا يبقى المعنى واحدا يخرج عن موضوعه بحثنا وإنما نفع أن يمنع لزوم الزيادة  
بزيادة شئ وتقصاؤه يستبعد ذلك الصفة في المعارف لأن الذي يساق له الصفة كمو  
الخصيص في التكرات والتوزيع في المعارف فقبل تلك الصفة في الموصوف إيهام فإذا جئنا بالصفة  
تتبع الإيهام وذلك ليس زيادة ولا نقصانا في المعنى وإنما شاق ويصح لك يعني إيراد المعنى  
في طرف مخلصه بالزيادة في الوضوح والنقصان في الدلالات العقلية أي الدلالات التخصيصة و  
الاتزانية مثل منتعبد على أنه صفة مصدر محذوف أو على الحال من الدلالة العقلية أي دالة  
مثل أن يكون أو مماثلة لأن يكون لشئ معني من المعاني وحقيقته من الحقائق متعلق بأخر معني  
أخر ولثاني أي والمعنى ثابت وثالث صحيح السماع بدون اللام أي ولثالث أيضا متعلق بالمعنى الآخر  
وإذا كان ذلك كذلك فأي الأيد التوصل واحد باستغناء واحد منها من الأمور الثلاثة المتعلقة  
بلايين والتوصل هو التلطف في الوصول إلى شئ أي إذا أراد المصنف استقال الزمن من واحد منها  
وتلطف إلى المتعلق به صحيح بفتح اللام ولا يتصل بها متعلق بالتوصل واللام معني الذي ورسم  
المفعول صلته والراجع منها إليه الجوزور في به الواقع مقام الفاعل وفاعله متعلق بفتح اللام  
الأنه فمتى مع ما يميزه من الجواب جواب إذا تناوتت اختلاف

ذكره

المراد

المراد

تعلق وخفاء التعلق بالمعنى الآخر المتعلق به صحيح جواب متى أي متى كان كذلك  
على مثال فصيل وفي بعض نسخ الأصحاب في طرفي على لفظ الجمع لفادته إصنيف المعنى  
التي على استودك وهو الواحد من الثلاثة أي أفادة واحد منها الآخر المتعلق به  
المتعلق وقال الناظر في الشرح المفيد هو الطريق وفيه تعسف بدل  
من التوصل بل هو واحد كذا لا يريد استقال الزمن بل واحد ولأنه جعل الطريق طرف  
هو واحد الوضوح فاعل أي وصيغ الأفادة وخفاؤها ولام التوصل في ثوب الأ  
وضوحها وخفاؤها وما صلا كلامه عائد إلى أن استقال الزمن في الدلالات المعنوية  
في ما يتعلق به ثم المتشبهات كثيرة وهي ثار تكون قسمة وأخرى تكون بعيدة  
المعنى الواحد بطرف شقي وصح في تلك الطرف وصيغ الدلالة وخفاؤها وإيثاره  
بوجه بالنسبة إلى الملازمة لشمس أنواع المجازات فإنه قد يكون من التشبيه تعلق بوجه  
وذلك لتعلق البيت والسمام والانعام والردق والسماء بالغيث لكن ملاحظة البناء به  
بمسيبه بغير وسط وتعلق السمام ناقص غير يبين لكونه سبب البناء وبسبب البناء  
فهو في شط وكذلك الانعام فيقولون أصابتنا السماء أي الغيث لكونه من حيثها وقال تعالى  
يصلح لكم من السماء رزقا وفي السماء رزقكم أي مطرا هو سبب الرزق ويقولون في عكس ذلك  
غيث ويؤيد ذلك العكس في المثال بأنه كما يمكن التوصل بالأمور المتعلقة إلى المتعلق به عكس  
بأن المصنف ترك العكس لأنه لم يرد في الأمثال الوضوح والخفاء الاستيفاء التبيين ويدخل في له  
تعلق نحو أن تزداد النعمة باليد وموضوعها الراحة الخصوصية لتعلق النعمة بها من حيث  
تصدر عن اليد ومنها تصل إلى المنعم عليه دون الملازمة لأنها قد تجد حيث لا يد وكذا إذا  
أريد القوة والقدرة بها لأن سلطانه القدرة كثر ظهورها في اليد وبها تقع البطش الضرب  
وتتبع والآخر والرفع والوضع والرفع فالخاص أن التوصل إلى غير موضوع اللفظ  
من موضوعه يحتاج إلى ملاحظة ونوع تعلق منهما دون الملازمة كتعلق كثرة الرماح بمنزلة  
وإتيان النافذة قسمة الأجل بالمصنف وأدعرت هذا إلى كونه  
ن الزيادة والنقصان في الدلالات الوضعية غير يمكن وإنما تناقض ذلك  
مفت أن صاحب علم البيان لم يزداد افتقار إلى البحث عن أنواع  
تد والمضمة والاتزانية إذ بحث فيه عن عوارض هذه الدلالات  
ويؤيد صاحبنا عن وضوحها وخفاؤها في موضوعات هذا  
موضوعه وبه عتاز عن غيره دون صاحب علم المعاني الأص  
يعرفها لكن من جهة النظر إلى عوارضها بل من حيث فهم  
اللفظ سواء كانت الدلالة بالوضع أو العقلية رقت إصاكنه وأن لم يصح المصنف  
يرد بان ما يستتبع ذلك بل بحد احتساج المحصل إليه أن لا يجاز ولا انتصار  
بأنه وان الاطيات والتطويل والجمال والتفصيل تيسر في الدلالات العقلية  
حيث تعلقها بتلليل اللفظ وتكريره فاذا طرحت حسن لفظا فقد تزلزلت  
الأمور المنطوق في فهم بشهادة العقل وإذا زدت لفظا يزداد الدور

في اللغة  
في الدلالات  
في المعاني

المراد







نقضي الحال معنى الخرج في تعبيره الى شيء ازيد من دلالات وضعته  
اي مطابقته والفاظ كيف اتفقت وتركيب على قانون النسخ لذلك الالفاظ لايجز  
التأليف بين اوليك الالفاظ للمعنى ازيد عليه فخرج ذلك النظم اوليك الكلمات عن  
جمع الصوت لانها لو لم يكن منها تاليف ونظم لكانت في حكم الاصوات التي حقيقتها  
يصوت بها غير معبر به لان الاعراب لا تستحق الا بعد العتد التركيب ولان المقصود  
من وضع الكلم هو التركيب لا مناع وضعها لالفائدة والامتناع الفائدة فيها غير مركبة  
لا مناع استعملها من اجل افادتها المستعينة لاستلزامها الدور لتوقف افادتها على  
العلم بكونها مختصة بما غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحقاقها من احد  
المستعينة من على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بما على العلم بما فيها ابدت مع امتناع  
عدهم عند اللطيف بما من مجتهد القصد الى مستعينة فانها بشبهة الجبران  
وهذا المعنى هو الذي ستمينه في علم النسخ اصل المعنى لانه الذي يبتنى عليه  
الزوائد والجزا من ونظم فيه النسخ والافاضة في علم المعاني مقام اصوات الحيوانات  
من حيث كونها غير محتاج الى فكر وروية ومصنع ولا منسوب الى صواب وخطا  
وحسن وقبح وهذا التشارة الى ما ذكره الامام عبد القاهر في اقسام النظر اعلم  
ان من الكلام ما انت تعلم اذا تدبرته ان امر يخرج واضعه الى فكر وروية حتى انتظم  
له بل يبنى سبيله في علم بعضه الى بعض سبيل من عهده الى الالئ فخرطها  
في سلك الالئ اكثر من ان منها التفريق وذلك اذا كان معنك معنى الخرج  
الى ان تصنع فيه شيئا غير ان تعطف لفظا على مثله كقول الجاحظ جنبك ليد الشبهة  
وعصرك من الجحش جعل بينك وبين المعرفة تساو بين الصدق سببا وجب اليك  
الثبت وزيت في عيبك الانصاف واذا اقل حلاوة المقوى واشتد قلبك عن الحق واورد  
صدرك براد النفس طرد عنك ذل الياس وعرفت في الباطل من الذلة وما في الجمل  
من القلة ونحوه وليس لنا ان يقول اليس هو كلاما قداما طرد دعا الصواب وسلم العيب  
انما يكون في كثرة الصواب فضيلة لانا نقول للسنان في ذكر نقوم اللسان والنجدة من اللحن  
زيع الاعراب فنعنت مثل هذا الصواب وانما نحن في امور تدرك بالفكر اللطيفة فليس  
ان صواب ذر كايما نحن فيه حتى نشرب موضوعه وكذا لا يكون ترك خطا تركا حقيق  
محتاج في التخط منه الى لطف نظير وفضل روية ولا ان نقول لو كان النظم هو تروخي  
في النسخ لكان للبدون الذي لم يسمع بالنسخ قط لانه في له نظم كلام وانا انراه ياتي  
في كلامه بنظم لا بحسنه المتقدم في علم النسخ لانا نقول الجواب عن هذا مثل جواب  
الكلام الذين عابوا فقالوا انا تعلم ان الصحابة رضوا به عنهم والعلماء في صدور الاول  
ما كانوا يعرفون الجوامع والعروض وسائر العيارات التي وضعوها فان كان لانهم الدالة  
على حدوث العالم في العلم بحدانية الله تعالى الا انما يعرف هذه الاشياء التي ابتدأها  
بشيء ان يكون متراكما في العلم من منازلهم ومن ان العبرة قد لول العبارات لا يعرفه  
بعبارة فاذا عرف البدوي الفرق بين ان تقول جاني زيد وكذا وبين قوله جاني زيد

الاول لم يضره ان لا يعرف ان الاول في عبارة النسخ بين يتيح الاول الباقي صفة واذا  
عرف من قوله زيد منطلق ان زيد منطلق خبر عنه ويطلق خبر لم يضره ان ناسي في يدا مبتدأ  
ومنطلقا خبرا وكذا جميع ابواب النسخ هكذا ذكر الامام عبد القاهر عن لسان قوم واجاب  
عنه ما ذكرنا في دلائل النسخ واما وجه النظر الذي وعدنا في قول الشارح في حد  
علم المعاني ان البدوي من ما كانوا يعلمون بعلم المعاني وفي التثنية عنه لانه ذكره على وجه السوال  
ثم اجاب عنه فانهم

والاخرى وتارة اخرى نقضي الحال معنى الخرج في تأنيده الى ازيد مما ذكرنا وانما اشار  
الخطا الى موضع سطو الخطا اي ان تناه من الثاني لانه يحتاج فيه الى ازيد مما ذكر  
ويجوز وجوه شتى وانما يخلطه ليس لها حد حصصها وقانون يحيط بها قوله وان الخرج  
الى اذا كان وقتها ان مع اسمه وحسن اعني ان لم يتوقف مع جزائه ومواسنغف عنه فاعل  
اخرج من قوله في علم المعاني عند رين منه شئ اذا شككت وان توقف عليه معطوف على ما  
قبله وجزاؤه محذوف اي لم تستغن عنه لدلالة الاول عليه وقوله فتوقف كالسجدة  
وما استوفج جواب ان اخرج واذ قبل طرف اجبنا وقوله فليستغ جواب ان كان واذا  
حان طرف سنظم قال الجوهري استوفجت الشئ اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل  
تراه قال وتقال استوفج عنه بافلاذ واستوفجت الامر والكلام هذا لفظه والمراد هنا  
الاول بشبهة استعانة به غير عن في تعديته الى منقول واحد وهذا يصح ضعف ما قيل  
الشرح انه من استوفجت الامر والكلام اذا سألته فكاكته قال اسئل ولان المعنى ليس عليه  
المعنى وان خطرت ببالك ان الاحتراز عن الخطا في الثاني ان لم تتوقف على علم المعاني لاستغنى  
عن علم المعاني وان توقف على علم المعاني لم يستغن عنه فاحتج الى الكلام فيه ولاشبهة في  
ان البحث في علم المعاني بحث من النوع الثاني اي تقع فيه الخطا لانه ينظر في التركيب الخيري  
من جهة الاعتبارات الراححة الى الحكم والى المند اليه والمند والفصل والوصل وفي الطلج  
من جهة تاليد ابواب الخمسة غيرها وابداد الطلج موضع الخبر وعلى العكس كل ذلك  
من القليل الثاني من القليل الثاني فلذلك تتوقف تعليمه على تعليم من اجل تعليم علم المعاني  
مستقدم عليه وكذا القول في التعليم السابق فيتسلسل ان توقف التعليم السابق على تعلم اخر غير  
ويبدو ان توقف عليه فانظر الى ما اجنباه اي تفكر وتامل في ما اجنباه عن تعلم علم  
الاستدلال والعروض حين قيل ان كان العقل او الطبع كفي في الباهن اي العقل على استدلال  
والطبع في العروض فليستغنى عن تعليمهما والا اي وان لم يكن كان تعليمهما موقفا على تعليم  
سابق على تعليمهما والمرجع الى الدور والتسلسل على الطريقة السابقة وما اجاب به الذي  
قال في اخر المنطق هذا الخطا انا لاننا نعرف تركيب دليله لا نعلمه حتى يحتاج الى تعلم اخر يثبت  
عليه من له في ظننا استعداد التنبه فان لم تنبهه بحوائه عن دفتر المحاطين فيمكن ان يبا



بأننا لا نعلم المعاني كلها من قبيل الباقى بل بعضه ذوق وجداً نتج حصلاً بالممارسة  
تتوهم الألفاظ ودلالة التقدّم على الاختصاص وغيرهما يحصل بواسطة الذوق والنهي  
وبعضه وضع اصطلاحاً يحصل بآدى تنبيه كدلالة العطف والاستثناء وإلخاف الخبر  
بواسطة الوضع وجزم العقل وإذا كان كذلك فلا ينقدّر على تعليل له سابقاً وسبباً الجمل  
عن الاستدلال والعروض إذا قرب وقته ودخل قولاً وإذا قد عرفت إلى ما نحن فيه  
الهام في التراكييب للكلام وفيها التراكييب ضرورية منعول له وثم جعل معطوف على تعبير  
وما عدا معطوف الجمل ثم أضيف إليه شيئاً فشيئاً مصدر حتى وإذا قد عرفت هذا الأصل فاعلم  
أن البحث عن خواص تراكييب الكلام موقوف على البحث عن تراكييب اصطلاحاً وأوجز التوقف  
العلم بالعوارض على العلم بالمعروضات ومنه يعرف أن موضوع علم المعاني تراكييب كلام العرب  
لكن الحق عليك حال التصديق للتراكيب وهي مستشبهة أي لا تخفى عليك شدة منوالها  
وبعد متناوياً لها منتشرة وأغنى بالانتشار ورودها مستأنفة مختلطة الأصل بالفتح في جميع  
ما يحتاج إليه في الاعتباران الواجبة إليها وبالضبط خلاف ذلك فيجب الرجوع إلى إياد  
لحق الضبط باستعانة تعيين ما هو أصل التراكييب وسابق في الاعتبار ثم يجمل ما عدا الأصل  
من التراكييب على الأصل منها جعل تكييب بعد تكييب على مقتضى سوق الكلام وهذا معنى  
الضبط لأن اعتبارها في الجملة مضبوطة أدخل في المناسبة إيجازها منتشرة وهي  
أن انتفاع القريب الحصول أسهل من البعيدة وفي اعتبارها مضبوطة تكون اقرب صولاً  
لاحتجاجها إذا ذكر كلما يحتاج إليه على خلاف ذلك والمتقدم في الاعتبار من كلام العرب  
تراكيب الخبر إن الخبرين أصناف المركبات مع كثرة تماثلها تنصوفاً بالصور الكثيرة ونظماً  
الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة ولذلك أوشر تقدمه على الطلب الثاني الطلب المختص  
بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي تأتي ذكرها في قانون الطلب وهي التثنية والاستفهام  
والأمر والنهي والثناء والكثرة قلة ما سواهما بالنسبة إليهما بشهادة الاستقراء كما رأينا  
القيسمة والانشائات غير الطلبية ومنزلة الأكثر منزلة الأصل بحكم العرف وبما سوى ذلك  
ما هو صول وسوى صليته وذلك مجرد وبأضافة سوى إليه وناسخ خبر ما وسائيك سوى  
كلام إن شاء الله تعالى أي سوى الخبر والطلب كقول تعالى عوان من ذلك لو اذن لاحتجاج  
أن يجري الكلام على الأصل نحو باب المخرج والزم وباب عسى وفعل العجب نحو باب احسن بدا  
وكما استدل إذا قلت لمن هو ك همة لينك تحذيقاً والنبهية في قوله تعالى لم يبدك العجبين  
والقدي في قولك لمن يدعي شيئاً ليس وسعه فعله والتهديد في قولك لعبد لا تمثّل  
أمراً لا تمثّل أمرى والاعراض في قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم وجوز أن يكون  
ذكر إشارة إلى الأبواب الخمسة والأمثلة المذكورة ونظير من ذلك أن موضوعات علم المعاني  
غير مختصة في الخبر والطلب كما استدل في ذلك في الشرح عسى ههنا المعنى قارب وإن  
تقديمه في تدريجه وتحقق خبره وكذلك استدل أنه لأنه بمعنى انتسبته وإذا  
منصوب بوجوبه واجتنبته إذا نقلت إليه مجعلاً كذا قاله الجوهري ونهى عن تظن  
حذف من معناه أي تاربت فيما رظن أي فيما ذكرنا من أن التعرض إلى آخر اقتحام عينك

لكذلك إذا نظرت إلى ما زلت عن تحقيره على ظن مجعلاً مكشوراً وقت كشف القناع  
المذكور بواسطة ليهان أو الذوق وجدت الشان بخلاف ما نطق وإذا كان الأمر على  
ما ذكر فلنعتن الخبر والطلب لفتح الكلام لما نحن مغيبون به ومتعرضون له والله  
المستعان قولاً أعلم أن المعتنين إلى قوله هذا القاض في بيان أن موضوع هذا  
العلم مختلف فيه منهم من يقول أنه مكتسب ومنهم من يقول أنه ضروري وإن احتجنا  
المذهب الثاني بعد الإشارة إلى موضوعه فقال أعلم أن المعتنين على لفظ اسم الفاعل  
من الاعتناء من العناية ومن السماع يعني أن الخاصيين في الخبر والطلب الموصوفين  
بالعناية بشانهم من قضاة نيفة حاكمة باحيتين جهماء إلى التعريف وفرة أخرى  
جاذبة على استغناءهما عن التعريف وأخيراً قول الفقيه المغنبي من العقلاء من لم يمار  
من الأولى مبيته لموصوف الجاد والمجد واحد وكذا الثالثة مبيته للعقلاء والجاد والمجد ور  
منصوب الجمل حال منه والصغار تنصب على الأضراب عن كل واحد وحرثون خبران فهو عطف  
مفرد على مفرد يعني أنه أراد الأخبار عن الصغار فهم أو نسي فسبق لسانه إلى كل واحد فأتى  
بيل مختصراً على أحد وأخبر عن الصغار أو على أنه أبطل الأول لأنه لم يكن كذلك بل للشرع إلى  
الأمم الأغرب ولا تنهيه مدته كأنه مبدئ مدة القصة الأولى فآخذ في قصة أخرى كقول تعالى  
بل لئن لم يؤمنكم قوم يطولون بعد قوله لئن لم يؤمن الرجال شهوة من دون النساء إلخ في الخبر تفصيل  
لما تقدم من أنه اختار قول الفقيه الثاني فلان كل أحد كائناً من العقلاء وهي من لم يعلم  
الحدود وإلى سوم أي لم يبحث عنهم بل الصبيان الذين لهم قليل تصنف بحرفون الخبر الصغار  
والخبر الكاذب بشهادة أنهم بدليل أن الصغار يصدقون أبدأ في مقام التصديق يعني في  
الفضيلة بالمعلومة الصدق عندهم ويكونون أبدأ في القضية بالمعلومة الكذب عندهم يؤكده  
سياق الكلام انتهى إلى قوله يعرفون الصادق والكاذب ويصدقون ويكونون إلى آخره  
ولافهم إذا صدقوا في القضية المعلومة الصدق ولولا أنهم عارفون لهما لما حصل منهم التصديق  
والكذب لانهما إخباران عن كون الخبر صادقا وكاذبا وعن كون الخبر صدقا وكاذبا لكن العلم  
بهم بشهادة العقل موقوف على العلم بالخبر المصدق والخبر الكاذب فإن الصادق بمن صدر عنه  
مصدره والكاذب كذلك ومما يسانعنا الخبر بكل واحد منهما خبر خاص ومعنى استغنى الكل  
عن التعريف استغنى الخبر عنه ولما أهر الوجه الأول أن نقول مال هذا الاستدلال التميز  
للضرورة من الخبر الصادق والكاذب وبين موضع حسن الخبر فيه وموضع خسر  
فيه ولا يلزم من التميز بين شيئين ضرورة تصوقهما من وجه واحد وإن يكون التميز بينهما  
ومن موضعيهما سبق قال العلماء حقيقتيهما لو بعاز من عوارضها وذلك يكفي في التميز بينهما  
وبين الموضع الصالحة لكل واحد منهما هذا خبر مبتدأ محذوف أي الأمر والشان هذا  
وذلك كما يتقدم الكاتب جملة من مابه في بعض المعاني ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال هذا  
وقد كان كذا أو عكسه قولاً بالحدود التي تذكر إلى يذك في الحاشي كما أثبت أن الخبر  
عن التعريف لمض تحكي ما ثبت عن أئمة الأصول في تحديده ونسبه يذك إلى ما دعى هذا  
العلم ولستودع الموضوع والمبادئ والمسالك وهي التي يبرهن عليها فيه هذا الفصل لا

دق







دلت قولنا الناقلة الى هذا الموضع لا يقتضي تصحيح احتمال الصدق في الكذب في قولنا  
لا يقتضي تصحيح النسبة المذكورة للملازمة بينهما فثبت ان بينهما الصلة للحدود وهو خبر  
ان الحدود التي تذكر يقال لها بينهما صلة للتعديل لان شئان بهما من قولهم عول على ما  
ثبتت ان استوعب في ما يقتضي استغناء الخبر عن الطلب واشارته الى الحدود المذكورة  
انما في تحقيق تقسيمها فقال اما ترى الحد الاول اذا كان الزوية ههنا معنى الابصار والتجاوز  
منعولا واحدا وموالاته الاول وكيف في موقع الحال واذا كانت بمعنى معرفة الشئ على صفة كون  
الحد منعولا اقل وكيف كناية على تاويل منعولا فيه يعنى ما تعلم وحين طرف لترى ولكن  
دار وفيه معنى التعديل لانها بيتان في مؤدبتهما تقول ان كنت لاحسانه وكرمه حين  
احسن لانه اذا اكرمه في وقت احسانه فاعا اكرمه لاحسانه وعلى ما يوجب في موضع الحال  
عن الخبر وهو لشئ وبه ثبات الباطن معنى على لانها بيتان وبان قال تعالى ومنهم من ان تاتيه  
بين يدينا ان عايناه وقال للشاعر اذا رويت عقلت بنو قشير لعمري الله اعجبني فضاها  
ان رويت في تلخيصه لما تعلم ان الحد الاول للعرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشئ  
كأنما على الوجه الذي ذكر ذلك الشئ ثابت عليه وتعرف فيه الكذب بانه الخبر عن الشئ كأنما على  
الوجه الذي هو ثابت عليه على ان حال دار كيت دار الحد يخرج عن كونه معروفا وصفا  
الحد ان منع الدور ان احتمال الصدق والكذب من اللوازم الخارج له فالعرف بهما اذ  
رسم بيت معنى الاسم معنى ان لفظ الخبر موضوع للمعنى المعلوم لا تصحيح حقيقته ولا  
امتناع في تعريف الشئ البين في موضع التنبس بغيره باعراضه الدائمة غير متغيرة  
الى العرف في نفسه اوبه ويات المراد بهما معناه لانه فلا دور على ان وشع انفعول  
زادوا الاخر محذوف بمعنى من ترك التحديد بالصدق والكذب وحده بانه الذي لا يمتنع  
للتصدق والكذب وشع الدائم وما زاد على ذلك شئاً ومعنى توسيع الدائرة لمرور الدور  
بواسطته وذلك ان قوله الخبر ما يدخله التصديق والكذب نادى لمتزله قوله الخبر ما  
يحمل الاخبار عنه بانه صدق او كذب ثم لا يمكن تعريفهما الا به لانها نوعان تحت الجنس  
جزء من ماهية النوع فلو عرفت الخبر بهما لزم الدور لان الموقف على الموقف على الشئ  
معروف على ذلك الشئ وفيه فساد اخر لان قوله هو الذي يحمل الاخبار عنه تعريف الشئ  
نفسه وقوله بانه صدق او كذب تعنى بغيره بما لا يعرف الا به والحد الثاني رد على  
الحد الاول واصله واما ترى الحد الثاني لا كما قدور في الشرح او ما ترى وفساده على  
ان يكون المفعول اوجب ولكونه تعديلا اوجب ودفع لمن منع لانه كلام وهو فائدة تفسيره  
قبل تفسيره صفة كلاما وبصريحه تفسيره وبذلك لستغناء لازم الخبر يتعلق  
بقوله مع استغناء كونه خبرا وهو يعود على لازم الخبر وذلك كذكر لتذكير الرجوع اليه فلا راع  
بالقاسم السماع وهو تعديلا لستغناء لازم الخبر لانه يؤمن سماعه في انه حد سماعه في انه  
لازم ولذلك كونه خبرا كانه قال الغلام الذي لو لم يكن خبرا لاستغناء لازم فانه لا  
سماح الا في كونه خبرا وذلك اشارة الى صحة الاحتمال ووجهه ان جعل لازم الخبر خبر  
كان وكان ذلك في معناه ومستمها فحسن احراز حكمه عليه في التذكير كالجري عليه في

في الدور  
في الامور  
الاجرة

لأن قولهم من كانت احوال في موضع الحال وما تقدم من استنباع الحد الاول الدورية كذا  
قولنا يعطى في قولنا نعمنا واما ترى الحد الثاني اذ اوجب كون قولنا في المركبات المقدسة العلم الذي لو لم يكن  
الغلام الذي لم يدكلا على من يثبت صاحبه الحد الثاني ويقتضي بصريحه اضافته لمراد الى امر مع لستغناء  
ان يكون الغلام الذي لم يدكلا على من يثبت صاحبه الحد الثاني ويقتضي بصريحه اضافته لمراد الى امر مع لستغناء  
و الحال لاستلزام الدور في كونه خبرا وحين اوجب ان يكون قولنا ان زيد غلام يستخرج ان كقولنا  
الغلام الذي لم يدكلا على ان يكون خبرا مع لستغناء كونه خبرا لانه مع اسمه وخبره في حكم من ذكره كخرج  
عن كونه مطرعا الى ما نفعنا ومعناه كونه خبرا حيث اينما وجد وجد المحدود وايضا الغنى هو الغنى  
عدم الشئ والاثبات هو الاخبار يعني وجوده فهما نوعا الخبر فتعرف بهما دور وما لا يند  
في الشرح من ان المصنف غلط وغلط في تفسيره نفسه بقوله بصريحه فيه نظير من جئت  
الاول لم لا يجوز ان اراد بصريحه مقام نفسه واتي محال بل من منه لا بد من البيان والبيان  
اراد غلط في معنى وقع في الخلط ولا يقال غلط في هذا المعنى بل غلط غيره ومعنى  
الغليظ النسبة الى الخلط كذا قاله الجوهري والحد الثالث معطوف على الحد الاول وقوله  
لاستغناء تعديلا لا يجب ان لا يكون وهو غير منعكس الى غير جامع ولا استغناء كون الحد  
بحث يستلزم عدمه عدم المحدود لاستغناءه ان لا يكون المحمول مطلقا يمنع الحكم عليه  
خبر لا يستلزم كون ما لا يعلم بوجهه ما معلوما فلا يفيد نسبة معلوم الى معلوم مع انه خبر  
وغير مطرعا لاستلزامه كون الغلام الذي لم يدكلا خبرا وكذا ان زيد غلام بالفتح وهذا معنى  
قوله مع استغناء بالتقضي المذكور من ان في الحد الثاني هذا اذا لم يرد صاحبه بالقول  
الجملة لق اذا زاد بالقول الجملة فلا يمنع طرده وسؤال المعلوم بطلان انعكاسه ووجه  
الدفع ان يقال المحمول من جهة الحقيقة المعلوم باعتبار كونه مجهولا مطلقا معلوم من وجهه  
مفيد نسبة معلوم الى معلوم قال رضي الله عنه هذا الحد ليس صحيحا لانه لو كان صحيحا  
لزم ان لا يكون قولهم ما لا يعلم الى اخر خبرا وانه خبر الاجماع فلا راع منه واستغناء الا لازم  
مدل على استغناء المعلوم ووجه الدفع هو ان قولهم ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا يثبت  
لم يقل انه خبر بل هو وصف فلا يرد علينا نقضا او نقول مفهوم المحمول معلوم فلم قلتم ان  
هذا النسبة محمول الى محمول بل نسبة معلوم الى معلوم ووجه دفعه ليس بذاك فتناقل بل في  
دفعه الذي هو المذكور في الحاشية هو انه سلمنا ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم لكن لم قلتم  
انه معلوم بصريحه من هذا نظيران المراد لسؤال المعلوم من قول من يقول هو معلوم من  
حمية انه غير معلوم قولنا واما في الطلب الى قوله فاننا ما هو معطوف على لسان في الخبر وتتم في  
صفة واحد ويوجد خبران كل واحد او تمنى خبره ويوجد حال وكل مفعول يوجد  
في النسب من عوض من المضاف اليه اى كل واحد ومن ذلك اشارة الى الانقسام الخمسة والاهم  
في نفسه لكل واحد وما نسبنا الى الطلب ما موصول ونسبنا صلاته والراجع منها اليه محذوف  
و المنسوب اليه هو الاواب الخمسة ولا يقتضي من قولهم قصرت الشئ على كذا اذا لم يجر  
به الى غيره وهو مستند الى خبر الكلام ولكن استندراك من لا يقتضي وما تقتضي في موضع  
النصب مفعول ستنسخ والمعنى واما احتياطنا في الطلب قول من قال انه اولى فلا ت

وهو في العاقل الى الجواب  
بما في قوله المصنف بصريحه  
قوله في الوجوه منه معلوم  
بما في قوله لا يثبت ولا يثبت  
وهو ما لا يعلم بوجه من الوجوه  
وكذا قوله كل واحد او تمنى خبره



كل احد استعمال الابواب الطلب في موضعها عما يابها اذ يفرد في قاضيه ويرايين كل واحد  
منها ومنها المفهوم من الخبر ونعلم ان ما يصلح جوابا لاحدهما لا يصلح للآخر وكل من الابواب الخمسة  
طلب خاص والعلماني ص يستلزم العلم العام لا يمنع تعقل الكل من غير تعقل البعض ثم انهما  
بعد اخلاصهما بالمهمة خلتان في ان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الطلب واليحيى  
في الطلب والذلي نسبته الى الطلب لا ينقص على ما قد سمعناك بل يتجاوز به الى غير ذلك  
وقت التعرض للبحث في الطلب شيئا يصور ما هيته في ذهنيك تصور واضحا واشار بقوله  
هذا القدر من النبوة الى انه لا يستدل على البديهي بل بنه عليه ونقول في المعروف الخدي  
الى انه معترف بالرسم قول **القانون الاول** فيما يتعلق بالخبر الى وهو المسند المرجح بالكر  
مكان او مصدر كالحجوع منه قوله تعالى الى رتبكم مرجعكم الا انه شاذ لان المصدر من فعل  
يفعل ينسج العين في الماضي وكسرها في المضارع انما يكون بالفتح معناه موضع رجوع او  
رجوع كون زيد عالم ونحو خبر ايض ما يقال له الخبر يعتمد في كونه خبرا على حكم الخبر وهو  
نصابه ومركزه دون الحكم الواقع وكذا مرجع احتماله الصدق والكذب والسبب فيه واما  
وكونه صدقا وكذبا ونحوها من الاحكام وفيه اطلاق يفترع عليها قوله اعلم ان مرجع  
الخبر من الحكم بالنسبة لا بثبوت النسبة اذ اقلت انطلق زيد لا يدل على انطلاقه بل على حكمك  
بالانطلاق له والآن لم يكن الخبر كذبا لانه اذا دل على ثبوتها فمتى وجد وجدته لا تمنع  
انفكاك الدليل عن المدلول وايضا لو كان مدلول الخبر بثبوت النسبة من المنتسب بل من  
من ثبوت شيء ونفي شيء يتقنهما ويلزم اجتماع التقيض اذ اثبتت شيئا ونفي لخاصة  
مفهوم قول الصادق والكاذب اذا قال لا زيد عالم والا كان خاليا عن الفائدة او يدل على  
معنى آخر وكلاهما باطل فثبت الاول فلا دلاله للخبر على اعيان الموجودات ثم الحكم بالصدق  
ليس هو الاعتقاد لان المراد قد خبر على خلاف اعتقاده لان من لا يعتقد كون زيد في الدار  
يمكنه ان يقول زيد في الدار ولا ارادة لان الاخبار قد تنفع عن الواجب والمنع مع ان ارادة  
منع تعلقيها به فالحكم اذن لمرعائين لجنس الاعتقادات وذلك هو الكلام النفس لا نقول  
به لحد الا اصحابنا ثم يجب ان يعلم ان الخبر قد يطلق على احد جزئي الخبر مجازا كما  
نعله النحويون الثاني اذا كذبت قال لا او صدقت فانه ما يرجع الى ما كان خبرا او  
غيره من الاعتبارات لانها منصرفان الى ثباته ونفيه والاثبات والنفي تنانوان  
الخبر وذلك على ذلك انك تجد الصفة ثابتة في حال النفي كشيء في حال الاثبات فاذا  
قلت ما جاني زيد الظريف كانت ثابتة لزيد كشيء ما اذ اقلت جاني زيد الظريف وذلك  
ان ثبوت الصفة للموصوف ثابتات الخبر منفي سفيه وانما ثبوتها له سفيها والمخاطب  
والمخاطب سفيهان في العلم بثبوتها له لان الحاجة اليها لاجل خفة اللبس على المخاطب لانك اذا  
قلت جاني زيد الظريف فانك لا تحتاج اليها الا اذا كان ضمن جيبك واحدا من سفيها وانك  
تخشى ان لم ينل الظريف ان يلبس على السامع واذا كان الغرض من الصفة ما ذكرنا كان  
محالا ان لا تكون معلومة عند المخاطب لانه يتيقن الى ان يبين ان شيئا للمخاطب بوصف هو

المراد

لا يعلم في ذلك الشيء ولا اذ اتممت هذا نقول ان مرجع الخبرية الى آخره يدور على هذين اصلين  
الحكم الخبر متعلق بخبر وهو خبر ان الذي صفة الخبر بحكم صلاته المستند فيه يرجع  
على الموصول في البار على الحكم خبر خبر الخبر ظرفه والباء واللام في مفهوم مفهوم متعلقان  
به كما الكاف معني مثل في موضع نصب على الحال وما مصدرين ان الخبر الذي حكم الحكم خبر  
نفسه معني معني مثل وجدناك اياه واعلم انه اذا كان وجدت معني عنيت الشيء على  
صفة يكون الهام مفعولا او فاعلا ثانيا واذا كان معني اصبت يكون الهام مفعولا و فاعلا  
حالا منه وذلك مفعولا لفاعل تجد المخبر ومفعول ذلك اي حكم في خبره مفهوم مفهوم او تجد  
على هذه الصفة اذ قال المخبر مؤلفا هو ليس زيد طرف لفاعل لا الحكم مفعول على الحكم الخبر  
ان لا ينفرد عن الحكم مفعول محتمل ان يرا به حكم محكوم به حكم الخبر به او غير ذلك وهو واقع  
ثابت في الاعيان كثبوت الزندة لشخص حكم طاعين الخارج به لحد او لم يحكم او لم يحكم على الاول  
مسألة الاول على الثاني الى الثالث الخبر الى الحكم الى الحكم به اساره اذ قال الله هو لزيد او لم يزد  
فاوقع الخبر الحكم المفعول صلة للموصول الذي اصله كون صلاته قبل انضمام الصلة بالموصول  
معلومة للمخاطب انما قال ذلك لدل على ان ثبوت الشيء لزيد مع كونه ثابتا في الخارج معلوما  
عند المخبر والسامع له ان يخرج عن ذلك واذا قال انه زيد الفصح عطف على اذ قال الذي  
فمقل للمتكلم الحكم بثبوت الزندة للمضمر هو زيد الى جعل الحكم تصوقا لمشار اليها في التثنية  
يعني جعله مفعولا في اني انه زيد حكم له اي الحكم المفعول تصور او به اني وحكم الحكم المفعول  
تصور اي جعل ذلك الحكم المشار اليه مبتدأ اذ انا نحن انه زيد او خبرا لم يكن مدلول الخبر  
حكم الخبر الحكم الثالث لم يصح له ذلك فافهم وهذا اعني لا الى حكم مفعول الى هذا كالدليل على  
ما ادعاه والسبب في كون الخبر محتملا لهما امكن تحقيق الحكم على كل واحد من الصدق والكذب  
من حيث ان الحكم خبر فقط لا يستلزم غير هذه الجهة من كون الحكم متصقا ومعلوما واقعا وكون  
الخبر صادق القول او كاذبه فيظنوا رايها امكن تحقيقه مع واحد منهما دون كل واحد  
منهما والآن لم امكن اجتماع التقيض وهذه السببية لما كانت مدلولها عليها بقوله السا  
مفهوم منه قال في السبب ما لنا المفترضة الداخلة على السبحة ووجه الدلالة هو انه  
لثبت ان مرجع الخبرية موجبه الخبر والاحتمال صفة فيه فاذا كان حكم الخبر مدلول الخبر  
منصرف الوصف الى ما دل عليه دون ما لا يدل عليه ونقد به اذا كان مرجع الخبرية مرجع  
احتماله الصدق والكذب الى حكم الخبر بالسبب في احتماله اياها موجبه خبر واتا دخول اياها  
فالمفصيل ولو لم يحكم به لما ضرر ثم فسر في الشرح قوله فمقل الحكم بثبوت الزندة للمضمر  
بان قيل ذلك في قولنا انه زيد بكسرات وهو غير مناسب لان نقل الحكم ليس انه زيد كالكسر  
بل في قولنا مؤلفا قلت انك انصب مرجع كون الخبر مفيدا على العطف على مرجع الخبرية  
ومعني قولهم الخبر مفيد للسامع وهو استفادة السامع من الخبر الحكم وسعي هذا ما نك الخبر  
كقولك زيد عالم المخاطب غير مخطط به على او استفادته معطوف على استفادة المخاطب  
الخبر على الحكم كقولك قد حفظت التوراة لم حفظها وسعي هذا لان ما نك الخبر والاولى  
فانته بدون هذه اي لان ما نكته تمنع لا يمنع تحقيق الملزوم دون تحقيق اللازم وهذه

اذا كان الخبر

استفادته



ان لازم فائدة الخبر بدون الادلة بدون قاطعة لا تمنع لصحة دعواه دعوى الحق  
كما في المثال المذكورة وانما اثبت لسم الإشارة لغير الاضافة اللازم الى الفاعل وهو  
خبره كاشير في صدر القناة من الدم وذكر ان لا ينوي الاستقادة بعلم الخاطيء كما هو  
اللازم للجهل المساواة شبيهة صحة حصول الاتم الفاعل بدون الفاعل بحكم اللازم الذي  
مساواة للملزم وحكمة ان الاستلزام وجوده وجوده اخذ بالمتيقن المعلوم ومراجع كونه  
صدقا او عينا سابق من المرجع والنتون في بعض عوض من المضاد اليه اي بعضه واهما  
في الاطابق للحكم ولذلك الإشارة الى اعتقاد المخبر وظنه وسواء لسم بمعنى الاستواء ولفظ به  
كالمصدق منه قوله تعالى تعالى الى كلمة سواء في اربعة ايتام سواء بمعنى مستوية وارتفاعه  
على انه خبر وكان مع لسمه وخبره في موضع الابتداء فليدبر كون الاعتقاد او الظن خطأ  
او صوابا سواء وهذا من جنس الكلام المتروك فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا  
العرب يملكون في مواضع من كلامهم مع المعاني بيلا ليتنا يقولون لا باكل السمك ونشرب  
اللبن معناه لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهرا لفظا على ما يمنع من  
الاسم على الفعل فصل عما قبله لكونه بيانا له بناء على ما فعل له او حال اي لسانا مذهب  
او باينا مذهب تبت والخبر ايضا فاما المصدر الى الفاعل من قولهم برئت منك والدين  
والاحتجاج به عطف على دعوى والضمير فيهما لهما بان لم يسم فمعلق بالاحتجاج وهي المحققة  
من التعليل وفيه خبر الشان المعنى الاكثر من على ان حكم الخبر ان كان موافقا للواقع  
فهو صدق والا فهو كذب وهو المستفيض المعنى الصحيح وتعضم على انه ان كان موافقا  
لاعتقاد الحاكم او ظنه فهو صدق والا فهو كذب سواء كان اعتقاده موافقا او مخالفا للواقع  
بناء مذهب او باينا على دعوى الخبر برأيه عن الكذب متى خالف خبره الواقع وعلى احتجاج  
الخبر لرجحان بان الشان لم يخبر بخلاف اعتقاده او ظنه فالخبر عند الجمهور مخصص في  
الصادق والكاذب ومن الثاني قول عائشة رضي الله عنها انها قالت فمخبر لشي  
ثم ظهر خبره على خلاف الواقع ما كذب ولكنه ومعنى غلط واخطا ولا واسطة بينهما على  
المتبين خلافا لما حفظ فانه اثبت قسمي ثالثا ليس صدقا ولا كذبا فان عنده الحكم اما مطابق  
لواقع مع اعتقاد المخبر له او عدم اعتقاده له وانما غير مطابق للواقع مع اعتقاده او عدمه  
فالاول ان المطابق مع الاعتقاد هو الصدق والثالث ان غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب  
والثاني والرابع ان المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما  
ليس بصديق ولا كاذب فالصدق عند مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقة  
مع اعتقاده وغيرهما نوعان مطابقة مع عدم اعتقاده وعدم مطابقة مع عدم اعتقاده  
تستل من اثبت قسمي ثالثا بقوله تعالى افتري على الله كذبا ام به حجة فانهم قصروا دعوى  
النبي عليه السلام للرسالة على الافتراء والاختيار حال الجنون بمعنى امتناع الخلق وليس اختاره  
حال الجنون كذا لجهلهم افتراء فاعلم انه ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فليكن ان يكون  
من الخبر ليس صدقا ولا كذبا وروى بان الافتراء وهو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب  
فلا يمنع ان يكون الاختيار حال الجنون كذا بايا لحوال ان يكون نوعا اخر من الكذب وهو

الكذب

بقية

الكذب لا عن عمد فكيف النفس للخبر الكاذب لا للخبر والمعنى افتري على الله ولم يفتر وعنت  
عن الثاني بقوله تعالى ام به حجة لان الجنون لا افتراء له والخلاف لفظي لانه ان ارد  
بالصدق والكذب المطابقة وعدمها لا بشيئين فلا واسطة وان ارد بالصدق المطا  
مع العلم بها وبالكذب عدمها مع العلم به فعدم العلم بهما واسطة هذه اقسام اربعة وهي  
قدرة في الشرح في قوله وعند بعض الى طباق الحكم الاعتقاد المخبر من مخدوف اني الحظا  
الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر والى لا طباقه اي لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع  
لذلك مدفعه قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا طباقه قوله لكن  
تكن بنا ونبته على ان ما قيل معزل عن مقصود الشيخ ولان الاضمار بلا قرينة على خلا  
الاصل ومن حق الشايع ان يتعاهد في مدعيه بقاء النظم على حسنه ومطابقة اللفظ  
المعنى لكن يستدل من بناء ونجيان خبره والباء في بالتعلق للمعينة نقلا لاحتج  
على حلقه بالسكين ان عرفت على حلقه السكين ويمكن ان يكون بقاء الملازمة كما يقال  
احتج عليه بالسوط والسيف اي صاحبها به يعني تكن بنا وتصدقنا له في هذا  
القضيتين يهدمان بناء مما لان قوله الاسلام باطل مخالف للواقع مطابق لاعتقاده  
فلو كان الكذب بحسب مخالفة الاعتقاد لما صح هذا الكذب وقوله الاسلام حق مطابق  
لواقع مخالف لاعتقاده فلو كان الصدق بحسب مطابقة الاعتقاد لما صح هذا الصدق  
وفيه نظر لان المسلم انما يصدق به ويصدق بحسب اعتقاده ولذلك لا يصدق ولا يكتبه  
من هو مخالف للاسلام ويستوجب ان عطف على انجيات ان الكذب والصدق يوجب  
ان ياقول قوله تعالى اذا جاءك الاية لانه تعالى كذبتهم لما قالوا نشهد انك لرسول الله  
وهو مطابق للواقع ولو كان الامر كاذب اليه لجمهور لما تناقوا في هذا التكذيب فانه مطابق  
لواقع مخالف لاعتقاده فاعلم انهما بحسب مطابقة الاعتقاد ومخالفة فيه فوجب التباين  
وهو جعل قول المنافقين على انهم ارادوا ببقولهم تشهد شهادة واطاعت فيها قلوبهم  
والسنتهم كما يتجرم ان يقتل ويقتل عتاقنا الارباب بالبالغة المؤكداث الثلاثة  
في قولهم فقال الله عز وجل قالوا ذلك والله يعلم ان الله كاذب عليه قولهم انك  
لرسول الله والله يشهد انهم كاذبون في قولهم تشهد وادعاهم فيه الموطاة  
وسيا تكتل في هذه الآية في فصل الاطباء ان شأنا الله تعالى قبل في الشرح  
تكتلهم لان شهادتهم ليست مطابقة لما في نفس الامر لان الشهادة الصادقة ليست على  
العلم عاين شهادته عليه كقوله تعالى وباشهدنا الاعا علمنا والمنافقون لما شهدوا  
على الرسالة من غير علم اذ لا علم لهم بها ولهذا نكر ونها حكم عليهم بانهم كاذبون في الشهادة  
قوله من غير علم اذ لا علم لهم بها ممنوع الامر الى قوله تعالى وما جاءكم كتاب من رب الله  
مصدق لما تنهون وكانوا من قبل يستنجون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا  
به فهم عالمون برسالة الله عليه السلام كذبتهم كفرا وبغيا وحسدا وحرضا على الربايسة  
لما كان مقصود الشيخ تفصيل الاحتجارات الراجعة الى الخبر وهو مقدر الى الحكم  
والمحكوم له وبه اتاح لكل من شاء ان يثبت فيه للضبط فقال واذا قد عرفت وعرفت



الناثي جواب اذ ومعناه ظاهر وقوله الراجعة منتصبة صفة لفنون قولنا  
الاعتبار الراجع الى الحكم الى ان لا يتخذ طهريا قوله في التركيب متعلق بقوله الاعتبار  
الراجع بقوله الاعتبار الراجع في التركيب الى الحكم تنبيهه اعلم ان الحكم اعني السناد  
في هذه الصناعة لا يتبع مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية بل عقليا لعدم رجوعه الى الوضع  
ولذلك نرى على هذا الفن لا يحكون على انبت الرئع النقل وانبت اسه النقل بكينهما  
بجازا عقليا وحقيقة عقلية لا بعد بياهم ان صيغ افعال في معنى نسبتها الى الفاعل  
لمست تدل على معنى سوى صدورهما عن فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
بداخل في معنى ما نرى صدورهما عن فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل  
نقاي هذا قوله من غير التعرض لكونه كون الحكم لغويا او عقليا ليس معناه ان الحكم في  
نفس الامر على هذين التسميتين لكن لا تعرض لهما ههنا بل معناه من غير ان تتعرض لبيان  
تسميته بالآخرين او بالعقل فان ذلك فان لا تعرض لبيان تسميته باللغوي والعقلي  
وظيفة بيانية ويظهر من هذا ضعف ما افيد في الشرح ان المثال الصحيح للآخر  
انبت اسه النقل فكون جواب لقول السماع بالكاف وانما عطف قوله ومجرى اعل  
غير مكرر بالواو وقوله واخرى مكررا او غير مكررا بالواو لان المراد بالاول هو  
خلق الكلام عن التاكيد وهو باسفار جميع المؤكداات عنه فناسب العطف بالواو لانه للجمع  
وبالناسي تحليه بالتاكيد وموافقا لمؤكد واحد او باجتماع اثنين منها فاعدا بحسب  
المقام فعطف بالواو يوم ان التاكيد باجتماع التكرار وعدم التوحيد فناسب عطفه  
باو دفعا لهذا اليوم كانه قال فكون التركيب تارة غير موكد باسفار التكرار والتوحيد  
عن المؤكداات وتارة اخرى موكد بالتكرار او بواحد من المؤكداات او باجتماع اثنين  
منها او اكثر كما في الامثلة المذكورة وصعب ان بالمشبهة احراز عن ان معنى نعم  
وايراد الامثلة الثلاثة في النفي بناء على ان كل ما است النفي انواع ثلثة فعل وحرف وحرف  
مشتبه به وقيل في الشرح انما ذكر ثلثة لانه لكون كلات النفي الداخلة على الجملة لا  
ثلثة ولت فيه نظرا لا تقاضيه بلا المشبهة بليس فبان النافذة وانما قال لكونه  
لكون المسند اليه حقيقة او مجازا ولم نقل لغويا وعقليا لان الحقيقة العقلية والمجاز  
العقلي مختصان بالحكم لا بغيره ان المسند اليه معناه حال من الضمير في ثابنا ومن  
احد المعارف اني الحسنه وهو السماع صفة معترفا واستعدها الهام للمعارف وموصوفا  
بما يصحاحا عن المستمكن في ثابنا معناه حال من المستعده معترفا او منكر اعطف على  
معترفا مخصوصا صفة منكر معناه حال من الضمير في ثابنا ويجوز جمع المنصوبات  
على انها اخبار لكان من حيث هو مسند ايضا اني لاني حيث انه حقيقة او مجازا لان  
ذلك متعذر في علم البيان وفي افراده معطوف على مفرد او من كونه اني كونه المسند  
ايه الاحال عن الهاء في افراده يعنى وكونه مستقرا في افراده كائنا فعلا ولا يمكن ان  
يكون في افراده معطوفا على كونه مفردا او من كونه فعلا لا خبر لكون المحذوف ولا يبعد  
عطفه على قوله من حيث هو مسند اي الاعتبار الراجع الى المسند في افراده متيقدا كل

مذكور

من ذلك صفة لفعلا واسما ومن ذلك صفة كل وفعل اشارة الى الاسم والفعل اني متيقدا  
كل واحد كائنا من الاسم والفعل شوع قيد متعلق بقيد الخوضرت يوم الجمعة وزيد  
رجل عالم وعبد واخوك الطويل وقد جعل في الشرح المثارا اليه بذلك المنكر والمعرف  
وهو مخالف لما مثله به الشرح في الفنى الثالث هذا خبر مبتدأ محذوف اشارة الى اعتبار  
المذكورة في الفنون الثلاثة او الى الفنون الثلاثة اي لاسم والشان ان الاعتبار ان المذكورة  
هذه التي ذكرت فيها او القصة ان الفنون ثلثة اذا كانت الجملة الخبرية معرفة اي متحدة بغير  
مضمة باخرى لعل اذا التلطفت لما اذا التلطفت وتكونت الجملة الخبرية مع جملة اخرى  
فتحصل اذ ذاك اعتبارات غير ما ذكر من الفصل والوصل وطول الجمل عن البيان ولا طيتها  
او مبتدأ خبر محذوف بقدر هذا المذكور من الفنون منحصرة الثلاثة اذا كانت الجملة  
معرفة وما افيد في الشرح من ان هذا اشارة الى ما ذكرنا من احكام المسند بانه ما بعده  
فتدبر فن رابع لم يعطف على اعتبارات لانه ابدل عنها وكونه بيانا لها كما قيل في الشرح ضعيف  
لان مقصوده خبر الفنون اربعة لان يتوهم ويقتضا اعتبارات ملفوظا في جمعها وكونه  
خبر مبتدأ محذوف وجهه وجيز يكون الجملة صفة لنكرة ولا يتضح ولا يتبين الكلام في  
جميع ما سبق من الاعتبار ان اتصا باللفظ بما سبق ذكره الايبان معنى مقضى الحال  
فيا لخرى قال الجوزي يقال حربي ان تفعل كذا بالفتح اني خليف جدي لا يتنى والجمع  
واذا قلت موجرا وحري على فاعل ثبتت وجهت فقلت هما حريان وهم حريون وقوله  
الاول اية انه مصدر وهو ههنا اولى للفتح ويكون للبا غير صلة وان لا يتخذ اما صدرت  
مصدرى وهو مع ما في جيز مبتدأ محذوف الخبر ينصب الفعل وهو السماع وما اخيفه من  
الفعل دليل النفي من رفع الفعل ولكن لم يرد وفيه ضم الشان والظهور في الذي يجعله  
يظهر اي تنبيه قال تعالى واتخذوه وراكم طهر يا قدس حقي واجب انتفاء اخره  
نفسيا والناثي اية انه صفة وحيد كون مبتدأ خبره ان لا يتخذ والباء صلة فحسبك  
درهم اني حري ان لا يتخذ طهريا قوله لا يحسن عليك ان مقامات الكلام متغايرة  
الى قوله كم يعيد هذا واضح عندك غير خاف لديك ان مواضع الكلام متباينة بعضها عن  
بعض نحو المعاني المتضادة فمقام الشك وهو مقابله النعمة بالثنا قولوا ولا اعتقادا  
خالف مقام الشكامة وهو ضده وشلها التهنئة والتعزية ومقام المدح وهو الثناء  
والنداء على الجليل من نعمة وغيرها مثل الحمد لغايب مقام الذم وهو ضده ونحوها الخيب  
والتعجب ونوع كل واحد من المعاني المذكورة يفارق موضع نفسه بمعنى تنصل به  
من الخارج كاجد والهيل فمقام الشكر جدا بجانب مقام الشكر ههنا لا ونفس عليه ساس  
الامثلة وكذا وشل ما ذكر من مقامات الكلام مقام الكلام مبتدأ ان من غير طلب وسؤال  
بما عدى مقام الكلام مبتدأ على الطلب او انكاره وموضع بناء الكلام على السؤال والطلب بناء  
موضع بناء الكلام على الانكار وكل ما ذكر بين مكشوف عند كل عاقل فهم وشل ما سبق  
مقام الكلام مع المتنظن الذكوت لا يوافق مقام الكلام مع البليد الغيت والكل واحد من المواضع  
المذكورة متضمنى موجب غير متضمنى الآخر من اقتضى ديشته اذا تقاضاه ثم اذا خضت



في الحديث فلتتركيب كل كلمة مع كلمة اخرى معينة موضع لا يصلح لغيرها وكل منتهى  
كلام ينتهي عنده مقام تغير مقام ينتهي كلام آخر وادتماع حال الكلام في المنية والقبول  
نحسب وجوب المقام كلاما لا يتباين المقام الذي تنظم لاجله وانخفاضه فيهما بحسب لا وجه له  
لما لم يبق به الا انه تنكح لدلالة تقابلها عليه ومصادفة المقام كلاما يتباين المقام سمي مقضى الحال  
وتنكح الضمير للنظر الى مقضى الحال والمصادفة مصدر اضيف الى فاعله وما موصوفه او  
موصولة وتفتت مفعولا المصدر صفتها او صلتها بليق والعاكس منها اليها مستغفبه والهاء  
في به للمقام وانما فصل بقوله كذا وكذا لان المباشرة في الاول بحسب المضادة بين المقامات وفي  
الباقي بحسب وصف مفارق في الخطاب والخطاب وفي الثالث بحسب وصف فيه خلقت وكل  
واحد منها فرع من الكلام الثاني فان كان للسجدة وذلك الاولى لشارة الى الاطلاق وليس  
الحكم عن المؤكداً وخلافه التاكيد والباشرة لشارة الى المؤكداً بحسب المقضى هو في  
اي يتركب بقدر ما اقتضاه المقام من التاكيد ومكسورا اي بتركب بقدر ما اقتضاه المقام الثاني  
ضعفان قوة تميزان من المقضى وان كان المقضى اثباته اثبات المسند اليه كائنا على وجه  
من الوجوه المذكورة اي في تعدد اعتبارات المسند اليه من كونه معتبراً من احد المعارف  
الاشياء من التتابع الى اخرها وما قيل في الشرح من كونه متغيراً او غير متغير خلاف ما ذكره المصنف  
في اعتبارات المسند اليه فحسن الكلام ودود المسند اليه كائنا على اعتبار ان سبب لمقضى  
الحال جواب الشرط وان كان مقضى الحال اثبات المسند وهو مخصوص بشئ من الخصص  
لحسن الكلام نظمه كائنا على الوجوه المناسبة لمقضى الحال حاصلة من الاعتبارات السابقة  
في تعدد اعتبارات المسند وهي تفيد اذا كان فعلاً مفرداً ما اتصل به من المصدر والظرف  
وغيرهما واذا كان اسماً مفرداً لم تنكح بالاضافة والصفة كاسم في ان شئاً منه تعالى ومثلاً  
تقدم اذا كان المقضى عند تركيب الجملة مع جملة اخرى فصولها مفعولاً لمقضى اي قطع  
الجملة الاخرى عن الاولى بفاء العاطف او وصلها اي عطف الجملة الاخرى على الاولى بالجار  
اي اذا كان المقضى الايمان معها مع الاخرى في موطن الجمل عن البين او الاطلاق اي مع  
الاخرى وهو لا يطبقها فحسن الكلام تنكيبه موافقاً لمقضى الحال من الفصل والوصل والجار  
والاطناب والفصل بكذا وكذا للاستفال من اعتبارات الراجعة الى المسند اليه الى الاعتبارات  
الراجعة الى المسند ومنهما الى الاعتبارات الراجعة الى الجملة اذا انطمت مع اخرى المخرج العطف  
تقال فله ما لا وجهه وهذه العنون وحققها مفعولاً لكون يروى بالياء على الغيبة ومنكح الكا  
واسمه ضمير ماضٍ وبالهاء على الخطاب ومنه بالياء وهو للاصل وان تخففه من التقليل وفيها  
ضمير الشأن وليس مع اسمه اعني ان يكون الدخيل وخبره وهو من الواجب خبره وان كان  
المرجع في موضع الحال ولذلك استغنى عن الجواز والذخيل المتقبل للفتيح وهو في الاصل من داخل  
الرجل في شوقه فخصاً به والناشئ الحرك الذي جاوز حد الصعود فلا عا الدخيل لاسم لا  
مخوف له لانه الطرف عليه وهو لا يخرج ولا تبعه وتنصه الرواية الاخرى فلا بأس على الدخيل  
متعلق بلا بأس وان نقلت في محل الرفع خبراً للاداء في اصولها وتقابلها فيها وعلمها  
وهي للصناعة وفي صاحبها لصناعة علم المعاني وان فاته اي الدخيل جن أو له للدخيل

عذوق وهناك لشارة الى بعض النواحي والاصل فيه الاشارة الى المكان ثم استعير  
لغيره الى ان تنكح غايته للتقليد على مهمل بالتحريك على ثبوت كذا حال على فاعله تنكح وهو الموحى  
وهي الالف والعادة وذلك الامام صفة شتى ويحكي خبر كان والباء على متعلقان بحلها  
والمراجعة المعادة يقال راجعه الكلام والهاء في راجعه وفيها لشدة واستحسنات  
الكلام ونحن الراجحة الحال ممتن بغير ظهر وشهد خبر نحن والشعب جمع شعبة وهي الغصن  
وه المعاناة المتعاسة والهاء في بها وفيها لعل اي طائفة وحمله وكثير يقال انكثت عنة  
كتب والمؤكد التصد والكثرة الشدة في العمل وطلب الكسب وهما كلمة تنبيه وموضحان  
كم خبرية ومبينان لها محذوف اي كم مرة وهن منصوب على الطرفة ويعيد خبر الامام  
والجملة خبر خبر الشأن وهذا مفعول يعيد وهو اشارة الى الحواله على الذوق المعنى وقيل  
اعطانا هذه السنون الاربعة حقها في الزكاي على التدرج اعني متدرجة قيل ان يذكرها  
كما هو حقها تنبيه على اصل لكون الاصل على ذكر مبتدأ منك او لتكون انت على ذكر مبتدأ اصل  
على الجواز والاصل انه ليس كون المبتدأ الرضي في صناعه كما كنته لمتناض المتدرب باسما  
في فهم الذوق من تلك الصناعة من الواجب فيها وان كان اصول تلك الصناعة وفروعها  
مستندة الى حكم العقل والصف والتحقيق البحث فكيف يكون الدخيل كالناشي اذا كان الصن  
مبنية على تحركات وضعية كدلالة لا العاطفة والنفى والاستثناء وانما على التخصيص  
واعتبارات الفية مستخرجة بنقوة القناع والاذهان كموافق الالتفات وغيرها فاذا كان  
الامر كذلك فلا بأس على المبتدأ في علم المعاني في التقليد لصاحبه في بعض ما يحكم ويقضي عند  
تقدان الذوق حتى يكمل له الالف والعادة والشاهد على ذلك ان الشيخ الحاشي الوحيد  
في دهره والغريب في عصره الذي لم يوجد مثله رحمه الله يحكي لنا حسن كثر من مستحسنات  
الكلام وقت رجوعنا اليه في تلك المستحسنات على الذوق والحال انا وقت حاله ايتنا  
على الذوق من لذن ظهر وار شمس في انواع من نوع الادب ورد واورد عليهم في  
مضاتنها وتعو في مداحضها ومناتها وها ان الشأن عبد القاهر في دلائل الاعجاز  
كثيراً بعد الحولة على الذوق في الشرح كمر يعيد هذا ان اسم الاشارة لشئ الى اصل  
المذكور وهو ان ليس الدخيل في الصناعة كالناشي فيها وانه يجب ان نقلد ان فاته الذوق  
وفه نظره ان هذا الكلام ليس للامام عبد القاهر وما اورده في دلائل الاعجاز بل  
احال كثر على الذوق فيه وانه علم قول الفن الاول سمي التصريح كما استف عليه كما فرغ  
عن بيان معنى الخبر ويين ان ما اعتبارات الراجعة اليه لا تزيد على اصناف ثلثة بحسب  
ما يتوقف عليه اذا كان مفرداً او عدل كل صنف من الاعتبارات وعرف مقضى الحال  
واوضح ان الحسن والمنية بحسب مصادفة المقام لما يلقى به وان مدرك جمادات الحسن  
ليس الا الذوق شرع فحصل للحالات المقضية لاعتبارات الراجعة الى الحكم وقدم الحكم  
التفصيل لان المصور ان الخبر هو الحكم وان تصور الطرفين شرطه فقال الفن الاول اي  
في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الحكم من حيث هي حكمات مع اسمها وخبرها اعني ان  
المصدرية مع صلتها في موضع المبتدأ وهو صير الفصل او مبتدأ والموصول مع الصلة

الاول  
الف



خبره والجملة خبرات ومن المعلوم خبر مقدم والاطلاق في الاصل للتحلية ثم استعمل  
تقال اطلق اللسان اذا تكلم لان السكوت كالمقيد فلما تكلم فكأنه خلق واطلق والافعال صيغ  
من قولهم فيع الما بالكس نفع فاعا مثل سيع سماعا انصب وافغنه انا ثم استعمل  
للتكلم وكما الخالق لشرح الاستعارة وما سطق مفعول نفع والها في به للمفعول في شيئا  
تجانبنا وتغاديا لما مفعول له لنفع او حال من المتكلم والاول اولى والوصم العيب والعار  
واللاعبة اللغزات من الواضح البين ان حكم العقل حال التكلم هو ان قصد المتكلم بها تنكلم  
به الافادة فلا راعى عيب اللغز الفاء للتعليل والاندفاع في الحديث الافاضة فيه  
حال عن خبر المتكلم في اندفع وان لم جواب اذا وان يكون فاعل لازم والها في قصده وحكمه  
وخبره وافادته المحكي وذلك صفة الخبر الذي شرع فيه والافادة مفعول المقصد ونفع  
حال من الصبر في افادته والنوط التعليل والمناط موضعه والها للافادة وهي الجملة  
يعني فاذا اناض الخبر في الكلام لزم ان قصد في خبره افادة السامع مما اخذ الجملة  
بقدر ما يتخرج اليه في الافادة لئلا يقع في الكلام الزيادة على المقصود والنقصان منه  
فاذا لقي الفاء للتعليل ايضا وكعض تعليل لا لشيء وتشتبش معطوف على العلة وشيئا  
واسفا تبيين ان الاستناده كفي جواب اذا وذلك اشارة الى الحضور ولا تتقارن وتتم  
عطف على كفي والمصادقته علة لكفي والصبر في مصد فيه الحكم وايا خبرها لذهني وخاليا  
حال عن اياه والبيت دليل التمكن المعنى فاذا اخبرنا المتكلم بالجملة الخبرية من هو خالي الى الذين  
عن المعنى الذي تخبر به ليحصل طرنا الجملة عنده ولست نقول ستناد احد الطرفين الاخر  
في ذهن خالي الذين من جهة الثبوت او الاسفا كفي في ذلك الحصول حكم الخبر  
تمكن الحكم فيه بمصادفه الحكم الذهني خاليا بشهادة اناني البيت واذا القاها  
عطف على فاذا لقي وتنجبر صفة لطالب وطرناها عنده مبتدأ وخبر وهو استيناف  
وفيها اشارة الى اجزاء الخبر عليه وذلك لانه لما قال طالب متخيرا تحه لتفان ان تقس  
لم يكون الطالب متخيرا فيجب بطناها عنده لاستناد اوصفة ثالثة لطالب وبين بين  
اي من البعني ولا يات وهو مبني لتخص معنى الحرف للتركيب وموضعه الضيب على الظرف  
لستقده علة لا لشيء والورطة المهلاك والاصل ارض مطمئنة لا طرنا فيها واستحسن  
جواب اذا والانتقاد الاجا وتغويه المنفذ من اضافته المصدر الى الفاعل ومما تنكلم  
تحت يده واذا لقي المتكلم الجملة الى طالب الجملة متخيرا لان طرنا الجملة حاصلان عنده دون  
الاستناد فالتالي لذلك من الاستناد بين بين اي بين ان يستند بالاثبات وبين ان  
يستند بالنفي اخبر الطالب المتخير عن الهلاك استحسن ان نقول المتكلم الجملة  
بادخال اللام اوان في الجملة واذا القاها ردة على سيف والها في فيها الجملة وفي خلاصة  
حكم الخبر وفي ليرة وهو تعليل لانها الحكم المخالف وفي نفسه للتكلم ايضا واستوجب  
واوجب معنى فقال واجبه له واستوجب جواب اذا الترخ علة لاستوجب وتاكيدا  
مفعول به له وحكمه فاعل استوجب والضمير للمتكلم واستجاب حكمه التاكيد لتعارض  
الحكمين وهو مستند على مرجح به حكمه على حكم المخالف بحسب الباسم على باستوجب

واشرب من طهر حبه ارض الطر

اي يتقدم اشرب المخالف الانكار اي تدخل الانكار اياه ضعفا وقوة والاشراب هو ان  
يكون لون اشرب من لون آخر يقال اشرب الاسف حبة كفي علاه ذلك فاصله تدخل  
اللونين واخراجهما لتعريف لتدخل انكار المنكر كذا دخل للشرب الصنع وفيه مبالغة  
لاخني على المتكلم وفي اعتقاده بيان محل انكار كقوله تعالى واشربوا من ثمره العجل  
بكونهم على هذا اي على هذا الثبات اي لمن كان او غل في الانكار كل الايناف يعني واذا  
خبر المتكلم بالجملة الخبرية بما طابا حاكما في الجملة خلاف حكم المتكلم ليرد المتكلم المخاطب المخالف  
على حكم نفسه او يجب حكم المتكلم لتزجج حكمه على حكم المخاطب ان يؤكد بقدر ما شق المخالف  
ماء الانكار فاللام لمن نكر انكارا وزيادة لن لم يبالغ فيه وزيادة القسم لمن نكر ويبلغ اقصى  
الانكار مفعول شئت محذوف وجزء الشرط فاما وكلام مفعوله وكف يتقد حال  
من فاعل تامل بما لقي اليك من استجاب الدالك بحسب لشرب المخالف انكار مفعول  
يتقدروا فاعله مستتر يرجع الى كلام رب العزة ان شئت فمعنى ما ذكرنا فاعل كلام  
للمه كيف يتقدروا وثبتت كلامه تعالى ما ذكرنا حيث قال تعالى في قصه عيسى عليه السلام  
وبعته رسله الى اهل انطاقيه اولا اذا رسلنا باضافة الفعل الى نفسه لانه فعل رسول  
وخليفته اليهم اثبتين وهما حي ويونس فكذبوهما فعندنا ثا لث وهو شمعون قولا  
واحدا بالتشكيل اي فقولا الرسولين وبالتخفيف اي فغلبنا من عنده اذا غلبه وجد  
المفعول للدلال ما قبله عليه ولان المقصود ذكر المعنونة فقالوا انا الكرام سلون فاكذ  
بارت لان المقام مقضى لسؤال بان يقولوا من انتم وما شئنا فاكذ قالوا لربنا بما اتاكم  
لمرسلون فاكذ بما نوحنا مجرى القسم وبارت وبادخال اللام في الخبر لانهم انكروا وبالفاء  
في الانكار بقولهم ما انتم الا بشئ مثلنا اي ما انتم بمعونث لانكم مقصرون على البشنة  
مثلنا من سليل الى نفي كرسالة عنهم بالحجاب البشنة لهم بناء على جهلهم المركب واعتقاد  
العيالمطابق بان الرسول منع كنه بشرا ويقولهم وما انزل الرحمن من شئ ان لتتم  
الاتك بون والشرح ببيان الرسول شمعون وبحي والثالب بولس وولس وقول  
وفيه نظر لمن لفته ما في التفسير واخراج الكلام في هذه الاحوال من القاء الجملة الى خالي  
الذين والطالب والمنكر على الوجوه المتكونة اي تجريد الكلام عن المؤكد في الاول وان  
تحليه باللام اوان في الثاني ووجوب التاكيد بقدر الانكار في الثالث لست اخرج الكلام على  
مقضى الظاهر وان علم ان الشرح بعيد ان اخراج مقضى الظاهر يخص من اخراج الكلام على  
مقضى الحال فان مقضى الحال قد يوجب مقضى الظاهر كما سبق في الآية وقد لا يوجب كما  
يسبق في شعي بشرا وفيه نظر لان مقضى العام يخص من مقضى الخاص فكون اخراج  
الكلام لا على مقضى الحال مستلزم لا اخراج الكلام لا على مقضى الظاهر فساد طامرا استفاء  
مطابقة الكلام مقضى الحال هو الخطا الذي يجب الاحتراز عنه في هذا النوع واخراج الكلام  
لا على مقضى الظاهر باب واسع في البلاغة يصار اليه كثيرا فابن احدى من اخبر قولا  
والذي ارسلناك الى قوله هذا الذي علمناك وفحننا به عينك وقربنا به سمعك من استغفار  
الجملة عن المؤكدا اذا كانت ابتدائية واستحسن ادخال المؤكدا اذا كانت طلبية واستحب



الباكيد بحسب الانكار اذا كانت انكارية اذا تأملت فيه حق التأمل حصلت لك الثقة والطمأنينة  
من جواب ابي القاسم بل قد لا يسهل الكندي حين سأل الكندي ابا العباس الكندي يقول  
اني اجبت في كلام العرب حشوا اى زيادة لا معنى لها كاللام واى في المثالين وذلك اى  
جواب ابي القاسم ان قال كيت وكيت لكن يجب ان تعلم انها اذا كانت جواب سائل فشرطه  
ان يكون في السائل ظن في المسؤل عنه على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب  
اصلا فيها فلا لانه يلزم منه ان يستغنى اذا قال الرجل كيت هو وانت تريد ان تقول صالحا  
واذا قال ايتى موافق قوله في الدار وان لا يصح حتى نقول انه صالح وانه في الدار وذلك مما لا  
يفوت به احد والشاهد على ما ذكره من كون اى جواب سائل اذا كانت وحدها وجواب  
منكر اذا كانت معها اللام والزامها لهما الجملة من المبتدأ والخبر اذا كانت جواب القسم  
لحق وابنه ان زيدا منطلق ولا تترامم بقولون وابنه زيد منطلق ثم الاستغناء تحقق في كثير  
من مواضعه انه يقصد بها الى الجواب كقوله فان عصوك فقل اى برى مما تعلمون  
قل اى تهيئت ان اعبد الذين يدعون من دون الله قل اى انا الذي يملكون مما علم  
انه كلام امر النبي عليه السلام بان يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظر وابنه في  
قوله تعالى فأتيا من عوث فقولوا انا رسول رب العالمين وذلك ان المعنى فأتياها فاذا قال  
لكا ما شئت كما وما جاء بها وما تقولان فقولوا انا رسول رب العالمين والعلم في ذلك قوله تعالى  
في قصة السحرة قالوا انا الى ربنا منتقلون وذلك لانه ظاهرا انه جواب فيكون عن قوله  
لمنتقلون قبل ان اذن لهم ولانه اذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى تأكيد اكثر لا ينكر  
اخرج ما تكون الى زيادة في اثبات خبرك اذا كان هناك من يدفعه وينكر صحتة  
فهذا هو المحقق في هذا الموضع ثم ان هذه القاعدة التي سعى ان تكون عليها بناء ما  
ذكرناه اى ذكرنا في الكتب النحوية من ان اللام للتأكيد وان ايضا كذلك فاذا كان الخبر  
بامر لا يكون للسامع فيه ظن في خلافه اصلا ولا يكون قد اعتقد في نفسه ان الذي  
يقول المستكبر انه كائن غير كائن فانا لا نحتاج فيه الى اى وانما يغتر بها اذا كان له  
ظن في خلاف ما يقول به المستكبر ولذلك نراها تزداد ارتقاء في شأن القول اذا كان  
الاخبار باسرها لا بظن بآل وشي قد تمكن في اعتقاد الناس خلافه كقول ابن هانئ  
عليك بالياس من الناس اى غنى نفسك في الياس فانظر الى حسن موافقها في هذا  
البيت والى قبول القوس لهما كما كان الغالب على الناس انهم لا يحملون انفسهم على الياس  
ولا تكون الرجاء والطبع ولا تعتد كل احد ان الغنى في الياس وهذا معنى كلامه  
في صدر هذا الفن وقوله والذي ارناك مبتدأ واذا مع جوابه خبره والكاف في رتبة  
مفعوله الاول والثاني الراجع منه الى الموصول محذوف لان حكم مفعوله الاول كمفعول اعطيت  
ان اردت ذكر مفعوله الاول وحده وان اردت ترك ذكره مع مفعوله الثاني والثالث  
وهنا تعدى الى مفعولين لان راي اذا اريد به ذواته العيين لا تعدى الا الى مفعول واحد  
والهزة لا تزيد له الا مفعولا واحدا والبصيرة للجنة والاستبصار في الشيء واستوثقت  
اى اخذت منه الوثقة وهو جواب اذا قولك ثم انك ترى الى الاقتداء بالملك الفلاني

بالكسر الداهية والامر العجب وعنه المفلح الذي ياتي بالعجيب والوارد والسحنة صفة  
المفلح جمع ساحر كالطليعة جمع طالب وهو العالم من السحر وهو كل ما لطف ماخذه ودق  
ينغشون ثانياً مفعول ترمى من النفت الشبيه بالنخ وقد نغت الداني ينفث وينغت بالكسر  
و الضم استعير لمكلم وذكر السحنة للثبوت كثير اظرف مفعول وذلك اشارة الى نغت الكلام  
لا على مقتضى الظاهر فاذا منصوب باسم الاشارة واحلوا نزولوا اصل الاحاطة الاشمال  
استعير العلم بالشيء والها في فائدتها الجملة وعلمنا تميز عن المحيط وحل الحاق اى منزله  
الحاق الفهم ظف احلوا اى مكانه عن ذلك عن الاحاطة بمفائدة الجملة لا اعتبارات خطأ  
اى قضاياء مقبولة وهى القضايا المسلمة من شخص اعتقد الجمهور فيه لما لا ينفك اى اتصال  
سماوى لا تقف عليه احد من الناس لا اختصا به بصفة ظاهرة تقضى ذلك وما لا يختص  
بصفة ظاهرة تلك زيادة علم او دين او عبادة او رياسة او سخاوة الى غير ذلك الصفات  
الجميلة والخصال الحميدة المرغوبة عند الناس تقضى ذلك كالتضايك الماخوذ عن السلف  
و القضايا المقولة من علماء الوقت وعباد الزمان ومطوينة وهى قضاياء بحكم العقل بها  
بواسطة الفهم الحاصل بتلك القضايا ثم انك ترى البلاغ في علم المعاني سكون  
لا على مقتضى الظاهر كثيرا وصنعهم هذا حيث يجعلون علم العالم بمفائدة الجملة الخبرية  
وبلازم فائدتها كالا علم لاجل اعتبارات مسلمة لتغيب المستمعين فيما سنعلم من تميز  
الاخلاق واسرار المعاد والحق على المواظبة على العبادات اصل اوليك الاعتبارات فيجعل  
العالم بدلائل مختلفة مفعول شئت محذوف وسياتيك كلام في هذا الحذف وجواب الشرط  
فعليك واذا خال القائل لانه في معنى الامر اى ان شئت تحقق ما ذكرنا من اقامة العالم مقام  
غير العالم فالزم كلام رب العزة ولقد علمنا اى وابنه لقد علمنا هؤلاء اليهود ليزا شدة  
اللام لا مبتدأ مفعوله الصلة يعود على كتاب السحر والراجع من الصلة الى الموصول  
مستتر فيها فاعل لهما والجملة مفعول العلم لكن اللام علقته عن العمل اى للذى استعمل  
كتاب السحر والشعوذة وهو الذى تلموه الشياطين على كتاب الله وهو مبتدأ في معنى  
الشرط وجوابه مكتفى به من جواب القسم وهو ما له اى ليس للذى اشتراه في الآخرة  
من خلاف نصيب وافى من الخير والخيرى ون على انه نصيب من الجنة ولا يفسد شره  
به انفسهم اى باعواها بان اوجب لهم النار حيث اختاروا السحر واتبعوه وبذلك كتاب الله  
جواب قسم محذوف وفاعل نفس اما خبر مستتر فيه و اى نكرة موصوفة صفاتها شر  
به تميل له وهى في نقد من النصيب والها في به لهما والمخصوص بالذم محذوف اى وابنه ليس  
شيئا باعوا به انفسهم العقاب او السحر دل عليه قوله ماله في الآخرة من خلاف لقوله تعالى  
ولا يفسد ما اشتروا به انفسهم لو كانوا يعلمون ذلك او تكون ما معنى للذى فاعلا ليس كما فيها  
من الابهام كالمعروف باللام والمخصوص بالذم محذوف وجواب لو كانوا يعلمون منزلة اى لو  
علموا لا يشعرون السحر فاعلموا الحق العلم جعلهم حين لم يعلموا به كانوا منسلحون عنه  
كيف متعاقب بقوله فعليك اى فعليك بكلام الله كيف تجد انت صدرة صدر كلام الله  
مفعول اقول لتجد يصف اى الله ثانياً مفعوليه واهل الكتاب مفعول يصف واخوه



رد على صدره اي آخذ كلامه في نفسه معطوف على يصف الى ينفي الله العلم عن الهمم  
لو يعلموا بعلمهم تحليل لنفي العلم عنهم الجاهل انه نفي الشيء لا سلبه شيء وفائدة لا تسمى  
الشيء من غير فائدة كعدمه في عدم الفائدة واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى لم يقصده  
تعالى ولقد علموا الآلة لتمثيل بل المحيطة بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدة ما علموا محلها  
الذين عن ذلك بل لتمثيل إقامة العالم مقام الجاهل في نفي العلم عنه دون توجيه الخبر اليه  
والتأني عليه لعدم مضائه على مقتضى العلم وذلك لان كلامه يؤذن بانهم يفتنون العالم  
لمعنى مقام الجاهل به قصد الى تمثيله وقال فان سبب تخلفهم انهم يفعلون ذلك فعلمك  
بكلام الله فانه اثبت العلم او لا ونفي عنهم العلم اخذ على اسلوب الاعتراض واليدل على ذلك  
انه رحمه الله الختم الآلة من المعطوف عليه سفتون ومن المعطوف فيسوقون الكلام  
فتدبر وكذلك فعل كثير الاستعريف وقال صاحب مجمع البيان ذكر في هذه الآلة  
وجوه احدها ان يكون الذين يعلمون غير الذين لم يعلموا ويكون الذين يعلمون الشياطين  
او الذين خبر عنهم بانهم ينفذون الكتاب الله ورايهم وهم والذين تعلمون السحر وثانيها  
ان يكون الذين يعلمون الله لم يعلموا الا انهم علموا شيئا ولم يعلموا غيره فكانت تعال  
وصفهم بانهم عالمون بانه لا نصيب لمن اشترى ذلك ورؤيته لنفسه على الجملة ولم يعلموا  
كنه ما يصير اليه من الغياب الدائم وثالثها ان يكون الفائد في نفي العلم بعد ثباته  
انهم لم يعلموا على فكاكهم لم يعلموا وهذا هو الوجه المذكور في المتن كما قال كعب بن  
زهير يصف ذبيبا وغرابا تبعاه ليصنعا من زاد اذا حضرا في قلت لو تعلم انه ان من  
الزاد لم يعلم ينفي عنهما العلم ثم اثبتته والمعنى في نفيه انهما لم يعلموا علماء فكانت  
لم يعلموا وفيه دلالة على ان الافعال تختلف باختلاف المتاصد ونظيره في لنفي الاثبات  
اي نظير قوله تعالى ولقد علموا لكن في نفس لنفي الاثبات فقط دون اثبات العلم  
ونفيه قوله وما ربيت وذلك ان الله عند وعده رسوله النص يوم يدرى  
عليه اللام وقت طلوع قريش عليهم فيه قال هذه قريش انت باختيارها وافخاها  
مكذبين رسولك اللهم الجحش ما وعدتني فادركه جبريل فقال ارهم بقضه من  
نراب فلما التقيا رمى بها في وجوههم وقال شأهت الوجوه اي تحت كسفتلوا  
باعينهم وانهم ما ورد فيهم المومنون يقتلونهم ويأسدونهم واقبلوا على التناحر  
فكان القاتل يقتول فماتت واسرقت فقتل لهم فلم يقتلوا هم اي ان اقتلهم لم يقتلهم فانت  
لم تقتلهم ولكن الله قتلهم لانه هو الذي انزل الملائكة والقلى لرب في قلوبهم  
وقوى قلوبهم وما ربيت انت يا محمد اذ ربيت ولكن الله رمى فاثبت للرمية له عليه  
اللام لانها وجدت منه صورة ونفاها عنه لان اثرها الذي ليس طوف البشر وهو  
المقصود منها فعل الله عن وعلا فكاكته هو فاعلمها حقة وكاها ما وجدت منه  
اصلا يعني ان الرمية ما كانت منك على الحقيقة لانها لو كانت منك لم يبلغ اثرها ذلك  
المبلغ وحين اثرت اثرها وحده اثر رمت البشر علم انها كانت رمية الله وقيل  
في الشرح وما ربيت ايجادا اذ رمت كسبا وفيه نظر لان هذا مبتنى على مسئلة

طرس  
٤٢٥

لوا

خلق الافعال والاحاد والكسب من غنيم اهل السنة والجماعة وبينهم بايون بعيد  
فلم يتأمل عطف وقوله وان نكثوا على ما ربيت اي وان نقضوا عهدهم وطعنوا في دينك  
وعادوه ونقضوه فقال لهم فوضع الظاهر موضع المضمر اعلا ما بانهم لما نكثوا في حال الشرك  
شركا وطرحا عادات السادات الاوفياء من العرب ثم آمنوا واتقوا الصلوة واتوا  
الزكاة وصاروا اخوانا للمؤمنين ثم رجعوا فارتدوا عن الاسلام ونكثوا ما بايعوا عليه من  
الايمان والقرار بالعهود وقعدوا بطعنون في دين الله ويقولون ليس دين محمد  
عليه السلام بشئ فهو امة الكفر وذو والرياسة والمقدم فيه فاثبت لهم الايمان  
لان نقض الشيء بعد بوبته لانه اراد الايمان التي ظهرها باللسان ثم نقضها عنهم وقال  
الايمان لهم اي على الحقيقة لانه اراد الايمان الحقيقية النفسية التي لا تقض بعدها عطف  
ميسقون من ساق الماشية استعير للكلم على سفتون والنا للتعقيب الى هذا الى المحيط  
علما مساقه مثل مساق الكلام فحذف المضاف الى ذلك الى خالي الذهن عنها وهكذا  
قد مقبول اعلم ان شان ان عجيب ولها فوائد جمة وفي مواضعها وخواتمها فروق خفية  
لا تعد فيها لثباته وكثير من الخاصة وقد تناهت في الغرض الى ان جري بين الالجابا  
والكندى اليوسف ما جرى واشتبه على من هو القلعة ومن يؤخذ عنه ومن يتحمله  
فيول الجاهل حتى استغنى عن بشار في قصيدته وهو خلف الاحمد كما سيجي ولوان الكندي  
تتبع بين مواضعها والطبق النطق لما وقع له ما وقع ولعلم الضرورة ان ليس دخولها  
سواء فتجلى تشير الى بعض منها الجذب بضبعك اذا دفعت في مسلك طريقها الى  
المضائق الاولى منها اذا دخلت على جملة ترتبط باقيلها وثالثت معه وتخذ به كان احد  
قد سلك في الاخر وفيها شبه جمع بين المتنافيين فانك ترى الكلام بها مستانفا غير مستان  
ونفطو عاموصلا هذه هي الهيئة التي اذا قصدت الى ان فاستقطبها تجد الثاني منها  
قد نباعن الاول ونعد معناه عن معناه ولا يكون منه بسبب حتى تجي بالقاء ثم انك لا ترى  
القائز ربط الجاهل ارتباطا كائنا عليه ولا تجد معهما كنت تجد مع ان من الحسن والطلاقة  
والقول وتقارب المعنى لكن ههنا نكتة لا بد من التنبية عليها وهي انها اذا استقطت  
من جملة ان تراج الى القاء لا يطرده ولا يستند في كل موضع بل يكون في كلام دون كلام  
فانما تراها تدخل على جمل ليست هي موضع القاء كقوله تعالى اذا ارسلنا اليهم الايتين  
وقوله ان المستبين في مقام امين في جنات وعيون وذلك ان قبله ان هذا ما كنتم  
به تفترون ولا تخفى انك اذا قلت ان هذا ما كنتم به تفترون فالمتقون في مقام امين لم  
كن كلاما وقوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغين والنجاريين والذين  
اشركوا ان الله فصل بينهم يوم القيامة الذين آمنوا اسما ومن بعدهم معطوف عليه  
وقوله ان الله يفصل جملة في موضع الخبر ودخول القاء فيها محال لان الخبر المعطوف على  
على المبتدأ فاذا انما يكون مادركا في الجملة من حشر اقتضاء القاء اذا كانت الثانية  
تذكر لتصحيح فحوى ما قبلها واحتجاج القاء فيه كبيت بشار وكالاي التي اوردها  
بعده وحيثي قوله وهكذا قد يقومون الى اخره على هذه الخاتمة وهي اساسه ومعناه



اللاترى ان الغرض من قوله ان ذلك النجاس في التبريز بيان قوله لصاحبه بكرا واظهار  
فائدة الامر لهما به والاحتجاج لنفسه فيه وكيف ان هذا الذي بالاول ومن قوله ان  
الابل الحذاء اي سوقها بيان قوله فغتما وهي لك الغداء الصغار للابل والواو والخال  
والعين بالكسر والمد السماع فانظر الى قوله ان غناء الابل الحذاء والى النجاسة وما قبله  
كانهما افرغا افرغا واحدا والوحسن تشبيه الغن الحذاء والى انه كيف يصح معنى كلام  
الاول وكيف يظهر فائدة الامر ثم انك اذا تركت ان فعلت فغتما وهي لك الغداء غناء  
الابل الحذاء منعكس الحال وتنبؤ احدا كلامين عن آخر حتى لا ترى بدا في اتلافها  
من الغاء معقول فغتما وهي لك الغداء غناء الابل الحذاء ثم مع الغاء لا ترى الالة التي  
كانت منهما مع ان وذهب الحسن الذي كان قبل وكذا قوله تعالى انهم يعذرون اي  
مرادون بالاغراق بيان لغائه النهي في ولا تق طبع اي لا ترا جعني ومتجدي به وقوله  
ان النفس لا تارة بالسوء بالشهوة والاحلاق الذميمة بيان لمعنى وما ابرئ نفسي  
اي اذ كنت وتعليل له وقوله ان صلاتك سكن لهم بيان لغائه في امره للنبي عليه السلام  
بالصلة عليهم اي بالاداء لهم وقوله ان ذلك الساعة شئ عظيم بيان للمعنى في قوله  
يا ايها الناس اتقوا ربكم ولهم الزموا وان تتقوا وهذا طريق كل ما انت لحنج فيه اليه الغاء  
واقامة عن السائل مقام السائل فاعرف واذا قد عرفت هذا فلنرجع الى قوله الفاظ فقول  
وهكذا قد نفهم عطف عن نفثون والواو للمفلقين اي ومثل نفث المفلقين الكلام لا عا  
مقتضى الظاهر فيقولون من لا يكون سائلا لا مقام السائل فلا يفهم تركيب الكلام بين السائل  
وبغيره وانما تتكلمون معهما على وتارة واحدة بشروط تقدمهم الى غير السائل ما يلوح شيئا  
لشئ مثله مثل ذلك الشئ للنفس السقطي لمن موفظ نفهم وعقل حكم ذلك الخبر  
البار سعلق ييلوح اي تشير بفائدة الخبر المصدر بان فيترك الملوح النفس مستشفة  
ثاني مغولت ترك لان معناه طرح وخلى اذا تعلق بمفعول واحد كقولهم تركك القبي ظلمة  
اي كناسه واذا تعلق بمفعولين يصح معنى صير فجري مجرى لفعال القلوب قال اعتره  
فتركته جذر السباع ينشئه وقال تعالى وتركهم في ظلمات اي طالمة مسطرة مائة عتقة  
حكم الخبر المصدر بان اي الخبر الذي بعد الكلام المقدم ذكره من قواهر استشفة الشئ اذا  
رفعت بصرك تنظر اليه ونسقت كلك في حاجتك كالذي يستظل من الشمس قال الجوى  
استشفة مثل انظار الطالب المتخير بتردد الطالب بين اقدام على اثبات حكم الخبر  
بان للاشارة اليه ومن اجزاء امتناع عنه تعالى اجمعه اي كق لا يتفاء النصيح بذلك الحكم  
فمن جوى الجملة عطف على نفثون اليه الى غير السائل مصدره حال كون الجملة مصدرة  
بان وبكون سلوك هذا الاسلوب هذه الطريقة وهي اقامة عن السائل مقام من يسأل  
في امثال هذه المقامات في المواضع التي قدموا فيها ما يلوح بحكم الخبر الذي يصدر بان  
من كمال البلاغة ثانی مغولت يرون والجز القطع والمجتر موضعه واصابه الخبر  
عبارة عن وقوع الكلام موقعه ومعنى الصيغة السخر والواو يعطف الجملة على الجملة  
السابقة عليه ما يشهد هذا الاسلوب في قصيدة الراية وهي بكل امر من التبرير

والعجيب لما جئته وهي نصف النهار عند اشتداد الحيات دال النجاس في التبرير مدلول الكلام  
السابق والنجاس هو الغزو والظفر الحاجة حين ظرف سلكه استهواه استهواهم بشرا و  
النشبة فاعل استهوى فاعلاها الهاء البلاغة والى صلة مهند من لان اصله ان تغدى باللام  
وبالى قال تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانك لن تجدى الى صراط مستقيم  
واسم الاعراب مبتدأ وخبر والخلف صفة الاعراب جمع خالص كشيء جمع شاهد من كل  
حارث بين يوع صانده حال عن الاعراب واسم الذين يسكنون البادية تلقاه صفة حارث  
والهاء لضع حال عن الهاء في تلقاه واليهنا بالكسر القطران موضع النقب بالضم جمع  
نقبة وهي اقل ما يبدو من الجرب قطرة متفرقة وموثل يضرب لمن كان ما هرا  
في صناعته ذا ذرة باساليبها يستقصى النظر في فحسبها وزينتها يضع كل شئ  
في نصابه ويركزه دون المولدين متعلق بهم الاعراب والمولدين لا يكون عريضا محضا  
قصارى لغيره غاية امر المولدين تصير الغريبان ان توليفه حتى يسمي ثم تترده الى القوت  
وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضرار والموضع الذي يمتد فيه الخيل ايضا مضرار  
والاستباق النسبائي فقال استبقنا في العرواى تسبقنا ومنه قوله تعالى ذهبن  
نسيبن اي تتفصل واستغفر المحمود بذكره والواو ومع المولدين الاقلام بالواو ب  
المخلص خبر قصارى فالجملة صلة الذين والموصول مع صفة المولدين وقد فسدت  
في الشرح ما في ما يلوح بالذين وفيه نظر لان الموصول انما يثبت ربه بوساطة ذكر  
جملة معلومة الانتساب الى مثله راليه وليس كذلك ههنا وفست مثله بمثل ما قدموا  
وفيه ايضا نظر لان مثله فاعل ملوح والضمير يعود على ما ومن كل حارث حال من  
الاعراب قوله ومن الشواهد الى وكنت الحاكم الفصيل لثابتين لهما نفثون غير السائل  
مقام السائل اراد ان يستشهد على ما دعاه بكامة جرت من المنعطين لهذا النوع  
والذين هم من اهله فقال ومن الشواهد وهو خبر مقدم على مبتدأه وانما اصحني  
لما نحن فيه وهو جعل غير السائل سائلا مع الشرط المذكور شهادة مفعول مطلق  
تقبيل خلت الاجرون اضافة المصدر الى الفاعل مفعول لرواية الاصحني استنشاده  
اي خلقت الاجر وابوعبدون العلاء بشرا اقصيدة ثانی مفعول استنشاد وهذه  
صفة القصيدة وهي واحدة القصائد قال بعضهم انها جادة عن قولها فقه قصيدة  
اي حمتلته كثرة اللحم والشحم سمينة فكذا القصيدة فانما ممتلئة بالافعال الابنية  
والمعاني العسفة والفاضة والرديف وغيرها وقال بعضهم انها فصيحة بمعنى مفعولة  
من قولهم قصد بقصد اذا ما اورد الشاعر في ذلك النظم على ما روي حال عن قبيل  
روي عن الاصحني انه قال كنت لشدة من عروى العلاء وخلق ارجو وكنا يا ثبات نشالا  
ويعطونه ويسالونه ويكتبون عنه متواضعين له الى الزوال ثم اتيك يوما فقال لا ما  
هذه القصيدة التي احدثتها في مسلم بن قتيبة قال هي التي بلغتك قالوا بلغة انك  
الكرت فيها من الغرائب قال نعم بلغني ان مسلم بن قتيبة ثبا هي الغريب فاردت  
ان اورد عليه ما لا يعرف قالوا انشدناها يا بايعا ذ فانشدتها القصيدة فلما فرغ



قال خلف يا ابا معاذ لو قلت موضح ان ذاك النسخ بكذا فالجواب في التبرير كان احسن  
فقال بشارة ما ينبغي ان القصيدة اعرابية فقلت ان ذاك كما فعله البدويون وقلت  
بكذا فالجواب كان ذلك من كلام المولى بن قال فقام خلف فقبل بين عينيها هذا  
القول من خلف والنقد على بشارة الالطف المعنى وخفايته ومهم الواو للحال الفخلة  
جمع النحل والثناء لما كيد حتى الحرج كصفوة وحق ودية استعجى للبليغ والمهنة جمع ما  
كالطلبية جمع طالب من المهارة اى الحدق واتقان الامير احكامه والمؤخذ الساجد  
من التاكيد وهو الشجر من السحر الاراشحة استنشا من فهل فحوى لانه في  
معنى النقي والاراشحة اسم فاعل من قولهم رشحت القديه بالماء ورشح الكون  
في كلامهم كل اناء من شح عافية تائيشه بدل على الاقل كانه قال الاقوى به راشحة  
تخفيفه او من قولهم لم ير شح فلان له بشى اى لم يعط شيئا يعنى ليس معنى مجرى  
بين بشارة وابى عمرو بن العلاء وخلف الاجد ومهم البلاء الاعطية تخفيف ما  
انت منه على شك اى تخفيف اقامة غير السائل مقام السائل مثلك بشارة حينئذ  
خبره بخلافه لانه سيق الكلام عليه اراد بالمثل ذاته للمبالغة اى من هو على  
صفته في البلاغة وعلقا الطبقة ولا قصد الى مثلك ونظيره ومنه قول  
التميمى للجراح وقد قال له لاجل ذلك على الادمع مثلك الا بى حبل على الادمع  
الاشمب اراد من كان على صفة الامير من السلطان والقدره ولم يقصد احدا  
يجعله مثالا وقد تعبد حال من خاطب وفيه ضمير بشارة ان يهدى بفوه  
بن هيدى البعير هدى وهو يراد صاحبه ففعل نعمت والشفقة بالكسر  
كالرنة تخفى البعير من فيه اذا هاج وقولهم للخطيب ذو شفقة تشبيه  
له بالجلد منها فى الدج منها بها من هفى بهفوا من كل ماضع حال من السكان  
اى كانوا منهم والقيصوم والتبج نبتان اذا خاطب طرف تحت عن الشرط  
للخبر المحذوف من جرح باعنا حال عن المستمع العائد الى بشارة فى خاطب  
على الشمر صلة تجرحنا نقال شمر ان اره تشمير رفة وشمير عن ساقه  
وموعنة عن التهيأ للشئ فى شأن السفر منتضك بعلى الشمر وهو  
قوله ساق من الى بلد كذا مافة وسفارة افتراه افترقن بشارة الالف  
للافتكار والفا للتعقب والسلك لا يتصور رها اى بشارة صاحبته معوى  
ثان لا فتراه فاهى حال عنهما حول هل التبرير حول هذا السؤال  
ظرف حاتم ففتحى بن اى يميل ويغضض يوروى بالدفع على فهو نتج نف  
وبالنصب باضار ان لانه جواب النقي ولا يتلقاها لا لتسليك صاحبته  
معطوف على بتجانب ههنا استيعا دعى لسفارة تصور بشارة صاحبته  
ذا من حول هذا السؤال قال ابن جنى فى الخصايص قال ابو علي  
ان ترد في ههنا فتارة اقول انها مبنية على الفتح وتارة اقول انها  
منصوبة على الظرف اى البناء ملائمة وقعت موقوع فعلا مضى وهى

صاه 4

الوجه

من منصوبة للجهة ولما نصبه على الظرف فلا بد فتحها فتح اجواب وتاوه للثالث ولذا  
لم ينصرف التعريف والدانث فانه علم للمكان البعيد فعلى هذا اذا قلنا ههنا نريد  
يكون كقولك عندك زيد ولا يمنع تعدد زيد عليه فتقول زيد ههنا كما تقول زيد  
عندك ومعناها المبالغة فى البعد فقال جابر الله فى حاشية المفضل سئل ابو علي  
عن اللام فى قوله تعالى ههنا ت ههنا ت ههنا ت كما تقولون وبأيش تحلفه وانما  
ههنا ت ههنا ت لزيد لانه فاعل فقال لعمري هكذا ولكن سبغى ان يكون متعلقا  
بالاخراج فقد مر ايعد كمن اذ انتم وكنت ت انا وعظما انكم محزون لما ترون  
اى محزون للثواب والعقاب ويكوف فاعل ههنا ت مضمر كانه قيل بعد الاجراج  
لزيدك وبما نحن له بعد عدم تصور بشارة صاحبته المعنى وقول لى مثل  
بشارة فى العضاخنة والبلاغة والبيان والبراعة ففت خطابه بيكر او الحال  
انه قصد ان يقرض الشعو مثلك عرب العرباء وهو محزون صاحبته على  
الحد والتهيب فى شأن السفى يغفل عما ذكرنا ويذهب عليه او لا يقصد  
هذا المعنى فتنته لا يتصور وما وهما يسا لان هل التبرير محض الجراح فهو تامل  
عن التاكيد او فان يتماثل عنه ولا يستقبلهما بارت لبيان فامله لا حسن بعد  
ذلك ثم اخل عليه الهمنة لانكار ذلك ونظيره اى نظيره ما قال بشارة فى كلام  
العرب قول بعضهم فغتما البيت وفى السند معطوف على محذوف اى نظيره  
بشارة فى شعر العوب وفى القرآن قوله تعالى ولا تغنا طينى من الدين طينوا  
انهم معزفون ومعنى البيت والى سبق الكلام فيهما واذا صادف ما ارشاك  
ومما قامت غير السائل مقام السائل واخراج الجملة انه مصدرة بارت بالشرط  
المفكوك بشهادة تخصيصه النقد فى امثلة البلاغة وفاعل صادف الموصول  
وبصيرة معفولة ومثلك صفتها اى بصيرة مبدرة من عندك وثانى معفول  
ارشاك الراجع على الموصول محذوف لظهوره وقفت معطوف على صادف وما  
سياكى فى الفن الرابع موبى ان لا يمنع ان يكون جملتان منهما كمال التاكيد  
كحال انقطاع او تنوشتا حالهما بينهما اعتركا اطلو كجواب اذا فاعله ضمير ارشاك  
ومما سياتى لك وانما وقد لا يفهما اخذا فى حكم شئ واحد كانه قال اعتركا محض  
والنقد والانتقاد اى ان الهمج من الجيد لتكلمات اللام متعلق بالنقد على  
تفاوتها معقول ثان لا اعتركا والهاء للجمال اى اعتركا على تفاوت الجمال الخيرة فى  
فى نحو امثلة الملمة هناك اى فى باب النقد واجد حال عن الكاف فى اعتركا فصل  
الاولى معفول واحد وردارة الاخيرة اى فساد الجملة الاخيرة عطف على فصل  
الاولى والحكم اى واجد من تنسك الحكم بالعكس من ذلك تارة اخرى وكنت  
معطوف على اعتركا واليصله الذى فصل الامور واليات دخلته كالحققة  
يجفف كما ان الضيف يفعل من الضغم والبناء ان الموصول الياء فيهما صارا  
صفتين بعد ان كانا مصدرين لان فصلا من دون الياء مصدر فصل كما ان



صغها من دون الياء مصدر فلما حصل الياء فهما وصف بهما وانام مبالغة في المعنى  
الانترى ان يوصلان فينبى ما لا ينفصل فاصل وكذلك صيغ فينبى ما لا ينفصل صانع وجملة  
الامر انك لما انقذت ان الجملة تصد ريان مع غير السائل من لا مترلة السائل عيلى قد علم  
الملقح حكم ذلك الخبر لانه ترك النفس طالبة متخيرة وانها تترك الثانية ما لا يترى  
كانهما اضرعا اضرعا واحدا واذا احدثتهما انقطعت عما قبله ثم علمت ما سيجى  
الفن الرابع من الاتحاد وانقطاع والتوسط بين الجملتين علمت التفاوت بين  
الامثلة الثلاثة وعلمت فضل الجملة الخبرية في اعبد ربك ان العباد حق له عليها  
في اعبد ربك فالعبادة حق له وفسادها في اعبد ربك العبادة حق له عند اقتضاء  
المقام اتصال الجملتين وتضمن المعنى الملحق لانك اذا استقطقت ان في هذا المقام  
انقطعت ولا تكون بسبب منه حتى تجى بالفاء ثم انك لا ترى الكلام مع الفاء على ما كان  
عليه من الاتصال والحسب مع ان ولذلك قال فضل الاولى على الثانية ورداة اخيرة  
ولم نقل على الثانية وراخرة بل خص الفساد بالاخيرة وعلمت فضل الثانية على الاولى  
اذ لم ينقض المقام اتحادهما بل ينقض السببية فقط ورداة الاولى وجوب اخيرة  
اذا افيض تفويض استفادة الترتيب والسببية والسؤال الى فهم السامع لانه من  
باب البلاغة كثيرا يصار اليه حتى قد يدعو مكان فانه يدعو كاو اريد الاستيناف  
وهذا فرع مستفاد من الخاصية الاولى فافهم ثم فست فى الشرح ما ارشاك بتركيب  
الجميل الخبرية الابتدائية والطلبية والانكارة واخراجها على مقتضى الظاهر ولا  
على مقتضاها وقس فيهما سياتى في الفن الرابع باحكام الفصل والوصل ثم قيل  
فيه التركيبات على قسمين تركيبات اول وتركيبات ثواب فاعترك على تفاوت التركيبات  
الاول ما ارشاك ههنا وسيعترك على تفاوت التركيبات الثوابى ما سياتيك ثم قيل  
فيه اعبد ربك العبادة حق له طبع ان والفاء لكونه خبرا ابتدائيا لا انقطاعا عنه  
اعبد ربك ولت في الكل نظرا لان عوض الشيخ انتقاد الجملة الخبرية مصدرة  
بات او بالفاء لو مجتد منهما اذا انضمت الى اخرى قبلها تشير الى معناها الا ترى  
كيف خصص التقدير بالجملة الخبرية حتى نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واختبها وهو  
مختص بباب اثانة غير السائل مقام السائل ولا يدخل للفصل والوصل في استفاد  
مثل هذه التركيب ولان الشيخ جعله سبب العتور على التفاوت في الامثلة  
الثلاثة ما ذكر ههنا مع ما سياتى في الفن الرابع وليس فيها حيلة خفية تركبت  
جملتين ولان انقطاعا عما قبلها ممنوع والله اعلم قوا **قوله** وكذلك قد سنون  
المنكر الى قوله على هذه المباح الثانية من الخواص ان يتجى معها على المحاطة  
لم يظنه لكن لما راي المصنف عليه من ملابس ذلك لفظ شيى يقول ان حالك والذي  
استأهد منك ينقض ان تكون قد ظننت ذاك ولما في هذه الخاصية اشارة بقوله كلك  
قد سنون من مثله المنكر من لا يكون آياه وهو موطوف على وهكذا تدينون والواو  
للمفلقين اى وشمل افاعتهم من لا يكون ساءلا مقام من يسأل ينزلون منزلة المنكر

من لا يكون منكرا اذا شأفعدا واحشوا على من لا يكون آياه شيى من ملابس لانكار اى امارا ته  
واو آيه وهذا من باب الاستعارة الخيلية لكن غير تابعة للاستعارة بالكناية كقوله  
لا تنطقى ماء الملام وهو غير مستحسن ثم شبهه باللفظ الكلام بالنسخ في اعتبار نسبة الخزانة  
بعضها مع بعض واستعار نحوكون ليقولون للشيخ ثم شفى ذلك فقيل جيب الكلام اى  
نوباجدينا وتلك فقيل على منوال وهو الخشب الذى يلف عليه الخاك الثوب فعبد  
بعض اركانها اى فيقولون الكلام للمكر وغيره على اسلوب واحد كقولك لى تعترض  
لنقاومة مكايح مجاهي شىء وهو غير مفك شىء بالذى كذبته النفس بالحقيقة من  
سهولة تاتيها من يفسر المفاوعة للمتصدي بيان لما كذبته النفس ان امارك مكايحا  
لك من قول القول ومن هذا الاسلوب اى من نوع ايراد غير المنكر ورد المنكر قول  
الشاعر جاء شقيقى مواسم رجل عارضاهال عنه اى ان تجيئه هكذا لا سفسه  
وشىء عنه قد وضع روجه عروضا دليلا على اعياب شديد وعلى اعتقاد منه انه لا تقم  
له احد حتى كان ليس مع احد حتى ربح يدفعه به ويدل على ان الملام ذلك قوله بعد  
هل احدث الامر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيقى سلاح اى سلاحنا وما لافاد  
الشراح في شرح قوله عارضاهال من ان المعنى شىء عارضه غير مستقيم لان اشرار  
الربح تسديده فوالخاص يقال اشرعت الربح قبله اى سررت وليس عرضة على معنى  
اشرارعه بل هو من عرض العود على الاثاء والسيف على فخله وبعض ذلك تفسير  
الامام عبد القاسم رحمه الله عارضاهال بقوله قد وضع روجه عروضا فتا حل  
ولا يلزم على ما قلنا قوله تعالى حكاية عن ام مريم قالت رب انى وضعتنى لئن قلته  
حكاية عن نوح عليه السلام قال رب انى قويتنى كذبون وهما الياس من المواقف التى ذكرت  
فات لها خاصية ثالثة وهى تحتمل الدلالة على ان النطق قد يكون من المكمل الى الذى  
وقع انه لا يقع تقول لما من نساء من مخاطب وسمع منه انه وقع من الامر بانثا هو  
وكان حتى الى فلان معروف ثم اسه جعل فى مقابلته ما دانت فانك ترحل نفسك  
اعتقادك الذى اعتقدت وتظهر الخطاء الذى توهمتة وعنه ما حكى الله تعالى عن  
ام مريم ونوح عليهما السلام جواب اذا الاولى وحذوف الدلالة تقبلون هذه القضية  
عليه وما موصوفة صفتها اذا تأمل مع جوابه وهو ارتدع وهن اسم كان ويوح خبر  
لنك بعكس لملقون قضية اجراء من لا يكون منكرا يحصى المنكر فيجولون المنكر كغيره  
اذا كان مع المنكر شىء اذا اتفك المنكر في ذلك الشىء لمنع المنكر عن انكاره فنقولون  
الفاء لا تعقب اى تقبلون فتقولون منكرا اسلام اللام صلة تقول وانما قبلوا  
العصاة معه ليتبينه على انه لو اتبع ما يصاحبه وهو الغفل الهادى عن الضلال  
لزمه الاقوال الحقيقية الاسلام وكسر الواو الحال وكسر خبيثة وهن منبذ له وفيه  
خبيثها اى وكثير من الشقى المزاب كان فيه ووارد خبيث قوله وذا اشارة الى  
قلب القضية اى جعل المزاب من كمن لارب لهم فاعل وقع ضمى يعود على هذا  
النوع ولا لفظا لجمع ناظر كجبال وجاهل وهو على اصل تأكل الشىء بالعين موقفة



موضع هذا استهش الانفس جواب متى وموضع جنة خبر هذا النوع اي محلهما  
 هذا النوع ذات هشا شية وهو الخفة والارتياح الاحكام اي تحتها بالسرور  
 وانت هذا النوع الاسماع اعجب الى يعجب بحسبه الاسماع وهن الفراع اي حركاتها  
 جمع فريضة وهي الطبيعة قال الجوهري القديحة اول ما يستنبط من البر ومنه قوامهم  
 لفلان فريضة جبهة يرا استنباط العلم بحودة الطبع ونشاط الاذهان واحدها ذلك  
 وهو في اللغة الفهم والحفظ وقال ابو علي رحمه الله في الشفا للنسب عبارة في  
 النفس المستعلة لاكتساب الحرد والاراء اللام في الامر سلق بتجدد الشكر للمعظم  
 وما بهامة وهي التي اذا اتصلت باسم نكرة بهمنته ابهاما وادنت بانه ليست له صفة  
 وزادته شيئا لقولك اعطيت كتابا تريد ان كتاب كان اي الامر عظم ارباب البلاغة  
 وستكون منفعي تجد الطراد بالكسر مصدر طراد مثل المطاردة وهي جملة بعض  
 الاقتران في بعض في الحرب والهاء في بيدها البلاغة الرابعة صفة لارباب البلاغة  
 المختلج جمع حذقه العين وهن سوادها الاعظم والبيان النصاحنة واللسن هي هذا  
 الفن نفت الكلام لا على مقتضى لظا من مفعول سكرتون والمجازرة المجاورة فقال كلمته  
 فيها احوار الى جواب وانما استمر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر بالكتابة لان الكتابة  
 هي ان يردد المسموع اثباتا لمر من الامور فلا يذكر باللفظ الموضوع له باللغة بل يحكي الى امر  
 هو نالي ذلك الامر وتابعه في الوجود الخارج مشير به اليه وجعله دليلا عليه فكذلك  
 هذا الال اذا اردت ان تقيم شيئا غير المنكر فقام المنكر مقول ادت اثبات معنى من المعاني له  
 فلم تذكر باللفظ الموضوع له بل تذكر بلفظ عال من به فان تصد من الجملة بابت له من لوازم انكاده  
 وكذا باقي الصور وله انواع اي لفث الكلام لا على مقتضى الظاهر ما انواع تنف على تلك الانواع  
 وعلى علة حسن تلك الانواع بالنفصيل في علم البيان باذن الله تعالى وان هذا الفن اي  
 نفت الكلام لا على مقتضى الظاهر لا تليين عراكته صفة فن وهي الطسعة قال الهوليت  
 العريكة اي سلس ولا يتقاد عطف على لائين اي لا تخضع ولا صلة قرونته نفسه فقال  
 اسمحت قرونته اي ذلك نفسه الباء في مجتهد سلق بلا تليين منه اخراج الكلام لا  
 على مقتضى الظاهر من منطنة الشئ موضعه الذي يظن كونه فيه والجمع المطاات اخوات  
 لها الهاء في كمالها للصورة والما رسة المعالجة والاستبعاد استخفاظ الوديعه فقال استنود  
 ودعة اذا استعطفته اياها بل لا بد اضرب عن قوله مجتهد استعطف صور من سلامة  
 فطره بيان فضل الحق يعني ان نفت الكلام لا على مقتضى الظاهر من شيع المطالب صعب  
 المرام وعن المسلك لا تحصل مواقفه لاحد مجتهد واستفاد بالامثلة بل لا بد له ما ذكره لما اورد  
 الامثلة في الاثبات دون التلي الاخصاذا قال ومن اتقن الى اخره حتى لا يظن ان هذا  
 للنوع منحصر فيه واعلم انك اذا اخذت في هذا الفن اي نفت الكلام لا على مقتضى الظاهر  
 وبالحواس في جري ذلك وهو صدق الهمة واستفاد الجيدان بذا المجتهد ومن معتض  
 لم تكن جواب اخذ التلي التسلو والمراد هنا الوصول وفنه دليل على العلق والارتفاع به  
 بسبب هذا الفن الى العثور اي كاطلاع سلق بالتسلف على هذه المنابع اي طرق انواع نفت الكلام

لما يقتضي الظاهر وعلى الاول تعلق العتود والثانية بالامثال قول الله الفن الثاني لما تقدم  
 اليه يقتضي قصص على الخبر اي هذا الفن الثاني في تفصيل الحالات المقضية للاعتبارات الراجعة  
 الى المسند اليه في الشرح انما في ذلك على مقتضى الظاهر وعلى الانطباقه ليا يتنهال عليه  
 اي مقتضى الحال اعلم من مقتضى الظاهر وفيه ما عرفت قبل فلا يعبد له ما سمع به خاطي  
 في هذا المقام فهو ان نفت الكلام على مقتضى الظاهر ولا على مقتضاه با بان من البلاغة وعدم  
 مطابقه الكلام لمقتضى الحال هو الخطا الذي يجب الاحتراز عنه فيما نحن فيه فصح ان يقتسم  
 الكلام بحسب الحسن والقبح مدار ما قال المصنف ليا تلتا لا لما قيل في الشرح مع ان فيه ما  
 فيه على انطباق تركيبه تركيب الكلام خبر ان وهو مع اسمه وخبره فاعل تقدر ووجب  
 عليك جواب لما على ان زيادة لفتعال من الزيادة والمنصب صفة ثانية لاي اي المقام المنهية  
 لا فتداح زنا عتلك هو من باب التخييل من غير ذهاب بن ناد العفل الى حمة خففة لى  
 عيان كقوله تعالى ولارض جيبعا قبضته يوم القامة والسموات سطوات يمينه والى نذ  
 العود الذي تخرج به النار وهو اعلى من النيرة السفلى فيها ثقب وهن النافذ اذا اجتمع  
 قبيح زبدان ولم يقل زبدان والجمع زناد المنفوخ صفة ثالثة لاي والمزايا جمع منتهى  
 الفضيلة ولا تشق منها قول والصير فيهما وشا عدا ليا ونعتد عبارة عن الثوب  
 ان تخرج اي رجوعك فاعل وجب الى فكرك صفة ترجع ناظر حال عن المشتك فيه في النصيح  
 متعلق بناظرا وهو النظر في صفات الشئ لمقتضيات متعلق بالنصيح في ايراد المسند اليه  
 وعلى كنفات حالان متداخلان الاول عن المقضيات او احوال والثانية عن ايراد المسند اليه  
 اي ناظر الى النصيح للواتي اقتضيتها الاحوال حاصلة في ايراد المسند اليه كائنا على كنفات  
 محسنة كونه معرفته او نكرة مخصوصة محد وفا او شيئا وصور متشابهة كونه مظهر او  
 مبستر او صولا او اسم اشارة او غير هاتحي ثنائيتي بينها معنى العليل اي ان ترجع  
 الى فكرك كثنائي بروز ظهور المسند اليه وحصوله لكل منزلة مقام ومقتضى في معرفتها  
 وفق لبا من تلك المنزلة وهو بالكسر ثياب تجلي فيها الحواشي يعني حتى تستهل لك ان تبرز  
 المسند اليه لكل مقام في صورة وكيفية ثنائيتي ذلك المقام فهو للبروز ويجوز ان يعود  
 على الصيغ البرهان المراهنة اي المخاطرة من الخطر وهو السبق الذي يتراهن عليه الجياد  
 والحد الجواد وهن صفة موصوف محذوف اي الخيل الجياد والنضال المناضلة والشداد  
 صيغ بالشين المحجمة جمع شدة كنفصيل وفصال فتعرف الفاء تعطف على ترجع ومنها  
 معنوي السبيبة اي حال مرتفع بالابتداء وتقتضي خبره فعلق عنه الفعل لمقتضى ما معنى  
 الاسفهام وروى بالنصب على الاعمال طي ذكره حذف المسند اليه خلاف ذلك خلاف  
 الطي وهو ذكره ضمرا حال عن الرجوع الى المسند اليه في تعرفه وكونه محين او جيه  
 وذلك الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير كسبي الفصل عند صاحبنا وبالعباد عند الكوفيين  
 الاسماع تنكره على وزن التفعيل ويروى تنكيره حال التنكير قيد للتخصيص والاطلاق  
 فتق له لبا الحالة التي تعضى طي ذكر المسند اليه الى اخرها الى بين وجوب النصيح لمقتضيات  
 الاحوال في ايراد المسند اليه شريع في النصيح فقال اما الحالة المقضية لحدفه يعني

الزفر  
 ساس  
 ساس

تعرف







من انت زيد انت من انت زيد فتركوا الظاهر الرابع كتركوا الظاهر الثاني فغفلوا  
واشأله ملتمز فيها حذف المتبذلة لان استلزامهم وادعوا ترك نظائره فافهم وتعلم ولا  
بعد ان يكون باب المدح والذم من الثاني لانها صابغة بغيره سوى ما ذكره في  
صفتان لا غرض والباء في بحسب المتفادات متعلقة بمنا سبه اي والترك راجع اما لغرض  
غير ما ذكره من سبه لترك المسند اليه في باب اعتبار تركه على قدر مواضع الترك كقول القريش  
اذا اتاك الخبيث نعم كانه ذهل عن ذكره لسروره وعنايته وذلك ان ما دخلت على قلبه  
مصلحة اياها للفعل وكذا عن طلب الفاعل بما نال من النفع والخلل ذلك من الخزن  
والوجد كقول ابن كثر ان زمان كل حب فيه خب وطعم الخل خلد لويذاق الابد  
الى امثالها وهو السماع صفة الاعراض وايضا التفاء في امثالها التي لا بد عوار لا يشد  
او هدى بمعنى اهتدى وقيل لكل الحكم اي لا يمكن الحكم وهي بمنزلة كلمة هناك اي في مكان  
وهو ترك المسند اليه وبم الغياب رأت المرحمة لتركه والاعراض المناسبة لتركه غيرهما  
غير العقل السليم والطبع المستقيم في مثل قوله قول الشاعر قال لي كيف انت قلت عليل  
ولم نقل انا عليل طرف فراجعهما كيف تجد الحكم حكم العقل جواب فراجعهما اي فتأمل  
هذا البيت وانظر الى موقعه في نفسك والى ما تحمله من اللطف والحسن باق معق  
من المعاني يحكم عقلك وطبعك وكان ترك لصيق المتنام حيث اراد الاستعمال والمساومة  
الى اخبار الجنب بانه سقيم وفي مثل قوله اي الاتيس حين شكى امر اقيش ابن عمر له  
لما سأله فضعه وقال كرم اعطيك مالي وانت تنفق فيم الا يعينيك وانه لا اعطيكه فتركه  
حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم فتشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه  
فلطمه فاشفقوا فسرير البشيت فحذف تطهيرا للسان عنه عن اسمه وكرامته اسمه  
بمطهر حال عن الضمير في سبوع وفي مثل قوله ساشك البشيت ان تراخت اي ان ابطأت  
وتأخرت فيتي موتي جزاؤه بخذوف لدا لاساشك عليه اي اديني جمع ايد جمع يد  
منه جمع الجمع مثل الكرع والكارع قال ابو البقاء في شرح الحارثية اي اديني فنعواك  
اشكر ولم تمنعني عن اديني ومنطهم مجبور معطوف على مجبور وبجوز الرفع على  
مؤنس ولا هو مظهر واذا ظرف لمظهر ويجوز ان يكون طرا للشكوى وحال استنها  
ويمكن ان يكون اي اديني بدل من اديني بدل الاشتمال حذف الراجع منها اليه لم تمنعني  
لم تقطع اولم تنقص من المني القطع وقيل النقص ومنه قوله تعالى اجبر غير ممنوع  
اي غير منقطع وهي في موضع النصب حال امن اي اديني لانها معروفة فانهما في معدي  
الاضافة الى ضمير عدو اي ساشك اي اديني وهي لم تقطع وان هن جلت الضمير  
للاداء اي وهي فاعل فعل مضارع فمسترة الظاهر فلي حذف الفعل صار مقصلا  
قضاء من حق ان في دخوله على الفعل والواو فيها الحال من الضمير المستتر الرجوع على  
الاداء اي من لم تمنعني غير مجبور الغنى صفة لغنى اذا الفعل ذلك كناية عن الغنى  
يقول موفقي من غايته كرمه وحسن اخلاقه اذا استغنى لم يستمر ولم تمنع عنه  
صديقه واذا انفق لم يشك الى احد فهو يشيع غناه على اصحابه وينقص فقره على نفسه

اشكرك  
اشكرك

ولكن

وكانت الحذف لطيفة عن لسانه او لا تبار ان هذا الوصف لا يصلح الا له وفي مثل  
قوله اضأت الى اخي السمين الاضأة ضرب الانارة وهي تعدى لاسعدى فان اخذت  
تعدته قد جى الليل فغولها والافق ظهر فيها بقول نفوسهم نقيته وارومتهم مقدسه  
وقد وعموزا كنه في جرمهم مشرقه واحسابهم نيرة قد جى الليل تخسرون فرط انارة  
احسابهم وجوهم حتى ان ثاقبم اي مضيقته تمكن باظم الجزع من نظره فيه وذلك  
مثل ما ثاقب من الثقوب وهو الاضأة فقال شهاب ثاقب وناثاقبة مالهضمة ثاقبه  
لما دلت عليه اصأت لهم احسابهم وهو المصدر نحو قولهم من كذب كان شتاله ومن  
صدق كان خيرا له اي الصدق والكذب فهو في قوة قولنا عني نظم ثاقب وجوهم  
واحسابهم الجزع لما ظم وعوفي نظم جحف على النظم وقال ابو البقاء في شرح الحارثية  
الهار في ثاقبه يعو جزع الجزع فعلى هذا نظم محض جمعه في السلك فالنظم والنظم عني  
ق والثاقب من الثقوب ون الثقوب كلما انقض كوكب غاب وعرب من قولهم انقض الحيا  
اي سقط وانقض الطائر موى في طيرانه وهو هنا كناية عن الموت اراهم عزلة  
لجور سماء فكما سقط وعرب كوكب بدا كوكب آخر مكانه ترجع الى ذلك الكوكب كواكبه  
والموتى للعظم اتعوان الخير ضروري الحمل عليهم فترك المتبذلة وقوله عن  
قال المعطوف على مثل قوله اي فراجعها في مثل قوله سورة انزلناها وكانت الترك للاعتماد  
على شهادة العقل اولان الخير متعين الحمل على هذا المشا را اليه حقيقة نظرا الى الاحكام  
المعروضة فيها ويشبه ان تكون الترك في نار حامة لما ذكر في الآية السابقة ايضا  
ان قوله تعالى فصبر جميل وقوله طاعة معروفة لاحتلال كونها خبرين لمخذوفين  
وهو المراد ههنا وكو نضا على العكس ليس كلاما فيه وهو عني قوله على احد الاعتبارين  
فيهما في الاثنين وهو فامرني صبر جميل يعني احد الاعتبارين هو حذف المتبذلة وهو  
فامرني في صبر جميل لانه اخبر بعقوب عليه الم عن نفسه لا عن بنيه وهو المختار  
دون الاعتبار الاخر وهو صبر جميل اجمل لان حذف الخبر قليل في الاستعمال فتقدير  
ما كثر فيه اقرب ولا حذف المتبذلة يدل على انه صابر بخلاف الاعتبار الاخر لان الاخبار  
يكون الصبر جميلا لاستلزام حصوله ولان شمسة كونه عليه الم صابرا فانه حالية ترك  
على حذف المتبذلة ولا كذلك حذف الخبر لا سقاء القدره لان المصدا را اذا عدل عن نصيبها  
الى رغبها للثبات يستدعي الموافقة في المعنى في الحالين وذلك حاصل في ترك المتبذلة  
لا الخبر ولعلكم رد على فامرني اي احد الاعتبارين في طاعه معروفة حذف المتبذلة  
وهو امركم بالواو لان اللطف باو يوم ان يكون نفسا لقوله فامرني وحذرك بغير ان  
المتبذلة في فصبر جميل احد امرين امرني او امركم وقد سبق ما يشد الى انه لا يجوز ذلك  
وقوله والذي يطيب مثل نسق على امركم بالواو ايضا للاثبات لستفاء اجتماعهما ولبول فون  
رواة الكشاف لانه لو عطف باو لم يكن كون امركم مبتدأ على حدة وبصير المعنى امركم طاعة  
معروفة معلومة لا يشك منها كطاعة المؤمنين وهو احد بنسبتي المعرفة وذلك خلاف  
الواقع لانه خطاب مع المتأمنين فهما اعني امركم والذي يطلب منك معاينته واحد



لان المعنى شائكم اللاتين بكم والمطلوب منكم طاعة بعد وفاء لا يرتاب فيها ولا يشك طاعة  
الخاص من المؤمنين الذين واطأستروهم عنكمهم لا ايمان تقسمون بها بانهم قلوبكم على  
خلاصها وتقول اوطاعتكم معطوف على امركم باو لانه قسيمه فهو مبتدأ اخذ تقديره  
طاعتكم طاعة معروفة بانها القول دون الفعل فعلى هذا المعروفة بفيض المنكرة  
وهذا تفسيران للمعروفة يعني ان طاعتكم طاعة منكدة تشتمل من هذا النقص ولا  
تظهر اليها العلوب وقد ظهر من فحوى كلامنا فائدة قوله بحسب تفسير المعروف  
لان التفسير الاول يناسبه امركم والذي يطلب منكم والى بناسبه طاعتكم والى العطف  
باو في الموضعين فهو كافي بغض الشيخ وفائدة الترك فيهما تكثير الفائدة وتعميم الاعتبار  
من قولهما تارة على امرى صبي جميل وطاعتكم طاعة معروفة واخرى نصير جميل  
اجمل وطاعة معروفة كذلك والى من الايمان الكاذبة يعني من كون الحمل تارة على  
جذوف المبتدأ واخرى على حذف الخبر شتمه تارة تصريحه لهذا المعنى في اول الف  
الثالث في آخر الحالة المقضية لتلك المسند وتما ذكرنا بحرف ضعف ما قيل في الشرح  
ويكون صدقه للادعاء ايضا بناء على ان هذا الخبر من الصبي لا يصلح لغيره لانه امرى  
ومختص بن وقيل يجوز ان يكون ذلك المسند اليه لعموم الاعتناء راي المسند اليه  
مثل امرى وشائى ودينى وعادنى وصفنى وجيلتى الى غير ذلك لان المراد  
نعمم اعتبار بقدر المبتدأ تارة والخبر اخرى لا الفاظ مترادفة في جانب المبتدأ  
فافهم قواعده واما الحالة التي يقضى اثباته الى اخرها اي فوجب ذكر المسند اليه  
صح السماع فحق ان يكون الخبر عام النسبة فتلك الحالة هي كون المسند الى لان  
يستدل الى كل ماله صلاحية الاسناد اليه ليس بعض الذوات اولى به من بعضا و  
المراد تخصيصه بعين اي حول المسند على ذات معينة مشخصة وتقييده بها و  
لم يكن ثم ما يدل على تخصيصه وتعيينه بواحد من الالات الصالحة للحمل عليها فافهم  
او ادعاء كافي المجي والذهاب والاستقرار وغيرها وقواعده عطف على كقولك  
يعنى قول امرى القيس الخ موافق لفعل الفضيل لقام من الخ امر فلان تيسر  
وسهل وهو القياس وما يعنى شئ والبارى به صلة اي انه استعمل حصول  
كل مطلوب او من الخ تحت جاحته اذا قضيتها له وهو خارج عن القياس لا شتفاة  
من المزيغ فيه اي انه اقضى لي حاجتك من كل شئ طلبت به والبارى غير صلة كقولك  
كنت بالقلم والبر اسم الخبر وكل فعل مرضي والواو الحال والحقيقة واحدة  
الحقائب وهي ما يضاف منه الشئ لتعريف الافعال شبه افعال الخير الحقيقية  
في الصيانة والرحيل سوي بالقاء المهمة سالكة وبالجميع مضمومة والاولى شئ  
والثاني خبر بد الخ سواء في النسبة الى كل مبتدأ اراد تخصيصه باسمه تعالى  
وقامه بالجر لنفسه رغبة البت مولاي ذوقيب والرغبة عام النسبة الى كل موضع  
وعنى البت كعنى قولهم الخير عادية والشر عادية والنفس معتاد قال صاحب الجي  
في قول المصنف هي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه

في قول المصنف هي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه

في قول المصنف هي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه

معين نظري لانه ان قاحت قرينة تدل عليه ان حذف فمهم الخبر واردة تخصيصه  
لغيره وحدهما لا يقتضيان ذكره ولا لا يكون ذكره واجبا لقول في نظر هذا نظر  
لانا اننا لانه ليست قرينة على اشرا اليه قبل في صدق الحالة وما يضيقنا وجوب ذكره  
حيث لا نأخذ في بيان ذلك فافهم او يدرك برؤى بالنصب رد اعلى يكون اي او ان يذكر  
المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه احتياطا منعول له اي اخذ بالثقة في اخصار  
المسند اليه في ذهن المخاطب لقلة الاعتماد وكذا او ان يارة الايضاح وذلك لان في  
ذكره مع القرينة اجتماع شأهين عقلي ولفظي اولان في ذكره تعظيما عطف على  
احتياطا الا ان الاول جاز قطع اللام عنه لاستحجامه الشرائط والى وجب معه  
اللام لانه ليس صدرا المذكور للمبتدأ الذي هو الموضوع واللفظ عنوانه اوهانه  
عطف على تعظيما له المذكور والمقام مقام ذلك اي مقام تعظيم اوهانه او ان يذكر  
منصوب تقدير ان يتر كانه للتيقن بالمسند اليه واستدل ان له المسند اليه يقال  
استدل ان اذ اعلة لزيدا المثال المذكور في المتن يصلح للتبرك والاستدلال اذا انحصار  
فائدة الذكر فيهما بالنسب والنفس اولان اصغارا الصغار المييل يقال اصغيت الى  
او ان يذكر لان اصغارا لمخاطب مطلوب منه والاصغار المييل يقال اصغيت الى  
فلان اذا ايلت بسعد نحوه فينسط فيه معنى السبيبة ان تراصا اي اغتياحا  
قال اقتصر منها اي اغتنتها علة لليسط بسط موسى عليه السلام اذ قيل له طريف  
لبسط موسى حين سئل عما في عينه وما تلك من قول وكان الواو الحال اي كان  
ضمما الشأن والحيلة الفعلية خبره اي وذن كان الشأن يتم جواب موسى ان  
موسى عصا محذوف المبتدأ لدلالة السؤال عما في عينه عليه وما كانت فيها الا  
اياها ثم ذكر موسى عليه السلام المسند اليه وزاد موسى على ذكر المبتدأ في الجواب لوجوه  
المطابق اضافتها الى نفسه واثبات العرض منها يقال هي عصاى اتوكاء  
عليها اعتمد عليها اذ اعبيت او وقفت على راس القطع وهشش عدا على غنى الخوط  
الورق بها على رؤسها من هششش الورق اهششه هششا خبطة وقيل من هشش  
الخبر بهشش بالكسر اذا انكسر ولق فيها ما رب اخرى حاجات اخر مثل القاء  
على عاتقه وتعلقه بها اداوته اذا سار وكان يلقي عليها الكساء ويستظل به  
واذا تعي صت السباع لغته نقالها وكاته عليه الم فهم ان المراد من السؤال  
ان تذكر حقيقتها وما رى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة  
وشاهد منها خصائص اخرى خارقة للعادة مثل ان تشتعل شجنته بالليل  
كالشمع وتصير دلوها مستقاة وتطول بطول البير وتارب اذا ظهر عذرو ونبع  
الماء بركانها وكانت تدرق وتشم اذا اشتهى ثمرة من كرها علم ان ذلك ايات  
باهرة ومعجزات قاهرة احدها اية تعالى فيها لاجله ولست من خواصها  
تذكر حقيقتها ومنافعا مفصلا ومجلا على معنى انها من جنس لعصا تنفع منافع  
لشائها ليطا بن جوابه الغرض الذي في فهمه ونظيره نظيره موسى عليه السلام

في قول المصنف هي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه

في قول المصنف هي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه



في البسط فقط لا في ذكر المسند اليه حيث تنال ابرهيم عليه الصلاة والسلام في قوله  
تعالى في الجواب ما قالوا واطاوا جوابهم وشتر حواياهم ايتها حاجتي اعله لبسطوا  
ويعبر عنه لايتها حاجتي بعبادة الاصنام الباطنية سعلق بالابتهاج وانما راعى عطف على  
العله عطفها بالمشابة على عبادة الاصنام الباطنية سعلق بالابتهاج مرتد على افحوا  
مخبر من ما ليس حاله عن بسطوا عن الجواب المطابق المختصر وموافقا لما حوز  
الفعل القرينة الدالة على خصوصية الفعل ونظيرها معنى ندوم وقيل كانوا يعبدونها  
بالتنار دون الليل مما قلن يحلن حال من نطق والكفر على الشيء الاقبال عليه ثابرا اوان يذكر  
لان اصل في المسند اليه ان تكون مذكورا لانه ركن الكلام المعقود عليه لحدوث او محض هذا  
المحصول وان يذكر بمعنى جري في باب اعتبار ذكره بجري ما ذكر من لا اعتبارات قوله  
وانما الحالة التي تقتضي تعثره الى اخرها مقصود الشرح رحمه الله من هذا الفصل بيان لفائدة  
المعنية اعني المعنى الجليلة التي لم تكن عند السماع ولها تارة في مخاطبة توجب تعثر المسند اليه  
والمعرفة ما خسر الواحد من نفسه وفي الفصل ما دل على ان شئ بعينه فالمراد بالمعنى الشئ المعروف  
كما ان المراد من التكرار الشئ المذكور قال هذا السمع البشري منسوجه ونحن عا ان نرى قيا ساسم  
المطلوب او ان نرى غلظ الالفاظ ثانيا هكذا فائدة الخبر الحكم احكام حتى كان شئ ما بعد كانت  
الفائدة في الاخبار بما اجل فالفائدة حتى كان تحقق الحكم ابعلا كانت اجل ثم تقول لفائدة الجليلة  
يبعد تحقق الحكم وبعد تحققه مقتضى التعريف فالفائدة الجليلة موفقة على التعريف لا على بيان  
المتقدم الاول في السابق في اول قانون اول واقعا بيان المتقدمين الآخرين فبا اعتبار حال الحكم  
في كل شئ موجود وفي قولك فلان من فلان حافظ للتوراة والافضل هذا هو هذا الفصل المقصود  
منه ولنعلم اني المعقود فالضمير في تعثره المسند اليه فمضى جوابي انا وفائدة بالتصريح  
لا فائدة ولفظ المشد مخبر وذلك اشارة الى ما دل عليه لنا الحالة التي تقتضي تعثره فمضى  
اذا كان المقصود من الكلام افادة السماع فائدة تعثره مثلها وموافقا لفائدة المعنية الى تعثره  
وقوله السبب مستدام وهو مبتدأ ثمان وان مع ما في حيزه من كلام والخبر وهو ما مع جوابه المحذوف  
المذكور عليه باسم الاشارة وهو محذوف الفيا من السابق خبر وللجولة خبران ولما معنى جري او  
لان من اى لازم الحار عطف على الحكم وهن فصل وهو انك تعلم تفسير لقوله ولازم الحكم معترض من  
المبتدأ اعني لازم الحكم ومن خبره اعني حكم ايضا وهي اشارة الى المتقدمة الاولى لا شبهة اى المحللات  
والمسلات اى اخرها مقدمة ثانية والتهام في تعثره اى بيانه الحكم وتوكل تحقق الحكم الى اخره  
مقدمة بالشم وكلما اذا دال الالف للمسند اليه والمسند بيان وتفسير للمقدمة الثالثة وترت ك  
العاطف لذلك والتصديق كل هذا الطرف وذلك لان كلما وقع على جميع الاشياء وكان تابعا ضارعا  
الظروف المبينة وكثير مع ذلك استعماله فشبته بالادوات فاذا العمل فيه ما بعده وجوزي به كان  
ظرفا او ضارعا للظروف واصل في الكناية بما اكثرك كلما جيتني كرسك كائنا وحيثما فان الظرف الذي  
تجاري بها اذا كانت مع ما موكدة لا معنى الذي فانما توصل بها قال تعالى اني يكون الان لا  
في هذه المواضع كما لم يند معنى زادا اشياء تمت حروف المسمى التي وضعت الكلمة عليها كقول  
وقوله وبعد تحقق الحكم تخصص المسند اليه والمسند ان البعد لا يحصل تخصصا لمسند اليه

جدي وليس كذلك نعم زيدنا بعد خصصها فتدبر وان شئت معقوله محذوف وما اعتبر من آ  
التي شرط وتنفع كالجواب المتوهم من الجاهل الذي توجب تعثر المسند اليه فمضى الجاهل في زمان  
كون المقصود من الخبران تعذر السماع فائدة تعثره بالالفظة في كون الفائدة المعترضة معترضة الى تعثر  
المسند اليه موات فائدة الخبرين كانهما هي الحكم ولازم الحكم ولازم الحكم ولازم الحكم ولازم الحكم ولازم  
في ان احتمال ثبوت الحكم حتى كان بعد وعبر عن كانت الفائدة في بيان الحكم الاثني حتى كان اقرب كانت  
الفائدة على ضد ذلك وبعد تحقق الاسناد وغرابته على قدر تخصص المسند اليه والمسند ويعتبر  
وكما ان داد المسند اليه والمسند تخصصا ان داد الحكم بعدا وكما ان داد عو ما شيو عا ان داد ثبوت الحكم فمضى  
بشهادة تيدك التضييق كانت الفائدة المعترضة محتاجة الى تعثره في الشرح كما هيها ليس  
لشروط حتى تصاح الى الجواب بل من طرف و العامل فيه كاعرفت وفيه نظير اما الاول فلان لما لفت  
حرف نبي وانما معنى الاكفر لغيره على عذمتك عليك لماضت كانت بالسوط واجابة الى  
الجواب في هذين الوجهين وانما طرف معنى حين كالتى فمن له منصوب انتصاب الظروف كقولك لما  
قام فمضى ولا بد في هذا الوجه من فعله لانهما جوابا للاخر لانه لوقع الشئ لوقع غيره لو قيل  
لما قام فقط لم يكن لانك جعلت قيا ما كالجواب القيا لانه علفن وقوعه بوقوعه والعامل فيها هو  
الجواب فلما لم نأت به لكان كقولك يوم الجمعة من غير فعل واحدا ثانيا فلان كاعرفت لو كان عاملا  
فيها يكون مظهره وليس كذلك فتدبر ثم انه افاض في بيان اقسام ما حصل به التخصيص قال ثم  
ان تخصص المسند اليه لما ان يكون لكونه احدا قسم المعرفات وهي خمسة ولما اعتمد في حصصها  
على الاستقراء فحسب اى فحسبنا وحسبك على تقدير الاضا فمضى بيان على تجويز من ان سطق لحسب مقدمة  
لك ان تقول رانت رندا حسب يانتي كالتى قلت حسبى وحسبك فاضرت ذلك فلذلك لم تنون لا كزيد  
الاضافة كما تقول جاني زيد ليس غير زيد ليس غير عندى وهو من قولهم حسبك درهم اى كفاك  
ومعنا القيد اشار الى ان التخصيص يكون لكونه احدا قسم المعرفات ولكونه ما زاد عليها واما ان يكون  
لغير ما ذكره هي المضرات تعدد اقسامها والمضمر هو اسم المضمين للاشارة الى السطر او الى مخاطب  
او الى غير ما بعد سن ذكره ويقل ما كالتى به عن اسم النظام وقيل كل اسم دل على معنى لغيره فمضى  
غيره مع التمسك المذكور في الخبر هو ان لا يكون لاسم متوعدا في اربها من غير مثل وشبه اشارة  
الى ان شرط الاضا للمعنونة في كونها موجبة للتعريف ان لا يكون لاسم المضاف الى المعنونة  
متوعدا في الابهام فان كل اسم معرفه نتعرف به ما اصنف اليه اضا فمضى حقة الاسماء التي غلت  
في اربها ما فهي كمرات وان اصنف الى المعارف او لما زاد معطوف على الكونه وذلك اشارة الى ان قسم  
المعرفات اى ان تخصصه بكونه احدا قسمها او تقع له ولما زاد على كونه احدا قسمها فمضى  
مصحوبا شئ بيان ما زاد وذلك لان المسند اليه اذا كان معرفه يكون تخصصا ثم اذا كان مع ذلك  
مصحوبا بشئ من التتابع بين تخصصه فتكون هذا التخصص غير التخصص الى اصل من كونه  
احدا قسمها فقط والضمير مجرور للعطف على شئ معنى من كونه مصحوبا بالضمير فمضى ان يكون  
لما ذكر معطوف على اما ان يكون لكونه اى اما ان يكون تخصص المسند اليه لا لكونه احدا قسم  
المعرفات ولا لما زاد على ذلك بل يكون لكونه نكرة موصوفة او لوجود حرف استعماله عليه وحرف  
النفي او لشبهه بالفاعل او لتقدم الظرف عليه كاعلمت في اخو ذلك من ذلك ولكل واحد من



انقسام المخصصات حالة توجب نقل في الشرح ان القيد المذكور في الخو قيل هو ان يكون المضاف من باب  
اللاية او من المنيية ونحوه في التوابع الخ اول من التوابع الخمسة بالقاء لا بما جمع فابعد لانواعه و  
لان مفردة تبايع عاملا للمشهود في اصطلاح النحاة ويجوز ان يكون من التوابع كقوارس ولي في كل  
منها نظرات الاول فلان المصنف في بيان ان المضاف الى المعرفة اضافته مع معرفة مع القيد المذكور  
وبدون معرفة وكذا لا يتيه وخبرها لانها في التعريف لان اضافته تلي اللفظ في تلي اللفظ  
اضافته معونة معني في وصفته تعريف المضاف فالمراد بالقيد المذكور هو ما ذكرنا واخيرا الماني فلان  
تلك القياس الى النادر من غير ضرورة غير معقول على ان في شهور كون التوابع جمع تابع لانواعه من النحاة  
نظرا فلننقل قول **وهو** اما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا الى آخرها ما خرج عن سائر الحالات التي  
تعضي تعريف المند اليه وبيان احتياج الفائدة المقتضية الى تعريفه وبيان انقسام ما به تنوع التعريف  
تعرض لبيان الحالات التي تقتضي محل واحدة منها تعريفه على وجه مخصوص وبدلا من الحالة المقتضية  
لكون المند اليه مضمرا لانه اعرف المعارف عند سبوه ووجهه الخ من لان المصطلح الذي الخ في نفسه  
ولا عن غيره ولذلك لا يقع موصوفا واصفة منه وليكن ذلك العلم لوفوع الاشراك فيه ويعتبر بالصفة وتقدم  
المصطلح لانه اعرف من صاحبه لاسفاه المشاركة فيه والمفردة لانه متعين واحد بعينه لا يوجد السامع ان  
يكون لسواء ثم الاثني والجماعة لتقصاها عنه ولا كذلك الخطاب لانه قد يكون محصورة المصطلح اثنان واكثر  
نلا يعلم انهم الخطاب ثم بعده الخطاب لدلالة المشاهدة عليه ثم ضم الغائب والمركب من الحكمة حكمة  
النفس ومثل بقول الشاعر انا الذي تجدني ابي مجد حسدي وكان الاصل مجدوني بنور الهاد  
لانه في موضع رفع لكنه حذف النون اجتناء باليونان اخرى والنياسا وجعل حكم الصلة والمصطلح  
مجدونه حتى يعود منها اليه عائد الا انه غلب على الغائب فريد الضمير الى نا وخلصت من الراجح  
اليه على الاختلاف والذي خبره ومما عايننا ان عن ذات واحدة فهو مثل قول علي كرم الله  
انا الذي سمعتني ابي جديده كما غلب الخطاب على الغائب في قوله تعالى بل انهم قوم تجهلون فمن  
قراء بناء الخطاب في صدورهم في حلولهم مفعول ثان لجدي ولا ارتقاء لا اصعد حال واعا  
المنكس صدورهم من صدورهم بالحركة اسم بمعنى المصدر او مصدر من قولهم صدرت عن الماء  
وعن البلاد رجعت وقع حال امن ارتقى ومن سعلن بازني يقول انا الذي صرت عصاة  
في حلولهم قد فعلت فلا تتحد ولا ترجع وقوله قول الشاعر من بشار بن برد الشاعر  
لثيب بالمرغث ليرغثه كانت في صباه وهن القنوط وذر ذروا طلع نبت البيا انا معني  
مع او السببية يقول انا المشهور المعلوم لكل واحد الحال قد طلعت معني الشمس للجدي  
والقريب او السببية وقوله وهو المستشهد السخط ضد الرضا ومعناه طامير وقوله  
لحن بنوعم الشعر لا رطاة بن سبيبة الميريت زراوت هي البسط واحد هار ربيبة  
زرزريت وهي مبتدأ وعلى اذاك بينا خبره والمجولة في موضع نصب على الحال والعا والعا  
فيها معني المجلة اي لحن متناصرون في حال معاداه بعضا بعضا وتعمل ان يكون  
زارني خبرا ثانيا وفيها بفضه جملة في موضع الصفة لزارني وعلى هذا يكون المعنى اذاك  
بيننا وجهه حال الا وشارب ذلك الى اجمعهم من سبب العوجة ونسبها او بفضه بالكسرة  
شدة البعض من موعة بالظرف اعتمادا على الموصوف وهو زراوت يقول لحن انا اعلم

ان

زراوت بنيت بنينا معني بسطت بسطا شاملا على التبايع التي اسد كانت على  
ذاك النسب والقرابة وذكرها التثنية ولا يمانا كون ذات العوان من الحزن والصفة وغيرهما التي  
بينما النوع من البغضاء والحسد ويروي على ذات بنينا كانه اراد ذات بينهم خالصة النسب  
والقرابة ثم جعل فيهما ما عني هاهنا من زراوت الفساد ونحن كصنع العنق لصنع الشق  
والعنق لفتح الضم من الحنونة الناعب يصلح القراح والمتمشك خسر المتفاوت المتباين بقا ل  
لشاحست لسانه اذ لا اخلصت لخليك موان يستقط بعضا ويعيل بعضا وقيل لالشخص في اصل  
فتح الغم للتناوب يقول بلغ الشرب يساحدا لا يرفع بالاصلاح وعظم الانصاع غانة لا يلائم بالناس  
والتناوع فلن يرفع ما على عليه لان الوا كان عليه وان تقتضينا عن هيجاج الشرب والفضل فيه  
برهنة ونجشمتا التحمل والاقرب ابتداء على القسط من المعادة بل حالنا كما اصدع في القدر ان  
اعطى ابا يتركه وعييه طامير فيه غير ملتح ولا تحق ان يعط شاعبا في موضع حال من العنق العادل  
في الحال معني ضافه الصنع الى العنق فيه عييه حال من الهاء في يديده او غنا خياط رب ردي غنا  
حكاية وهو توجيه الكلام الى الحضر ومن موي في حكمه ولا كرم جمع الكرم والتالدا مال القدر الذي  
ولديك والجد الكرم ابن السبب من بالاباين العزم والخال حال عن الجحد وسكنا شرف ارباب  
والاخرات وقد علم اعترض من المنداد المعطوف عليه اعني وقال الجحد ومفعوله مفعول انت  
الذي وهو المستشهد بنزل الايام لبناء الايام اي انت تغني قدر كل ذن قد راوت الذي نظم الدنيا  
وشاها وجودك ولولاك لما كان بها نظام ودوام وحسن المكان ذهابه في الارض وقوله قد كان  
الى اخيه اقول اسم كان فحوت بهم من فحوته المصيبة او جعلته جملة وفعت صفة لا فقام وخلي لنا  
من خليت سبيلة خبر كان والهلك اسم معني الهلاك ووجد السمع فوون جيد البطن في قوله طوبا  
في بعض بطون تغفوا ففعلون ذلك لامن الالاس فاذا لم يؤمن كفوك في سهر وثق لهم وانت نزل الجمع  
رفضوه ولو قلت السمع مصدر في اصله والمصدر بالجمع فليج اصل فحيد يدل عليه جمع  
الابصار وقيل ان السمع اسم جنس فهو بالجمع وقيل القدر هو واضع السمع ومثله خم امه  
على فلوهم وع اسمهم وقيل ظن كان ولا يكون تحت اللقوم في الاصل لانه زمان ويجوز ان يكون  
ظرفا لفتح انت الذي مبتدأ وخبر وهو المستشهد وكل يدع بالباء مواقيس الروايات لا  
الصلة حسنات على احدثها الموصول وبالنسبة على الخطاب وساغ لان الخطاب الموصول  
موجهما الى شئ واحد قال المازني لولا كثرة محبيته لردته والشفا الباقى من الشئ التليل  
نقال ما بقى من النماذ والاشفا اي مقدار عاين الليل والنهار حين غرت الشمس وهو صفة  
لسمع والا لغوي في اللفظ لان الاستياف في محيطته في المعنى فانها اي لم تدع سمعا تنصفه بالسمع  
الثقة او نصب على البراءة والاشفاء لان الفعل لما انقضى من المفعول وادى لسمع الاربا  
نقال لحن العنق اي صار خرا ويرقع العيش به ويجوز ان يكون لحن متعديا والعيش انتصب عنه  
مفعولا به اي لحن فقدك العيش تخيصر معناه قد كان فيما خلى من الدهر اقول ام زراوت بهم  
فجزعت لهم وايدت عليهم قلنا لا يقلقه كبد وضجرا لا يصح سر قيص وكذرت عيني  
عليهم فتبقت النجيجة عوني لي ولحن قتي اشرف وانتسني من السمع والابصار بوعيم وفوق  
الوعان فتمت عيني مشاعرا بالباقية عا تشين مع الناس سائر مهلتنا على فحنا بك اسفر عنت



الحكمة

مجردنا وأفضضت صبرنا فاندربست سبل العلوم بنا الإشفاف استمررت شفقونا واستعشنا  
 وأمرنا بغيره مطلق وقوله أنت التي البيت لابن الرميثة في طبعه زوجته أمانة بغير  
 أنت التي لجليل بأشرف لموراد وكم في ط الغناد وبنشتم عري القرية منها بالمصدا وأخذ  
 في السوي والحال أن القضا السود التي من عادتها التي تليق ببل كحيوان وهن مثل في قلة التي  
 وشقة الشهيد نامة في وكنائهما والمكليف الامر ما يشق وأدخ الغنم إذا ساروا من لول  
 الليل والأسم الذبح بالحركة وفجج الذبح السبر في بعض الليل فقال سار دجلة أي ساعة من ل  
 الليل ولهذا أضيف الذبح إلى السرى فالأضافة فيه حزن بحري صافة البعض إلى الكل وجون  
 القضا بالهم لتأجمع جوت وهن القضا السود وأجمع جوت مثل روم وروحي وهو نوع منها سود  
 الاجعة والبطون والواو إلى الوجلته والواو في ناحيته وحرفاه وهن متعلق بجنوم وجنوم  
 جمع جات كقعود فاعين من جنم الطير تليق بالارض لصف بها وكذلك الانسان وقولها قول  
 أمانة لزوجها عارضة وكنت هذا البيت اليه وعرضت هذه المنة عليه عرفته عيونه  
 وأظهرت له ذنوبه فقال أنت الذي وعدتني فما وقاه وعاد إلى بناءه من رعايتي فعداه  
 تخلف وعدتني وأخذ عدك وتقدم جديت وأبني جديت بينك في لوقا بون وقليتي  
 معك على عوت فترحت عدوت وخيتت لكن وعدتني فيك فظنون لاني ما وعدتني سار  
 والراجع من الصلة إليه مذكوف أي ما وعدتني فيك متعلق بيلوم وهو خبر كان وصلات الذي  
 هنا كلها موجهة على المعنى لأن الذي هنا موانت في المعنى ولو جعله على النظام لاعد الضم الذي  
 بلطف الغيبة ولما أرسى عاتوه هذه الحالة أخذ يفتح على الخطاب بعض أحكامه للضبط وبعض  
 تأخذ في قوله ثم جعل ما عدا ذلك شيئا فشيئا على موجب المساق فقال وحق الخطاب أي الذي  
 أصلا لخطاب وعنده أن يكون الخطاب مستحضرا لغيره ليحصل الفهم للنام عند سماع ما به يقع التخلل  
 ثم رقا بعدك إلى غير محيت كالمنازل المذكور فلا تريد بالقاء من الوجه والسماع أي لا تعني بالقاء  
 شخص معين كالكلام فإطالع ولم تترك الفاعل بل بينت الفعل للمفعول قصد إلى أن  
 شملته فعليه غير مختص بواحد دون غيره وذلك لا يتأتى إذا كان الخطاب موعدا لاحتمال  
 اختصاص ذلك المعين بذلك لغير من الأغراض علة لقوله فلا تريد مخاطبا بغيره وقام  
 لأن القول من معيني إلى غيري في كلام الله تعالى غير عن بين على العموم يرتبط بقوله لعل  
 حتى أن الخطاب في ولو تكرر في المجرى ناكسوا رؤسهم من الحياة ليس مختصا بالرسول عليه  
 بل شامع في جنس من يصلح للخطاب قصد إلى بيان شناعة صفة فهم تعليل ليحل وأن  
 قد بلغت في موضع الحق عطف على التلطيع وأن تحفة من الثقليلة وفيها خبر القصة  
 والمستكن في بلغت والهاء في تحفا زها لالحجيج فلا يختص بالياء أي قوله تعالى ولو  
 تدرى وهو النتيجة لقوله ليحل وتخلل أن يكون مسبب قد بلغت وحيد بل الوجه ثابت  
 الفعل لكن قوله بل كات شاق منه الرتبة فلم يدخل في هذا الحد أب يفتح الاقوال ودوية  
 رأي مفعول مختص ولو وأد كلما للمضى وأما جازد خواصها في المستقبل لأن المتقرب من  
 الله بمنزلة الموجود المقتطوع به في تحفته ولا يقدح في كونه كانه قيل ولو يكون منك  
 الروية أو ولو وقعت وأد ظرف له ونحن هذه الآية أثبت لا يستعمل هذا المختص كلما

اليد

أشكاله التي وكذا لعل لقال لقوله تعالى ولو تدرى أن الظالمون ذوي قوت عند ربهم وإنش  
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات يحوز أن يكون المأمور كل أحد وقيل فيهم إيتا طافا وقيل  
 في الحديث بشر حرو من بطون العرب بشرا المشايين إلى المساجد الحديث لم يأخذ ذلك وأخذ  
 بعينه وأما كل أحد مأمور به وكان المسند إليه معطوف على قوله كان المقام وفي هذه الآية  
 خبر كان أي لقال لقال التي تقضي كونه مضى فحق إذا كان المسند إليه حاضرا فيه لكون  
 المسند إليه مذكورا لتعليل لقوله حاضرا فيه ولتقريب الأحوال لتعليل لقوله في حكم المذكور وتزاد  
 الإشارة إلى المسند إليه المذكور وليس في حكم المذكور كقولك من البيض الوجه إلى أي  
 البيتين مثال الأول بياض الوجه متباعدة عن الكرم ومن البيض خبر مبتداء محذوف وهو ما  
 الذي أجمع إلى الخلل قبل هذا البيت أي ههنا من القوم الكلام الغر الوجوه وفي بيان حوزان  
 ينتصف على المدح وأن يكون مجرورا على البدل عن البيض الوجه أو نعتك بصفهم ببقا الحسب  
 والثناء للعار لو أنك تشفى بهم أيضا والوان وما يعله في موضع نعت في المعنى وهو حاله  
 مثل قولك أنت الرسول لنور يستضاء به أي لو استضاءت بنور وجودهم لاضا وأخبرهم الذي  
 أي لو طلعت منهم معروفا أو غائبا المأمور أو لشع جليله سار عوا إلى بدله وتبادروا  
 الواحاح مطلقا مكلوا المستشهد لأنه عاين المذكور من الشرف الذي كنسوه وبجمل خصا لهم  
 شيدوه المعلق المرفوع إلى بعد العايات وأقصى المهابات ويحوز أن يكون مراد القوي المعلق وهو  
 القوي السبع من أقالح العشرة في كسب فاستعير للتصنيف لا ووف من الشرف والحسب ما  
 يعتده الانسان من مفاخر بابه ونقال حسبه دينه ونقال ما له أن السكيت الحسب والكرم  
 يكونان في الرجل وإن لم يكن له أبا لهم شرف والعشرة القليلة وأما حسب العشيرة المتوارث  
 وغرضه أنه جمع لهم بين المكتسب والمتوارث من الشرف والمجيب إلى العشيرة وحيث شأوا  
 طرف حلوا ويعمل شأهم محذوف أي شأوا من الشرف من لا يتله العاية أي غاية الحلول المحوز  
 أن يتعلل من شأوا لأنه في موضع حيز بالأضافة والمضاف إليه لا يعمل فيها قبله فإن جعلته حالا  
 من حيث جاز وصفته أنهم إذا أرادوا أن يسيروا الشتر واجزوا نسبه يتحروا بها ويحزونها  
 عشيرة اجزاء وهو قول الكثر الأربعة وقال الأصمعي ثمانية وعشرين سبعا ولو كان كالمقال  
 لم يبق لهم القود والغنم وكانت لهم عشرة قود وهن الأمام والأفلام الغدق والنوام والرقب  
 والجليل والنافس والمسلق والمعلق والميخ والسبيخ والوعد لكل واحد منها نصيب حلوم  
 من الحوزة الأربعة وهن الميخ والسبيخ والوعد للميخ سبعم والنوام سبعم والرقب  
 ثلثته والجليل ربعة والمنافس خمسة والمعلق سبعة جعل على ما في الربة وهن خريطة يصون  
 على يدي عبد ثم جعلها ويدخل يد فيخرج باسم رجل رجل وقيل حكمه فمن خرج له قود  
 من ذوات الانصاء أخذ النصيب المسمى به ذلك القود ومن خرج له قود مما انصبت له  
 لم يأخذ شيئا وعزم ثم خرج يد كله وكانوا يدعون تلك الانصاء إلى الفقير ولا يأكلون منها  
 وتخرجون بذلك ويدعون من يدخل فيه ويسمونه البسم يسمون أبو اسحق يسمونه طالت  
 بيد الغلي وقامت قناة الدين واشتد كاهله أي كاهله الدين استعانت للفقير والغلبة والعجز  
 موال الجور ومن المقصود استعارة أيضا والبعث شيع الاستعارة وهو موقوف على ذكر الساحل أيضا

الحكمة



ترشح الى الصبر محمودا وعنه هذا في حالة حصول المذامب عن الصبر فكيف يكون  
حين لم يكن عن الصبر هو المحرم بل ان الصبر هو المبدأ وأخذت احاطت به الهاء المحرم  
الصبر كمنع وعلماء لم يبتلي عصابك الزمان ليس عن تقصير واعلم ان الشيخ ترك مثال  
من حكم المذكور لظهوره وهو مثل قوله اذا كان غدا فأتني اني اذا كان ما نحن عليه غدا كان  
تأخرا وغدا ظرف قرا **قوله** ولما الى الحالة التي تقضي كونه على اخرها ثم قدم هذه الحالة على اسم  
المعارف واخرها عن المضمر لتقصان العلم عنه في التعريف وكونه اعرف من غيره لانه تقع  
موصوفا ولا تقع صفة التهام في كونه وله ويعينه للسند اليه اللام في له ومنه حصول الحضور كالله  
في الجحيم من ب لزيد بعينه اي نفسه وشخصه لما ناكيد له والباء صلة بخي في لهم لا اخذ  
الادر من بعينه كانه قال احضاره نفسه وقال نحن بنو جنة اصحاب الفلاح نصيب باليسف  
وتنحو الفرج او حال ان معين مستوحشا ومما لا يتدخرا حيث النكرات مطلقا ونقت المعارف  
ابتداء حال التي مبتدأ قبل سبق ذكره ويجوز ان تكون ظرفا اي اولاد به يخرج احضاره شخص  
بعينه سبق ذكره او ثانيا نانه اذا كان مذكورا لاختفا او تعديا بحب خيرا الغائب وبقيت المعهية  
وهي المكلم والمخاطب والاضافة لانها تصلح لاحضاره فيه لشخصه ابتداء الا ان فيها عوفا  
بتطريق لخصه باسم لخص المبدأ اليه الباء متعلق بالاحضار متعلق الكنية بالظن وبه يخرج سائر  
المعارف فبقية العلم سالما لانه ما علق على شيء بعينه غير متساو او الشبهة وقوله ابو مالك عطف  
على نحو زيد صدق لك من المقصود بالاياد قاصر ففقره فقال قصت الشيء اقصه وقصصا  
حبست وعنه مقصود الجاسع وعفاه واضح وقوله اسم يعلم الشعر الى رث بن هيثم المحذور  
اي ان جمل وكان في يوم بدر لما ابتلى الله تعالى النص على رسوله عليه السلام يستشهد به  
وتقصي من قوله لم يزل ذبيرة الابدان يتيقن انه ان ثبت قتل والابدان تلحق  
بالدم يجمعه وفي سنة ولقطة لفظ الخير والمواد اليهم لانه يستشهد بانه فيقول علم الله  
ما تركت قتالهم حتى جرحوني فسالني عن مني دم اشفق كثيرا على الله ففعله الله  
جملة سدت مسد النسم وما تركت جوابه وحتى معني الى ان واصلة الاله فخذت الهمزة  
وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطع الهمزة في اللداء والاله اسم جنس تقع على كل  
معبود حتى او باطل ثم غلب على هذا المعبود الحق كالنجم للثريا ولشال قطع قال الله تعالى  
عما قبله من فطة للادب ثبت هلكن والمرد باليد نفسه كقول تعالى ولا تلقوا بأيديكم  
ولا تظنن الآية حارجة عما نحن له ذهابا الى ان العلم ابو لهب اليدا مسند اليها لان  
المضاف لما كان متصلا بالمضاف اليه وجن اسمه الكتسب منه المعنى الطارى عليه فكان الجمع  
علم ولا تله لما كان المراد باليد نفسه فمن كالتيادة في البين عن ان المضاف اليه ههنا مستند  
في المعنى فكانت قال ابو لهب ثبت يدا او مقام تعطف على خبر كان يعني فحق اذا كان  
المقام مقام حكاية او خطاب او كان المقام مقام تعظيم والاسم اي الاسم العلم صالح لذلك للتعظيم  
او اها تة معطوف على تعظيم والاسم صالح يعني للاهانة وانما حذف الدلالة لاول عليه او كناية  
معطوف على او اها تة اي او كناية عن الاهانة والمثل يدل عن كناية وذلك لانه لما كان في  
اهل النار وعالم النار ذوات الهوى التي همهم وافقت حاله اسمه فكان كناية عنها او مقام

وضمان الى انك تستلذد على مقام تعظيم من استلذذ به عند لذينا او عاشا كل عطف على ما سبق  
ذلك المذكور مما بيان ما شاكل في الاعتبار ان الاعتبار كون المبدأ اليه علم او لا والاما  
التي تقضي كونه موصولا الى اخرها ثم بعد ذلك العلم تعريض اليهم وهو فاعان الموصول اسم  
الاشارة لخصوص في ذلك وشيوع في ذلك هذا ولاضفاره الى الصنام شئ اليه ولان العلم  
يوصف ولا يوصف به واسم الاشارة يوصف ويوصف به وذلك دليل ضعف التعريف لان دليل  
التعريف فيه غير لازم بل على اشرف الزوال ولان اسم الاشارة يوصف به والصفة اعتم  
من الموصوف وبها منهما بالموصول ان كل فيه علوما كثيرة وفوائد جمة واسم الاجيلة وخفايا  
اذ اختلت عنها وتصورتها توارى لنفس وتشلج الصدرة بما يقضي بك اليه من النفس ويؤد به  
اليك من حسن التبيين وقبل الخوض في حل الفاظها تنبهك على اصل ليكون لك ذريعة في  
ذلك تلك الفوائد المتعلقة بالموصول فانما تقدر اليه وتبين اليه وهو انه انما وضع المعنى  
حتى اذا كان تدعى شخص بصفة وليس جوى وتخصص بتلك الصفة وبذلك لا يبعد  
السماع ثم تريد التصد اليه ذكرت الموصول فليس سبيل الى ان تصغر الموصول الجملة تخصصت  
بجمل قد سبق من السامع علم بها ومن قد عرفه له فوان ترى عنده رجل يقول كتابا  
يقول من عند الرجل الذي كان عندك بالامس بقوله الكتابات ما فعل او الذي كان هذا حكم  
الجملة بعد الموصول جعلته مسندا اليه او وصفت به معرفة معني قوله الخ من الذي وضع  
وصله الى وصف المعارف بالجمل حتى الجملة التي يوصل بها ان تكون معلومة للمخاطب انه  
اجتنب الفصل بين ان يراد ذكر الشئ الجملة قد عرفها السامع ومن ان لا يكون الامر كذلك  
فان هذا الاصل ارشاد الشيخ رحمه الله بقوله فهو حتى صح احضاره في ذهن السامع بوسا  
ذكر جملة معلومة الانتساب الى مثارا اليه لانه انما يصح احضاره بهذا الوجه اذا سبق  
من السامع علم بجملة تخصصت بجملة وان قد عرفه له كالمثال المذكور انما وانما اجتنب  
الموصول ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولا يكون حاليها في ذلك حال النكرات التي  
تصنفها في قولك مررت برجل ابوه منطلق لان الجمل كلها نكرات بدلالة انها تستفاد وانما  
تستفاد بالمجهول دون المعلوم فلما كانت كذلك كانت وقفا للنكرة فيجاز وضعها بهادون الموقفة  
اذ لم يكن واقفا لها ولزج الى حل الفاظه والهاء في احضاره للمبدأ اليه بوساطة ذكر جملة  
الباء للاستعانة متعلقة بالاحضار معلومة الانتساب اي عند السامع واتصل باحضار  
المبدأ اليه بهذا الوجه غرض يعني ليس ان تجعل المبدأ موصولا الا اذا تحقق شيئا  
اكان الاحضار بهذا الوجه وانما تم داج وباعت بذلك مثل صفة لغرض لك خبر كان وان  
معلوم اسمه وسواء صفة ثالثة لاسم والهاء راجع الى العلم المدلول عليه بقوله بوساطة  
ذكر جملة معلومة الانتساب الى مثارا اليه اي الى شخص يشبه اليه بالموصول المعنى  
ان لا يكون لك منه شئ حاصل غير العلم بجملة وفضة متقدمة اليه وفيه لانه يجوز  
على انتساب تلك الجملة وفيه على ذلك جملة معلومة الانتساب وليس بذلك المعنى  
والا لئلا يقال ان راجع الى الجملة وانما ذكره لانه كلام منه اي من المبدأ اليه او المخاطب  
معطوف على لك اي او لا يكون مخاطبك لاسم معلوم بوساطة نقول **قوله** السمع نصبه لانه معطوف على

نبي فقام على الركب الى الجحيم  
خلفه النعمان



الجملة جعل الخبر الذي في جملة خبر الخبر الموصول الضمير في نسبة الخبر في عليه الموصول السماع نصب  
مقبول عطف على اقوى انما تضمن احضاره بهذا الوجه منه حمل الخبر على الموصول لان المنذر جند  
سفن معنى الشرط واولا السماع لما سبق عنه علم جملة انما صلاحته العلة ثم جعلها صلة له وليست  
الخبر عليه عرف السماع ان تلك الجملة كانت سببا لجملة عليه ان كان من يسمع ويعرف كما في  
المثاليين المذكورين ثم مفتوح على هذا ان ينعى كون المسند اليه موصولا للصحة احضار المسند اليه في  
ذهن السماع بواسطة ذكر جملة معلومة لا تناسب اليه او على احضاره فيه بالوجه المذكور انما  
اليه غرض مما ذكر وانما ذكر ترتيب هذا القسم عن مرتبه ما ذكره ولا وجبانه صفة لصفة  
لا تراخي الزمان فان الاول اصل الثاني فرع والشارح اذا كان هذا اشارة الى قوله وان تقي  
الى وجه بناء الخبر في فيه **نظروا** لان في الاشارة التي تجي بعد التفرع ما ليس على وجه  
الخبر وكما ترجمه لهما اذ ذلك الالقاء الى ما قاله امامنا عبد القاهر في دلائل البراهين وقد  
يأتي بعد الذي بالجملة غير المعلومة للسماع وذلك حيث يكون الذي خبر القومك هذا الذي  
كان عندك بالامس وهذا الذي قدم رسولا في الحصة انت في هذا وشبهه **و** جعل ذريعة  
اجت جعل احضاره بهذا الوجه وسيلة قطع عما قبله لكونه بالبيان والنعني باعتبار الطرفة  
الى التعريض العظيم متعلق بذريعة اى تعظم ما اشتمل به الموصول او المخاطب ومعنى التعريض  
موت تضمن الكلام دلالة ليس لها في الكلام ذكر كقولك ما افتح البخل تريدانه بخل واعلم ان الاشارة  
الواردة للاعتبارات المطرفة محب ان يكون مشتملة على اصل مما ذكر ثم مفتوح عليه شيء من هذه  
الاعتبارات ولا يكون الخوض الاصل ذلك الاصل فتأمل واستخرج فتدبر في الطريق كقولك الذي  
يرافقك فيه تعرض شعظم المخاطب ومنه وتما جعل الموصول ذريعة الى التعريض بالعظيم  
قوله قول العرب جاء بعد اللتب والتى اى محذوفة الصلة والمعنى بعد الحطة التى من فطاعة  
شأنك ايت وكين وانما اخذوا اليوهما انما بلغت من الشدة مبلغا تقاصت العبارة عن كنهه  
وفصله من المثاليين بقوله ومنه لان ايراد الموصول ثم مبتدأ جعل ذريعة الى تعظم المخاطب  
وهنا جعل الموصول مع ترك صلته وسيلة الى تعظيم المثاليين اليه وليس الموصول مبتدأ فهذا  
نظير ذلك في السعظم فقط ولهذا الفرق قال وسبب تيك في فصل لا ياتي به هنا لان هناك  
موضعه او بالاهان تعطف على قوله بالتعظيم كما اذا قلت الخبر في صورتين اتى المثالين كما  
تقول الذي يرافقت يستحق ازال والصفع والذي يرافقت يستحق ارجاء الرفع **شتمك**  
تعدى ولا شتمنى قال **شتمك** له **السما** **شتمك** رفعها **وشتمك** الشئ **شتمك** سؤمها انما ارتفع دعائم البيت  
عميده واحدها دعامة وعن واطول اى من كل شئ اراد الكعبة من اصل تحقيق الخبر بقره  
صرت اى بنت مهاجرة من الهجرة وهى حال من المستتر في صرت كوفه الجنداسه مريض  
والا متعلق بصرت **غالبنا** اهلكت **وهو** **جربان** **و** **د** **ها** **مفعول** **غالت** **وغول** **فاعلا** **وهو**  
الشيطان وهو مثل وفيه تعني استقام الود لما حاجت **شرو** **ونهم** **تظن** **نهم** **اخوانك** **ثاني**  
مفعول ترى والغليل الضغن والحقدان تصرعوا في محل الرفع على انه فاعل يشفى اى  
يشفى على صدورهم صر على يقال صرعه الفاء على وجه الهلاك يقول اشترى على خطاى واولا  
اياهم لا تهم اعداؤهم او على معنى اخذ عطف على خطاى ان الذي الوحشة البيت لشخ الكفرة يدعو

[illegible]







المتبين بمدى الطريقة كمال العناية والاهتمام بالتحسين والتجديد وقد قصد بيان فيه بقية  
كقولته تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون يدل على ان قد قصد جعل اسم الاشارة  
في الآية مستدالة لئلا يتبين وسبق عليه كمال العناية بتبيينه وتعيينه ان اليهود والنصارى  
الذين لم يؤمنوا برسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كانوا معقدين انهم على الهدى وراجلهم  
سألون الفلاح عند الله وانهم موقنون بالآخرة فيقبل لهم رد الظنونهم والذين يؤمنون بما انزل  
اليك وما انزل من قبلك وبالآخرة هم موقنون وجعل مستدالة بالآخرة وسواء موقنون على ما تعربوا  
باهل الكتاب وبان اعتقادهم في امر الآخرة غير مطابق والاصار عن ايمان وان الذين هم على الهدى  
عليه من ادنى ما انزل اليك وما انزل من قبلك كان مظهره ان مناد الذين هم على الهدى الذين هم  
مفلحون عند الله اكل لاعتقادهم في الآخرة بتعيينهم وتعيينهم في بابك لذلك وقد  
يقصد بالكلية لئلا يتبين ان السامع غيب لا يتبين الشئ عنده ان عند السامع ولا شئ من الآخرة  
وعبثت فعمل معنى فاعلم ان قليل الفطنة ممن هو الواقف على كماله في خطابه جرياً  
اولئك اباي البتة بهجوه ويصفه بقله الفهم وعدم الادراك وذلك لانه لما قال اولئك اباي فما  
مبتدأ وخبر فقد حصل التبيين الكامل للمبتدأ وعلم من ذلك بقرينه الحال انه لما فعل ذلك لتبينه  
السامع غيب لا يتبين الشئ عنده الا اذا كان محسوساً في الشرح قوله هذا ابو القزاع من  
قوله تعالى اولئك على هدى ومن قول الشاعر اولئك اباي لا تخال ان يكون المقصود منه كمال  
العناية بتبيينه او غباوة السامع بخلاف المثاليين فان كل واحد منهما نص في مدلوله وفيه  
يعرف بادنى تأمل وان قصد بقوله تخفيرة معطوف على ان يقصد ان السامع غيب اى او مثلاً  
ان قصد ببيان في به بواسطة احضاره باسم الاشارة التي للقرين تخفيرة واستدالة اجنبية  
كما قالت عائشة رضي الله عنها حين افق عبد الله بن عمرو بن العاص بنقضي وابى النساء  
الاغتسال يا عجبا لان عمر وهذا اصله يا عجبي يا ضافته الى المملوك تحت اليباء وقلت الياء  
الفا لئلا يخالها واقتراح ما قبلها لئلا يحسن ناعا ما فرت طفت في جنب الله وكما تراءت لئلا تترك افعال  
يا عجبا حضر فان هذا من افعالك وهذا امر والمحل صفة لان عمر وفاستشهد بقوله المحرر المحمدي  
مخسب دون ان يكون اسم الاشارة مبتدأ ومخففة حال عن عائشة ولما كان الدنو والقرب  
يعتبر بهما عن قلة المتدار يقولون هو داني المحل قريب المرتبة وهذا يدل على قرب المثالي الى  
ناسب ان يدل على التحقيق والاستدالة كما تاملت يا عجبا لابن عمر والذين هم من قبل المحل داني  
المرتبة كيف يقتضي ما لا يعلم ومثل ايضاً بقوله تعالى حكاه عن الكفار ما اذا اراد الله هذا مثلاً  
للمجدي الخفروا هاهنا لان هذا مبتدأ ما اسم بابتداء وذات معنى الذين ولم يثبت سببه ذاعنى  
الذين الا في قولهم ما اذا وما بعده صلته والجميع خبر هذا التي ائت شئ الذي اراد الله هذا الى مثله  
والاحسن في جوابه الرفع او يكون ذا مركبة مع ما جعله اسم واحد اعنى اى شئ اراد الله  
منصوب في حكم ما وجد اذا قلت ما اراد الله والاصوب ان يكون جوابه بالنصب لطابق الجواب السؤال  
ومثلاً نصب على التمييز من هذا لئلا يكون اجاب يوجب غث ما اذا اردت هذا اجاباً او على الحال  
كقوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية والارادة هي اللقطة ضد الكى ههنا مصدر اردت الشئ اى طلبته  
نفسك وما الى اليه قلبك وقد اختلف فيها في الصناعة فقال لا مام الارادة ما ههنا بجدها العامل

من نفسه ويذكر المعرفة البهية منها ومن علم قدرته والحمد والذمة واذا كان امر كذا لم يكن  
تصور ما هيتهما محتاجاً الى التعريف وقال بعض أهل السنة الحق ان الارادة ترجع احد مقدر به على  
وتخصيصه بوجه دون وجه او معنى بوجه هذا الترجيح وعنى من الاختيار فانه ميل مع تفصيل وقال  
المحقق والحقين الصريح من المعزلة ارادة الله تعالى علمه باشتغال الفعل على المصلحة او المفسدة و  
يستوي هذا العلم بالحق والصارف وقال اصحابنا وابو علي وابوهاشم والشافعية انما صفة زائدة على  
العلم وقال جراسه الارادة معنى بوجه الحق حال الاجلها تقع منه الفعل على وجه دون وجه وقد اختلفوا  
في ارادة الله تعالى فعظم على ان للبارئ مثل صفة المريد من الله تعالى القصد وهو امر لا يد على كونه  
عالم غير ساه وبعضهم على ان ارادة الله لا فعل له انه فعلها وهو غير ساه ولا مكره وعنى ارادته لا فاعل  
غيره انه امر بما اهل الحكاية بعد القول المقدور واستنصار واشارته الى محمد صلى الله عليه وسلم بشهادة  
قوله تعالى قبله واذا وكن ان تخذونك الا هذا واني موضع هذه او من وابه ويعد لله رسولا  
واخرجه من عرض التسليم ومع على غابة المحمود وجعله صلة للمحذول شخصه واستنصاره ولولم يستنصار  
لما لولا هذا الذي زعموا وادخلته يبعث رسولا والكتاب اسم الاشارة بالاستنصار شاهد صدق على  
ارادته الاستنصار من هذا وقد سبق بما قلنا قول من قال يعنون به ابراهيم عليه السلام هذا الذي  
ذكره انتم محكي بعد القول محض يعنون ايضاً الحق المستصغر الذي ذكره انتم بسوء ادب ان الذكر  
سكون لخير وبخلافه فقد دلالة الحال بطلان ولا يتبدل كقولك لصاحبك سمعت فلان يقول كذا فهو شاة  
ان كان صديقاً واذم ان كان عدواً والمراد النبي عليه السلام بديك ما قبل هذا واذا راك الذي كبروا  
ان تخذونك الا هذا وهذا الذي والمعنى انهم مواظبون على ذلك لئلا يظنهم وما حق ان لا يذكر بين  
من انهم شفعاء وشهداء ويسوونهم ذكرها خلاف ما هم عليه ولما ذكر الله وما هو واجب ان يذكر به  
من الوجدانية فهم لا يؤمنون به ولا صدقونه اصلاً فهم اجد بان يتخذوا ههنا وامنك فانك محق  
وهم مبطل ومنه ومن الذي يرا دبقه استداله ولما هذه الحجة الدنيا يزدري بها ويصغر  
شأنها وكفا وهن لاثرون عنده جناح بعوضة المعنى خافى لسرعة تنقيصها وشغل ارتحال  
لهلها عنها الا كلب لصبيان ساعة ثم تغرقهم متعبين واعلم ان الله في هذه الآية متقدم  
على اللعب وفي نسخ المفاح وقع على العكس كما أنه سهو من النساخين وانما فصل هذه الآية على الذين  
يقوله منه لان حقايرة الدنيا ثابتة والمستحق هو الله تعالى في الاوليين على العكس من ذلك فهو  
محذو لا لما قيل في المشج ان دلالة ما تقدم على التحقيق اظهر من دلالة هذا عليه وما حكيه التامل  
اى القول من كعب العنبري عن امرائه حيث رأته بطون المصنفات فتاكت هذا على وهن  
قد في صدرها وتسنك ما راك من حاله وتستنطق ما است من قوله كما انها استنطقت مباشرة  
لما يتبدل فيه الى اليك ويستنطق من نقله الاشراف وعلى هذا وهو يطلع على الرجل والمرأة  
مبتدأ وخبر والمتنفس عطف بيان للخبر معناه تكلف او هذا صفة ليعلى والمتنفس الخبر  
والمتنفس قول الظاهر خروج الصدر والاصح ان تتعلق بالحق المتنفس لانه حينئذ يكون متيقن  
الصلة للالف واللام وما في حيز الصلة لا تقدم على الموصول فالوجه ان تحول المتنفس اسماً  
باتفاق الظرف بياناً له ونحوه ما قال جراسه في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين من ان فيه

وهذا لا يكون محذو  
وهذا لا يكون محذو  
وهذا لا يكون محذو

وهذا لا يكون محذو  
وهذا لا يكون محذو  
وهذا لا يكون محذو



ليس صلة للزاهد من انما لا يستعمل في الموصول الا تراك لا تقول كانوا زيدا من انما ليس وانما  
كانه قيل في اي شيء زهدا وقيل زهدا في نفسه وعن المازني في مثله ان جعل اللام للمعرب في  
الموصول نحو نعم التام زيدا فلا يحتاج الى الصلة فيقدم ويؤخر الجملة المحكية من كلام المرأة نصيب  
انه مفعول لتقول والذي يعمل قال ومختصر فانه فيه مو كان قولا او وصفا للرجل كقولنا فلان ففنا  
او بطلا او فلان صدقا او كذا لان القول يحكي عنه ما كان كلاما ويعمل في اللفظ في ما كان قولا او عمله  
معطوف على بقية اي او ان نقصد ببعده تعظيمه ذهابا على كونه عتو ولا المزدك الكليات  
المعطوف على كما تقول ان كنوك ودجئة تبين عن التام في بعده كانه قال او ان نقصد ببعده  
كما اشار عن رجل بذلك الى ان ليس جيد للذهاب الى بعد درجته اي الكمال كات ما عده  
من الكتب بالنسبة اليه ناقص قولها اي قول ذليلا ورفعا لتعليق ثلاث فذكر في لم نقل فهذا  
وهو حاضر والمنزلة مفعول رفعا في الحسن طرف لئلا يثقل واستحقاق ان لجت اي وحي استحقاق  
حب يوسف والفتنة به واستبعد اعطى عار فعا نكلا لشارة الى الجنة المذكورة وهي متبادر  
والجنة خبر التي اورثتها صفة الجنة او الجنة صفة للمتبادر الذي هو اسم لشارة والتي  
اورثتها خبر المتبادر او التي ورثتها صفة وبها كنتم تعملون الخبر والباء مسقط بخلاف  
كما في الظروف التي تقع اخبارا وفي الوجه الاول سعلق بأورثتها وشبهت في بتا بما على اهلها  
بالمراث الباقى على الورثة او خلافت تعظمه معطوف على تعظمه وهو المحذور واسر في ذلك عطف على  
مثل ان لا يكون لك في قول الحالة وذلك لشارة الى المذكور وفي ذلك لشارة الى خلاف العظيم  
والاول مومر وماله الخراطي هذا السلك بيان لما سري ولطائف هذا الفصل اي هذه الحالة  
لا تكد تضبط فعلك ان سطر فيها يصيرتك وتنعين بفكرك وتعمل ربيتك وتراجع عقلك  
وتستجدهمك فانما لا تقوى عليها العبرة ولا تملك فيها الا لشارة قولا وما الحالة  
التي تقتضي التعريف باللام الى الخلق الى ان تعرف المسد اليه بلام التعريف فهي حين قصد  
باللفظ المسد اليه نفس الحقيقة اي الحقيقة من حيث هي من اعنى الجنس اذ الماهية مطلقة في نوع  
الادب تستحق الجنس كقولك التام مبداء كل حق اي هذه الحقيقة مبداء كل ماله الحق ودل على صدق  
هذه القضية بقوله تعالى جعلنا من التام كل شيء حق وشهد على ان يبراد لذلك قطعه عما قبله ان  
اتما فيه ليس سند اليه ودفع قول التامك القضية ليست كلية بانه يات في الروايات ان الله تعالى  
خلق الملائكة والجن وادم من ربح وثار وتربا بخلق الله وجعل الاخلاص ان تعلق بواحد ويكون  
المعنى خلقت من جنس التام كل حيوان كقوله والله خلق كل دابة من ماء او كما اخلفنا من الماء  
لفظ احتياجه اليه وحبه له واستفاء صبره عنه كقوله خلق الانسان من عجل وتعلق بالثمين  
واللعنى صيرناك شيء حق سبب من التام اي متصل به لا يزل عنه ومن هذا نحوه في قول تعالى  
المناقرت والمناقرت بعض من بعض فاني لست منك ولست متي وسمي من لانصا لته فالجار  
والجود واحد مفعول جعل وعلى نفسه صاحب المقتض من اللاندره وكفى لك الرجل افضل  
من المرأة اي هذا الجنس من الحيوان من بين سائر اجناسه افضل من هذا الجنس منه والرياء  
خير من الدرهم اي هذا الجنس المشهور من بين سائر الاجار والكل اعظم من الجن اي هذا الجنس الذي

مقاله

يقال له الجن واللام في نعم الرجل ويسل الرجل للجنس فصد به رجل دون رجل وانما يراد الرجل  
على الاطلاق واللام لافادة الشيعاء على احوال الجنس فبأنه انك لو قلت نعم الرجل الذي تعلم زيد وتريد  
واحد بعينه لم يجد كقولهم الرجل خير من المرأة لا يردون به رجلا وامرأة معنيين وانما يريدون  
ان هذا الجنس من حيث هو خير من ذلك الجنس من حيث هو من فاني قد من اول هذه الحقيقة اخذ  
فانه باعتبار اسمها بل للحقيقة خبر من كل فرد من اول ذلك الحقيقة باعتبار اسمها له عليها وان  
كان سفي في افراد النساء من موخير من فرد من افراد الرجال بسبب عوارض تعرض له فيكون  
ذلك لا تنفع فيما ذكرنا لهذا اذ ان الحسن اهكنا الناس الذين الحمد والحمد لله والحمد لله لان الدينار  
والدرهم كانا جنسين جازت صفتها بالجمع ولا يصح ان يكون للحمد والحمد والحمد والحمد والحمد  
هذا الموقع مثل نعم زيد وانت وهذا وموسى بن اسحق الة وانما قلنا ان اللام فيهما للجنس لئلا يرد  
ان المدح والمذموم حصل لهما من الصفات الحديثة والذممة ما هو ثابت بالجمع الجنس فحين قيل  
نعم الرجل فقد علم بانه فضل كل من مدح من الرجال بما حصل له من النعمان المحمودة وقال  
بعضهم اللام فيهما للمحمود الذهبية وهو مبهم لا يمنع ان تقول نعم الرجل زيد وعمر ونعم  
الرجل اخوك وجوب قولك نعم الرجلان زيد وعمر ونعم الرجل اخوك فثقتي وجمع ولو  
كانت اللام فيهما للجنس لثقتي وجمع ولانه لو كان اللام للجنس والعموم لانفس بالواحد والجمع  
عن الاول سلنا ان النيات تقتضي صحة التوحيد واستفاء وجوب التطابق لو كان اللام فيهما  
للجنس لا ان العنصر التوحيد وجوب التطابق للشاكلة والمخصوص يكون واحدا ومثني في جمعها  
والاختلاف المعنى فانك اذا قلت نعم الرجلان زيدان ونعم الرجال زيدون فالمراد محمود في الرجال  
اذا فصلوا بين الذين زيدان ومحمود في الرجال اذا فصلوا جماعة جماعة الذين زيدون والدلالة  
من اول الامر على انك تدح رجلين في هذا الجنس فكذلك قلت نعم رجلان ثم ادخلت عليه لام الجنس  
لما ذكرنا انه ملزم من ذلك المخصوص بعه ان كل فضيلة او رذيلة تفرقت في الجنس اجتمعت فيه  
فكون قد مدحه او ذمه من من مرة لجهة التعظيم واخرى لجهة التخصيص ولذلك على وجه  
استحقاق المخصوص المدح او الذم اذا قلت نعم الرجل زيد ذلك على انه مدح في الرجال لاجل  
الرجولية ولو قلت نعم زيد لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق زيدا المدح به لان نعم  
تخصص بنوع من المدح دون نوع وجعل المضاف الى ما فيه لام الجنس تثلثه لان المضاف انما يخصص  
او يتعمم بالمضاف اليه ونال الزجاء انهما لما وضعوا للمدح والذم العامين جعل فاعلها على ما  
ليطابق معناها اذ لو جعل خاصا لكان نقضا للمفروض لان الفعل اذا اسند الى العام عر واذ اسند  
الى خاص خص فاستغرق الجنس وكذا الجمع في نعم الرجال المخوفك ونحو قوله تعالى الرجال قوام  
على النساء اذ شبهتهن بالمداد من الجنس رجال باعيا نعم كذا فقرر الشيعاء انما مر رجه لانه ذلك  
مبنى على اصل وموانك اذا قلت للرجل واردت به الجنس فله معنيين احدهما اداة خلوص اسم  
للحقيقة كما اذا قلت الرجل على صوته كذا فانت لا تفيد به الا العدد ولا التعيين بل من الحقيقة المحلقة  
والا في اداة العدد مع كون اسم للجنس على وجه مخصوص فخالف ما كان عليه النكرة مثاله انك تقول  
فلان يعتنوا عارسين في الحرب ومرادك به العدد لا انك تريد بذلك وقوع الاعناق على اكثر من واحد  
الا انا اذا قلنا وجدا للعدد هنا على حد لا يقبل المعدود معه التخصيص والتعيين ليعني انه لا تصور



ان يصير المتن في قولك بعض الفارسيين واقعا على شخصين باعيا لهما بل تقع على كل اثنين فوجهها  
من ذلك الجنس فيما من فارسيين الا في اسم في بعض الفارسيين يصلح لهما خلافا للذكاة لانك اذا قلت  
رجلان ففهم منه الجنس العدد ثم اذ قلت فعلى الرجلان يفهم منه الجنس شخصان باعيا لهما  
فالعموم في الذكاة عموم معتض للخصيص العموم في الجنس عموم ثابت لا يتسلط عليه التخصيص  
والرجلان في الرجال في غير الرجل وغير الرجلان وغير الرجلان من الوجه الثاني لا الاول وفي الثاني  
ان نقول سلبنا ان الاصل في العموم ان لا يستد بالواحد لكن ههنا جعلنا اللام للعموم ونسبناه  
بالواحد لغرض الاجمال والتفصيل وفي لسانهم ان ينقلوا بابا الى باب لغرض ومن تعريف الجنس  
فصل عما قبله لكون ما قبله من باب المخرج والذم والبيت لا يبال على المعنى رحمه الله وقوله  
لا تطوبا للنساء عني عندنا سنة فانه ذلك ذنب غير معتبر اي الخفية والذاتية المصيبة واحدة  
نواب الدماء فان ذلك اثنان لثمة الصدق كالماء لهذه الحققة في ابراهيمية  
مع الصفاء واخفايه مع الكدورة وقوله الناس في هذا الجنس الحيوان كارض وانت كالسما  
في الارزاع وقوله تعالى وليك الذين اسماهم الكتاب من جنس الكتاب واعلم ان اللام اذا دخلت  
على ما حكر باعتبار حقيقة هذا على اعتبار من ان يرا دكبة ذلك المعنى فلزم منه شمول جميع الجنس  
كقولك الرجل خير من المرأة كما لا يشترى قبل وان يرا الحققة باعتبار قيامها بواحد كقولك دخل السور  
في بلد كذا لم يكن منك ومن مخاطبك سوق معبودة عا طبق باب سامة فلذلك حكم النجوت  
المحققون ان ذلك يجري مجرى المنكر لقوله ولقد امر على النبي ويقولون ان تسبني صفة للكرم  
لا حاله لكونه لم يقصد سبها من غير محرم المحرم كما كان مثل المنكر باعتبار الوجود وهذا معنى قوله  
ولقرب المسافة الى اخره اثنان لعدم التفاوت لاذنظر بين ان يعرف اسم هذا التعريف اثنان يعرف  
الجنس بين ان لا يعرف بتعريف الجنس باعتبار معرفته معك لقرب المسافة اي يعطى اسم المحرف  
تعريف الجنس الكثير حكم المنكر ثم استشهد فقال قال ولقد امرت البيت فخصيت فذهبت والفا تحوط  
ما بعد هاء التمر وجاز ذلك لان لم تستبني حكاية الحال الماضية فلا تلت في النظر لان لم تستبني البيت  
تعني مررت وذلك مثل قول ابي تمام السلولي فلما خشيت اظا فيه نجوت وارهتهم مالا فيمن  
روى وارهتهم وقولهم قنت واصك فليست فيها الحال وليس المعنى نجوت راهنا مالا فخت صاكا  
وجهم ولكن ارهته واصك حكاية حال فيها في معنى بهتت وصكت وسن ذلك انك ترى الفا في  
مكان الواو في مثل هذا وذلك كقوله ما جاني في الخبر من حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على ابي ارفع  
اليهودي حصنه قال فانه يهين اليه فاذا موني بنت مظلم لا ادري اين موني بنت قلت اباراف  
تقال اين هذا فاموت في الصوت فاضربه بالسيف وانا ادمش فكا ان اضربه مضارع قد عطفه  
بالفا عا ما ض لان في المعنى اض كذلك جعل ردهم معطوف على الماضي قبله وكما لا تشك في المعنى  
في الخبر فاموت فاض كذلك كون المعنى في البيت في نجوت وارهتهم الا ان الغرض في اخراجه على  
لوط الحال ان يحكي الحال في احد الخبرين ويقع الاخر عا ظاهره وكذلك في ولقد امرت الا ان المعنى  
في هذا البيت موني معطوف وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف عليه فاعرفه  
فهتت بضم اللام والثاء للتامس لا يعني اي لا خاطبني ولا يوبدني ويبعد ان يكون معناه لا  
يهتني اراشعوا بجوابه لا متناع حذف الفاعل وليس لحدث من حسن اسلام الموقر تركه ما لا يفييه

اثنان لا يهتته مثل ما نحن فيه كما قيل في الشرح لجرى كراما فاعل ولذلك اثنان ولان المعنى اثنان على  
لحم من اللام اثنان المراد الحققة باعتبار قيامها بواحد اسما ان يكون اللام لاستغراق الجنس استغناء  
عن كل فرد من افراد الجنس كذلك الحققة باعتبار خلوص اسمها لاستغناء ان من عا مجرد الحقيقة بعد  
في الخارج مجردة وكذلك لتعريف العهد لعدم المعهود وله اثنان ولما عرف تعريف الجنس عا  
به معاملة المنكر غير نظير اثنان نظير واحد بل نظير خمسة ويمكن ان يكون الهاء المعرف تعريف  
للحققة لعدم ان يكون معطى حكم المنكر ام لا ولا الاول اظهر لقوله يعامل معترفه كثير ليعامله  
غير المعترف من ذلك قوله تعالى لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون ولا العتول  
وصفا للمستضعفين والرجال والنساء والولدان وصفا لاحالا وقالوا الموصوف ليس فيه  
تعيين وان كان معترفه فانه قيل الا افراد من هذا الجنس الذي يعرفه كل واحد ولذا كجا ز  
وقوعه وصفا مع كونه جملة وقوله تعالى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر بالرفع صفة  
للقاعدون لانه لم يقصد به قبح باعيا لهم عا وجه وقوله الحمد لله واسم يعلم المنفسد من المصلح والملك  
على ارجائهم وقيل في الشرح من المعترف تعريف الجنس ليعامل به معاملة المنكر قوله تعالى  
الذين انعمت عليهم غير المغضوب قال في الكشف صح وقوعه غير صفة للذين لانه لا تقيت  
فيه اذ لم يقصد به معهود واني فيه نظر لانه لا يحسن التشبيه بما نحن له لان تعريف الموصوف  
ليس للام وكلاهما في تعريفه باللام فليتا مثل او العموم ولا استغراق معطوف على قوله نفس  
للحققة يعني اومتي اريد بالمسند اليه العموم ولا استغراق اثنان يعتم ما تحت الجنس من الافراد  
ولا يستغرفه كقوله عرس قال ان الانسان لفي خسر اللام لاستغراق الجنس لان المستثنى قصد  
به ايجاد فوجب ان يكون المقصود في المستثنى منه الاحاد لئلا يلزم لا يقطع مع اركان الانصال  
الذي هو اصل ولاق الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه وذلك يدل على كون  
الانسان عا والخصير الخسران كما قيل الكفر الكفران اثنان وكل واحد من افراد هذا الجنس  
في خسران من تجارتهم الا الصالحين وحدهم لانهم اشترى الاخوة بالدين فنجوا وسعدوا  
وغيرهم تجردوا خلاف جارتهم فوقعوا في الخسارة والشقاوة وقوله والسارق والساقة  
اللام فيهما للاستغراق لانه للتعريف وليس ليعرف الماهية باعتبار خلوص الاسم لهما لا  
تقطع الحققة مجردة ولا باعتبار قيامها بواحد لا متناع حصر القطع في واحد ولا باعتبار  
ذلك الحققة على الاطلاق لان العموم في هذا القسم لمن من اشمال الافراد عليها ويمكن  
تخلف الحكم بسبب عارض بخلاف الآنة ولا لتعريف بعض افرادها فانه ليس اللفظ قرينة  
تدل عليه اللهم الا بعد المعهود السابق ذكره او حكا وليس الآنة ولا لتعريف بعض مراتب  
الخصوص فانه ليس بعض تلك المراتب اولى من بعض فلا بد من الصرف الى الكل ولاق ترتيب  
الحكم على الوصف بمشعر بالعلية وذلك يقتضي ان تعتم الحكم بعموم العلنة وايضا يدل عليه اجماع  
العلماء فانهم استندوا لعموم الاحكام بالاسماء المفردة المعترف باللام كالسارق والساقة  
ورفعهم على المراتبة واخبر بخلاف عند سبويه اثنان فيما فرض عليك السارق والساقة  
يعني حكمهما او يرتفع بالانتداء والخبر فاقطعوا ايديهما والفاء لتضمنهما معنى الشط  
لان التثنية الذي سرق والتي سرفت ويعيسى بن عمر نصبهما ونفضل النص سبويه

المعروف



ع الدفع لا زيدا فاضربه احسن من زيد فاضربه ايدهما يد هما فهو مخوف له تعالى وقد صنفنا  
قلوبكم الكنتى تنبيه المضاف اليه عن تشبيه المضاف لجعل الانسان على النظم الجمع اذا كانت متصلين  
قالوا احسن رؤسهما والمراد اليه من تشبيهه قلة عدله والسارقون والسارقات فاقطعوا  
ايدهم قلة وانما السحر حث اني اوردته مثالا للاسغراق ولي فيه نظير لا احتمال ان يكون الجنس  
شهادته في صاحب الكشاف وخذ سحر في قوله وانما صنعوا كيد سحر ان المقصد في هذا المكان  
الى معنى الجنسية لا الى معنى العود فلو جمع الخيل ان المقصود هو العود لا الى قوله تعالى لانما السبا  
اي هذا الجنس ينكر لاول من اجل تنكير المضاف الى اجل تنكيره في نفسه كقولنا العجاج سعي ذي ساطال  
اراد به تنكير السعي لا طريق اليه لا يتنكير دينا وفي حديث عمر **الله** لا في امر دينا ولا في امر  
اخره المراد تنكير امر كانه قيل ان ما صنعوا كيد سحر وفي سعي ذي سبوت وامر ذي سبوت واخر  
حيث اني كقولهم حيث سبوت واية سلك وانما كان لو كان المسند اليه حصه موهوبة من الحقيقة  
او بعض معين من الجنس هو معطوف على اريد اني وانما الحالة التي تقضي تعريف المسند اليه باللام فهي  
كان المسند اليه بعض معين موهودا من الخطاب في الخارج بان سبق ذكره كالمثله المذكورة  
في المقتضى كما في النزول جمع السحرة بعد قوله يا نوح بكل سحر يعلم اني ابعث شر طائفة من السحرة  
عارضوا قوله ان هذا الساحر بقوله بكل سحر فجا فابكته / الا حاطة وصيغة المبكاة ليطاقتوا  
من نفسي وسكنوا بعض قلقة وفي موضع اخر اني من النزول كما ارسلنا الى فرعون رسولا اي نبي  
عليه السلام لم تكن لم تعين لانه اراد بعض الرسل ولم يعلق المقصود بالمعنيين فعصى فرعون الرسول فلما  
اعاده وهو موهود بالذكا دخل اللام ليشار الى المذكور بعينه هذا ما حضرن في الكلام في تعريف  
والفائدة اللام الاسغراق او العمود هو شكل جدا ولعل غير ان اصبر على الثالث فلينبه على تشبيه  
من الغنى الثالث تشبيه بحب المصير الى ماله وعليه ان شأله تعالى قوله **الله** وانما الحالة التي  
تقضي التعريف بالاضافة الى اخرها انما اخرى التعريف بالاضافة للاختلاف ما تعرف بها قوة  
وضعا في التعريف بالاختلاف المضاف اليه واستغناؤه اياه في الغنى وتبعيته فيه والمراد باليتيم  
تعريف المسند اليه فاللام عوض عن الاضافة وانما فليضاه له المسند اليه في من السماع متعلق  
بالاحضار وطريق اسم كان قد علم عليه خبره وهو المتكلم وسواها نصب على الظرف عند سبويه  
ورفع عند بعض على انه صفة طريق وتقدم على الوجوه من طريق مكان اضافة وطريق فام مقام اضافة  
ونزل عوضها او طريق غيرها وذلك لان سبويه مكسورا متصورا ومفتوحا ممدودا عند البصريين  
الظروف غير المنتصفة الا ان الاعراب نظير في الممدود وتقدم في المقصور ومصدق في مفتوحة  
صلة للموصول قال الذي سواك زيد والصلة لا تكون الا جملة او ما هو في معنى الجملة وهو المضاف حرف  
الجنس ولان العامل تخطها الى ما بعدها قال وان سواها ذهبا وجوبا وذلك لانه لا يكون الا في الظرف  
وحرف الجنس وسبويه بالانفاق ليس حرف جنس فكون ظرفا وهو معنى مكان كقولك مريد برجل سواك  
وسواك اي برجل مكانك يعني قام مقامك وتدل موضعك يقولون انما في الاصل من صفة لا يمكنه  
تقول مكان سبويه من لا سبويه ثم نزل منزلة المكان والعرب تجرى الظروف المقدرة بحرف الظروف  
الحقيقية تقولون جلس فلان مكانك وانت عند فلان ويعنون منزلة الذي من مقدرة ينصب  
نصب لظروف الحقيقية فيجب ان تنصب سواك في مرت برجل سواك لان المراد منه مرتبة في الزمن

مقدرة

مقدرة وقول الاعشى تجاف عن اليمين ناقة في كاعتك عن اهلها لسواك عندهم شاذ وموق  
غير وعند الكوفيين واذلهم عن الظرفية وتعرف لعرب غير بشهادة المعنى والنقل لنا الاول  
فلاستوف معني قولنا برجل سواك وقولنا برجل غيرك ولما الاستعمال فبنت الجاسنة ولم يبق العودان  
اجبت عن المعنى منع الاستعمال لانه معنى المكان وعن البيت بانه صفة لمخوف تقديره ولم يبق شئ  
سوى العودان اي مكانا يعني شئ يقوم مقامه وذلك وظيفة سواك في فعلنا الاتباع لا الابتداع  
وقد يطلق ويولد ما يعني عدل وحسن كون اسما قال تعالى فانيد اليهم على سوا فانهم فيه سواء  
وتقال سوا في هذا الامر سوا السوا الاسم من استوى لشيء اعتدل ومعنى الوسط قال تعالى فاطلع فراه  
في سوا الجحيم و ليلة السوا ليلة ثلث عشرة واصلا اي قطعا و شة منصوب على المصدر لانه  
يفيد معنى بنية والبنية تبال لا فاعله بنية والبنية في كل ما لارجعة فيه واقاموا اصلا وراسا  
مقام بنية لان راسا لشيء شتهاه واصلا لشيء مرجعه والانتى وزعنه منه من الغلام وهذا  
اولى مما قيل في الشرح اي من المسند اليه لذكره اسفا ذكره وتنبه به سواء بالذكا سماعا  
عن الشرح رحمه الله اي سوى كون الغلام لزيد وروى سواها بالثاني اي سوى اضافته  
اليه او عند سماعك معطوف على عندك وجواب الشرط لمخوف لالام السابق عليه تقديره ان تعرف  
انت من غلام زيد شيئا سوى كونه غلاما له او لم يعرف سماعك من الغلام شيئا سوى ذلك فمن  
كقولك غلام زيد او طريق معطوف على طريق واخصر صفة طريق من اخصر على مذهب سيبويه  
حذف المفضل عليه والمقام الولى الحال تحسبه فهي متى لم يكن له طريق مكان اضافة راسا او  
ان كان له غيرها لكن لم يكن طريق مكان اضافة اخصر من اضافة والمقام تقضي اخصر كقول  
جعفر بن عتبة الخارثى هو اي يعنى موهود من هو النفس احد اها اضافة الى ليا لانه  
ليس عند السماع عنه شئ غيرها اولانه ليس طريق غيرها اخصر منها واختصار مطلوب التثنية  
اقرب لانه في بيان ما هو عليه من انه ابق النفس حرة القلب قوى الصبر كبر الهممة كبر الحركة  
لستبين ما اجتمع عليه من الحبس التقييد وان نفسه لا يستحقها ويجدهم وانما الى ما يكون دون  
تعريف معشوقه بحث تبيين عن غيره وهذا ادخله ابو تمام في باب الجاسنة وفي مثل ذلك اعني  
ما كان اخره الفا اذا اضيف الى يا المتكلم قيل هو اي وعصاى فلا سغير ان الف لا تسرها  
وحكم المضاف الى ليا في الصحيح والخارجى مجواه الكسر ليس بالمشي في قولهم رايت غلاما  
زيدا وامناع الحركة بالضم في الرفع في قولك جاء غلاما لان هذه اليا قد تسكن ولا تستحق اذا  
كان قبلها ضمة وقد تحرك فتكون الضمة مع اليا مستثناة فتعين الكسرة قبل اليا لعدم اللبس  
ولانها توافقها الا في لغة هزيل قال قائلهم سبغوا هو اي كأنهم ارادوا كسرهما قبل اليا فالتا  
لهم ذلك فقبلوها بالفتح الكسرة وانما بفتحت الف الثانية على حالها عندهم لئلا يعنى اخر  
جى بمعنى بخلاف نحو العصا ثم التزم فتح بيا اضافة معيا على الاصل لانما اسم على حرف واحد  
منطوق واصل اسم الاعراب وباب الاعراب على الحركة والفتحة الخفة والركب اسم الجمع مثل تجروا  
من العشرة فها في فها و اصحاب لابل في السفودون الدواب واليما نون جمع يمان منسوب  
الى اليمن والاصل يمتى طرح احدى ياي النسب عوض عنها الف ونحوه شام في المنسوب لاشام  
مقدرة



مُصَوِّرُ ذَاتِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَصْنُوعٍ فِي الْأَرْضِ إِذَا مَضَى وَسَارَ وَقِيلَ بَعْدَ جَنِّيبِ أَيِّ مَجْنُوبٍ مُسْتَتَبِعٍ  
لِوَيْدِ الْجَنَانِ الْجَسَدَانِ نَقَالَ مَا أَحْسَنَ جُثْمَانِ الرَّجُلِ وَجَسَدُهُ أَيْ جَسَدُهُ الْأَصَحُّ الْجَنَانِ  
الشَّوْصُ الْجَسَدَانِ الْجَسَدُ وَالْمَا اسْتَعْمَلَ الشَّخْصَ بَدَنَ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ قَائِمًا وَالْمَوْثُوقُ الْمَقْبُودُ  
مَجْنُونٌ مَرْتَجِلٌ مُبْعِدٌ مَعَ الرُّكْبَانِ الدَّاهِيَيْنِ شَطْرَ الْيَمَنِ مَضَى إِلَيْهِمْ مُسْتَصْحَبٌ مَعَهُمْ وَبَدَنِي  
أَسْبَبَ بِالْقُدْرَةِ مَشْدُودٌ فِي حَلْقِي الْإِثْمَانُ مَقْرُونٌ مَقْرُونٌ لَعْنَتُكَ أَوْ لَأَنَّهُ أَضَافَهُ يَعْنِي  
أَضَافَهُ الْمُسْتَدَالَةَ حَصُولَ مَطْلُوبٍ لِأَخْرَاجِ مَطْلُوبٍ غَيْرِ الْأَخْصَارِ مَعَ مَطْلُوبٍ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْأَخْصَارُ الْمُسْتَدَالَةُ  
فِي ذِمَنِ السَّامِعِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَالْمَقَامُ مَقَامُ الْأَخْصَارِ مِنْ مَعْنَى التَّعْلِيلِ لِأَنَّ الْمَعْلُوفَ  
تَعْلِيلٌ فَيُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُوفُ عَلَيْهِ عِلَّةً كَذَلِكَ تَحْتَ بَرِّهِ أَوْ يَكُونُ عِنْدَكَ أَوْ عِنْدَ سَائِلٍ طَرِيقَ سَوِيَّةٍ  
لَكِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا خَصَرًا مِنْهَا فَتَضَعُهُ لَأَنَّ الْمَطْلُوبَ سَوَاءً أَخْصَارًا أَوْ تَضَعُهُ لَأَنَّ أَضَافَهُ حَصُولَ  
مَطْلُوبٍ غَيْرِ الْأَخْصَارِ وَتَمَّازُ كَرْنًا يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قِيلَ فِي الشَّرْحِ أَوْ عَطْفٌ عَلَى طَرِيقٍ وَتَمَّازُ قِيلَ فِيهِ  
حَصُولَ مَطْلُوبٍ لِأَخْرَاجِ غَيْرِ الْعَرَفِ وَغَيْرِ إِحْضَارِهِ فِي ذِمَنِ السَّامِعِ يَنْتَصِبُ مِثْلُ وَهُوَ السَّامِعُ عَلَى أَنَّهُ  
صِفَةُ الْحَصُولِ وَتَمَّازُ أَنْ يَحْتَاجَ أَنْ يَرَفَعَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ الْمَطْلُوبِ أَوْ خَبَرٌ عَنِ الْمَقْدُورِ وَتَمَّازُ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً  
مِنْ حَصُولِ الْمَطْلُوبِ الْمَقْدُورِ وَلَا يَنْفِي أَضَافَهُ مِثْلُ أَنْ تَغْنَى وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ أَيْ غِنَا بِأَضَافِهِ  
الْمَقَامُ عَنْ تَفْصِيلِ الْمُسْتَدَالَةِ الْمُنْتَهَدَةِ إِلَى الْحَالِ كَثَرَتُهُ أَوَّلًا وَفِي مَعْطُوفٍ عَلَى الْمُنْتَهَدَةِ أَيْ أَوْ مِثْلُ الْغِنَا  
عَنِ التَّفْصِيلِ الَّذِي تَرَكَهُ أَحَدُ الْجَمْعَةِ بِالْأَوَّلَى أَيْ سَبَبٌ مِنْ الْأَسْبَابِ ذِمَّ أَوْ عَارِضٌ لِلْجَمْعِ  
سَبَبٌ لِلتَّفْصِيلِ أَوْ دَفْعٌ سَائِيَةٍ أَوْ أَرَادَ عَدَمَ التَّنْصِيحِ لِتَطْهِيرِ اللِّسَانِ عَنْ سَائِيَةٍ أَوْ تَطْهِيرِ مَعْنَاهُ  
مَطْلُوبِ الْبَيْتِ الْمَطْلُوبِ قَبْلَهُ أَضَافَ بِنَاؤُهُ لِمَنْعِ تَعْدَادِهِمْ كَثَرَتُهُمْ وَكَانَ مَا فِي جَيْزٍ خَبَرٌ بِمَوْضِعٍ وَأَشْبَلُ  
وَاحِدًا شَبْلٌ وَلَوْلَا سَدُّ الْطَرَفِ لَأَعْنَى دَعَا الْمَوْصُوفِ وَهُوَ اسْوَدَّ وَغِيلَ بِالْكَسْرِ حِجَّةٌ وَمَوْضِعٌ كَرَسِدٌ  
غِيلٌ مِثْلُ خَيْسَلٍ لَصَحَّى الْغِيلَ الشَّجَرُ الْمَلْتَفُ وَلَا تَدْخُلُهَا الْقَهَارُ وَخَفَانٌ اسْمُ مَوْضِعٍ وَهُوَ مَأْسَدٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ  
هَقُورٌ لَهُ فِي غِيلٍ خَفَانٌ أَشْبَلُ بَصْفُهُمْ بِالشَّجَرَةِ وَغَايَةِ الْجَرَاءَةِ جَفَنَهُ قَبْلَهُ مِنَ الْيَمَنِ وَاسْمُ رَجُلٍ بَعِيضٍ  
أَيْضًا فَإِنْ جَعَلْتُمَا مِنَ الْأَوَّلِ فِي الْبَيْتِ كَوْنُ أَضَافَهُ لَوْلَا الْجَفَنَةُ مَغْنِيَةٌ عَنِ التَّفْصِيلِ الْمُنْتَهَدَةِ وَالْأَوَّلَى  
نَعْنُ التَّفْصِيلَ الْأَوَّلَى تَرَكَهُ وَقَبْرُ ابْنِ مَارِيَّةٍ يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ وَالْكَرِيمُ الْمُفْضَلُ صَفَتَانِ لِأَنَّ مَارِيَّةَ ابْنِ  
السَّكَيْتِ الْمَارِيَّةَ هِيَ بِنْتُ أَرْقَمَ بْنِ تَعْلَبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَفَنَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ جَارِثَةَ  
بَنِ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنُهَا الْحَارِثُ لَأَعْرَجَ الَّذِي عَنَاهُ حَسْبَانُ بِقَوْلِهِ أَوْ لَأَجْفَنَةُ الْبَيْتِ  
قَوِيٌّ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُبْتَدَأُ ثَانٍ وَقِيلَ أَخْبَرَهُمْ وَالْجَمْلَةُ خَبَرٌ قَوِيٌّ وَأَيْمٌ تَرْجُمُ أَيْمَةً تَصْغِيرُ لَمْ أَوْ  
أَمَامَةً تَصْغِيرُ تَرْجُمُ مَحْذُوفٌ الْفَرْقُ مِنْ أَمَامَةٍ مَحْذُوفٌ فِي اسْوَدَّ وَحَرْفُ النِّدَاءِ مَحْذُوفٌ وَأَخِي مَفْعُولٌ  
تَقْبَلُوا فَصْلًا بِالْبَدَأِ مِنَ الْعَمَلِ وَمَفْعُولُهُ أَضَافَهُ الْمُسْتَدَالَةَ تَغْنَى عَنِ التَّفْصِيلِ الْأَوَّلَى تَرَكَهُ لِأَنَّ كَلَامَهُ هَذَا  
لَحْزُونٌ وَتَفْجَعُ وَاسْتَرْجَاحٌ فِي لَامِ الْمَقَامِ مِنْهُمْ وَلَيْسَ بِخَبَرٍ عَنِ تَفْصِيلِ الْقَائِلِينَ وَعَدَمُهُ حَصُولُ  
بِالْأَضَافَةِ فَالْتَعْدَادُ وَفَعَّ عَنْ غَرَضِهِ عَرَّاحٌ فَتَرَكَهُ أَوَّلَى وَقِيلَ تَرَكَ التَّفْصِيلَ الْأَخْصَارَ عَنْ عَدَمِ قَوِيٍّ  
لَأَنَّ فِيهِ ذِمَّةً صَرَحَ بِهَا فِي الْفَصْلِ فَادْرَأَيْتَ مَا ذِمَّةٌ مَصْنُوبٌ بِصِيغَتِي وَتَرَكَ الْجَمْعَ بِمَا قِيلَ  
إِنِّي مَا ذِمَّةً بِالنَّصِّ وَمِنْهُمْ مَنْ قَوْلُهُمْ رَحِمِي لَيْسَ لَكَ إِنِّي نَصْرُكَ يَقُولُ عَشِيرَتِي بِأَمَامَةِ هَمِ الْذِمِّ  
أَوْ رَدَّوهُ إِلَى الْكُنْفَلِ وَأَوْجَعُوا قُلُوبِي بِهَلَاكِ مَا نَ سَكَنَتْ لَوْ عَنَى بِمَا ذِمَّتُهُمْ وَبَرَدَتْ غَلَّتِي بِأَسْبَابِهِمْ  
بَعْدَ ذَلِكَ بِالنَّكَالِ إِلَى نَفْسِي لِأَنَّ سُلْطَانَ الرَّجُلِ بِأَسْرَتِهِ فَادْرَأَيْتَ مَا ذِمَّةٌ فِي التَّخْلِيقِ كَمَا هُمْ وَالْأَسْبَابُ

عَلَى

عَلَى الْعَوَقَةِ هُمْ وَالْبَيْتُ الْحَارِثُ بْنُ وَعَلَةَ الْفَهْلِيُّ وَيُدْعَى الْحَرَقِيُّ قَبْلَ الْإِثْمَانِ الْأَضَافَةُ فِيهِمْ مِنَ الْقِسْمِ  
الْبَاقِي لِأَنَّهُ شَتْرُ كَثَرَةِ الْبَيْتِ وَكَذَلِكَ حَصَلَ الْأَضَافَةُ فَتَفْعُ التَّعْدَادُ خَلَاوَعًا الْفَائِدَةُ وَتَرَكَ مَا لَا فَائِدَةَ  
فِيهِ أَوَّلَى وَقِيلَ أَنْ مَقُولَ الْأَضَافَةِ مَا غَنَتْ عَنِ التَّفْصِيلِ بِلَهْفٍ مَعَ ذِكْرِ الْعَدَدِ عَطْفٌ أَوْ مِثْلُ أَنْ  
سَفَحَتْ لَعْنَتُهُ أَيْ تَشْمِلُ الْأَضَافَةَ عَلَى مَعْنَى دُونَ عَيْنٍ لَطِيفًا دَقِيقًا مِثْلَ أَنْ يَأْتِيَ لِحَقِيقَةٍ عَلَى مِثْلِ أَنْ تَغْنَى  
أَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَضَافَةِ الْأَمَانَةِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ مُنَاسِبَةٌ إِلَى الْمَكَالِ الْأَوْخَصِ  
مِنْ غَيْرِهِ لِكَانِ الْإِلَامُ كَانَ غِلَامٌ زَيْدٌ وَأَبُوهُ وَابْنُهُ ثُمَّ أَنَّ الْعَرَبَ يُصَيِّفُونَ الشَّيْءَ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى  
مِلَابَسَةٍ سَمِعْنَا عَلَى طَرِيقِ الْحِجَازِ لَانِ الشَّيْءِ إِذَا تَنَاسَبَ بِوَجْهِ مَا وَحَصَلَ سَمِعْنَا اخْتِصَارًا بِأَجْلِ الْفَرْقِ  
شَبَابًا لِلَّذِينَ سَمِعْنَا اخْتِصَارًا صَحِيحَتِي فَجَازَ أَنْ يُصَيِّفَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَتُظْهِرُ النِّسْبَةُ الْكَاثِمَةَ  
سَمِعْنَا بِدَلِيلٍ وَهُوَ أَضَافَةُ لَهَا أَمَّا لَمْ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ الْأَخْصَارِ الْأَوَّلِ الْبَاقِي مَعْقُوفٌ مِنْ مَعَانِيهِ فَلَا يَكُنْ  
أَنْ يَكُونَ هَذَا مِثْلًا وَاسْتَقْتَنَ أَوْخَصًا صَحَّ الْحَقُّ قَوْلُ أَحَدِ حَامِلِي الْخَشْيَةِ لَصَحْبِهِ خُذْ طَرِيقَ لَانِ وَأَلَيْهِ  
وَأَتْلَهُ فَقَدْ لَابَسَهُ أَيْ خَالَطَهُ فَدَلَّ عَلَى بَلْكَ الْمُنَاسِبَةِ الْخَفِيَّةِ بِالْأَضَافَةِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ أَوْ مِثْلُ أَنْ يَغْنَى  
لَعْنَتُهُ لَطِيفًا مِثْلَ زَيْدٍ وَفِي مَا ذَكَرْنَا يَسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَضَافَةِ مَعْنَى الْإِلَامِ وَأَنْ مَا قِيلَ فِي  
الشَّرْحِ اخْتِصَارًا لَطِيفًا مِثْلَ زَيْدٍ يَلْمُ الْأَضَافَةَ لَادْنَى مِلَابَسَةٍ فِيهِ مَطْلُوبٌ وَقَوْلُ الْفَائِدَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبَرًا  
الْبَيْتُ فَانْهَ جِئْنَا أَوَّلًا مَصْرُوحَةً مِلَابَسَةً كَمَنْتُ يَنْهَافُ أَضَافَ الْكُوكِبِ إِلَيْهَا لَهَا كَانَتْ تَضَعُ رِجْلَيْهَا  
وَتَقُوطُ فِي غَنَائِهَا طَوِيلَ صَبِيحَتِهَا فَلَا تَتَّخِذُ حِزْرًا لِلشَّيْءِ لَعَدَمِ كَيْسِهِمْ وَتَقَطُّهَا بِالْعَوَاقِبِ فَالْكَاسِيَةُ  
الَّتِي عَنْهَا جَزَمَ تَسْتَعِدُّ لِلْبَرْدِ صَبِيحًا فَتَنَامُ وَتَسْتَرْجِعُ عِنْدَ هَيُوبِ الرِّيَّاحِ وَكَانَتْ إِذَا شَاهَدَتْ سَهْلًا  
طَالِعًا بِالْعَدَاةِ وَكَذَلِكَ فِي قَبْلِ لَبَرْدٍ وَمَسْتَهْمَا الْفَقْرَ وَانْقَسَمَتْ لِحَى الشَّيْءِ وَضَاقَ عَلَيْهِمَا وَقْتُ الْعَمَلِ  
تَسْتَعْمَلُ قَرَابَتَهُمَا وَتَجِدُ فِي الْبَيْتِ دَلَّ عَلَى هَذِهِ الْعَصِيَّةِ بِالْأَضَافَةِ وَالْخَرْقَاءُ الْمَرْأَةُ غَيْرُ الصَّنَاعِ الَّتِي  
لَا حَنَمَ عَنْدَهَا وَلَا كَيْسَ الْحَرَقِيُّ ضِدُّ الْكَيْسِ ضِدُّ الرِّفْقِ لَأَنَّ طَلْعَ خَبَرٍ كَوْنُهَا إِذَا اخْتَبَرْتُمَا عَلَى مَعْنَى خَشْيَةٍ  
وَأَذْخَرْتُمَا إِلَى الْجَمْلَةِ أَسْمِيَّةً وَمَقْصِدُ لَفْعٍ مَحْذُوفٍ أَرْتَفَعَ الْكُوكِبُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ وَأَوَّلُ الْمَلَامِ مِنْ  
بِأَعْرَابٍ وَأَذْخَرْتُمَا إِلَى الْجَمْلَةِ الْعَمَلُ عَلَى مَعْنَى سَبِيحَةٍ تَسْتَحْكِمُ بِالضَّمِّ السَّوْرَةَ عَلَى الْآلِ الْأَنْفُوسِ لَا تَفْعُ  
الْأَنْفُوسِ وَالْمَفْجُوحُ أَنْ أَوْبَدَهُ سَحَابٌ يَعْنِيهِ فَعْمٌ وَاجِبٌ نَصْبُهُ وَالْأَفْكَرُ مَقْصُوفٌ بِوَجْهِ الْعَرَابِ وَهِيَ  
ظَرْفٌ لَأَنَّ قِيلَ لِلذِّكْرِ لَا الْمَقْدُورَ لِلْفَصْلِ سَهْبًا عَطْفٌ سَائِلٌ لِلْكَوْكِبِ لِأَنَّهُ مَا قِيلَ كَوْنُهَا خَبَرًا لِأَنَّ بَرَادَ  
بِهِ غَيْرُ سَهْبٍ فَذَكَرَهُ لِيُكْشَفَ عَنِ الْمَرَادِ أَوْ بَدَلُ مِنَ الْمُسْتَدَالَةِ لَأَنَّ كَوْنُهَا خَبَرًا أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ  
مَحْذُوفٌ إِذَا عُدَّتْ فَتَقَاتَتْ مِنْ ذِمَّةٍ لَمْ يَزِدْ مَعَ ذِمَّةٍ انْتَشَرَتْ وَأَذْخَرَتْ غَيْرُهُ أَفْشَى حَوَابٍ إِذَا وَغْنُ  
أَيْ مَغْنَى لَهَا وَهُوَ الْقَطْنُ سَمِيٌّ غَايَابًا عَنِ الْمَرْبُورِ مَا يُولِي إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ أَرَانِي أَعْرَضْتُ وَخَرْتُ وَالْقَتَارُ بَيْتٌ  
جَمْعُ قَتَبَةٍ وَقَوْلُهُ إِذَا تَقَالَ قَدَفَى الْبَيْتِ لَابِنُ عَنَابِ الْكَلَامِ وَقِيلَ الْحَيَاثُ بَيْنَ نَيْهَانِ الْمَطَايِ  
أَيْ لَوَائِلِ الْصَيْفِ حَسْبِي وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ قَدَفَى لَكَ قَالَ السَّامِعُ لَهُ وَهُوَ جَوَابُهَا  
بِأَمَامَةِ حَلْفَةِ نَصْبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ مَحْلُوفٌ الْجَارُ عَقْدُ الْحَلْفِ تَغْنَى عَنْهُ الْإِلَامُ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقِسْمِ  
وَفَتْحُ الْيَاءِ لِأَنَّ نَوْنَ التَّكْيِيدِ مَحْذُوفَةٌ أَيْ تَغْنَى عَنْ كَقَوْلِهِ لَا تَغْنَى الْقَتِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَبَ يَوْمًا وَالَّذِي  
تَدْرُغُهُ إِنْ أَرَادَ لَتَعْدَنَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَعْنَى عَفَى وَجَمْعُهُ بَعْدَهُ وَذَلِكَ مَفْعُولٌ لَتَغْنَى وَاجْعَلْ تَاكِيدًا  
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ اسْتِدْلَالٍ بِأَضَافَةِ الْإِنَاءِ إِلَى صَبِيحِ الْصَيْفِ وَلَيْسَ لَنَا لَهُ بَلْ لَنَا فِيهَا وَأَمَّا أَضَافَةُ  
إِلَيْهِ مِلَابَسَةٍ الْإِنَاءِ لِلصَّيْفِ فِي شَرْبِهِ مِنْهُ وَقِيلَ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ وَمَلِكُهُ أَيُّهَا يَعْنِي أَنَّ الْإِنَاءَ لَكَ

وَأَمَّا

لَهَا



وجميع ما املكه للاضياف ويمكن ان يكون موضعه اضافية ذال الى انما معنى ان اللين صانع  
لما استشهدوا ولاول اقوى بديل قول جارائه في المفصل لما يستلزم له في شبه لان اللين ملا لئلا  
في غير شئ به ايضا يقول الصيغ ذال انزل بساكنه يكرمه وبالع في سقيه اللين واذا قال الصيغ  
حسبي ما شئت فقسّم للتشريق جميع ما في انا حيث لا يعود الى ان جعله حيث يكون عياق  
والاحتاج الى روني وبين قطني وثلاث مكان قات وقال التي حلفه وتغنى بكسر اللام ان  
حلفت لتغنى وفي هذه الزوائد وجه اخذ ذكرته في كتابنا شرح ابيات المفصل واعلم ان المصنف  
مثلي في هذا البيت في ان يضاف الشئ الى غيره بادنى ملازمة فقط دون ان يكون المضاف مستندا  
اليه كما هو عادة في هذا الكتاب وما لا يفيد في الشرح من ان انا مضاف اليه فيكون مستندا  
في المعنى كقولنا تعالى نبت يدا التي لهيب ضعيفه لان كون المضاف اليه مستندا اليه في المعنى ليس  
بل ذكر بعض المواد لخصوص فيه الا ان في ان اليد مستند اليه في آتة خلافا لما نحن فيه لانه معقول  
فلما قل او مثل ان يضاف الى ارضاه نوع تعظيم للمذكور في الكلام من المضاف او المضاف اليه او  
ذلك بشهادة قوله نوع تعظيم باعتبار ارضاه واعتبار ما عطف على مثل ان يضاف باعتبار ارضاه او نوع تعظيم  
عطف على نوع تعظيم الظاهر محتمل ما يرجع اليه الهاء في عنده او عطف على نوع تعظيم كقول  
احول سطر فحتمه على الحضور يمكن التعلق بالاضافة فيمكن ان يدل عليه بالاضافة قوله  
والا لاله التي تقضى وصف المعترف بالآخرها لما فرغ عن بيان الحالات المقضية لخصه  
المستدل اليه بكونه احد قسم المعترفات فحسب جعل بين الحالات المقضية لخصه بها زاد على  
ذلك واعلم ان فائدة التي تساق لها الصفة هي التفرقة بين المشتبهين في اسم وقيل انها للخص  
في المنكرات وللتنبيه في المعارف ثم تنفرع وجوه وهي البيان والكشف عن حقيقة الموصوف  
او مجرد التنبيه على العظم او ما يضاف ذلك من الذم والحقى والتأكيد للحالة التي يقضي ان  
المعترف هي كون المطلوب احد هذه الاشياء ومدار هذا الفصل على ما ذكرنا من اصل والرجوع  
حل الفاظه بقول واسه الموفق لآل الحالة التي تقضى وصف المعترف اي وصف المستدله  
المعترف من المعترفات التي يمكن ان يوصف فهو اذ كان الوصف مبينا له للمستدله المعترف  
كاشفا عنه عن المستدله اليه اي مبيها ما هيئته عن غيره ومصورها بان يكون حقائقا ما وانما  
اورسها بنوعيه والتنبيه باحد ما مطلوب كما اذا قلت الجسم لي اذن هذا الوصف وادعيا  
ماهية الجسم اشتمل له على ما يميزه عما يشترك في الجنس كما قلت ماله لابعاد الثلاثة خلت  
الى الجبر او قلت اني او كما اذا قلت المتعني الى اخر المتعني اسم فاعل من قوله وقاه فالتق والى  
قوت الصبانة ومنه من واق وفي الشرع اسم من يبقى نفسه تعترض ما استحق الغل  
من فعل او تركه ثم ان بعضهم عتقوا العقوى بانه ترك ما لا ينبغي ان يفعل حتى الصغار  
وقيل لا سوا لها انما تكفى عن مجتبى الكبار وبعضهم بانه تعاطى الحيات باسرها وانها  
السيات عن اخرها فعلى التفسير ان في قوله المعنى الذي يوحى وتصلى وتلقى على هذا  
مثال آخر لكون الوصف كاشفا عن تنوعه معني فانه لا حاطنه على ما اعتد عليه التعر  
واستحسن من فعل جمع الحسنات وترك تمام السيئات وفيه لطافة ليست في الاولى  
ان الوصف دل على اجمل سيرة على ان هذا الاسم لا يصح اطلاقه على احد الا اذا فعل

بهي وشرها وترك السيئات برحمتها وسبيل الحسن تعرض لايمان الذي من فائدة العبادات ونصا بها  
وار دقة الصلوة والصدقة الثنتين هما اتم العبادات البدنية والمالية الشاهدين للمعدن على  
غيرهما قال عليه السلام الصلوة عمدة الدين الزكوة قرة عينه لاسلام المستلزمين لها في العبادات واثنان  
المانع عن القباح قال تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فاشير بذلك الى فعل ما ينبغي جميعها  
ولوح بالامتناع عن المنهيات بكالها الا ان كلف الكثرة السري في قوله تعالى هدني للمعق الذي يوحى  
بالغيب وتقوم الصلوة وتما زفناهم سقوت مذكرها واستغنى عن غيرهما من الطاعات لذلك  
ما هو كالعنوان لها والايان اذ ان لامن وعناه التصديق كان المصدق آمن المصدق من الكذب  
والخالفه وفي الشرح من المصدق ما علم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام كالتوحيد والنبوة والبعث  
والجزاء والجموع بله لعود اعتقاد الحق ولا فزاره والعمل بقضاه عند جمهور المحدثين والمعتزلة  
والغواص والهدى مصدر كالتسبي والتقى وعناه الدلالة وفيه الدلالة الموصولة الى السفيه لانه في علم  
الضلالة قال تعالى اهدني الى صراطك المستقيم وانه لا فاعل مهدى الا اهدى وقوله الذي لا يضل  
الصلة صفة المنقوع على هدى خبره والباء في ما لوصف الاستيعان متعلق بفعل البيان وعلى حاله الوصف  
وان المتعني مفعول يتو بها سها بالمصاحبة اي بجميعها متعلق بمحذوف وقع حالا عن الواجبات التي فعل  
الواجبات مجموعة ضمها بعضها الى بعض وعن اخرها ايضا متعلق بمحذوف وقع حالا عن الواجبات  
ان يجنب المنكرات ويوزع اخرها فكشفته الهاء للمعنى عطف على بيتت وكان ذلك حدته صفة المصدر  
وتجمل عن هذه بعض الى وفيه قد مر عن اولها الى اخرها وحسن بهذا النظم كيف شفع كل الصا  
مع الواجبات وكلمة البعد والمجازة مع المنكرات والساكن معنى البتة ونظيره اي مثل المثال  
السابق في اقامة الصفة مقام المعترف فقط لاني كون الموصوف مستدلا للمعترف عليه المسمى  
والهاء في عليه يعني عليه وهو تيمنا بالموصوف واسناده الى غير الوصف ان الذي اتبع الوصف عليه  
قول اوس بن حجر وهو السماع خبر نظيره الامعني مع بالنصب الجوهري نصب لرا المعنى بقول مستقيم  
والموصول صفة المعنى وحذو مفعولا الظن وبك موضع النطق وهو فضله كالنظير في به لبيان وضع  
الظن لاني انه احد المفعولين كالمفعول في الدار والاف في منهى الا فاعل الذي ظرف محذوف وقع  
الظن فيه والمجوز ظرف محذوف محل ما تعلق به الظن الا ان في انك لو صرحت المفعول به كان  
صحي كقولك طستك بن يد وجهه حسنا فوجهه وحسن هي المفعولان وانما ذكر بن يد لبيان محل الظن  
فلو جعلت بك مفعول به وقدرت الباء زائدة لم يكن لامتناع لاقتصار على احد المفعولين في هذا الباب  
والظن نصب على المصدر وكون قد راى وقد سمع في محل نصب على الحال عن الظن اي الامعني  
الذي نطق بك الظن تشبها بالرونة والسمع او مثل الرونة والسمع ولا حسن ان يكون حالا من فاعل  
نظن لان الظن مفعول مطلق والحال انما يكون بيان له المفعول به وانما ذكر اصغر هذا البيت عند  
سؤاله عن الامعني من غير زيادة شاهد صدق على ان الصفة المبينة كالقول الشارح وهو الذي  
المشوق وما يواخي من اخي على فاعل يواخي ما واخاه دعاه اخا هذا اي بيت اوس مفعول يواخي  
اي ويما موزن نظيره في سيق ما موصوف بشئ مساق المعترف له فحسب دون ان يكون المتعلق به  
موصوفا مستدلا اليه ومعرنا لان هلو عاصفه كالصور وقع حالا من المستند من خلق وندعاه ايضا  
صفة حال عن الضمير في هلو اي بين له كاشف عنه واذا ظرفه وعنه حال ان اذا ظرفه



أحوال متداخلة لا متباعدة الوتر كما سنشير إلى هذا المعنى لأن يكونا صفيين لهوياً ولذلك فصل  
عما قبله بقوله ومما صح قوله جل وعلا أن الإنسان الآيه والهلك سرعة الخرج عند الموت المكنون  
سرعة الخرج عند إصابته الخبير من قولهم ناقة هلو أع سرعة السير وما روي عن أحمد بن يحيى أنه  
قال قال ابن محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت في جوابه قد فسرت الله تعالى لا يكون تفسيراً واضح  
من تفسيره شاهد صدق على المحاكاة وهو الذي إذا ناله شئ من فقر أو مرض أو ظهر منه الخرج وإذا  
ناله خير من مال وغنى أو صحة فخل به ومنعه الناس وهكذا عادتهم إذا صح الغنى منع المعروف وشي  
منه وإذا مرض جرع وطبق بوصف المعنى أن الإنسان لا يثارة الخرج والمخرج وتمكنها منه ورسمها  
فيه كأنه مجبول عليها وكأنه لم يخلق ضرورتاً غير اختياره كقول خالق الإنسان من عجل والنشأ  
على أنه لا يثارة الخرج جعل كأنه مجبول عليها لأنه في الحقيقة كذلك أنه حين كان في البطن والمهد لم يكن  
هلع ولا ذم والله لا يذم فعله والدليل على أنه ذم استثناء المصلين الحافظين عليها حتى لم يكونوا خارجين  
ولا ما غنى عطف أو مدحاً على الاستثناء لأنه كقولك الله الخالق اعلم أن بعض الأوصاف  
لا تخلو من معنى الثناء والذم مع أن الغرض الأصلي منه التوضيح والخصيص كقولك الرجل الفاضل والرجل  
الجاهل وقد استغنى اسم عن أن يوصف كونه معلوماً أو لعدم اشتراك نوصف الجرد الثناء والتعظيم  
كالأوصاف الجارية على القدم سبحانه فان لفظ الله علم لثباته تعالى لا يوصف ولا يوصف به وأما معلوم  
عند المخاطب في نفسه لا يطرئ الشك إليه فلا يكون فارقاً ولا كاشفاً ولا هو كونه في عين المخرج  
وفي كل قد بقي الصفة فيما لا يشك فيه لا يثبت أن الله على ذلك وأن تلك الصفة حاصله له لا مجرد  
المخرج وكان صفات البارز عن وجل من هذا القبيل لأنها لو كانت مجرد العظم كان قطعها أحسن لأن  
القطع عن اسم الأول فما هو مجرد المدح أو التحقير أدخل في البلاغة للفرق بين ما هو للإيضاح وما  
هو للمجرد الثناء هذا عند أهل السنة وأما عند المعتزلة فان الله تعالى إخص الخالق لم يطلق على غير الخلق  
بالحق كان الشئ أهم العام يجري على الجسم والعرض والقدم تقول شئ لا كالاشياء أي معلوم الكسب  
للمعلومات وعلى المعلوم والمحال ولا خلاف في حديث التخرج عن التوضيح فدل أم لأنها موضوعية للمعنى  
واستخدام جميعاً ثم قد تجرد معنى النسبة ونسأل منها معنى الاستفهام قال تعالى سواء عليهم  
الأنذار ثم لم يندبرهم أو كما إذا قلت المقي معطوف على كقولك الله الخالق اعلم أن هذا الاسم لما كان  
جامعاً للامانة والصلوة والزكوة وغير هاتئ الأفعال الحسنة على التعريف الثاني اختل ذكرها  
اعنى الامانة والصلوة والزكوة وهي بعض ما يقتضيه الاسم أن يكون مدحاً وخصيصاً لها أظهر  
لأنها على ما سألنا مدح تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات لأنها ليست فارقة لعدم الشك  
ولا مؤثر ولا كاشفة لعدم ذكر بعض ما يشتمل عليه الاسم فتعنى المخرج وإلى هذا المعنى  
يقوله ولم ترد إلا مدحاً أي ولم ترد ما لوصف الأمدح الموصوف بالمدح والوارد المحال من ذلك أو كما  
له الحسنات كونه معنياً فاللعين شتم له لعلم المخاطب به واسماء الشك في اسم أو خصص معطوف على ما  
والناجس بقدر زيادة تخصيصه لا زيادة معرفته فإذا قلت الناجس فقد خصصته زيادة تخصيصه  
أما أن الشك لا يعاقبة وإنما قد لم يفسد غير فأنكوك الكشف والمخرج وهو خير كان المقدار النبوية على  
مخصوصاً من وجه أو كما إذا قلت الملقى الذي معطوف على كقولك زيد الناجس وإنما  
كانت المخرج عن المعاني هو حال اختزان عن هذه الصفة كاشفة ومادة لأن

الكاشفة تحتوي على أجزاء الموصوف بينهما لا بما عتلة الحد والمادة فخطأ بعض أخباره إذا كان  
مركباً والخصيص لا يشتمل على شئ من الأجزاء بل تدل على بعض أحوال الموصوف وتفيد مادة على بعض  
الموصوف كقولنا زيد الناجس إذا زيد بالملقى لا يوجب على المعاني على التفسير الثاني كون حقيقة هذا  
الاسم غير الامانة والصلوة والزكوة وتكون هي صفة برأسها دالة على فعل الطاعات فحققة له منزلة  
عليه ترتيب التجلية على التخلية والتصور على التصديق ففادله الكشف التمييز بين الماهيات المختلفة  
بالحقيقة وفائدة الفارقة التمييز بين الأفراد المتفقة بالحقيقة المختلفة بالعدد أو تأكيد له معطوف  
على خصصاً ومجرداً حالاً عن الوصف وفائدة أيضاً أن الكشف والمدح وضده والنقض فيها نوع  
تأكيداً للتأكيد المجرد أن يكون في معنى أو كقولهم ليس البارز فان ليس فيه مدح البارز لأن مدح  
وليس وقيس البارز من غير معنى أي ليس يقال للمقيم إذا هلك أو صار كالسائر البارز أي ليس في الموصوف  
من قولهم سبنا مدحاً إلى آخره أخباراً كان وكان ما تعلق بالوصف مطلقاً ما تعلق بقوله إذا كان الوصف  
أو مدحاً أو كذا أو كذا إلى آخره والروايات الواردة على ما تعلق بالوصف من الوصف والمخرج  
أما الحالة التي تفيض وصف المبدأ إليه المعترف فهي إذا كان الوصف يبيننا ويكون البيان مطلقاً  
أي البيان مما يقتضي الحال وهو جراً فلا يوصف المعترف إلا إذا اجتمع شيان كون الوصف على أحد هذه  
المعاني ومطلوبة ذلك المعنى وما تترى من طلب التميز بالوصف هذا الفصل متفرع على الحال المتقدمة  
وصف المعترف وعن ضميمة بيان الحال الطبيعية لا تقع صفات ولا أخباراً عن شئ ثالث لا ثبات مطلق  
قياسات مفصلة ونحن نرى في تبيينه موصولة نتججه المطلوب أو لا نتججه في حل الفاطمة تنفق الله  
الوصف للتمييز بين الشئين والتميز بينهما يمنع عما لا يعرف السامع حقيقة الموصوف فأنوصف بجمع  
ما لا يعرف السامع حقيقة له وهو مستلزم لقولنا الحق الوصف كونه عند السامع معلوم الشئ للموصوف  
وكونه الوصف عند السامع معلوم الحق للموصوف فخرج عن حقيقة في نفسه فحق كل وصف أن يكون ثابتاً  
متمم في نفسه وذلك سلم قولنا فحق كل ما قصد شئونه للغير كونه في نفسه ثابتاً وعندك سوكس  
يعكس لنفسه هكذا في الوجود ثابتاً في نفسه وعندك لا يكون وصفاً وكذا خبراً وهذا مبني على ما قاله  
الادام في شرح الاشياء من أن الشئ لا يغيره في نفسه على شئونه في نفسه فالإيجاب يستند في وجود  
المجول أيضاً استدعاء وجود الموضوع وقد اجاب صاحب الكشف بأن على الإطلاع المعلوم في المصطفين  
وهو وصف المجول على الجملة الموجودة في الخارج أو على ثبوت وجودها في الخارج سلم اشتراط وجود  
الموضوع بالفيصل المذكور بدون المجول لأنه قد يكون عديداً ويصدق على الموجود فإذا عرفت هذا  
فلنشرع في حل الفاطمة الأولى في ما تترى للتعليل ومعليله يمكنك وما هو صوله صلتته تترى أي تعلم  
والراجح منها إليه محذوف ومن بيان ما هو الوصف متعلق بالتميز وأصنع معطوف على طلب التميز وأن  
تمييزاً أنت فاعل لانتفاع وما لا تعرفه متعلق بتمييز والهاء في تقديره ما هو له شئياً وأن تتيق  
فاعل ممكن وأن مصدرية والصفي في به للعلم أي لجمع هاتئ المقدمتين وإلى أن حق الوصف متعلق  
بتتوكل وكونه خبرات ومعلوم التحقق خبر كان لتحسن به الذي تعلم من أن المطلوب من الوصف هو التمييز  
بين الشئين وهي الصغرى ومن أصنع أن تمييز شئياً عن شئياً لا تعرف شئونه لذلك الشئ المطلوب  
تمييزه وهي الكبرى فلكل التوصل بهذا الجمع من المقدمتين إلا أن حق كل وصف أن يكون عند السامع  
معلوم الشئ للموصوف وهو لازم النتيجة ولعلك لبتداء قياساً من مخرج ما في جيبه كبراه وصغره

الوصف لا يميز بين الشئين  
فإن كان الوصف متعلقاً  
بشئ واحد لم يميز بين  
الشئين



وهو بحسب القياس السابق محذوفه واللام تعليل لا شبيه وان حق كل وصف هو ان يكون في نفسه ثابتا  
محققا او لعل يشبهه ونسبة القياس ان حق كل ما وصل ثبوته للغير ان جازما لم يتبدل معطوف على ان في  
كل وصف وعنده معطوف على في نفسه اي وعنده ثابتا ايضا وفيها لا يكون ثابتا كذلك في نفسه  
مستندة فمقتضى مع ما في خبره وجعله الهاملا لا يكون ثابتا وكذا خبرا اي وكذا منع فكل جعله خبر الحكم  
عكس المنقضى معطوف منع يعني فما لا يكون ثابتا الى اخره لازم لقولنا ان حق كل ما جعله وصفا موان يكون ثابتا  
في نفسه وعنده حكم عكس النفي صحت مو عكس نفي صحت وعكس صحت كعكس نفي صحت وان تجوز سرور  
ولا حاجة لها الى المنصوب واذا اظهرها او افعال يجذب من يجوز على الاستفصاح والباء في بصرك معطوف  
وفي تنسب طرف يجذب اي عسى اذا ناطقت ما ذكرناه من وجوب كون الصفة معلومة ان يصدق الناطق  
نفي قول من يقول الصفة غير معلومة قال المصنف هذا اشارة الى من يذهب المشايخ فانهم يقولون الصفة  
غير معلومة والا يلزم لشر اكها مع الذات في المعلومية فندخل تحت حد الذات انهم يحذرون الذات  
نعلم ونجزم عنه وانما الحس البصر ومثله ينعون كل واحد من الذات والصفة يعلم الا ان الذات يعلم  
اصلا والصفة لا يعلم الا بتبعها هكذا وجد مكتوبا على حاشية كتاب مخط المصنف وهذه مسلكه كلالته  
ذكرها المستطردا وان سمع في محل الرفع للعطف على ان يجذب من تحتها وصيرت منه على تقدير ان  
مما وله في موضع النصب على انه مفعول لتعريف وفاعل مستند في خبره مستند مرجح الى ان يكون له معنى  
اي في قرب اذا ناطقت ما ذكرناه ان تخفى انت وتقصي على نفي ان مطالبه اثبات الثابت في نفسه  
احتمال يحتاج الى ثبوت ذلك الشيء الا في نفسه بالضرورة لا يمنع ثبوت ما هو ثابت لما ليس ثابتا  
قيام الموجود بالعدم واعلم ان قول التاكيد في قول المصنف ثبوت الوصف للموصوف فرع على ثبوته في  
نفسه **نظرا** اذا المراد ثبوت الوصف في نفسه ثبوته في الخارج وعلى هذا لا يصح الحكم بالنعية لان ثبوته  
في الخارج موثوقه للموصوف والشيء لا يقع على نفسه ضعيف لانه انما ان ثبوت الوصف في الخارج  
موجب ثبوته للموصوف ثم يبعد التباين في المرتبة ولعلك لتعلم وان الطلب اي بان الطلب  
محذوف الجواز وان تحصيل الحاصل معطوف على ان الطلب وان مطلوبك مفعول فعل ومثله بدل من  
وفي حق طرف مطلوبك ومنع ان يكون باندا عنك وهو السماع خبرا ان ومنع الفاء للتعليل وعلمه الهاء  
مرجع الى محله وان كانا صواب اي لعلك بما تين القصد من تصديقك علم اخر وهو ان باب  
الطلب كله لا يجوز ان يقع صفة لشيء او خبرا عن شيء لا سماع ثبوته في نفسه ولذا لم يسمعه اللام  
معلول يسمعه اي ولاجل ان المطلوب الجمل الطبيعية غير محقق وامنع جعلك مثلهما وصفا لهما  
نسمعه في مثل قوله جاء البيت نقول مو حال من نسمعه ونحوه قولهم سمعت رجلا يقول كذا  
سمعت رجلا يقول فوقع الفعل على الرجل وحذف المسموع فيو صفة الرجل على السمع او جعله بالسمع  
حالا عن الرجل فيستغنى عن ذكر المسموع ولولا الوصفه والحال لم يكن بين المسموع وان يقال سمعت  
كلام فلان او قوله قد بره مفعول للقول اي قد بره جاء البيت جاء مدق مفعول عنده هذا القول اي  
هل رأت الذئب فطبعي نقول الصفة محذوفة وهي نقول والقول محذوف كذا في محله المذوق  
اللبس المخلوط بالباء نقال مذوق الذي فهو محذوف ومذوق ومثله من فلان كذا في الود او المخلوط  
فهو مذاق ومذاق غير مخلص فليس نقول مفعول عنده هل رأت الذئب فط وراية اسم فاعل  
راى مفعول ليجل وان يقول ما علمه خبرا لراى اي عا ان نقول متصل بجملة محذوف الحرف المشا هذه

بصير المذوق لا يبراه الله المذوق وهو قول ابراهيم فاضيف اليه تعليل المحمل ولون الذئب مفعول  
الايراد في ثبوته الباء سببية وهي من الالوان ساض الى سواد ونقال للربا دارق والذئب ايضا  
والخامسة ودق الكون سمارا الهاء المذوق لتعليل الايراد والسماء واللبس المرقق بالباء نقال سمر لللبس  
تسميرا اذا رقت بالباء من السمر وهي اذنة وقط بالفتح والخفيف معني حسب وهو كذا في المطر  
قط شدة الطاء معني شدة ولما بالخفض فمفعول لا غير قال من ذا الذي ماساة فطو من الحسني  
وقط في البيت المستشهد معني حسيبه واكتف به اي لا يحتاج الى وصف اخر بعد هذا الوصف فكانه  
معني لا امر وحينئذ محذوف الخبر فخر من جاء واخذ في المذوق لمن يرامع ان يقول لمن صدر  
المذوق هل رأت الذئب فط لان المذوق يورد في جبال الذي يراه لون الذئب سبب ورة فيه يكون  
المذوق مرققا بالباء وقال بعضهم قدس جاء واخذ في مثل لون الذئب ثم استغفهم فقال هل رأت  
قط واما اكثر ذلك في كلامهم حذف الصفة لعلمهم به وامن الالباس في حوزة قولهم هذا مثل كذا هل  
رأت كذا وهذا الطعم العسل هل دقت العسل وفي الحديث كذا ليل مثل شكوك السعدان هل رأتهم  
شوك السعدان قالوا نعم في سواك امة قال فانها مثل شكوك السعدان فلما حذف مثل كذا من الكلام وبقي  
هل رأت كذا ناق لو غفل فيه كذا وما قبله ما رأت كذا سعيهم واختلط حتى اذا جسد الظلام واختلط  
وبروي المخلوط ثم جاء البيت يقول ما برحت احشى محرم واختلط كخط العشواء الى ان دخل الظلام  
واختلط بالصيا جاء واللبس كذا وكذا وفي مثل معطوف على في مثل قوله جاء واوانه صح كسر الهاء في  
وامنع وقوع الجملة الطلية خبرا انقول في مثل ردا ضربه ان زيد اضر به محمول على نقال اي نقال في  
يبس ونفس معطوف على نقول اي ولا سحالة وقوع الجمل الانشائية صفة او خبرا تسمعا لنفسه في  
ابن عباس في نقول فينا الالة حيث جعلت الجملة لا تستغنى صفة للعباب ولا يجوز ذلك بانه ما وصف  
تعالى للعباب بكونه مهينا واراد ان يصور غائته وصفه بالجملة لا تستغنى صفة وقال من فرعون هل  
نعم فنه لهذا الغرض فهذا نعيمه كلامه واراد ان يسطر عاقبيه ونقد في الالة على ارادة القول اي من احدا  
المجهين للقول في حق المعزيب به من فرعون والباء في بانه متعلق بنفسه والضمير للشان ويكونه الباء  
معلق بوصف والهاء للعباب بيان مفعول له لوصف واللام في لشدة صلته بيانا والهاء فيه وجب  
اسره وكسفه للعباب وقال اي انه جواب لما والعنق في والحد والشكبة الحذرة المعزضة في ثم  
الغرس التي فيها الفاس منه قولهم فلان شديد الشكبة اذا كان شديد النفس لافا اي فرعون  
علم لمن ملك العا لفة اقيه ملك الروم وكسرتي ملك الغرس لعنق الغر عنه اشتقوا منه نفعه فلان  
اذ اعتنا ونجرت ما ظلم استغفامة بعباب متعلق بالطن يكون للمعزيب به اي بالعباب مثله الهاء في  
والجملة صفة عذاب ثم عرفت اي انه حاله حال فرعون في ذلك المذكور وهو فرط للعنق الى اخره فالحال  
عترف انه اي فرعون عاليا من المسرفين اي كبريا رفيع الطبقة فاقا لهم بليغا في لسرافه او عاليا فكريا  
كقوله ان فرعون علا في الارض ومن المسرفين خبر ثان كانه قيل لانه كان متكبرا مسرفا ومن فرعون  
فوالفتاة المشهورة قبل من العذاب المجهين كان فرعون في نفسه كان عذابا مهينا لافطه في حينهم  
واهانهم وجوز ان يكون حالا اي من العذاب المجهين واقعا من حنة فرعون والاكلام جمع كرم اي  
على ذلك ودقائق مستورة **قوله** واما الحالة التي تقضي كذا في الخبرها يعني تاكيد المسند اليه  
للعنق اعلم ان هذه الالة تشتمل على لثنه لغراض الا ان تمكين المعنى في النفس ورفع الومهم

منهم



المتطرفة في التهمة الى كلام المتكلم فانك اذا قلت جاني الخليفة خفت ان تهمل السماع بانك بالغت  
او سهوت او نسيت لو كنت فاذا كررت فقد قررت الموكل في نفسه وامطت بذلك وهمه وهذا يفيد  
التكثير للفظ الثاني رفع المجاز والتوسع واثبت الخففة فان المجاز لما اكثر في كلامهم الا انك تقول  
قام زيد اذا قام من سبب مشابهة كمال تعالى ونادى فرعون في قومه واما نادى غيره فليس  
وقام مقامه في ذلك وقصص الما يرفع ذلك ويؤيد ذلك على ان المتكلم يريد الخففة في كلامه الفاظ  
الساكنة ولذلك يقال المجاز لا يؤكد لان المؤكد من المجاز في التوسع بينهما تناف وتناف هذا الغرض يفيد  
التفريق للعين الثالث الاحاطة والشمول وذلك لان اللفظ العام قد يطلو ويؤيده الخاص فالنقل  
الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخذوا بكم فاحملوا في اهل الدنيا وعسى ان يكون جاك  
خمس على المبالغة وهذا المعنى يستفاد من قوله واجمع والاض من في الاول والاول والثاني مقاربا  
يفيد هما كل من النفس في العين وتكرير اللفظ نفسه لتفريقهما في المعنى ذلك حتى هذه الحالة الا  
ان الشيخ جعل التجوز والسهو النسبان قسما وتكرير المعنى النفس بقرينة وحده فيها  
قسما الحق التجوز التكلم المجاز وقيل التجوز ضد الاضياف قال فلان يتجوز ولا يتجوز اي طلب  
المجاز ولا يطلب الجيد والمراد ههنا التساهل والتسامح كما يطلعك عليه اي على انه قد يكون قصد  
من المالك مجازا للقرينة فصل اعتبار التقدم والتأخر مع النحل فاعل يطلعك وذلك في ارضه  
وليس في اقل سبعين في حاجتك او سبعين انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السماع وجود  
سعي في حاجته وقد وقع خطابه في موجد او تفصيله فتقصد ان اللفظ اذا قلنا ابتداء  
مفيدا اياه وجود السعي حاجته من كغيره مشوب بتجوز او سهو ونسبان صح او خلاف الشئ  
معطوف على التجوز او سهو او الرجا لظهور عطف على الرجاء وتبعه كل رجل عارف ان ذلك  
لرفع ظن السماع خلاف الشئ والاحاطة وفصله بقوله منه مما سبق لانه ليس نكدا اصطلاحا  
بل هو نكدا بحسب المعنى حيث يفيد الاحاطة ولا يمكن الدالك في الجملة لاسمعة الاستدراك سواد  
على الجملة قوله واما الحالة التي تقتضي بيانها وتفسيرها الى اخرها ان ادب البيان عطف البيان  
لانه في بيان اختصاص المسند اليه لكونه احد اقسام المحترفات ولما زاد على ذلك من كونه مصحوبا  
بشي من التواضع المحسن في صيغة الحالة التي تقتضي اعتدال المسند اليه واما سمي هذا التسم من التواضع  
عطف بيان لانك عطفت على الاول فيقنته ونسبته من قولهم عطف عليه اذا رحبه واذكر عليه  
ونقل عطف عطفنا مال وعطفته عطفنا املته فاعطف والهاآت كلها المسند اليه المعروف والياء  
للاستعانة تعلقت بالاضاح ومن التبيين وادب الاسم الخاص به الاسم المحض كند وعمره او الخاند  
كما ذهب اليه بعضهم بخلاف الصفة فانها في الاسم العام مشتقة من معنى وجوده والموصوف استحق  
الموصوف ان يؤخذ له منه الاسم وبالبيان والبيان حيث الصفة فانما تشاركه في اللفظ والبيان  
كقولك صدقك خا لا تقدم الا ترى ان المخاطب يعلم ان الذي تدينه من سمي صدقك موالي الذي سمي  
خالدا ولولا ذلك لكان لرب بعد فوك صدقك لبق الصديق شيئا بين المشتركين في هذا الاسم معطوف  
البيان اسم محض مشهور من المتشبه بغير اسم آخر فهو كغيره في اللغة الغريبة ما لم يستعمل في هذا  
اشارته وتفسيره والتفسير المختص عموما بخلاف الصفة فانك اذا قلت صدقك العالم فانها لا  
تفسره بل تخصصه وتدل على معنى من الموصوف ومما ذكرنا تأخير كفته اندراج قوله تعالى الهي

اشين وآله واحد في هذا القبيل اعني قبيل عطف البيان فتطردون عطف بيان المسند اليه المعترف  
ولذلك بني قوله من هذا القبيل على الجسده وفصله عما قبله وقوله شفع ايت قد بين ان اسطانه  
سلك عطف البيان فترك العاطف واعلم ان قياس باب الحدود ان شفع باسم الحدودات ليدل على  
الاجناسه فتاخيرها لاد المعهود عام عن الدلالة على الحدود الخاص وعلى العكس فاما الواحد والاثان  
فقد رخص بينهما ذلك ليعمل الدالان معا بلفظ واحد الا ان لفظ الهيمن لما اختلف معنى الجسدية في  
المشقة وكذا لفظ آله لخص معنى الجسدية والوحدة وقصدت الدلالة على ان المراد بهما منهما والذي  
لا كلام هو الاثني عشر في الاول والوحدة في الثاني اي فيها لانها تنافي الا لحيته قرنا بانيثين المقصود  
بيان الما هو الغرض من الفصل الفرق بين الهيمن موصوف بالاثني عشر والهيمن ليس كذلك ومن له موصوف  
بالوحدة وآله ليس كذلك فمع ان اثنين واحدا عطف بيان لهما لاسم مختصا فكشفنا عن المراد  
من المتشبه موقع الكلمة المشهورة من الغريبة اذا تخرجت بها الى هذا المعنى لئلا يشار بقوله وتفسر الهيمن  
بائين وآله بواحد وسنطوق في اقل الهيمن من قبيل الصفات لانهما تدل على بعض احوال الذات ويميز المعنى  
عن المشترك في الاسم وهما يريان على الذات ويؤيد ما قبل خلق الاشياء الواحد عن اقسام الصفة لانهما  
ليس اما احدهما ولا كاشفان ولا مؤكدين ولا قاطعين لانهما الاختصاصات الهيمن والآله ولا يميز بينهما عن  
غيرهما بخلاف رجال ملته لان الثلثة يميز الرجال عن رجال اربعة ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى  
وامن دابة آله اي تخيل ان يكون في الارض وبطير بخنا حيه من باب عطف البيان فقط ايت كونهما  
عطف بيان للمسند اليه فتجسسهم ان يقال لفظه دابة تدل على الجسدية والعموم لانها مكررة في سياق  
النفي كذا العظا تارة تدل على الجسدية والعموم لانه مكررة في جين النفي وتكون الذي يساق الكلام  
هو الجنس الشيع فقتصد اية عاخصتها وطان ما يخصه لبيان ان القصد منهما الى الجنس النقيض  
في كونهما ملدين للعباد ولم يذكر في الارض وبطير بخنا حيه لبق الدابة والطار على عموما وكذا  
داخلا في الغرض فكانت تفسر كلمة بكلمة اخرى ووضح منها الوجه الاخر ان يكون في الارض صفة  
كاشفة وبطير بخنا حيه ايضا صفة كاشفة لاسماء الاقسام الاخرى فالتدريج زيادة الشيع والاحاطة  
كانه قيل وما من دابة قط في جمع الارضين السبع وما من طائر قط في الهواء من كل ما بطير حيه  
الا اتم اتمكم مكتوبة لانها واجبا كما كتبت اذ اتم واجبا لكم واكمل ولولا ذلك في الارض وبطير بخنا حيه  
كانا محتملان ان نقدر بهما صفة مختصة فتخصصا فتخصصا وتصيد فلا يقيدا بقوله في الارض  
وبطير حصل التخصم وذل الاختلال وجمع كلام مع افراد الدابة والطار حمل على المعنى وانما قيل ان ذكر  
في الارض وبطير بخنا حيه لبيان ان القصد من لفظ دابة وطائر ليس صنفين ومنه وان المراد  
من قوله من هذا الباب لا يحدوا الهيمن اثنين فبيده لفظه ان التكررة في سياق النفي تعم خصوصها  
زيادة من فكيف يذهب الوهم منها الى العزود ولانه بعد ان يرد من هذا الباب مثل مثال من ذلك  
الباب وما قيل ان ابن الحبيب قال ان الحدود الغريبة محدودة منها قولنا ذلك لمك فتقوله تعالى اثنين  
لم يترك ليدل على محقق في متبوعه بل ليدل على ان المراد الحدود فهو عطف بيان لانهما سبب هذه الآلة  
لما ذكرنا قبل بل يوافق ما من دابة لانه تخيل ان يلد من قوله في الارض الدالة على معنى في خبره  
يراد منه تفسير المتشبه وبيان وكذا بطير بخنا حيه فلننا هذا المتشبه قوله واما الحالة التي تقتضي

المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن

المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن

المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن

المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن  
المراد من الهيمن



البديل عنه الى آخرها ان البديل عن المسند اليه المعترف من قولهم ابدت الشئ ابد الا وابد اذا  
جعلته عوضا عنه وانتصب ذكر العطف على خبر كان اعني نيته وهو السماع لا الجزم للعطف على تكرير  
النقطة التمهيدية يقال وطأت الفراش من مهندته وفلات مؤطأ <sup>النصب</sup> الاكثر فزيادة التقدير في  
السماع متعلق بنية التكرير واعلم ان قوله تكرر الحكم ان اسنادا ومباشرة الى قول سبويه  
ذكره احثلة البديل اراد رأت اكثر قوتك وثلاث قوتك ولكنه تكرر اسام فليكن ان تكرر وقوله ذلك  
المسند اليه بعد نقطة ذكره ومباشرة الى ما قال جيارسه وانما يذكر في اول النقطتين ولبعد  
تجسسهما فضلا تاكيد وتبيين ليس في الاول في بدل البعض من الكل وبديل الاستمالة لظاهر اجاب  
التكرير في اول فلات البديل هو التبع المحتمل المعتمد بالحدث وهو في حكم تكرير العمل بدليل محتمل  
صريح قال تعالى للذين استضعفوا لئن آمن منهم وان المبدل منه شرك الى البديل فاذا قلت  
جعلت منا على بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض منا على بعض فحينئذ يكون للبديل  
عاما غير العمل في المبدل منه خلاف الصفة المؤكدة ان الموصوف والمؤكد لم يكونا في حكم التكرير  
بل هما من لاسم واحد فكيف يعمل واحد وبعاد في القول لكن الماعدة تقول اذا كان فعلا وكثير  
اذا كان حرفا لانه اخص فاذا اسندت الى الكل اولا وهو محتمل التجوز وانك رأت رسولهم او  
كتابهم وانك رأت بعضهم ثم ذكرت بعضه ثانيا والى حال ما ذكر من تكرير العمل تكرر اسنادا الى  
شئ واحد اما ان البعض مقام مقام الكل بشهادة قارة حمزة والكسائي ولا تقبلوه من حيث يتصوركم  
فان تقبلوه المعنى حتى تقبلوا بعضكم جعل وقنع العتق في بعضهم كقوله فيهم فقال قتلنا  
بنو فلان وقال فان تقبلونا نقبلكم وقوله تعالى الحج اشهدوا على ما ماتت وهن شوال ودو العتق  
وتسع ذى الحجة وليعلم يوم القيمة الشافعي <sup>باب</sup> وعشر ذى الحجة عندا حبيفة  
سبويه <sup>باب</sup> نزل بعض الشهود منزلة الكل كما يقال رآته سنة كذا او على عدد فلات والهدية  
عشرون سنة او اكثر وانما رآه في ساعة منها واما لانه ذكره مرة بالضم واخرى بالخطبة  
ودل الثاني على ما دل عليه الاول فهو كما لنا كنه لانه زال معه الاحتمال وارتفع رايهم وفي الثاني  
فلات الشئ اذا اشتمل على الشئ صار منزلة جنس منه او منزلة في التلبس به فذكر الاول بدل  
على الثاني بالاسم ثم ذكر الثاني بدل عليه بالخطبة واما ذكر المسند اليه بعد نقطة  
ذكره فلات لما قلت سلب زيدا واعجب من زيد والشوب هو المسلوب لادانته والعلم هو المتعجب  
لاجسده علم انه سلب منه شئ مما عليه واعجبك شئ من اوصافه والعلم من جعلها فاشبه  
اعجبني زيد وسلب زيد على العلم والشوب مع غيره فكنت مجعلا شريفا قلت ثوبه وعلمه  
عدت مفصلا ولا تعني بالنقطة الاهذا العلم في ذلك قوله تعالى سلوا عن الشهر قتال  
فيه اذ لا يخفى ان المقصود بالسؤال هو القتال فيه لانه الشهر الحرام بشهادة ان النبي عليه السلام  
وايام من العلم بالشهر الحرام سواء بل الشأن في القتال فيه واما بدل الكل من الكل فالتكرير  
فيه ظاهر ان الاول هو الثاني بعينه لكن في ذكره للنقطة فيه لادليل عليه انما يعرف  
ذلك بالاصطلاح وكما تاجبه عنهما لذلك وان بدل البعض بدل من حيث اللفظ  
والمعنى خلاف بدل الكل فانه بدل من حيث اللفظ لانه حيث المعنى لان ذكر اللفظ لفظا

الجزء

المجردة وهن في ترك الشئ الى ما قاله لا الى ما مثله وذلك ذكر الشئ بعينه بلا آخر النقطة  
فيه من جهة اللفظ لا المعنى وحق عليك الصراط وجب صراط الذين انعمت عليهم مويد للكل في ان  
يعلق بخلاف بقوله كقولك بخلق الظرف اللبانية صفة للانواع اي بدل ما شئت وبديل البعض  
من الكل وبديل الكل من الكل دون الدواعي يعنى بدل الخط وانما يسمى هذا التسمي لانه لا يقع الا في بدو  
الكلام وما ينبغي ان يثبت ولا تقدم فكر وفطنة فلا ملايسة للبديل ما يبدل منه في هذا التسمي  
واما ذكر النسخين اياها في بابل البديل وان كان ساول غلط لان الكلام وقع على الثاني وليس غلط والا غلا  
لا يثبت لها فالتبنييه على طرفة التكرار عند الخط لان اشياء ليس يحسون عن الخط وان حكمه في  
مراعات حكم البديل الذي ليس غلط فهو جاز في هذه الحالة وفيه نطق لانه لا بد من تفصيل ههنا  
موان بدل للخط على تسمي احدها ان يكون على وجه السهو والغلط او سبي اللسان او لا بد له الحكم او لا  
يقصده بل نقصان ذكر شيئا اخر فسبق لسانه الى غيره كالذي ذكرنا في الثاني شئ فغلب الحكم  
ويقصده لسانه كقولك هذا كوكب بدر شمس في شبهها بالكلية لاحتقاره وراى انه لم يصفها خطأ  
نفسه فكاكة قال غلط بل هي شمس لاحتقار ان بدل الخط لم يأت في القرآن فصيح مطلقا واما  
قوله انه لم يأت في فصيح الكلام فليس على اطلاقة بل خصص التسمي الاول <sup>باب</sup> واما الحالة التي تسمى  
الى آخرها <sup>باب</sup> ان الخط بطلان على عمل الحكم هذا العمل المخصوص ومورد احد المفردين الى آخره  
ونصبه وجزه واما العيلين الواقفين على محمولها باعتباره دون محمولها بينهما في العمل كقولك  
اوبدان يضرب زيد عملا ويكره بكره كذا اسعطا الفعل على الفعل فقط دون محموله من الفاعل والفعل  
لتعذر العطف في المعجب لا يستبدل كل واحد من الفعلين بالعمل في محموله لان معنى التكرير في الفعلين  
دون محمولها او احد الفعلين الى اخره حكمها كذا اصبح زيد غنيا وعمر وفقير حكمها حكم المفرد  
في الاشتراك لانهما من الجمل التي يصلح ان تكون محمولة على المفرد او في حصول معنى فاما كقولك دخل زيد خرج  
عمر والفرق في مثل ذلك حصوله من الجملتين فذكر في قوة قولنا حصل قيام زيد وخرج عمر وحده  
حروف العطف وعطف المعطوف وههنا عكس حمله على كل واحد من المعطين <sup>باب</sup> واما الحالة التي تقتضي  
رد احد المفردين الى الآخر او المعطوف على المسند اليه المعترف من مقام عطف كذا عا كذا اعطفا  
اذا اثبتت عليه وردته اليه قال وكات اجابتي اياه اني عطف عليه حتى ان العنان ثم اعلم ان  
معرفته هذه الحالة موقوفة على معرفة ما في حروف العطف وانما في بعضها عن البعض وعلى موقوفة  
الغرض من العطف من اجاد ذلك على الحق عليه شئ من هذا الفصل ونحن نذكر كل حاصل ما قالوا  
في باب العطف لا كقولنا مونة تخصيله من عند نفسك <sup>باب</sup> الغرض فهو اخصا والعطف يحد في العمل  
من المعطوف واما الثاني فهن فيها على خمسة انواع ضرب مشترك بين المتبوع والتابع في المراتب الحكم  
وضرب علق الحكم بالعلم لا بعينه وضرب ثبت الحكم لاحدهما بعينه مع الخالفه منهما فيه فالاول والثاني  
وثم وحتى من القسم الاول تشترك في انها الجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم ثم انها تفرق بذكر  
قالوا والجمع المطلق من غير ان يكون المبدوء به داخل في الحكم قيل <sup>باب</sup> الاخير ولا ان يجمع في وقت واحد  
بل امران جازان وعكسهما جائز ايضا والقاء <sup>باب</sup> وثم وحتى ثلاثها التي تيب هكذا تاله جازا لانه  
في كون حتى للترتيب نطق سبويه ان شالاه تعالى الا ان القاء نوجب وجود المعطوف بعد المعطوف  
عليه بغير جملة بكونه على حسب العرف لا على سبيل المضائق ان الشئين كثيرا يعد احدهما عقيب الاخر

الجزء



في العادة مع تخالف العينة كثيرة منها قال تعالى ثم خلقنا النطفة علمته فخلقنا العلقه مضغة ثم  
ومنه دخلت البصرة فالكونه لان معناه ان الحكم بعد دخول البصرة لم يشغل بشئ سوى الدخول الى الكوفة  
من غير فتور ولا عجلة وقال ابن جني معنى العلق التفتق على مواصله فمعنى التفتق ان كلام المعطوف  
والمعطوف عليه منفرد ومعنى المواصله ان الثاني بعد الاول بلا علة وشره توجيهه علة وتقتضي  
ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه واما افضله او ادونه مع التبدل فاذا قلت جاني زيد  
وعمره فالجمله المنطوق فيها في الواو هي كون المسد اليه شيئين مع اختصار فقط فيستغنى عن  
تفصيل المسد اليه لاختلاف اجتماع في وقت واحد واذا قلت جاني زيد فمعروفا وشره فالجمله  
المعتبرة فيها هي كون وجود الثاني بعد الاول بغير تداخل او مع تداخل فستغنى بمجرى ذلك قال  
سبويه اذا قلت مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مسروران وكذا قولك مررت بزيد فمعروفا به  
سبويه مسرورين يريديان مرورك برجل غير مسرورك بامرأه ومرورك بزيد غير مرورك بعمره واذا قلت  
مررت بزيد وعمره لمستقيمه مرورا واحدا وان كان تفصيل المسد اليه حصل فحذف الا انه ليس منطوق  
فيه وكذا حتى تفيد تفصيل المسد لما ذكرنا من افاضة التثنية والتبدل لكن نقل السخاوي في كتابه  
شرح الهمادني انه قيل ان حتى مثل الواو والمخالفه الا في امور ثلثة ان يكون ما بعده من قبيل ما  
قبلها وان يكون بعضا منه وان يكون منه تعظيم او تخفيف كقولهم مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج  
حتى المشاة فلا يجوز تقدم الحاج حتى الفرس لفقدان النسبية ولا تقدم زيد حتى عمرو ولا سقاء  
البعضية ولا صرحت القوم حتى زيدا ان لم يكن زيد مشهورا بعظم الشأن او حقارته ومن ثم قيل  
ليس في حتى دليل على اجتماع قدوم المشاة سابقين ولا على اجتماع موت الانبياء قبل الناس ولا على  
كون زيد مصروبا باحد القوم بل يجوز ان يكون اولهم بوجوب ان نقول ان التثنية بينهما من قبل انك  
صيرت في اللفظ المشاة غايمة بهم لنتهي القدوم والانباء غايمة لنتهي بهم الموت وزيد غايمة  
لنتهي بالصرب لامثال التثنية في الفاء وان يكون خالدا في امثال المصنوب في المثلث اعلاهم او  
ادونهم لكن ذلك غير محقق وشئ آخر وهو ان حتى في هذا المثال محتمل ان لا يكون عاطفة بل  
ابتداء لما بعدها مبتدأ حذف خبره لانه ما سبق عليه ولا يلحق التثنية على التثنية غير المراد  
بل المثال الصالح مما منصوب قال المبرد القديس بل ما حان في عمرو واصرحت عن معنى حتى  
كما انك اذا قلت صرحت زيدا بل عمرا اصرت عن موجب الى موجب اذا القديس بل صرحت عبيدا  
باتفاق فخصت القوم حتى سبويه ان الرفع محتمل لابتداء الخبر محتمل الغاية وكذلك ما مثل  
ابو علي في العطف بها لا بصورة النصب وقال رواه سبويه وابو زيد وغيرهما حذرا من الخالف  
هذه الصورة ولما ايراد الشيخ قول الشاعر وكنت فتى البت فلتبين معنى للتبدل فيها  
دون بيان العطف بها على المسد اليه المعترف لتفصيل المسد وتخصيص المعطوف بالذكر والاعظمية  
او حقارته انما ليست بخارة فهي لقا التي ابتداء بعدها الكلام او عاطفة تعطف بالفعل على الفعل  
اعني صرحت وابتدأ بانه كانت فليست مما نحن فيه واربع من قولهم ربيعت الشئ من يدي اي  
القيته فاربع الياء من في للتعدية وتعدده ولو عشت حتى مات احسن بعده دقائق شئ  
ليس حسنها يعرف او كان المراد رد السامع عن الخطا معطوف على قوله كان المراد تفصيل المسد  
وقيل في الشرح معطوف على ان وفيه نظر الخفي على احد وهو اشارة الى القسم الثالث فخرج

سماوي  
وهو شيخ الهادي

العطف قال ذلك فصره من القسم الاول باو كان المراد ويند لا ويل ولكن اخوات في حصص الحكم  
لواحد معين ثم تفتق بعد ذلك فلا يمار فيها في انها تنفي ما يجب الاول بالحكم الاول للثاني فترد  
بها على من ظن ان عمل جاك دون زيد واجال معا ولا يقع بعد نفي لان الاول لم يدخل في شئ حتى خرج  
الما في منه ومعطوف بها بعد الجواب ولا مخرجا ضرب زيدا لا عمرا ويل ولكن اتفقت في ان الحكم للثاني  
على الصريح لا على انها لكن في مخالفة ما بعدها لما قبلها ان عطف بها مفرد على مثله فيجب ان يكون  
متبنا لاختصاص التثنية بالجمع واذا جيب ان يكون متبنا وجب ان يكون ما قبلها منفيا وانها لا  
فلوجات في المفرد بل اثبات لبطل الاستدراك لانه انما يكون فيما خالف الاول فاذا قلت جاني  
زيد لكن عمرو فلنك ليست بنا فنية وزيد وعمرو داخلان في اثبات المحي والخالفة بينهما فبطل  
الاستدراك لانه لا يكون حيث لا يكون المخالفة الا ان المخالفة المعنوية كافية لقولك زيد جاهل  
لكن اخوه عالم فتردها على ما اعتقد ان زيد جاك دون عمرو ونفقت ما جاني زيد لكن عمرو ثم  
العطف بلكن انما اذا تقرر المنك ان السامع يعتقد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها لتعلق بينهما  
بوجوب ذلك فاستدرك الحكم احتياج المستدرك منه حتى لو لم يكن الامر كما ذكرنا لم يجز استعمال لكن  
وبل خالف لكن في انها للاضرب عن الاول الى الاعراض عنه بعد الاقبال عليه مطلقا مشتكا كان  
الاول او منفيا فاذا قلت جاني زيد بل عمرو فقد اعترضت عن اضافته المحي الى زيد لانكنا شيئا  
او غلط فيه ثم تذكنت فقلت بل عمرو وتاركا للاول مشتبا للما في فخرجت من الجواب انت غلط  
فيه الى الجواب انتبه ولا يكون الجاني الا الثاني دون الاول فلا يقع مثله في الثتان ولا في كلام  
فصيح اذا بطلت الاول واعترضت عنه لانه لم يكن بل انقضاء زمانه وانتهاء قدرته واتي على هذا  
المعنى في التثنية قال تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النسار بل انتم قوم تجهلون كان  
انتهت حجة القصة الاولى فنشرع في قصة اخرى وفي الكلام الضم قال دار الليلى وحولت عنت  
بل حوز تبيها كظلم الحففت كانه ثم ذلك الكلام فانها من غير واد اقلت حاجتي زيد بل  
فبيعت الضرب عن زيد ثم اضربت عن هذا الاخر لا لانك لم تبعت او رجعت عنه ولكن ايقنته  
على نفيه الا انك اخذت في اثبات المحي لعمرو فهذا اضرب عن الاول معناه اسقا اعنه  
الى كلام آخر والمعنى حاجتي زيد بل جاني عمرو وهذا من سبويه واكثر الخوف من وقيل  
لوز ان يكون هو ان باب الخط ايضا فكون عمرو غير جاء وقاك سبويه ليس لزيد حاجتي زيد  
بل حاجتي في عمرو كمال قوم لان بل هو الذي يعطف على الفعل دون ما فان بل مشت للما في فلو كان  
عاطفا على ما كان زيدا لاحتين وموشت بالاتفاف لكن قول المصنف او كان المراد صرف حكمك  
عن المحكوم له الى آخر نصرة القول الثاني قبل اعم من لكن في الاستدراك وافق من هذا باب  
العطف لانها هي المشبهة بالفعل فحفت فهي دجيل فيه ولان بعضهم نفي كونه عاطفة ونزل  
عليها الواو فتخرج عن حروف العطف باتفاق ولذلك فصل بينهما باو كان المراد وفصل  
منها ومن لا يقولك فاعلم ان الشيخ ترك عطف الجملة على الجملة بلكن لشبهته وهو في كل نظيره  
بل في مجيها بعد النفي واثبات وترك قصة تامة الى قصة تامة اخرى قال الف راوي كقولك  
جاني زيد لكن عمرو لم يجز وما جاني زيد لكن عمرو جاني او كان المراد التشكيك فيه او التشكيك  
يعني ان الحالة التي تقضي المعطوف باو واما حتى ان يكون المعطوف مشا كما في الحكم على المحكوم له







ولا يعطى عليه لا يقال كان زيدا موثقه خير منك ولا كان موثقه ولا نه لا يستقيم فيه شيء من حقه  
الاعراب لتمام الضبط للحق فاعدم الموثور ولانه صيغة مرفوعة واما الرفع فلا سقاء الرفع اللفظي  
والاصح للمعنى لا تنصبا الخبر ولو كان المعنى عاملا لوجب رفع ما بعده ومنهم من يشق على الحكم  
لحقه كونه خاليا عن الاعراب وهو وهم لانه لا ملازمة من المخلوق عن الاعراب ومن الحرفية الانزى  
ان اسما والحروف كمن يجرد عن المعنى في الرفع ولان الحروف لا تغير صورها وتختلف باختلاف  
المؤكد تكلمي وخطا وبغية اولاد او نثنية وجهها تدكيرا وتايينا وذلك شأن الضمير لا يقال  
التغيرا في الحرفه بنشبهه بغير الكاف تدكيرا وتايينا ونثنية وجهها مع اغناء الاجماع على  
كونه حرفا لان اختلاف الكاف بحسب احوال الخطاب واختلاف الفصل بالنسبة الى ما هو قوله فان  
احبب ان اللواحق بايا تختلف باختلاف ذلك وهن حروف على الدوام الصحيح قبيلا يكون  
حينما الفصل حرفا انها حروف توضح احوال من يعود عليه ايا وليس لغتهم حرف صغير فغير  
الضمان غير مبين واجمع الكوفة على انه اسم وله موضع ثم افترقت فقال قوم منهم انه تابع بكونه  
الاول لما في الرفع فظاهره انما في الضبط فحمل على الرفع جازا كقولهم صبهت انا وصننت  
لخت واليه ذمب ان الحجاب وبعضهم انه تابع للثاني وكلا الوجهين ضعيف لانه حينما يرفع  
وما اكتشفه قد نفع منصوبين ونكرة ايضا على انه مقدم عليه فالصواب حينئذ ان يكون مبتدأ  
وما بعده حينئذ عليه ثالث سبويه وقد جعله ناس من العرب اسما مبتدأ وما بعده حينئذ عليه  
وعلى هذا يجوز ادخال العوامل اللفظية عليه تقول زيد انه المطلق وزيد طنبه المطلق وزيد  
كان المطلق ومن دخل الما لابتداء الضم عليه وعلى قوله من لخت ده عن الاعراب يجوز وقد نص  
جميع من اكار الحياة على جواز تخصيصه موصاف الى غير المخصص وهو ما الفصل لان التخصيص  
به او المذكر لانه هو الذي يخصصه بكنهه واعلم ان في قوله هي اذا كان المراد تخصيصه  
للمسند بالمسند اليه فظن ان المبتدأ والخبر اذا كانا معا معرفتين ليزم انهما في المسند اليه كما  
اشار الى هذا المعنى الحالة المتضمنة لكون المسند اسما معترفا سواء في ذلك اثبات الفصل قوله  
فالصواب ان يقال هي اذا كان المراد ايذا من اول لمره بانه خبرا لغت وافادة نوع من الباكيد  
وكانه بنى قوله عما قال بعض العلماء الفصل لخصا من المعنوم منه ولانه لا فائدة له في نحو  
قوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمين سوى المحصر فحمل عليه والحق انه يختلف حاله باختلاف الحال  
قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره الى اخرها اليها من تنكيره للمسند اليه وللأفراد ظرف  
مستقيد متعلق بحروف وقع خبرا لكان اي هي اذا كان المقام مقصودا للأفراد وتخصيصا بغير  
عن نسبة الأفراد الى خبر المسند اليه فانه في قوله لان يعرف اي يوحى او اللام عوض عن  
المضاف اليه بغيره لا فائدة وهذه النسبة النائية من اجتماعي منهية لان المقصود من إضافة  
الأفراد الى المسند اليه اضافته الى متعلق من متعلقاته وذلك اشياء كثيرة لشخصه وجنسها وكنى  
نحوها رفع هذا الإبهام وفسر النسبة الحاصلة بينهما ومن ذلك يعرف ان المقاد في الشرح  
انه يبين عن أفراد منه فظن انه الإبهام فيه ويجوز ان يكون حاله من خبر المسند اليه اي الأفراد  
المسند اليه وهو شق او نوع ثم ايراد قوله تعالى وانه خلق كل دابة من ماء لتبين كون المقام  
للأفراد نوعا او جنس فقط لا يكون مسندا اليه نكرة ومن دابة ز هذا الكتاب ان يورد مثلا او اكثر

للمعنى المقصود في الباب ثم يورد امثله اعم من ذلك وقد نبهت عليه كثيرا ونبتة ايضا في الجي واعلم  
ان الدابة والماجنسان والنطفة المطلقة بالنسبة اليه نوع اصناف لان الما يقال عليها وعلى غيرها من  
اليه جنس النسبة الى الختم من نطف الحيوانات ونطفه كل حيوان نوع اضافي بالنسبة الى النطفة المطلقة  
حققت بالنسبة الى الختم فقولته تعالى من ماء محتمل ان يراد من نوع من النطفة مخصص بكل الدابة  
فكون نوعا اضافيا وحققت ويكون الدابة الدابة ايضا نوعا مخصصا لانه لا يجوز ان يخلو شخص  
من الدابة من نوع من النطفة والى ذلك اشار بقوله اي من نوع من الماء مخصص لكل الدابة ومحتمل ان  
يراد منه النطفة المطلقة فكون نوعا اضافيا وجنسا وكذا الدابة لما ذكرنا والى هذا اشار بقوله  
ومن ماء مخصص اي من نوع من الماء وهي النطفة اي النطفة المطلقة وشهادة تقييده في اول  
بقوله مخصص بكل الدابة واطلاقه في الثاني واللام للتحقيقة وهذا متضح عن قوله والفرق بين قوله  
المعطوف احدهما على الآخر وهو هو ليس للشك لانه وان كان اصليا لتساوي شيئين فصاعدا في الشك  
الا انه اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك كقوله تعالى وكعبب معناه ان كعبية قصة  
الما فقتل مشبهه لكي يبينها بين النصين وانها سواء في الاستقلال بوجه التمثيل فيا يتهتم  
مثلتها فانت مصيب فكذا هذا معناه اي هذين المعنيين اردته فانت مصيب وتنبه على النظر  
فيما افيد في الشرح من ان المثال صالح لتكثير المسند اليه شخصا او نوعا لانه مثل قوله تعالى ثبت  
يدا اي يهب فان ذلك بعيد لانه يمكن اخراج اكثر العبارات على صوت المبتدأ والخبر فتنتشر  
التركيب ويحذف بعضها ببعض ومن كل واحد من الدابة والما محتمل الوحدة النوعية والوحدة  
الشخصية لانه اراد به نوعية الماء في الوجهين منع عن حمل الدابة على الشخص ان كان محتمل في كل  
لان سور كل اذا دخل على جنس يكون الحكم عليه حقا على نوعه وصفه وشخصه وكذا اذا دخل على  
نوع لكن بحسب تنبيه المسند الى الختم ذلك ومن ان الفرق بين قوله نوع من الماء ومن قوله ماء  
مخصص بكون واحد اول نوعية والثاني شخصية لتسوية كلامه عن ذلك واعلم ان تايين الخبر  
الراجع الى الماء ثابت الخبر كقوله من كانت اهلك او كان المقيم غير صالح للعرش يعني نوعا من الماء  
فعود اللام عنه واوثر دى بعدها على كان المقام للأفراد وهي للتساوي فقط مشاه في قوله  
او من ماء انما لا تعرف منه من المسند اليه بيان ان لاسماء صلاحته تعريفه اسبابا وتنب  
حققة على انه طرف لا تعرف اي عدم معرفتك واقع في الحقيقة اي في نفس الامر وهو اجزاء عن  
النفس اخر ويجوز ان يكون نصبا على المصدر القدس عرفان حقيقة محذوف والمقاد في الشرح  
انما متضمنة الخبير ولي فيه فظن انما اما ان يكون ميم حلية او معنوية ولا اهتمام في معزوات  
هذه الجملة ويمر الجملة اما ان يكون ماعلا في اصل او مفعولا منتقلا عنهما وصيرا مبينين لما  
جعلنا ماعلا ومفعولا وهذا المعنى متعذر ههنا اللهم الا ان يقال ان ذلك اغلبي ليس كليا قال  
ابن مالك المعنى وقد يكون ميم الجملة بعد فعل الصبح لاسناده اليه ولا تقاعه عليه نحو مثلا الكون  
ماء وكفى بانه شبيها وما احسن الجليل رجلا واحبب فان مثلك اما ناعلا او مفعولا قال السخا  
في شرح المنفصل في شرح قوله واعلم ان هذه المميزات عن اخرها اشياء منزلة عنها وكذا اذا  
تمت امثلا الماء ماء من العن اصل ما الماء الذي ملا الاثارة في قوله في اوله في شرح المنفصل  
في قوله تعالى وفجنا الارض عيونا وقوله لئن لم نلتك الاثارة ماء الاصل والله اعلم بفجرت عيونا

الغلبة







شبهت الهيئة الحاصلة للمعنى عند الغضب والتذكر بالهيئة الحاصلة الثابتة للفرد فانه ابدأ  
متنكر غصبات ثم استعمل لها لفظ اللسان شتمها عليه اشتغال الثوب على اللسان منه اشتق  
فعل فقبل تنكره اى تنكر له وتغيب وأوعده وأن لا تنقلب عطف على ان لا يلبس الهاء في له  
لمن والما لين واحدها حلاق العين وهو داخل اجفائها الذي يسود بالكل ومنه قولهم  
جما لثمة اى لثمت عظمه غبطه للمغناظ المحتل غضبا ومتعلق فانظر بحذف الدال ما سئل  
المحقق ان اردت ان تعلم ان باب في هاء العارف وموان يدل كلام المسك على عدم عرفانه بالشيء كونه  
عادما ركن عظم من البلاغة ففكر في استبعاد في فعل عسيب وهو مبدع تغريب المحاطب على تعظيم  
واضطرابهم في الامان مخبر لهم بان المتوقع من امثالهم الفساد وقطع ارجام ان صح لهم الملك  
والاحارة لشدة ميلهم الى الملك والاضمة بالدينا اراده ان يتأكلوا فيما تنوقع منهم فيكون حواسق  
عاقبتهم وموان يكونوا من حمله اويك الذين لعنهم الله فاصحهم عن استماع المعطلة واعلم انهم  
عن دونه طريق الهدى فلا يخطئوا على من يصححهم ترى الباب مشحونا بالظلم واعتبارات ثم ان المصنف  
به دونه اختار لفظ الاستبعاد لصيغته الباري عن اطلاق لفظ التجاهل عليه وكان انما رسلوك في  
منضا الا انهم وصغوه تعالى بعلم دون علامة مع ان العلامة ادخل في المبالغة احما زاع على  
الماث ولما قال الاستبعاد راضع اجزاء على الاصل استدركه بقوله علام الغيوب فنبه على ان استعمال  
بها في كانه للتعريض وانما لانه لا طريق لك مخطوف على قوله لعل لانه لا تعرف منه حقيقة وما افاد  
الشرح من انه عطف على الاصل محض والهاء للشأن ولا مع اسمه وخبره وهو خبر عنه والى صلح طريق  
لما جعله متصل بحرف واصفا منه الى ان لا يذ لا يته وهو اضافة المصدر الى المفعول واللام في  
مقدمه او كان المقام غير صالح للتعريف اما لان الشأن لا طريق لك الى تعريفه الذي زاد على له فزاد  
لجس مخاطبك لانه لا يعرف منه شيئا سوى هذا القدر وان كنت تعرف منه ما تشخصه ويعينه  
ولا بعد ان يكون سانية ان التعريف اعم من ان يكون اذ لا على هذا القدر او لا يكون فاضيف ليتبين امره  
ولو دبت تجعل الضمير للسند اليه منعته باشتغال حمل الجملة المنفية بلا عليه لاسقاء الرابع منها اليه  
الهم الا ان يقال العائد محذوف للعلم به اى تعريفه للزائد وانما لان في تعيينه تعين السند اليه  
على انما لانه لا طريق ومنعك صفة ما نفا وفي تعيينه طريق مستند حثا ان تخبر لصاحبك بفعل شخص  
معين عند كما قد حضر فيلسا من لا تريد وفوقه على ما على كل العمل عند قبحه منع اطلاق الفهم  
مخبر تنكره وانما لانه في شأنه نسق على اما قبله والصن في لانه وشأنه وانما فالمستكن في اصل  
موجودات للسند اليه والظرف لعن محلف بواصل وارتفاعا عجزا نسبوا الشأن الى خبره كقوله  
درة فارسا ويومهم صفة حث وان مع ما في خبره مفعول يومهم المقتل او كان المقام الصالح للتعريف ان  
السند اليه بلغ في العلق والمجد من ثمة او في الحسنة والزيادة غاية فيها وزدت عن امكان توفيق في جميع  
ذلك في جميع ما ذكر في الاعتبارات الاربعة المندرجة تحت قولهم او كان المقام غير صالح للتعريف بكلمة اما  
بقوله او تجاهل ليس بها خاسا بل منتظما في القسم الاول ولذلك عطفه باو وفائدة المبالغة ان اريد  
الحكم الجدي في المبتدأ والقاعل ثم قال وقت لهم شتات ذناب اى شت عظم لا يكتنه كنهه من  
ما عجزا راحي يعنى من اعجاب الرابع وهو كونه من ترفع الدرجة او نازلها بحيث تنوع لسانه عن  
للا يظن الحكم خاصة اذا كان المبتدأ نكرة والخبر مضافا عليه وليعلم ان القسم الرابع هو ما شتم

على كال السند اليه وتقاء واما الخطاء وهو يصدق مع احدهما ويستسمع اى من الذا المالك الحالم  
للقضية لمقدم المبتدأ على السند اليه او قال حق المعترف جملة على مقتضى الحكم وحق المذكر جملة على وجه  
أخر وكذا اى وقت قولهم شت ذناب والذات من فزع المحل على الخبر وقولك مبتدأ من نوع من انواع  
اى علم من العلوم لصنعها من الصناعات متعلق بمقداره اى درجته عليه شتة مفعول القول المباح  
من كذا هي مفعلة في شتم يشتم شيئا يعنى مومن لا اعتبار الرابع الجامع للارتفاع والخطا بالاجبي وما  
كان مشيلا على معين ضرب لكل مبالا الاول للاول والى في الثاني ثم عطف ان تنكر شتمه للمحقق بقوله  
تعالى وليست منهم اى من هذا الذي يندون به اذنى شى لان عواذ الوافق وابطلهم بقسمه حيث  
تصامعوا وعرضوا وكذا في قرن النخلة للذات نسبة لانه لا بد للشئ من النسخ وانما بها المنة وانما في معنى  
القلة والزيادة مثال نخلة الدابة ومورح يسير ونخلة بالعطية رخصة فكل ان نطق الاظن  
عما قبله بقوله منه اى من القسم الرابع لان ظن المفعول مطلق وما قبله مسند اليه وهذا يؤيد ما قلنا  
ذهبت اليه واه خلق كل دابة من ماء ومعناه لثبات الظن فحسب فادخل حرف النفي والاستثناء  
ليؤكد اثبات النفي ونفى ما سواه ويقترب برفع اسرى الظن قوله وما نحن بمستيقنين وتيحل  
معناه وما نطقن الا انكم ظنتم وما نحن بمستيقنين انكم لا تطنون اى هذا الذي تدعوننا اليه وهو  
الساعة ظن منكم وانما شاكرون فيه البسيط بكسر السين وسكون اليم في كل من طرف لاجب وبشينة  
صفة لاسر المحبوب عنه محذوف اى له حاجب في كل ما يشينه عنه مفعول المحذوف في كل ما يلحق به العار  
عما يشتهر صادق بالغ اقصى غاية الصدق ولا صار له عن المعروف اذنى صارف بشهادة الذوق والطبع  
والشئ خلاف ان يثبت منه من القسم الرابع وفيه ان ارتفاع الشأن والخطا طمعه من رجا نفعه و  
بصدق يصدق احدى السماع يقتضيان ويرى مقتضيانك وموثا في مفعول يقتضيان كان مفعول  
القولوب وان كان عني صبت فهو حال وكذا السماع رفع حاجب عما الحكمة وخفضه اول والى باله  
صفتان لاجل المحذور والاضافة فتنكر عطف على قال والتنزيل الترفع مع لغزها اى من القسوة ومعنى  
تنكير الغشاة اذ على البصر من عا من اغطيه غير ما يتعارف به الناس من عطاء النعم في عايات الله  
تعليل لوصول الحق العظمة من اضافة المصدر الى المفعول والمحذوف اى ايام من قتل جماعة بيان  
ما وكان ايضا تشون بالمقبول غير فائله فشور الفتنة ونفع منهم التناجى فلما جاءه اسلام بشرح  
التصاص كانت قد حوت اى حوة اوفى من الحق عطف على حوة عظيمة اشار بهذا العطف الى ان  
تنكيرها محتمل ان تون للعظم او للمنع وهى الحوة الصبي لنوع الحيوة وانث لتناث المحذوف هو الحق  
التي تفصل بالامتناع عنه لما كان العمل لاجله اى لوقوع العلم بالاقتصاص من القائل والمحتمل ان يكون محتملا  
دخوله وحذووجه سواء كقولنا تعالى ولين خاف مقام ربه وقوله ونفيت عنه مقام الذب او ما ترمى  
الواو للعطف على محذوف معناه ائتشك فيما ذكرنا وما ترمى قتل كذا اقتصاص منه اى فكل انه يقتض  
منه معطوف على ما ورثه القائل للتبويب وجعل القاعل التذكير والمفعول الذى هم بالقول ان يرتفع  
مفعول ثان لا ورن كيث لسم متعلق بترى وجواب اذا محذوف لدال كلف لسم عليه صاحبه الما لمين  
اراد القتل وصاحبه هو الذى يرا د قتله فيستب اى القصاص سبب جوده على عطف على لسم فكان  
حسبها في سنة ثا الوقت وفى الاق من الزمان حاصلة بهذا الحكم وفيه من الفصاحة والزيادة  
ما لا يخفى وما يهيم الجمع من المتنافيين لان القصاص اهلاك وتغيب الحق وقولك مكانا وظرفا لها

هذا هو المقام الذى لا يخلو عن  
البيان الذى لا يخلو عن  
البيان الذى لا يخلو عن







قد يكون اذا كان مستقلا للاستفهام في قانون الطلب في ساقه انما بالثاني في الاستفهام منه  
 ان قالوا انهم انما حاولوا ذكر جملة الاسماء او فعلية فيهم قد يكون عليها خبر اخر عايد الى  
 المذكور بل هو عبارة عن الجملة بعد فتنع الجملة خبرا عنه وذلك لا يكون الا عند العظم والنقص وهو  
 النقص والنقص ليس في الطلب انما يكون لما يفتقر ويغيب شيئا في آخر الباب عرفت ان  
 الاستفهام طلب وعن قريب يعني في فصل وضع المصير موضع المظهر حيث قال ويوضع المصير  
 موضع المظهر كقولهم موديد عالم ومن هذا ملحقه لست في ذهن السامع ما تعقبه الى آخره والى  
 عليه قوله على اثره وهو السمع في الزمان بقدمه يعني تقدم خبر الشئ وما اريد من الشرح قوله  
 عن قريب إشارة الى ان ذكره في قسيمه وهو قوله وانما لان في تقدمه تشويقا بعيدا لان العبد  
 انما يكون فيما يتقدم بها فيما هو حاضر فلتا اكل المصنف السامع في الزمان بقدمه ان تقدم خبر الشئ  
 ويروي في قوله لست في ذهنه اي الخبر في ذهن السامع تعليل تشويقا وذلك لانه لما سمع المبتدأ  
 مشغول بالترديد في ذهنه وتطلع الى انتهاء الكلام ما هو طوله بشهادة المثال المذكور من ان  
 ثم اذا ورد الخبر السامع وهو السامع ويروي ورد كمن يكون كمن طلب شيئا فوجد  
 يمكن في ذهنه خلاف الظن على الشئ من غير طلب فلائذ وفلائذ وابو فلان اعلام اعلام انما  
 وهو في فلائذ عطف بيان لصديقك والفاعل الصانع من قولهم فعل فعله حسنة او قبيحة  
 ومن قولهم صنع اليه معروفنا وصنع به صبيعا قبيحا اي فعل فعلها لست لان في الموصوف وجدة  
 صفات لصديقك ثم ما اريد في الشرح من ان التشويق انما هو ما حصل من الصفات الجارية على  
 صديقك والصفات متعلقة الى الموصوف والمحتاج الى المحتاج الى الشئ من ذلك الشئ يمكن  
 التشويق محتاجا الى تقدم صديقك الى سماعه وقد وجدتها في بعض الجوانب فيه نظرا الى انما  
 ان التشويق يحصل من الصفات بواسطة احتياجها الى الموصوف المتبدل محتاج اليه بل التشويق  
 مستفاد من تقدم المتبدل الا انه اذا سمع المتبدل وهو معلوم عنده تنزع نفسه الى هو جواره  
 محتاجها العلم شيئا نعم ان هذا النوع كشيء منة وقيل اعند التطويل يؤيد ما قلنا قوله في باب  
 تقدم المسند وان يكون المراد تقدمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه وحقق هذا اعتبار تطويل  
 الكلام والآن حسن ذلك الحسن فهو شرط حسنة فافهم وهو معنى التقدم التشويق في التشويق  
 واعلم ان باب اخبار باب صعبا مسلكت وعن المصنف لا يجوز على سلكه الا من خلف سائر ابواب  
 الفقه وراية لتعلقه بجمع ابوابه وله خواص منها التشويق ومنها ان تعرف اذا كنت نسبة  
 حكم الى خبره من المنسوب اليه اعني الحديث عنه او توطئت حسنة اليه اي تحثا عنه نسبة  
 حكم اليه من الحديث اعني حالة النسبة الى المنسوب اليه لانه قد علم بطلالة العقل ان له حالة لكن  
 لا يعلم ان لكل حالة هي الانطلاقات او القوي او غيرها ووقد روي فيهم عن ذلك المصنف كيف خبر  
 بالاسم الذي تقصد لوضح ذلك المصنف انما اقول لك خبر عن زيد في زيد مطلقا معناه خبر  
 عن المنسوب اليه اعني المسند اليه بالانطلاقات فانه قد علم ان ههنا من يثبت الانطلاقات ووقع  
 منه فهو معلوم من هذه الجملة لكن غير معلوم من جهة كونه زيد لان كون المطلق زيدا محققا  
 لسائل وانما قيل خبر عن المطلق معناه خبر عن المنسوب اعني عن الحالة المنسوبة الى زيد فانه  
 قد علم بدلالة العقل ان له حالة لكن لا يعلم تلك الحالة الا من انطلاقات او القوي فيستكشف عنها

السائل فالمنسوب في الامر العام مجهول والمنسوب اليه يكون مجهولا من جهة معلوما من جهة اخرى  
 فيستكشف عن الجملة المجهولة وتبين في اقل من شرح المفصل العنصر من باب اخبار اذا أخذ الشبهة  
 خبر مبتدأ موصول عن بحثك عنه او حديثا او فضيلة عن الذي قام زيد والذي زيد مطلق  
 والذي صرح به زيد في الخبر عن زيد في قام زيد وهو محذوف عنه وعن مطلق في زيد مطلق  
 وهو حديث وعن زيد في خبر زيد وهو مفعول فضلة وانك لما قلت الذي قام لم يرد من القام  
 فيقولك زيد اذا ثبت الشبهة وتما قلت الذي زيد مولا لم يرد انه مطلقا م قاعد م قائم ولما قلت  
 الذي صرح به لم يرد ان المصوب من موفيقك مطلق في الاول وزيد في الثاني لم يبق الشبهة ان  
 العارضة فيها فظهر ان ازالة الشبهة من خواصه وانما اريد في الشرح من ان ما قيل في زيد  
 في غاية الكلفة والتحسين اذ لو صح هذا الصرح ان قال ان ازالة الشبهة من خواص خبر الشئ يعني  
 ما ذكره وهذا لا يتصور ما قل في خبره نظرا لانما منع الملازمة اذ الفرق ظاهر وليس سلبا الملازمة  
 فاني فساد يلزم من افادة توكيد خبر من فائدة متعلقة لا بد من السان الا ان في الشئ  
 استفاد من التوكيد والخبر والمقدور تركب على التوكيد ويروي على الجمع او شي لا يطابق قوله  
 الاخبار في باب انما على ايجاز المتعارف ومن لعل هذه الصناعة وهو الاخبار بالذم التي وفروا  
 من الشبهة والجمع وخصوه بالذكر لانه مواصل ليدون باختصاصه هذا الحد دون سائر المصنفات  
 لستعمله ومؤنه او الى العلم وغيرهم فلا ينظر في سلكها من وما اذا في ما ذا اختصاصا ام لا  
 بدوي العلم ولما في خبر ذي الجاه وضعف الثالث في باب الصلة الا ترى انها لا تستعمل موصوف  
 الاخر كية على انصاف واستيفاد في الشرح ان المصنف عدل عن العبارة المشهورة وهي اخبار  
 بالذي لان ترجمته ليست على طامرها فانك اذا قلت خبر عن زيد بالذي ظاهرا تشعرون ان زيدا محثبه  
 لابه والذي يخبر به لانه مع ان الامر بخلاف ذلك وليس في قوله في ان الكلام في باب اخبار في  
 هذا الموضع استطراد وذلك ان المقصود هو بيان الحالات المقترنة لتقدم المتبدل وكان  
 الشوق احداها وهو مشترك بين البابين فلي انتمى الكلام في التشويق شري في الخبر عن الاخبار  
 وحمله عليه للمصنف ويروي الذي زيد مطلقا على الاخبار عن مطلق ويروي الذي زيد  
 مطلقا من غير اعتبار اخبار عن شئ في الجملة ووجهه انه لم يرد الاخبار عن شئ وانما اراد بخبر  
 مثال للتشويق بتقريبه استضعافا امام عبد القاسم رحمه الله اخبار عن مطلق لانه اسم محثبه  
 محثبه لعل لانه جار مجرى مطلق والفعل لا يكتفي عنه فكذلك جار مجرى محثبه من اسماء ووجه  
 الاول تشبيهه بالاخبار بالذي وبؤنه محافظة شرائط الاخبار في المعطوف عليه الذي من شري  
 خبر حقيق اخبار عن خبره وحده والفصل بينهما طامرا من الخبر عنه في الاول موصوف المضاف  
 اليه معال يوجد الاخبار عن المضاف منفردا انضائية الى المضافة المضمرة وذلك متمنع وفي الثاني المضاف  
 وحده وكانت اخبار هذا المثال للمنبية عما قلنا ومما في تشويق السامع الى الخبر على التقديم  
 عا تاخيره في باب اخبار لانه لما طال المتبدل بالموصول والصلة والضمير وهو مهم واخر الخبر  
 ذهنه الله وسطر وروده عليه وطلب ما هو الكاشف والموضح وان في التشويق الا هذا فاحسن  
 عطف على الزمان حتى تشويق السامع من السبب ايضا في استحقاق الاخبار عنه لانه لما كان سبب  
 تاخير فيه وتأخيره سبب استماع الاخبار عنه لانه من اهل التشويق سبب استماع الاخبار  
 الخبر باب اخبار

او الاخبار او اودع  
 الاخبار بالجمع

اخبار عن خبره  
 خبره سبب سبب  
 خبره سبب سبب



فصل في معرفة اللفظ  
المراد به

عن خبر الشان تافى باب اخبار على المنه لانه نفع منه وحمله عليه تفاديا عن انتشاره  
على ما قال في صدر الكتاب حيث اراد ضبط التراكيب فحبب المصير الى ايرادها تحت الضبط تعيين  
ما هو اجل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عد ذلك عليه شيئا فشيئا على وجوبه لمساقي شرع  
يبين معنى قولهم اخبر عن كذا بالذي واختار في تبين المراد به طريقتا فنحن ذكر الشان والمكان  
او الكثرهما متال المراد بالاختار في عرف النحويين لمؤذن ان بيان مرادهم وطيفة على اخبرانه معنى  
قوله اخبر عن زيد بقا في اصل الوضع اجعل زيدا منبذ وقائما خيرا ثم نقل في اصطلاحهم الى ان  
تقصدا الى ان اسم شئت اخبر عنه في الجملة فيه اشارة الى انه يجوز اخبر عن الفعل والحرف  
فمن حلفه فتدفعه من قولهم زحفه من راسه انك اذا الفاء الى العجز الى اخبر الجملة لا اسما  
اسظام الكلام بقائه ان السامع قد تقرر عنده انطلاقي شخص لم يتقرر عنده ان ذلك الشخص  
مؤيد ام معد وفلزم ان ينزع ذلك الاسم ونجاء به في اخبر الجملة لانه خبر كنه محكم جابه فانت  
في قولك الذي هو مطلق زيد حاكم على الشخص الذي قام به الانطلاق بانه زيد وما يقع به الحكم فهو  
الخبر ثبتت بهذا وجوب النزاع والناخير فكل ما لا يصح تاخيرها لا يصح فيه اخبار حتى في جاليها  
وتصير وتعمل غير الاسم المقصود بالاخبار صلة للذي انت تصد الجملة به لكون كل ما يحتمل  
هو معلوم للنحوي اذ لا يلزم ان شيئا مطلق مقول لكل التام الذي هو مطلق زيد فالمراد بالكتابة  
عما يلزم من شخص مطلق ولانه بهم عنده لم يعلم غير نسبتهم او ينسبوه المذكور في الصلة  
ثم جعل ما بعده صلتة لكل موضع اصح ان تصدر منه الموصول المستقيم اخبر ان كانت الجملة اسمية  
جوابه محذوف لدلالة السامع عليه يعني انها مختصة بالذي اما ان كان فعلية فله اني فتجوز  
ما عدا صلة للذي والالف واللام اني او فجعله صفة للالف واللام معنى الذي هي غير مختصة  
بتبديل بل يصلح لهما نية بذلك على ان مجال الذي لو يسع في باب اخبار من مجال اللام حيث يصح  
الاخبار به عن الجملتين اصح بالالف واللام معناه الا عن الفعلية لانك لو اخبرت عن زيد في قولك  
زيد قام بالالف واللام لوجب ان يكون زيد فلزم دخول الف واللام على الكناية وقال الهو  
قال زيدا وعن قائم لوجب دخولها على العلم فقال زيد هو قائم وذلك حلف من القول ولذلك  
لشرط في الفعلية ان لا يقدم منصوب الفعل عليه فلا يجوز اخبر بالالف واللام عن زيد وعن  
التاء من قولنا زيد اصرت اذ لو اخبرت للزم ان يقال لا ياه صرت زيدا والزيد صرت انا وهو  
ممنوع ويجوز ان يخبر الذي مع ان الفعلية في هذا الباب لقوى من اسمية لان الفعلية يصلح  
مع الذي ومع الف واللام واسمية لا تصلح الا مع الذي وعلى ان شرط الجملة الاسمية والفعلية  
اذا اخبر بالذي يكونا خبرين للخروج المتأدي والمجرى النهي والتمني واستفهام انما لا تقع صلات  
سواء كان الفعل متصفا او غير متصفا لصحة وقوعه صلة للذي قالنا بطريقا ولكن اخبر الذي  
ليس في الآية الخطباء او هو المقصود بصره الاتي كسع قع ليس صلة للذي وهو غير متصرف ان  
شرط الفعلية اذا اخبر بالالف واللام ان يكون فعلا متصفا احتراز عن افعال الى مدة وذلك  
لنقله الى اسم الفاعل لتصير الجملة في صورة ما كانت تدخل عليه وهي حرف اذا يجوز دخولها  
على الفعل واضعوا حال عن المستنتر في فتر خلفه فكان المنحرف الاسم المذكور في الخبر نصيب  
لواضع خبره مفعول لواضعه وانما وجب ان يكون موضع ذلك باسم خبره يعود على الذي هو المفعول

لا بد له من عائد اليه والموصول ضمير كلامه كناية عما يقتدر على السامع من شخص قام به الانطلا  
فصلا بمنزلة زيد في زيد مطلق فمحتمل نفعه موقفة لكن لما امتنع وقوع اسم واحد لما  
في ذلك من الاحتمال وامتنع تقديمه على الموصول لبقائه بلا مرجع لتعريف الضمير لوقوعه موقفة زيد  
وقد دل على ان ما لا يصح تعريفه لا يصح وضع الضمير موضعه فلا يجوز اخبر عنه نحو اسم او خبر  
مشتبهة بان وليس ان حال عملها لا نهما لا يكونان فيها الا كثرين واما في غير حال العمل فيجوز  
والحال والتصير والمجرد ورب وما دخل عليه من المكنية لانها لا يدخلان الا على كثرين وغير  
لانه يلزم ايضا له الضمير وغيره ما بعده لانه قد حلت محل الا في الاستثناء فلو جئنا بالضمير  
المعنى الذي جئ به اجمله ويجوز عن زيد وحده والمجرد وبالالف وحتى واول القسم وثانية لات  
هذه الحروف كلها لا يدخل على المضمر وما بعده ومنذ اذا جعل حرف جتا لانه يلزم ان يقال في  
ما رأت زيدا مذموم الجملة الذي رأت زيدا منة يوم الجمعة وهذا كما لا يفهم به العرب فانه سبقت  
ولا عن المضاف اسمنا واضافه المضمر والصفة وعطف اليين لان المضمر لا يقع موقفا والمصدر  
العاقل لا يلزم اعمال ضمير المصدر والهاء في زيد ضميرته لخلق الموصول او الجنبه عن العائد  
شراعية ايضا حال من فتر خلفه فهي حال متراذفة في ذلك متعلق مرادها وذلك اشارة  
الى ما ذكر من ان خلفه والتصيير والوضع ما افادك مفعول مرادها والعائد على الموصول محذوف  
اني ما افادك لانه مثل صفة مصدر محذوف اني افاد افادة مثل الزام تقدم خبر الشان ان  
الضمير عطف على مثله لا تنصب مفعولا لان الاسم انما يعمل مما سبقت الفعل والما نسبة نقص  
الظام مرتبة ان الفاعل كما سواه في سقاء عمل الضمير فيها وانه نصب غير المفعول وهو الميم  
قال في نحو الخناج واما ما نصب الضمير فهو محال سم يكون محلا للاسم وهو ضمير كني وحده رجلا  
ولم ياله فلا بد منه من الضمير بهذا تفصيل بعض ما اجمله في كلامه السابق وتخصيص محذوف  
لتنحقيق ان تحقق على الخطاب علة ضرب الامثلة من قواهم فتعقبت الاسماء اذا صرت منه على  
نعتن وجميع تلك مفعوله وذلك اشارة الى طريقة الاخبار ومراعاة ما افاد النحوي والصورة  
فيها الاخبار المستفاد من قوله ان تعمد الى قوله فلا بد منه افيد في الشرح ان قوله جميع ذلك هو  
الاحكام المذكورة التي افادك علم النحوي وفيه نظير ان الشرح فليس مستفاد من النحوي بالزام  
تقدم خبر الشان الى اخره وذلك صور لا يجوز فيها الاخبار وبداء بعد قوله جميع ذلك بالصورة التي  
يجوز فيها الاخبار ثم مثالا لمنوعة عن ذلك تبين الكلامين بوقت اظن الزباب الى اخره  
اصل هذا المثال بطريق الزباب فيغضب زيد وهو عبارة سبويه وما ذكره الفرق بين الاخبار  
عما في عطف جملة على جملة بالواو وكقولك زيد قائم وعمرو قائم عندنا لا يجوز الاخبار عن شيء  
من هذه الاسماء لان الصلة لا تكون جملة من الصلة التي ليس فيها الخبر عنه لا سعلق بالصلة  
وقال السخاوي ان كثر زيد وجاه عمرو لا يجوز الاخبار عن واحد منهما لا يقال الذي كثرته  
وجاه عمرو زيد وان وجاء عمرو وليس اتصال ما في الصلة ولا نهما جملتان ولا يجوز الاخبار  
واحد منهما والعامل بخلافه ان قلنا الذي كثرته وجاء عمرو واليه او يسببه او في ذلك من الخط  
يجاز ومن ما اخبر عما في عطف جملة على جملة بالفاء فلما اخبرت عن الزباب وعن زيد من قولك بطير  
الذباب وغضب زيد بالواو لم يصح كما صح لو عطفت بالفاء لانك اذا عطفت بالواو وقعت



في الصلة ما لم يجزئ عنها وهو غضب زيد في الاول ويطر الذباب الثاني وانما ضمير الاول  
في طير في الثاني في غضب الوجه الصلة ان تعبر عما هو اجنبى عنها وانما الفاء فانها تجعل  
الجملة الصلة والجملة الاجنبية سبباً ومسبباً فخرجان عن حجة واحدة لما لها من عرفة  
المجازاة فتشرب من افانيتها فغضب طير الذباب فغضب زيدان يطر الذباب يغضب زيد  
فلذلك اكتفى بضمير واحد كقولك جاني الذي ان تكرمه يكرهك زيد انظر كيف اكتفى بواحد  
واحد الى الموصول من احدى الجملة ثم زاد صاحب المفتاح عليه ومثله لان امثلة المتوحد  
جمل اسسمة واراد ان يثقل بالثقل وله منية على غيره من الامثلة الفعلية لكونه صالحاً للتكرار  
الصورة النادرة لا سيما على الاستاء المظهر والمضمر والمجرور بنفي والمضاف والمضاف اليه ولا نه  
مشمول على وجه جواز الاخبار عما في عطف جملة على جملة مع اتحاد الضمير وان عطفنا بالواو بياناً اذا  
اخبارت عن انا في اطن قلت الذي يطن الى آخره فالذي مبتدأ و بطن صلته لا انك تفتك الفعل  
عن الحكم الى الخمسة واخبر الضمير الى آخر جعلته خبر الموصول فان فصل لذلك ووضع مكانه  
ضميراً غائباً وان كان للفعل لان الرجوع على حسب المرجوع اليه وهو مستكن لان غائب مفرد  
من منع به كما كانت انا ولو جئ بالواو في هذه الصور يجوز ان تضاعفها بما في الصلة لانها معطوفة على  
التي في مفعول الصلة وهو طير وكذا لو اخبر بالالف واللام في الطان الذي يطن الى آخره  
فيغضب ابا زيدان او الرفعة التي هي في الطان هي رفعة المضارع الذي يطن وان اخبر  
رفعة لانه غير ان الفعل المرفوع وادخلت عليه الف واللام لانه اسم وقيل رفعة لان اللام لا  
تفصل عنه كما تفصل الذي عن صلته وحققها للرفع وهي انتبه وهذا الوجه لا سيما على  
وجوه الاعراب دون الاول ولو اخبر عن الذباب بالالف واللام او بالالف واللام وعطفنا بالواو  
بالواو وكذلك اضرقت الا في ان الفعل ثمه منتقلاً الى اسم الفاعل فقط ولا يجوز ابراز ضمير الفاعل  
لان الصفة فعلية وهذا منتقل الفعل الى اسم الفاعل ويجب ابراز ضمير الفاعل عند صاحبنا  
لانما سببية فانما فعل الحكم وقد وقعت صلة الموصول الذي هو المظنون والى اسم المفعول بخلاف  
الاولى فلو انما انه انا يطير الحق فيغضبا بزيد الذباب او المظنون يطير في الحق فيغضبا بزيد  
الذباب وفي المظنون ضمير يعود على اللام والذباب الخبر وماذا اخبرنا الذي في هذه الصورة  
لا تبرز الضمير ان الفعل وان جرى على الخبر لا يبرز ضميره لاصالته في حمل الضمير فزاد منه من  
الصفة التي هي منعه في حمله في موضع لا يثبت وكذا اذا اردت الاخبار عن الحق بالذبي او  
بالالف واللام في تنقل الفعل الى اسم الفاعل وبيان الضمير والى اسم المفعول والعطف بالواو  
الواو وكذا اذا اخبرنا عن ابا زيد او عن زيد وحده من جميع ما ذكر الا في عطف بالواو ايجز  
بالضمير الذي في المعطوف يجوز ولا فلا فقد ظهر مما ذكرنا فائدة تغيير عبارة سبويه والخبر  
عطف على قول وعن ضمير الشأن متعلق به وفي قولك محذوف هو حاله انما اخبر عنه وانما  
فيه والى ان به ابهام صيغة الاخبار عنه في غير هذا الموضع بعلة تقيد بالحق العموم تعليله  
والعبارة لعموم العلة دون خصوص كذا ان كرام من مصدر اضيف الى الفاعل وقع مبتدأ  
وزيداً مفعوله وفارما من قديم من سفره حال من احرما والظاهر انما من المفعول لان التحويل  
من حبيب الشاهد اليك ان المسافر كالضيف او ضيفه ولوجي حال ضمير مبتدأه كرام في الجملة

مفسدة لهو والاحتياج الى العائد لانه هي والمنتهى صفة تاخير وفيه ضمير وانما الصنع  
تأخر ضمير الشأن لان وضعه لتعظيم الحدث المذكور بعد لان التفسير بعد ابهامه والمفصل  
بعد لاجال بشأن في التفسير وقوعه مفسداً اولاً وثلاً اخرها عاد الى ما سبق فلا يفتقر الى تفسير  
ومن شأنه ان لا يعود على مذكور يخرج عن مناهجه وهو المجهول عند الكوفيين وتسميه البصر  
اوجه من جهة المعنى ان معناه الشأن والقصة والخالفة من العرفين في المعنى لخالفة  
لفظة لتسلم الصق انه مجهول وتسلم الكوفي ان معناه الشأن ولا عن اكرام معطوف على عن  
قبيله ولا ان ذلك اتي والخبر عن المصدر العامل معضا فاع المضاف اليه وحده في قولك موكلاً في  
الى اخبر فخذ في الدالة السابق عليه لانك لو اخبرنا لوجب ان تقول الذي هو موكلاً فادها و ا ج ب  
ضمير في خلع افعال ضمير المصدر وذلك غير جائز لان المصدر يعمل بمشابهته الفعل بتضمنه  
حدوده الاصل ولفظ الضمير ليس من افعال الفعل في شئ فلا دلالة على الفعل ولذلك لم يحسن  
ضمير في زيد احسن وهو عما تبيح وتعلق المصدر العامل اخترا عن غير العامل الذي يقوم  
مقام الفاعل وهو انما خصص الوصف او العدد تقول في قمت قيا ما حسنا او قمت قومت في  
قمت قيا م حسن واللتان قمتها قومتان الذي هو معرفه صفة كاشفة للضمير ويمكن  
ان يكون ثارنه لان الضمير في ربه نكرة والدليل على انه لا يصح اضمار ما لا يسوغ تعريفه جواز  
ان تقول كسوت عرا جبة واعطانيها عرا وباعارة اليها الى الجبة لان تعريفها سابع فلك ان  
تقول واعطاني الجبة عرا ولم يقل احد لقول زيد باسمها وقبل عرا اياه ولا وقبله عرا  
يعود الكتابين الى باسمها ويعلم من هذا التعليق استعماله ابراهيم عن التميز فلا يقال التي طابها  
زيد تفسر الاخبار عن نفسا من قولك طاب زيد نفساً للام لان من عود الضمير هو السماع من  
ابتدائه والهاء في مقابلة للضمير المخبر عنه واذا اجاب به محذوف لدالة التعليق عليه والى الموصوف  
اما صلة عود الضمير واما صلة عاد والآخر محذوف لدالة المذكور عليها وحل الكافي في كما  
نصب على الى من عود الضمير ومن عاد بقدره والخبر عن الضمير المستتر في واجب للام لان  
تشكك ربط الخبر بالمبتدأ وهما واجب واكرام من عود الضمير المانزل منزله الضمير الموحى الى الموصوف  
بما لا لا يجب في باب الاخبار اذا عاد الضمير التام مقام الموحى الى الموصوف ترك الربط واذا  
عاد الى المبتدأ لم يكن عاكداً الى الموصول فيغفوت شرط الاخبار وفي هذا التعليق بطرانه يوم  
انه اذا كان في الكلام ضمير آخر يعود على المبتدأ يجوز اخبر عن ايتها شئت لوجود الربط في  
زيد في داره له وهو ممنوع وانما لا يمنع لان المراد بالخبر ذكر مبهمة او لا في الجني الخبر عنه ثم ذكر  
الجني ابراهيم ليستفاد بالتركيب النسبة شئ وفي مثل ما ذكرنا ما الخبر لا يصح ارجع الى ما يرد  
وزيد مذكور في الجني الخبر عنه فلم يذكر شئ فيه فائدة فامنع لاسفاء الفائدة المطلوبة بالخبر  
فهذا داخل في قوله وتز حلفه الى عجزها وهذا لا يثبت حلف اعني يمكن تلخيص لكونه خبراً غيراً  
فتدبر ولا يجوز ان يرجع الضمير التام مقامه الى المبتدأ والموصوف الى الموصوف لانه خبر عنه ولا ان العائد  
على الموصول يجب ان يكون في الصلة لا في جزي اخبر بعد تمام الصلة واذا قد تحققت ما مرغنا به  
سبعك فاعلم ان العود عن مقتضى التيسر هو ان يقال الخبر كذا لان الاول مبهمة وهو في المعنى  
مثلاً فحسب ان يقال اخبر عن هذا الذي هو موكلاً ثم كثر استعمال تخفيف فقيل اخبر عن عرا



وجه حسنه ان الاول مبهوم والباقي واضح وموهم في الحقيقة فاضيف الخبر الى لا وفتح  
اذا كان الشيء واحداً وحسبنا هذا الباب تسمى شبهة التي من تحتها المتكلمين ولو كان الكلام  
متطفاً في هذا الباب ههنا لما خففت فيه وانما لان متقوى بحول على ان لا في تقديمه  
تشتبهوا وانما ناصية للفعل او تخففه وفيها خبر الشان وقوله استناد الخبر الى الالف  
يؤيد ان المراد بالمسند اليه المبتدأ دون الفاعل لان المسند في الجملة الفاعل لا المستعمل وهذا  
العلم يخص جملة اسمية تكون الخبر فيها ما يحتمل الضم من فعل وشبهه دليل قوله في الجملة  
التي تقتضي تقديم المسند على المسند اليه من الفاعل الثالث وسبب تقوية موان المبتدأ لكونه مبتدأ  
الآخر وانما الخبر سبباً لتقوى الى تلك الحالة لانه بحث فيها عن فاعل عرفت وانت عرفت  
ويزيد عرف وهذه الطريقة هي بعين النفي والتخصيص فناسيب ان بحث عنه ثم بحث  
جاريه في ذلك اراد بالظاهر الذي هو مقابل المولى اي متقوى بشان على ظاهر اللفظ لانه ظاهر  
فيه بياؤه قولنا انا في انا عرفت يحتمل ان يكون مبتدأ احتمالاً لا لانه لم يعرف مجرد عن العاقل  
مسند اليه في موضعه من غير اعتبار تقدم وتأخير لانه خلاف اصل ويحتمل ان يكون اصل الكلام  
عرفت انا ثم تقدم للتخصيص احتمالاً لا لانه اصل عدم ذلك والدليل على ما ذهبنا اليه قوله  
في تلك الحالة ايضاً واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبار من مختلفين احدهما ان خبر الكلام  
على الظاهر وهو ان المبتدأ عرفت خبره ولا تقرر تقدم وتأخير فاعرف والمراد بتقوى استناد  
الخبر الى المسند اليه فحتمل على السماع انه قد فعل ومنه اياه من الشك فاذكرا تبادلاً بذكر  
ومنطق به اولاً قبل حكم الفعل لكن تبعاً بذلك من الشبهة وتنبه من انكار ومن ان يظن  
بك الخطأ والسهو قالهم يعرفون البليد كل طيرة واحسن سبباً في بيته المفايا والاراد  
ان يصفهم بانهم في سائر سمهدون صهارات الخيل وانهم يقتديون الجيا منها وان ذلك  
دأبهم من غير ان يعرض لنفيه عن غيرهم فلذلك بداء بذكرهم ليثبت السماع لهم ويعلم بديان  
قصده اليهم بما في نفسه من الصفة ليمنع بذلك من الشك وسبباً فيك بحث كشف كل الخطأ  
تصلح للمعاول على وزن التفاعل هو السماع بمعنى الثلاثي كالتقاضي من الفاعل ان السبب  
الفاعل ان يكون الرجل مريضاً فيسمع آخر يقول يا سالم اوكون طالبا فيسمع آخر يقول يا  
واحد فقال نفاً لك بكنا وفي الحديث انه كان بحث النبال ويكره الطيرة مثال العنبية دانتشام  
به من الفاعل الردف كونه متصفاً كونه المسند اليه يصير موصوفاً بالخبر واسم يكون خبر يعود على  
مفهوم جملة هي اسم ان وهو فصل الجملة خبراً ان وانفس الخبر عطف على متصفاً تقدمه اي  
ان كونه اسم لان كونه المسند اليه متصفاً بثبوت الخبر يكون مطلوباً لا بثبوت نفس الخبر يكون مطلوباً  
ثم ان هذا الاعتبار يخص بما كان خبر المبتدأ فيه فعلاً مضارعاً يربطه الى ذلك تمثيلاً بقوله  
الزاهد شرب ويطرب وعنه فلان حتى الحرث وتسمى الضيف تبادله بما اعتاده ووجد منه  
مستتراً والاصل فيه هو الفاعل من الخبر اذا كان بالاسم وبينه اذا كان بالذول وهو دقيق يحتاج  
اليه في البلاغة وذلك ان الفعل الماضي يستلحق ثبوت المعنى وحدوثه فيما مضى والفعل  
المضارع يقتضي ثبوت المعنى للشيء وتجدد له شيئاً بعد شيء لدخول الزمان الذي في شأنه  
التجدد في مفهومه قال تعالى الم تر ان انه انزل من السماء ماء فتصبح ارضاً خصبة انظر

ترك الماضى الى المستقبل في فتصبح لا فائدة بقاء اشرا المطر ما نانا بعد ما ان فالتالى اما مضى  
وجوده واخضر برارض متجدد على الايام لم يعض فاذا قلت زيد يظن بكناك قلت ان انطلا  
شع منه خبراً فجاء وجعلته بين وال وبين جيبه والاسم لا يقتضى الا اثبات المعنى للشيء فحسبنا  
فاذا قلت زيد يظن فقد اثبت الانطلاق له من غير ان يجعله متجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً  
وان شئت فتأمل قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوجيد فان الذوق حكم باستحالة  
الفعل ههنا لان الغرض تأكد نهضة الطلب واثباته بصفة هو عليها وان القول الكذب  
يفعل شيئاً ولذلك لا لاستدعاء الفعل من وال للصفة وتجدد لها وحدوثها شيئاً فشيئاً  
والقضاء الاسم ثبوتاً وحصولها دون ان يكون ثمة من والة قول ومعنى يحدث جزاً فجزاً  
وقوله هل من خالق غير الله رب فرعون السراء والارض لو قيل هل من خالق بارق لكم لا تقبل  
المعنى الى غير ما يريد ومن البيت في ذلك قول الاعشى لعمرى لقد احدث عيون كثيرة لا يرضى  
الغرض ان هناك موقد تجدده لا اشتعال حالاً فحالا ولو قيل نار محرقة لاشتمالها على الطبع  
واستبعده النفس معلوم ان ذلك لا يستبعد ادليس لاجل التافه وانها تقصد بالاسم بل محتملة  
خروج المعنى الى ما ليس الغرض ومن الشواهد الغير المردودة للعرف حال الصفات المشبهة  
اذا قلت زيد يظن لم يصلح مكانه يظن وانما احسن بطول اذا وقع الخبر عن شئ من يدعى كالشجر  
والنبات والصبي ونحوها مما يحدث وتجدد فيه الطول فاما اذا حدثت عن وضع ثابت وعن  
شئ حصل طوله لا يزيد وتجدد فلا يستقيم فيه الا الاسم وقد ظهر مما ذكرنا ان اتصاف المظلوب  
لا حصل بمجرد تقدم المسند اليه بل من التقدم وكون الخبر فعلاً مضارعاً وان النفي لم من  
الاتصاف فحدث يجوز ان يكون الخبر فعلاً مضارعاً واسم مشتقاً وفعلاً مضارعاً دون اتصاف  
فانهم فهو الى ذلك اقرب فالمسند اليه اقرب واولى من المسند الى الفاعل فحذف من كونه تعالى  
يعلم السر والنجى وقولك الله البر والهاء فانه وانه المسند اليه وانما لان تقدمه تقدم  
المسند اليه فيبدى تعظيم عنوانه وفلك لان كونه متقدماً مؤذن بالاهتمام بشأنه وان الحاجة اليه  
فوق الحاجة الى ما اخر كقولنا الله ورسوله اعلم وقولك الخليفة ووزير كذا والمثال المضروب  
في الشرح هو بياض المومنين برسم كذا تعظيماً لشان الى سوم ليس الفوت المعنى بالتخصيص  
جعل الشيء لو حد بعينه وقطع شراكه كل واحد عنه وادعاء بقدرة به دون آخر والرد  
على من زعم ان ذلك كان من غيره والظاهر ان الزيادة زيادته بشهادة قوله في انا عرفت  
وانت عرفت فصل تقدم المسند والاعتبار بالماضي بعد التخصيص بطرح الزيادة وهو مثل  
ان تعروا الى من تروا الحديث عنه بفعل فتدعته ثم تبني الفعل عليه فقلت انا فعلت وانت  
فعلت وذلك على نوعين اما ان تقدم اصل الكلام فعلت انا وفعلت انت ثم تقدم انا وانت  
تجعل انا مبتدأ ولا تقرر تقدم وتأخير ويدخل في هذا القسم زيد عرف فالاول قبل التخصيص  
والباقي الخفت كالشرنا اليه قبل اشارة خفيه وتنشيع من الفاعل الثالث شعبة تسمى  
تخصيص ماله وعليه وتنشيع ذهك حقيقة معناه النقش الخلق ان شأ الله تعالى فاعرف  
خطاب من عززته حركته وسيوف مرفوع باليد لا غماره على الموصوف وهو سيقا ثانياً  
مذعول تجد والعوائق جمع عائق وهو موضع الرداء من المكب وجلس اى هم جلوس جمع جالس



ورز ان ات وقرج رزين ككرم وكرام يقال رزن الرجل رزانه مفور رزين امي وقود  
وهما صفتان لمخوف اقامته فصارا خبرين لمخوف وضمير سرخوع بفعل فستره التمر  
ومع خوف جواب الشرط وهو موضع الاستشهاد واصل خوف هم تأكيد المستكن فيه احد  
خاف كفاعله وقود وكان قوله فهم خوف حاشية كتب المتن يصنفه بالشئ علة والمخوف  
يقول هؤلاء النعم لمخوفهم بالحرب وفقهم في الجلالة كاليسوف في المظا والجالس حسن  
ساكنون وعند نزول الضيف للخدمة مسرعون لحسبك الباصلة في المرفوع وان نعلوا فاعله وانك  
مفعوله وقال صاحب الصحاح المصنف الذي يروح عليه ضره من المال هو المال الكثر فمستك  
هذا البيت وقال المصنف من الرجال الذي لا ملاحنة له ومن العلم الذي لا طعم له وفي المثل مسبح  
لملحوا واستشهدوا البيت الثاني في المصنف من العلم الذي لا طعم له وفي المثل مسبح  
حوار احني بفصل فاذا فصل عن لغة فهو فصيل لا انت حلق ولا انت متر من المراد من  
البنين وتأتي المقام ان تقول لا حول انت ولا سررك انت بهجوه وبصفة الجمل استباه  
ذلك بالحجوه والاول للعطف على انه يفيد ان واما الاشياء ذلك ان المذكور ولا حسن العطف  
على قوله لان من عارده ان يورد في احس كل حالة ما تنفي توتيم حصص اعني ان على المذكور العطف  
على ما هو من اعني ان احسن منه على المثال المختص باعتبار واحد قوا واما الحالة  
التي تقضي تأخير المسند اليه على وجه عا سبب من وجوه التقديم من اسباب تقدم  
المسند صفة وجه كما سترد في محل النصب على الحال من وجوه التقديم وما عطف التي فاعله  
ستردي يعود عليه في الفن الثالث ان في الحالة التي تقضي تقدم المسند من الفن الثالث  
واعلم ان التقديم والباخر امران نسبتيان فتارة يعق للمسند المسند اليه بحسب المقام  
لما يقضي تأخير وذل من ذلك تقدم المسند نحو عندك انك فاعلم ان مع اسمه وخبره  
لانه في تاويل المصدر وعندي خبر وابواب الدخيل للنبية من اول الامر على انها المعجزة  
اولا لا لبس في معنى لعل لانها لا تقع الا صدرا او لا يما لا تبقى عرضة لدخول العوايل  
فوردت دخول ان عليها واخرى جعلت على المسند ما تجب تقدمه وذلك يدعى التأخير  
المستند كتضمنه استغناء وقد عرض للمسند اليه ما يقضي تأخير والخبر المستند على تقدم  
معاشا ان يكون المستند نكرة والخبر ظرفا فخصيص الشخ رحمه الله الداعي الى تأخيرها  
المسند على سبب من اسباب تقدمه فيه نظر فليتنا تل ويمكن ان يجاب بانها ما  
تلازم كما كان لشمال الخبر على المقضي لتقدمه كاشتمال المستند على الداعي لتأخيرها فاضاف  
الاسباب اليه واخره الى ذلك الفصل المضبط قوا واما الحالات المتضمنة ان الخبر  
ان ادب الاطلاق اخذه من حيث هو ومن غير اعتبار اسرار مع كالفئة وغيرها في التتابع  
وخصيص المسند اليه تقيده بالصفة او شئ من التتابع واخراج بعض ما يصلح له اللفظ على  
عاسبيل لبدل حال التكرير يتعلق بالاطلاق والخصيص شيهاه قوله في صدر الفن الثاني  
وايما حالة تقضي تخصيصه او اطلاقه حال التكرير انظر كيف تقدم تخصيصه على الاطلاق ثم  
قيده ههنا قديم اطلاق ثم قيده واعتبارا واحدا ليؤيد سببها به فيما تقدم معنى به  
الحالة التي تقضي تنكيره وذلك انك اذا اردت بالمسند اليه شخصا او نوعا او انك

فهم خوف حاشية كتب المتن يصنفه بالشئ علة والمخوف

لا تعرف منه الا انه من جنس الرجل عن آخر المعطوفات في هذا الفصل لم يصح الا انطلا  
وتعنيته الا ترى انك اذا رمت الاستبعاد بالوصف او بشئ من التتابع كيف شئت مفهوم الكلام  
الى ليس بخبري ويعرف من هذا مقام الخصيص حال التكرير انه ضره وايفيد في الشرح ان الكلام  
فما تقدم اطلاق المسند اليه وتخصيصه حال التعريف ولي فيه نظر وقد ذكر ان الوصف المعرف  
لان احده الشركة من المشتركة من في الاسم وفي التكريرات لتقليل العموم وتفصيل الانواع والبلد في العلم  
بالاول العلم بكمالات الانطلاقات في المعارف لا قولا الشركة او لانه لا يوجد له اشتراك وفي  
التكريرات للمعجم والاملازمة بينهما فمما يفيد فيه ان الاول ان يقال ما تقدم اشارة اليه في كره  
في الحالة التي تقضي تنكير المسند اليه والتي تقضي وصف المعرف او من لا يورى اطلاق التكرير  
ومن الثانية تخصيصه بالوصف حسب تخصيص المعرف به واقول ان القسم الثاني من الثاني  
ممنوع ايضا بدين ما ذكر قوا واما الحالة المتضمنة لتخصيص المسند اليه على المسند اليه  
القصص فخصيص الشئ بالشئ على معنى انه ثابت له دون غيره من قولهم قصصت الشئ على كذا اذا  
لم تجاوز به الى غيره لان قصصت الشئ حبسته بدليل تعديته بعلى والشئ الخاط و قد  
تثبت الشئ استويه فهو مشوب بصواب وخطا مغلوب بهما وتقتض الشئ جعله في قوله  
اي مستقر في مثل يمدى منصوبا على انه حال من حكم لانه موصوف او مستد برافق ولورفع  
على البدل من ان يكون فصلا ب او خبر لمخوف ونقول له سوي بالرفع اي فانت تقول  
والنصب نطفا على كونه جيتد وان زيدا الاول اسم يكون والثاني مفعول معروف مفعول  
فذلك الحالة هي ان يحكم السامع حكما حاد فيه عن الجادة وانت تبغي صرقة الى الحق عن  
نحو حكم المحي طبع عا زيدا ذومال وجواب فيقولك للمسامع زيدا تقول لاجواب تحقيق عليه  
انه لا يخطا التمثل الى الحكم وكذا القولت باقما بالنفي والاستثناء والاصل فيه ان العاطفة  
تتفق عما بعدهما ما وجب لما قبلها لا على معنى انها تنفي شركة الثاني عن الاول في القول بل  
على معنى انه تنفي كون الفعل الذي كان من الاول انه قد كان من الثاني مثلا اذا قلت جاني  
زيد لا عر وعناه ان الذي عرفت انه جاني من زيد لا عر ودون انه لم يكن من عر و قول  
مثل ما كان من زيد فهذا كلام مع من غلط في الفعل قد كان من هذا فستفهم انه من ذلك  
ونظهر من ذكرنا نكتتان الاولى انه لا شبهة في ان ليس ههنا جاسان وانه ليس الا احد  
واما الشبهة في ان ذلك الجاني زيدا م عر فتحقق على السامع بهذا القول انه زيدا وليس  
والساعة ان لا يكلم هذا الكلام حتى يكون السامع عارفا بحج اليك الا انه ظن انه كان عر و  
فاعلمته انه من زيد دون عر وهذا التما الاولى على اثبات الخصيص يعرف عن عاسبيل  
الذي وم تقابل مشترك وكذا هذه المعاني كلها قائمة في انما والشيء والنفي والاستثناء فهو محتمل ان  
الاول ان يريدا خنصا من زيد بالحج وتعيه عما عداه وان يعلم السامع انه لم يحج اليك غيره  
فعل في هذا موباصل وضعه بدل على نفي التشريك والثاني ان تزيده ما ذكر في انما وان تعرف  
ان الجاني زيدا لا عر وهذا الاصل موباصل في قول الشخ رحمه الله فهو ان يكون عند السامع  
الحاجة وعلم ان طرف القصص اربعة والشخ رحمه الله ذكر فيها بلائه وتكرير المقدم  
لاستماع قصص المستند على الخبر المستند ان التقديم المفيد للخصر وتخرج النية واذا انقضى



به التاخير كقولنا انا عرفت ونحوه فيد حصر الخبر على المبتدأ وعليه وعلى اقتضا المبتدأ اليه  
على المسند الذي يحكى عنه وعن وحده وما يحكى ان الله عطف على مثله اسر سواه من قول  
والفرق بين الامثلة ان الدلالة الاول قصدا فزاد والايان من قصدا فقلبت كان الفصل  
لذلك ثم ان المبتدأ كما يقصر على الخبر بقصر الخبر على المبتدأ نحو انا ما عطف ريد وما افيد  
من انه نحو انا الضارب زيد لقصر الضارمة على زيدا فنه نطرح ان الالف واللام في الضارب  
ان كان موصولا فزيد خبر عنه وضارب صلته وفه عائد اليه وان كان للتعريف فلا يكون  
الضارب مبتدأ مسندا لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفين فالتعريف قد تفتت فهو المبتدأ  
فلا يكون قصرا الخبر على المبتدأ البين معنى وسقطنا جليست من القوم كما قال وسط القوم  
بالجندف وموظف وان جعلته اسما العربي وقري لقد تقطع سنك بالرفع والنصب كما  
كانه قال ثم ليس القصر بخصا بان تقع وسط المسند اليه والمسند اليه القصر عن موصوفى من  
كل طرفين اعني متعلقين وله تعريفات ستقف عليها ان شاء الله تعالى فالاحد ان يدخل  
للبحث في القصر فصلا وتوخر الفصل الى ان يتم النص في البحث ما عدا القصر في قايون الخبر  
لكون القصر الى الوقوف على القصر اقرب من القصر الى الوقوف عليه اذا لم ندر لان في  
الافراد ضبطا بخلاف الخلط افيد في الشرح ان اسم يكون افراد الكل والى فيه نطرح  
ذلك لاشارة الى الحالات المذكورة في فن الاختيار رات الرجعة الى المسند اليه مقتضى الظاهر  
ظاهر المقام فيسبغ الهاء للمسند اليه لان الالف ان المسند اليه اختص بصيلا لما كان به  
البناء هذا الحكم توافق من السراج لان عنده اعرف المعارف المبهمة ثم الضمير لان  
اسم لا يشارة بحرف بالعين والعلب وغيره متعين بالقلب غير موضع الضمير يعني ضمير  
الغائب لانه ليس للضمير والمخاطب اسم لا يشارة لان المظهرات كلها غيب كعاقلة الشعير  
لاين الراء وندى ولم خبرته في موضع الرفع بالابتداء وعاقلة صفة عاقلة اي كامل في  
عقله ويمكن ان يكون تاليفا واعيت خبرها ومولانا من عبيد يامر بالخفض والبشدة  
اذا لم يهتد لوجهه واعياه لمره فحذف المفعول اي اعيت او اعيت الرجل في المشي  
واعياه الله كلامها بالالف والمتعدي وفق لقوله تلافاه بناء على ان المفعول اذا جاز  
متعديا ولا زما فان وقع في محبة متعديا فالنعمية اولى ان وقع في محبة لانهم قالوا  
اوجه ولذلك فسرقوا له تعالى فيمن تعجل في الحق واستعجل النيران وهما جيران  
مطاويعين بمعنى عجل يقال تعجل في الامر واستعجل ومتعدين يقال تعجل في الهبات و  
استعجله والمطاويعه البين لقوله تعالى ومن تاخر ومنه قوله قد تدرك المتأخر في بعض  
حاجته وقد يكون من المستعجل الذي لا اجل التاخر هذا الذي ظاهرا المقام ينضوي ان يقر  
الذي انه يريد لاشارة الى مدلول البين الاول ووضع الضمير لذلك لكن يخرج الكلام اعلى  
مقتضاه للنسبة على كمال العناية بالتمييز وترك معناه طرح وحلى ان تعلق بمقتضى  
وفي المثل تركه ترك طبعي ظله وتعلق بالبينين فمقتضى معنى صير مقام مقام لنعول  
القولوب قال عن نورة فتركته جزا السباع فينشئه ومنه ترك الامام حائره اصله واوام  
حائره ثم قال ترك فنصب الحزين وبعض ذلك وصير العالم الخبير اي المتفق زندقا

النون واحد لئلا يزداد من حذف الباء وعوض منه الهاء فقبل النون يادوة ومو حوب ومن  
الثبوت ولا سم لئلا يزداد وقد تنبذ لانه لان الشان والتهم بالشئ الاستهزاء به مقلوب  
التكلم لان المستعمل في كونه اجعله كها من قولهم سيف كها ام اي كليل ولسان كها ام اي  
اي عتق والشحنة بالضم والكسر اسم من سحت منه اولم يكن عطف على كان ولا بد من حذف تقديره  
مثل ما اذا كان السامع اعني اذ لم يكن ما يشار اليه ان كان السامع بصيرا كما قال اخذ هذا لو  
النداء معطوف على التهم يعني او قصد النبيه على غياوة السامع او على حال فطانه السامع اي  
فهو معطوف على حال بلادته وعور كل شئ فحضره ومنه فلان بعيد الغور والباء في بانه لا يبين  
وبان غير المحسوس الاستعانة والمخفى ذلك ان الضمير يشار به الى المسوق ذكره واسم لا يشارة  
يشار بها الى المحسوس بالبصر فاذا قلنا كان موهذا ولم يكن شئ مثار اليه بهتت بذلك على ان  
السامع لا يبين من المحسوس البصر من غير المحسوس به او بان غير المحسوس به عند السامع كالمحسوس  
به عند السامع ثم دل بذلك على انه غيب او ذكيت بقية او قصدت عا انه ان المبتدأ اليه معطوف  
على قصدا التهم ودل بالعطف عليه دون التهم على تفاوت ما بين المحسوس ان التهم والنداء مع  
اقتسامها سعت المخاطب الثاني بالمشارة الى تها رضى لان اخذت وليس كمرض عرلة  
قتلى قد فزت بذلك اي يقتلى تدعى ان فونها ما ارادت تها تها هو المحسوس بالبصر وما يشاكل  
شابه ذلك ان المذكور المفصل بالما وما ويوضع المضمر د على فيوضع اسم لا يشارة لابتداء  
حال من الضمير في كلامهم اي مبتدئين من غير سيف ذكر شئ في اللفظ بيان ابتداء او فنية  
حال بالجر لعطف على جري حوقله تعالى انا انزلناه فان التهمة الحالية تشار الشان الهاء  
للقراء رية رجلا مفعول القول الفياض لا يدخل رت على المضمر لانه معرفة لكن روى  
عنا العرب به رجلا وموتة مبهمة لانه غائب رضى من غير قصد الى مضمره ثم يفتس كما  
تفتس العود المبهمة وذلك لعظم الامر ونفيته والعامل في التفتس الهاء لانها شابهت عشر  
انها مبهمة صالحة لكل منكر وهذه ضرورة الجاهلهم الى اعمال المضمر على قول من اراد اصل  
اي انقول زيد مبتدأ ونعم رجلا خبره متقدما عليه لانه حينئذ يرجع الضمير اليه بل زوب  
الى ان زيد خبر مبتدأ محذوف والضمير غير عائد على مذكور محذوف بكون منصوبة والعامل فيها  
نعم ووجه حسنه ان هذا الباب موضوع على الابهام فلو عا على مذكور لم يكن مبهما ولذلك  
لا يبدل منه لان في ابدال تبيين ثمانية لا بهام وان فيه ذكر المقصود بل مترا مترا على  
جمله العموم باضمار الجنس العام في نعم ونفسه بالنكرة العامة ومرة فخصه ذكره وفي نعم الرجل  
متراين وذلك ليعون على المعنى المراد من باب نعم وهذا البعيل احسن مما افيد في الشرح من  
انهم جونا وهذا الاضمار لانهم قصدوا المدح العام نسبوه الى متعقل في الزمن وعرفوا بغيره  
العمد التفتي باللام ولما كان الغرض انما منسبته الى المتعقل في الزمن من ذلك المحسوس وا  
اضماره بانذار ذلك المعنى ولما كان اضماره اضمارا جسيما في حقائق بخلافه الترموا بيان احسن  
الحقائق بما يبين الجنس المقصود لان اللام عند المصنف للجنس للعدد وقولهم معطوف على ايهم  
ابتداء لتمكن مفعول له ليوضع وما يعقبه فاعل تمكن والضمير للضمير وذلك اي التمكن مبتدأ  
وات اي لان حذف اللام مع ما في جين خبر ذلك ومتى مع جزا انما اعني في منظر اخبارات



فتمتلك المسموع بعبء بعد الضيق فذمته ذم السامع لان ذلك يجري مجرى اعلانك الشيء  
 النبيه عليه وتطلع السامع الى الكشف عنه وهو السراني تمكن ما يعقبه بقدرته  
 مقدم ضمير الشأن بشهادة تعقيبه قل هو الله احد وهذا الجاز ما وعد في الحالة التي يقتضي  
 تقدم المسند اليه على المسند ذال قال وعن فرب تعريف السمع في الزمان تقدم ضمير الشأن  
 تعقبي الكلام سابقته قال الجوهري العقب والعقب على وزن عسبر وعسبر العاقبة وعاقبة كل  
 شيء اخر ومنه قوله تعالى موخير ثوابا وخير عقبا هذا اللفظ هو ضمير الشأن على وجه يجوز  
 ان يكون عائدا على الله تعالى يعود على المذكور مقدرا انه تعالى حاضر في القلوب موجود  
 في الضمائر في ان عوده عليه وان لم يسبق له ذكر ظاهر روي ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا  
 ربك الذي تدعونا اليه فنزلت ما فيها ضمير الشأن والقصة بحسب هذا ومؤثرا باعتبار  
 الشأن والقصة والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فانه الا ان التنازل في  
 وجد في الكلام مؤثرا اولي وقيل هو مبهم تنبيهه الابصار وفي تعقبي اجمع اليه في  
 ابصارهم صحيح لا محالة وانما العقب على اسم ولا يعود بمعنى ابصار وكانه ليس معنى بالاضافة  
 المعنى القلوب والضمير في هذه المواضع لا يكون الا غائبا ليعتبر غيره اذ المصطلح والمخاطب  
 ينتهي هذا الحضور كما يوضع المظهر موضع المضمير متعلق بوضع المضمير ان تقع هذا مكان  
 ذاك كما يقع ذاك مكان هذا لنفسه نفس المظهر بقية قوله في عكسه ما يعقبه كانه قال  
 وههنا بذكر المظهر موضع المضمير ليعظم المظهر نفسه لا لما يعقبه الا ترى ان في وضع المظهر  
 موضع المضمير تكبرا والتكبر ما يكون لتعظيم المظهر لا لشئ اخر من ذلك لان تكبر دليل عدم  
 الاعتناء به ولان كانه قال نفسه ولم يقل تمكينة وما لا يفيد من انه يجوز ان يكون الضمير لنفسه  
 نظير الاصل تعطيه لجهنم الذي قد قال لا ليس لها محل لانه ليس للشئاء والرداء موضع في الكلام  
 اما قال لا تعقيبين بديل قوله مكانه من قاله ونكر براسه لا يذيان بان من لم يوصف بالصفة  
 لم يستحق الالهية والصفة معنى المصود اليه في الحجاج من صمد قصد وهو تعالى موصوف به  
 مطلقا وتعريفه وتكبر احد لشهرته في تعالى منهم بالصمدية خلافا لاحدته ونظير نظير  
 قوله عن قال الله الصمد بشهادة قوله خارج باب المسند اليه كانه قال ونظير اليه الصمد  
 في ذكر المظهر مكان المضمير ان يكون مسندا اليه من الزمان ان نقط الحق ايضا كذلك فلا فائدة  
 للخصيص ولانه لما مثل تعالى بين احدهما مسندا اليه والاخر خارج باب به بعد ان يقول بعد ذلك  
 ونظير وضع المظهر موضع المضمير واعلم ان كلام الشرح ههنا مضطرب وفيه اسهاب و  
 في الجملة ان الضمير في نظيره لوضع المظهر موضع المضمير وانما قال خارج باب المسند اليه في المثالين  
 الاخيرين لان نعت الحق مسندا اليه والتقدير من غير تغيير اجزاء الكلام حذف او زيادة في تعطى  
 سائله خلافا وبالحق نزل لانه لو جعل الحق مسندا اليه لم حذف الباء وخلاف ما نزلنا على  
 الذي ظلمنا لانه يلزم البعير بالزيادة في الذين ظلموا انزلنا عليهم فدخل في الباب نعت الحق ويخرج  
 المثالان لاختلافهما والحق على متقني نوع الادب ما في هذا الكلام من النظر على ان هذه التقديرات  
 خلافا لاصل واضورة الحائز الى انك يا فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
 لسبق الذكر ومعناه ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا ملتبسا بالحكمة

لو سئل عن قوله تعالى  
 وما نزلنا القرآن الا بالحكمة  
 المقتضية لانزاله وما نزل  
 الا ملتبسا بالحكمة

لاشكال

اشتمال على الوردية الى كل حين او ما انزلنا من السماء الا بالحق محفوظا بالصدق من الملازمة  
 وما نزل على الرسول الا محفوظا بهم من تخطيط الشياطين وكذا التي وكذا نظيره في موضع المظهر  
 المضمر خارج باب فبذلك الدين ان وضع اليهود في خطبة اي خطب عناد فبينا خطبة خطبة  
 وقيل قالوا بالبطيخة خطبا سوفا ان خطبة حمراء استهزاء وعد واعطى طلق عند الله الى  
 طلقا لشتهمون وفي نكر من الدين ظلموا فان لم نقل عليهم زيادة تقبح لعمري ما يذيان بان انزال العذاب  
 عليهم لظلمهم لادراك الحكمة حكمة النفس الظاهر في به رجح ان مصدر سرك والتعقيد بالخطاب  
 ان التصريح ضمير المسكر ان تعلقت بهذا الصنيع كنهه فعلا لخلقنا نصب على انه مفعول مطلق عبي  
 عن الترك ما فعلنا لانه كقول من لا فعل نفعل تركت صحبة لا شرار فقال لكل من ما فعلت وفائدة  
 انه نازل منزلة الحكمة في الاخصار والاسخفاء عن طول المكث عنه الا ترى ان الرجل نفعل تركت  
 زيدا في السوء شتمته واخذت ماله ويعتد فعلا لا فتقول بئس ما فعلت ولو ذكرت ما نالت عنه  
 لطل وكذا ذلك لترك النعل الى الترك لا سبيل ان يقال ترك الخلقا الحكمة الى المظهر وعليه قوله  
 تعالى فان لم تنفعلوا ولن تفعلوا بعد قوله تعالى فانوا بسورة من مثله وما انا الا محقق في الشرح لانه  
 نصب على المصدر لان الترك فعل خاص وكانه قال ففعل هذا الفعل وهو الترك فعل الخلق لا لالفعل  
 بمعنى الترك اخيه بعد وهو اطلاق العام واردة الخاص اذ العام لا دلالة له على الخاص كحذف الا  
 فيه نظير ان المفعول المطلق مواسم ما فعله فاعل فعل مذكور معناه وذلك يدل على الذي يوضع  
 موضع المصدر يكون معنى الفعل دون العكس لان مصدر كل فعل منصوب به في هذا التقدير ليس  
 منصوبا به بل بفعل اخر فلا يكون مصدر بترك وان اطلاقا من الشئيين في هذا النوع الخبير  
 والاعتقاد كما ينبغي اليه في قول علم البيان لا العقل الا ترى كيف يعبر عن الكل بالجزء وعن الجزئ  
 وعن كل من خصين في العرف بالآخر على ان الاسم الجامد قد يقع موقع المصدر كقوله ثوبا رجلا  
 وهذا كذلك ان الفعل بالكسرة والمصدر بالفتح فليست مثل والتعقيد بالخطاب هو ان التصديق  
 كان في زمان اخلفة والا فلا فائدة لان الملوك وغيرهم يفعلون ذلك وهذا تخصيص بعد تعميم وذلك  
 للنسبة على المعنى المحض هذا التسم وهو الالفاظ وليست قال وترك ولم نقل ووضع والروعة الفز  
 وهو الغرض وتسمية بالرفع عطف على احوال والمهابة الهيبة وهي الاجلال والحقافة لا بد للمور  
 من داع الى الشئ فاذ اسع لسمه الخاص به يزداد الداعي قوة خلافا للضمير المشترك بين كل  
 متكلم وعليه الهاء يرجع الى ما دل عليه وترك الحكمة ويجوز ان يرجع الى بقوله الداعي والذكر  
 لذكر المضاف اليه فاذا عرفت فاذا اقطعت الراس على شئ بعد الشورى يتوكل على الله في بعضه  
 امر على الارشاد اصح فان ما هو اصح لك لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاوره ومقتضى الظاهر  
 عطف وهذا حال لتقوية الداعي وقول المستعطف عطف على فعل الخلق ولا يستعطف من التضرع  
 من العطف وهو الرجحة والسين للسؤال كانه سأل الله ان يعطف عليه ونجنا مرة حيث نفق  
 اسيرك تنضغ اليك مكان انا اتصنع اليك وعليه وعلى الاستعطف او وترك حكمة النمر الى  
 المظهر استعطفنا الهن اي يا الهن البت بعدد يس بالذنب وقد دعا كاذبان تعقبتا انت  
 لاذك اهل وان تطرد فمن رجوسوا كما وما جرى مجرى عطف على المستعطف او قول المستعطف  
 هذا الاعتناء في الاعتبار المذكور بحسب قوله تعالى في سورة الاعراف فامنوا بالله ورسوله بعد قوله

والله اعلم  
 بالحق  
 وما نزلنا  
 القرآن الا  
 بالحكمة  
 المقتضية  
 لانزاله  
 وما نزل  
 الا ملتبسا  
 بالحكمة

اسيرك  
 تنضغ  
 اليك  
 مكان  
 انا  
 اتصنع  
 اليك  
 وعليه  
 وعلى  
 الاستعطف  
 او  
 وترك  
 حكمة  
 النمر  
 الى  
 المظهر  
 استعطفنا  
 الهن  
 اي  
 يا  
 الهن  
 البت  
 بعدد  
 يس  
 بالذنب  
 وقد  
 دعا  
 كاذبان  
 تعقبتا  
 انت



رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جازاه الله وهذا لفظه عدل عن المضى الى الاسم الظاهر لغيره  
الصفات التي احببت عليه وليعلم ان الذي وجب بآثاره واتباعه هو هذا الشيء المستقل  
بانه النقيض الاقرب الذي يؤمن بالله وكلماته كانتا من كان انا وغريقت اظها للتعصب وتفاوتا  
من العصبية لنفسه الى الغيبة الى المظهر الى المظهرات كلها غيبت فهاهنا الغدرا الى الغيبة  
النوع من النقل المسند اليه بل جرى في غيره ولا يخص ايضا النقل عن الحكمة الى الغيبة وقد  
استعمل هذا النقل في نقل كل واحد من الحكمة والخطاب والغيبة المنصوص في انقسام الستة  
لنصب البلاغة في اثنتين الى الاخر التنازع وعلم من ذلك حده ومواجه الصيغ من الخطاب  
والغيبة والحكمة على مفهوم واحد وهو من اللغة التلفت بيننا وبينه لا ومقابل الرجل بوجه  
تارة كدري واخرى كذا والتعبير اخير لستفاد من الامثلة الواردة في قوله ما قال جازاه الله رحمه الله  
في سورة مريم في قوله تعالى وان منكم الا واردها هو الغفات الى ان يبين المذكور في وان منكم  
الانسان انا خلقناه ونعصده قراءة ابن عباس وعكرمة وان منهم ثم قال وخطب بالانسان  
من غير الغفات الى المذكور فهو ذلك كلامه بانه لا بد من توارد الصيغ على مفهوم واحد وان  
معنى الغفات هو ان يكون الحكم ملتفتا الى الصيغة الاولى بعد النقل ونظير ما ذكرنا ان ما يقيد  
في الشرح من انتقال من صيغة الى صيغة مطبقا ومن ان قوله تعالى ما لي لا اعد الذي فطرني  
واليه ترجعون عدل عن الحكمة الى الخطاب الغفات ممنوع نعم لو قيل عدل عن الخطاب الى الحكمة  
لان حق الكلام وما لم يقرب منه ترجعون لكان قريبا فليتناكل المنصف واعلم ان جميعا منهما  
الى ان الغفات مؤنادة بمعنى بطريق من الطرف البلية بعد تأدية ذلك المعنى بطريق آخر  
منها ومن كلام صاحب المفتاح واولاده الا حلة في هذا الباب يفهم انه تأدية معنى بطريق  
هذه الطرف عما عتبه او كان متضمن الظاهر ان يعتبه بغيره منها وهذا اعم من اقول  
فكل الغفات بالمعنى اول الغفات بالمعنى الثاني دون العكس اعلم ان وجه التوفيق بين قول  
جازاه الله في الكليات رحمه الله هذا استعمل الغفات في علم البيان ومن قول المنصف رحمه الله  
على المعاني هو ان الالتفات من حيث الدلالة كناية لانه نزل النسخ بذكر الشيء الى ذكر ما يليه  
لستقل من المذكور الى المتروك وهو هذا الاعتبار من مسائل علم البيان وانه نوع من اخراج  
الكلام الى مقتضى المقام وهو هذا المعنى من علم المعاني يستكثر منه من الالتفات او هذا  
النقل اذ دخل ثاني مفعول يربى نظرية تحديدا ونصرة من قولهم طسبت الثوب نظرية  
من الطراوة ولعلنا معطوف على اجس من قولهم مولى بكذا اني قوي عليه مطبوعه من  
ملأت الاناء فاملت بالشئ كانه ملأت من القوة عليه ولا يستند راز استفعال من الدار يقال  
الريح تستند السحاب والمعنى يرون الكلام اكثر قبلا واحسن نصرة لنشاط السامع واقدار  
على استجلاب جيل السامع اذا نقل من من الى من منه اذا لم نقل اقبل الشرح ان املا من  
الما لا المعاونه وفيه نظير ان اقبل النضيل لا يبنى عن المنبذ ولانه عدي بالباء  
كان من الما الالة لغتي على يقال ما لا ت عليه لانه اخيرا واحدا حوت على عيلا جدير  
ويوشى بجمع لانه صفة وكذا خبر الكسر اما خبري الفتح فنصدر لاشئ بالجمع بذلك بالالتفات  
او بالانتقال وتبدأ الثاني استيناف اليت معنى الهمزة فيه التفسير ان المفهوم قرى الاضيا

آية

محمّد

سبقتهم وخوة قوله تعالى الست بن بك معناه انا ربكم ولا بعد ان يقال الهمزة انكار عدم  
قرى الاضيا من سبقتهم وبن بك منه التقدير لدخولها في النفي كان شاملا قال اى معنى  
العرب اولى بذلك فاجاب ليس كذا والسبقة الخلق والطبع من سبقتهم سكن والجشاد  
بالكسر واحد هاشمى وهى النافذة الثقات عليها من يوم ارسل فيها الغل عشرة اشهر  
اسرها الى ان يضع ويود وضعها ايضا يقال نوق عشار وحصيد الخ بالعشر رغبة المدح لان  
عناتهم مصرفة الى ابل خصيصا عا العشار خصوصا الى المثليات فاذا لخر وهما كان لقوة  
الراعى اليه ومن القرى ومن هذا يظهر ان حمل العشار على المعنى الثاني احسن والرب العادة  
والشان واليهيى مثال الغيبة كذلك لا من قوت دعا لهم فادعنا مفعول من قوت ولهم  
حال من ادعهم ومن قى الا ديم كناية عن الموت والنقل وجرا مفعول اباحت واباحة الحرم  
كناية عن الغارة والاسر وحرم الشئ ما حولها من مرا فقها وحقق فيها وما لا يتم اسفعا  
منه الابه الهمزة في افترايم نظيرهم للانكار دخلت من المعطوف والمعطوف عليه وهو النسب  
وتحس يعلم الاشباح جمع شبح وهو الشخص الطعم بالفتح ما توديه الذوق وما تشتهي  
ايضا والنسب الطعم فان الكلام المفيد لتعليل افترايم وجواب منك منكر قرى لادواح فلا يخفى لغوث  
فنه من قرى لادواح والانسان المعنوي الذي يعقل ويفهم الهاء في لوجه ولها للانسان  
بالمعنى ولوجه يقول ان من لادواح واشباح اتصا لادواح غدا فلادواح ايضا غدا  
لكن غداها الكلام فلما كان قرى الاجساد واخلاف اطعمة في ذلك دايم وهم وهى اقرب منزلة  
من لادواح ون قرى لادواح واخلاف فيه دايم واشتهي شاذ لانه لا يبنى فعل التفضيل  
للمفعول بل للماعل ثالث صاحب الكتاب في قولهم ما اشبهه انه على تقديره وان لم يستعمل  
كانه تقدير شئ ما صار بحيث تشتهي ثم يبنى فعل منه واشتار الى انه كسائر ما شرب كذا  
فقرى قرىهم رفع وقبر ولم يستعمل رفع وقبر وقد تطلق الغفات ويراد به معنى آخر قيل  
الغفات هو تعقيب الكلام بجملة تامة ملائمة اياه من المعنى ليكون تنبيها له على جهة التشكك  
او الدعا او غيرها قال تعالى قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقال  
ثم انصرفوا الى قلوبهم ومن كلام البلغاء قصم الفقر ظهري والفقر من قاصحات الظفر  
وقيل هو ان تتركب معنى وكا تلك تنويع ان السامع اعترضه شك في ذلك او في سببه وعلمته  
فذكر ما يزيل شكه كقوله فلا صدمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله ولنا فذكره  
فكانه لما قال فلا صدمه يبدو وقيل له وما تصنع به فاجاب وفي الياس راحة واتاما قال ابن  
ابن الاثير في مثل السائر ونقل منه الى المشي من الالتفات استعمل ايضا شيعة العربية لان  
الشياع يركب ما لا يستطيعه غيره وكذا الالتفات لاختصاص اللغة العربية به دون غيرها  
من اللغات ومن ان فيما قال جازاه الله ان الرجوع من الغيبة الى الخطاب يستعمل للتعويض  
في الكلام والاسفال من اسلوب الى اسلوب نظرية لنشاط السامع وانتقاله للاسفل اليه دليل على  
ان السامع يمل من اسلوب واحد فينقل الى غيره ليجد نشاطه للاستماع وهذا قدح للكلام لا وصف  
له لانه لو كان حسنا لما سلك ثم لو سلك جازاه الله ما قال لكان انما يكون في الكلام المطول وان مفهوم  
قوله هو ان الانتقال للتصديق الى المخالف من المنقول عنه والمنقول اليه لا للتصديق الى استعمال الا حسن  
جازاه







خطاب الخيال وانتهى لهم لتأنيدهم صاحبته والرجيلة الجهم القوتة على المشي والرجل  
رجيل والواو في وكنيت لو كان الحال لاوافق معنى الست ولو قيل مولى لعطف على الهندس اي  
سكت كنت قادره على السعي لم بعد عن الصواب وروى في المنصليات اني اهتديت وكنت  
رجيلة اي غفيرة على المشي وهذا اوفق من حيث المعنى والقوم والحال لنا والعايل  
اهتدي والكتاب واحد هاتين وهو ما ارتفع من الارض وصلب والسبح في الارض المني  
الحواب وقيل التي ليست صلبة واسميلة وقيل هو اسم موضع ولما قيل في قال هذا اهل  
الجنة سيجي اي متصل دائم فلا بعد ان يتصده الشا عكانه قال قطعوا مكانا لا انقطع له  
وجله لانه سيجي من اهتديا وجوبها الغلاة مع نعمتها وغانة لطفها العلقم شجر  
من والعبء بالتحريك الغضب والآنف والاسم العلة جولا عليين وكان علقمتان من سجة  
الوجع احدهما هذا الشا عكانه والآخر الخصى فلما ايك رجوع من الحكمة الى الخطاب الباء  
للتعدي علق من قولهم طي اذهب في الارض يقال طياه قلبه ذهب به في كل شيء ومنه المثل  
طحت بك البطنة بضرب لمن كثر ماله فيا شرب ويطن والحسان جميع حسن وطوب صفة  
قلت معنى ذهب بك قلب مسته خفه وبه الرخية في ارادتهم وتبعهم قال الحيوت  
الطرب خفه تصيب الانسان لشدة سرورا وحزن بعيد خفه ليؤذون بذنوبه منه كاصف  
الشئ لدنوه من الشئ يقال هو فوق هذا ودين ذلك والعصر الدهر وحين ان اي  
انقضى الشباب وشك عجزه غيبه ثوابه زمان امام المشيب واخذ طلوعه في عصر  
بدل الكل من بعيد ولا استخالة في ذلك لان مغيب الشباب وحلول المشيب وقعا في زمان  
واسع كما يقال لقيته سنة كذا فكا فيهما زمان واحد وقد قيل قوله تعالى اذا قال الملأ  
يا مريم ان اسمك بشرك على البرك من قوله اذا فتصون لان البشارة والاختصاص كانا في زمان  
واسع تكلف السماع بالتأخر على الباءت فعل لليلى وفيه رجوع من الخطاب الى الحكمة من كلفه  
تكلفا امره بما يشق والشيء البعد والوقت الدنو وعادت رجعت من العود وعود الدنو  
شواغله من أحداثه والخطوب جمع خطب ويوسيب الامر برثي لمن التيس هذه الايات اخاه  
ابا الاسود والتفت فيها ثلاث التفات الاول لذلك اسفل فيه من الحكمة الى الخطاب على الوجه  
الاول وهو مقتضى الحال لانه يخبر عن حاله والاشد بفتح الهمز وضم الميم موضع عن ان الخراف  
وبعضهم يكسرهما والخلق الخالي من الهمم وهو خلاف الشجى وفي المثل ويك الشجى من الخلق  
والثاني بات اسفل فيه من الخطاب الى الغيبة اذا قال الملك واسناد باتت الى الليلة بجان والعاين  
قضى العين وارسد صفة من قولهم رمد الرجل بالكسها جنت عينه فهو ارمد وذلك اشارة  
الى ما ذكر في المتن من بناء سيب خب والمالك في جاني اسفل من الغيبة الى الحكمة اذا قال بات  
وعن ابي اسود ثالث مفاعيل خبر يقول لعند ليلى هذا الموضع من السهر لم ارق حين يرق  
الخالي وبت بليلة من في عينيه قذى وهو ارمد وذلك السهاد والقلق من نعت الخنثى  
في الشرح ان المصنف يذكر مثلا لا للتفات من الحكمة الى الغيبة وليس كذلك لانه لما قال يترك  
الحكمة الى المظهر ورد له اربعة امثلة اسفل فيها من الحكمة الى الغيبة فاستغنى بذلك عن ذكر  
مثال آخر من غير بيان فائدة حقيقة الالفات التي نعم انواعه وضرب امثله شريح

اسناد امره هكذا اني اهتديت  
عني رجيلة والواو في وكنيت  
اي اهتديت وكنت قادره على  
العطف على الهندس

فائدة كل نوع منه حسب المقام فقال قد خصب مواقع بلطائف معان اي خصب كل موضع من مواضع  
الالفات بسبب ونكتة تدعو الى الفات فيه لا سفلن له الا الكاملون في البلاغة بشئ من ذلك  
بلطيفة في اللطائف موقع الفات جواب متى فضلك بها زيادة حن على الفائدة المطلقة  
ثاني مفعول كسا وروى في السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الصنيع اوردت عطف على كسا والهمزة  
بالكسر ان يباح في القول من سائيه اي وجد موقع الالفات عند السماع اعلى درجات القبول  
ان كان السامع يفهم ويدرك لانه ان لم يفهم فكان لم يسبح رجلا الشرا يحذف وتليك ما هم اي هم  
تليد ومازلة الامام وفيه تعجب من قلتهم وام منقطعة في الخبر ومعناه بل الخشب كان هذه  
المدية اشدهم قلتهم حتى حقت بالاصراب عنها اليها وهي كونهم يسلمون في العقول لانهم  
لا يلقون الى استماع الحق اذ ناوا الى تدبره عقلا وحشيتهم بالانعام التي هي مثل في الغفلة  
والضلالة وقوع التباس معلل لامرنا وهو كاشاهد لقلة من تنطقن ليلك اللطائف واستعان  
البحر لكانت على من شحه بذلك الغرائد وهي من الدر الكبار وبذكر خواص هو الذي يخص  
في البحر على اللؤلؤ وفعله الغياصة ومتعلق بفسد عواصم الاخيرين اي له وفيه متروك  
من سامعية من مدركي الفات العار فيه عن فك الالفات الواردة جواب متى وما وقع  
ما لا سفلها اي عن فك اي مكان موقع الفات مطلقا وهو مفعول ثان لعرفك والحكمة  
الشمسية خرا لم ينداء وخبر تصيب مخوف اي ان نصير من سامعية وهو مفعول جيببت  
ما صبح استمع جواب اذا وثم لراخي المرببة كان النلاوة اشرف من اصاصه فلعلك عطف على  
ليتل وخبر مطوون اي فلعلك نصير من سامعية ونظير قول عبد العزيز لقرشي مت  
اليه بقا به فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك وحاصل كلامه ان الفات مع انه يستعمل  
للتفتن والاقبال من اسلوب الى اسلوب لنضار من سفل السامع له فوائد اخرى مفيدة اياها وطاع  
موقعان نشأت من منها وحالات تقضييه وبقا مات خصه بذلك لا يتنبه لها الا اللغاة  
ومنى وافق موضع شيئا من ذلك الكشي حسنا وروى نقا وبلغ في القبول غائته ان كان له ذوق  
سلم وطبع مستقيم وهذا يؤيد الرد على من رد كلام جاراه قبل اليس اخذ في التنبه على مواقع  
الالفات واسلم ليس ضمير مستكن فيه يعود على موقع الالفات ومما شهد خبره وما موصول  
والها في له يرجع اليه والوجدان فاعل شهد وتغنيه فاعله ضمير الوجدان ومفعوله موقع الفات  
فما سواه سوى الوجدان ان المرء اي في ان المرء وحذف الجار محه قياس وهو متعلق بقوله اليس  
موقع الفات اي ليس موقع الفات في ان المرء وجد جواب اذا والحال معنى الوصف في ان المرء  
ان موقع الفات من المذكورات بالوجدان بحيث يغنى الوجدان موقعه عن برهان حجة غيره  
هذه الصورة ومن ان الرجل اذا شريح من اخطار جرائم من اجترم وهو متنقل في جرائمه على اهلها  
الى تفصيلها ومن ذاته لاسم خارج تفاوتوا واضحا في وصف نفسه لا يغيب ان يشبهه اخر وصفه  
في استحضار الجنات اول وصفه اولها ان عطف على محذوف معناه انك ما ذكرنا ولم ينسك على  
الى انك اذ كنت وهذا بيان لقوله اليس وقد حضر والحال من كنت ومن فاعل حضر وكين رد  
على تزي وتقول بيان تصنع عنه عن الجاني تبينه تظهر لصاحب الشكوى اسم من شكوت فلانا  
اشكوه شكوتي اذا اجرت بشئ فعله وهو ثانی مفعول ابشأت وحذف الجار وايصال الفعل

المرء مطوون حاصل  
المرء مطوون حاصل



وروى تبتة من بفت ومعناها واحد وهو حال من تأخذ تعدد احوال من تبتة متداخلة  
 وخبائيا به مفعول واحد فواحدة اي متبوعا بمفعول واحد وذلك لشارة الى المذكور من  
 القول الى اخره ووجدان كان من افعال القلوب فمجيء مفعوله والافهوج حال من المخرج على  
 تزايد صفة المصدر اي محي حيا كما كنا على تزايد محي كما فعل المخرج المحامي حال من  
 تزايد المحي صفة له تدعو تدعو الى الحالة العصبية اياك الجعش والرجائي وانت لا تحي  
 من تشافهم والراجع اليه محذوف لوجود الواو اي لا تحييه وتنتع عن سراجة الغفل  
 فتقطع روي الرفع على القطع والابتداء اي فانت تقطع وهو بلغ من العطف على تغلب ثباتك  
 عطف على الحوت من مائنة من بفت الحوت لشدة وترجع عطف على تقطع فلهذا التفت  
 من الغيبة الى الخطاب انظر كيف شهدا لوجدان في هذه الصورة لموقع الالفات على هذا  
 على هذا الكلام ففسر على هذا المنوال مذكر مقابلة وروى عن هذا صفة تزد على اي مفعول  
 عن هذا الفعل القبح وهو وفيه لثبوت في الشرح ان اسم ليس بواجب المذمع جابره وما شهد له  
 الوجدان خبره والضمير في له ونفيه للشئ رايد ان ما في مما معنى شئ اي نكرة موصوفة ثم  
 اريد ان هذا هو الظاهر من نظم الكلام ولي فيه نظير لان في الكلام شاهد هو الوجدان  
 وشهود له وهو على ما اريد فيه الشئ فكون المعنى اليسك المراء اذا اخذ الى اخره من شئ  
 شهد له الوجدان فيفسد المعنى ولا يكون كلاما لان كلام المصنف شاذ بان المشهود له  
 موقع الالفات الا ان في في اخذ المثال كس قال قل في فبته على موقعه وقبل البتال عطف  
 ما موقع الالفات فالكسفات بصدان عن ان يكون المشهود له غيره واذا كان الحاضر كالمدة  
 والاساس لغيره اياك تعبد وهو عطف على اذ كنت واللام بمعنى الذي ومستحضر حال اخذت  
 لثنا صليها اليها للذم احسن حال انتنت بها ومنه احسن به فبته اليه شئ واما  
 بغيا اياه فبمعنى طنت ووجدت قال تعالى فلما احتسب عيسى منهم الكفر كانا كان الحالة  
 وتزنت فعل الحالة عطف على تطالب خبر كان والحالة صفة للحالة وذلك لشارة الى اقبال  
 مفعول تبتة ما دمت ما مصدره وضع المصدر موضع الزمان اي لانزال الحالة تزايد  
 هي مدة تعدد داعم مفعولك حتى تبعدك الحالة وهي سببية وعلى سعلق وتجل واجتمع ضمير  
 الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة في تجدك اي وجدك اياك من حيث لا تعلم سبيل الحرك وانت  
 معه مع مفعولك حال من الكاف وتشتي حال من كنت اوبيان للحالة الحالية والقاء في علمه وله للمع  
 وتقول عطف على تدعو صبا لعل مفردها صنيعة وهي ههنا الاحسان وواجب الروايع رايد  
 من قولهم من س رايع اي جواد والعارفة المعروفة والذوارف الكثرة من ذرفت عبيته سال  
 منها البرع وما ذلك المجرى اي مجرى الشاء والذوارف الجيد والتفضيل واذا وعيت حفظت  
 ومنه اذن واجبة فاصصته عليك من قولهم قص عليه الخبر وهو الاحاث السابقة على الشاء  
 وتماثلت عطف على وعيت ومن قوله الحمد ييات لما قبله غا الوجه الذي يجب لمن متعلق  
 بئاملك وما اريد في الشرح من انه يحون ان يكون على سعلقا بتلاوةك وانه يؤتة قوله بعده  
 الوجه اذا افتتح فيه فطرح ان قوله هو التاثل القلبي بعد قوله على الوجه الذي يجب مع  
 تعلقه بالتلاوة ولو كان كذلك لقال وهي التلاوة وقوله والوجه مواد الافتتاح لا يصلح لتايد ماديب

وهو ان العائد من العلم  
 والفرجين بعونها  
 اجنبت بين سب  
 تجاوب اللط ويكن  
 الصلة من الموصوف  
 والخبر من المتبداء  
 منزلة الادوي  
 من النعام

جبر

اليه لا ت قوله هذا سعلق بوجه تجد لا ما قبله وهو اي الوجه اللادم نظر القلب من قولهم تا  
 الشئ نظر قلبه سببيا وعملت جواب اذا اي عن اي موضع يجب ان يلفت فيه وكيف ينظر  
 المحل عطف على ما اصاب المحرر وقع الالفات موقوفة لكونه لكون الالفات في اياك علة العلم بكانه  
 وكيفية اصابته الوقوع المنعز عليه اذ الضير راجع الى المذكور اي حفظ ما قص والتاثل والتلاوة  
 والظاهر ان ذلك علة للعلم بموضع الالفات في هذه الآلة دون كل الالفات فان كل الالفات  
 موقوفة بلطفية اخرى لكن يفيد هذا على سبيل اجمال ان موقوفة محتص بشئ مثل ما ذكر الادم  
 معنى الذي وعلمه يعود عليه الفاتنة الحصص متعنه الحصر اذا قدر على البناء للفاعل العبد  
 والاحسن بناء الفعل كما اريد في الشرح لانه شرط من لشروع العبد في القزاة على وجه خاص قدس  
 نفسه وتقدير غيره اياه مائل ليس بسبب لقزاة على وجه خاص انه مائل ان العبد منتصب قائم  
 مفعول قدس من قولهم مثل مثولا من يديه انتصب قائما وان يكون في تاويل المصدر وهو مع  
 اسمه وخبره وقوله وجه منتبذ ومن حقه واحد الحقوف خبره والجملة خبر ان العبد اذا  
 ظرف للجملة الكبرى خال عن الشرط او فيه معنى الشرط وجزاؤه محذوف للقرينة واذا الثاني  
 ظرف للقزاة على وجه الخصوص محذوف عن معنى الشرط فوجدت لوجه والعاذ به اليه مطوي  
 اي به اعني بجهد العبد المنعز بوساطة الوجه مع القزاة ولتأكل ان بقوا قدس تجله وشبه  
 محرك حال من المحذوف اي بجهد الوجه مع القزاة وهو يشابه المحرك والعرف ان المحرك في راوي  
 الوجه مع القزاة وفي الثاني هو الوجه مع القزاة وكان تاول اولي من محذوف موصول والراجع  
 العلة اليه محذوف وصار صفة محرك وذلك لشارة الى اقبال ومستدعم صفة حالة وعلى  
 الثاني حال من المثل والاعني على وجه بعد العبد فيه او بوجه مع القزاة في نفسه لامن خارج شيئا  
 سابق وداع الى ان قبل العبد على الذي محله منتقل في تضاعيفها الرجال مشبهة بالحياب  
 لا اقبال عند تمام فته تستدعي كل الى التوافقة القزاة للامه كما تناع القزيب الذي المزل ثابت  
 عليه وان لم يكن كذلك لم تعتبر في انه قال المصنف رحمه الله اريد بالاجاب محال لا اختيار وذلك  
 لان الحالة لا تنضي لا اقبال جدا بالغ في وصفها بالانتضاج فجعلها شبيهة بالموجب للشئ اذا  
 ولم يجعلها موجبة لان اقضاها امر اعتباري لا حقيقي والوجه اللام للعبد وان اراد بها الوجه  
 الذي يجد معها اي كرم فيم بالاسفها ممتدة حدثت اليها اي تتصور العبد في اي فعل هو واذا  
 اعاطف بجزء من الشرط او شرطية وان يكون جوابها والجملة من الشرط والجزء خبرا وجوابها  
 محذوف وان يكون سادسة فاذا اسفل عطف على اذا افتتح تحتها بمقدرا بالاستقال خبر كما يشهد  
 الى الجار والمجرور ومفعوله المتعزى اليه بغير حرف محذوف لئلا مصلية المضار الى الافتتاح عليه  
 وماصل محذوف الافتتاح بالاستقال ومن قولهم حدثت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحدة على صا  
 حذوف الافتتاح تغير الافتتاح مفعول مطلق اي الوجه ان يكون لا اسفل مثل الافتتاح واذا املا اذا  
 فانه فان العبد ان الشان تعليل لقوله الوجه ان يكون لا افتتاح كنت وكيف عرفت في عرفتة افلا  
 بجزء حتى دخل حرف الاسفها م منها للمفدي من معبود ييات من محذوف ثم اذا اسفل قد  
 على معنى ولا يخرج صفة مالكا والملكوت من الملك كالرهبون من الرهبنة يقال له ملكوت العرف  
 اقترى لظن جواب اذا ولا يقوى ثاني مفعول تظن ثم اذا انال عطف على اذا اسفل فوصفه

سكون  
 واما انما من قوله  
 بعضه انما من قوله  
 لا يفتحه من قوله  
 سادس من قوله  
 على الاشارة وكان مع ما في  
 خبره والجملة جواب اذا  
 الا انه ملزمه زارة في  
 سرائيات والمعرفة



وصف العبد المعبود عطف على قال ما ينبغي تعلم كونه كون المعبود خلاصا لها جميع جليله وهما  
نبى عنها الرحمن لانه فعلا من رحم كسرك ان من سكر وقد اتفقا جميع دقيقة نبى عنها  
الرجيم لانه فعمل منه كريض من مرض وفي الرحم مبالغة ليست في الرحم ولذلك قالوا رحم الدنيا  
وآخرة ورحم الدنيا ورحم الآخرة باعتبار الكيفية والكمية لان الزيادة في  
في البناء تدل على زيادة المعف وهما يدلان من انواع النعم فصيبا خبر ثاب للكون بكل معرف  
اي جليل وخصبة مفعول ثان لمصيبا اي مبلغا اياكم الخلق والقياس مصيبهم لان المصيب  
اخصر فلا يجوز تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصول فان ترك الشذوذ كقولك اليك حتى بلغت  
بروحى وحق الكلام بلغتك انما مضاعف جواب اذا وهو معطوف على مقدّر عند هذا عند قوله الرحمن  
الرحيم المناديه المؤذّن لوضع صفة لما لك يوم الدين لانه خبر مبتدأ وبالجملة صفة الخاتمة في  
صدق الفاعلة يوم المحشر بدل من قوله في العاقبة للشباب بدل من قوله لا لامركله ويجوز ان  
سعلت اللام بالتحداى يوم الجمع لاجل المواب والعقاب فيها ظنك جواب اذا اما لسفها مئة  
والظن مضاف الى الفاعل بذلك المحرك مفعول اول والباء اذ انما ايسر الى آخر الجملة مفعول  
ثان على تقدير القول اي يقال وذلك لان المفعول الثاني خبر وراى النشأ لا تقع خبرا كما تقول  
علمته ان يرد عندك ام عمرو وهذا ليس معلق بل الجملة لاسمها مئة واحدة موقع احد مفعول  
علم ومن حق المعلق ان يكون ما بعد هذه الاموال سادس المفعولين جميعا فافهم ان الصبر  
فاعل ييسر وفاعل يصبر خبر المحرك بوجوب صفة حد وفاعل راجع الى المحرك والصبر الراجح  
الى الموصوف محذوف اي الى مكان وجوب فيه عليك ما يقابل ونحوه قوله تعالى واتقوا يوما  
لا تجزى نفس عن نفس شيئا الجملة المنفية صفة ليومها والعايد منها الى الموصوف مطروح  
اي لا تجزى فيه وما لا تشدنا او على تنقح حتى اجدر ان تقبلي الى ماء اجدر بان تقبلي فيه  
وبعضهم ينزل في صفة مفعول التسع منه فنزل مفعول المفعول به فحذف الجار ثم حذف  
الراجح كما حذف من قوله وطول العمدام مال اصابوا ونشان مبتدأ منذ اذ حتى تنقح  
منذ زمان افننا حرك ما تصورت اي التي تصورت خبر النشان والجملة صفة مولى ف  
المنصور موكونه ربما معنى ما لا تقبلي السماع نصبه وذلك بان مضرة لانه وقع بعد  
القاء في جواب النفي كقولك عاينا بينا فتجدنا ان لا نقول مفعوله اياك مفعول القول والنداء  
معترض فلا يتطابق بالتاء على الباء لانه فعل القناه وروى بالياء على انه فعل القول  
والسماع رفعه على الابتداء كقولك وما هو الا ان اراها فآفة فابنت حتى ما اذا اجيب  
والشذوذ فيه ان تستنظم ولا تنطق معطومان على ان لا يصح وان لا نقول وفيه ظن  
وليس ان جحر الكندي بالحاء المصنوعة قبل الجيم الساكنة موافق القيس بعد خبر  
وفاعله صمد ان جحر ان يكون مفعوله على حذف من اي بعد من ان يكون اسم كان خبر ان جحر  
ايضا خبره فعلة لك قدس وليس ان جحر بعد كونه فاعلا للالفات ولو قيل ان يكون فاعل  
بعد فلا بعد وقدس وليس ان جحر بعد كونه فاعلا لذلك وهو المشهود الواو والواو من جحر  
اعتزضت بين بعد ومتعلقة والهاء في له اللام في المشهود معنى الذي والحاء من الحاء في الجمع  
عطف على المشهود والقصبات جمع قصبة وهي الانا بالفتح والمد والسبق مصدر تولى لهم سابقته

فستقته سيقاوم كئانه عن الغلبة في السباق والمقتل آخذ من اقتلته المال اخذت من له  
فلة لى طائفة الاناسى مفعوله واحدا لها انسان العين واحدا لحيون حاسة الرونة وهو المثلث  
الذي يرى في سواد العين واصله اناسين فابدلوا من النون ياء ووقعت ياء الجمع قبلها فوجب  
ادغامها فيها لاجتماع المثلث وقيل انسان العين او سبطا الذي تراه اي فيه صورة الناطق وليس  
هذا الاسم حقيقة للملك الصورة وانما هو انواع اسم الحال على الحال ان كان الحال ايضا اما الحقيقة  
له في أصله وهو اكرم موضع واعز من العين لان منه منشأ الرونة والقوة البصرية اي لاخذ  
للمؤثر لاحسن الاطف من الكلام واللام شالها في قولك ضارب لن يد وذلك ان اسم الفاعل فرع  
على الفعل في اللى فتقص عنه جواز ادخال اللام على مفعوله دون مفعول الفعل وفي الزيل  
فمنهم ظالم لنفسه من لستائه والنكات جمع نكته وهي كالنقطة واراها مستحسنات  
الكلام اي من معاطل الاحسن من احسن احسن في لفتنا نه طرف للافتلاذ وهو افتعال افتيت  
الرجل في حديثه وخطبته اذا جاء بالافانين اي الاساليب افيد في الشرح ان في افنانه  
سعلت يبيعد وفيه نظير واذا لفت طرف لقوله ليس بعد مع ما في جيزه اي ليس جحر  
بعد من الفت تلك الفتات ان يكون كذا وما افيد في الشرح من انه يعيد لافنانه او طرف له  
فيه نظير لم يساعده المعنى وكان واو الحال وفيه ضمير الشان اي وكان الشان مكررا  
جحر ان لا يلف فاعل يمكن وذلك ان سوف مبتدأ وخبر ومبين اسما لالافان مفعول عطف  
على لا يلف كقولك لبيد جواب سائل بقول لولم يلف بضرط كلامه في بنت ولذا نوجب بانه  
كقوله ولم يفرح كلامه عن اتساقه فكذلك هذا اوان يلف معطوف على ان لا يلف حين قصه  
للكون والتمهيد للتفريع معنى حين قصد تعظم سبب الامر ولا يلفطع الخطب وهو وحيان  
الشئ فطبعنا شئنا شديدا في البناء في الضمير طرف نقصد والمفجع الموجه يقال فحش المصيبة  
اي او جوشه لمواقع لاجل الاما لواقع وروى الواقع بغير اللام وعكس ان يكون الواقع على التواتر  
مفعول المفجع اي المفجع للذوق وقع في ذلك الخبر والنباء والفتا كسر يقال فت الشئ اذا كسر  
في العضد موضع الفت واصل الفت العضد ثم حذف المفعول به وجعل الجرح نسبيا منسباً  
من جنس الافعال اللازمة ثم جعل محل الفت ما دخل فيه في وعليه قوله تعالى واصلي في رزق  
لم يرد اصلاح معين وانما اراد اوجبه لاصلاح في في الذرية وقوله واسد نقض بسط منتهى  
حال من فعل ان نفسه نفس ان جحر عليها على النفس لهت خبر ان والولة ذهبت العقل  
والنجيب من شدة الوجع فاقام ان جحر عطف على ولهت وفيه السببية بوض التسلية تنصب  
على انه مصدر لا يفتح الملوك استثناء ناقص اي لا تسلي شي لا سفيهم والهاء في له وعليه  
المصاب واخذ عطف على فاقام مخاطبة مخاطبة المصاب تسليته علة لخطابه له وهو الكشف عن الهمة  
يقال سلا في من حتى اذا كشفت عنه وحيلة امر ان يزل نفسه من ملك مصاب ولا تسلي الملوك  
لا سفيج لثلاثهم اهم ولم يكن ثم ملك فعمل يسليه او بته في النفاة اول عطف على معنى قوله نقل  
ذلك منتهى لان ذلك على بته واستشعارها واخبر نفسه خوفا في اللعب فمعها مع النبأ كمد  
مفعول استشعر وهو الحزن والهم وارقاض الامر من الشئ استنداده عليه واحتماله من ايدى  
اظهرت نفسه خبران والجملة معلق للبطاعة والهاء في ينقله ويضجيه كمصدر هما وان تثبتت







الغلبة وهو جمع على أحد الثنية للتوحد في اسم المفعول واصله متحدثان فاجتمع ساكنان حذف  
الالف كما مضى في تعجب فهمه الباء متعلقة بالمالك وهو من اضافته العام الى الخاص لان  
العجب لا يشعب منه فهو المطلوب بكسر اللام ما طلبته من شئ اى اطلاع على الاجازات التي  
وهو المطلوب ما عدا الاطلاع عليه وسألت اليه وهو العام الى اطلاع عليه المطلوب وغيره  
نوصل به اليه والاحسن ان يرجع الضم الى الاجاز لان المطلوب بالذات بحسب امر نفسه  
والتسليم النور على الجواز والفاء للتعليل ان لا بد من تخفف من الثقله على في خبر الثبات  
والنفي الجنس بل عصبه قوامه بده بده فترقه والتصريح في الشئ النظر في صفاته  
المقتضية مع على بناء اسم الفاعل وهو مفعول التصريح وفاعله متروك وايراد المسند اليه  
مفعول المقتضيات وعلى ترك الصور حال من المسند اليه قد مر على ان لا يفرق في النظر  
في جوانب كماله التي تقضي ايراد المسند اليه كما ناعى الصور المختلفة ككونه مصر او علم  
او موصولا واسم اشارة لو غيرها والكيفيات المتباينة ككونه معرفة مجردا او مصحوبا  
شئ من التتابع ونكرة مخصوصة ونحو ذلك على ما مر ان لا بد ان المفعول تعلم والتخصيص فعمل  
من التخصيص هو البحث عن الشئ ومن كونه بيان لاناواع التفاوت فيه وفي افراده معطوف  
على في المسند الى واناواع التفاوت في افراده المسند ثم مثل لافراد فعله فعل ما في مشرك  
من الحال والسبق الى اختصاصه وترك ما حصل لالحال فمقتضى حال من فعلا واسما فنكرنا وبعثنا  
على الجمع ولما مل متبدا او مقبدا ان فاعلى اسناده الى مثل عن ذلك وذلك لشارة الى الفعل  
واسم المنكر والمعرف ثم قيد الفعل بالطف واسم بالوصف وفي كونه جملة تتعلق بنو افراده  
من كونه كونا لجملة بيان لاناواع التفاوت في كونه جملة وفي كونه موقفا كون المسند موقفا عن  
المسند اليه وقد مر من كونه موقفا داخل في تهيا يتسهل ويتيسر ذلك وان نسلم فاعلى انزال  
التسم فلان ذا جعل لنفسه سمة يعرف بها افتعل من الوشم وهو العلامة كالنار اصلها  
واو بسببه بعلامة المقام والهاء عوض عن الواو وان مجرى الى حد مقتضاه مجرى  
الى فتهى مقتضى المقام واصله على اقوم سميته متعلق مجرى الى على اشتد اعتدال  
نفع المقام ولما طرقة واقوم شاذ لانه لما من قوله فاستقام او من استقام فعنه يجب  
البحث عن الاحوال المقتضية لاناواع تفاوت المسند ليحصل لك ايراده في كل مقام موافقا له  
فهي اى الاخرى او الانساق المطارح موازى تزا فيه المكان الذى تحضر وتختبر فيه من  
رؤيته اروزه نور اذا جرت به قوى القواح الواحدة قرحة وهى اول ما تستبطن من البصر  
ومنه قرحه فلان قرحة جيدة ويراد استنباط العلم بجودة الطبع والمطارح مكان طارح  
لما كان في ارب وهى محل بعض على بعض الجزع عن القارح اى تهين البصر الى الدخيل عن  
المنتهى لاشئ عليه فقال قرح الحافر اذا انتهت لسنانه وانما انتهت جهن سنين قوله  
اما الحالة المستترة لترك المسند الى اخرها اراد بالمسند خبر المسند دون الفعل لشارة  
للاشكلة وانه ذكر ترك الفعل في فصل على حدة وقوله وهى مبتدأ ومعنى منسوب الى كان واسم  
وخبرة وموافقا لوصفته اعنى يعرف منه اى من ذكر المسند اليه خبره والجملة بينهما  
خبر لسا الحالة مقدس اما الحالة المقتضية لتركه فنلك الحالة حاصلة وقت كون ذكر المسند اليه

۴۱

فقال من سارحة الكلام واصل  
طعن الشئ رقيقه ومن



متصفاً بصفة يعرف من ذكره المسند أي يكون معه قرينة لوظنة او عقلنة تدل على تعيين المسند  
وتعلق بتلك المسند غرض عطف على كان أي فتلك الحالة متى كان كذا ومتى تعلق غرض  
بمعنى بكل الحالة مجموع شيئين القرينة والقرينة لا تستعمل في تفصيل الغرض من كون  
بأن الحذف في المأثلة المذكورة إلى قوله ونحو ذلك واجب وهو ما قامت فيه قرينة لفظاً او  
حكما مع ذكر شيئين ساد مسند الخبر أي ذكر شيئين في موضعه دال عليه لأن انتفاء اثر العرب في كلامهم  
واجب وقومهم أن الحذف في المأثلة المذكورة سماعي وليس كذلك لأن لكل منها ضابطاً اللهم  
الآن نقال بعض استعمالاتهم منتشرة موقوف على السماع وبعضها مضبوطاً بمبنى على القياس  
فالمراد اتباع استعمال ماله ضابط وهو عني اتباع استعمال في نفسه اعم منها لفظاً وشرطاً  
فضابطه تقدم مصدر واسم معناه اضعف إلى فاعله او بفعله وبجى حال من بعد لهما أي فيهما  
في المعنى فضري مبتدأ مضاف إلى فاعله وزيداً مفعول وقائماً بالصحة ارتفاعه على الخبرية لأن  
الخبر المفعول هو المبتدأ والقائم ليس من الضرب فهو متصحب على الحال من فعل متقدّمه فيكون  
على زيد وهو ذو الحال ويشتنع وقوعه حالاً من زيد او من الياء والاولحيان يكون العامل فيه  
ضري فان العامل في الحال وذو الحال واحدة فكان في حيزه ومن صلتها فلا يستقيم أن  
تستعمل خبره لأن السيادة مسند حكيم فكأنه يجب أن يكون غير المبتدأ فكذا السادة  
مسند مبتدأ المبتدأ بلا خبر ولا ما يستعمله والخبر ظرف زمان مقدّم مضاف إلى فعل  
والفاعل والمقدّم ضري زيداً اذا اذا كان قائماً على ارادة الاستقبال والمضني فالظرف هو  
الخبر على معنى انه قائم مقامه وهو لا يستعمل المحذوف لأن الظرف اذا جعل صلة اوصفه واحداً  
او خبراً تعلق بمحذوف اذا كان متعلقه عامّاً كالاستعداد والوجود وهو مضاف إلى كان الثاني  
وافعالها لأن خبر كان الناقصة يجوز تعريفه والجوز تعريف ما انتصب ههنا فتمنعون ضري  
زيداً غلامك وإن الغرض من الناقصة تعيين زمان الخبر فاذا حذفت لم يبق على زمان  
الخبر دليل فحذف الفعل ونزل الطرف منزله ثم حذف الطرف للمأثلة اللفظ عليه واختير اذا  
واذا لأن طرف الزمان خبري بما عن الحدث وهي مستتبدييه وهذا أكثر شمولاً اذا كان الزمان  
معيّناً وقد سلك هذا المسلك في قولهم أكثر شئني لا فرق إلا في أن المبتدأ ليس صدر الكن  
لما اضعف إلى الشرب الكسبي حكمه اذا فعل التفضيل بعض ما يضاف اليه تقول صرحت حسن  
الصوم ينصب احسن على المصدر لاضافته اليه وملتوتنا أي مجوداً من لنتت السوء  
النته لثا اذا جمل حنته وقولهم اخطب فهي كالمسكتين لأن فيها التمساعا أكثر منه فيهما  
وأن لها وجهين الاول ما يكون بمعنى الكون نحو قوله يست المجرى ما ذهب اليه الثاني والمكاد يكونه  
وجوده أي اخطب وجوده لا يبرأ اذا كان قائماً جعل وجوده خطيباً للمبالغة واذا ظرف قائم  
مقام الخبر فتقول حينئذ اخطب ما يكون لا يبرأ يوم الجمعة بالنصب ليس إلا لاختيار المصدر  
بالزمان وتعيين اذ التصريح يكون بالاستقبال فمعنى كالاولى في حذف الخبر وانتساع  
موجع وجوده خطيباً والثاني ما يكون بمعنى الزمان وهم يجعلون المصدر جيناً من قولهم  
نقدم الحاج كأنه قال اخطب اوقات التي يكون فيها لا يبرأ خطيباً اذا كان قائماً ماذا مرفوع  
لا عني لأنه روث الثقات اخطب ما يكون لا يبرأ يوم الجمعة برفع يوم لأنه اخبر عن الزمان

ما ذكر

بأن زمان غير أنه اتسع فيه لم يكن في اختياره حيث اضعف افعول إلى اوقات ولا يضاف مؤ  
إلى ما لا يكون منه وليست اوقات من جنس اخطب في الظاهر لأن اخطب مؤاخر لا أنهم قد جعلوا  
العمل لأن زماناً فوسعا نقولون نمارك صائم وليك قائم وقال تعالى بل يكن الليل والنهار البر والبروا أنا  
خلقنا الليل مسكوناً فيه والنهار مبصراً وهذا الوجه يصح في المسكتين على تقدير مضاف محذوف  
تقدم زمان ضري زيداً قائماً مستغنى عن الخبر هذا هو هذا البصر والمكوفين وغيرهم فيها  
مقام خبر آخر بل في هذا الموضع اذ ليس المراد بيان تفصيل المذامير وقولهم كل رجل فاعطته  
على قولهم دون ضري لوزن ما خلاص الضابط ويكونه باباً على حدة والضابط من العطف على  
مبتدأ بالاولى معني مع فكل رجل مبتدأ وضيعته أي حرفته وصنفته يقال للرجل ما ضيعتك  
ونجى على ضياع وضييع كالقصعة والقصاع وقيل ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه  
كالصنعة والتجارة والزراعة وغير ذلك وفي الحديث افشيت له ضيعته أي أكثر عليه شئ  
معطوف عليه والخبر محذوف عند البصر والمعنى كل رجل وعقاره مقر وزمان والذي شجرهم  
على ذلك طوى الكلام بالاعطف وكون الواو معني مع المستندة للمقارنة والتوقيف على أن ضيعة  
مواخير فالتواو معني مع والتقدير كل رجل مع ضيعته وهذا لا يخرج إلى الخبر فكأنما  
معناه والعرضي انه فاسد ان مع لسم وظرف ولا كذلك الواو ولأن الحرف لا تقع جبراً إلا اذا كان  
حرف جدي وقولهم لولا انكبر القول على ما تقدم ولها من هذا ان لا يخصص النسخ  
وتختص بالافعال والثاني ان يكون لاسماع الشئ لوجود غيره وهي رابطة لأحد الجمليتين  
بالآخرى اختلف في ارتفاع اسم بعدها فذهب لفتحها فاعلم انها رافعة وهو سهل هنا لاختصاص القيسيين  
وشرط عمل الحرف اختصاصه بالحدتها ويؤيد ذلك استعار حرف في اختصم برفع وانصب وقد نص  
بعضهم أن رافعه فعل مقدّم لولا احض ويحين لولا راسك مدهونا لغسلته يعني لو كان راسك  
وهو ضيعت لأن جملة على ما هو أكثر في الاستعمال وهو في اسم بعدها أولى من تقدير مخالف الأصل  
ويذهب سبويه والبصرين أنه مبتدأ وخبر محذوف للقرينة معنوية لا تقول لولا زيد كان  
كذا الا حيث جرى شئ وعليه قول عمر بن الخطاب ايها لولا علي اهلك علي حاضراً  
او مغيّباً حين استحضار امرأة ذكرت عنده بسوء وهن ذات حمل فاحضت الجنين من الحنف  
فاستشار عمر في ذلك من حوله فقالوا إنما أنت وال وموذب فقال علي كرتم الله وجهه  
استغشوك وما ضحك عليك عمره عبداً وأمة فقال محمد لولا فحذت ولأن لاسماع الثاني  
لما جعل معللاً الاول وهو موجود حكم على الاول الوجود لاسماع وجوده المحلول بدون علمته وفي  
حسنه كنهه الاستعمال وطول الكلام بحجابه لولا السادة مسند الخبر المعلوم المستند على كونه تضاف  
النته لثا في الحذف ونقولنا كان كذا جواباً وليس خبراً لأنه جملة لا ذكر فيها يعود إلى المبتدأ  
ولجواز دخول اللام عليه واسماع دخول على الخبر لا تقول زيد قائم ولصحة كل خبر ان يكون  
مفرداً واستخانة أنه ان يكونه ونحو ذلك ومثله المذكور من المأثلة كقولهم كل رجل لعمر ك  
مبتدأ حذف خبره لظوله بجوابه وسد مسد وإحقاقه اخصاً عطفه على انما انتساع  
الاستعمال راشار بذلك الحذف الجائز وهو ما قامت فيه قرينة لفظاً او معني بتعيين معنى الخبر  
ولا شئ سده مسد ولا خزان الصواب جده لئلا ينم من رفعه صيرورة القسم قيسياً للناس



في خرجت فاذا زيدا قال ثلاثة اول منها حذف معناه المفاجأة ولا بد للمستند وهو زيد  
خبر وليس مذكورا فهو مقدر الثاني انها ظرف زمان فلا غنى عن الخبر ايضا لان الجثة الخيرية  
بالزمان ففي هذه الزمان الجثة الخيرية لو كان مطلقا لكان ضارا وموجودا ولا فلا  
الثالث انها ظرف مكان فتستغنى عن الخبر فان ذكر وصف وقدر الظرف لغا رفع الوصف على  
الجسمية فقال خرجت فاذا زيدا قائم فزيد مبتداء وتام خبره واذا ظرف مكان عمل فيه الخبر  
في الدار زيد قائم والمعنى حضر في زيد قائم اي فاجاني عند خروجه زيد وان جعل الظرف مقرا  
لانتصب قائما فاذا هو الخبر لان ظرف المكان خبر به عن الجثة وقاما حال من الخبر في ظرف المكان  
فيها ما في الظرف من معنى الفعل كقولك في الدار زيد قائما او قال خرجت فاذا زيدا فزيد مبتداء  
اذا هو الخبر فهو مما نحن له على الوجهين الاول زيد عن ظرف وعمره اي وعمره كذلك فغيره العطف  
ندل على خصوصية الخبر فغيره الاختصار واختار عن العتب لان ذكره مستغنى عنه وذكرنا  
كذلك عتب او قوله هو السماع عطف على قولك في المعنى ان كان اذا قلت معناه كقولك ذلك انما  
الى غيظهم على الذين ثلثون عليهم آيات الله في قوله يكادون بسطون بالذين ثلثون عليهم  
او الى الكراهة والضجر بالثلاثة عليهم كانه قال بشر من غيظكم على الذين بسطوا عليهم  
مما اصابكم من الكراهة والضجر بسبب ما ثلث عليكم النار في ارتفاعها وجوه احدها انه مبتداء  
خبره محذوف كافي المتن شهادة بشر من ذلك وفي الكشاف موضع مبتداء محذوف كان باللا  
قال مامو فقبل النار اي من النار وقوى بالتصريح بالاختصاص والمختار على البطل من بشر  
قيل المراد بصيغ المقام هو الشعور وقيل هو المرض ونحوه كما سبق في ترك المسند اليه لان  
الوزن ليس كذلك المنزلة والشعور الى الطبيب يقول لما رايت صغرة لوني وجدا بفرأها  
فالت من به اي من فعله به هذا الذي اراه وقال ابن جني من المطالب به ونهتني اي  
علا صدرها الشبهة تنفيسها وزفرت استعظا ما رايت فاجتثها عن سوالها المنتهدة  
وهو يخيل ان يكون مبتداء خبر محذوف كافي المتن وان يكون على العكس اي المنتهدة هو المطالب  
و الفاعل في او هذا الشخص لانسان المنتهدة وستعرف السبب في تأكيد وقوع المعرفة  
في المستقبل ان سيفعل جواب لن فعل وفيه تأكيد النفي المستقبل فاسب ان يكون  
منتزعا لما تضمنته الفعل الداخل عليه لن اي التقدير بن قدر المسند والمسند اليه بوي  
بالرفع لتعليق الفعل للاستفهام وذلك لانه قال في تلك الحالة لا يجوز تقديم الخبر على المسند  
لذا كانا معرفين بل انهما قد عتق فهو المبتداء وقال فيها ولا تقدم فيما نحن له ما تقدم بدو  
سببه بل يؤتى بالحكم على الوجه المنتصور فتعرف من ذلك ان تقدير المبتداء او لان السائل  
سائل ما حكم الشاعر على ما بشي هذه الصغرة دون طلبه ما حكمه عليه فتفكر في عما  
عندنا حذف الخبر في الاول لاستغناء بذكره مرة وتعيين الاول لتوجيهه ومعنى الظاهر  
وبيان ترجيح شبهة العقل على شهادة اللفظ قد سبقا في الحالة المتضمنة لترك المسند اليه  
من هذا التبيين طاهر يدل على ان المشارة الى هذا هو تخيل ان العقل عند الترك شهد  
عليه والاولى ان يكون المشارة اليه حذف المسند اي انك ان تجعل قوله تعالى والله ورسوله  
الى آخره من قبيل حذف المسند لان فيه احتمال وجه آخر وسند كره انما بان نه تعالى وعلى

الاول محذوف خبر الخيل وكلامه يدل على ان له وجها آخر نزلت في طائفة كانوا يطعنون  
في المسلمين او تخلفون عنهم في القتال ثم ما توهمهم فاعتنوا اليهم ويؤكدون معانيهم  
بالخلف بالله لعذرهم ومروا عنهم كما حكى الله عنهم محذوف بالله لكرههم والخطا  
للمسلمين فقبل الله والله احق ان يرضوه ورسوله كذلك محذوف الخبر وان كنت من بين  
فلاحق بالارضاء بالطاعة والوفاء الله ورسوله وتوحيد الصبي لئلا يذم رضاها ورسوله  
وراحق يرضوها ومصادقة ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ومن يطع الرسول  
فقد اطاع الله او يوجب قواهم اعجبني زيد وكرمه وقوله تعالى يخادعون الله والذين  
امنوا اي يخادعون الذين امنوا وفائدة قوة الاختصاص والمعنى الرسول اخوان  
يبرضوه ولما كان النبي من الله تعالى فكان سلك به هذا المسلك لقوة اختصاص  
وهو في الوجهين الاخرين ليست مما نحن له ولما ان خرج يروى بدون لا وفي النسخة  
التيينة واما ان لا يخرج ولا بد من محذوف وفي الوجهين منعول للفعل محذوف تقدير  
و اما ان لا يخرج ذلك المسند الكلام او واما اارة ان لا يخرج ذكره الكلام المحال ليس له وحله  
سرفوع للعطف على ولما لا تخيل تقديره ولما اخراج ذكره واعلم ان تخيل الكلام بمنعول الى محقق  
معنى ام مقول ام على تعيين متصله ومنفصلة فالمصلة هي التي هي لفصيل بالجملة  
اي وذلك لان للسؤال مراتب بحسب ما يهاهم قوة وضعفا فاقواها اهما ما السؤال بالهرف  
مستقرة لانه ليس فيه ادعاء شئ ثم ندما فيه من ادعاء شئ عند المسؤل ثم ياتي لانه لفصيل  
ما الجملة ثم بالعمدة وام لانه لفصيل بالجملة اي وهذا معنى قواهم الهمة وام خبران  
مجرى اي يقول عندك شئ فيقول نعم مقول ما هو مقول متاع مقول اي متاع مقول  
يتر مقول الاذ هو امر دت ويكون الجواب حذوف بالتعيين وقيل ام المتصلة هي محذوفه  
لما اجعت اي كان او محذوف لما جمعه احد بقول اضرب ايهم شئت زيدا ام عمدا ام بكرا ام  
تقول اضرب احدهم زيدا ام عمدا او بكرا ولما اشراط ان تعاد الامنة الاستفهام اي متصل  
عمدا وجه الاختصاص بما دون غيرهما من كليات الاستفهام انك اذا قلت ارشد عندك ام عمر  
وتقد قررت كون احدهما عنده والعمدة هي التي للسؤال كقوله تعالى لم تعمل واليسر  
يباحكم الحاكم وانها تصحبان في التسوية فال تعالى سواء عليهم انتدتهم ام لم تنذهم  
ولانها الاصل في باب الاستفهام فعودت عما هو اصل وان يكون المستفهم عالما باحدهما  
يجاهلا بتعيينه وان يكون الكلام جملة واحدة امت لا تقع بعدها جملة انتدائته وهي المحذوف  
والمحذوف عليه متوب من باب الكل اي وتنفى فان شئ من هذه الملائكة فهي المنقطعة ان  
كروا بت بعدها جملة فعلية فهي المصلة ايضا كقولك لكرمت زيدا ام اهنته لان الاستفهام  
عن تعيين احدهما من والاتصال بوجود خلاف ازيد عندك ام عندك عمر وجهه الامر  
فيها ان تتحد الخبر وتتحد الخبر عنه كقولك ان يذم ام عمر او منعك القضية كقولك  
الاضربت زيدا ام مثلته الا ترى كيف صح مكافئهما ايتهما قاموا ايتهما فعلت ويكون الجواب  
تعيين احدهما سمييا واحدا العليين ولو قلت لا او نعم لا يكون مطابقا لان الحكم ادعى فمن  
احد الامرين ويطلب تعيينه وان كان الواقع على غير ما ادعاه كان الجواب لم نعم واحدهما



ولم نفعل واحدا منهما وتسميتهما بالمتصلة لا اتصال ما بعدها عما قبلها وكونها جملة واحدة ولا في  
السؤال بهما معاً له من السنين لدخول الالف على الاول وام على الثاني واستواءهما في علم السائل  
في جواز حصول الفعل منه او عليه والمنفصلة وتسمى المقطوعة ايضا لان اتصالها وانقطاعها عما  
قبلها في راسخها والخبر اذا كانت منفصلة بيل والهجرة والاستفهام كقولك هل عندك زيد ام عندك  
عند وبتاء باستفهام مستقار زيد بعده ثم اضرب عن ذلك واستغنى عن استفهام عن غير ما  
لا ونعم لان المعنى بل عندك عن وقال الخبر انها لا بل ام شاكات المسكر راي شحوا صام من بعد  
فتعقبا ابدا فاعبر بقاء على ظنه فلما تجلت له مخالفه ظنه وتحدد في انها شاك استغنى عن المعنى  
بل اهني شاء لان لم هذه يعطف جملة على جملة ونفسها بيل والهجرة ليس لها في معنى بل وحدها  
لان ما بعد بل محقق وما بعد لم هذه مشكوك فيه يملك عليه قوله تعالى ام اتخذ مما خلق نبات وقوله  
ام له البساتين وكلم البساتين وتختفنه كغير ولا انما في معنى الهجرة وحدها وان لم يكن من اللان في الاول  
تعلق بل لانها في معناها فهي من حيث ان فيها استفهاما عن الهجرة ومن حيث ان فيها  
تخو لا يميز بل وقد تجرى لاجزاء كاضراب معنى بل اذ كان بعدها استفهام كقوله تعالى ام هل يشئ  
الظلمت وللنور فان تدرها بيل والالف تودى الى ادخال الهجرة على اهل وفي سورة الطور صدقت  
ثلاث عشرة آية بام كل واحد اضرب عن راول فهذا الجمع ظهر معنى كلامه فانه يخرج ام عن  
كونها مصلة الى انما مقطوعة وتبين ان ما قاله ابن الحاجب شرح المنفصل ونقل منه الى الشرح  
بمن ولما كان كان الشك في جملتين ولم يشر كما في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كما واحد منهما  
في الموضع الذي كان موضع المعز كقولك اقام زيد ام تعدى وذلك لان من هذه عن المقطوعة الا  
بالقصد لاحتمال راسين جميعا في جميع مواضعها فنه بطر لعدم صحة حدتها عليها وحدها  
هي ان يعطف بها بعد هجرة استفهام شئ على شئ قد شئ الراجح لا على التعيين حكم واحد  
او حكم على حكم قد شئ الراجح لا على التعيين الى شئ واحد ولانه لا تصح اى موضعها فلتناقض  
البارز في فانه والمستثنى في يخرج لذكرا مستند في ام عندك ام عن واما من قوله واما اختيار السائل  
لا بتلاؤه وانما عطف على التعليل في المعنى لان تفصيل الغرض باما ولما الى اخره اسباب على  
لذلك المستند هل تنبته اى تنبته السامع للمستند واما مقدار تنبته له اى ما حست به  
الحصل له التنبه به او الظن او الوهم عند القرائن من حمله ببيان تكثير الفاكهة اى حمل السامع  
المذكور تارة على المبتدأ واخرى على الخبر المذكور بالمثل في قولك يتوقف انه يحتمل كان الطلب  
يوجد به فبصر جميل عن النبي عليه السلام لا أعيا يشكم على كابه الوجه بل اكون كالكنت اجمل افضل واجدد  
شئ وحذني الى الله وقيل له معناه لا أعيا يشكم على كابه الوجه بل اكون كالكنت اجمل افضل واجدد  
وطاعة بعرفة لما بين الله كراهة المنافقين الحكم النبي عليه السلام لقوله تعالى وانه لو امرنا  
بالخروج من ديارنا واموالنا ونساءنا لخرجنا وان لم نزلنا بالجهاد جاهدنا فمركت واتسموا بانه  
جهدا عانهم لين امرهم لخرجت قد لا يتسموا بالخلفاء على الكذب ونم الكلام ثم ابتداء فقال طاعة  
حسنه للنبي باعتقاد صحيح لا النفاضة امثلة قوا واما الحالة المقضية لذكره الى اخرها يعنى  
الحالة التي يجب فيها ذكر المستند ان لا يدل المستند على المستند بواسطة سبب من اسباب الدالة  
عليه والمفنده اياه اى استفاء القرائن العظيمة والعقلية كقولك مبتدأ اى من غير ان يذكر الكلام

ابن  
قري

على ثمن نصلح ان يفهم منه المستند المصدر حال من التاء في قلت او يوجد معه قرينة دالة عليه  
لكن في ذكره ما يقصده من الفوائد وهو على انواع مثل زيادة تقرر المستند ان المداولة عليه القرينة  
الاخص بالذكر فقد تقدم لا اجتماع الشاهد من اللفظ والعقل او التعريف او البنية على عدم  
فطنه الخاطى لا التوبة لا بالنص لا تكمن ذكر المستند مع قرينة تفيد واروت بلاهته فقد  
وريت نواكته او استلذاؤه يمكن اضافته الى الفاعل وهو السامع او المكل أو الى المفعول وهو  
او قصد التعجب والتعجب حيرة تعريض للانسان لجملة سبب المعجب منه فاعل هذا معناه او قصد  
تخيس السامع من المعنى الموجود في المبتدأ لجملة سبب بوساطة ذلك الخبر كالمثال المصوب  
مع قرينة تدل عليه او تعظمه او اهانه بالرفع للعطف على قصد التعجب والاهانه فيها للمبتدأ  
او غير ذلك رد على تعظمه وذلك اشارة الى التعجب العظيم والاهانه بشهادة بيان للخبر قوله  
ثم اصلح معناه او غير المذكور من لا غرض للمسوق لها الكلام من المعنى الذي يصلح ان يقصد لذلك  
المعنى في جانب المستند ان كان المستند صالحا لذلك القصد ووجد تعظمه واهانه معطوف عليه  
للعطف على التعجب كان صوابا او بسط الكلام بذكره ذكر المستند والبسط مطلوب لاصطحاب السامع  
كقوله تعالى من عصاى رآته وابنتها ح عبدة ارضنا كقوله تعالى نعيد اصنامنا من طول لها على كفى  
ومما يتكلم في الحالة المتضمنة للتطويل او ذكر مع قيام قرينة لان اصل الخبر ذكره فانه احد  
ركن الكلام وعليه اعتمدت الفائدة ولا داعي الى العود عن اصل كما قد عناه سمع في ذلك المبتدأ  
او ذكر مع قيامها لان تعجب بوساطة ذكره انه اسم فان استغنى عن الثبوت بالنص فاصل الاسم  
جواب سؤال كان قال لا نقول الاسم اذا كان جامدا بدلت على الثبوت لتقرر مفهومه وهو الذات  
ولا سقاء دلالة على الزمان بخلاف المشق لانه يدل على الزمان فاجاب بان اصله في لاسم صفة  
وغير صفة اى متشقا وجامدا الدلالة على الثبوت ودخول الزمان في مفهومه الذي شأنه  
الغير المؤذن بالحدوث بالعرض لا الذات افيد في الشرح اى يستغنى عن عطف على المتعين ولا  
لغنى ما فيه من النظر واكوله معطوف على كونه ويستغنى عن متعين اى اورد ذكر مع وجود الثبوت  
لستعين بالذكر كونه فعلا فيستغنى عن التجدد صرحا احد فصرح بالذكر في مقابلته لدلالة على  
الحدث والزمان او ظر فاعطوف على فعلا وقبور رث على سعين المقدد اى اورد ذكر لستعين بذكر  
كونه ظرفا فوذن بصفة بقدر الفعل او الصفة فيستغنى عن التجرد او الثبوت وسما يتكلم في  
هذا الاحتمال او في نحو زيد في الدان بحث ان شأنه تعالى واعلم ان لا بد مع ما سعين به الخبر  
من معنى تتعين به كل عرض من هذه اعراض عند اذنه وتصلح لشمول اى وتصلح  
لاحاطة جملة ما ذكر من اعراض المقضية لذكر المستند والمعنى لاحاطة اكثرها فنزل اكثر  
منزلة الجميع وشهد له البوابة لاجزى ويصلح لاكثر هذه اعتبارات وقد شد من احاطة  
هذه الاشلة قصد التعجب وصرية المثال له يملك عليه واهانه المستد له وكونه فعلا وظرفا  
قوا واما الحالة المقضية لانفراد المستند الى اخرها اراد بالافراد ضحك الكلام كما حكم على  
المقام المقضى لانفراد يكون المستند فعليا وكان منقضى بقولنا ان يد صرب لان المستند فعليا  
وليس فعلا قال ولم يكن المنقوص من نفس لتركيب تقوى الحكم احتراز منه والمراد سعين  
التعجب باعتباره في نفسه والنظر اليه من حيث هو هو مجر دامن غير انضمام شئ آخر اليه







بعد عند البصريين بل هو من رفع بالابتداء والظرف المقدم حامل للغير وهو مع الضمير مرفوع المحل  
بالجبرته وعند الكوفيين هو من رفع بعده به مثله لو كان معتدا ولا يشتطون ان يرفعوا له ولا يرفعون له  
من البصريين والآول اسم بعد رفعه بالفاعلة عند سبويه مع اسماؤه لا يرفعون له ولا يرفعون له  
الحدث وغيره في اسماؤه لا يرفعون له بالابتداء مطلقا ومذهبه ادخل في الرفع في الرفع  
احسن البصريون في المقدور في الجهر على انه فعل وانه حمله وقدره لا يستقر وحل بدالة وقوة صلة  
ووجوب كونه جملة لان وضع الموصولات على اسمها مام وايضا حمله بالصلوات ولا الضاح في المرفوع فانه انهم  
منه اكثر من نفسه وذلك تقضي كونه كذلك في غير الصلة لان في الموضعين ودفع الخالفة  
في الظروف للوسط وبعضه تجوز من دخول الفاء في الجبر اذا كان المبتدأ نكرة موصوفة بقوله ابو  
ظرف ومنعهم ذلك اذا كانت الصفة من الصفات نحو كل رجل ذاهب فله كذا ولا ان الجبر ينشأ  
واصله معلقه للفعل فانه لا يرفع معاني ما فعل الى اسماء وتعلقه بالاسم لا يكون الا اذا كان الفعل  
ومن لفظه فنقد من اصل هو اصل وقيل لا يرفع اسم وانه من قبيل اسماؤه بالمفرد ونقد من يستقر  
او كان لان اصل الجبر ما فاد وترك اصل مام خلافه وان اصل المفرد اذ في الماصلي من قدر حمله  
ويردون بالاستقرار مطلقه دون منقلبه حتى لو اريد القيام او القعود لا يمنع الحذف ان الظرف لا يرفع  
له على المقيّد لا ضرر من كون الشئ في الدار قيامه او قعوده فيها ثم لما حذف الجبر واقع الظرف  
مقايه صار الظرف خبرا وصار اظهارة كالشريعة المنسوخة لانه حل حمله ودل عليه وما اقر به على  
فلما رآه مستقرا عنده فلما اراد به الساكن ضد المحرك دون الموجود فحسن اظهارة ومن جاز ما طاهر  
نظرا الى اصله وقال ان ذكره او لا يجوز ان يستقر عندك حائرا في المخلو كلامه عن اضطراب ثم المستفيض  
المعقول عليه ان الضمير اسقل من المحدث الى الظرف ولا يستقر فيه وارتفع به ومنه ما روي بسبويه  
مررت بنوم مع فلان اجمعون فاجعون تاكل المثلث فنه حيث منع حمله على غيره فكانه قيل مررت  
بقوم مع فلان مام اجمعون وقول كثير فان يك جثمانا في بارض سواكم فان فادى عندك الى سواك  
فاجع تاكل المستتر عندك والقوى في مرفوعة ولا يلزم ان يكون تاكلان من غير مؤنك وقيل لا  
ضمير في الظرف وحرف الجبر بل حذف بحدف رافعة وزعم ابو العباس ثعلب الى ان الظرف  
وحرف الجبر لا يعلّق بشئ ورده اصحابنا بان الظرف منصوب فلا محالة له ناصب فظهر  
كلنا هذا ان الظرف منصوب بالاستقرار المحذوف لساكان او فعلا وفيه ضمير مرفوع والظرف مع الضمير  
في محل الرفع لانه خبر المبتدأ فوا **فوا** واما محاله المتضمنة لكونه فعلا الى آخرها اعلم انك اذا اردت  
اثبات المعنى للشئ وحاولت ان تخلص حصول المسئلة بزمان حصل مع اخذها بحسب ما كان  
وان تبيد حدوده من غير ان توجبها وتقتضي بوجوده فقط يجب ان يكون المسئلة فعلا  
اما ان يسمي له سببا في دعاء الذين حرقوا التوراة وغيره صفة رسول الله صلى الله عليه وآله  
فيما مضى من الزمان ويأخذون بسبب ذلك التوراة بعد عرضا لسيارة من الدنيا شيئا فشيئا ويجرد  
وعبرت عنهم حالها لا ما فعل تال مزيل لهم مما كتبتم ايديهم ان الشدة والعذاب ليهوونما  
فتخذه ايديهم من كتابه ما لا يجوز لهم وويل لهم مما كتبون من الذين يطلبونه من الرزق واخذ  
الرشوة زمانا بعد زمان والرشوة جمع الرشوة وحيث اراد خطاب معشرا ليهوواهم جعلوا  
الابنية كدسهم فسمي فكذا بواقيهم منهم على التمام حتى لم يبق منهم غير مكذب وتقولون طائفة

نحو

الضمير لكن ما صح لهم قتلها بما فيها فمبسون في قتلها الذي عصمه الله منهم فهم بعد على الفعل  
كيف قال ففعلنا كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا ثم اتى كذا  
اتى ففعلنا ثم بعد لانه ما صح لهم قتلها على التمام لانكم حول قتل محمد لولا اني اعصمه منكم ولذلك سحره  
وسمى حمله للشاة وقال عليه اكل عند موته ما ان الت اكله حينئذ تعاد في فهذا او ان قطع  
ابصرى وكون ان لا يكون من هذا الباب وتراد به الحال الماضية لان الامر فطبع ما يريد استحضاره  
في التوسل وهو من الفاظ المستقبل التي تذكر في الصفات اللازمة ويراد بها الذم على فعل كان  
في الماضي كما تقول لاسنان لغيره لم تسرف اموال الناس تقبل الناس اذا كان ذلك دأبه وعادته  
ولا يرد ذلك فعل لا استقبال او لاسنان اتى بالاستقبال لوفاق الفواصل واذا اراد ان  
يخبر بنبية بضمها منه لاظهاره على اليهود في المستقبل قد انه كان على الحتم وقد اخبر وعده  
بقتل قريظة واجلا بني النضير كيف قال فسيكفيكم الله ومعنى السبين ان ذلك واقع لا محالة  
وان تاخرا الى حين ولما اراد اخبر عن سفيها اليهود اذ كرهوا التوجه الى الكعبة ولا يرون  
النسخ ويحل عن المنافقين لرحيمهم على الطعن والاستهزاء وقيل عن المشركين بانهم يقولون  
في آتى من الزمان رجب عن حلة ابائه ثم رجع اليها وابنه ليس رجع الى دنهم بما ان فلجاءه  
المكروه لشدة والعلم به قبله وقوعه ابعد من اضطراب اذا وقع لما تنقذه من توطيئ النفس  
وان الجواب العنيد قبل الحاجة اليه اقطع للخصم واراد لشفيه ما اذا قال قال سقول السفيه **ايته**  
وحين اراد ان يعلم رسوله بانه يرد في المستقبل العصاة الصحة والنعمة والحد في العود ذلك  
احسان من الله وافضل ووجب عليهم الشك عقلا والطاعة ولكنهم يجعلون سببا في الكفر  
باختيارهم فلما سدد رجوعهم الى الهلاك جعلها الله سببا لهلاكهم كيف قال سدد رجوعهم  
فوصف المنعم بالاستدراج اتى سدد رجوعهم الى الهلاك درجة حتى يهلكوا فيما يستحق  
تعال سدد رجوعهم الى كذا استنزل الله درجة درجة حتى تورط فيه واستدراج الله تعالى  
الكافرين برفقه النعمة والصحة يجعل رزق الله وسبيلا ومنسلقا الى اذياد الكفر المعاصي  
فهو الغام عليهم صورة وهم يحسبون انهم يتفلسفون الكونيين وهو سبب لهلاكهم  
وقال بعضهم كم من مستدراج بالاحسان اليه وكم من مفتون بالشقاء عليه وكم من مفروء السنه  
ثم لما سمع بالمعاصي الموجبة لكون المسند فعلا وبان ان تخصيصه بالزمان هو الركن الاعظم  
في ذلك تحق الى كشف معنى الزمان على سبيل التقريب والشبهة لا المحقق حيث يتعسف على  
ثلاثة اقسام بالنسبة الى الزمان وانا اذكر لك في ذلك ما يهتق من عطفك وتحتك من نشاطك  
اعلم ان الزمان مقدار حركة الفلك الاعظم وطلوع منه ان يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا لان  
اجزاءه متعاقبة ومتواليه ولا شك ان ثم حركة حاضرة فالمقدار الموافق لها سمي الحال وعادته  
لست الماضي وما تنوع وقوعه سمي المستقبل ثم كل فعل دل على شفع حدث بين ما اخبارك به فهو الحاضر  
اخبارك به فهو فعل ماض وكل فعل دل على شفع حدث بين ما اخبارك به فهو الحاضر  
وكل فعل دل على اقرار حدث بين ما بعد زما اخبارك به فهو الفعل المستقبل وعلامة  
الاول ان يكون على مثال فعل ويستقيم انفسا لم يسم به كتمام زيد مام علة الثاني حسن  
لنصوا الا ان به كيكذب وصلى وهو في الكناية والصلوة وعلامة الثالث عدم استحالته اقرار ان



كعم ونبتة على حصره في الثلاثة فان الفاعل اما قد وقع من الفعل او لم يقع به او لم يقع  
بعد فالاول ماض والماضي حال والثالث مستقبل وذلك لان جعل الفعل على لمة اقسام  
الى جمع احكامه المستوي اسم واحد لا باعتبار كل جن منه فاحكامه فعل الصلوة فان المصلي على  
شرع فيها وفي غير غيرها او لم يشرع بعد او شرع ولم يقع منها فهذا الاعتبار انما يدعى بالا  
ولا ينقص فتنبيه وهذا يظهر معنى قوله ونحوه ان الحال احكام من الطرفين يعقب بعضها بعضا  
من غير ملة ونحو قولهم ولما الحالة المتضمنة لنفسه الى اخرها فمعنى هذا الفصل  
يستدعي تحقيق معنى الاطلاق والتقدير والترتيب فنقول ان لكل شئ حقيقة فكل ما غاب  
منه فهو مفهومها يكون لمرة اخرى سواء كان لازما لها او مضافا عنها وسواء كان نفيًا  
او ايجابيا فاللفظ الدال على الحقيقة من حيث هو غير ان يكون فيه دلالة على عارض من  
عوارضها سلبا كان او ايجابيا مطلقا والدال عليها مع شئ من موقودها فمقتضى ما مسند من حيث انه  
هو من غير شئ يدل على متعلق من متعلقاته لان ما لا موارثا نفيًا او ايجابيا مطلقا ومع ذلك شئ  
يدل على شئ من ذلك بتقدير ما طلقه هو مخلوق عن ذكر متعلقاته وتقييده بخلاف ذلك والترتبة  
في اللغة التقدمة يقال ربيت الصبي اذا غلبته وهو تيمنه لينشأ ويحتمل فترتبة الفاعل هي  
تعمدها بذكر شئ او اشتباه من متعلقات المسند لتعظيم وتجل عذرا مخاطب لما عرفت ان المسند  
هو معتد البان والمسند هو معتد الفاعل والمعنى لما الحالة التي تقتضي ذكر شئ من لوازم المسند  
او عوارضه فحين اذا كان الغرض عظم الفاعل وصبر وزهدا معتد بها كما اذا قيلت قدت المسند  
شئ مما اتصل به بالمسند وفيه دليل على انه اراد بالمسند ههنا الفعل ثم يجب ان تعلم ان الكلام  
في الكلام فائدة فهو المصدر ثلاث فوائد الاولى توكيد الفعل كضربت ضربا فانك بتوكيد ضربا  
وكدت فعلك لان ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على الكمية والكيفية وكذا  
ضربا فانه لم يدل على اكثر مما دل عليه الفعل فهو كقولك جاني النوم كلهم حيث لم يكن في كلهم زيادة  
على ما في النوم فكانت ذكرت الفعل مرة اخرى للثانية ببيان نوع الفعل كما قال ضربت ضربا  
شددا وهذا وان لم يدل على النوع بنفسه بل ببيان انما حصل بالوصف لكن لما جعل وصفا للمصدر  
علم ان الغرض من جنس الحدث النوع الخاص وفي هذين الوجهين جاءت المعرفة والكثرة  
شرا في صحة ما يراد به لنشدنا عبد القاهر لعمري لقد اجبتك الحب كله وزدتك اجبا  
وقال ضربت الضرب الذي تعلم بالاشبه عدد المرات وهو غير مفهوم من نفس الفعل وذلك  
لما بناء الثالث في المفرد المقتضى كضربت ضربة الا اذا كان المصدر يستعمل بالبناء فهو  
تقول وجرخته دجرجة واحدة او بان يثنى عند اختلاف النوع كقولك قاتلين اى نوعين  
لان كل نوع منه يجوز ان يكون واقعة واحدة او اكثر او بان يجمع نحو ضربت ضربات وهذا لا يدل  
الاعلى بجا ونة الاثنين واستفاء الزيادة على العشرة فانه جمع قلته فلم يبين العدد الحقيقي ثم  
الذاتة بضم عدد الى الفعل واصافته الى المصدر فتقول ضربته ثلاث ضربات وما دلت  
تقسيد تشبيه المصدر وجمعه بانه لا خلاف انواعه لانه لا شئ ولا جمع الا لذلك لانه يدل على  
التكثير والكثرة كما ساء اجناسه الشيخ قال من نحو المصدر وهو عام وضرب المثال من التكرار  
ونك الاول والثالث اعتمادا على ما عرفت في علم النحو واعلم ان ما اتصل بالفعل نوعان متفرقان

النور

وتشبه به فتقدم المفاعيل لاصا لنها ومنها المصدر لدلالة الله على لفظ الفعل ولانه الذي  
الفاعل ثم تقدم ظرفي الزمان والمكان منها ظرف الزمان لدلالة الفعل عليه بالضم ونحو الكا  
بالا لتمام لان الزمان كله نصيب لا كذا المكان وتأخير العلة عنها لذلك وكان تسميتها بالسبب  
الحامل وضرب المثالين للمفعول على ما هو مقتضى الفعل بقصد ههنا الفاعل كالتأنيب وعلى ما لا يصح  
ان يكون غرضه ان يقصده كقعودت عن الحرب جينا لان الجين لا يكون غرضه الا قتل ويلزم على  
ما ذكرنا ان التأنيب سبب للضرب ومعلوم ان الامر على العكس **فجاءت** بان التأنيب باعتبار  
تصوره وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مستتب له فالوجه ان يقال ان فلان يضرب  
واعلم ان النحويين يقدّمون المفعول به لقوته لانه الفارق بين المتقدي وغيره وكل ما نصيبه  
نصيب غيره واسعكس المصنف رحمه الله اخبره كانه نظر الى خصوصه وعموم غيره وان الفعل  
يدل عليه بالانعام ثم اريد في الشرح ان في كون بالسوط مفعولا به نظرا الى في هذا النظر  
نظرا وذلك ان الباء تعلقت بضمير فلان وهو مفعول من اعراب وليس فاعلا وجزا نصيب  
وانظروا لاني تابعه كقولهم يذهب في نجد وغورا غائرا ولذلك قال المصنف في نحو وثانها  
اعت وثان المنصوبات المجزورة من الجذر لان البناء اصلها الاصلاق ويدخلها معنى ما شئنا  
كقولك نبتت بالغل او معنى المصاحبة كقوله خرج بعشرينه فالاول مفعول والماضي حال وقوله  
بالسوط كذا القلم لانه التمهيد لمفعول به الصحيح من باب ان المنصوب في قوله  
ما ضربت الا ان المنصوب بالفعل بواسطة الا اذا كان فضلة كما ان قولك جلست والساكنة  
هي منصوبة بالفعل بواسطة الواو وهي فضلة وانما قلنا اذا وقع فضلة لانه اذا لم يكن كذلك  
يكون جنس حمله فتكون له حكمه او لا يكون من باب الاستشهاد بفضله بقوله طاب زيد نفسا ايذا  
ان التمييز قيد بالفعل في الجملة لاني المفرد اخرجت او قد رت لشارة الى ان لا تفاوت في كون  
الشرط قدا بالفعل ان اخرجت الشرط على الفعل ولا يكون الفعل المتقدم عليه جزا لان الشرط  
لا يستقيم عليه ما في حيزه او قد رت عليه ويكون الموقر عنه جزا وحديث يجب في ضرب  
الاول للرفع لانه ليس جزا ويجوز الرفع والجزم في الثاني لانه جزا لان الشرط ماض قال  
وان اتاه خليل يوم مساله بقول لا تأنيب مالي ولا حدم وفنه بحث ساء ان شئنا الله تعالى  
وه اصل في هذا الفصل هو ان ما هو فضله قيد للمسند وكل ما هو قيد بعد الحكم وكل بعد الحكم  
تعظيم الفاعل وكل اقرب فعلى العكس وقد سبق الكلام فيه في الحالة المتضمنة لعموم المسند  
تشميعا واذا قد وعث اذناك ما يلبثه عليك ما علم ان وضع كافعال لافادة الازمنة لان المصدر  
يكتفي في افادة الحدث وتعين الزمان وهو العوض لاصل من وضعه والحدث نزع ثم جزم ما  
باب كات من الحدث بنيتها على ذلك ومعنى تخسدهم اياها منه انهم يقولون كان زيد ذاهبا كونا  
كما يقولون ضرب زيد ضربا فلا مصداق لها واما قولك ان ورك كقولك شربا فتكون مصدر  
كان الثانية وشربا فاحال والويل عليه لعنه ان ورك كقولك احانا لان الحال اتبع معرفة  
وكما استعمل في الاصل منها بالماضي والمضارع والامر والنهي والفاعل وناقصة لان الفعل الحقيقي  
هو دال على حدث وزمان وهذه لاندل لآلعي الزمان مجزئة عن الحدث بعينها بافعالها  
لحق افعال لطيفة لاحتمالها لاسفاء دلالتها على الحدث لان الحدث هو الفعل حقيقة كانه سمي  
النور



باسم من اوله فلهذا لم يرد على الحدث لا يكون افعالا الا من جهة اللفظ والتصريف لكن لما كان  
من العوامل التي تدخل على المبتداء والخبر دليل انهما لو استنفذت عاد الكلام الى المبتداء والخبر فانهما  
الزمان في الخبر فالخبر كالعرض من الحدث ولكن لكل منتزعا من المصوب ولا يتم المرفوع وحق انهما ان  
ترفع وتنصب تشبيها بالفاعل الحقيقي في رفع الفاعل ونصب المفعول وحين كان المرفوع  
المصوب في باب كان الخمسة واحدة وليس كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما الحقيقيان  
مختلفين لفردهما بالاباء وقالوا المرفوع اسم كان لانهما علمت فيه واضيف اليها للملازمة  
لمصوبها خبر كان لذلك والمرفوع من المفعول قسيتين مما ذكر ان كان مسند في  
اللفظ دون المعنى وانها في الخمسة لتعيين الزمان والمسند هو الخبر فهي قبيدة وهذا هو قوله  
ولم يذكر الخبر في نحو كان رند سلفا لان الخبر هناك هو نفس المسند لا يتبدل بالمستند لما يتبدل  
كان وقد ظهر ذلك من هذا يعني مما ذكر من كون المتصلات بالفاعل كلها نفسان المسند يكون  
قيد الفعل مقدما او مؤخر ان الجملة الشرطية جملة خبرية وذلك لان الشرط والخبر  
كانا تعلوقا من حصوله من حصول ما ليس حاصل وهو قيد وكان حرف الشرط الذي على هذا التعليق  
اذ دخل على الجملة خبرية من جعل الاولى شرطا والثانية جزاء واذ حذف تدخل الخبر بين  
من الجوابين بل دخول حرف الشرط جملة خبرية منفصلة عن الاخرى مستقلة بنفسها  
محملة للصدق والكذب بذاتها فحرف الشرط هو الذي علق احدهما بالاخرى وصير الاولى  
مفترقة الى الثانية غير مستقلة بنفسها غير محملة للصدق والكذب بالذات بل بالابتداء  
المعقولة الى الخبر وجعلها كلاما واحدا فخذ ان ضرب زيد بضرب عمرو وضرب زيد بضرب  
عمرو وكونهما خبرين مختلفين للصدق والكذب امر مكشوف وتعلم من نحو كلامنا هذا ان ما  
افيد في الشرح من ان ضرب زيد جملة مقبلة بقوله ان ضرب عمرو مضطرب لان شيئا مما  
في خبره لا سقطة فيضرب زيد ان ضرب عمرو ليس مقدم فيه جزاء مقبلا ان كلاما  
واردا على سبيل الاخبار والجزاء محذوف فافهم اللهم الا ان يقال جعل قيد الخبر المحذوف قيدا  
لما دل عليه مجازا في الفصل الى اخره واضح **قوله** واما الحالة للمضنة لئلا تشبه الى  
اخرها لما كان نفس المسند عبارة عن ذكر شئ من مضمينات الفعل في مخاطبات كان ترك  
نفس المسند طرح ذكر مضميناته فان لم يذكر شئ منها كان الكلام كاملا والبيان ناقضا  
وان ذكر كما ناكاملين فتمام البيان ونقصانه بحسب ازدياد المتصلات به ونقصانها  
للمعنى بتسوية الفائدة وعدمها فقولك كرهت اخبار بوجود الكرام منك في زمان قبل زمانك في  
كلام تام والبيان ناقص ذلك امر لا يمنع ان يجعله الخطاب وكذا امرت من غير ذكر الجار والمجرور  
وقلنا لنعلم في ذكر المتصلات بالفعل في الكلام لئلا لان السامع لا سماع له باستقصاء ما في  
واقعا لانه معلومة عنده ونحن على ان نتعاضد ببعض ما منع تسمية الفائدة بهذا المفعول لانه  
دون غيره من المتصلات بالفعل لست بطول عليه ان شاء الله تعالى وتلك من ذلك انما  
الحكم في غيره من المتصلات به فنقول ان اغراض متفاوت في حذفه فنوع من الفعل كان  
له مفعول معلوم مراد لكنه محذوف بدليل الحال عليه وما منع من الذكر وهذا قسم الى قسمين  
صنعة فيه احدى اكثر وقوع سهل المأخذ منها وله بكل منهم مثل ان تحذف الجار والمجرور

وهي موقوتة مقدرة كما في الصلوات والصفات وخبر المبتداء او لوضوحه كقولك اصغيت اليك  
اي اذني واغصيت عليك اي جفني وبعبارة اخرى خفيت تدخله الصنعة وغير المسائل قليل  
ويوجد صعب المتناول لا يعرفه كل احد وهو تنوع مثل ان تذكر الفعل وفي نفسك له فعل  
معيّن معلوم بك انه لا يتجزى في ذكره وقسنة حال كذلك فخذ انه يكون المبدأ حال الفاعل  
وان ذلك عايدته لبيان المفعول كقول طيغل الغنوي **مستم خلطونا بالنفوس** اي احيانا والجملة  
او فاعلنا وظلت اراد الجائنا وادفنا كذا وظلنا كذا فخذ انه قد ابعدهم لم يقصد شيئا يقع  
سبه كما تقول قد ملكت فلان فلا تنيد على ان يجعل الملأ من صفته فلو اضفت الى مفعول  
معيّن لبقط هذا الغرض فانظر الى ما منع من ذكر المفعول به في البيت هو قرب ام بعيد وقس  
المانع في باقي المصوبات عليه وهذا النوع اخوان ولوحده فيها وجوه سندكها في فصاحد  
للفعل به ان شاء الله تعالى ومن هذا يظهر نحو قوله مانع قرب او بعيد فافهم وسيجمل  
تدبره سيعلم من عرض بضرب ساطع في نوعنا هذا وجبنا بين يدي حكمة الكشاف ومصنفات  
عبدنا هدمه ليه قوله **ولما** الحالة المقنضة لكونه اسما الى اخرها اصل الكلام افادة  
سندا التجرد افادة مثل افادة الفعل اياه حذفته صفة المصدر واقترام المضاف اليه مقام المصدر  
مضاف في الاول الى المفعول وفي الثاني الى الفاعل لا يخفى اللام لتعليل لقوله اذا لم يكن واشتار بذلك  
الاسماء كون المراد التجدد والاصل في اغراض المتعلقة بعدم التجرد هو اثبات المعنى للشيء من  
غير اقتضاء تجديده وحدوثه ثم سفع عليه بحسب المقام المدح والذم **قوله** واما الحالة  
للمضنة لكونه منكلا الى اخرها المراد بالخبر ههنا الكلام الذي دخله الصدق والكذب لا الخبر الذي  
هو جزؤه بدليل قوله كما اذا اخبر عن رجل والحكمة مصدر قولك حكيت عنه الكلام حكاية وحكا  
صاحفة حكاهما الجوهرت عن ابي عبيدة وقال حكيت فعله وحكايته اذا فعلت مثل فعله  
في كناية المشابهة قال فلان يحكي الشمس حسنا وفيها معنى في اصطلاح النحاة معقولا **قوله**  
جاءه في الكشف هي ان تحت بالقول على استنباط صورته الاولى وروى سبينة بالسبينة  
الطريقة وقالت بعضهم هي تادئة اللفظ المسجع على نحو لفظ به اللفظ من غير زيادة ولا نقصا  
والثانية ان اللفظ ذلك ان الخطاب لا يكون سماع كلام لاول او سمعه ولم يستثنه فيها كناية  
تنبه على ان الكلام المتقدم اعرابه هذا اعراب وفيه توسع في الكلام ايضا فعلى قوله فهو اخ  
بالاخر وادعى حكاية المنكلا فهو اذا اريد تادئة الكلام على صورة المنكلا الذي اذنته في قولك غديت  
بعل وعملت على بواردا وتصدتفاعلة لاخير ولاحسن جعله علته لواردا كلالا لئلا يفصل الجنب  
من المعطوف اعني فصيل والمعطوف عليه اي اخبر ولو لادلك كان صوابا واو كان عطوف على  
ان وقوله فان كون المستند تعليل استحال كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة وليس مع مانع  
حيثه خبران وسواء اخبر فقام على ابتدائه وهو الفعل لما قول بالمصدر بقوله يا سخي الله  
فقال سوا معتزض بينهما وانصب عقلا على الطريقة وقبحه صحة وقوع الفعل مبتدأ وسبق  
تدبره الامران المسند اليه والمسند باعتبار التعريف والتذكير على اربعة اقسام لانه اذا  
كان مفعولا فحين وفه بحث سائلك بتو من الله تعالى وان يكونا منكلا من ان تخصصت التي  
بما وجهه ما وقد عرفت انواع الخصصات مع تفصيل في الصفة وهو ان يكون مثل قوله تعالى واعبد

تم



مؤمن خير من مشرك وقوله تعالى قول معروف ومغفرة خير من صدقة شعبة اذنى  
ان تكون مثل قولك رجل في الدنيا قائم فانه لم تسع الابتداء بالنكرة حينئذ في علم الخبير يمكن  
والافهم من منع اوان يكون المسند له معرفة والمسند نكرة وهو القياس عقلا وتلا لان الغرض  
في الاخبار استفادة الخاطب من الخبر الحكم المجبول عنده ومنه منزلة منزلة في معرفة ذلك الحكم  
فلما خبرت عن النكرة الصرفة وقلت انسان عالم حصل الغرض اذ لا يستبعد السامع ان يكون  
العالم انسان عالم فلا يكون الاخبار عما يعلم الا ان يكون المسند له نكرة والمسند معرفة  
وهو يمنع عقلا ولغة اما عقلا فلا يمكن ان يكون خبرا عن غير المعلوم بالمعلوم والمعلوم حاصل عند  
فلا حاجة الى تعريفك اياه والمسند اليه منكون لم يحصل بالاخبار عنه فائدة وان لغة فلا يمكن  
كلامهم وقد سبق بعضهم ذلك في الضرورة اذا اضطرر الشاعرة انه ربما يقع في مضيق لا يمكن  
التفصيص عنه الا يجعل المرفوع منصوبا وعكسه بعد دخول كان وان وبابهما لا قبله لانهما اذا  
دخلت عليهما تلعب بهما وعصبتهما القرائع على الرفع وقبله يمكن ان يجعل المعرفة مسببة  
والنكرة خبرا متقدما ومنه ولا يابيا في باب حسبت لاسماء اختلاف الحركات وبعضهم يفرق هذا  
من القلب الذي حسبه كائن الالاس اذ لا يلبس الكلام مؤلف على طرقة القلب ان الاسم هو المرفوع  
والخبر هو النكرة وانهما يرجعان الى شئ واحد فابهما عرفت تعريف آخر ومنه ما جاء في قول  
القطامي في الغلبة بضم التاء مدح به زفر بن الحارث الطائي وكان قد اسر القطامي في وقت  
زفر عليه واعطاه مائة ابل ورد عليه ما اخذ من ماله ولا يك موقف منك الوداع اخذ  
الاستعمال كون المعرفة اسما والنكرة خبرا نحو ولا يك موقفك الوداع فقلب لان المعنى ان  
غير مجبول قال سبويه حملهم على ذلك ان كان فعل عمل لانه ضرب وانه قد علم اذا ذكرت زيد  
او جعلته خبرا انه صاحب الصفة قبل وعلى هذا من زائدة ابن موقوف ومن ياذن هذا في حكم  
النكرة ولك ان يخرج من هذا الباب بان تجعل منك صفة موقوف وتقدم الالام للجنس والمعرف  
بلام الجنس قريب من النكرة كقولك ولقد امرت على السلم سبتي والمعنى على اسم من الالباء  
الاسم والخبر لضعف الخبر وقوة الاسم او يكون كان تامة وموقف فاعله ومتصل الوداع على  
العلية اني احدث وقوفك لاجل الوداع ويروى موقفي بالاضافة الى يا ليتك لم تكن يا ليتك  
وموقفك الوداع بنصبه المعنى فقي موقفا لا يكون ذلك الموقف الوداع فاسم كان خبر فيه  
على الموقف لانه في النية مقدم وموقف منصوب بفقى وقيل الكلام منفي فوجود ان يكون  
كان نكرة وصدرة فقي قبل التقريري يا طبعا وعلة فقي ما دى اسيرك ان قومي وقول لا ارى  
لهم اجتماعا ضباغ تخم ضباغة اسم بنت ممدوحه وقيل وقف عليها بالهاء ثم ابدل الالف  
منها ورد سبويه واياك قيسل يجوز ان يكون العاقل مستوعطا وداعيا اني لاجل انما تعال  
ذلك الموقف منك اخم موقف وطالبها نظره تنزقذ بها حين اراد الرجل عن ايها قال احار  
انه في حاشية المفصل انه دعابان لا يكون الوداع في موقف وهو عطف على قفي اما لفتايل راحة  
او من حنة معنى الطلب فيهما وواو الوداع يفتح وكس واما بعضهم فهو الفتح اسم والاكس  
مصدر وادع وادع وادع حسان من ثبات الانصار حتى يكون سنا جما عسل وعا جعل الالاس  
نكرة وموعسل والخبر معرفة وهو من اجمل لانه لا يشك ان الكلام في صفة الخبر فبحر ان يجر

هذا الخبر معرفة وهو من اجمل لانه لا يشك ان الكلام في صفة الخبر فبحر ان يجر

موقوف بالخلابة والهاء كالعسل والماء وانه ليس في صفة العسل والماء فبحر ان يجر  
مناج الخبير فقلب تعريضا الى فهم السامع مع الضرورة ولان عسل جنس نكرة قريبة من  
معرفة اذ لا فرق بين قولك اكلت عسلا واكلت العسل ويروى برفع المناج على انه اسم  
ونصب العسل على الاصل ورفع الماء كانه قال هناك ماء او خالطه ماء وتندك الفعل وتندك  
خبر الشان ورفع كل اسم وقع بحلة لانه خبر عنه والجملة الكبرى براسها صفة ثانية لاسلا  
وحالها وجران لانهما موصوفة او من الصبي في الجار والمجرور وتاينك الفعل وفيه خبر  
الخبر ومن اجمل بدل لاشمال والجموع صفة سلافة ولورفعت الكل وجعلت كان زائلا  
بعد وقيل ان مناجها طرف مكان اتي تكون لسق في مناجها فسد الطرف مسد الخبر  
وليس هو الخبر بعينه وهو ضعيف لا سئل انه جواز هذا امر من اجل ذلك خروج عن  
قاعدة النفي وقيل المناج مصدر بمعنى اسم الفاعل والاضافة على نية الانفصال كانه قال  
من الجمل وهو اخبر مقدم فالاسم والخبر نكرتان او يقدري كان خبر السلافة وعسل فاعل  
اسم الفاعل اتي هذه الخبر مانع جما عسل وحديثي ثوبت الفعل صدره كان سلافة من تاس  
وتعد على ابيائها او طعم غرض من التفاح حصه اجتنابا حجب الشاعرة هذه القصيدة  
ويجوز باسنيان بن الحارث وقد كان هي النبي عليه السلام واق لها عفت ذات الامام  
فالجزة الى عهد امن لها خلا ويروى انه رضى له عنه انشد لها النبي عليه السلام قل  
انتهى الى قوله هجوت حيا فاجبت عنه وعند الله في ذاك الجزاء فقال له النبي عليه السلام  
يا حسن انك لست بالجنة ويروى لما انشدته اتجوع ولست له بكفو فشق كما في الخبر الفداء  
قال الحاضرون هذا اضعف بدت قالته العرب والسلافة اول بابييل من ماء العنب هو  
ارق مافيه ولشفاقهما من سلف الشئ اذا تقدم ويروى كان جنية وهى الجر الموصونة  
المضون بها وسببة بالهمز وهى الجر المشتهر للشرب ولما سببة بالياء فهى الجن  
الجملة من بلد اخرى وبنت راسل سم قصبة من غرة ورملة وقيل موضع الارذون  
ووجه ان الارذون اسم من حلب ودمشق واسم كورة بالعل الشام ومن مضانها  
بنت راسل وقيل راسل راسل البنت المم وقيل اراد الراسل شراب لانه لاجد  
وكلا القائلين ضعيف وخبر كان اول البنت الثاني وهو على ابيائها او طعم غرض عطف على  
سلافة ومعه لعله ولا اجتنابا اخذ الثمر من الشجر شبهه طعم ريقها بطعم الخمر وقد  
سجد بعسل وعا او بطعم غرض من التفاح فذا اجتنبي واجتنبا مصدر بمعنى اسم الفاعل  
انما اجتنبي ومن قول مروان بن زماره بن عبد يغوث وهو الصواب او من قول خنيس  
بن زهير اظلي لبنت اشد سبويه على انه جعل اسم نكرة والخبر معرفة فبحر ان يجر  
من حال الثوب لسيح جواب انا بمعنى ابيات مؤلفه على اسلوب القلب حيث لا يشبه  
معناها كما لا يشبه معنى قولهم عرضت الناقة على الحوض اذ لا يخفى ان الذي عرض عليه  
الناقة لا الحوض واصل الكلام نصب الموقوف ورفع الوداع ورفع المناج ونصب العسل  
ونصب الظبي ورفع الالام ونصب الجر عطف على الظبي انكره بعض اصحاب سبويه القلب  
في هذا البيت ذاهب الى ان كان محتمل خبري للظبي فالاسم والخبر معرفتان فقال رد القول لهم



ولا نظن الى اخره وما ذكرنا يظهر فانه خصيص هذا الكتاب مع ان البتة من جهة ايضا قد  
لحقنا وجه القلب فيه واختلف الناس كنهته كانه بقوله وبست الكتاب يؤكد انه من باب القلب و  
يرد قول المخالف ولا يلزم ما لقيد في الشرح من انه يوم ان البتة ليس من الكتاب لا ت  
خصيص لشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه ونفس يكون البتة من القلب ن قال ليس الكلام فكان  
اكثر انما البحث في ان ارتفاع طي ليس بالخير بل كان المصدر لذلك المذكور عليه وان الاستفهام  
بالفعل احدث فهو من باب افتخار على شريطة التفسير ثم قال الشرح ليس على طي اسم كان مضمرا  
والمظاهرة منفسرها وادرك خبر المقتدره وخبر المفسره محذوف وهو ضعيف لان من شرط  
المفسر نفاذه وقال ابو منصور لا هو اني خبر المقتدره محذوف بعين تلك العلة فهذا معنى كلام  
سبويه ولذلك وان الكلام في ارتفاع طي ويكون استفهام اصلا في الفعل قلنا ان اصل استفهام  
نصب الطي في رفع ام ثم ان في البتة اعتبارات من حيث السؤال والجواب فلا يابس ولا يتبعه  
عليك نأقلمها للفتح والوجود ان يقول فلا يلزم عليك نأقلمها لك حيث البتة كنهته نورد  
عليك حاصل نأقلم اصلها فيه لم يكفك مؤنة تحصيلها من عند نفسك فنقول قد ظن بعضهم  
ان وجه كونه مما نحن فيه من ان الضمير المستكن في كان لمك معرفة فهو من القلب وقد ذكر في  
الاعاء على طي كونه لان المعنى نعرف ضمير النكرة الا انه متعين عوده النكرة المذكورة لفظا وحكما متعينة  
لكذلك ولا نعني بالتعريف الا هذا وصحة وقوع الحال عن ضمير النكرة كقولنا نصب رجل فكذا ما شيا  
ولم تستبعده احد منهم ولم ينكره ولا نصت العرف الواقع من هذا المثال ومن ما نحن بصدده  
ان الحال ههنا نكرة والخبر في معرفة لانه لا يدخل التعريف الخبر وتكبيره في استفهام كون اسم كانه  
من غير تخصص ولذلك غلب الكلام اذا وقع موضع المضمرة فظهر في كان رجلا قائما ولو كان  
الضمير مستفهاما لاستفهام الاول واستمع الثاني وقال بعضهم طي مرتفع بالابتداء ومصحح وقوع النكرة  
مبتداء ووقوعه بعد الهمزة المعادلة لام نحي ارجل في الدار ام امرأة والجملة اعني كان ارجل خبره  
وجاء معطوف على طي وحسنه خرج عن مقصود التمثيل وقيل كان ههنا المختل الضمير  
واصل استفهام الطي كان ارجل ناصب طي وجاء فظي خبر وجاء اعطف عليه فلما  
اضطر الى قلب العرب قلب على استفهام كل من اسم والخبر في مكانه ولا يلزم من رفع طي جملة  
اسمها وهو مستفهم جواز تقدم اسمها كان عليها لانه لم يجعل اسما في الجملة بل في الصورة بشهادة  
انما دعوى العباد من نصب ورفعا ولذلك اجازوا بقاءه مستفهما الا ان حذف التاء من كان في  
اصله اظيى كانت اترك في هذا الاعتبار ان الحرف بوزن باسناد كان الى مستفهم هو اسمها  
راجع الى طي وجب ان يصح دعوى القلب فيه فتكون الطي خبرا عنه وهو خلاف المعنى الذي  
لحيث بان هذا التقدير خلاف لاصل ولزم منه خلاف لاصل التماس مرتين جواز تقدم  
اسمها عليها وحذف التاء من فعل الموصوف ووجهه انه لما صار الطي في الظاهر دون المعنى خبرا  
وصار الفعل كأنه في الظاهر مستند الى ضميره وخرج امك بذلك في الصورة عن كونها اسمها شابه  
في الصورة فعلا المختل ضمير المذكر ولم يستند الى الموصوف وبذلك حصل الفرق بينه وبين كان ههنا  
تامة وساغ ذلك دون هذا وهو مثله في حذف التاء وقيل على ما قاله سبويه ان الذي دخل على  
الهمزة المعادلة لام تستبعد ان يدخل على معادله ام بشهادة الكونه ردا امر عمل وجواز ارجل

ابو

الاعاء على طي كونه لان المعنى نعرف ضمير النكرة  
الضمير المستكن في كان لمك معرفة فهو من القلب  
وهو امك

ام عمل وذلك ان المطلوب الهمزة ولم تعين احد المستويين في هذا المبدأ فاورد احدهما بعد الهمزة  
يعدام واذا قدر كان بعد الهمزة لا يكون بعد ما عدا له ولا يساويه فمفوت بامر المطلوب  
نهما ونجا او لا بان كان كما وجب حذفها كذا لجمع المفسر والمفسر كان في حكم المفسر فيكون  
الواقع بعد ما عدا لا الواقع بعد ما وثايب ان المقتدر كالمعوم من حيث انه غير مقصود بالذكر  
فلا يكون المطلوب كالمعوم بعد الهمزة غير الظاهر هو المعادل الجار وصدده فاك لا ياتي في قوله  
اظي البتة وقعه فقد لحق الاساقف بالاغالي وعاج اللوم واختلط النجا واراد بالاساقف  
اصحاب الدنيا والسوقة وبالاغالي اشراق والنجار لاصل والحسب واللوم ايضا وعاج  
اللوم ان كثر امله من عاج البحر اضطرب يقول غلب اهل اللوم وخالطوا الاشراق وصا روا  
اكثر من الكلام زغيرت اخلاق الناس ولا يرجع كل قوم الى اصلهم وما كان عليه او يلهم  
والكنسوا اخلاق اللوم فذهبت السيادة وحضت سيادتهم ولو استمر واستبته من الناس  
هذه الطريقة نعيانهم بشئ اهيمن ام هيان ولا يفكر من ولده من الناس وقيل معنى  
البيت لا شيا لي عوقا كل نفسك واستغناك عن ابويك من عزيت اليه من شريف او ضيع  
وضرب المثال بالظي الجار وجعلها اتيين وهما ذكران لانه تمثيل ولا اتم ههنا كانه قصد  
الجنسين وذكر الجول للنظر الى المظي الجار انما استغنيا عن غير ما بعد الجول واما ان التبعيت  
اي الخوض والنعاطي بالظن دون العلم والايقان في تحطئه احد في ان تنسب الى الخطا فوا لهم  
واراهم في البيت فيخط السماع نصبه بان مضمرة ووجهه ان اناك والتبعيت من باب  
البحر سرائق اتق نفسك ان تتعرض للتبعيت والتبعيت ان يوقعك في الخطا فهو في قوة  
لا تبعيت فالقار فتن في جواب النهي وهو من سلطان افتخار ان والنصب به من خطي خطا  
ابن عسلة خطي واخطا معنى اي تخط انت وان هذا النمط اي لاسلوب والطريقة  
مستفهم من الطمع في البسط سمي فيما سينا من علماء البلاغة بالقلب وهي شعبة واحد  
الشعب وهن الراغبان وثايبه كتبت ما صارن حاجتك ولها شيوخ ولشعبة القلب  
عموم ياتي سوي بالياء والثايب بيان لشيوخه ولذا لم يعط في الكلام في النشر ومن ذلك علم  
ان المراد لشيوخه بجية في الظلم والنشر والقرآن وعلم ان ما لقيد في الشرح من انه لا يخص  
من المسند واستداليه لا يوافق سيقا كلابه اليهود طيبت الصحن وبعضهم ينكره ويقول  
طيبته ونسب ما يقرأ طين والجد منها كذا كان الدرابنة المطيين والقدن الضمير السباع  
الطين مع الثين الذي يطيق به تقول منه سيعت الحادط والجوهري يروي كما بطنت  
بالقدن السباع من قولهم بطنت الثوب اي جعلته لينة بطنه اوردته في فصل السبعين وباب العين  
استشهدا بالسباع الشماخ شديدا لميم مواسم ابن ضمار الشاعر وعصب اي تم وشدة  
من قولهم عصت الشجن اذا عصمت اغصانها ثم ضمتها للسفط ورقها وقال ابن عبيد  
شجرة اذا ااروا قطعوا عصبها اغصانها عصب شديدا حتى يصلوا الى اصلها فتقطعها  
والعليا عصب العنق وهما عليا وان سنها منبت العرف وان شئت قلت عليا ان  
لانها من ملحمة فان شئت شمتين همزة التاء التي في حملا او الاصلية التي في  
كسا والجمع الدلاي جدا شخ بكتل الحاء والشين المعجنتين والضميات طنة واحدها ضيطاد



كبيطارة وبيطار وجمع ايضا على حد التثنية فقال الضيفان وهو الرجل الضخم الذي لا غنى  
عنده الفصح وصفهم بالخمير جمع احمرة لفته في الكثرة كما يقال هبت احمرة في شدة ريح  
الحدث كذا اذا احمر البس او اداد الحمر لان الشقرة اغلظ الالوان عليهم وذلك ونحو قيل  
لا هوادة بينهما وتشقى البيت والهوازة الميل والصلح ولكن ان لا تحده من القلب بل من الجوار  
العقل يكون المحكوم به فيه مجازا وصحبا بان يستعار الشقاء لكسر الرياح بسبب طعنهم  
تسند الشقاء اليها وهو للجوار حسب العقل واصله الكسر الى الرياح من اضافة المصدر الى  
المفعول المتغيرة اسم فاعل من اغتر الشئ صالدا غيرة وهي لون لا غير ان يكون شيئا بالعبارة  
وانما انت الصفة وموصوفها ذكر وهو المعنى باعتبار الفاعل ومن صفة سببية والنزول  
والثالث واذا اردت هذه الاشياء من حقوق الفاعل ومنه مررت برجل حسنة جارته  
فان الموصوف مذكر والصفة مؤنثة لانها فعل الجارية وعكسه جاتني امرأة صبيح وجهها  
فالموصوف مؤنث والصفة مذكر لانها للوجه والمستر في ذلك ان اسم المشتق فرع على الفعل والفعل  
مذكر ويؤنث باعتبار فاعله لانه كالجزء من الفعل لا متحرك كل فعل الى فاعل كما فتقار كل كلمة الى  
جزءها والفعل يبقى على حاله اذا كان الفاعل مظهرا سواء كان مفردا او مثنى او جمعا فلو نظر  
نصرت هذ نصرت يردان نصرت يكون فكذلك الاسماء المشتقة من افعال لانها ساكنة منها  
قافية اثارها فيما ذكرنا من احكام الارجا واحدها الرجا مقصورا رجت ناحية البر حافنا  
وفي المنزل والملك على ارجاها نصف مفازة تقول رب مفازة بعيدة اغترت نواحيها وجوانها  
التعش من وج الصد ودخول الظهور وهو يقض الحذب وتك من الت على وجهه وتقال كثر  
لوجهه اي صبره وذلك من النذران يقال افعلت انا وفعلت غيري يقال كثر الله عدو  
المسلمين ولا يقال كثر في العشرة الزلة والسكسا ومن ههنا قوله وراى شيخا قد خفي عليه  
تمشى البيت تقول راى شيخا مخفى الصلبي على شبيه القعسان او تعثر مستطاع الوجه  
والواجب ان يقول او تعثر فتكبت لان العثرة تقدم السفوط للوجه وقد خفي عليه صفة الشيخ  
وعشى حال من الهاء في ضلبيه او استبين ف سبب حمل قوله تعالى في من قرية رايه على القليل  
الباس هو العذاب والاهلاك اما يوجد في العذاب والقاء للزيب فلا يصح عطف في الباس على  
الاهلاك ولكن ان تقول ليست الالة من التلب وعناء اردنا اهلاكم في هاهنا اهلا بالمعط  
عليه محذوف كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة وبيا ناصد وقع موضع الحال المعنى بان تلبسوا  
وتخصيص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والذمعة فيكون نزول العذاب فيهما الشدة  
افطع وقال جاراه في الفصل الآية محولة على الله لما اهلاكم حكم بان الباس جها كانه قال اهلاكم  
فكم عقيب اهلاكم بان الباس جها وفي قوله ان لا تلعنوا اذا تقاربوا في المعنى وكان القصد فيها  
واحد من نفع او ضرر جاز في كل واحد منهما على الاصح كقولك اعطيتني فاحسنت اليك وقلت  
احسنت اليك فاعطيتني كان جائزا لان احسانا هو بالاعطاء وكذلك اهلاكم انما هو على الباس  
والفعلان روحان الى معن واحد ومنع هذا الوجه صحة قولك اعطيت فاحسنت ومشتق  
وانتفاعلا لوقلت احسنت فاعطيت واسرعت فمشتق وقيل معناه اهلاكم فاصح ذلك  
عند خلق فقام في اقامتها فصيح عند اهلاكم فيجى باسنا وقيل اهلاكم با الاضلال فيجى اها

باسنا وقيل العفل اهلاكم في جها باسنا وقيل اهلاكم باسنا بالالة العذاب  
اليها فيجى باسنا وقيل معناه اهلاكم في جها باسنا وقيل اهلاكم باسنا بالالة العذاب  
عيسى ليس هذا شكك لان هذا الجاز لانه قصد الزيادة ثم الاكرام بها وقيل اهلاكم باسنا  
انه جها باسنا قال الفراء ان الفاء هذا المعنى الواو ورد عليه على بن عيسى بانه نقل حرف عن  
معناه بغير دليل وذلك لا يجوز وقوله او هم قالون قال الفراء والحال مقدرة فيه بقدر او  
وهم قالون وانما حدثت استخفافا قال الزجاج هذا الاحتياج الى ضم الواو وتقلت جاني  
زيد وهو فارسلو جاني زيد هو فارسل لم يحتج الى الواو لان الذكر قد على الاو لا انست  
تقول بتخ عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه لكون ما يقولون مستمع منك كما في الكشف وليس  
من القلب وانست بالنصرف واعرض عنهم يكون منه ومعنى يرجعون مثله في قوله تعالى  
رجع بعضهم الى بعض القول ويعضد الوجه اول ما روى من انه دخل عليها من كوة فالتفت اليها  
اليها وتوارى في الكوة وانما جى لفظ الجمع فالله اليهم لانه قال وجدها وقومها سبيرون  
فقال فالله لعل من هذا دينهم اعتنا منه بامر الدين واشيخا لابه عن غيره وبني الخطا  
على لفظ الجمع لذلك على ما جرحه من قوله اذهب لان لفظ اذمب الى احد الكلام فاعل لقوله باي  
فنه اعني باي في المنزل هذا الكلام محمول على اذمب او محمول على الجاهل الى ما من قوله محمل على  
يحمل عليه ومن الفة بيان ما الدنو القرب والتدلي التقرب وعلى هذا هو من التلب لانه التقرب  
مستقدم على الغريب وتالت في الكشف عن ابن عباس ثم روي عن رسول الله وعنه رواه  
عنى جبريل فتلقى فتعلق عليه في الهواء ومنه تدلن البثرة ودلى رجله من السرير  
والدوا الى التعلق وتعلق وحسن لا يكون مما نحن له او كان المسند اليه معرفة معطوف على كان  
المسند اليه نكرة ولكن استنداك من توفيرا ومن كلام منفي في المعنى لان قوله او كان  
المسند اليه معرفة في قوله قولنا اوليكن المسند اليه نكرة والمعنى او كان المسند اليه معرفة  
ولا يجب حنث ان يكون المسند نكرة كما اذا كان المسند اليه نكرة وصح وقوعه معرفة  
لكن المراد بالمسند وصف غير معروف من المكمل والمخاطب مثل ان يكونا على شخص لا  
علم لهما باسنا كاتب هو في نفسه لا من ذلك الشخص المعلوم عندهما فطلب حمله عليه  
او شاع كذلك بل المراد حمل وصف غير معلوم على شخص معلوم فتورده في الكلام منكرا  
لذلك ولا مقصود اخصارا لاجتفاف على معروف ولا صلة بمعنى وغير مقصود اخصارا  
المسند بالمسند اليه فانه ان كان معروف معلوما وهو في الواقع ذلك الشخص المعلوم ونقص  
اخصاره به يجب تعريفه ومنع تنكيره لما استعرف في الحالة المستند عليه ليعرف المسند  
باللام ان شاء الله تعالى وكان ينبغي معطوف على كان المسند اليه معرفة اي او كان يوزن  
تنكير المسند اليه سبق في تنكير المسند اليه من ارتفاع الشان او اخطاط الشان بيان ما  
تقدم كما قال تعالى هدى للمتقين والحقني ان قدس هو هدى اي ذلك الكتاب هدى  
لا يدرك كنهه في الهداية وكما قال ان زلزلة الساعة شئ عظيم اي هائل والزلزلة شدة  
التمزك وراى عاج وان يضاعف دليله اشياء عن تفارها وراى هاهنا لا تحل الساعة من  
ان تكون على تقدير الالة لها كما هي التي تزلزل الاشياء على الجاز الحكمي فتكون الزلزلة



مصدر اضافي الى فاعله او على تقدير المفعول فيها على طرفه ما تنساع في الطرف واجرائه  
مجرد المفعول به كقوله تعالى بل من الليل والنهار وهن الزلزلة المذكورة في قوله اذا زلزلت  
الارض ذلزلها قول **هـ** واما الحالة المقنضة للخصيص لبا الاضافة الى اخرها الا ان الالام  
في التخصيص عوض عن المضاف اليه بمعنى تخصيص المسند والغرض من تخصيصه بالاضافة  
او الوصف ان يتم وتكمل الفائدة الممنوعة بالجملة وسبب تمامها عند تخصيصه بهما هو ما عرفت  
في الحالة التي تنقضي تعرف المسند اليه من ان ثبوت الحكم وتحققه اذا كان ابعاد كانت الفائدة  
في بيان الحكم اعظم وعلى العكس وتعدله حسب تخصص المسند اليه والمسند والاضافة والوصف  
من المعاني التخصيصية قول **هـ** واما الحالة المقنضة لتلك التخصيص الى اخرها قد سبق في الحالة  
المقنضة لتعرف المسند اليه ان تحقق الحكم متى كان اقرب كانت الفائدة في بيانها اضعف وفي  
الحالة المقنضة لتلك التخصيص ان المقام المستدعي لتلك نفس المسند هو ان يمنع مانع من تعبد  
الفائدة بالمقام المستدعي لتلك التخصيص هو ان يكون الغرض اثبات المسند المسند اليه واذا ذلك  
وجوده له في نفسه فحسب دون كمال افادة والبيان والذكر بالضم والكسر مصدران الا ان  
الاول يخص لعلب والى الثاني اخصه بل يكون باللسان ايضا قول **هـ** واما الحالة المقنضة  
لكونه اسماء معتد بها الى اخرها اعلم ان المسند متى كان معلوما للسامع متعينا عنده سبب  
اسباب التعريف يجب ابراده في الكلام محققا وبل من منه كون المسند اليه متشخصا معلوما  
عنده لذلك لا ينبغي ان تعرف المسند مع تلك المسند اليه معلوما او لغة وهو المراد بقوله بما قد عرفت  
انتم وعلى هذا نتجه نقول ان نقول **الخبير منا** الاستفاضة لا تاتي في ذلك الا على اثنين له  
عند السامع فاذا كان كذلك فاتي شيئا يستفيد واتي بجوز استفادته ما هو حاصل معلوم  
فما يصح **بانه** يستفيد انتم الحكم كقولك الذي انتم عليك بالغيب عن مجلس بانك عالم  
بما صنع او نفس الحكم كقولك اخوك زيد ان اردت اخوة النسب او اخوك الذي يحفظ التوراة او  
اخوك هذا استفاد من اخ في الامثلة المذكورة للذي يعلم افعاله افعال ويعلم شخصه مسمى بزيدا ويعرف  
ذلك الشخص يحفظ التوراة او يرى ذلك الشخص قد رآه لكن لا يعلم ان ذلك الشخص المسمى  
والحافظ للتوراة والمسمى بيده هو اخوه لفرقة كانت بينهما او بسبب اخ فتعقبت في ان  
اخاه ذلك الشخص كقولك زيدا اخوك او الذي يحفظ التوراة اخوك او هذا اخوك بتأخير اخ  
توذيته فان ذلك الانسان هو اخوه فالجواب انك اذا قلت اخوك زيدا فقد عرفت اسم وهو  
يعرف اخوة واذا قلت زيدا اخوك فقد عرفت اخوة وهو يعلم ان اسم الرجل زيد بناء على  
ان لا خيار ابدا انما يكون مما تعرف مما لا تعرف وتما ذكرنا لعل معنى قوله معتد به في جميع ذلك ان  
احدما الاخر وهو القدر المشترك بين ما تقدم الاخ فيه وبين ما اخر فيه ومنه ما فصلنا هو  
ستعرفه ان شأ الله تعالى وما افيد في الشرح من ان لا خيار ههنا لم تنفع بالحكم الذي هو زيد  
اخوك زيد وانما وقع بالذات منه **بانه** لا فرق بين زيد والذات التي وقع الاختار  
بها فان المراد من زيد هو الذات المعينة لا لفظه نعم لو قيل في زيد المطلق لاختار لم تنفع بالحكم  
الذي هو لا تطلق بل بالذات لكان صحيحا قوله بك خبر كان واسمك وتقول حال ان لا تقرر  
فيك وبين مفعول اسمك واسمك خبر كان وبك حال من الضم في اسمك والباء اما الى الابد

او التجرى قد عرفت كاني ملابس بك سامعا اليك وانت تقول او كاني سامعا لك ملاسبا بك او تجرأ  
وانت تقول كنت وكنت افيد في الشرح ان اسمك حال من الضم في كاني وهو مفعول ان العمل  
للاقرب والباء في الغيب الى الملاسة والغيب بمعنى الخفية والخفاء وهو في موضع الحال على انتم  
ومعنى فالحال هي قولك والهاء فيه لمن انتم بذلك اشارة الى ثبانه والجم بالضم يعطوف  
على الاسم المحم اذا عرفت المحم واذا رد على مثله وذلك اشارة الى امثله المذكورة ثم لا ينبغي  
الحالة المقنضة لكون المسند معروفا وانه اذا كان معروفا فالحب ان يكون للمبتدأ معروفا ايضا  
وانهما اذا لم يمتعتين ما ذا استفاد ارا دان يبين ان المعنى يختلف باختلاف ما تقدم  
من المعرفتين فقالوا لا تقدم فيما نحن فيه اي فيما اذا كان طرفا الجملة معروفا من سلاسله كاي  
يعنى من غير سبب وداع وذلك كما ان احدا من خواص لا يبر مفعول فعلا محققا لونه من خواصه  
دون حجة شرعية وسبيل له وهو محتمل لضرب لمن تعاطى الشيء من غير علة والمعنى ليست  
مختارا في القول من الباخر من غير كنه بل لا بد من معنى مستدعي ذلك ثم استندرك بكن  
من قوله ولا تقدم ويبين علة التقدّم فقال اذا حمدا انسانا ملاسبا بالغيبة عندك وعلم  
الانسان المحمدا ان المحمدا نقل اليك وانت تتعقّل الى احد مشبهها بالمستخبر المستفهم عن  
صفتك تستفهم وتقول هل تعلم ان الذي وصفك بالمجيد هو وهل تعلم على الذي انتم عليه  
به اي هو دائما قال هو باعتبار الغيبة في قوله انسان وتتصوره واو قال مكان هو انا  
لانه المسك والسبايل منك لكان ضوفا فنقول **جواب** اذا او الجواب محذوف ونقول اعطوف  
عليه اي اذا انتم في كنه وكنت تقدم الانسان المثنى فتقول **الف** اي تشير اليه بالذك  
وتعلم عليه بانك تخاطبه فانه الذي تصور به كالمستفهم فتاتي عطوف على فتقول **وفيه**  
معنى السبيبية اي فتجول المثنى مبتدأ لانك تصورته طالبا لان ثبنت له المعنى وتجعل  
انت خيرا لانك تصورته يطلب ان تثبت به المعنى وكان انتم على كل هو وغيره معطوف  
على انتم عليكم بالغيب اي او لكن اذا كان انتم على الانسان المثنى انتم ايضا عليكم انسان  
احد غير المثنى المعهود وعلم الانسان المثنى المعهود وتفيد معطوف على فتاتي والهاء في ثبانه  
وغيره للمثنى غير المثنى هو المثنى لآخر والمعنى ظاهر مما تقدم وفي المثنى تقدم المثنى  
واذا قلت انت الذي انتم عليكم بالغيب اي اذا عكست ما ذكرنا واثبت ما قد عرفت قلته **جواب**  
اذا والهاء يعود على انت الذي انتم على بالغيب اي قلت هذا الكلام اذا كان الشأن انتم عليكم  
الانسان المثنى المشار اليه بقولك انت محضه ومحضر غيره اي تشهد من المثنى وشهد  
من غير المثنى والباء تثبت بالنقل بمعنى يكون المثنى في غيره حاضر عند المثنى عليه ونقل  
الى المثنى عليه شأوه تشهد فهو فتصورت المثنى يريد ان تعلم ان المردح كنه حكاه عليه  
الحكم عليه بانه المثنى لم لا يحكم على الا شاهد عنده الذي لم يبين بانه انتم هذا فائدة قوله ومحضر  
غيره فاتي عطوف على فتصورته بمعنى تجعل انت مبتدأ والذي انتم على بالغيب خبرا لانه كالطالب  
ان يحكم عليه ويريد ان يحكم بالمثنى هذا معنى قوله على الوجه المطلوب اي الوجه الذي يطلبه  
المثنى ثم لا ينبغي معاني الامثلة التي استفاد منها لازم الحكم بحسب المسند من والتاخير والتاخير  
الى الفصل بين معاني الامثلة التي استفاد منها نفس الحكم باعتبارها قالوا اذا قلت اخوك زيد



ومعناه واضح بما وعت اذ ناك انما آت في قلته ويعرفه ويتصوره لاخوك زيد ولاخا  
قلم في ثروى انه معقد ان له اخا فتع ان وهكذا وقع في النسخ المتروكة المصححة ولي فيه  
لانه لما ان يعطى على علم ولا يستقيم الا بالكسر لانهما تكون صلة من والمعنى قلته لمن له صفتان  
العلم من يد حاله كونه طالبا لمعرفه حكمه لزيد واعتقاد ان له اخا مع انتفاء تعيينه او يعطى على  
زيد وهو فاسد من حيث المعنى لان فاعل تعلم ضمير من ان له اخا والهاء في انه ايضا له والمعنى  
قلته لمن يعلم زيدا ويعلم اعتقاد نفسه ان له اخا والحق في سادته او يعطى على الجملة الحالية التي  
من وهو الطالب ان يعرف حكمه ان لزيد وجب الكسر ايضا او العطف باو ليصح والمعنى على  
الاول قلته لمن يعلم زيدا وهو يطلب معرفه حكمه لزيد وانه ايضا معقد ان له اخا تكون المعنى مثل  
الاول وعلى الثاني قلته لمن يعلم زيدا وهو طالب او هو معقد يكون هذا الكلام مع من هو على  
احدى الحالين فاطلب معرفه حكمه او اعتقاد ان له اخا لكن لم يتعين عنده فاذا حكم لزيد لاخ  
تعيين وكذلك اذا قلت اخوك الذي حفظ التوراة يعنى اذا قلت هذا الكلام قلته لمن يعتقد  
ان له اخا لكن لم يتشخص عنده ويعرف انسانا حفظ التوراة فتعويله بردد حكم الحكم على اخيه  
وتعيينه ونفس باقى امثله من عكسك وغيره واذا قلت زيدا المطلق هذا شذو  
عما اذا كان احد المعنى في اسما مشتقا وانما لم يقتصر على ما سبق من امثله لما فيه من  
الاعتبارات اللطيفة والغروقي النافعة المتعلقة به ويستحب ان يشا الله تعالى قلته لمن  
يطلب ان يعلم زيدا ويطلب عرفان حكمه لزيد كان حسب تعريف العهد ان كان  
اللام في المطلق عنده لم يوجد او كان حسب تعريف الجنس واستغراقه ان كان اللام فيه الجنس  
والهاء في استغراقها الحقيقة ولو انعكست القضية وقلت المطلق زيد قلته للمنتسب  
بكسر الحاء على بناء اسم الفاعل الذي تشخص تعيين في ذهنه المطلق اذ عبادا  
لعمركم المعنى في التشخص من الذي تشخص تعيين وهو يردان تعين في الخارج فالحال  
في ذهنه يعود على اللام في التشخص واذا قلت ما تلو عليك اي تلوناه يعنى تخبرنا عنه  
لك وقربنا به سمعك من ان المبتدأ والخبر اذا كانا معا معرفتين فاطلب بهما من كان عارفا  
باحدهما وله بالآخر عهد ولا يعرف عينه فتصوره يطلب حكم المعروف عنده فاعتقد ان  
المعلوم عنك ذلك اخر المعهود اعثر ك اطلعك المتعلق على مفهوم قول النحاة ان المبتدأ والخبر  
اذا كانا معا معرفتين الجون تقدم الخبر على المبتدأ بل ايهما قدمت فهو المبتدأ قال صاحب العيار  
انهم يعنون بقولهم هذا ان المتقدم يكون محكوما له لا محكوما به والمؤخر يكون مخبرا به لا مخبرا عنه  
ولا يعنون به انه المتقدم في المعنى اما كونه مقدما في الوجود او مؤخرا فمما لا يعنى به النحوي  
وهذا نقول نقول من قولك اد اقدم للمطلق او الاخر فهو خبر انه صفة والمفاد في الشرح  
ان معناه لان في ناخيه مخالفة لاصل غير مطابق للمقام لانه تعليلك ليعنى قولهم وما قد يسبق  
الى بعض الخواطر انشا رة الى ما ذهب اليه الامام الرازي الى انه قد س روجه من ان المطلق ان  
عام عن نسبي اي هو وصف مشتق محتاج الى ما سندا اليه فهو في نفسه متعين الخيرية  
اي يجب ان يكون خبرا وان زيدا دال على الذات فهو موصوف غنى عما سندا اليه فهو في نفسه  
فوجب ان يكون مبتدأ فاذا قيل انه خالفنا ومحمد يبيننا فالحال في قلته صفة الله تعالى والنبوة

محمد عليه السلام هما في الحقيقة متعينان للخيرية والاصح ان المبتدأ متعينان لانهما  
فلا يعنى عليه اي فلا مقام ولا اعتماد على ما قد سبق فان المطلق الى اخره تعليل لرد ما ذهب  
اليه الامام ومعناه واضح ان المطلق زيدا بهذا التاويل يدل ان على الذات والصفة وتروى  
الشخص وصاحب مرفوعين على حكاية حال المبتدأ ومجربين باضافة معنى اليهما وهذا  
الجواب يقرب من مدعى الكوفيين وبعض البصريين منا وهو على بن عيسى الرواسي امام ائمة  
الخو بغداديان اسما الجواب عندهم اذا وقعت اخبارا يستحق الضمان لانهما حديثان في معنى  
ما هو صفة الاتري نا اذا قلنا زيدا اخوك او غلامك لم نزيد لاخبارا عن الشخص انه مستحق به  
الاسماء وانما يد اسناد معنى اخوة وهن القرابة ومعنى الخلائقية وهن الخيرية اليه الا  
ان في مذهبه ضعفا لان الخادم يتحمل الضمير لحيث به على النول الذي هو اصل في تحمله ولا يلزم  
من كون الخلافة معناه ان يتحمل الضمير تحمله اذ لم يشار له فيما تحلى سببه الضمير ولذلك لا  
يُنصب به المنعول به فامتنع زيد غلاما غيرا كما تقول زيد خادم عمي الفقدان السبب المحجب  
وتقول مروت بن عدلانك فتتصف به المعرفة ولو قلت مروت بن زيد خادمك على الصفة  
واردت الحال او الاستقبال لم يحز والقانون في ذلك ان في كل واحد من زيد ومطلق وزيد  
المطلق والمطلق زيد عن ذواتا خاصة وفائدة لا يكون في راض وانا ارشدك الى ذلك اذا قلت  
زيد مطلق كما اعلماك لمن لا يعلم ان انطلافا كان لامن زيد ولا من خال فانت ابتداء تفيد  
واذا قلت زيدا المطلق تقول مع من عرف ان انطلافا وجد امتا من زيد واما من عرفه فتعوله  
انه كان من زيد لامن غيره والنكتة فيه انك في قولك تثبت فعلا لم يعلم المخاطب اصله كنه  
وقع وفي الثاني تثبت فعلا قل علم انه كان ووقع الا انه لم يعلم لزيد فافادته ذلك فهو وفي  
الاول في المعنى الذي به صار الخبرا اعني اثبات المعنى للنسب وانما قدح في ذلك انك كنت قد  
علمت ان انطلافا وقع من احد الشخصين لانك اذا انضمت الى الجمع علم انه كان من زيد دون خال  
كان منك في افتقار الى من يثبت لزيد كصفتك اذا لم تعلم انه كان من اصله وبذلك المحقق  
المحقق فيه ن هذا الكلام مع من بلغ انه كان من انسان انطلافا فحق انه كان من زيد  
فاذا قيل له زيد المطلق صار الذي كان معلوما على جهة لا كان معلوما على جهة الوجوب  
ثم اذا اريد تأكيد هذا الوجوب ادخل الفصل فقبل زيد هو المطلق واذا قلنا المطلق  
زيد كان اخبارا مع من يرى انسانا مطلقا بالبعد منك فلم يثبت ولم يعرف اريد هوام  
عمرو وتقلت له لمطلق زيدا في هذا الرجل الذي شراه من بعد هو زيد ونظيره قولك لمن  
رمى الرجل متصبا من يديه وعليه ثوب صوفي والى جمل من عرفه قدما ثم طالب  
عمله به فنيسته اللابس الصوف صاحبك فليس غرضك ان تثبت له ليس الصوف لاستحالة  
ذلك من حيث ان رويته الصوف عليه تخبره عن اخباره هذا اذا كان المبتدأ والخبر متعلقين  
اللفظ لهما اذا ما متعلقين فيه فلا بد من تقدس مضاف بحسب وقتن كقول الرازي انما الذي  
وشعري شعري قدس شعري لان كشرعي فيما مضى من الزمان اي المشهور المعروف بصفات  
الكمال كما كان قبل وعلى هذا فقيس لولا قول الرازي في باب كان اذا اجتمع معرفتان كنس الخ  
فجعل ايهما شئت اسما واخر خبرا كقولك كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فلان في ما قلنا



وليس معناه ان تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي ان لا يختلف المعنى بان تبدل بهذا وتشتق بذلك  
بمعناه انك تجعل ايهما شئت اسما واخر خبرا اذا اردت الحكم به به لان المبتدأ لا يكون مبتدأ  
لانه منطوق او لا ولا الخبر خبر لانه مذكور بعد المبتدأ بل المبتدأ مبتدأ لانه ثبت له المعنى  
والخبر خبر لانه ثبت به المعنى ثم لشار بقوله ولما قد يقع الى سوال وجواب والى الواصل  
ما ذكره ولكن قد تقع قليلا على خلافه وهوان قول النحاة المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما  
قد عتبه فهو المبتدأ منقوض بخبر قوله كراي كراي وقوله لعاب افاي القائلان لعابه واري  
اشتناؤه اي يدعو اسك كما لا يصح معناه الا ان تقدم او تخرى ولما لا يصح لان غرض الشارح  
جعل كراي مخاطبة المأمور بالنوم منته لكره وتشبيهه حداد قلم الوزير حيث يصف قلمه بلعا  
سرافا على معنى انه اذا كان في اقامة السياسات اتلف به النفوس وتشبيهه ايضا بالشهد  
على معنى انه اذا كان في العطايا والصلوات وصل به الى النفوس ما تحل منه هذا فته عندها  
وادخل السرور واللذة عليها وهذا المعنى لما يكون اذا كان لعابه مبتدأ ولعاب افاي خبر  
فاما تقدير عكسه فيبطل ذلك ويخرج بالكلام الى ما لا يكون مراد الاي تمام وهو كون ارادته  
تشبيه لعاب افاي بعاب قلمه وتشبيه الاربي به فحقه هو جواب السؤال اي حق ما  
يستقيم معناه الا ما تقدم في التأخير الحمل على القلب يعني كان يجب ان يقول كراي كراي  
ولعاب القلم لعابها الا انه قلب لظهور المعنى واخر اللبس بقوله لعاب افاي وكراي  
في اللفظ وفي المعنى خبر قوله من نحو قوله بيان ما قد يقع وما لا يستقيم بدل منه واري  
العسل واشتناؤه من شئت العسل واشتناؤه اي جنيته والعسل من يأخذ العسل  
من بيت النحل وخبر ما اذن حذف استغناء خبر لعاب افاي واعلم ان جمهور النحويين على ان  
المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين او نكرتين موصوفين يجب تقدم المبتدأ اذ لو قدم الخبر  
لسبق الى فهم السامع ان المقدم هو المبتدأ فودى الى التباس كما يجب تقدم الفاعل في  
صوب موسى عيسى دفعا للباس اذا دل دليل على ان المؤخر هو المبتدأ فيجوز اذ دل  
بعضهم تقدم الخبر ولذلك استثنى المحققون ما بينهما قد عتبه فهو المبتدأ الا ان يكون في اللفظ  
دليل على ان المبتدأ هو المؤخر واشتدنا الشرح ليرى في التذكرة ثم وان لم اتم كراي كراي وقال  
يجب ان يكون كراي خبرا مقدما واصل كراي كراي ان اتم وان لم اتم فتوكل لو تخي كقولهم قم  
وان جلست فقيامك قياما من هذا موعى استعمال ثم قال وان كان كذلك فقد تقدم الخبر  
وهو معرفة وهو متوهم به بالخبر من حيث كان خبرا قال فهو كبيت الجارسة بنونا بنونا  
بنوهم ابتاء الرجال لا باعدي تقدم خبر المبتدأ وهو معرفة وانما دل على انه سوي بالخبر  
المعنى ولو اذ ذلك كانت المعرفة اذا عتبه هو المبتدأ لتقدم ما فهم ذلك هذا كله لفظه قال  
صاحب المعيار اذ لو كان بنونا مبتدأ لزم ان لا يكون لهم بنون الابن ابتاءهم وليس المعنى عليه  
تشبه ان يكون كلام صاحب المعيار مبيها على اصل مقده ان الحجب في شرح الفصل ان المصدر  
المبتدأ اذا اضيف عمر بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وهو جمع الاجناس  
التي لها واحد اذا اضيفت عمت الا ترى انك اذا قلنا ما البحار حكمة كراي عتبه جميع البحار وكلها  
اذا قلنا علم زيد كراي عتبه علم زيد وكذا بيت ابي تمام لعابه لو حمل على ظاهره افسد عليه كانه

الجملة 2

وابطال الصورة التي ارادها فيه وكلام من جرد التأخير عند القرنه لاننا في ما قال المصنف من  
ان حقه ان يحمل على القلب فتأمل ولما قلنا ان نقول انه جعل المشبه به مشبه والمشبه  
مشبه به لا يلام كون لعاب قلمه في انلاف النفوس اتم من لعاب افاي وكون لعابه ايضا اتم  
من الشهد في اتصال الراحة اليها كقوله وبدا الصبح كان عتبه وجه الخليفة حين يندح  
وستقف عليه وعلى كونه البغ في فصل البيان ان شأ الله تعالى الباني بتعريف الحققة صلة  
القول وكذا ان باسغرافها لانه معطوف على تعريف والذكر يعود على الحققة بشهادة  
قوله فيبطله رايه باعتبار تعريف الحققة واسغرافها ولا يرجع اليه على الحققة ولا  
بحسن رجونه الى اللام لان الاشكال في معنى تعريف الحققة ومعنى اسغرافها دون اسغراف  
اللام وتفسير اسغراف بعد توذعا قلنا وما ذكرنا نعلم ان ما اريد في الشرح من ان الهاء  
لللام فيه نظير والمراد بالحققة الكلمة الطسعة التي هي معروض الكل المنطقي والباء في اللام  
متعلقة بتعريف ووجه الاشكال اننا اذا قلنا معنى تعريفها هو التصديق للحققة وافرازها  
عن غير هاتين الحقائق من حيث هي هي لا بشرط شئ اعني لا باعتبار قيامها بواحد ولا باعتبار  
كلمة ذلك المعنى بل على معنى ارادته خلوص راس الحقيقة لزم جواب اذا اي لزم تعريف اسماء الاجناس  
الخالية عن اللام فانها فان اسما الاجناس موضوعا لذلك المقصود الى الماهية مجردة وتغيرها  
عن غيرهما هو بيان الملازمة وانه ان كون اسما الاجناس معارف قول لم يقل به لحد بيان في  
الثاني اي انه باطل اسقاء القائل به والسبب متروكة لظهورها وهي ما قلنا ان المراد باللام  
بتعريف الحققة المقصود اليها مثله وليس التزيم للام الاول موطئة للفسم والثانية جوابه  
وسمى جواب الشرط اي وابنه لمن قال قائل ان اسما الاجناس معارف هو منع اسقاء  
الثاني لتكثير التاكيد القائل الى الكذب في استحالة رجوع رجعي السرعة هذا انقضى على  
دعوى اللام فجيده لو كانت اسما الاجناس معارف لصح هذا الكلام واللام مسبقا فالمراد  
كذلك بيان الملازمة ان رجعي اسر جنس ملزم من تعريف اسما الاجناس كونه معرفة ويلزم  
منه صحة وصفه بالمعروف باللام وبيان اسفاته اجماع النحويين على اسفاده ولا مانع الا تنكره  
ولما كان هذا الكلام مسغا كان قوله بكونه معارف كذا با واعلم ان رجعي وذكره صدران  
مثلا الرجوع ولذا يقولوا رسلك اليك فاجاني رجعي رسالتك اي من جوعها الا انها امتنعنا  
من الصرف لادفع فعل فاعلى من رابطة التي تلحقها الف الدائنة المقصورة غير ان راوي المحضة  
به والثانية مشتركة من الف الثالثة والف الحاق فقال رجعي وذكره ولم يقل رجوعا وذكره  
لتقليل البعد في التنبأ عن بحث التنوين المقول فيها اي تنوين من كان سنة وين  
تلك البحث عنها لوقال رجوعا بعدا فبعد المتصوود وهو اسقاء تعريف اسما الاجناس فتلك  
المساقفة بان لم يقله وتلك المساقفة هي ان نقول قائل انما اسنع وصفه بالمعروف باللام  
للتذكير الحاصل من التنوين ملزمنا الجواب عنه ان نقول هذا التنوين هو الدال على المكان  
وهو كل تنوين يلحق بمعربا لم تشبه الفعل بالوجهين من الوجوه المانعة للصرف كزيد ورجل  
وضرب بلبس التنوين في رجل ونحوه للتذكير وان كان رجل نكرة اسقاء اسباب التنوين  
لانه لو جعل على لم ينفك سقته منه ولو كان للتذكير لوجب انفا كانه عند اسقاء التنوين بجعله على







ومر لفظ المفرد الى ان انضم اليها كاضمار الواو الى اسم المفرد في الجمع السام وهو مستند الى  
المعنى ان منع مانع التثنية في اللام ولفظ المفرد وقال هما كالواو والمفرد في الجمع على حد  
التثنية في الواو علم لضم الاشياء فصاعدا الى الواحد ولا ينافي ثم فكل ما في فيه كمنع جواب  
ان ائتمنعت هذا المصير والقياس والجمع منها لوجوه اسباب كثيرة وفروق جمة جليلة  
عام من عطف في نوع الادب بضمين قاطع اذ انها وجوب مبتدا وخبر يعنى اقرب تلك الوجوه  
المانعة لجمع اللام اذا كانت موضوعة للاستغراف ولفظ المفرد منزلة واد واما بقدر  
واخفها مرتبة وجوب ان يوصف مثل الرجل اذا كانت اللام الجنس الجمع فقال الرجل  
الطويل كالحب ان يقال المسلمون الطويل لان جمع كالمسلمين جليل والفرس الدهم جمع  
ادهم من الدهمية السواد يقال فرسهم اذا اشتدت ورفته حتى ذهب البياض  
الذي فيه او صحت عطف على وجوب ائ او اذناها صحة وصفي الرجل بالجمع على الاطلاق  
صحة مستمرة في كل مفرد دخلت عليه لام الاستغراف لا اقل ائ لا شئ اقل من الصحة  
والوجوه مثل هؤلاء الرجل ومررت بالرجل الذين فعلوا والرجل خرجوا او خرجت وتصركم  
وسكنت عليهم ونحو ذلك وكل ذلك ائ وكل الذي اورد من اقل الفصل الى ههنا من اللوام  
فاسد فالعلم ومات كذلك واعلم ان اصوليين من الخفيفة رآوا ان اللام موضوعة لغير  
العمد ليس لان ذلك من اصلهم واستغرافية تسبينتها من الحاجة بلام تعرف الحقيقة وبطلان  
ما قيل في معناه قال اقرب ائ اقرب الى الصواب من سائر ما يرجع اليه هو ان المراد  
به تعريف العمدة النهائية وذلك بان تقوم الحقيقة باعتبار من العرف والمقدّمات الظنية  
مقام المعهود ثم يشار اليها بلام التعريف كما اذا كان جنس محتاجا اليه تحقيقا فهو كونه  
محتاجا اليه حاصل في الذهن شاهد فكل ما معمود او لا يكون محتاجا اليه حقيقة بل  
تلك وسخنة بان يكون ~~صالحا~~ له والوهم يترك المتضاد من منزله المتضاد فينقل  
في الجمع منهما في الذهن ولذلك تجد الضد اقرب خطو راجع الضد بالبال فكون به  
موجودا فيه ثم ينتزع شبهة من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين من حيث اقصا  
كلية منهما كضاده صحبه فيترك منزله شبهة التناسب بوساطة تهكم اعطى استهزاء  
فتمام لذلك مقام المعهود ونحوه في هذا الانزع والخاص قواهم والاشبهه بالاستد  
وللبخيل انه حاتم فان وهو المراد بقوله وسنعرف معنى هذا في علم البيان او كما اذا كان  
الشئ عظيم القدر مصروفا اليه همة الائم تحقيقا او تهكما فيبين على علم درجته وعقد  
الهم به ان الشئ لا يزدل عن الخاطر ولا ينسى فذلك الشئ لعدم نسبته منزلة المعهود الى  
في الذهن او كان نصيب اعيان الناس لا يغيب عن حواسهم حقيقة او تهكما فصار في  
الى استغناء عينيهم عن الخسر فتزل منزله المعهود او كان مما مررت به <sup>بالسنة</sup> السنة واستأنست  
به المسامحة والفتنة الطباع ومالك اليه النفوس لكثرة دوره في مخاطبات عن الحقيقة له  
ضدها فتمام لغيره عليها وكثرة دوره في الكلام مقام المعهود او كانت المعاني التي توجب  
حضوره في الذهن متغايرة متناصرة اخذ بعضها بعنف بعض او سويها ذكر من  
القضايا الخطابية تماثلها السبب كل ما تنوّل به الى غير فمناخه خبرا

معطوف على ان اسبابا فهو مجرد ذلك لشارة الى الوجوه الخطائنة وبهذا الحق تميز  
مفهوم اسم الجنس عن كونه معرّفا بهذا المعريف فنقول انا اهالك الناس الرنار والدرهم  
اشارة الى هذين الحجرين من من سائر اجناس اجمار المقدّر من حضورهما باحد هذه الاعتبا  
المعجودين لذلك وقولنا دينار خير من درهم احضار من غير محيتين من هذين الجنتين  
ابتداء من غير قدر حضورهما ثم لما فرغ عن بيان الاختلاف في تعريف الحقيقة باللام شرع  
في مسئلة مشهورة عند الحكماء شائعة لدى الفضلاء وهي ان حقائق الاشياء وما هيها  
من حيث هي هي متميزة عن جميع لواحقها فاعلم ان لها لازمة كانت تلك اللواحق او مفارقة  
قالوا ان لكل شئ حقيقة هو ما هو من غير اعتبار ضم غيرها اليها او تجريدها عنه كما شئت  
عنه في الوجود او لا تفك كلونه واحدا او كثيرا ونحو ذلك فان من لوازم الاشياء لشيء واشد ها  
التصانفاته كونه واحدا او كثيرا الكثرة العقل يمكنه تصوره منفردا وبعده بغير ملتفت  
الى ما عداه قاطعا النظر عما سواه وان الانسان مثلا ما هو انسان شئ ما وكونه واحدا او  
كثرا وكل ذلك القوة او الفعل شئ آخر وهذا المعنى كما اعترف به السليم وان عسى  
عن ادراكه الوهم السقيم والمسئلة طويلة الدليل ممتدة السيل وليس هذا المقام موضع تفصيلها  
والمبالغة في بسطها ونظر بلها وجعل هذه المسئلة ذريعة الى مطلوبه وهو ان لام تعريف  
الحقيقة يصح حملها على الاستغراف تارة وعلى غيره اخرى بحسب المقام وقال ثم ان الحقيقة  
الاخيرة كتبت جاز من قوى العبارة وخفي لشارة على ما عرفت من عادته في تركيب الكلام  
وتنزيب النظام فاحتجب وجه مراده فيها واستتبهم الطريق الى ما قصد من معانيها  
ولذلك خلقت فيه افكار الخيال البذل من ارباب البلاغة وذو لفضل وانا احكي من  
اقوالهم ما هو اللام في هذا المقام والحاصل على تجرب هذا الكلام واقداما في هذا التركيب  
من وجبه اشكال ثم ارجع ثانيا الى نفس تلك الاقوال قول ~~ثم ان الحقيقة~~ ثم ان الحقيقة لكونها حث  
هي هي التي اخبره مشتمل على دعوى بين احدهما مطلوب بالذات والثانية بالعرض كما لو كان  
الحقيقة سالحة لمنزلة والتكثير والثانية كونهما من حيث هي هي لا متعددة ولا متحدة  
وذلك ان اصل الكلام ثم ان الحقيقة سالحة للتعدد والتكثير على انه خبران الحقيقة وهو افاض  
في بيان معنى استغرافها بعد تحقيق المراد تنوعها اي سالحة لان تصديق في ضم نكي  
واحد لا غير وان صدق في ضمن جزئيات كثيرة لكونها من حيث هي كذا لا بشرط شئ  
وقد فقل له ثم ان الحقيقة سالحة حكم ولكونها مع ما في حيزه من الخبر وهو لا متعدده بتعليل  
له وقوله لا تتحقق مع التعدد ولا لا متعدده لتحقيقها مع الوحدة وهو المثبت في نسخ  
المصنف والسماع عليه تعليلا لتعليل وذلك لانه لما اراد ان يتم على ما ادعاه او لا دليلا اعني  
صلوح الحقيقة للتعدد والتكثير لا ثبات هذا المطلوب مقبلة وهي قوله لكونها لا  
متعددة ولا ريب انهما متضمنة لدعوى اخرى وهي ان الحقيقة من حيث هي هي لا متعددة  
ولا متحدة فاحتج ايضا الى دليل ولما عقبها بقوله لتحقيقها مع التعدد واللام للتعليل  
او مع في النظام انه علة لذلك ولكن التعدد واللا تعدد متناضيان فلو جعلته علة له  
لعلت اذ لا يكون عدم الشئ علة لوجوده ولا وجوده علة لعدمه لاستلزامه ان يكون الشئ موجودا



او بعدد ما فلزم هذا الارتباب ورفع هذا الجواب قال شيخنا المعزى رضي الله عنه  
هذا سلب السلب لا تغليب السلب يعني ان قوله لتحقيقها مع التعدد ليس بتخليل الحكم السلبى  
اعنى قوله لا متعدد بل قوله لا متعددة سلب السلب التعليل اعنى لتحقيقها بقوله  
ان الحقيقة تارة توجد في الخارج مع التعدد وتارة لا توجد في الخارج في وجه الحقيقة  
من حيث هي من متعددة لتحقيقها مع التعدد واخرى توجد في الخارج في الوجهة وذلك  
تخييل انما من وجهة فحي بلام التعليل ليشار الى ذلك التخييل ثم ادخل كلمة السلب في  
الحكم والتعليل ونفى تعددها مع ما تخيل انه علة تعددها في نفسها واكد النفي انما لا تنفك  
في الوجود عن احدهما فقبل ان الحقيقة صالحة لان تنوار عليها المتناهيان من الوحدة والكثرة  
انما بالنظر اليها دون اعتبار لغيرها غير متعددة لاجتماعها مع التعدد ولا غير  
لا اجتماعها مع الوحدة وان كانت لا تنفك عن احدهما في الخارج لاستحالة صدقها فيه مجزئة من غير  
انضمام العوارض والالوان اليها وذلك سلب السلب وهو كونهما بتبديل الوحدة  
والكثرة لانه لا سبب ههنا تقتضى كونهما متعددة او من وجهة في نفسها اعنى تحقيقها لهما  
وقد نفى فسفى المسبب فان عدم العلة علة عدم المعلول وبل من ذلك انما تخيل الوحدة  
والكثرة وليست واحدة منهما فاما اذا سفاها معا اعنى الحكم والعلة على اسلوب قواعده  
ولا ترى الصبغ بها نجي رائي لا صبغ ولا الخمار وقوله لا يمتددي عنارها الى اقلها  
ولا نثار وقوله تعالى ما اشركوا اباه ما لم ينزل به سلطانا اى شريكه لا يثبت لها اصلا  
ولا انزل الله باشر كما حجة واراد على اى تلك وانزال الحجة كلاهما مختلف وتظهر  
في سلك الحكم والتعليل فذلك ما ضربته تاديبا له حيث لم يكن ضرب ولا تاديب نفي الاصل  
والعزم ونحوه في التنزيل كلام الفصحى غير عذب هذا معنى ما نقل عن شيخنا المعزى  
جزاه الله عنا افضل الجزاء فهو الذي لا زال سوار القلوب في مستودعات لطائف نظره  
لا يأتى لتعليمه وارشادا الى ضروب مباحث في هذا الكتاب وغيره قلت عنائه من خدم  
هذا الكتاب وايراد لطائف مغنيتها ما فتق احد رتق اذن لها ولولاه لن فيه لسانا  
حول الوشى ويصوغ الحلى ويلفظ الدر ونفث السحر ويريك البائع من الزهر  
تجنيك الخلق البائع من الثمر هذا وان مثله مع من يرتع في ما يبدته وتشتب من  
فضل آثانه ثم جعل بعض ما ظنه غير مستقيم ومن العيب غير سلم مغرور له مثله من  
هو على المثل السائر الشيعر نوكل ويذم واحد الشارح الحكم الفيلسوف الجليل  
روحه فقد استخرج لذلك وجها آخر جميلا وحمل الكلام عليه تاويلا وزيفا نسب المعزى  
رحمه الله وضغفه ثقافته عن الشرح الذي صنفه وهذه عبارته لفظا بلفظ وحرفا  
وانما اوردتها كذلك لاني تصورت منها معنى فبينت الكلام عليه ولعل ما فيها معنى  
آخر لم يرتق فكر من اليه ولم يعثر ذهني عليه فمن اطلع منها على معنى ذهب على خاطري  
او شئت عن ناظري فليكن فيه عاذري قول ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي  
بالنصب لكونها خيرا كان لتحقيقها مع التعدد ولا لا متعددة لتحقيقها مع الوحدة وان كانت  
لا تنفك في الجوه الخا عن احدهما كالتعدد والامتداد لان كل موجود لا يخلو عن احد

من  
المراد  
بشخص  
المراد  
بشخص  
المراد  
بشخص

وفي بعض النسخ عن احد الوجهين وهو ايضا ريانة لكن الدررانة مع الاول وتقرره ان الحقيقة  
لكونها غير متعددة من حيث هي هي والاما قبل التعدد تفاديا عن اجتماع المثبتين لكونها تقبلها  
لتحققها مع التعدد العارض وغير متوجه من حيث هي هي والاما قبلت الوحدة لما ذكرنا  
لكنها تقبلها لتحقيقها مع الوحدة صالحة خبرا للتوحد والتكثف لحقة هذا تارة وذاك اخرى  
هذا معنى هذه النسخة لاما طمته افضل من تلك في هذا الكتاب وبواما شمس الدين المعزى  
الحارزى رحمه الله عما نقل عنه ان صح من ان الحقيقة تارة تتحقق مع التعدد وتارة مع التوحد  
فبمعنى انما لا تحقق مع التعدد يجب ان يكون متعدده فنفي المصنف هذا الوجه وقال الحقيقة  
ليست متعددة لتحقيقها مع التعدد وكذلك تنويع انما لتحقيقها مع التوحد يجب ان لا يكون  
متعدده فنفي المصنف هذا الوجه وقال الحقيقة ليست لا متعددة لتحقيقها مع التوحد والى  
ان كونها متعددة لاجل تحقيقها مع التعدد مختلف وكذا كونها متوحد لاجل تحقيقها مع التوحد  
مختلف لان كونها لا متعددة لاجل تحقيقها مع الوحدة ثابت فانه فاسد لفظا ومعنى آيا  
الاول فلان هذا لا يسقم الا اذا جعل لا معنى ليس وهو قليل لا ياتي في سعة الكلام وصحة  
بل في ضروبه وقبحه واحد الثاني فلانه لم يعرف احدا ذهب الى هذا الوجه حتى يحتاج  
الى نفيه سلما له لكن هذه العبارة لا تدل على نفيه عما لا يخفى عند من له ادنى ذريرة بالبررة  
سلمنا لكن لا يكفي في ان ابطال تعددها وتوحيدها ليس لتحقيقها مع التعدد والتوحد انما هو  
ليست كذلك لانه دعوى مجردة عن الدليل سلما له لكنه في بيان ان الحقيقة من حيث هي هي صالحة  
للتوحد والتكثف ولا يلزم من تسليم ان تعددها ليس لتحقيقها مع التعدد وتوحيدها ليس لتحقيقها  
مع التوحد ان يكون صالحة لهما الجوان ان يكون تعددها او توحيدها لذاتها وان لم يكن لتحقيقها  
مع التعدد والتوحد على هذا لا يكون صالحة لهما ثم العجب انه لم يرض راسا براس بل قال في  
الحاصل الذي احاصل له في ان غير المراد مراد وان المراد غير مراد بقوله والحاصل ان فلان  
متن مع انه ليس مراد وان بهما ثابت مع انه المراد ولا ما طمته غيره تبعاله من ان المراد  
ليست متعددة لاجل هذا ولا متوحد لاجل ذلك اى لو كانت متعدده لكان تعددها لاجل  
تحقيقها مع التعدد ولو كانت متوحد لكان توحيدها لاجل تحقيقها مع التوحد لمسا به بقاء  
على ما تقدم وقد دعى المعزى عن شهاب الدين الحارفي وهو الراوى عن المصنف هذا الكتاب  
انه غير هذه النسخة وكتب بيده على حاشيتها لا متعددة لتحقيقها مع التوحد ولا امتداد  
لتحققها مع التعدد وهذا تقرير الاحتجاج على الوجه المشهور الذي عليه الجمهور وكلاهما  
صحيحان ولكن المعزى لما غفل عن معنى المصنف من النسخة القديمة وهو تغليب السلب  
حملة على غير المراد وهو سلب السلب ولا غرو اذ كل جواد كبوة وكل عالم هفوة ولكن العجب  
ان كل من جاء بعد اقتفاء أثره واستحسن كلامه ولم يتفطن لحدسهم لما فيه بل حسبهم  
دعوى الكلام على ان بعضهم لم يرض ان يكون للمعزى بل اراد ان يكون له فقال هكذا وجدت  
اشارة الى النسخة القديمة في الاصل الذي صححه المصنف وقال المعزى الوجه ان يقال لا  
تعدده لتحقيقها مع التوحد ولا امتداد لتحقيقها مع التعدد والصحيح ما صححه المصنف  
النسخة القديمة مع ان ما صححه هي الحديثه قال لان معناه اى معنى ما صححه وهي

شخص  
المراد  
بشخص  
المراد  
بشخص



ان الحقيقة تارة يحق الى آخر ما ذكره المعزى وسوى ما قاله الغزى فمن انحل  
ومن العجائب انه لا يشتري ومع الكساد تحان فيه ويسرق قلنت هذه لظاها  
صدرت عن معدن الحكمة ومنبع وفور الفضل وغرائب نكت سميت بها شدة  
استقامة الطبع ودقة نظرها العقل الا ان لنا صريحا ذهب اليه المعزى على الذي ذهب  
اليه هذا الشارح المحقق ان يقول معتزلا معتزلا لا اعتذار في كلفه فاسد  
لفظا ومعنى لسا الاول فلان هذا انما يستقيم اذا جعلت لا معنى ليس هو قلة  
لانستقيم ان هذا لا يستقيم الا اذا كان لا معنى ليس كما الدليل على ذلك ولا في افان النوى  
وجوه اخذ وكونه معنى غير فلا بد من بيان مواقعها جميع ثم اقامه تلك وصحة  
ولم يجوز ان يكون معنى غير فان قلتم انها حينئذ لا تفيد السلب وانتم في مقام سلب  
محتاجون الى ذلك قلنا وكذا انتم في مقام تعليل السلب محتاجون الى اثبات السلب  
او لا ثم الى تعليله ثانيا فان جعلتم لا معنى غير مع افادته السلب فلم تمنعوا ثم ما  
ارتكبهوه هنا وان حملتموه على وجه اخر ان يكون ذلك الحمل على عين محظورة لا  
واسمه ولا يستلزم حذف حمل لا على ذلك محذورا فلا يكون المعنى فيما ذكرتم محصورا  
ان يعارض ويقال بل هذا لا يستقيم اذا جعلت لا معنى ليس لكونها على خلاف مواقع  
استعملها ولغوات اسم ظاهرا لعدم احتمال الحرف الضمير قوله واستعمال لا معنى ليس  
قليل شاذ لا ياتي في سعة الكلام وفصحى بل في ضرورته وقبحه قلنت قد جاء  
لا معنى ليس في النثر لا ترى الحاجة يقولون ما اوغل في الشبه من لا ليس فلذلك لم يخل  
الاعلى النكرة فليل لا رجل اخضع منك برفع الرجل ونصيب افضل ويقولون في علمها  
لاحول واقتون برفع الاول وفتح الثاني وعكسه ان لا معنى ليس ويقول المحققون  
في قوله تعالى ولا تدين مناص ان لا يعينها هي المشبهة بليس القرآن اقضى الحق  
البلاغة سلمنا ولكن لم قلتم بانه فاسد وما ذكرتم من الدليل ان صح انما يقتضى كونه قلة  
في الاستعمال ولا يلزم من القلة الفساد قوله وما الذي فلا تالم تعرف احدا ذهب اليه  
الوجه حتى يحتاج الى نفيه قلنت ان اعينتم ان تحقوها معهما ليس غلطه لهذا الوجه  
احدا ولم تنوهم فقد ركبتم شططا وان حكيتكم ذلك عن انفسكم ولا يجدى عليكم والغرض  
نفيه لدفع التوهم لانه نفى ومنه متوهم ولا يلزم من ذلك ان يكون ثمة متوهم او لا يلزم  
عدم معرفة المتوهم عدم المتوهم ولقد اعتبرنا في التفاسير والشرح احدا لا لذلك واجلا  
وهي هو امام المحقق ان الحاجب لم يعيد لئلا ينطق طائفة او توهم متوهم هذا وكثير من  
الغوية والبيانية كالاستدراك والاستيناف معنى على هذا فان الاول لا اله ومعه عسوان  
في الجاني نفس السامع والما في جواب سوال كان الكلام السابق بغواه مظهره ان سابه  
سائل وقد تستل المصنف رحمه الله مثله في قوله تعالى وجاءنا قصي المدرسة وايضا  
تمسك به هو وغيره من المفسرين في قوله هدى للمتقين الذين يؤمنون حيث جعلوا  
القطع بناء على سوال ينسب اليه معنى الكلام وهذا اكثر من ان نحصى والغرض  
التبيينه واذا كان كذلك فليتب شعري ان الجمع من اعتراف بما شال ما تقدم والكل

في خستى قوله سلمنا ولكن هذه العبارة لا تدل على نفيه على ما لا يخفى عند من له ادنى  
بينة بالعريضة قلنت منع او لا لئلا نسلم ان لادالة لعبارة على نفيه ونعارض ثانيا معار  
شك بالمثل ونقول بل تدل ودلالة عليه اظهر من ان نفي على من عنده شبهة من نوع الادب  
ثم يقال على سبيل المسامحة وارجاء العنان قد روا ان المنسوب اليه هذا القول لم يكن  
ممن له في العريضة اليد الطولى ولم يفر من انقسام البلاغة بالقدح المعلى اذ اكان له  
ادنى دربة بالعريضة هيما ت هيما ت قوله سلمنا ولكن لا يكفي في ان ابطال تجد  
توجدها ليس لتحقيقها مع التعدد والتوحد انها ليست كذلك لانه دعوى مجردة عن الدليل  
بل كل واحدة منهما متضمنة للدليل على الاخرى يعرف بالناقل وسيطولوج عليه الكلام  
لغزى يليه عن قريب سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه فاسد ليس اكثر المسائل المذكورة في اصول  
مهمة غير مدكور مع ما لا يلها بل العادة حادثة ان تطلقوا الكلام في تمهيد الاصول اطلاقا  
وقد لا ما يلزوم العلل مع الاحكام في قرن اللهم الا في الشرح والمبسوطات ولم في هذا  
الكتاب من اصول مهمة ومسايل مجردة الا ترى من دلائلها فيه اثرا ولا غير او يكون  
جميع ذلك فاسد التجدد ها عن الدليل لا لاجرة الادب والقرآن المنزل بلغة العرب  
قوله سلمنا ولكنه في بيان ان الحقيقة من حيث هي صالحة للتوحد والتكثر  
ولا يلزم من تسليم ان تعددها وان توحدتها ليس لتحقيقها مع التعدد ومع التوحد ان  
يكون صالحة لهما الجواز ان يكون تعددها او توحدتها لهما وان لم يكن لتحقيقها مع التعدد  
في التوحد وعلى هذا الا تكون صالحة لهما قلنت انما صح ذلك ان لو كان نفى التعدد مطلقا  
ومن جهة اخرى هو المذكور من المحقق مع التعدد والتوحد ولكنه تماقا لتحقيقها مع  
التعدد في الخارج لا يدل على تعددها من حيث هي هي وكذلك في جانب التعدد والتوحد  
علم بالضرورة تحقيقها معهما ومن المعلوم ان اتصاف الشيء بالشيء يدل على صلوحه له اذا  
الوقوع يدل على الجواز قوله والعجب انه لم يرض راسا براس بل قال في الحاصل الذي  
لاحاصل له فقوله فلان منتف مع انه ليس مراد لا ان بهما ثابت مع انه المراد قلنت  
ان هذا التمثيل من التحقيق بعزل ومن وزان ما قاله المعزى على الف منزل بل وزانه  
الصحيح ومثاله الصريح قولك لمن راى ان راسه تارة تنكر فظن لما راى من حقيقة  
مع التنكر انه متكرر من حيث هو وليس سم من حيث هو هو متكرر التحقيق مع التنكر  
وكذلك في جانب التعريف مثال آخر اذا رايت انسانا تارة اكثر المواقب واجزل الرغائب  
يا عتقد صاحبك لما شهد من ظهور احسانه وفور تهنا انه ان لم كر ما ذلتا وساحة غيرة  
وانت تعتقد خلاف ذلك معقول لصاحبك مشيرا الى ذلك الانسان لا كرم له ذاتي لتحقيقه مع الكرم  
ان لا تستدل على ما شاهدت من كرمه على ان لم كر ما ذلتا فليس كرمه هناك لكونه ذاتيا بل لجماع  
الغنى غير ما توهمت واسباب سوى ما ظننت وانما اكثر الكلام في ذلك لما مثل الشارح  
قول المعزى بقوله فلان منتف لا بهما ثابت الى آخره على ان فلانا كانه عن اسامي الناس  
وكنا مع بهما ان ليس من اتباع فلان في شئ في اللغة هذا وبعد ذلك اقول لو كان التمثيل  
سما تبه الدليل فاني خطن على من عكس القضية وقال بل قوله في تعليل السلب وقدره







عرفت وموتنا نقله الحرف عن اللغة كقولنا جمع رامي الصاغة اذا جمع صاغة بلية  
ارجا ملكته لا غير دون صاغة الدنيا لانه كالممتنع وغير عرفت وهو الحقيق اعني غير  
مبتنول عن حقيقة اللغوية كقولنا انه عقار الذنوب اي كلما وما ليد في الشرح زان  
كلما بالجر لانه تأكيد للذنوب فيه **نظ** لانه تفسير لها بشهادة اي فرق بين لام الجنس  
داخله على المفرد ومنها داخله على المجموع بقوله استغراق المفرد يكون اشمل اي على  
المفرد المعترف بلام الجنس ثم واكمل من عموم الجمع بدليل كذب قول القائل في نفوس الجن  
رجل في الدار وصديق قوله ارجال فيها اذا كان فيها رجل او رجلا ومن هذا ومن  
لجل ان استغراق المفرد اشمل تعلم من ثمة قوله تعالى حكاه عن ذكرنا عليه الم ومن  
العظم على وهن العظم حيث توصل لتعليل لتلك المعرفة منه باختصاص اللفظ على اللفظ  
اي بتعليل اللفظ واما في المطالب في معناه اي تكثير المعنى وهو كاحاطة اللفظ  
والنكتة في ذلك ان اللام اذا دخلت على المفرد صلح لان يراد به الجنس الى ان يحاط به  
ان يراد به بعضه الى الواحد منه واذا دخلت على المجموع صلح ان يراد به جميع الجنس وان  
يراد به بعضه لا الى الواحد فان وزان المجموع في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد  
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه فافهم وهذا يؤيد كون استغراق  
المفرد اشمل من المجموع واذا قد بان كل ما وقع به سبيل خاص في بيان مسائل دقيقة وفي  
لطفه تمت الحاجة الى معرفتها وهن التي كنا وعدنا فقال متى قلنا ان المطلق والمفرد  
زيد في المقام الخطابي لزم ان لا يكون غير زيد مطلقا وذلك لان اللام في الصور زان  
انطلاقي سابق معنوي كذا في راوي فاما اذا اعتقد الخطابي انطلاقا فاحاط معينا فادرك  
من واحد ولا يعلم من زده هو او عمرو فاذا قلت له زيد المطلق افاذا حصل لك ان يثبت له  
انطلاقا مخصوصا وقع من واحد فلم يصح اثباته لغيره ويجوز نفيه عن غيره مثلا زيد المطلق  
لا عمرو لانه تأكيد للمعنى المذكور ان كان ذلك انطلاقي من شخص فطرفة ان يقع منها  
في الخبر فتقول زيد وخالد هما المنطوقان دون ان تغترق فتبينه او لا ليد ثم لم يكن  
اذا نكتته جاز ان تأتي بعينه ثاب وتشرحه بالواو في المعنى الذي اخبرت به عن راوي  
زيد مطلق وخالدان وخالد ايضا لان كلاهما حسن يكون مع من يربعا انطلاقا كان من احد  
فانت نفسه ابتداء فقد ظهر من هذا وجه قوله ولذلك نهى ان يقال زيد المطلق وعمرو  
ولا ينهي ان يقال زيد المطلق لا عمرو واما في الثانية فاما اذا اعتقد رجلا قد انطلق او  
منطلق من بعد ولا يعلم ان يده وارخاله فاذا قلت للمنطق زيد فاذا القصص لانك حين على  
المنطق المخصوص بن زيد فلا يجوز ان تحكم عليه بغيره و**اي** التعريف الحقيقي فزيد هو  
الحصر لانك اثبت ان زيد حقيقة المنطق او حكيت به حقيقة المنطق في نظر فان لم يكن  
لان الشأن في نفسه كما اخبرنا الله العالم الذات لان العالم بالذات ليس غير فكل  
يكون الحصر حقيقيا وان لم يكن كما في حاتم الجواد وخالد الشجاع والم ذلك الكتاب يكون  
معنى ان حاتم وخالد هما الكمالان في الجود والشجاعة وان الفنان هو الكمال في الفنانة  
الا انك اخرجت الكلام في صورة توهم ان الجود والشجاعة لم يوجد الا معها وان الكتاب

ليس الا مولانا لم تعتد بما كان من غيرهما القصوره عن ان يبلغ الكمال ولم يعتد بغير القرآن  
لقصوره عنه في شأن الهداية وهذا كالا لاول في لسان العطف عليه بالواو وهذا وان لام  
الجنس الخبر تفيد مع الحصر فوايد منه **ق** قصر جنس المعنى الذي تفيد بالخبر عن المعنى  
لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير الخبر عنه كالذين من في حاتم الجواد  
واخوانه بل على معنى انه لا يوجد الا منه وشرط ذلك ان تقدم المعنى بشئ مخصوص  
ويجعله في حكم نوع برأيه مثل التقييد بالمال والوقت كقولك هو الذي في حين لا تخلف  
نفس عن نفس خيرا وكما اذا كان الخبر بشئ متعدي ثم تشترط له معنى لا مخصوصا قال  
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة ايتا خاصا وايتا عشارا فانك لما اردت ان تجعل  
الوقت خبرا على معنى اختصاصه انه للمذكور دون من غيره قيدته بالوقت الخاص فبقيت  
في حكم نوع على حدة ثم جعلته خبرا عنه وكذا حين حاول الاعشى اختصاصه به المائة  
بالميدوح وانه لا يهب هذه الهبة الا هو وحده جعلها نوعا خاصا يقال هو الواهب المائة  
الاحمر وقد نظرت هذه اللام مثلها في نحو زيد المطلق حيث كان القصد الى هبة  
مخصوصة كما كان الغرض الى انطلاق مخصوص ليس بذلك لان القصد هنا الى جنس الهبة  
مخصوص لا الى فرد منها مخصوص بعينه اذا المعنى على انها تنكث رغبة وانه يهبها  
من اختلف زيد المطلق لان المعنى على ان الانطلاق كان مرة واحدة لا الى جنس من انطلق  
وانكثرت غير متصور فافرق بين القصد الى نوع فعل وبينه الى فعل واحد فتبين  
اصل بيتي هذا الفصل عليه يجب ان تحكمه وهو ان من شأن اسم الجنس كالمركب ان  
والصادر والمشتقات اعيانها كانت اربعا اذا وصفت تنوعت بالصفة فاذا قيل  
رجل طريف وعلم كذا وضرب كذا وبالصلوات مثل الضرب بالسيف انما يختلف تحت  
كل واحد منها شيئا على حدة ومنه **ق** قصر المعنى في جنسه على المذكور لا على زيد الشجاع  
نريد عدم اعتداد بشجاعة غيره ولا مثل هو الواهب المائة لكن على ما عليه قولنا الحسنة  
انما تخرج النكاح على قتيل راتب نكاح الحسن الجميل لم تنقص ان غير النكاح عليه احسن  
واجبلا ولم تقيد الحسن بشئ بل حاولت ان تغترق في جنس حسنة الحسن الظاهر  
لا تشكك فيه شاك ومنه **ق** ان تقصد بلوغ المبتداه في استحقاقه لما يخبر به الرجل  
صار معترفا بحقيقته ودليلا على وجوده كقول ابن الرومي هو الرجل للشرك في رجل حاله  
ولكنه بالحد والحد مفرد كما انه يقول للسامع هل سمعت بالرجل الذي لا تتر غفاته  
وجيرانه ومعارفه عنه في حاله واخذ ما شا واخبره وهل حصلت معنى هذا الوصف  
ينبغي ان يكون الانسان حتى يستحق قيل ذلك فيه وله فاني قتلته على او تعقلته حتى  
تعقله فاعلم انه ذلك الرجل فهو ضاللك وعنده بغيتك وهذا فرق من البلاغة عجيب  
الشان و**ق** لام الجنس اسم وهو مبتداه فغير مذهبها وموخر اذا قلنا الشجاع موتى  
اثبتنا الوقاية لكل ذات وصفت بالشجاعة فهو في معنى قولك الشجاعان كلهم موتى  
فاستغرقت الوقاية الجنس وشمله فاذا قلنا انت الشجاع فلا نعني به انتا الشجاعان  
كلهم كقولهم انت الخلق كلهم بل نعني بالجنس المصدر المشتق منه الصفة ونوجه اليه

منطق

منطق



لا الى نفس الصفة فلا تنص الى شجاعت كثيرة فتجبرها له ولا الى الشجاعات التي تنويع  
وجودها في الموصوفين فتوجد فيها لانهما مختلفة بل نعتي به انا عطفنا الشجاعة وعرفنا  
حقيقتها وكيفية معنى ان يكون الانسان في اقدامه وبطشه حتى يعلم انه شجاع على الحال  
واستقر بنا الناس فلم نر في واحد منهم حقيقة ما عرفناه حتى اذا صرنا الى الخاطي  
وجدناه قد استعمل هذه الصفة واستجمع شرائطها بذلك على ذلك اتفاق الجميع على تفسير  
له معنى الكامل لو كان المعنى على انه استغراق الشجاعات التي في الموصوفين مما قالوا  
انه معنى الكامل لان الكمال هو ان يكون للصفة على ما ينبغي ان تكون عليه وليس على الاجتماع  
احاد الجنس انما بعضهم البعض فالخبر بقولنا انت الشجاع هو الخبر بقولنا هذه  
الشجاعة على الحقيقة وما عداه جهل واسه على قولنا ~~وهو~~ اما الحالة المقضية لكونه  
جملة الى اخرها لما كانت الجملة ضد المفرد وعلينا قولنا ان سبب افراد المسند شيان  
كونه فعليا وان لا يراد بنفس المركب تقوى الحكم علة ان سبب كون المسند جملة احد  
الشيئين اما ارادة تقوى الحكم بنفس المركب او كونه سبباً لا انتفاء سبب افرادها بانها  
احد جنسها ولذلك قال فحين اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب او اذا كان المسند سبباً  
وعطف باو وقد مضى في الحالة المقضية لافرادها فانه قوله نفس التركيب قد ذكرنا  
سياً في تقدير هذا المعنى بقدر سبب تقوى الحكم في انا عرفت والخواتم ونعتي تقوى  
فصل تقدم المسند وانما عطف زيد عرف باو على ما قبله لانه لم يحتمل ما تحتمل المعطوفات  
عليها من تقوى الحكم والاختصاص بحسب التقديم والباخبري اعرفت اي في الحال المقضية  
لنفس المسند وهو وجه ايراد الشرطية وانما عطف الخفاء في كونها خبرية ولذلك قال  
وقولك بكر ولم يقل وبكر ففصل والظرف حيث تحتمل ان لا يكون جملة لخلاف في المتعلق بـ  
الشرطية زاد في كلمة الفصل فقال وقولك وهو ان يكون مفهوماً اي المسند السببي ان  
يكون مفهوماً المسند مع الحكم عليه على مفهوم المسند بالشئ ~~البا~~ متعلق بالحكم على ما مضى  
عليه للذي المسند جعل خبراً عنه اللام متعلق بالحكم والجملة لاستتمه صلة الموصول  
والعائد اليه منها الهاء في عليه او بالاسماء عنه على ما مضى المسند مبنى عليه وهو  
عطف على الثبوت وهو المبتدأ الثاني مطلوب التعليل اي الجملة خبري كون غير تام  
عليه الباء سعلق بالعلم اي بغير الذي المسند جعل خبراً عنه تعلق اثبات له بغير ما  
مبنى عليه مفعول مطلق التعليل نوع ما ينوع تعلق ما او نفي عنه عن غير ما هو مبنى  
عطف على اثبات وهو المبتدأ الاول المعنى المسند السببي فعل جعل خبر المبتدأ بالاشارة  
لانه فعله او بالنفي ثم جعلت هذه الجملة خبر المبتدأ باثبات او نفي له على ما مضى بوساطة  
الضمير او صفة او ظرف هذه الصفة كقولك زيد ابره انطلق وعطف على انطلق مسند مقوي  
مع الحكم عليه بالثبوت للاب مطلوب تعليله بنفي الذي هو غير اب المبني عليه انطلق وكذا  
منطلق وكذا يستبين مسند مقوي مع الحكم عليه بالثبوت للكت مطلوب العمل على البت الذي  
هو غير الكت المبني عليه يستبين والمادة في اصطلاحهم بالبناء في مثل هذه المواضع جعل  
شئ خبراً عن شئ او يكون المسند فعلاً معطوف على كون مفهومه اي وان يكون المسند

عجب ان يستند الى ما بعد الفعل اي الى ظاهر ما بالثبوت لانه صدر عنه او بالنفي قولنا الظاهر  
لخرج عنه زيد ضرب فيما دخل الفعل مع فاعله الظاهر على اسم قبل الفعل كون الظاهر كائناً  
سبب اسم قبل الفعل اي متصلاً به لانه مضاف الى خبره ~~السبب~~ ههنا معنى اتصال خبر  
ضرب اخوه ضرب فعل استند الى راجح المضاف الى خبره وروى منصوباً عطفاً على كون  
اي او ان يطلب ولك ان ترفع على فوائد المسند يطلب او العطف على استند اي فافهم ومن اتقن  
امثلة الاثبات عرف امثلة النفي ولكل امثلة لا شيئاً متصلاً بالفعل متصل بفعل اي لا  
اسماً مشتقة من الفاعل والمفعول والصفة المشبهة للمبتدأ تطلع عليه في فصل تقدم  
المسند وذلك هو انما مع فاعليها الست جملة وهذا ما قضي منه لانه عرف المسند الفاعل  
لحسب خرج منه موزيد ضرب اخوه ويدخل سبب ذلك في السبب لانه لا واسطة بينهما  
وههنا اخرجه من السبب بقوله لا شيئاً متصلاً بالفاعل لان من استقام كون المشتقات جملة  
مع فاعليها ان لا يكون سبباً في مثل زيد ضرب اخوه لان السبب هو ان يحمل على المبتدأ  
بوساطة شئ من سببه ولا سم ذلك عليه ونعوض ما ذكرنا قوله في فصل التقديم ونعرب  
من قبيل ما عرفت في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف لان فيه دليل على انه اعتبر فاعله في المعنى  
وان لم يعتبر في كونه كلاماً معه فليست كذلك وانما احد المسند السببيات تحت انقسام الجملة  
الى سبعة وفعلية وفصل كل واحد منفرد في الآخر اذا تحققت صفوته مذكورة  
لاجل كونه من قوله اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب واذا كان المسند سبباً يجب ان يكون جملة  
ومن تفسيره المسند السببي اعترك او تفكر ما ذكرنا لك على علة حكمه لا بد اي لافراد قوله  
او تقدير السبب للحكم او استنباف ووجهه انك ما عرفت ان الجملة لا تقع خبراً الا اذا اريد تقوى الحكم  
بنفس التركيب وعرفت ان لا تقوى الا بالضمير او اذا كان المسند سبباً وعرفت انه لا يكتفي بتعليل  
شئ مع ما تعلق به بشئ اخر الا بوساطة الضمير عرفت ان وجه حكم الخبرين لا بد من كونهما  
تقوى الحكم بنفس التركيب وان كان متعلق بفعل ما هو سبب الشئ به ثم اذا كان الذكر معلوماً  
غير مبسوط طبعه كقولهم السمن عنوان بدرهم على عنوان منه بدرهم فوضع منه رفع على  
النعت لمنوان وكذلك سماع المبتدأ به وفيه خبر ان ترجع الى موصوفه ويجرد ويعود على  
السمن فلما اغنى العلم بها عنهما احذفنا ذلك ان هذا الكلام وخبره يساق لبيان تسخير  
بان نقابل كل قدر رتبة مقدار من الثمن ولم يذكر في هذا الكلام جنس السمن ومنوان بعضه  
فترجع الذكر اليه فهو في قوة قولهم السمن كلمة مفردة منه بدرهم وليس معنى عليه ونظيره  
قوله لا خطيل الخبر كالعنبر الهندي عندهم والقمح سبعون ارزاً بدينار ومنه البت الكثر  
يستبين اي منه غير انه نصب على الحال وقد سبق ما له عليه وفيه ضمير ان على المنكور ولكن  
ان يجعل عنوان والكت بدلين من السمن والبت بدل البعض من الكل فلا يحتاج الى الرجوع واعترك  
على ان الجملة المنسوبة لضمير الشأن خرجت من الحكم بوجوب الضمير في الجملة التي جعلت خبراً لان  
اجاب الضمير لتقوى الحكم او لكون المسند سبباً وههنا هي نفس المبتدأ فخرجت بحسب المفرد  
من حيث انها هو كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ فلم يحتاج الى راجع كما لا يحتاج الخبر المفرد اليه  
وهذا معنى قوله لكونها اي لكون الجملة نفس الخبر عنه واعترك على ان سبب كون لام الجنس

وافيدوا الشج ان  
فيطلب سبباً  
فقط على كونه  
نفسه في المعنى  
ياي ذكر ان  
حدثت المعطوف عليه  
وسلطت العائد  
على المعطوف فقلت  
المسند السببي هو  
ان يكون مفهومه  
كذا وكذا او ان  
يطلب نفس المعنى  
على وجه ان ترفع  
على هو اي المسند  
تطلب او العطف  
على يستدعي

منوان

في قوله



نائب عن الضمير في فاعل فعل على المرح والزم اذا جعل المخصوص بما مبتدأ والمجمل الفعلية  
خبره وهو شمول الجنس للمبتدأ وغيره في مقام مقابلة ونسبته العموم عنه اى واعترافا على  
نائبه عموم من احسن على الضمير وموان من احسن عملا والذين اختلفوا وعلى الصالح  
منظمتها معنى واحدا لان هذا الجمال وذلك بالنسبة اليه بتفصيل فتتزل منزلة ويجوز  
ان يراى من احسن علامتهم فهو مثل السمين منوان بدرهم ولكن ان تحول اولك خبر ان  
وانا لانصيع الى اخره اعراض فلا يكون ما نحن له قوله **واما** الحالة المتضمنة لكون الجملة  
فعلية الى اخرها هذا تخصيص بعد تعميم لان الحالة السابقة فيما يقتضى الجملة المطلقة  
وهذه فيما يقتضى بقيد ما بالجرى الى الاربعة فهذه الحالات الاربع بتفصيلها اجلت لك  
ثم ان الفعل وضع بان المصدر والزمان دفعة واحدة ولذلك المثلث تغفل ما هيته اعملا  
عن احدهما وتأثيره في كل مصدر وكل زمان يؤكد ذلك وشأن الزمان التغير لا يثبت  
له حقيقة مستقرة وهذا الوضع يؤخذ باقارة الفعل التجرد والحدوث والتجرد جزئيا  
والى هذا اشار بقوله ودخول الزمان الفاعل من شأنه التغير في مظهر الفعل يؤخذ  
بذلك ونظهم بما ذكرنا ان بذلك اشارة الى قوله فالفعل موضوع لا قارة التجرد الى  
التغير كما افيد من الشرح حيث قيل بذلك اى بالتغير فافهم قوله **واما** الحالة المتضمنة  
لكونها اسمية الى اخرها الجملة اسمية قسم الفعلية فتفيد خلاف ما يفيد قسمه  
هو الثبوت والحصول **واما** دلالة الاسم في بعض المواضع على التجرد فيعرضية دلالة  
على الزمان كبعض الاسماء المتصلة بالافعال وتوالت كبعضها اختزان عن اسماء الزمان  
المكان لانه لا عمل لهما وكما سماها افعال فان ههنا ان يدل على الزمان الماضى واف على الحاضر  
ونزال على المستقبل لكن لا بالوضع بل بساطة دلالة مسمية تداخل الزمان ومن هذا  
نعلم ان الاطلاق ليس مستقيما كما افيد من الشرح اذ قيل فيه وكما لا اسم المتصلة بالافعال  
وما اسمع موصول وصلة حذف عائله وهو متصل بين ما خبره وهو تطلع وفاعل ضمير  
يعود على ما وتجردا مما يتر عن اضافة التفاضل الى الجملتين **واما** مع ما في خبره ثانى متعلق  
بطلعك والهاء ضمير الشأن وحين ادعى مع متعلقة توقيت لسنطبق قوله تعالى الفصل  
وحال من قولهم جملة معلنة حال من به اى بالقول ليروج من راج اذا انقضى تغليل  
لقوله حال من جملة فعلية وذلك فاعل بروج وهو اشارة الى الادعاء واحداثا ولكن  
طبق الفصل مع فاعله ومن قوله تعالى جملة مفسرة لضمير الشأن وهو عبارة عن وقوع  
الشيء موقعه وموضع كلف نصب على المصدر وضع موضع تطبيقا او على الحال من فاعله  
طبقا على موافقا لما عليه البلاغة متعاطيا ماضيا وحيث تغليل لطبق مع تفاوت متعلق  
بعلى انه وثنا ونا منصوب على المصدر فاصاب ساكنا للرفق حال من كلام المناقش وكلف  
انتصيب على انه مفعول مطلق وضع موضع اصابه او على انه حال من اصاب اى مناسبا لا  
البلاغة والشاكلة الحاصرة والرمى فاعيل معنى مفعول وهو مثل ضرب لمن ظفرت بقصده  
والتقدير تطلعك ما نسمع على ان الشأن طبقا طبقا تاما كاملا ومع تفاوت كلامهم  
ومع وهو منصوب بخبره اصابه تقتضيها البلاغة والمعنى والذى علمته من تباعد معنى

الجملة الاسمية والفعلية من جهة الثبوت والتجرد يعثر على كسفة مطابقة قول  
المناقش حين ادعى الايمان قائلين انا بالله وباليوم آخذ معنى جردنا الدخول على ايمان  
وصفنا على الكفر مؤهين انهم اختاروا والايمان من جانبيه والكتنفه من قطريه  
واحاطوا باوله واخره لتقبل ادعاء وليم الايمان اذ لو ادعى الثبات عليه لم يقبل منهم  
بكفرهم وهذا معنى قوله ليرجع عنهم قوله تعالى وما هم بمؤمنين في انكار ما ادعوه  
ونفيه وان في الظاهر غير مطابق لان قولهم في ذلك نشان الفعل لا الفاعل وقوله **اي**  
في ذلك نشان الفاعل لا الفعل حيث سلك في ذلك طريق ادعى الى الغرض وفيه من التلذذ  
والمباغاة ما ليس في غيره وهو اخراج ذواتهم من ان تكون جماعة من جماعات المؤمنين  
لعرفان حالهم للمناقشة لحال الداخلين في الايمان واذا تحققوا انهم في انفسهم على هذه الحال  
فقد تحقق بذلك نفى ما اتحلوا اثباته لانفسهم على سبيل البت والقطع ويطلعك على  
ان اخلافا بخاطبة المناقشين المؤمنين بالجملة العقلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان  
فما يحكى تعالى عن المناقشين واذا القوا الذين اختلفوا قالوا اختلفوا واذا اختلفوا الى شياطينهم  
قالوا انا معكم وقع موقعه فان كلامهم مع المؤمنين في ادعاء حدوث الايمان منهم وتثبته  
من جهتهم اى ادعاء لهم او حدوث في الايمان لان انفسهم لا تساعد على ادعاء اذ ليس لهم  
باعتد وتحتك من عقائدهم كقول من لا يصدر عن اى بحجة وصدق اعتقاد وانهم لو  
قالوا على لفظ التوكيد ابروج عنهم وكلف ومع بين ظهور اى المهاجرين وانصار ومع  
اخوانهم فيما اخبروا به عن انفسهم من الثبات على اليهودية والممكن على اعتقاد الكفر  
البحر من ان نزلوا عنه عن صدق رغبة ووفور نشاط وما قالوه فهو راجع عنهم  
مستقبل منهم فهو مظنة للتحقق وحسنة للتاكيد وعلى ان ابرهم يرد على على تفاوت  
وحيث توقفت الكفر كان عاملا وعن متعلق بايجاب سلاما بالنصب مفعول قوله وهو  
مصدر ساد مسد الفعل مستغنى به عنه واصله نسلم عليك سلاما بقوله لهم قول  
ابن هيم عليه السلام لك متعلق بايجاب سلاما بالرفع مفعول قول ابرهم عليه السلام  
وهو محمول به الى الرفع على ما ابتداء وخبره محذوف معناه عليكم سلاما لدلالة على  
ثبات السلام فانه قصد ان يحيتهم باحسن ما حيته به اخرا بادب الله تعالى واسما لا  
لا الله تعالى وان احييتهم بتحتية فحيوا باحسن منها وكان عاملا خبرا ان وكيف حال  
من عاملا او مصدر اى عاملا على مقتضى البلاغة اى ويطلعك على ان ابرهم  
عليه السلام كان عاملا على اى حال قوله **واما** الحالة المتضمنة لكونها شرطية  
فستتق عليها في موضعها يعنى في ساقه الفرق الثالث في الحالات المتضمنة  
لستند الفعل بالشرط والمختلفة قوله **واما** الحالة المتضمنة لكونها ظرفية اى  
لخبرها الجملة التى تقع خبرا بالاتفاق على ثلاثة اضرب فعلية واسمية و  
شرطية ولتسا في الظرفية ففيه خلاف والمنصوران في الدار في زيد في الدار  
نصب على الظرف والخبر فعل على اقوى الاحتمالين او اسم مشتق منه حذف للاختصار  
والاثر الظرف مقامه بشهادة ظهور النصب فيما كان معربا عن الظرف نحو زيد

مولاه قوله السلام لا ابرهم



خلقك وقد علمت الخلاف واتي المقدس من اولي ان فيه ضميرا وهو الضمير  
 موضع رفع للقيام مقام الخبر وماله وعليه حسنة في الحالة المقضية لافراد  
 جواز لاخبار بحرف الجر فوائده بحسب معاني الحروف اذ قيل زيد كعمرو فقد اخبر  
 بحصول التشابه بينهما واذا قيل المال لزيد فقد اخبر بملكه له واذا قيل زيد في الدار  
 فقد اخبر باستقراره فيها واذا قيل زيد عن العلماء فقد اخبر بانه بعضهم ويظهر  
 لك من قولنا ان المقدس فعل على قوتى لاحتمالين ان الجمل اربع ثنات في الحقيقة  
 اسمية وفعلية لان الشرطية فعلية بلا ريب والظرفية لتأفلية واسمية  
 على اختلاف في المقدس والاسم الحالة المقضية لباخير المسند الى اخرها قد سبق  
 في الحالة المقضية لتقديم المسند اليه من الغن الثاني المستمي فن المسند اليه وجه  
 تقديمه وهو كون ذكره اتم ولكن منه تاخير المسند ضرورة فلاحاجة الى ذكر  
 هذه الحالة ولكن لما كان يسبق منه الى بعض المخاطرات مطلوبة كون الحكم بالمسند  
 على المسند اليه تدفع تلك الشهادة وتوجب تقديم المسند وليست لها مرتبة في الاستجابة  
 الاستجابة لا تستلزم اعتبارها استجابة تصدق المسند ابدالا لانه باق قضيه  
 الا وهي هذه المثابة ذكر هذه الحالة وشرع محذره عن ذلك الظن بقوله واياك  
 ايتي نظن ان عن ان نظن كون الحكم بالمسند على المسند اليه مطلوب باحسن جوابا  
 الكلام للمسند وشهد لذلك سياق الكلام لانه في ذكر تاخير المسند وقد وجد  
 في بعض حواشي نسخ المفتاح الموثوق بها الخب تصدق المسند على المسند اليه  
 بعلته كون الحكم مطلوباً على المسند اليه وهو كما يولت المذكور وعلى هذا الهام في له  
 للمسند وجه اخر وهو انه لما قال اهمية ذكر المسند اليه لستوجب تاخير المسند  
 قال قائل اليس كون الحكم بالمسند على المسند اليه مطلوباً بكاف في وجوب تقديم  
 المسند اليه وتاخير المسند قال دافعا في صده لا يظن ان ذلك كاف في تقديم بل  
 لا بد من اهمية ذكره وعلى هذا الهام في له للمسند اليه وبعضه قوله يكون الحكم  
 على المسند اليه وان لم يقل كون الحكم بالمسند على ان المعنى عليه فليس هو هناك اى  
 ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوباً في مرتبة استجابة وعلى الوجهين كان مع ما في  
 حيزه احد ففعل لظن ولاخ الاستجابة والباء ان الله وهما مبتداء وخبر فلما  
 دخل الظن لانتصبا ونفسير الشرح وهو ليس هو اى استجابة صدر الكلام له هناك  
 اى حيث كونه مطلوب الحكم عليه اى في مرتبة مضطرب يعرف بادنى تأكل لمفعول  
 قوله وماما الحالة المقضية لتقديمه الى اخرها الخبر اذا كان محتملا معني هنة  
 الاستفهام يجب تقديمه على المبتداء والباب الثاني في استفهام من القانون الثاني  
 وهو قانون الطلب موضع لتقدير سبب لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب  
 كون المسند بمنزلة التقديم اذا كان محتملا اذ اقلت كيف زيد فاصله زيد على  
 ايتي حال مخيف الظن وحيى كيف تشتمله على الاحوال كلها وضمت معنى هنة  
 الاستفهام فتدعت لتخصيص الاستفهام وكذا اذا قلت ان عمرو ومضى الى ابي اهلها

اعمر وعندك والجواب غدا ففعل بهما ما عمل كنف والحوذ ان يكون هني واشتالها  
 حينئذ لان المبتداء والخبر شي واحد ومنع ان يكون الاين عمرا وعمرو الاين فكون  
 خبرا واذا كانت خبرا كان ظرفا متعلقا بالحوذ وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتداء  
 المذكور وكذا اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه يجب تقديمه والتخصيص هو  
 القصر بشهادة قوله في فصل القصر وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف  
 بالوصف او بالعكس عطفيه قوله وفي تخصيص الموصوف بالموصوف على قوله وفي فصل  
 على الصفة فجعل في الاول القصر تخصيصا وفي الثاني عدا التخصيص من القصر بوسيلة  
 العطف وهذا سقط قوله من يقول ليس المراد بالتخصيص المقصر لكم دينكم ايتي انكم تخصون  
 بشركم مقصودون عليه لا تقي وزونه الى ديني ولقي ديني ايتي اني تخص بتمويلي  
 مقصودون عليه لا اخطاه الى ديني وذلك حين قالوا له عليه السلام اعيدا لهتنا سنة تعيد  
 ربك سنة وموقصرا فزاد قوله في محذور العطف على قوله ايتي وكقولك الذي يرد  
 زيدا من القمام والتعوي والتخصيص زيدا باحد هما قائما هو وهو قول القول ولو  
 قوله لما قلنا ولنا قاعدة في هذه منهما الاحتمال ان يكون قصر قلب ايضا لانك تقول ان  
 معنى القيام عنه وتخصيصه بالتعوي قائم هو كما بقوله لمن برئته منهما ومن هذا  
 يعلم انه لا معنى لنفسه بل جعل اعتبارا من ولقي في هذا المثال نظرا لآخره في بيان  
 تخصيص المسند بالمسند اليه اذ الهام رجع الى زيد وايضا نص في فصل القصر على  
 ان قولنا قائم هو ونقي انما من قصر الموصوف على الصفة فافهم اللهم الا ان نقول مراده  
 به التخصيص فقط لا تخصيص المسند بالمسند اليه وكذلك فعل وقوله حينئذ ووارد  
 خبره ونقي انما نقول القول وهذا البشارة الى تقديم الخبر للاختصاص معنى ونقول لمن  
 يرد ذلك من تفسيره اعم او تفصيلا عن تميم والتفصيل يقيس على انا فهو على الاول قصرا فزاد  
 وعلى الثاني قصر قلب وسياك في هذا المعنى في التخصيص كلام بحث بعد من الرابع  
 من قانون الخبر في فصل القصر والعلمه فيه انك اذا قلت رددت الخيارات في اثبات  
 القيام له ونفيه عنه فان نقول ضارب او جالس وغير ذلك وسعلق بسبب ذلك  
 نفس السامع لاحتالات شتى واذا قلت قائم زيدا ثبت له القيام دون غيره وارتفعت  
 الاحتمالات وجاء التخصيص وان يكون المراد النبوية عطف على ان يكون يعني وكذا لاحتتم  
 تقديم المسند اذا اردت ان تثبت السامع على ان الذي مراده لاخبار خبرا لا وصف لاحتماله  
 اياهما ان لا يقدم وذلك فيما وقع منه المبتداء نكرة والخبر ظرفا او حرف جر كقولها لشارة  
 الى ما قالن ام تابط شر حين اثبت علمه ومحدثه بعد مودة ولقد جعلت به في له مظنة  
 مشدودة حبك النطاق وتحت راسي سرج وعلى ابيه دبع تشري الى شبي غنة والى  
 عاقالت العرب ان المرأة اذا لجوت عن فلقه جاء الولد شهيا حديد القلب قصدا  
 تحت راسي سرج انها لا تستنق وبعلى ابيه دبع انه يلقي في وقاعه مشقة  
 والحبل واحد الجبال وهو الطريقة والنطاق اذ ان تثني اعلاه تثنيا يسيرا وتثني  
 تحت الثني بحبل يديره الانسان وعقله له معجزة خبر وهو المراد بالبيت

وولم يرد ان يصير جازما  
 وودن باله اراد كصفت المسند  
 اليه بالمسند



ولا فتى كذا صفة مع وهو حسن مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده  
له راحة لو ان معشار جوكها على البت كان البت اندى من البحر لها خلق بالفتح  
جميع خلقه والقباس الكسر بذكره ويذكر وصيق بالفتح والسكون اما صدر ضاق  
الشيء وصف به الخلق ببالغة وذكركم لذلك واما الخفيف الصيق فهو صفة شبيهة  
قال دونا ودارت بكثرة تخيل لا صيغة المجزى ولا موزون والوضي موضع  
متولد وضئت الدرع سر منادى باب ضرب والموضونه الدراع المسروقة توضع على  
الدرع بعضها في بعض مضاعفة وتقال ايضا منسوجة بالجوهر ومنه قوله تعالى على  
سرى موضونة والهاء في وضينه للدرع حكى ابو عبيدة ان ربح الحديد يذكو ويوث  
قال مقول بالدرع في الغضن والهائج الى طرفة العين صدرى شيء احدث  
نصف المعنى درعاً مائة تسك ويعنى التبين واضح وقولها اغتتبتى النساء  
تقال لهن رجل البلع اذ لم يكن مقرباً واما الذي في حديثه ام بعدد في صفة  
النيق عليه السلام الراجح في حقه ولم ترد له الحجاب لانها نصفه بالفتح  
من قولهم صبح اليل بين اليل اي مشرق حتى كان النساء وصفته بالشراف والجمعة ثم  
تقدم من قولهم اتع به اذا اتدنى به يقال تمت الغنم في الصلوة لاداء والهدى  
واحد الهادي كذا في وقضاة كانه الهاء للصخر علم اي جبل في راسه نار فيه  
التمشك والحلة صفة علم وقوله تعالى ولكم خير من مستقر مستدار اي لكم فيها موضع  
استقرار واستقرار ومحتاج والتمتع بالعيشة الى حين الى يوم القيامة وقيل الى الموت  
ثم عجل بقوله فان النعت لا تقدم على المنعوت قوله الحاله للمقضية لتقدمه هي ان  
يكون المراد النسبة على انه خبر لا نعت واما لا تقدم الوصف عن الموصوف لان قوله  
بحرجه عن وصوه وعن كونه تابعاً ومخرج الموصوف عن ان يكون متبوعاً ولذلك  
وما ذكرنا من ان الوصف لا تقدم بحال على في الحال اذا كان مكنة لئلا  
يلبس الصفة واما يصار الى هذا النبوة اشارة الى المعنى الخوج الى النسبة اي التمازج  
وتحتاج اليه لان الطرف المؤخر عن المبتدأ المنكر يكون محمله على الصفة اولى من منكرة  
على الخبر لتبيين تنوعاً وان في محله على الصفة دون الخبر احدهما اقتضاء المنكر لاجل  
مبتدأه ان يوصف لسقوى الفائد بوضعه وقد سبق في الحاله المقضية لتوهم المبتدأ اليه  
من الفن الثاني وما اخبر صحة وقوع الظرف صفة للمنكرة فاذا اخرجه السامع على الوصف مستقي  
مستقراً للخبر ولذلك ولا استدعاء المنكر في مقام ابتداء به ان يوصف لم يحجب تقدمه على المنكر  
اذا وصف لوصول الغرض وذهاب احد الامر الى قوله تعالى واجل مستحق عليه  
لخبر غلظه عن المبتدأ الموصوف على انه تخصصه لصفة تقارب المعرفة وتقال في قول  
الفصح المتعارف من كلامهم ان يقال عندي ثوب جيد ولى غلام كيتس فتقوم ولكن  
التأخير للمحل على المعنى وهو واما ان اجل مستحق عليه تعظيماً لشان الساعه فلما جرى فيه  
معنى استنهام قد تم فليس التأخير لكونه موصوفاً في قول اول في قوله ثم قضى اجلا

لقد واصل الحكم الكا حيدر لده  
نبدأ وخبر وهو المستشهد بابيات هو عنها  
وعمره مع ولا وعد الملوك  
مصره

اجل الموت والى اجل القناعة وقيل لما من ان يحلن الى ان يموت وما بين الموت والبعث  
وهو البرزخ وقيل الموت واليوم والموت والى ما قاله ابن الجلب ان هذا الفرق غير مستقيم  
لان هذا الاحتمال لا يمنع دليل قولهم زيد القام فانه خبر بالفتاح مع انه يجوز ان يكون  
صفة لان ذهاب ومم السامع الى كون المذكور صفة للمنكرة اكثر من ذهابه الى كونه صفة  
للمعرفة/ امتداد النكرة الى الصفة وعدم امتداد المعرفة اليها لتعنيها ولذلك قال الضحى  
الاصل في المعرفة ان لا يوصف ومن النكرة ان توصف واعلم ان تقدم الطرف على المتكلم المتكلم  
انما يلزم اذا كان المبتدأ خبر مصدر اذا كان مصدر مثلاً سلام عليك وويل لك وما  
اشبههما من الادعية فلا يلزم تقدمها بل تنكر على حالها اذا كانت منصوبة سادة  
مستفعاة اليها للتنبيه على الاصل والفرق بين طرف وجب بالخبر على جعل مبتدأ له  
قبل ان يعمل مبتدأ وذلك الطرف الذي له حق في الماضي عن مبتدأه قولك سلاماً  
عليك بالنصب فتاوم مقام اسم عليك لقولك سقياً ورعباً وهو مفيد التجدد لكونه منزلاً  
منزلاً له الفعل لكن عدل الى الرفع للذالة على ثبات معناه ووجه ومن طرف ليس له حق  
في الماضي فتوخت راسي سرح وامثاله لانه تنكب ابتداءً لم يخر عن اصله وان يكون  
قلب السامع معقولاً به عطفاً على ان يكون المراد النسبة اي او هي ان يكون السامع  
العناية بالمسند كقولك لمن له عذق متطلع الى هلاله متى يكون هلك خصمك واولاه  
لان المسند صالح للمقاول فتقدمه الى السامع لتسوية او تسوية كقولك في سعدت  
زيداً ومن سفاك بن الجراح عمرو كما سبق في تقدم المسند اليه اولاه الهاء للمسند  
وقوله عليه مسند وما يستحق مبتدأ ومن الرحمن حال من العائد الى الموصول وهو  
مثال لكونه المسنداً من عند القائل وافيد في الشرح انه مثال للمفعول وعليه من الرحمن  
مسند وفيه بطلان من الرحمن ليس من المسند في شيء مطر اسم رجل ونسبه  
للمسند ووجه خبر ليس تقدم على اسمه لانه امم والسلام اسمه وباطر مفعول  
واما عطفاً او لكونه منفياً وما تقدمه مبتدأ قوله بغير خبر ليس شافع اسمه وكونه  
امم واجب تقدم الخبر وكذا قوله من خبره وشفيق اسمه مقدم للاهوية ثلاثة خبر  
وتشريف الدنيا بهجتها اي تضي العالم بها لها صفة وشمس الضحى مبتدأ وابلى سجن  
والشمس يعطوفان عليها وقوله وقول الشاعر وموشح المعرة وكان الجيوة مبتدأ  
وخبر وفيه رماذ الواسخ وجه التنبيه واعلم ان شرط كمال حسن التشويق هو تطويل  
الكلام في المسند بشئ من معلقاته وان لم يطول لاسلغ في الحسن مداه وذلك لان  
السامع عند ذكر المسند يتلفت نحو الخبر عنه واذا طال الكلام زاد تلفته فاذا ذكر المسند اليه  
كان كمن ظفراً لمطلوب بعد التعب فيعرف عليه واماخذ مكانه منه بخلاف ما اذا لم يكن كذلك  
ومن غده يعرف ان البتة لاول احسن من الثاني السامع ويكون يغيب ان اي اما الحالة  
المقضية لتقدم المسند فهي ان يكون كذا وكذا او فهي ان يكون المراد الجملة اي الجملة التي  
تذكر ان تقدم في التحد ولا الثبوت فتجعل فان جعل المسند مفعولاً في نيك الجملة ولما  
كان الفعل محتملاً ان يبنى على المبتدأ فتكون جملة اسبعية خبرها جملة فعلية محو زرع عرف







قد خرجوا لذلك دخلت قد تقربا لماضي من الحال والمعنى آخر وموان إماتات النفاق كما  
لايخفى عليهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا لاظهار رايه تعالى ما كنوه فدخل  
حرف النفاق وهو متعلق بقوله أمنا اي قالوا ذلك وهذه حالهم وكذا في كل شيء كان خيرا  
عن خلاف العادة وبما استغرب من الامر تقول لا تعجب من فلان بنعم انه شجاع وهو يفرغ  
من ادنى شيء وينيك بيانا ان الفعل اذا كان تاما لا يشك فيه ولا شك انكاد ياتي على هذه  
الطريقة لا تقول متوقفا خرج في الاخبار بالخرج عمن عادته ان يخرج كل غداة بل تقول قد خرج  
ان وليي الله ان ناصري عليكم الله الذين نزل الكتاب الذين اوحى اليك كتابه واعترف  
برسالته وهو يتولى الصالحين ومن عادته ان ينصر الصالحين من عباده وابيائه لا يخرج  
فهم يوزعون يحبسونهم على ارضهم اي يوقف سلاط العسكر حتى تحقهم التولي يكونوا  
يجمعون لا يخلف منهم احد وذلك لكثرة العطية وكذلك اذا قلت انت لا تكذب فتعلق قوله  
فاذا قلت هو عطي وهذا ايدان فان هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في  
المثبت المعنى ومثل الفعل المثبت في تقوى الحكم اذا نفي على المبتدأ الفعل المنفي فيه اذا  
نفي عليه فتقولك انت لا تكذب ابلغ في محقق نفي الكذب عن مخاطب من قولك لا تكذب  
وهذا كما لا ريب فيه ولا يخاف انما ذكرنا من السبب ومن قولك لا تكذب انت لكن فيه نوع  
خفاء يشاء من لفظ انت نطن ان لفظه انت في كلا النظمين يؤكد الحكم وليس كذلك فان  
كلمة انت في لا تكذب انت لتؤكد من حكم عليه نفي الكذب عن المحكوم عليه وان المحكوم عليه  
بنفي الكذب هو المحكوم عليه المذكور في هذا الكلام لا غير المحكوم عليه بالنفي في هذا الكلام لا  
لتوكيد اسناد فهو لا ماطة شبيهة بما خالفنا السامع فان لظان ان تظن حين تلتك  
تكذب ان اسناد الفعل اليه تجوز او سهوا ونسيان وفي انت لا تكذب لمحقق اسناد  
المحكوم عليه والحكم له اصول الربط من جنتين بينهما يكون بعيدا ولذلك قال في كل  
من غير شبهة وفي الثاني فتدبر اي فتأمل في عاقبته وعليه وعلى تقوى الحكم  
النفي مثل لا تكذب انت وقوله تعالى الذين هم لا يشركون وهو اقوى للحكم في  
الاشترار عنهم كما اذا قيل والذين لا يشركون بهم اوبس بهم لا يشركون وقوله اي  
وعليه قوله قوله لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون القول قوله لا خلاص لهم  
من الجنة والناس لجمعين يعني تعلق بهم هذا القول وثبت عليهم ووجب انهم  
ممن علم انهم يؤمنون على الكفر وقوله فعصيت عليهم الانبياء بوعيد فهم لا يتسألون  
فصار ذلك الانبياء كالاعني عليهم جميعا لا تمتدئ اليهم فهم لا يتسألون لاسال بعضهم  
بعضا كما تتسأل الناس في المشكلات لانهم يتساوون جميعا في عصى الانبياء عليهم  
والعجز عن الجواب والمراد بالبناء الخبر عما اجاب به المرسل اليه رسول الله  
قوله وان شئت الدواب اي ان شئت من يدب على وجه الارض او ان شئت الهام بالبحر  
الذين هم صمم عن الحق لا يعقلونه جعلهم من جنس البهايم ثم جعل شت ها وشت ها  
الايات على الآلة الاولى واعلم ان زيد عارف بقرب من نحو انا عرفت واخواته في  
تقوى الحكم ولا يبلغ غايتهما في التقوى فلم يكن نظيره اما القرب فلان عارفا حادلا

للضمير

للضمير كالفعل وقد عرفت حال المتضمن للضمير المبتدأ ولما قصوره عن حذف  
نعم فلان عارفا حين لا يخلف عند اسناده الى ضمير المكمل والمخاطب الغائب في لزوم  
استناده بقول انا عارف انت عارف هو عارف دون الفعل لانه سقاوت حاله  
في اسناده الى الضمير فيبرز في النظم والخطاب ويستكن في الغيبة بقول انا عرفت  
وانت عرفت وموعرف اشبه الاسم الجامد في اسفاره حمل الضمير فكانه لم يستند  
الى شيء ولذلك الشبه حكم النفي بكون بافاده مع ما اسند اليه من الضمير ولم  
يعط حكم الجملة في البناء واعرب على حسب العوامل اذ قيل فيها هذا رجل عارف  
بالرفع وانما رجل عارفا بالنصب ويرد برجل عارف بالجر وقد علمت في نحو  
ثم اعطى حكمه من الافراد والاعراب اياه اذ اسند الى المظهر اتيا عاوان كان  
القاسم خلافا لعدم المشابهة لتكون حكمه على وتيرة واحدة فقول راجلا  
عارفا ابوه ومراول من قوله زيد عارف ابوه وهذا المعرف اذ بقوله ليس لعل  
عليه في الحالة التي تقتضي كون المستند حمله وقوله زيد عارف فاعل تقرب و  
الهاء في نظيره لا باعرفت وفي لانه للعارف واشبه جواب لما ومعاملة متعدي  
مطلق لغو مل وان تبعه اي لتبع نحو زيد عارف ابوه يعني ما فاعله مظهر فهو احد  
مفعوليه ووضوح موضع الفاعل نحو رجل عارف وهو مفعوله اخرا فاعله وبالعبار  
الثاني معطوف على ما لا اعتبار لاولئك تفيد التخصيص بغير النص في الفعل على واحد  
وتجعله له دون واحد آخر ويرد على ان ذلك كان من غيره وان غيره  
تدفعه كما فعل منه قوله تعالى من اهل المدينة كرايه هو معطوف على خبر المبتدأ  
الذين هم ممن حوكم من الاعراب وساقفون ويجوز ان يكون جملة معطوفة  
على المبتدأ والخبر اذ اقدروا من اهل المدينة قوم سددوا على النفاق على ان  
زيد واصفه موصوف محذوف كقوله انا ابن جلا وعلم الوجه لاول الخلق من  
ان يكون كلاما مبتدأ او صفة لما فتون فصل منها وبينه معطوف على خبره  
تدوا على النفاق تمهت وافية من من فلان على عمله ومرد عليه اذ ادرب  
به وضري حتى ان عليه ومرفيه ودل على امرانهم عليه ومعارتهم فيه  
بقوله انا تعلمهم اي يحفون عليك مع فطنتك وشهادتك وصدق فراستك  
ليطنتو قهم في قاي ما يشك في امرهم ثم قال نحن نعلمهم اي لا يعرف احد  
الا الله ولا يعترف على سرهم غير الله لانهم يصرون الكون في حيات قلوبهم اكلارا  
ويصرون لكظاهرا كظاهرا لخاصين من المؤمنين لا تشك معه في ايمانهم وذلك  
لانهم يدوا على النفاق خصوا به فلهم فيه اليد الطولى السويديات واخرها  
السويديات وهي حبة القلب وسيايتك ببيان ان نظم الكلام في انا عرفت واعتبار  
القديم بقيد التخصيص وبيان ما يتعلق به في فصل التقديم والتأخير مع الفعل  
ان شاء الله تعالى وهذا دقيقه لا بد من التنبه عليها وهي ان التقديم على  
نوعين على نية التأخير وذلك في كل شيء اقررت به التقديم على حدة الذي



كان عليه وفي نوعه الذي كان فيه كخبر المبتدأ اذا فتحت عليه والمفعول على  
 الفاعل كمنطلق زيد وضرب عمر زيد منطلق وعمر المبتدأ بالقدم على كذا  
 عليه من كون منطلق خبر مبتدأ ومفعول بالتحديد وكون عمر مفعولا ونصوبا  
 من اجله كما اذا كانا مؤخرين ويقدم لا على نيته الناحية ولكن على نقل الشيء من  
 الى باب آخر واعرابه على اعراب آخر وذلك ان نحى الى اسمين محتمل كل منهما ان  
 يكون مبتدأ والآخر خبر له فتقدم تارة هذا على ذاك واخرى على كذا على هذا المبدأ  
 والمطلق فتقول مرة زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت لم تقدم المطلق  
 على ان يكون خبر كما كان قبل بل على نقله على ان يكون مبتدأ والعلامة في ذلك قولنا  
 ضربت زيدا وزيد ضربه لم تقدم زيدا لان يكون مفعولا كما كان قبل على ان ترفع  
 بالابتداء وتتشغل الفعل بضميره وتجعله خبرا له فعلى هذا لا يسوغ تقديمه  
 وانت ومفعول الوجه الاول لا يمنع نية التأخير استعماله تقدم الموكد على  
 الموكد لانه يمنع تقدم التابع على المتبوع لكن يسوغ على الوجه الثاني ونظير  
 من ذلك انه لما انما يصح قول المصنف رحمه الله وبالاختيار الثاني فيفيد الخبر  
 لان التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان من النوع الاول وليت ان لا يصح قوله  
 حق المعرف اي زيدا عرف على وجه نفوي الحكم دون التخصيص لا يمنع تقدم  
 التقديم كما ينبغي وذلك لجواز ان يكون زيد من عرف زيد فاعلا ثم تقدم عاقله  
 من باب الفاعلية الى المبتدأ ووضع الضمير مكانه فنفيد التخصيص لان ظاهره  
 الشيخ عبد القادر يوفى بانه لا فرق بين زيدا عرف وانا عرف في قوله التخصيص  
 فانه اطلق ولم يشترط ما بشرط من افادته المصنف من كون المبتدأ ضمرا او  
 منكرا مع اعتبار التقديم وان كان لم يثبت الا بالضمير فليست قلته ثم ما تم تقرير  
 سلوك طريق انا عرفت بالاعتبارين ولكل واحد منهما نظير في كلامي لا  
 المحتمل الاعتبار الآخر ونظير يمكن فيه مقدم اعتبارين بحسب المقام انما  
 في جملة ذلك مقال ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار المبتدأ اي جعلنا  
 مبتدأ وما بعده خبره على سبيل الختم والوجوب لا الامكان قولك زيدا عرفت  
 او عرفتة يعني ما تقدم فيه اسم ظاهر مرفوع بالابتداء وبعده فعل مستند  
 الى ضمير المكمل او المخاطب عذني الى ضميره حذف للعلم به او لم تحذف ذلك حيث  
 سيجل ان يقال كاصل عرفت زيد او عرفتة زيد ثم قد تم لانه مرفوع والرفع  
 بفعل واحد اسمان على الفاعلية ولما قل ان نقول اصل عرفت زيد بالانصب  
 ثم تقدم في رفع بالابتداء والغي الناصب له وعذني الى ضميره فيشغل به فلا يكون  
 اعتبار المبتدأ قطعي وفي اعتبار التقديم اي ونظير انا عرفت في اعتبار المبتدأ  
 على التطلع والوجوب لا الجواز زيدا عرفت بالنصب واسناد الفعل الى تاء المكمل او  
 المخاطب او المظهر انه استغنى الفعل به فنصبه لخلق عن المفعول واستغنى عنه  
 فالرفع في زيد نفيا للحق في السامع انك عرفتة ومنعه من الشك فانت لذلك

في رد المحتار  
 في رد المحتار

شرا وبذكره ونصبه نفيا لك خصصته بالمعرفة وانفردت بذكره واما زيدا عرفتة انما  
 تقدم فيه اسم ظاهر منصوب وبعده فعل مستند الى المكمل او المخاطب او المظهر مشغول عنه  
 بضميره لو سيطر عليه لنصبه فلكل اختيار فيه ان شئت ان تقدم الفعل المفسر قبل المنصوب  
 كعرفت زيدا عرفتة قدرته كذلك واذا لم يحقق معرفتك زيدا وان شئت ان تقدم المفسر  
 بعد المنصوب مثل زيدا عرفت عرفتة قدرته كذلك واذا لم يحقق معرفتك زيدا وان شئت ان تقدم المفسر  
 اختصاصا به فهذا نظيره في احوال الن وهذا الذي ذكرنا من ان تقدم ذكر المحدث عنه  
 نفيا لنيته له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول اذا تقدم في رفع بالابتداء والغي الناصب  
 الناصب له وعذني الى ضميره مشغول به نحو عرفتة في ضربه عرفتة في ضربه عرفتة في ضربه  
 المشهورة واتخاذ الرفع وهو المختار لان لا تصرف الكلام الى المبتدأ وتقطع ما  
 بعدها عما قبلها ولذلك لا تلي الا الاسم وفيها معنى المشروط بشهادة وجوب الثاني واما  
 وهن فيه ليست من انه لا خلاف لاجلها المقصود ولا عاطفة لان قبلها مبتدأ وبعدها  
 خبره ولا ينقطع العاطف بينهما فتعين ان يكون للشرط والشرط انما هو بالرفع والقد  
 مهيأ من شئ فهو مبتدأ ثم هو مبتدأ فلهذا الكلام مشتمل على حملين بشرطيه جواز نية  
 ثم حذف الجاء الاولى وهن اداة الشرط والفعل والفاعل اياه لا بد للشرط من فعل والفعل  
 من فاعل وقم اتمامها فصارتا مؤنود فهن ما ميم على الابتداء فلهذا الكلام ان يدخل الفا  
 على المبتدأ لان حقها التوسط من مفردين او حملين كونهما موضوعا لان يكون مشعرا  
 شيئا شبيها لكن اخذت الى الخبر لضرب من تحسين اللفظ اذ فيها معنى الشرط والفعل يقع  
 بعد اذاته ثم بعده الجزء بلا واسطه منهما فتقدم احد جزئي الجزء وهو المبتدأ على الفاء  
 وجعلوا هذا التقديم كالعوض عن الفعل وايضا فان لم يكن الفاء عاطفة لكن اصلها العطف  
 فهو لا تقع الابداس وفعل فلو دخلت على المبتدأ لوقعت بعد حرف ويلزم الخروج الى اليس  
 في كلامهم فتقدموا احدا اسمين على الفاء ليكون ما بعدها تابعا لما قبلها وان لم يكن معطوفا  
 عليه وقرى بالنصب وروى عن الحسن وطحا ووجه ما ذكرنا ان في اتمام الشرط  
 والشرط لا يكون الا في الفعل وعلى ما ذكرنا في اتمام النصيب لا يفيد الا التخصيص لاستعمال التقديم  
 الفعل المفسر قبل منصوبه لئلا يتركز دخول اتمام الفعل فاليه مثل زيدا عرفت في انما  
 لا يفيد الا التخصيص وليست مثل زيدا عرفتة في احتمال المقوي والتخصيص وان كان من  
 ولولا ان كانت تحتها ويكون النصيب هو المختار ثم ما تنبّهت لما قرع به سئل انا  
 ان يرشدك الى فرق نافع من الامثلة الثلاثة ويشجع منه الحاث نافعة فاستمع لما تنلى  
 عنك من معنى كلامه يجب ان تعلم ان ما يكون المبتدأ فيه اسما مظهر معترف فاعرف زيدا عرفت  
 كون المبتدأ انه مبتدأ هو رجل عرف ليسا متساوين في الاحتمال لابتداء من غير تقدم  
 والاحتمال التقديم بل الوجه فيما كان معرفا الجملة على الابتداء وافادته المقوي وفيما كان متعبرا  
 جملة على التقديم وافادته التخصيص فلا يكونان من جملة ما يكون المبتدأ فيه مظهر فاعرف  
 في حوز جملة على المقوي والتخصيص وذلك لان هو في قولنا عرف هو ليس فاعلا لانه لا يسوغ  
 تلك المتصل لكونه اخصا الى المنفصل لا عند تعدد الوصل وهو حيث اجبت الفعل على



على غير الذي الفعل له في موضع الالباين اعني جعلت الفعل خبرا عن غير ما يولد في نداء  
ضاربه هو حيث تقدمت على ضمير الفاعل كلمة الالف في الاستثناء الناقص نحو ما في  
الامور وقد تمت عليه حكما لا لفظا نحو ما يدافع عنك انا لان انا في معنى ما والا كما سيجي  
ان نشا الله تعالى فنكون المعنى لا يدافع عنك الا انا وحين لا يكون لفظا موقعا بل تاكلد لما هو  
مستكن في عرف امكن تقدمه على الفعل فاذا قيل هو عرف كان له واما في التقديم مع احتمال  
الابتداء من غير تقدم من التقديم لكونه مقدما على الفعل مجردا عن العوامل الموقعية ومع ذلك  
على شرط الابتداء في اعتداد الفاعل بالاختيار عنه اعني تعترفه وان زيد في عرف زيد فاعلى  
مرفوع به دون التجريد وغيره من العوامل وليس الفعل ضمير مستفاد لخلق الحاق النسبة  
والجمع ما الفعل اذا انشأ المثنى المجموع الظاهرين وهي اللغة الضعيفة بقول قليل من العرب  
فاما اخوانك وقاموا اخوانك وقمن جواربك وقال اصحابنا وجمعها مع ضعفها ان الالف واللام  
والنون ليست ضمائر بل هي حروف تدل على تشبيه الفاعل وجمعه كما كانت التاني في فائد ههنا  
ومنه على وجه قوله تعالى واستروا النجوى الذين ظلموا الواو على لغة الجمع وفاعل استروا  
وهذا الوجه هو مراد المصنف رحمه الله بقوله لفظا وان استروا النجوى رآه وانما قال ذلك  
لانه لو ساء الحاق العلاقة كان مثل عرف هو في احكام تقدمه لانه لا يلزم من تقدمه خلق  
الفعل عن العادل فافهم ولكن ترد الاول الى الناس في قوله تعالى اقرب للناس ساهم ويكون  
الذين ظلموا بدار احسنه بدل كل من كل ان اريد بالناس هل يركب ايدانا بانهم الموسومون بالظلم  
في الذي استروا به وان جعل الذين مستدرا واستروا خبرا مقدما والمعنى وهو استروا  
فوضع المظهر موضع المضمير مستحلا على فعلهم بانه ظلم او جعل الذين ظلموا خبرا مبتدئا  
كانه ما قال استروا مستدرون قال الذين ظلموا اي هم الذين ظلموا على الاستيناف  
او جعله مبتدئا مخبره ما هذا الا بشئ شاكركم على ارادة القول بالدلالة اسدوا النجوى عليه كانه  
قال الذين ظلموا يقولون ما هذا الا بشئ شاكركم او جعله منصوب المحل على الذم وعلى هذه الوجه  
لا يكون الا انه من قبيل كلام مجوز الحاق الكو في البرايث الحق العلاقة وموضع العقلاء  
وجعل البرايث اكله وهن قارصة ومعنى اسدوا النجوى هي اسم من التناجي انهم تفرقوا  
في اخفاء النجوى وصيتروها بحيث لا تنف احد على تناجيهم ولا شعرا بهم متناجون وان  
اللغة الفصحى المستفضة فخلا الفعل من علاقة الشبهة والجمع اذا استند الى المثنى في  
الظاهرين لاستغناء تبادر الشبهة والجمع عن الحاقهما ولان في نحو قلما اخوانك وقلموا النجوى  
الباشا بالجر المقتدم يخلط الفاعل بالمستدرا فاذا كان زيدا فاعلا مرفوعا به لا يكون لزوم  
عذف الا احتمال الابتداء دون اعتبار التقديم لكن احتمال التقديم على ذلك الوجه القليل المأثرة  
فلا يلزم ذلك الوجه البعيدا عن القليل اذا كان المبتدئا مظهر معني فالعدم الذي اليه  
شرط ابتداء وانما يلزم الوجه البعيدا اذا كان المبتدئا منكر النجوى رجل عرف للذي  
اليه لغوات شرط الابتداء واسقاء المانع عن اعادة الخصيص كالم منع عنه مانع في جاز  
لصحة استناد المثنى الى الرجل والمرأة لانه عام النسبة وقصد تخصيصه باحد الجنس  
شتر اهت ذئاب فان فيه مانعا عن التخصيص لاستعماله استنادا لاهرا الى الشتر

لان المبتدئ لا يكون الا شتر اللهم الا اذا كان المقصد من التخصيص الى كون المبتدئ شتر او قد اشتر من  
فلا يكون فيه مانع عنه وهذا اصل عند علماء المعاني يرجع اليه كثيرا وذاك حين يكون في اللفظ  
دليل على امرين بالجنسية والعقدية ثم يقع التصد الى احدهما اي الفردية دون الآخر فيصير ذلك  
ما لم يدخل في المقصد كانه لم يدخل في دلاله اللفظ لكن هذا المحل يكون شتر اهت ذئاب مستغنا  
عن مواضع استعماله فان موضعه تخصيصه بنسب دون جنس حين صرح العلماء بانه للتخصيص  
وقالوا المعنى ما اهت ذئاب الا شتر على ارادة التخصيص بنسب دون جنس فوجه التفسير  
تأويلهم وقولنا ان فيه مانعا عن التخصيص هو ان يقول الشتر اما ان يكون فطريعا اي بالغاية  
الشقة والشناعة وان ان لا يكون كذلك فيصير الشتر الذي هو جنس احد اذ وصف جنسين  
لما سبق في ان لهما ارجاس كلما اذا وصف تنوع بالصفة ان تذكرت فنكون المعنى شتر عظم  
لا يعرف كنهه لا شتر يسير يدك عليه تنونه ونوعه في القول في سون التعظيم فهو محتره  
فاللفظ موضع ما تأويله او فاللفظ موضع استعمال هذا المثل هذا المعنى كانه اهت فعل  
معنى من هذا الكلب يهت من باب ضرب وموصوف للكلب دون النبايع وفي اهت ضمير يعود  
على الشتر وذاب مستص به ولي في كلامه هذا رحمه الله اعتبارات سوا لا لم استبق اليها الا  
ان قوله اذا قلنا عرف هو لم يكن موقعا واذا لم يكن موقعا لا احتمال التقديم على الفعل ان اباد  
انه اذا قدم يكون موكلا للمستتر في الفعل كما كان قبل التقديم فهو ممنوع لان التابع لا يقدم  
على المتبوع ومن على ما كان عليه وان اباد انه اذا قدم نقل من باب الى باب اخر من المعنى الى باب  
فلمن التقديم هذا المعنى في عرف زيد اذ لا فرق بينهما الا في ان الفعل في الاول يحتاج الى  
فاعل ومن الثاني يحتاج اليه فلو وضع موضعه ضمير يرجع اليه ونذكر فيك ما من الاصل فلهذا  
الباب من ان استند على نوعين فنذكر الثالث ان قوله ضمير الفاعل لا يفصل الا اذا جرى  
الفعل على غير ما يولد بل يبرز في الصفة بقولون زيد عمرو ونسبه بدون هولان استناد  
ضمير الفاعل الى الاصل في الفعل بخلاف الصفة فاحتملها الضمير لضا رغبنا الفعل فاذا جرت  
على غير من حال منه وبين ما يولد حال فلا احتمال ضمير ذلك لضعفه بخلاف الفعل الثاني  
ان الحاق العلاقة انما هو في المثنى والمجموع فللمعنى لقوله اذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا  
يعرف لفظه نظائر واستروا النجوى الذين ظلموا السابع ان قوله في قولهم شتر اهت  
ذئاب مانع عن التخصيص لا سماع ان يراد المبتدئ الذي تاب شتر لاخير ممنوع فان يقال  
ان نقول لم يجوز ان يكون المبتدئ عام النسبة فان من الجائز ان يسمع سماع هري في باب  
في وقت ليس من عادته ان يهت فيه مقول شتر اهت ذئاب اي ما اهت ذئاب في هذا  
الوقت الا شتر اي الشتر الذي احوجه الى المبتدئ جدير بان يسمى شتر لاخر او الدليل على صحة  
هذا المنع ما قاله امام عبد القاسم قدس روحه انما قدم شتر لان المبتدئ تعلم ان الذي من  
ذا الباب هو من جنس الشتر لا جنس الخير بحري ان يقول رجل جاني زيد ان تعلم  
ان الذي جاك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف ان قد اناك انت فان لم ترد ذلك  
كان لراجب ان يقول جاني رجل فقدم الفعل فلع هذا قولك شتر اهت ذئاب يكون  
مع من قد عرف ان قد اهت ممت ولم يعرف انه شتر ام جيب واصل في ذلك سوان معنى

للمستغنى الامر والضمير  
الفعل اذا جرى على غير ما يولد











رفع زيد ولكن جاوزوا ارتفاعه بالابتداء وبالفعل المضارع اياي فارهبون اياي منصوب  
بفعل تنسره فارهبون لانه لا يرفع نفسه مثله فان الاصل فارهبوني بايضا الى  
منعوله ياء المكمل ثم الحذف والاعتناء بالكسرة والواجب تقدير الفعل المضارع اياي فان  
الاختصاص لا يقدّر قبله وهو الكثير الاصل للقبول وارهبوني فيصير المنفصل متصلا  
فيغير نظم الكلام وهو اؤكد في افادته من اياك نعيد لتكرار المنعول والفعل بخلاف اكل  
نعيد فان فيه نقل لما لا غير ومنهم من تقدر القام في فعله الفعل المتقدّم وتقول  
واياي فارهبون فارهبون وهن عند الاحتشاد اذلة بناء على تجويزه زيادة الفاء في خبر  
المبتدأ وعند سبويه عوض من تقدم الفعل في الامراء كان الامر حقه لا ابتداء فيه  
بالفعل فلما ابتدئ بالاسم جى بالقام عوضا عنه وهى في التقدير جواب شرط محذوف اى  
مهما رهبنت من شئ فارهبون ومنه قولهم زيد فامر ركان المعنى مهما فعلت  
شيئا فامر ركان زيد هذه هي القصة التي توجب حذف الفعل ونعني لوجب التثنية  
قداسة تدل على خصوصية الفعل ومعمدا ما يمنع معه ذكر الفعل وهى مشتبهة على ثلاث  
مراتب اولها الشرط والخصيص مع المفترق وتايتها الاستفهام مع المفترق والثالثة  
تقدم اسم منصوب بعده فعل مشغول عنه نصيبه لوسيط عليه نصيبه من المفترق اذ  
فصل بينهما بقوله كنى وكفى ونحو ثم شرع بين القرائن التي يجوز حذف الفعل معها  
ونعني بالجايز ما تقوم قسمة تدل على خصوصية الفعل وليس معها ما يمنع ذكر الفعل  
معه فقال ومنه من قرائن الاحوال المغيبة عن ذكر الفعل على سبيل الجواز هو  
ان يكون مكان الفعل الذي ترك ذكره حرف اضافته اى حرف من حروف الجر فانهم  
يستوفون حروف الجر كلها بحروف الاضافة لاضافتها معاني الافعال قبلها الى الاسماء  
بعدها فان حروف الاضافة لا يفارق الافعال لكونها موضوعا لا يضافها معاني لانها  
الى الاسماء فليس حرف جر في كلام الا وهو متعلق بفعل او ما هو في معنى الفعل ايا  
لفظا واما تقديره اذ لا عليه الا ان دلالة حروف الاضافة ان يتجاوز مطلق الفعل  
الى التعيين والتقييد وهى فوضي في ذلك فاذا اريد تعيينه وتقييده لفتقر الى  
قسمة اخرى تعيينه ثم هي اى الدلالة الاخرى المقابلة لخلف حسب قرائن الاحوال  
فتارة يكون تلك الدلالة المعينة الشروع في الفعل كقولك عند افتتاح الثلاثة باسم  
فان شروعا فيك يفيد انك اردت باسم الله اقرا او انزل لان الذي تنزل القسمة تنزل  
او كقولك عند الشروع في القيام او النعود او ايتما فعل وجد فان شروعا الفاعل فيه  
يفيد تعلّق الجار بذلك الفعل فكل فاعل يبيد في فعله بالتسمية نصير با جعل التسمية  
مبتدأ له وتارة اخرى يكون الدلالة المقابلة للفعل الاقتران اى اجتماع شخصين في فعل  
الزواج كقولك من اعزس اى نكح وتزوج من قولهم اعزس باهله اذ ابني بها وكذلك اذا  
غشيها بالرفاء واللين اى بالانعام والاطاق وقال اثنى السكينة وان شئت كان  
معناه بالسكون والطمانينة من قولهم رقت الرجل اذا سكنته عند الغضب والمايا  
المصاحبة والملازمة او كمن قرض اى وتارة اخرى تكون الدلالة الاقتران اى اجتماع شخصين

عند منصرف اخرهما الامر الى الآخر كقولك اليك الاختيار لمن قوض اليك ان تختار اى  
اليك الاختيار فانه فان الاقتران في الصورة الاولى يفيد تبيينا بالرفاء العريضة وكنت  
وفي الثانية يفيد اليك يفضّل اختيارا وانما قدرا لم يتوكل متاخلا لان الاعتناء بالمتعلق  
بالفعل اشتد من الاعتناء بالفعل ونما ذكرنا ما يدل على ضعف ما افيد في الشرح وهو  
وتارة يكون الاقتران اى اقتران القول بالفعل لوقوعه وتارة يكون عموم الاستعمال  
تدنيث وتثنية من امثلة اللغة استعمال نحو في المداوى في ليل مقام الحصول للطلق  
جميع موافقة حيث لا يبريدون غيره من القيام والقعود ونحو ههنا لما عرفت قبل  
ان لا دلالة لمطرف الا على نفس الحصول حيث انتضى كونه الشئ في الراء قيامه وتعوده  
ونحو ههنا فيها والقيام ونحو يستنبع الحصول لا انعكس في العام معلوم خفي في حوزها  
فتنزل غير الميقن الى المتيقن العام الذي يصدق مع اى خاص فرض وصار عموم  
هذا الاستعمال قسمة حقيقية للمترى ههنا اراد بقوله وتارة يكون عموم الاستعمال  
مشاهدة قوله ههنا فانه لا يراد الا معنى الحصول ويعرف من هذا البيان ان هذا المثال  
واجب الحذف اخلط بالجايز ثمانية من حروف اضافته وتارة يكون الدلالة الحقيقية  
غير ذلك غير ما ذكرنا من مقتضات الاحوال فليس غير المذكور على المذكور ومنه قوله  
عز وجل في تسع آيات الى فروع وقوميه اى اذمت في تسع آيات وقول الشا  
فقلت الى الطعام فقال منهم فربنا فحسد الانس لطعامنا اى هلكوا ومنها  
ومن القرائن ان يكون الكلام الى قوله تكتب القرآن لي زيد معناه واضح وعليه  
بيت الكتاب وعلى ان يكون الكلام جوابا لسؤال متقدّر بيت كذا ب سبويه ليك زيد  
تمامه ومختبطا تمام تطيح الطوايح ضارع مر فوع يفعل محذوف دل عليه السؤال المتقدّر  
المداول عليه بالادس كما تهم لما قال ليك يزد على بناء الفعل المنعول حسدا الى زيد  
وتم الكلام بالاس وعلم ان ثم بالياء انساق الامر بالبكاء الى سؤال وهو من يبيكه فاجا  
ضارع اى يبيكه ضارع وهو الذي دل وضعف والجوز يرتفع على انه بدل من زيد  
لانه يتقلب المرح ذكرا واللام في الخصبة بمعنى الوقت اى ذليل وقت الخصبة وهو  
قولهم قاذ الجياد لخمر عشرة حجة اى وقت خمر عشرة ومختبطا اى سائل يعطو  
على ضارع من قولهم اختبطت اى سائلته من غير وسيلة من خبط البعير بيده ضرب  
بما كات اسائل مضروب موطو لينة او من تختبط الشئ توطاه ويمكن ان يكون  
المعنى اختبط السائل المسؤل كما تختبط الشجرة اى يضرب ورقها وتطرح تفلك  
تقال طاح الشئ يطرح طحا اذا هلك ويطرح لغة وا طحنت انا اهلكته وما صدرت  
والطوايح بمعنى المطحانات جمع مطحاة على غير القياس خرج على حذف الزوائد كانه  
جمع طاحنة ونظيره قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح جمع ملقحة اى ملقحات لكونها  
ملقحة للاشجار اخرج على حذف الزوائد وكانها جمع لاقحة من لاقح ومعناه مختبط  
من اجل طاحنة المطحانات ويروى ليك على بناء الفعل للفاعل وارتفاع ضارع  
بيك وانتصاب يزد به ارضا ونحو مما نحن له وقبله سقى جدنا امسى بدوامة

في رواية الدلو  
والجوز اغلا وراجه



الجذب القبر ودومة موضع وثاوي اي مقبلا من ثوى اقام وتقال شاه جونا ايضا  
الوسطا وبها سميت الجوزاء وقوله من الدولو الجوزا اي من ثوى بها اي المطر الذي عند  
طلوعهما او سقوطهما والقوة من اصدار يقول سحاب غادر وراح قبرهما هذا النوع  
عند طلوع هذين النجمين اللذين يدلان على المطر العام ويخصيص الخلق والروح لان  
المطر فلهما احسن والدعا بالسقيا دعا بان يصير المكان مأهولا لانه اذا مطر اعتبرت كثرة  
فيه المقيمون والرحا للميت ويستأنس وجه بدعائهم فكان صاحب القبر قد عاش  
الشعر الحارث بن ضرار الهشلي وقيل من يد من تهشيل نصفه باعانه الضعفاء  
وفك العاني ومنح السائلين والجود والمكانه والقوة وفيه انه لا يامر باليك المعناد  
بل يامر به وانه كلما ذك بكه فيا امر باليك الدائم في مقابلة الذل الدائم وقوله من قراء  
عطف على است الكتاب والمشهوره في هذه الاية ليسبح بكسر الهمزة والكون  
من هذا الباب وقيل عاصم وابن عمار يسبح بفتح الهمزة على البناء للمفعول وسند الحديث  
الظروف البلاغة اعني له فيها بالغدق ورجال مرفوع بما دل عليه يسبح وهو يسبح له  
الذي هو جواب لسؤال مقدر وهو من يسبح ولا يجوز ان يرتفع يسبح بالفتح لان الرجال  
يسبحون لا يستبحون والاصال جمع اصل وهو الجشيت والمعنى باوقاف الغدوات  
بالغدوات وكذلك ومثل قوله تعالى يسبح له الآله قوله تعالى يوحى اليك ربك اي ورد  
على اسلوب سؤال مقدر من ربك مرفوع بفعل مطوي دل عليه يوحى لانه لما قال يوحى  
مبنيا للمفعول كان مظهره ان يقال من يوحى فقال في الجواب يوحى ربك ومن الساعلى  
السؤال المقدر وما استأنف لم يقع جوابا عن السؤال المفروض جعل المخصوص بالمدح  
والنم في باب نعم ونس خسر مبتدأ محذوف كالك حين قلت نعم الرجل قيل من هذا  
الذي مدحه مدحا عاتيا فقلت زيداى هون يد لان تجعله مبتدأ ونعم الرجل خبره  
مقدما عليه وسيل بحث عن باب الاستيناف وجواب السؤال المقدر في فصل تتعرض  
فيه للايجاز والاطاب ان شاء الله تعالى وان هذا التركيب اي التالف الدال على السؤال  
المقدر المتضمن للجواب عنه متى وقع اي هذا التركيب موقع نفسه رفع شان الكلام في  
صناعة البلاغة الى مكان شاطئ السعال هو كناية عن علق المرتبة وارتفاع القدر والشأن  
من الصفات الغالبة لانه غلب على النجوم المخصوصين وهما السعال الراجح والسعال الغزير  
فانه في اصل هكذا معر فباللام اسم لكل كوكب معهود من المخاطب والمخاطب مما هو صنف  
بالسعال ثم غلب على هذين الكوكبين وقيل هو اسم موضوع باللام في الاصل على المستاه لا  
يجري صفة وموقعه موقع هذا التركيب ان يصل ان يتدا وصوله من بلع عالم بوجه  
البلاغة بصيغ مما يلحق بكل مقام من الكلام يسبح في صياغة الكلام وارجاله حاد في  
اساليب الكلام وانواعه وطرقه ونهته وصوله الى بلع مثل البلع الصادر عنه فطرح  
واقف من كل تركيب كلام على حاق معناه اي خفته وسطه اي اعدله من قوامه سطر  
فلان على حاق راسه اي وسطه وفصوص مستتبعاته مستلزماته يعنى خواصه  
واحدة فص الخاتم بالفتح وكسر الفالغة عامية او فص الامرات منفصلة فان تعليل يكون

والان  
والله  
والله

خوفه صدوره عن البلع ووردة على البلع اي فان الكلام البلع صفته وحاله كصفه  
الدرجة الثوبه اي المنزعة التي لا ترى وجه التشبيه تعلو ثا في مفعول ترى اي ترى  
من تبتها عالية ولا ترى قيمتها عالية ولا تشرى بثمنها بقمتها ولا تجرى بحسبها  
في مفعول على سننها طريقتها وجهها فالمركن في موضع الطرف اي لا باع ولا تشرى  
بقمتها المناسبة لها مئة اسفار كون المستخرج اي البائنة للدرجة عالما بامرها والراغب  
فيها والمشرى ايها عارفا بمنيتها وثمن الكلام البلع ان يوحى اي يعطى الكلام حققة  
وايضا حققة ثا في مفعول يوحى ومن ابلغ الاصفاء واحسن الاستماع بيان توفقه حققة  
وان يتلقى يستقبل عطف على ان يوحى باكمل ما يستحقه بانتم شئ استحقه الباسعون  
بالتلقى ومن القبول له الكلام ولا هتزاز به اي التفرج من الشكاط والارتياح من هزته  
فاهن اي حركته فتحرر بيان ما يستحقه ولا مع ذاك ولا تحصل الاصفاء والتلقى مئة  
اسفار كون السامع عالما بجميات حسن الكلام وحده علم كون السامع معقدا بان المكمل  
تصدق حمان الحسن في تركب نفسه للكلام عن علم منه شعلق بتعمد اي تعمدا عن  
علم كائن من المكمل فان السامع تعليل لما ذكر من اسفار الاصفاء والتلقى عند اسفار علمه  
بجميات الحسن واسفار اعتقاده علمه بجميات الحسن واسفار اعتقاده بالمكمل اذا جهلها جهل  
بجميات الحسن لم يميز بينه لم يفرق بين الكلام البلع وبين الكلام المضطرب القلق وزنا  
انكر الكلام المستبحر لجميات الحسن وكذلك ومثل انكار الكلام البلع عند عدم التميز زنا  
نسب المكمل السامع في تركبه ذاك اي التركيب للبلع الى الخطاء واقام كلامه مؤيد كالم لايق  
بالمكمل من الدرجة الثالثة من المرتبة المخطئة المنخفضة بيان منزله ما لئلا اذا اسفار  
اي السامع بالمكمل اعتقاده متعلق بنما نسبه بهذا اشاره الى ان موقع التركيب المبني على  
السؤال هو ان تصل من بلع الى بلع وتما شهد خبر قدم على مبتدأ وهو ما يردى انه  
ان عليا علمه ان كان شيع تمارى وى وجنارة صح بالكسر وسالميت على السرب وما خلا  
عن الميت نال له نعت وسرب والعامة على فتح الجيم والها في له لعل رضى الله عنه  
وسا لا حال من ماعل قال عن المتوفى بلفظ اسم المفعول اي عن الميت فليقل فلان اي  
لم يسمه على رضى الله عنه في الجواب بل قال على رضى الله عنه اسم اي المتوفى هو  
اسم ردا محذور وقع حال من قال او مفعولا لاجله مخطئا ومنهها حالان ايضا من قال فذله  
له بذلك اي نيتها للثالث على انه معلوم منبتها اي على ان الثالث كان الشأن يجب ان تقول  
الثالث وما فعل ذلك اي ما رذ كلامه عليه وما نسبه الى الخطاء على كرم الله وجهه مشق  
الا لان عليا رضى الله عنه عرف من السائل عن الميت ان السائل ما اورده لفظ المتوفى  
للماعل عن الوجه الذي يكسو ذلك الوجه لفظ المتوفى في جزا له اي حسنا وقبولا من قولهم  
اللفظ الجزل وبوخلان الركيك لكونه غير بلع والفتح اسم العظمة من قولهم منطلق في جزا  
ومويعود على الوجه الذي يكسو جزا له اي المعنى الذي يجب ليراد المتوفى كسر الهمزة  
من ية وفضلة على فتحها واراد الميت هو المعنى الذي اوجب حسنا وقبولا للمفردة  
المنسوبة الى علي كرم الله وجهه والذين يتوقون بفتح الياء اي تسنوفون آجالهم



والنكتة في ذلك هي ان للتوقي استعماليين توقي حقه اي استوفاه وتوفاه الله اي قبض روحه فالميت هو المتوفي بكسب الفاء بمعنى المستوفى اجله على اسلوب الكناية اي ذكر اللفظ واراده المردوف وستعرف ان شاء الله تعالى ان الكناية ابلغ من التصريح وهذا المعنى يدفع التناقض الحاصل بين هذه الحكاية وبين القراءة التي نسبت اليه كرم الله وجهه وروايته الكثيرة تفريج الحكاية الى اي الاسود الدويلة ويصريح بانه المشيع والمسؤل المحيى وان الامر باستخراج الضم على رضاه عنه واذا عرفت هذا اي كون الكلام جوابا لسؤال وما سئل به مما فكر ليكون لك اسم تكون ضمير يعود على حمات الحسن والذريعة الوسيطة والهاء في سواها للجملات اذا شخذا يقال شخذت الشفرة اشخذها شخذت اي حرقتها والمشوذ المسخت بها بالجملات استعداد الشخذ لجوده الفهم وسرعة الادراك وليس له شخذ ولا سكين منه من الجملات الموجبة للحسن متى نسخ تلك الاستعداد للنسخ للتركيب وهي مرشحة لان المنوال من تنويع المشبه به والجملات المدلول عليها هي حق السؤال والدال هو الجواب فان الجواب لا يتلوه من السؤال بخلافه خلاف الكلام ولا شبهة ان الكلام اي في ان الكلام معناه بناء الفعل للمفعول فيما نحن فيه لجمع المفوائد لانه حينئذ يمثل على حمل ثلاث دون بنائه للفاعل فانه يكون كلاما واحدا واذا كان اكثر فانه كان ابلغ من اخيه ولي فيه نظر وكذلك ناسم ان يكتب ضم الياء لجمع المفوائد بل هو ناقص لاحتياجه الى السؤال المتغف عن الجواب بخلاف اخيه لانه يفهم منها الفاعل ومن الجملات المحسنة ان الفعل اذا بُني مجزعا يكون لفظ القرآن وزيد مقصود لان زيدا فاعل فعل مختار والقارئ فاعل المذكور او نازل ميزلنه غير مستغنى عنه صحيح بالنصب لانه خير ثان كان بخلافه بخلاف الكلام او بخلاف كل من القرآن وزيد لان لفظ القرآن في التركيب آخر وهو المبني للفاعل فضلا فان زيدا فاعل فعل مذكور والقرآن مفعوله والتقريب ظاهر وهو ان الكلام اذا خلا عما هو فضله ابلغ مما هو مشتمل على زيادة ولي فيه نظر ومما هو ان معنى قولهم المفعول فضله ان يتركب الكلام ثم يدونه لانه خال عن الفائدة الا ترى ان المفعول اذا حذف يكون الكلام تاما وانما انه ناقصة واذا ذكر كانا كاملين والتقريب واضح فان الكلام اذا اشتغل على فائدة كاملة كان ابلغ منه اذا لم يكن كذلك ومن هاتيك الجملات ان اول النظم الذي بُني فيه الفعل للمفعول غير مطمع ذكر الفاعل حين وردت فائدة ذكر الكاتب السامع كانت صفة السامع كصفة شخص حصل له غيبة من حيث لا يحتسب ولان ذلك النظم الذي بُني الفعل فيه للفاعل ولو قيل بطردال ان اسلوب بناء الفعل للمفعول استقام الفاعل في الكلام بحجة من الجملات والفا هنا موجود فيها التركيب والذكر تدافع ومن جملة الحسن ان الكلام على بناء الفعل للفاعل يشبه ان يكون متناقصا نظرا الى ظاهرها لفظا وان كون القرآن فضلة في النظم المبني للفاعل دال على ان الاهتمام بشأن الفاعل اثر في الاهتمام بشأن ما هو فضله وكونه مقدما في هذا النظم على الفاعل دال على ان الاعتناء بشأنه اكمل من الاعتناء بشأن الفاعل المؤخر فالاعتناء بشأن لفظ القرآن يكون تاما غير تمام وكذا بشأن لفظ زيد بخلافه خلاف الكلام او القرآن

في النظم المبني للمفعول لسلامة عن توهم التناقض من حيث الظاهر وهذا ليس بقضا  
حقيقته بل شبه تناقض وان كمال الاعتناء بشأنه لنوعه وعدده لانه مفعول فضلة  
فالجملة غير متحدة واعتلم ان المتقدمة الاولى ممنوعة فان كون الشيء مفعولا فضلة لا يستلزم  
كون الحاجة الى الفاعل شدة من الحاجة الى المفعول وهذا المعنى مدلول عليه بقوله كالمتناقض  
لان ذلك كله مما هو ثابت يملك عليه قول صاحب الكتاب وهو ذكر الفاعل والمفعول كأنهم قد وردت  
الذي بيانه اهتم بهم وشأنه اعني وان كانا جميعا فهما فيهم ويعنيانهم والظاهر ان قوله  
وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحاشي اشارته الى ما قلنا وتقييد ان النظر هو ان البناء  
وارادنا فما اذا كان التركيب مبنيا للمفعول اشماله على كونه زيد وليس لقوى من  
الجمرات ان الكلام في التركيب للمجهول يقتضي فاعلا لاستحالة خلق الفعل عنه فكون مجررا  
فينوجه ذين السامع الى معرفته فاذا قيل زيد صار مفعولا فتمكن في ذهنه فصار  
تمكن وفي غيره غير الكلام الذي نحن فيه اي التركيب للفاعل يفيد استناد الكنية الى الفاعل  
مفعولا لا غير فكون التركيب الذي نحن متعوضوه ابلغ وتلزم الكلام المبني للمفعول ان  
على خلاف اصل الاول اضمار الفاعل والمفعول والثاني ترك الحقيقة الى المجاز من غير حاجة  
ومن قبيل ان نحن بصدده ومن بناء الكلام على السؤال المتقدر فله شركاء اي تلفظ به ولفظ  
شركاء مفعولا جعلوا وحسنه ينصب الجرح على وجه بفعل مقدر دل عليه السؤال المتقدر  
ومما ايتى السؤال المتقدر من جعلوا شركاء لفظ من الاستفهام اي ايتى الاجناس جعلوها  
شركاء قال رحمه الله وانما قلنا به وشركا مفعولا جعلوا دون ان نقول الجرح مفعول اول اصل  
الكلام وجعلوا الجرح شركاء لان سببان الآلة لانكار جعلهم به شركاء كما كنا من كان وما  
كان فاذا جعل الجرح مفعولا اول وشركاء ثاني ايوهم ان يكون الانكار مفعولهما وجعل الجرح  
شركاء ولو جعلوا غير الجرح شركاء لم يكن منكرا فجعلنا اصل الكلام وجعلوا به شركاء ليتوجه  
الانكار الى مطلق جعل الشريك ولم يبق لذلك الوهم محال ولكن ان تجعل الجرح بدل من شركاء  
وان تجعل به لغوا غير مستقتر وشركا الجرح مفعولين قدم ثانيهما على الاول وتقول فائدة  
القديم استعظام ان نتخذ الله شريك من كان ملكا او جنيا او انسيبا او غير ذلك ولذلك  
قدم اسم الله على الشركاء وقضى الجرح بالرفع على الاستيناف ايضا كانه قيل من هم فقيل الجرح  
قوله وما حاله المقضية لاثبات الفعل الى اجها اي اما المعنى الذي ذكره النعناع  
اشمال مقام الكلام على وجه من الوجوه المستيعية لاثباته والتلفظ به بالفعل معطوف على  
الاستدعاء والنجور ان يعطف على المجرد في له الاستدعاء العطف عليه اعاده الجرح كما نهت  
على لسانها من بيانيته وما بينك العائد على ما على المعنى وجعل الشرح التاء عائدا على الجرح  
وفيه نظر والخلق الموصول عن العائد غير مرة ايتى مرات كثيرة ذاك حين قال والى الجرح  
المقضية لذكر المسند وذكر المسند لتعيين بالذكر كونه فعلا مستفادا للتجرد وثانيا في  
الحالة المقضية لكون المسند فعلا نهى اذا كان المراد تخصيص المسند بحد الارضه على حصر  
ما يمكن مع اعادة التجرد وثالثا في الحالة المقضية لكون الجملة فعلا فحين اذا كان المراد  
التجرد وثابعا في الحالة المقضية لترك الفعل فهى ان تغنى قرائن الاحوال عن ذكره واذا



كان الفعل المتعدي من ذكره مستدعيًا ترك الفعل كان إسقاء القرآن مستدعيًا الذكر لانه  
ضمة قول **وهو** وما حاله التوضيح لترك مفعوله إلى آخرها يجوز حذف جميع المنصورات  
حين كان واسم إن ولكنه لا يتضح اتصافًا مكشوفًا إلا في المفعول به لأن الحاجة إليه  
لمتن ومن سائر المعاني أخص والظاهر فيه كائنا أغلب وما يظهر بحذفه  
من الحسن والرفق بحب ولذلك ذكر المصنف رحمه الله في التكملة دون غيره من المتصلات  
بالفعل **وهي** فاعلة في بيتي عليها ضابط هذا الباب وهي أن شأن الفعل المتعدي مع  
شأنه مع الفاعل فكذلك ضرب زيد كان غرضًا إثبات الضبط له دون إيراد ذلك  
الضرب في نفسه والنباتية مفعوله كذلك إذا قلت ضرب زيد كان مذكورًا في إرادة  
ملازمة الضرب الكائن من زيد وهو واشتركا في أن تسليط الفعل على ما  
كان ليودن ملازمة الحدث الذي اشتق منه بهما من جهة الوقوع من الفاعل وجملة  
الوقوع على المفعول دون وقوع الضرب في نفسه فإذا أريد لك معنى وجود الفعل على  
في سبب فالواجب أن يقال كان ضرب أو وقع أو وجب نحوها ثم الأغراض خلف في كل  
الأفعال المجاوزة فتارة تذكر ولا تترك عما مفعولات متعينة قصدًا إلى التعميم والآن  
عن قصر السامع أيها على المذكور مع ما دون غير المذكور مع ما يحار إرادة الاختصار وذلك  
لأن الفعل المتعدي أبدل من محل يتحقق فيه والمجا غير محصورة والقصد إلى زندها  
في التبيين تجميع أحد المتساويين فشمس الكل لتعذر تعيين فزندها وهذا نوع  
من أنواع السحر الكلامي إذ فيه تفضل باللفظ القليل المعنى الكثير حذف المفعول  
إفادته كشيوخ قراءه والاستماع بروي محروارًا إلى التعميم ومرفوعًا إلى القصد  
والهاتفي بقصره للمفعول بقرينة سبق ذكره وفي مفعول أو في غير المفعول والمعنى  
والاستماع عن أن تقصر السامع المفعول على المفعول المذكور مع الفعل دون غير المفعول المذكور  
مع والآخر أن يعود على الفعل لانه في حكم المذكور أن المفعول لا بد له من فعل المعنى  
طامة كقولهم كقول البلخاني باب المبالغة بنبيه على أن إرادة التعميم إنما يمكن على سبيل  
المبالغة والمجاز لا الحقيقة لاستحالة إعطاء واحد جميع الأشياء جميع الخلائق في مكان  
يعطى إلى آخر أمثلة المعنى في جميع ذلك على التعميم والاختصار عن أن يحصر السامع الفعل  
بالمذكور وعلى الطق الحدث المفعول للاختصار إذ لو لاه قليل فلان يعطى لأشياء ولا تارة  
إذ قلنا هو يعطى إلا أن كان المعنى على أن أقصدنا أن نعني السامع أن اللاتي تخرج في عطاة  
أو أنه يعطى خاصة دون غيرها وعلى أن غرضنا تجميع جنسًا يشمله الإعطاء في نفسه  
ولا يكون الكلام مع من نفي عطاة مجمعة من الجهات بل مع من أثبت له إعطاء لكن لم يثبت إعطاء  
اللائي وعلى ذلك قوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام أن الدعا لا تقصد له مفعول معين  
فإن المعنى يدعو العباد كلهم ولا يدخلها إلا المهديون بدليل تقييد الهداية بالمشيئة وعدم  
تقسيم الدعا ودار السلام الجنة إضافها إلى سمة تعظيمها وقيل السلام السلامة لأن أهلها  
سالمون من كل مكروه وقيل لغشوق السلام بينهم ونسبهم للملائكة عليهم وأخرى تذكر  
الفعل وموادك إرادة على إثبات المعنى الذي اشتق منه الفاعل دون التعرض للذكر

المفعول أو قصد إلى نفس الفعل والآخر بان من شأنه أن يكون منه / ولا يكون بغير  
فعله من جنس الأفعال غير المتعدية في أنك لا ترى له مفعولًا لفظيًا ولا تدرى أن تود منه بطل  
الغرض وتغير المعنى لأنني كلف ترك المتعدي منزلة اللازم ثم عدت في قوله تعالى وأما  
لن في ذرتي أي جعل الصلاح فيها كما عودى اللازم بالحرف في ذمتي من ذمتي في مثل  
فلان يعطى إلى معني صار إليه أعطاه وإجاد هذه الماهية لأجل المبالغة بالطريق المذكور في  
إفادته اللازم استغناء في قولك زيد والجواد وعمرو وهو الشجاع تريد أنه الكامل في ذلك  
إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد والشجاعة لم يوجد إلا منه وذلك لأنك لم تعد  
لما كان من تقيده لتصوره عن أن سلخ الكمال وقوة أو القصد عطف على القصد والآن في  
تتميزه للاستعانة كان القصد إلى نفس الفعل حصل به وذهبا بامفعول لأجله مفعلة القصد  
والشيوخ إفادته حال معني فيهما وليس القوي لعود ذوالحال وسعدان بجمل حال  
من فاعل الهمز المنزلة المتروكة وكذا الكلام في إيهاما وعلى أسلوب القصد إلى نفس الفعل بتكرار  
المتعدي منزلة اللازم قوله عز وجل فلا تجعلوا لله أندادًا الحث لا الخلقين عبادي ومن وأنتم  
تعلمون أي وحالكم وصفتكم أنكم من أهل العلم والمعرفة وأنكم العترة المميزون ثم إن ما  
أنتم عليه في سرد يا نبي من جعل الأصنام لله أندادًا هو غايتها الجمل وبها تسمى أفعاله العقل  
والجامع من نوعين أهوان ليس لهما مفعول متعين يمكن النص عليه والفارق إلى القصد  
في الأول إلى لعمري وعدم تعدية ضمت وفي الثاني استغناء بقية قصدية وقسم بالث وهو  
أن يكون له مفعول مقصود قصد معلوم / إلا أنه يحذف لفظًا ويترك معنيًا ونقد الجري  
ذكره دليل حال نابت عن ذكره إرادة الاختصار بحسب وذلك إتحاف الصلة وهو منصوب  
متصل بالفعل لقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا حيث لا يخفى على من عنده شئمة  
من هذا النوع أن التقدير بعثه لاستحباب الموصول العائد عليه منها وإحاطة الصفة  
وغير المبتدأ لقولنا الناس رجلان رجل أكرمت ورجل أهنت وعمي وأكرمت وأهنت  
غيرها كقولنا ما رأينا كقولنا تعالى إني أنظر إليك ثابتي مفعول إني مطوي لظهور أن  
المراد إني نفيك أو ذاك ومنه أصحيت إليك أي أذنت وأغضيت عليك أي غفرت  
وقد عرفت وتذكر ولو ذهبت فجعل قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون من هذا  
القسم أعني بأخذ ف منه المفعول المقصد إلى مجرد الاختصار من غير التعميم أو القصد إلى  
نفس الفعل وتقدر مفعول تعلمون هكذا وأنتم تعلمون أن الله تعالى لا يماثل فانه ولجلى الوجه  
وغيره يمكن وأنتم تعلمون الذي من الله تعالى ومن الإزداد من التفاوت في الوجوب والاك  
أو وأنتم تعلمون أن الإزداد لا تقدر على أن تفعل مثل أفعاله تعالى لكان صوابا حسنا وهذا الأخير  
مثل قوله تعالى هل من شركاءكم / أنه ما خوذ منه في نفي قدره الإزداد وأثبت قدره الإتيان  
وتجيب شركاءكم وتجهيل عبادكم وذلك أن قبل هذه الآية الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم  
ثم يحبسكم الله مبتدأ والذي خلقكم خبره أي الله مفعول هذه الأفعال الخاصة التي لا تقدر على  
شئ منها أحد غيره ثم قال هل من شركاءكم الذين اتخذتموه إندادًا له من الأصنام وغيرها  
من تعمل شيئًا قط من الحق والرفق والأمانة والأجبا بعد حق أصبح ما ذهبت إليه ثم استبعد



حاله تعالى من حال شركائهم فقال سبحانه وتعالى عما تشركون وهذا لا يخفى لان ما قيل  
 المتعدي من الالزام للتعدي الى نفس الفعل وفصل مجزئ الاختصار لغزائ نابت عن  
 يشملان اكثر فواصل القيان من نحو يعلون يفعلون بفعلون وكقوله تعالى ولما ورد ما بين  
 الآله ما في المتن من معنى الاله ظاهر في ادراج في القسم الثالث الذي حذف المفعول فيه  
 لكونه بيانا نظريا ان حذفه فيها لغرض غير الذي مضى وهو ان يكون مفعول معلوم  
 ليس للمفعول المذكور مفعول سواء بديل الحال او ما سبق في الكلام الا انك تطرحه لتتوقف العلية  
 على اثبات الفعل والدلالة على ان المقصد من ذكره ان يشبهه لفعله ولا يدخلها شوب  
 لان نحل التباسه مفعوله الاتري ان موسى انا رجم المراتين لانها كانتا على الزباد  
 والريحا وموجع الراعي من رعي الغنم في رجا رجع تاجد على السقي لم رجمها لان مذودها  
 غنم ومشتقهم ابل مثلا وكذا قولهم لا تستوحى حتى يصدر الرعاء المقصود فيه السقي  
 لا المسقي فالغرض هو ان تعلم انه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومنهما ذود والها  
 فان لا تكون متا سقي حتى يصدر الرعاء وانه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي  
 فاما ما كان للسقي غنا ام ابلا ام غير ذلك فخرج عن الغرض وهو خلافه وذلك انه لو قيل  
 مذودان غنمهما لجاز ان يكون لم تكن الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم  
 حتى لو كان مكان الغنم خيل لم يكن كما اذا قلت مالك تشتم ابل كنت منكرا الشتم لان حيث  
 موسى لم من حيث هو شتم ابل فاعرف بهذا نوع آخر غير الذي ذكره وروده بحجة في  
 الوصول اليه وما حدثت ما ومم الذي تستوف منه وكان يرا في روي ومدى قوة  
 تشعب عليه الم وجد عليه وجد في شغيره ومستفاد احب جماعه كنفية العود  
 من الناس من اناس مختلفين من دهم في مكان استعمل من يكافهم والذود الطرد  
 والرفع وانما كانتا تذودان لان على الماء من يوتى منها فلا تتكلمان من السقي في قيل  
 كانتا تكمهان المراجعة على الماء وقيل لئلا يتخلط اغنامهما باغنامهم وقيل ذودا  
 عن وجوهها فطر الناظر لتسترها ما خطبها ما شائنا وحققته ما مخطوبها اى اطوبها  
 من الزباد فست المخطوب خطبا كما سمي المشون شانا في قولك ما شائناك فقال شائنت شائنا  
 اى قصدت قصده والعرف من هذا وما قبله طامر فيلنأ قل ومنه قوله

من قولهم اجردت  
 لسان الفصيل اى  
 شققته فلا يرضع  
 يقولون فالتوا وانك  
 لذكرت ذلك فخرت  
 به ولكنهم قطعوا  
 لساني يقولون

فلوان قولنا نطقني رماحهم نطق ولكن الرماح اجرت من المعروف ان تقول ولكن الرماح  
 اجرت غيرى بعد قوله فلوان قولنا نطقني رماحهم الا ان المقام يوجب ان لا نطق  
 هذا المفعول لان نطقك له نوم ما موخلاف الغرض انك اردت اثبات انه كان من الرماح  
 اجرار وحبس للالسن عن النطق ولو قال اجرتى يمكن ان تنوم انه لم يرد اثبات اجرار  
 للرماح بل يرد ان يبين انها اجرتة وفي اجرت غيرى فائدة اخرى ذاك على ما  
 ذكر من توقف العلية على اثبات الفعل وهى ان تقول كان من سوء بلا القوم ومن امتناع  
 عن القتال ما يجت مثله وما القضية فيه انه لا تنفق على قوم اخر من شاعرهم فاستطاع  
 ان سكا وتعودته تمنع من هذه الفائدة لانه يمكن حسدا ان تناق على معنى انه كان من الرماح

ما شئت مثله ان يجت قضية مستقرة في محل شاعر قوم بك قد يجوز ان يوجد مثله في آخر  
 فلا يجت شاعرهم فانهم واما هو كانه قيل آخر غير ما خلى قول البحرى اذا بعت ابلت وان  
 شعت فبحر ابلت وليها بها يشفع لا يرب في ان المعنى اذا بعتت عني ابلتني وان  
 قرئت حتى شفتني الا انه لم ينع عن ذكر ذلك لتفيد ان البلى كانه واجب في بعاها ان  
 توجب وكذا حال الشيق مع القرب حتى كانه تقول اتعلم ابعادها هو الموضع المصطفى وما  
 قربها هو البر من كل داء والشفاء لا طريق الى هذه النكته الا بطي المفعول بنوع اخر  
 هو ان يرد تسليط الفعل على مفعول معين لكن ترك ذكره لانه لا يتوصل بتركه  
 الى البيان بعد ابهامه والترك له فان في ذلك من النبل واللطف ما ليس فيها اذا لم تقدم  
 المحرك كمفعول المشبهة والارادة في سياق الشرط بل هو اخواتها فان الذي ياتي في جوابها  
 يدل عليه اذا لم يكن مما تنكره السامع كالحزج والقيام والقعود ومحوها كقوله تعالى لو  
 شئت لهدمكم اجمعين اذ لا يخفى ان اصل لوشئت ان تهدمكم اجمعين اهدمكم ثم حذف ذلك  
 في الاول لسوء بذكره في الثاني وذلك لانه اذا قيل لوشئت علم انه علمت هذه المشيئة  
 في المعنى شئت فيضع الخاطب في نفسه ان ههنا ما يقضى بشيئته له ان يكون او لا يكون  
 فحيث قيل لهدمكم اجمعين علم ذلك الشئ وكقول الشاعر اذا شئت طالع البيت تقال طلعت  
 الشئ اذا اطلعت عليه مسجورة تحبيرة فملو ومنه البحر المسجور ويرى ههنا من رونه  
 العين والنوع وهو شجر يتخذ منه القسق واحد بنوع مفعول ترى وحوالها اى حول  
 المسجورة ظرف والسامع بالفتح يتجرل سود نصف المذوح بالقدره والبيت كمن  
 تولى وقول الشاعر وان شئت لم تزل البيت الارقال نوع من الحب العدو وملو  
 اى سوط منتول من لوث الحبل فتلته من القيد بالكسر وهو سبي يثب اى يشق  
 طول من جلد غير مذوخ بيان ملو يوت ومحصن من قولهم احدث الحبل فتلته فهو محصن  
 اى يحكم ففتوب نصف نامة باها متفاداة تابعه لمستطيع كما كفا راد وقول الشاعر  
 لو شئت عدت السنت عفتى وزرود موضوعان من نجد والقدرى لا يات على  
 ما ذكر في الاصل اذ شئت ان يطالع طالع وان شئت ان لا تطالع لم تزل ولو شئت  
 ان اعود عدت لو سقت الكلام على اصل اذ هبت الماء والروث وخرجت الى الكلام عث  
 لمتا اذا كان مما تستعظم وتستغيب فالاحسن النصح به لغيره في تقدير السامع وتكنيه  
 في قلبه وتأييده به ما جاء بخلاف ذلك اذا استقرت ابد القول الشاعر  
 ولو شئت ان ابكى ما ابكىته عليه ولكن ساحه الصرا وسع عمل الى هذا الاسلوب  
 مما لم يكن على حد قوله تعالى ولو شئت لهدمكم اجمعين فانه بدع عجيب ان شئت انسان  
 ان يبكى دى وهو الذي حسنه هذا التفسير ومنه قول من شئت عن لوشئت  
 ان ارد على الايسر رد دى ولو اردت الفى الخليفة كل ساعة لقيت وليس قول الجوهري  
 فلم يبق حتى الشوق غير تفكرت فلو شئت ان ابكى كنت تنكره مما نحن بصدده  
 لانه لم نقصه ان يقول لوشئت ان ابكى تفكرت ابكىت كذلك ولكن قصد ان يقول  
 الخلفى الهوى ابلاتى المشون وما اتيته حتى في سوي خطرات ترد وتحوّل حتى لو

من قولهم اجرت  
 لسان الفصيل اى  
 شققته فلا يرضع  
 يقولون فالتوا وانك  
 لذكرت ذلك فخرت  
 به ولكنهم قطعوا  
 لساني يقولون



شئت بكاء فانت شجافا وعصرت طرفي لسهل منها فمع لم تسمع به وتبعض  
مكان الدرع التفتك فالتك الذي روق المشية عليه مطلق بهم غير مودع في التفتك  
والتك الثاني حقيقته في التفتك وشروط هذا الباب ان يكون المظهر من جنس المضم  
فلا دلالة للثاني على الاول فلا يستقيم ان يكون بيانا له ونظهي عما ذكرنا ان في سبط المضم  
لحجته لينة قوله ولك ان ينظم قوله فلا تجعلوا به اندادا وانتم تعلمون في هذا السلك الى  
من امثله حذف مفعول المشية ليس مناسبا ولا يحال ان يورد المعنى في تفسير الكلام  
ابرا د المنع من ان يتوهم في بدء الامر شيئا غير المراد ثم تنصرف الى المراد منه قوله  
البحر شئت وهو يذكر بحامه الممدوح عليه وحيث ان له ودفعه نواب الزمان عنه  
وكم ددت عتي من فاعل حادث وسورة ايام حزن الى العظم اذا لخصني انه لو  
اجزى الكلام على الاصل ذكر المفعول فقال حزن الحزن الى العظم لا يمكن ان ينهم  
السائق الى ان يحى الى قوله الى العظم ان هذا الحزن كان في بعض اللحم ولم ينهه الى  
بلى العظم فاستطاع من اللفظ لئلا يركب ذهنه الى هذا الوهم والحصول المراد منه  
في اثن الفهم ويتصور من اول الامر ان الحزن حصى في اللحم بحيث لا يمنع الا العظم  
ولما لان يواقع فعل اخر على صريح لفظ المفعول المتكرر مع دلالة عليه ولو  
سبق الكلام على ذكره كان يجب انتفاع الثاني على صدره ولن تلغ الكناية مبلغ النقص  
في الثانية في النفوس كقول البحر شئت قد طلبنا فلم نجد لك في السوء والمجدد  
النفير قد طلبنا لك مثالا ثم ترك للبيان ولو قال طلبنا لك في السوء والمجدد  
والمكارم مثالا فلم يجده لكان قد ترك انتفاع في الوجود على صريح لفظ المفعول المثل  
الى انتفاعه الى اضره وقد قلنا ان للتصريح على خلاف العقول لم يكن مثالا للمثل  
لكننا واعلم ان ما قرعنا به سمعك هو السبب بعينه في ان قلت الغضبة ذوات  
واعمل الاول من النعيلين في قوله ولم ادخ لا رضى به بشعري لهما ان يكون  
اعمل لم امدح في صريح لفظ اللتم وادخني في صيرة لاستجاب المقام لتسليط  
تغني الكوخ على اللتم طامرا مكشورا اذا كان هو المقصود وكان الارضاء تعليل  
له ولو اجري الكلام على الحذف في الاول وانتفاع الثاني على صريح لفظ اللتم لكان  
قد ابرهم شأن ما هو الاصل واما ان امر ما ليس هو كذلك والرعانة اعلى  
الفاصلة معطوف على او القصد اى الحالة المقضية لترك المفعول هي القصد  
مجرد الاختصار او الرعاية على الفاصلة وهي في التبريل بمنزلة السمع على  
وهو توطأ المقاطع من الكلام المنثور على حرف واحد منه قوله تعالى  
وما ظلي اى ما ظلال بعد قوله والضحى الى اخرها حذف الضمير منه رعاية للفاصلة  
واستغناء عن الاول فهو ترك لفظي كالذي سبق في ودعك ربك عن الثاني  
كالجود من الذاكرات في قوله والذاكرين الله كثيرا والذاكرات يعنى والذاكرات  
للامرين فهو ترك لفظي كالذي سبق والمراد بالضحى وقتبه وهو صدر النهار  
حين ترفع الشمس وقيل اريد بالضحى النهار لقوله ان ما منهم باسنا صحى

في متبالبه قوله بيانا صحى عكن وركز ظلامه يقال ليلة ساجية ساكنه الريح وقيل  
معناه سكون الناس واصوات فيه من سجي البحر سكنت لواجه ما ودعك جواب القسم اى ما  
قطعت المودع روى ان الوحي قد انزع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتاما فقال المشركون  
ان محمدا ودعه ربه وقلاه فترلت او استهجان ذكره ذكر المفعول اى او ترك المفعول لاستباح  
النطق به لكونه مما يجب ان يستتر ويستحى منه كقولها رضى الله عنها ما رايت حنة من النبي  
عليه السلام رثته ولا راي اى النبي عليه السلام اى عورتى وهى سوة الانسان او الفصد  
اى ان الغضب بتركه الى اعتبار غير المذكور مما يناسب الترك كالذي اشترى اليه في تضاعيف  
الامثلة فتدبر قوله ولما الحال المتضمية لاشأته الى اخرها لما كانت المقامات المستند  
لحذف المفعول وهى ما ذكرت كان المقام الموجب لذكره خلوة عما ذكر للتقابل وللاصل  
السلام على المعارض او كان المراد زيادة تقدير المفعول وتلخص الكلام بذكره لما عرفت  
ان الانتفاع الفعل على صريح لفظ الشئ شيانا ليس خلافا فذكر او المحافظة على السمع  
كقوله تعالى والشمس وضحاها صوره اذا اشرقفت وقام سلطانها وقيل الضحوة  
ارتفاع النهار والضحى فوق ذلك والقمر اذا انلها ردفها طالعها عند غروبها مقتبسا  
من نورها وذلك في الضم الاول من الشهد ولولا الفاصلة لاستغنى عن ضميرها في تلا  
بذلكها او لا وما شابه المذكور من المعاني المعتمدة في شأن الاثبات كالاختياط لقلة تراجيد  
على القرائن والايذان بوقوع الفعل على المفعول دون وقوع الفعل فحسب او التنبيه على  
غباوة السمع وامثالها قوله واما الى الحالة المقضية لاضر فاعله الى اخرها الاخبار  
بطلق على معنيين احدهما حذف العامل لفظا واعماله معنى وتقدر كقوله تعالى انتهوا  
خيروا انتصبا خيرا باضار اغفلوا على خلاف الحذف فانه ملغى لفظا ومعنى كقوله واسأل  
القدره والمانى وضع الضمير موضع المفعول وهو المراد به ههنا فاضر فاعله الفعل  
ايراد الضمير مكانه فاذا كان مقضى للمقام حكاية او خطابا او كان الفاعل متقدما ذكره  
لفظا نحو جاني رجل فطلب متى كذا او حكايا في المطالع والفواح وجب في الاولين ان  
تضمر نحو عرفت وعرفت لان المظهرات كلها غيب وتنوي في طلب عما راعى الرجل  
للاختصار والاكثرة وجاز الاتيان بالضمير في الثالث لانها رجح الى المتعقل في الذهن  
كقوله زارت البنت فيه مستتر منوتى يعود الى الحبيبة عليها رواق حال من زارت  
وللظلام صفة الرواق فلما قدم صار حالا اى زارت وقد حصل عليها رواق كائن  
للظلام والمعنى زارت تستر نظمة الليل شبيه اعتداد الظلمة عليها وتستترها بها  
بالرواق اى بالستر الممدود دون السفوف ومن النجوم تلالد ونطاق داخل في حكم الجبال  
بالعطف اى وعليها تلالد ونطاق كاسين من النجوم واحدة تلالد وهى التى تعلق  
في العنق والنطاق شقة من غير حجنة وينفق وسائقين تلبسها المرأة وتشد  
وسيطها ثم تسيل اعلاها الى الركبة وتسحب اسفلها على الارض وحيث زارت في الليل  
متقلدة بتلالد منطرفة من الجوارب منتقلة بنطاق مرصع بحلي بها شبيهها بالنجوم  
فجعلها كأنها النجوم نفسها وكقوله في فاتحة الشعر تالت يعنى تالت هى والحال انها



لا قصد القول الفحش هذا اعتذار من الشاعر والقيل والقال والقول بالضم اسما  
كالقول بالفتح مفعلا الى آخر البت مفعول القول اي اتمهل مفعلا نقدا بلغت او وصلت الى  
او الى الحد الذي استجاعت سبى ومنعتي واعلم انه رحمه الله اهل منازع الفعلين فوضعت  
وضعت زيدا ونعم رجلا زيد اللهم الا ان نقال انتظما في سلك قوله او في حكم المسبوق  
قوله واما الحالة المقضية لكونه مظهرا الى آخرها المعنى المقضى ان يكون الفاعل اسما  
مظهرا وان لا يكون مقام الكلام متضمن لشئ مما ذكر في الحالة السابقة المشتملة على شرايط  
اظهاره من الحكمة والخطاب وسبق ذكر الفاعل او ان يكون مشتملا على شئ من ذلك لانه لانه  
تستلحق زيادة تعيين الفاعل وتمييزه فوجاني رجل فقال الرجل كذا وهذا معنى يخرج  
معه امر الاظهار لانه طريق صالح لذلك فان في عادة ذكر الرجل طاهرا بيانا وقوة حيث  
وضع هكذا وضع الاحتياج فيه الى قبله او يستدعي الالتفات لقول الخلفاء رسم الميم  
موضع ارسيم وذلك شئ متقدم به شأن المظهر على المخبر في تكون المنصور والحق على  
الاتياد والاذعان لتصوير هذا الاسلوب سلطا لهم في نفوس السامعين وتخييره  
هيبتهم في ضمائر المخاطبين ومنه قوله العتي عبدك العاصي انا كذا لكونه اذنا بالاستعانة  
وانت اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع فتدغم ما سلق بالفعل فليخبر  
معه على نوعين الاول تقديم الفاعل معني على الفعل لفظا ومعني فانه لا تقدم عليه في انا  
عرفت وانت عرفت انا كذا فاعلا في المعنى فلان التاراجعة اليه وهما كذا ثمان  
عن ذات قامت المعرفة بها وانت تقدمه فلانه من الجائز ان تقدم اصل النظم عرفت  
انا كذا به الفاعل ثم نقال قدّم للاختصاص دون رتبة عرف استثنى هذه الصورة لان زيد  
فاعل في المعنى ولكن لا يخل التقديم بما عرفت قبل فتدغم والثاني تقديم غير الفاعل  
المعنوي من المفعول به واحدا كان او اثنين او ثلاثة كما ضرب في المثال وانت التقديم  
والتأخير من المتصلات بالفعل بعضهم مع بعض لاجل الفعل كقدّم الفاعل على المفعول  
واخرى على العكس وتقديم المفعول الاول على الثاني واخرى على عكسه فتقسم براسه لا  
يرحل تحت التقديم والتأخير مع الفعل فلا يصح تقديم بقسم التقديم والتأخير مع الفعل  
على ثلاثة الانواع فاعلم ولكل واحد من انواع الثلاثة مقام استندعيه قوله فالحالة  
المقتضية للنوع الاول الى آخرها السبب في تقديم الفاعل معني هو ان يكون عندك عارف  
فعلا مفعولا واقعا غايظ في فاعل الفعل معني انه ظن غير السامع في وجوده ساعيا او  
مخبط في تفصيل فاعل الفعل معني انه ظن غير السامع شريكا في تفصيله وانت ترد  
صرف العالم بالفعل المخبط في فاعله او تفصيله عما هو عليه الى ما هو في الواقع فاذا قلت  
انا سعييت في حاجتك بنيت التقديم افاد انك اردت ادعاء الانفراد بالسعي واختصاص  
وانك قصدت بهذا التقديم رد الخطأ على من ظن ان السعي في الحاجة من غيرك وان غيرك  
شارك في السعي في حاجته كما سعييت فيها ولذلك واجل ان تقدم ما من فاعل في المعنى  
انا كان مضمرا او مظهرا منك لجعل الفعل لو احدى دون واحد اخر ودون كل احد وبغير  
رد الخطأ على من نعم ان الفعل كان من غيرك او ان غيرك فعل فيه ما فعلت اذا اردت تأييد

هذا المعنى قلت للزاعم في الوجه الاول اي لمن اخطأ في الفاعل انا كذا لم يفت مهمل لا  
منه الفعل بالنوع من طئه فاعلا او قلت لا غيري ينبغي عن كل ما عدك وسخطك  
تحت النفي دخولا ولما وفي الوجه الثاني اي وقلت لمن اخطأ في تفصيل الفاعل انا كذا  
مهمل وحديث اي فتدغم في اللفظ فانه يخص بهص الاول بغيرت والساني بوجوده ان  
كان المعنيان المتلازمين وذلك انه ظن الغير فاعلا في الاول فنفى الغير في الثاني فطف الكفاية  
منك ومن اخرج في الثاني فاثبات الوحدة اليقني ثم اعلم ان هذا تنبيه على ما ذكر ان التاكيد  
لغير المعنى الاول يصح اللفظ او معناه فلو ان الثاني من الاول لما صح التاكيد والثاني  
على ما ذكر من افارقة التقديم للاختصاص ورد الخطأ على المخيطي بشهادة مقبولة عند من له  
ذوق قولهم لتعلمني بضرب انا حرسه اي تخبرني في ذبيبة استنبتت صيده وانقذت  
بذلك لم يشارك في منه غيره ولو لم يقد هذا المعنى لم يصح انكار الاختصاص بحاله وهو مثل يضر  
لمن يضر بشئ انت منه به اعلم وقوله تعلمني معني تعلمني اي تخبرني ولذلك دخل  
الباء لقوله تعالى اتعلمون اسماء بدنيكم قاله الميراثي والحديث الصيد وتعلم مما ذكرنا ان  
في جعل تعلمني على معني علمته فتعلم كما افيد في الشرح نظرا لانه ليس في تلك هذه الاشياء  
التي غرق نافع من الاعتناء الثلاثة وهو انك اذا قلت سعييت في حاجتك او سعييت انا في حاجتك  
لا يلزم ان تكون السامع عالما بوجود سعيي في حاجته في نفسه واقعا اخطأ من السامع في  
موجد السعي اي من قام به السعي او في تفصيل موجهه بقصد امانة اللفظ اي  
يكون ان يكون العا والخطأ متتبعين كقوله ولا تني الصب بها يتجدد بل اذا قلنتها ابتداء  
من غير بناء الكلام على علم المخاطب بالسعي فخلط بغلط وانت تفيد السامع وجود السعي  
حاصلا منك في حاجته والسامع غير طاق حين اسندت الفعل الى نفسك انك في ذلك  
متجوز او ساه او ناسخ واستقام خلاف العبارة البالغة فانها يجب ان يبنى على ما  
عرفت وفي اليسر غير الشأن ويجب ان يكون وهي ثالثة جملة فعلية تفسره وقور وقع  
حال من اسم انت وهو وجود السعي وفتقصص معطوف على كون وغير مشوب حال من  
وجود السعي والشوب الخلط ومنه ما حكى اي وتما يفيدها الخصيص ورد السامع  
من الخطا الى الصواب في تفصيل الفاعل متقدم ما من فاعل معني على الفعل ما حكى على  
كلته عن قوم شعيب عليه السلام وما انت علينا بعزبي اي انت لا تعز علينا ولا تفرح  
نكر من القتل ونزول عن الرجم وانما يعتد علينا رهطك لانهم من اهل ذبنا لم يحن اوك  
علينا ولم يتبعوك دوننا وانما ذكر هذا المثال ليؤذن بان الذي بان لك في الخبر كذا  
فانما مثله في النفي والحيث الكلام الى ذكر ابحاث نافع معني بالنفي والاصل فيه انك اذا  
قلت ما قلت هذا لنت نفيك ان تكون قد قلت ذاك وكنيت نوطرت في شئ لم يثبت انه  
مقول واذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيك ان تكون الفاعل له وكانت المناظرة في شئ  
ثبت انه مفعول فمضد اريلا صير شعيب حرف النفي بدل على ان الكلام في تفصيل الفاعل  
دون الفعل وان شعيبا عليه السلام علم ان عزة رهطه ثابتة عند قومه وهو الصواب وانه  
شارك رهطه في العزة وهو خطا وانهم ادعوا انفاد رهطه واستبدلوا هم بذلك انهم

صدق

على



ردوا عليه بقولهم هذا كما أنهم قالوا ما انت علينا بعد من بل رهطك منهم الاعتدة علينا  
ولذلك ولا فائدة غيرهم تخصيص نفى العزة به ولا ثباتها في رهطه استنفهم فقال شجيت  
ار هبط اعن عليكم ولو قيل وما عذرت علينا كان الجواب خلفا من القول لا سقاء مطاوعة  
السؤال ما عذرت علينا لانه لا نفهم منه ثبوت عزة غيره ولذا قل ان نقول ليس وما انت  
علينا بعين من قبيل ما نحن بصدده لان ذلك انما يصح اذا كان الخبر فعلا كما لا مثله المضروبة  
ولا يستقيم ايضا الاستدلال على المطلوب بجوابه لصحة ان نفهم كون رهطه اعزة عليهم  
قولهم ولو لا رهطك لرخصناك وللجيب ان نقول لاننا ان الخبر اذا لم يكن فعلا لا يزيل  
الحصن وعلى تقدير التسليم لعين صفة مشبهة تعمل عمل فعلها فنحن بمنزلة الفعل ولا نه  
يحمل ان يكون المعنى ولو لا رهطك لرخصناك خوفا من شئ نفهم وقولهم ومع هذا الاحتمال  
لا يجوز القطع بالمعنى الاخر ولكن سلنا ان المعنى ولو لا هم احتراما لهم واعتدادا بهم بدليل  
قولهم رهطك هو تفليل لقومه لان الهم من الثلاثة الى العشرة وقيل الى السبعة لكن  
كيف يصح ان يكون المفهوم من كلام جوابا لكلام اخذ لا تطابق بينهما وكان المناسب ان يقول  
الم يكن الله عز وجل اعلم ان الكلام وان كان واقعا فيه وفي رهطه وانهم الاعزة  
عليهم دونه قال من الله اما على حذف المضاف اي من نبي الله وهو طاهر واكابر المعنى  
ما ذهب اليه جاراه وهو ان استخفا بهم به واستحقا زعم اياه ومونيت استخفافا بابه  
فاذا اعن عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله الاتي الى قوله تعالى نطع  
الرسول فقد اطاع الله وما يفيد في الشرح في بيان هذه الآية من ان النفي اذا دخل على  
الجملة الاسمية تنفي المسند اليه وعلى الفعلية تنفي الفعلية التي في الاولى الى الذات  
في الثانية الى الفعل ليس مما يعجز عليه لان النفي لا يتوجه الى الذات بل الى الصفات  
ولذلك ايت ولا ت تقدم خبر الفاعل وايللا حرف النفي اياه بوجه نفى قول ثبت انه منقول  
عنه وتأخير او عدم ذكره بوجه نفى فعله لم يثبت انه منقول عنه كما ظهر لك في قوله تعالى  
وما انت علينا بعين من قبيل المعنى في النفي عند التقدم ان يقال ما انا سعييت في حاجتك والاخذ  
سواي لاستتباع بقولك ضميرك وايللا حرف النفي ان غيرك سعيي في حاجته لا انت  
واستتباع ولا احد سواي ان لا يكون سعيي في حاجته غيرك ولا انت وحشد كان في السابق  
منزله ان يقول لست الساعي في حاجتك اميس فيثبت انه قد سعيي فيه ثم قلت وما سعيي  
فيه احد من الناس ولا يتهون ان يقال ما سعييت في حاجتك ولا احد غيري لانه لا يلزم  
منه ما يلزم من التقدم من التناقض ولصحة ان يكون المنفي فيه عاميا كقولك ما يثبت  
دارا قاط ولا يصح ما انا ببيت دارا قاط لما يستتبع لك وكذلك ايت ومثل هذا المثال لا يتهون  
اذا اكدت الفاعل فقلت ما سعييت انا في حاجتك ولا احد غيري للجواب ولذا قل ايضا  
يستتبعني ايت والمعنى الذي لاحظه نهى ان يقال المثال المذكور يستتبعني ايضا ان  
يقال في النفي عند التقدم ما انا رأت احد من الناس ما يلزم منه ان يكون المظاورة مع  
اعتقادك رأت كل احد في الدنيا فنفي ان تكونه وهو فاسد استحالة ان يكون انسان قد  
رأى كل احد في الدنيا وان يكون انسان قد اعتقد انك رأت كل احد في الدنيا واستحالة الهاتين

التضييق ظاهرة فالمقتضى ايضا فاسد بيان الاقتضاء وانك عرفت ان مقتضى ضميرك  
وايللا حرف النفي يدل على ان الخطاء في الفاعل فقط وعلى ان الفعل المنفي عنه ثابت  
على ايت صفة كان لغيره فاذا قلت ما انا رأت احد من الناس نفيت عن نفسك ان تكون  
رأت كل احد في الدنيا وحيث كان الخطاء في الفاعل لا غير وما سواه مقتضى ما مر عليه  
والا يلزم مخالفة المفهوم المنطوق وجب ان يكون هذا انسان رأت كل احد في العالم  
فاعتقده السامع ياك فنفي ان تكون اياه وذلك مما يمنع عقلا فافهم ولم يستهجن اي يصح  
وحسن ان يقال ما رأت احد من الناس وما رأت انا فاكذبت لانك في هذين القولين كنت  
نفيت رتبة لم تثبت انها واقعة لما بيننا انك اذا قلت ما قلت هذا لم يجب ان يكون قد قاله غيرك  
بل يجوز ان يكون قد قيل وان لا يكون قد قيل فلا يجب في هذه الصورة من تفكيرك نفسك  
روية كل احد وان كان النفي عايات ان يكون قد اعتقد فيك معتقد انك رأت كل احد في الدنيا  
فنفيت ان تكونه فلا يلزم الحال وتعلم من هذا انه لا يصح في صورة التقدم ان يكون المنفي عاميا  
ويصح في صورة التأخير وذلك لانه مقتضى الحال هو ان يكون ههنا انسان قد قال وراى كل احد  
من الناس فنفي ان تكونه وتما هو مثال بين في ان التقدم يقتضى وجود الفعل وقوله وما  
انا استغفرت جسمي ولا انا اضمرت في القلب انا المعنى كالاخفى على ان السقم ثابت موجود  
وليس المقصد بالنفي اليه ولكن الى ان لا يكون هو الجالب له ويكون قد جرت الى نفسه ومثله في  
الوضوح قوله وما انا وحدثت قلت ذا الشعر كلمة الشعر منقول على القطع والنفي لان يكون  
هو وحده القائل له واعلم ان في احد حثنا معا لا بد من اتفاقك عليه قال الشيخ الامام  
المحقق ابو القاسم الحسين بن المفضل الراغب الاصفهاني رحمه الله ان احدا تنال الجنس  
على طريق الجملة بالتفصيل ولذلك لا يستعمل الا في الاستفهام والنفي ودخل بين عليه  
في قوله تعالى انصرف بين احد من رسله قال جاراه في هذه الآية احد في معنى الجمع  
لذلك دخل بين عليه كقوله تعالى ما منكم من احد عنه حاجز وقال صاحب الصحاح  
الاخذ بمعنى الواحد ومما اول العدد تقول احدوا ثمان واحد عشر واحد عشرون وتقول  
لا احد في الدار ولا نفل فيها احد ويوم الاحد يجمع على احاد وما قولهم ما في الدار احد فهو  
اسم لمن يصلح ان يخطب يستوى فيه الواحد والجمع والموتى قال تعالى لستن كاحد من النساء  
وقال فيما منكم من احد عنه حاجز وقال الحسن بن علي شريح المفضل في بحث الاعداد وقد  
انشوا احدا على غير قالوا احدي ولا يستعملونه الا مضموما الى غيره قال ابو عمرو ولا يقال  
جاني احدي ورأت احدي وليست احده التي في النفي من نحو ما جاني احدا لان معنى نيك  
الجموع والكثرة بمعنى عذب وديار ولذلك يستعمل في الواجب ههنا اصل ولا شئ  
والجمع لان معناها يدل على الكثرة فاستغنى بها عن التثنية والجمع بخلاف احد التي في  
العدد فانها تجمع على احاد وامثالك قوله وههنا اصل يؤكد اكرده في الصحاح في باب  
الدال في فصل الف والواحد في باب الدال في فصل الواو فتأمل وتحتي ان يقال  
ايت ولذلك المعنى ايضا لا يجوز ان يقال في الاستثناء الناقص ما انا ضربت الان يد لانه  
يلزم من مقتضى ضميرك وايللا حرف النفي ان تكون الضارب لزيد لانك نفيت

ما مر عليه  
الاستثناء الناقص

من



ان تكون الفاعل زيدا وهو متصرف فقي ما قبله عما بعده لان الامعطة فادتها والنعى  
وان كانت لغوا في اللفظ اثباتا لنفسك ضرب زيد لانه استثنى من منقوت فكنت  
ضربت زيدا ما ضربت زيدا وعسى من ان يبين ان يجذب نصبه في دفع  
اذا قيل لا نسلم ان تقدم ضمير الفاعل وايلاه حرف النفي يقتضى نفي ان تكون ضربت زيدا  
والما لم ذلك ان لما اقتصر على قوله ما انا ضربت وامر استثنى من مستثنى به عام لانه لا  
من مستثنى منه مقدور والاختصاص ان يقال ان يستقيم في صورتي طرح الضمير وتأخيرها  
ان تستثنى اسقاء الناقض لانه اذا كان لم يكن المنفي الضرب المعين بل ضرب غير زيد فمجرد  
اثباته لن يرد الاختلاف المنفي عنه والمثبت له قوله **والحال** المتضمنة للنوع الثاني  
اخرها التي هي من الانواع الثلاثة التي مر ذكرها في مقدم ما اتصل بالفعل وتأخيرها  
وهي ان تقع منه وبين الفاعيل وهي مستتوية الاقدام في ذلك الا انك اذا تأملت في المعنى  
به فخرط لان فائدة تقديمه اظهر وحاسنه اكثر ولذلك اقتصر عليه في المثال فهو الذي  
اذ لم يصر فيه ملكك الحكم في غيره وهذا النوع يجرى على وجه النوع الاول غير ان الخطاء  
في الفاعل وهنا في المفعول فاذا قلت زيدا عرفت يجب ان يقع هذا الكلام مع شخص  
ان عرفنا انك وقع على انسان واصاب وظن ان ذلك الانسان غير زيد فاخطا وانت  
ترددت الى الصواب وان اردت تكفين هذا المعنى في ذهن السامع قلت زيدا عرفت  
غيره بتصريح ما فهم منه من النفي عن غيره ولذلك اتي وان تقدم المفعول في جوارحه  
تقتضى ان يقال مع من اعتقد انك عرفت انسانا الى اخوه وان النفي محذوفه حذوا الاثبات  
في التقديم فهو الذي لم يستوعب علمه هذا الفن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس  
لاستدعاء ما زيدا ضربت انك ضربت غير زيد بحكم مفهوم الخطاب واليجاب ولا احدا  
من الناس ان لا تكون ضربت غيره ايضا بحكم منطوقه فودى الى ضربت غير زيد وما  
ضربت غيره وهو ناقض بينهم صفة كصدد محذوف اتي نهيًا مثل نهيهم  
عن ان يزل ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري عما مضى في الفاعل كما لم ينم من ما انضرت  
زيدا ان يكون قد ضربه غيرك ومن ولا احد غيري ان لا يكون قد ضربه غيرك هذا  
خلف والنهي الواقع متصور اتي النهي عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس  
وعن ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري مختص بما اذا كان هناك وجود فعل  
وعلم به لكنه اخطا في مفعوله او فاعله كما عرفت كما اذا ظن بك من قال زيدا ضربت  
او انا ضربت زيدا انك تصورت قد ضربت عمرا وتصورت ان زيدا مضروب غيري لغيري  
غير هذا القائل وانت لم تصور ولم تعتقد شيئا من ذلك ثم قال القائل فما ظنك بك انك  
تعتقد ضرب عمرا زيدا ضربت وفيما ظنك انك تعتقد زيدا مضروب غيري انا ضربت زيدا  
ليردك الى الصواب من غير انفراد به وذلك واستبداده به فلا انتهى تستقيم منك ان تقول انك  
ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك لان جنى الكلام في الحالة  
المنهية عنها على ان الفعل ثبت انه مفعول وعي ان الخطا في المفعول والفاعل فاذا انفتحت  
الفعل عن المذكور وغيره ناقضت خلاف الصورة الاخرى لان مبناه على ان الفعل لم تصور

فضلا من تصور المفعول والفاعل وعلى نبيه الفات ظنا فاسدا فنفيك النفي عن المذكور  
في كلام الطائ وعنه غير غير غيرنا قض لانه جنى على نفي ما حكمه القائل ا على نفي ما  
ثابت في الواقع ولذا لم اعتنعوا اتي ومثل نهيهم عما مضى لستنا غير ليضا ان يقال ما زيدا  
ضربت ولكن كرمته لان تقدم المفعول يدل على ان الخطا وقع في المفعول وانك تريد ان  
تقول ليس المضروب هذا بل ذاك فرددته الى الصواب ان تقول ولكن عمرا فتستدرك بانك  
مفعول اخذ ولو كان الخطا في الفعل وادرت ان تقول لم يكن الفعل هذا بل ذاك فالواجب  
اذن ان تقول ما ضربت زيدا ولكني كرمته بدون تقدم المفعول فيعتقب بروي بيا  
الغبية وبقاء الفعل للمفعول من التعقيب بحسب المعاقبة الجنى يعقب شئ ورفع الفعل  
وبقاء الخطاب مبنيا للفاعل ونصب الفعل وكذلك بروي فيرد بيا الغيبة وبقائه للمفعول  
وبقاء الخطاب مبنيا للفاعل مع الهاء العائد الى المخطئ بدليل سناده الى السامع او المخطئ  
في الرواية الاخرى وكذلك اذا قلت بن زيد مررت اتي وكما اذا قلت للنصب او الفاعل  
للمعنى فقلت زيدا ضربت او انا ضربت انا ان ساءل كان يعتقد انك ضربت غير زيد  
او ان الضرب وقع من غيرك فان لث عنه الخطا بهما كذلك حكم الجار مع المجرور اتي المفعول  
بواسطة حكمهما في جميع ما ذكر اذا قلت مررت بن زيد كان المعنى على اثبات الضرورة ولم  
يجب ان يكون قد اعتقد ضرورك بغيره واذا قلت بن زيد مررت يجب ان يعتقد الخطا بغيره  
بغير زيد فتزب به عنه الخطا وتخصر ضرورك به دون غيره كما بين ان التقديم يلزمه  
ان يكون الخطاب معه اعتقد فعلا ثبت انه مفعول فدا خطا في فاعله او مفعوله وان  
تطلب به رده الى الصواب شرع بين ان له لان ما اخذ كالاصل لهذا الحكم فقال الخصيص  
لازم للتقدم ان يكون التقديم في جميع صورته اخصاص الحكم كما تقدم وصرفه عما سواه  
مطلبا عند علم المعاني ولذلك اتي ولان التقديم يلزم اخصاصا لخصيص تسعهم في تفسير  
اياك نعيد واياك نستعين قائلين معناه اياك تخص بالعبادة والاستعانة لا نعيد غيرك  
ولا نستعين سواك وتسعهم في تفسير ان كنتم اياه تعبدون قائلين معناه ان كنتم  
تخصونه بالعبادة وتسعهم في تفسير قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون زاهيين الى انه  
تعارض بان الآخرة التي استفت عليها راي اهل الكتاب فيما يعتقدون من انها قالت  
اليهود لا يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لا يدخلها الا من كان نصارى  
وان النار انتمهم الا ايتاما معدودات اتي قليلة واجمعا على الاقرار بالانشاء الاخرى  
واعادة الارواح في الاجساد ثم اختلفوا في قتين منهم من قال يقرح جالهم في التلذذ  
بالمطاعم والمشاي والمناجح حسب مجراها في الدنيا ودفعه اخرون فزعوا ان ذلك  
انما احتيج اليه في هذه الدار من اجل غنا الاجسام وملكان التوالد والتناسل واهل الجنة  
مستغنون عنه فلا تلذذون الا بالنسيم والارواح العقيقة والسماع اللذيذ والفرح  
والسرور واخلفوا في الدوام والانتفاع ليست بالآخرة وانما فهم بمثل ملك الآخرة  
ليس في شئ اعني جانب وطرف من الاتقان بشئ هو الآخرة عند الله تعالى ولا صادر عنه  
لانما على خلاف حقيقتها التي ثبتت عند الله تعالى من خلود الكاف والنار خلود المؤمنين



في الجنة وانواع اللذات الجسمانية ومات النقيين ما عليه من آمن بما أنزل اليك وما ان  
من قبلك وانما نذهب الى انه تعريض لما مر ان في تقديم بالآخرة والاصل يوقنون  
بالآخرة ايذا انما يخصب ائتان المؤمنين بالآخرة واستبدال ائتانهم بها وتفي ائتانهم عما عداها  
اي بالآخرة يوقنون لا غيرها كاهل الكتاب وفي نقد مهم على يوقنون وجعل الفعل خبر اعزهم  
والاصل يوقنون مهم لانه تأكيد للواو اعلا ما يخصب ائتان المؤمنين وانفرادهم به ضرورة  
عما عداهم اي المؤمنين يوقنون لا غيرهم واذ كان ائتانهم مختصا بالآخرة منفيا عما سواها  
والائتان مختصا بالمؤمنين يوقنون لا غيرهم والغرض من ذلك ان عن عرس ائتان اهل  
الكتاب بشهادة ما سبق من الكلام كان تعديضا لان التعريض هو ان تذكر شيئا يدل على  
شئ لم يذكره كما نقول المحتاج اليه جئتكم لاسم عليكم ولا نظر الى وجهك الكريم وحينئذ قوله  
وحسبك بالتسليم حتى يقاضيا وكان له لعله الكلام الى عرس ضيق على الغرض والآخر  
ثانث الاخر الذي هو نقص الاول حذف موصوفا الدار بشهادة قوله تعالى تلك الدار  
الآخرة وهي من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا والائتان ائتان العلم بالسقاء والشك والبهمة  
عنه والهاء في انها لا يدخل الجنة وانها لا تستمرهم من القصة وهي فيها الامن كال فيها  
الا ايتاما وفيها لا تلهون للآخرة والارواح جمع الروح لان اصلها الواو والما حات باللام  
في الرياح لانكسار ما قبلها فاذا رجعو الى الفتح في الارواح عادت الى الواو والعقبة الالاف  
من قى لهم عبق به الطيب بالكسر اذ الصق به ولزق فليست بالآخرة خبر ان ائتانهم  
سروى بالرفع على الابتداء وبالنصب على العطف على اسم ان وفي شئ ليس موصوفا ائتانهم  
ومن الايتان صفة شئ قد مر صرحا لا وتسمع في قوله تعالى لتكونوا شهداء بالحق  
ايما اخرت صلة الشهادة في الاول وهي على شهادته لان الغرض فيه اثبات شهادة الله  
محمد عليه السلام على غيرهم من ائان دون اختصاص وقد عت في الثاني وهي على شهادته لان  
الغرض فيه اختصاص الله محمد عليه السلام يكون محمد عليه السلام شهيدا على ائته ولي فيه نظر  
لان الصواب ان يقال الغرض لاختصاص كون الرسول شهيدا عليهم بهم الان في قوله  
اذ اقلت من يدعون انما ان سماعك تعتقد مروي غير زيد فان قلت عنه الخطا فخصما  
مروي زيد دون غيره ان مبنى الكلام في التقديم على اختصاص الفعل بالاسم المقدم واللام  
في ليكون اعلقة للجعل المقدم في قوله وكذلك جعلناكم واسم الاشارة راجع الى مفهوم الآية  
للتقديم اي كما جعلناكم مهديين الى الصراط المستقيم او كما جعلنا قبلك افضل من كل قبله كذا  
جعلناكم ائمة وسطا خيرا ليكونوا هدى وحق صفة بالاسم الذي هو وسط الشئ ولذلك استوفى فيه  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل للخيار وسط لان الاطراف تنسارع اليها الخلافة الاقوال  
والاوساط محيية بحوطة او عدولا لان الوسط عدل بين الاطراف ليس بعضها اقرب من بعض  
وانما قيل على شهادته ولم يقل لكم وشهادته عليه السلام لا عليهم لان اللام يعود النفع وعلى  
المضرة لان الشهادته لما كان كالمهين والترتيب على المشهود له جم بكلمة الاستعلاء وحينئذ  
تعالى الله على كل شئ شهيد كذا رت الرقيب عليهم وانن على كل شئ شهيد مروي

المحتاج

الام يوم القيامة يحدون تبليغ الانبياء فيطال اليائه الانبياء بالبينه على انهم قد بلغوا  
وما علم فتوتى بانه محمد صلى الله عليه وسلم فيشهدون فتقول الامم من ابن عرقم  
فيقولون عليها ذلك باخبار الله تعالى في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق فيوتى  
محمد صلى الله عليه وسلم فيسأل عن حال ائته فيسألهم ويشهد بعد انهم وذلك قوله  
تلكم ائتان من كل ائمة شهيد وجئنا بك على هوداه شهداء وقيل لتكونوا شهداء  
على النابغ الذي فيها الاصح الا لشهادة العدول الاخبار ويكون الرسول شهيدا عليكم  
ذلكم ويعلم بعد النظم وفي معنى قوله تعالى لا ائمة تحشرون يقولون الى الرحمن  
الواسع الرحمة المذهب العظيم الثواب تحشرون لا الى غيره وهو جواب القسم المدلول عليه باللام  
الموطنة سادس جواب الشرط في ولكن متى او قلنا لا الى ائمة وتراهم اي وانما يخصب  
لازم للمقدم ترى الله علم المعاني في قوله تعالى رسلكم للناس يمسوا بسلامة رسوله عليه السلام  
اللام في الناس بالاستغناء ويذهبون الى ان معناه انك رسول للناس جميعا اي للعرب والجم  
لست برسول العرب وحدهم وهو رد على من زعم من الناس الذين كانوا في عهد عليه السلام  
لانه مبعوث الى العرب دون غيرهم نصيبا في اصل الفعل غالطا في تفصيل من بعث عليه السلام  
اليهم وتحقق صوبه ونفي خطيه فيكون قد نواظر في المقدار وشئ ثبت انه منعول لان لفظ  
الناس على هذا التفسير بعيد الكثرة والجنسية والذي الكلام يسوق لاجله هو الكثرة لا الجنسية  
لانه لو اردت الحقيقة كان تعريض المقدار صائغا وكان كفى تعرض للحقيقة وان البعض  
في مقابلته الكل لا قال **ل** محتمل الكلام لعلنا وهو وقوع الغلط في الكثرة والجنس معا لانه  
حينئذ يجب على الاصل المتمد في باب التقديم ان يكون المناظرة مع من اعتقد انه عليه السلام مبعوث  
الى جنس الجنس وبعض الناس وذلك غير منقول ممن كانوا في زمانه عليه السلام وبعد زمانه  
دون ان يجعلوها للجد بالنظم اذ اذ ان يخصب كونه عليه السلام رسولا لبعض ائمة نفيه عما  
عدا ذلك البعض فلا يكون رسولا الى الكل لتقابل البعض الكل بشهادة تبادر الفهم اذ اقلت  
جاني القوم كلهم الى انك تريد الشمول والاحاطة واما طائفة طين خلافتها وهذا معنى قوله لو وقع  
اي وقوع البعض في مقابلته كلهم اي كل الناس ووقوع المناظرة حينئذ مع من ذهب الى انه  
عليه السلام بعث الى الكل فخطا فيه واصاب في غير الفعل فيعد هذا الكلام الى الصواب البعض  
وهو خلاف ما اخبر به تعالى في قوله وما ارسلناك الا مائة للناس قل يا ايها الناس اني رسول الله  
الكم جميعا ودون ان يجعلوها على تعريف الجنس من الحقيقة لادائه الى اختصاص رسالته عليه السلام  
بجنس الانس فينهي عن مقابلته وهو الجنس للاصل المتمد وهو ناقض ما جاء في سورة الجن من  
اما انهم بالقرآن وحقه عليه السلام اياهم لمة الجنس والبعوض ان نقول بل من ارضا من حمل تعين  
الناس على الاستغناء لاختصاصه بجمع الانس الى العرب والجم ويؤدي الى اساءة رسالته عن  
جنس الجنس فيحمل تعينه على الحقيقة لوقوع الجنس في مقابلته الجنس الا في مقابلته افراد  
وهو خلاف الواقع ولنا صرح ان يجب بان قولهم التقديم يستند على ان سماعك تعتقد  
وقوع فعل وهو نصيب في ذلك نخطي في الفاعل والمفعول وغير ذلك من متيقنات الفعل  
وانت تقصد رده الى الصواب وصرفه عن الخطا معناه اثبات الفعل خير من اعتقده



ضاربا او مضربا ونفيه عن اعتقده كذا بشرط ان يكون المنفي عنه مقابلا للشيء في  
 الجنس والنوع او افراد او النشئة او الجمع عرفنا او غير عرفنا مع صحة تعلق الفعل بالمقتضى  
 ولذلك قال المصنف رحمه الله فيما اذا وقع وقع المتبادر كره صفة حقه الحجة على الخصم  
 وارتيك بالوجه البعيد وهو بجيبه على نحو واسدوا النجوم الذين ظلموا كما امر لغوات شرط  
 الابتداء اذا لم يمنع من الخصيص مانع نحو رجل جاء لصحة ان يباد الجاني رجل لا امرأة  
 دون شئت له في باب لا تمنع ان يباد المهمل لذي باب شئت لا خير اللهم الا اذا جعلت  
 الخصيص على وجه اخر وهو الافراد على تقدير رجل جاء لارجلان فانه يحمل على رايه كثيرا  
 امتد ذاباب لا شئت ان لكن هذا الوجه يكون نابيا عن مطلق استعماله واذا صرح الامة  
 حيث تاق لوه ما له ذاباب لا شئت فالوجه تقطيع شان الشئ بتكثيره كما سبق انظر  
 المثال الاول كيف جزم باسقاء المانع لما صح لسناد الفعل الى المتقابلين من حيث الجنس  
 وفي الثاني حكم بوجود المانع حين لم يستقم نسبة الفعل الى المتقابلين في الجنس وحمله على الافراد  
 ثم لما نبأ هذا التناويل عن موضع استعماله وصرح الامة بما صرحوا حمله على الخصيص في النوع  
 دون الجنس الافراد لصلاح الشرطان وقال في هذه الحالة ايضا يجوز ما زيدا ضربت ولكن  
 كرهته لان تقدم زيد يدل على ان الغلط وقع في مقابله وهو شخص من نوعه فاذا تداركته  
 بفعله ايضا الضرب لم يستقم لاستواء التقابل فردة الى المصواب ولكن عدا بذكر ما تقابله وان  
 ثبت انها تعتبر التقابل وان الخطأ ايرادا يكون فاما تقابل المعتمد فظهر انه لا يلزم من حمل الغرض  
 الاستغراق ما يلزم من حمله على الحقيقة ان الذي سبق الكلام اجماله في الاول من ملاحظة الشئ  
 وذكر الجنس ضمنى اقصاى لانه لا بد للام يدخل عليه فاذا لم يدخل في الارادة فكانه لم يدخل عليه  
 اللفظ وقد سلك ذلك فذكر الذي يقابل الكل من البعض لما ذكرنا قبل فلا يلزم من كونه رسولا  
 للجن والذين له الكلام مسوق في الثاني من الحقيقة من غير التعرض للمقدار والذي تقابل  
 جنس الناس مما لجت بشهادة مجسها في التنزيل واخبار واللغة مسوقة على اقرار واحد  
 كالشئين لا بد لاحدهما من صاحبه قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وقال  
 عليه السلام بعثت الى الاسود وراحم على قول من يقول المراد بالاجل الجن لانهم خلقوا من  
 وقال اهل اللغة الثقلاء الانس الجن ولان اصل الناس اناس جذفت منته خفيفا وهو  
 من الاناس سموا الظهور بهم وانهم نوء تسون ان تبصرون كما سمي الجن حثا لاجتنانهم فلهذا  
 من اختصاص كونه رسولا الى جنس الناس نفيه عن مقابله ولا يصح ان يكون لانه غير ذلك  
 على انه عليه السلام الى الجن كما لم يدل على اننى سألته اليهم ويعلم ذلك من طريق اخر وهذا  
 الاطباء لزيادة التقدير والافيد ذكر في حلة الفاظه من القبول مخزن عن ذلك ثم اعلم  
 ان معنى ما قال على ان اللام صلة رسولا او جعل صلة ارسلنا ان لم تكن الامة مما نحن بصدده  
 واما تة تعديته باللام وان كان كاصل تعدية الارسال وما اشتق منه بالى جعله رسولا  
 واختصاصه بهم لان اللام للاختصاص لا جعل ارساله متنها اليهم ولا فائدة التقدم  
 الخصيص لتعليل الشئ به وهو نبيه على وجه افادة التقدم خلاف الحكم فاما عدا التقدم في الذكر  
 وذلك لان التقدم لما يلزمه خصيص الشئ بالذكر اعنى تخصيص مقابل ما غلط فيه السامع

مما سمع

بالذكر انه لا بد فيه من ذكر ما قصد تعلق الفعل به مقدما للحصول خلاف الحكم في مقابله  
 الذي اخطأ السامع فيه والخصيص بالذكر يلزمه نفي الحكم عما عدا المذكور عند كثير من الاصوف  
 والنقهاء والمحققين وعند علم المعاني مفهوم المخالفة المستعمل في دليل الخطاب وهو كون المسكون  
 عنه مخالفا للمنطوق به يلزم التقدم خلاف الحكم في غير التقدم المخصوص بالذكر ان لازم الامر  
 للشئ ان لم يذكر الشئ وكما يكون اذا قلت ما ضربت الكبر اخويك انه يجب ان يكون ضاربا لا صغدا  
 اخوية حكم مفهوم المخالفة يحكمون ايضا اذا قلت ما زيدا ضربت تقدم المفعول انه يجب ان يكون  
 ضاربا لا انسان غيره واما قلنا ان المراد بالخصيص تخصيص الشئ بالذكر لا تقيده واسطوا  
 اريد بالخصيص اذ في الحكم نفي الحكم عما عدا المذكور لا يختلف واسطوا فلا يفتى الحكم الى الاصغر فلا يفتح  
 وبهذا سقط ما لا يند في الشرح ان المراد بالخصيص نفي الحكم عما عدا المذكور المقدم بالخصيص الشئ  
 بالذكر قوله نفس الخصيص اي الخصيص بالذكر المجزئ عن التقدم ويعلم من ذلك انه امر من الخصيص  
 بمعنى الحصر وذلك مما استغنون ولتخصفهم على التقدم ما فتععون على نفس الخصيص لزوم  
 ان يكون ضاربا لا انسان سوى زيد ادا قلت ما زيدا ضربت لا يستوعبون ما زيدا ضربت  
 ولا احدا من الناس باسقاء المانع وتكرار هذا الحكم في مثال واحد للتنبيه على ان هذا الاختراع  
 لمعينين مختلفين ومثله يجوز اختلاف الغرض وتسميهم عطف على التزام اي ولا فان التقدم  
 عند علم المعاني الخصيص التزام بغيره وتسميهم يقولون في قوله تعالى لا فيها غنى ولا  
 عنها تزفون تقدم الطرف فيفيد ان جوار الجنة خاصة لا تغتال العنق وهو تعرض بان جوار  
 الدنيا تغتال العنق والعنق الاهلاك من عالمه يغوله غوا اذا انسده واهلكه ومنه الغول  
 التي في تكاذيب العرب وينزفون على البناء للمفعول من نزف الشارب اذا صب عقله  
 ونقال للسكان نزف ومنزوف والمطعون نزف فهاذا اذا خرج دمه كله وفريق ينزفون  
 مبنيا للمفاعلة من نزف الشارب اذا صب عقله او شارب قال لعمري لئن انزفتم او نوحتم  
 نفسى لندى كنتم ال الخمر ومعناه صار ذا نزف ونحو لقتل السحاب وقشعته  
 الروح والكت الرجل وكبته ومعناه دخلا في القشع والكت وفريق ينزفون بفتح الياء ضم  
 الزاى من نزف ينزف كقر ب يقر ب اذا سكر والمعنى لا فيها فساد فساد قطا من انواع الفساد  
 التي تكون في شرب الخمر من مخصا وصلاخ او خما او غير ذلك او لقوا راقم ولا هم يسكرون  
 وهو اعظم مفسدها فافزده وافزده بالذكر وفيما ذكرنا ما نفيه على ان الاستشهاد يقول  
 الشاعر كما فعل في الشرح لعمري لئن انزفتم البيوت على ان ينزفون مبنيا للمفعول من  
 نزف الرجل نزف على بناء الجحول اذا صب عقله من السكر فيه نظره ويقولون في قوله  
 تعالى لا رب فيه استحيل تقدم الجار والمجور على الرب لا فادته اختصاص نفي الرب بالقران  
 وتخصيص هذا الخصيص مفيدا لمفهوم المخالفة ان في باقي كتاب الله تعالى ريبا وهو خلاف ما  
 اراد جلت وعلا واما المراد نفي الرب عنه واثبت انه حق وصدق لا باطل وكذب فاحذر على  
 هذا المنوال والاسلوب ابدأ يفيد تقدم الطرف لاختصاص الفعل بالطرف المتقدم وبصيريل  
 خطاب على نفي الفعل عن غير ذلك الطرف فاعلم انما تبين ان التقدم مفيدا لاختصاص الحكم  
 بما تقدم ونفيه عن غيره اراد ان يشير الى سبب استلزامه اجابا ونفيا فاك واما لزوم التقدم

لما قرءوا وكروا ما يريد  
 ولا احدا من الناس



استدعاء الحكم ثبوتاً ونفيّاً إلى آخره أي السبب في اقتضا الحكم عند التقديم أن تكون الجملة  
المعقولة موجبة كانت أو منفية نازلة منزلة جملة من أحدهما موجبة والآخر منفية كالاشته  
الواردة في المتن هو أنك عرفت فيما سبق أن مقام التقديم هو أن يكون كلاً من مع من اعتقد  
وجود فعل واحد أو صواب لكن خطأ في الفاعل أو غيره من نحو المصدر أو ظرف الزمان والمكان أو  
السبب الحامل عليه أو المفعول به بدون حرف أو حرف أو المفعول به معه أو الحال أو التمييز  
أو الشرط وانت تريد صرفه إلى ما هو صواب فيجوز أن يكون من مفعول في الحقيقة أو  
نفي من اعتقده فاعلاً أو ذكر من مفعول في الحقيقة أو نفي من ظنه مفعولاً فإذا اثبتت  
الذي اعتقده مما من يقتضي الحال اسفاه من اعتقده لكونه غلطاً مثلاً إذا قلت أنا ضرت بذا  
اثبت لنفسك الضرب ودل الكلام المفهوم المخالفة على تغييره عن غيرك فيجتمع اثباتك للفعل  
لنفسك مع نفيه عن غيرك الذي ظنه فاعلاً وإذا نفيته من كان اعتقده فاعلاً أو مفعولاً  
اقتضى المقام ثبوت الفعل لغير من ظنه فاعلاً أو مفعولاً مثلاً إذا قلت ما زلت ضرت بذا  
عن زيد لكونه مفعولاً ودل الكلام بالمفهوم على إثباته لغيره فيجتمع نفيك للمفعولية عن زيد  
مع إثباتها لمن سوى الذي نفيته عنه فظهر من هذا معنى قوله فيجتمع اثباتك أي إثباتك  
الفعل للثبوت أي لاجل المثبت له الفعل مع النفي أي نفي الفعل للمنتفي أي لاجل المنتفي عنه  
الفعل وقوله فيجتمع نفيك أي نفيك للفعل لاجل المنتفي عنه الفعل مع الإثبات أي إثبات  
الفعل لمن سواه لاجل الذي هو غير المنتفي عنه وإنما اضاف المصدر في قوله فيجتمع اثباتك  
وقدم ولم يضاف في قوله مع الإثبات مع النفي لأن النفي الإثبات ثم صرح بأن هذه  
غير صريحين ونفي التقديم هذه فائدة أخرى للتقدم وهي أنه يبيد في جميع الصور  
وفي الجملة في جميع مواضع التقديم وراه ما سمعت سوى ما سمعته من الخصم من أن الزمان  
وذلك كثر في العربية تنظم الواحد بكلام حسن مقول السامع ليس وراء ذلك الكلام شئ يورد  
ليس سوى هذا الكلام ويجوز أن يكون المعنى بعد ما سمعته ومنه قوله تعالى وكفر من  
وراه أي بما سواه وما بعده معنى سوى التوبة يرد إلى الجحيم والقرآن وقال تعالى وأحل  
لكم ما وراء ذلك أي ما سواه وما بعده وقال فمن استغنى وراه ذلك نوع اهتمام ضرب اعتناء  
بما من المقدم مفعول يبيد فعل المؤمن فيجب على الواحد في التسمية إذا قدر الفعل المتعلق بالباء  
تأخيره مثل لسم الله أقراء أو اتلوا مما أناسب المقام ليدل بالتقدم على أن الأمر عند مولى المتعلق  
بالفعل وأنه قصد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء تحقيقاً لمخلاف ما كان المشركون عليه من الإتيان  
باسم الله أنهم كانوا يقولون باسم اللات باسم العزى وكان أي كان من لا يترك مخطئاً قال أيضاً  
شأن قوله تعالى أقراء باسم ربك فتقدم ما فيه الفعل على مفعوله وهو باسم ربك والقرآن أحد  
مراعاة المناسبات الواجبة مراعاتها فالوجه عندك أي فالجواب فيه عندك هو أنه تعالى لم يرد  
به قوله معين بل أراد إثبات المعنى في نفسه على الإطلاق من غير أن يتعرض لحديث المفعول  
فكان من جنس الأفعال اللازمة في أنك لا ترى له مفعولاً لفظاً ولا تقديره أي مفعول الفعل  
وباشرها كما من في قولهم فلا تعطى ونع ورائد ونهي في أحد التقديمين وهو آتية المتعدي  
مقام غير المتعدي وتعلق باسم ربك بأقراء الذي وراه وأجاب جازاً أنه بأنها أول سورة تزلزلت

فيما كان الأمر بالقرآن أمراً وتقدم الفعل أوقع وإلى هذا الوجه أشار بقوله عندك ثم اعلم أن  
جمهور علماء هذه الطائفة على أن الاختصاص لازم للتقدم وخالفهم بعض المتأخرين منهم ابن  
الاثير وزعموا أن التقديم يستعمل على وجهين أحدهما الاختصاص والآخر مراعاة نظم الكلام السجتي  
وأورد الفاضل ابن الأثير لذلك لعنقه منها قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وقال لم تقدم  
المفعول فيه للاختصاص بل تقدم لمراعاة حسن النظم السجتي الذي هو على حرف للنون ولزوم  
نعبدك ونستعينك لئلا ذلك الحسن ومنها حذفه فقلوه ثم الجحيم صلوة قال تقدم الجحيم  
على التصلة ليس للاختصاص وإنما هو لفصيلة السجية ومنها وآية لهم الليل نسلج منه  
النهار فإذا هم مظلون والشمس تجري مستقيمة إذا ذلك تقدم من الحسن التعليم والقسم قد زاه ناه  
قال ليس تقدم المفعول من باب الاختصاص وإنما هو من باب مراعاة نظم الكلام لأنه قال الليل  
نسلج منه ثم قيل والشمس تجري فاقترض من النظم أن تقول والقسم قد زاه لكون الجميع  
على نفس واحد في النظم وأقول لم تجز عليه لصحة اجتماع مراعاة الفاصلة واختصاص  
في عبارة واحدة لخاصة اجتماعهما في إياك نعبد فظاهره وفي ثم الجحيم صلوة فلا ينافي  
من النار فطبع وجوز أن يكون التقديم اختصاصاً بهما دون غيرهما وانضم ما قاله الفاضل  
من أن الدورك الأسف أعظم من الجحيم فكان ينبغي أن يخص بالذكر دون الجحيم لأنه من الجانبين  
تعالى اقتضت أن يكون الجحيم عقاب تلك الجريمة لا الدورك لاستل ولت والقسم قد زاه فليس  
فيه تقدم على التبيين لأنه من باب النصب بأخبار فعله نفسه الظاهر والمضمر تحت أن تقدم  
قبل المفعول وبعبارة وعلى تسليم التقديم لم يجوز كون التقديم مستتباً بالمنازل دون غيره من  
الكواكب مع صحة حصول الغرض لأخر الكلام إلا أن يتيم حجة على التناسخ الاختصاص في هذه  
الأمثلة ولوقيل أن هذا الحكم الكثر في دليل ما سيأتي في فصل المتعدي للنوع الثالث وقولهم  
أن الاختصاص لازم للتقدم مبني على أنهم لم يفرقوا بين العوارض المفارقة والملازمة في تسميتها  
باللازم كما ثبتت عليه وسنتبه وعلى أن أمثلة الأكثر منزلة الكل وعانت أنهم التحق في ذلك  
والتشعبات الجزئية في هذا النوع لم يعد عن صواب قولهم والحال المتعدي للنوع  
الثالث إلى آخره المعنى المستدعي لتقدم بعض مولات الفعل على بعضها هو أن تكون الأركان  
بحال ما يرد تقدمه أصل من الإرادة بحال غيره والنصد لأحضارة في ذلك أعني حقه لما  
سواء والإرادة الكاملة تقدم ما قصدان تقدم ضربان الأول هو الإرادة الحاصلة من كون  
الكلام ونصابه في ذلك أي في المقام الذي تنظم له أو في الذن يرد تقدمه أو في الكلام نفسه  
وقيل في النوع الثالث هو تقدم ما تقدم ولا يكون في مقتضى الحال ولا يوجد في ما إذا  
اقتضى المقام ذكره شئ يوجب ترك الأصل أي مانع عن ما شئ سقى المانع عن الشئ داخلاً  
إلى تركه لموافقة أثرهما كما ابتدأ المحترف قيد التعريف زائد لأنه لا يوجب أن المستل المعترف  
ليس فيه ما يدعو إلى القول عن الأصل أو ليس حقه التقديم المقدم منكم بالمفهوم وليس كذلك أن حقه  
التقدم معترفاً كان أو منكراً الوجوب للتقدم العقلي في الحكم عليه لضعف الحكم على متحقق ثابت  
وتنكره مع كون الخبر ظاهراً مانعاً عن الأصل أو داع إلى تركه ولأنه يجب تأخيره في بعض المواضع  
مع كونه معترفاً أن يكون الخبر اسفوها ما أو يكون متعلق بالخبر ضمير في المبتدأ أي على الترتيب



مثله ازيد نفعها مبتداه وهو مضاف الى خبر التثنية وزيد بدل عنه او عطف بيان انصب  
على التثنية وعلى التثنية خبره فلو تقدم مثله على التثنية لتقدم الضمير لفظا وخفى والحق  
اعتناؤه ولانه تقدم في بعض المواضع منكر الكفاهم شرا هو ذانايب وسلام عليك  
نحوهما وتقدم ذكر المبتداه لان المبتداه اول الجملة والفاعل ثاني الجملة ولانه اقرى في  
التصريف منه لانه نزول عن موضعه بان يوحى ولا يبطل كونه مبتداه والفاعل اذا  
قدم على الفعل بطلت فاعليته ومنهم من تقدم ذكر الفاعل لان عامله لفظي فعول  
وذكر في الحال المعترف قوله المعترف ليس في محل الحاجة لايهاه خلاف ذلك اذا كان منكر  
وذكر خلاف اصل بل ماضى تقدمه في الحال لوجود تقدم الذات على الصفات بالذات  
ولا ينكر الا مانع الاثر انه اذا كان نكرة موصوفة والحال مصدره بالاولي نحو جاني رجل  
وعلى كنفه سيف الجب تقدم الحال وانما الجب تاجيره عنها في موضع بل تنبئ الصفة ولما  
ان لتباعه في ذلك امثلة ذال الى المبتداه لانه مبتداه والحال خبر عنه في الحقيقة فهو اذا  
في حكم المبتداه وكالعامل فاصله المتقدم على معوله ان رتبة المؤثر على رتبة المتأثر في  
عرف زيد عمر اقرى في الممثل بالفعل لانه الاصل في التأثير لكون راسم اصلا في التأثير  
لظهور كون راسم متقبلا للقبول المتأثر الى ما يدل عليها من الفاعلية والمفعولية في  
كونه مضافا اليه دون غيره وظهور تقدم هذه القود بالفعل واذا كان راسم اصلا في قضاء  
الاثر كان المقوم لمقتضى الاثر اصلا في التأثير وان الحرف وراسم لا يعملان تراشعوا بهما الفعل  
ولات المؤثر ينبغي ان يكون اقوى من المتأثر ومما اقوى لانواع لانه اكثر فائدة للالته على  
المصدر والزمان وان زيدا عارف ثقي فيه بالحرف لان العمل بالافعال والحروف وراسم انما  
يعمل بشيأ بهنهما وغلام عمر وبالرفع على الحكمة والافقه الحد ثلث بالاسم بما ذكرنا  
وانما عمل الجرح ههنا لان في الكلام معنى حرف الحد فتتقوى بذلك على العمل على هذه الحقائق  
منهم وعند بعضهم العامل متى حرف اضافة وكان الفاعل فاصله المتقدم على المفعولات  
لانه كالجرح من الفعل والمفعولات فضلات وما تشبه ههنا اي واصله المتقدم على المفعولات  
ما تشبه المفعولات لانه اذا كان متقدما على راسم الذي هو المشتم به كان متقدما على الرفع  
الذي هو المشتم به من الحال بيان ما تشبه ههنا وتقدمها لهما او المحققات نحو ضرب  
زيد الجاني الى اخره ههنا مثال لتقدم الفاعل على المفعولات وما تشبه ههنا وفيه ارشاد الى  
كيفية تقدم بعض المتصلات بالفعل على بعض وانما تقدم المفعول به لانه الفاعل في المفعول  
وغیر المتعدى من الافعال فكل ما نصبه نصب غيره ولا انعكس فلمفعول به فضل على سائر  
المفاعيل هذا وبانه يكون واحدا فان جى باثنین شيئا فعلى التبعيته وقد تناول به غيره  
من المفعولات من غير عكس المصدر في بيت ابن بسط بكى ونحو ذلك البكاء اذا سار  
من يهوى عشيا آفا البكاء احتملا المصدر المفعول به وكذا في الزمان والمكان في قولنا  
يوم الجمعة انطلقته وكما عمل جلسته يتناول به وتقدم بعضهم المصدر على الفعل لانه  
الذي فعله الفاعل ولذا لانه على الفعل وانما تاجير المصدر عن الطرف فلا شفاء فائدة  
في ذكره فان الفعل دلالة عليه ولذلك وصف فقبل ضربا شديدا وتاجير المفعول له فالتثنية

على ان الغرض من التأخر في الوجود وتأخر الحال والتثنية فلا يوصف من المحققات والحق في ذلك  
بناء على قول المصنف رحمه الله في القسم الثاني من هذا الكتاب في علم النحو واعلم ان ليس  
المفعولات عند اجتماعها تنصب على حده بل تنضم الى المفعولين في باب اعطيتا وعلمت  
فهو ما حتى فانضم من متصلين ذاتا وناحكا وخطابا وخيبة وهو الكثير يجب تقدم المفعول  
على غيره كالجب تاجير الغائب على غيره ذكر اسما ان تكون شي من المنصوبات موضع يوصف  
الاصالة بديل تقدم المصدر ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول ثم المفعول به ثم  
المفعول ليعيه في الحال المقضية لتقبل المسند وتقدم المفعول به ههنا على عكس ذكره في التثنية  
بهذا الاختلاف على ما قال في علم النحو فانهم وترك ذكر المفعول معه لانه راجع في قوله وما  
تشبه ههنا لانه عند من المحققات بها ولم يذكر من المحققات الا الحال والتثنية وترك باقيها  
لانه مستثنى المنصوب والتجرب باب كان وغيرهما تركه ايضا فانهم اريد في الشرح ان المصنف  
لو قال بمثل اعطيتا يستغنى عن افراد مثال التثنية وفيه نظر لان رايها جليل كون  
في لسان الاقلام الى خبر زيد وكان الاصل ان نسند الى المفعول لان ميم الجملة لسا  
فاعل او مفعول بحث لو جعل في جانب الفعل وعمل فيه حاز والغضب ههنا ليس فاعلا  
في المفعول الا جواز ان يقال لاختلاف غضب زيد بل يقال لاختلاف زيد ولا مفعولا لان اختلافه  
متعدى وانما موصوف ملاه واذا كان لاس كما ذكرنا عمل عن ذلك الى مثال اورده الخوقون  
في نفس الجملة وايضا لو قال بمثل اعطيتا يكون الكلام في تقدم خبر زيد على التثنية لا في زيد  
الفاعل لضرب المتقدم على المفاعيل والحق ههنا فلا يمكن على ذلك افراد له مثلا وايضا  
اريد فيه انه لو قال ضرب زيد فعمل المكان اولى لاشماله على المفعول معه وفيه نظر  
ايضا لان الظاهر حمله على العطف قالوا اذا كان راسم اول فاعلا فاعطف احسن لانه يستغنى  
عن التقدير والنصب مقتضى التقدير مفعول اقام زيد وعمر بالرفع وينوي ما ذكرنا  
تمثيل ان الحاجب في شرح المفصل في جواز الوجهين على السواء حيث انا ولا بد حيث ان  
بالضمين فتأمل وكذا الذي يكون في حكم المبتداه افعال القلوب تختص بدخولها على الجملة لا  
تتغير ههنا دون المعنى فحكم مفعولها الاول والثاني حكم المبتداه والخبر من التقدم  
والتأخير وغيرهما وباب اعطيتا مفعولها الاول في معنى الفاعل اي مباشر للفعل  
حشا فزيد في قولك اعطيت زيدا ما لا مو العاطي اي لاخذ من خطا يعطون تناول باليد  
وعمر وفي كسوتهم لحيته هو المكتسب فان الافعال مطاوع فعل فحقها اي حق  
المفعولين الاولين تقدم ههنا على سائر المفعولات والمحققات بها وتشبه ههنا بالمفعول الاول  
مستب على ما قيل وعلى هذا اصل المفعول الذي تعدي به اليه الفعل نفسه التقدم على الذي  
تعدي اليه بحرف الرفع الوسط تشبهها واصل التتابع في ذكرها مع متبوعها اي اصلها  
ان تليها لسا في الصفة والبيان والتاكيد فلا تليها نفس المتبوع وفي البدل فلا تليها المتبوع  
بالذكيب وفي العطف فلا تشتر ههنا في الحكم فلا تقدم على التتابع غير التتابع فلا يبطل المعية  
والاولا تقدم الصفة على الحال والمؤكد للمنتصل المرفوع على المفعول وكذا على الحظوف على  
المتصل المرفوع نحو فغث انا وفلات زيدا فان فلا تقدم على زيد لانه تابع فلا تقدم عليه



فيما لا يتصل وليس الغرض من انما قدم على اوله لانها متابعان وخرج عما من بعده فاعرف ذلك  
فصله عما قبله بقوله وكذلك وغير ذلك اي غير ما ذكرنا المستثنى منه فاصله التقديم على المستثنى  
والمستثنى على المخرج والزم فاصله التقديم على المخرج والمخرج بالاطلاق اي من غير  
شروط قيد وانما قال ذلك لانه قد يكون لشئ موضع في الكلام بوصفه صلا لكان لا بالاطلاق بل  
لشئ كالجس اذا كان ظرفا والمبتدأ نكرة فلا اصل ان تقدم على المبتدأ وكما حال اذا كان ذا حال  
نكرة فلا اصل ان تقدم الحال على ذي الحال لا بالاطلاق بل بتقدير التنكير فافهم وثانيهما اي الثاني  
من نوع العناية الناجمة عن تقدم الشئ هو كون العناية بتقديم ما تقدم حاصلا لكون ما اردت تقدم  
في نفسه لا باعتبار ما خارج عنها نصيب عينك بالفتح والضم من نصبت الشئ اذا اقبلته  
اي تجاهها وقبلها لا يغيب عن طرفك كأنك تنظر اليه دائما وان التفات خاطرك وبالك اليه  
تتزايد ساعة فساعة بوجه من الوجوه مثل ما اذا تلقى نفسك حين اخفى ثياب الزينة  
محيي من ثيابك في حضرة من وسلك ما الذي تأمل وتطلب تقول وجه الجيب المني فتقدم  
المفعول لانه المحتوي بشانه باعتبار ذاته لا وعمله ما تصادف نفسك حيث قال مشركك  
شركاء الله يقوم شعرك من الغضب وانكار وتقول لله شركاء على سبيل الاستفهام  
الانكاري اي اعرفت الله شركاء اي ما كان ذلك ولم يكن فكيف انكار ان يكون لله شرك  
امم عندك من انكار الشريك لله لان التوحيد في نفسه نصيب عين الموحدة لمحة الذي  
لحظه كل لحظة لا يكاد ينزل عن خاطره وقوله تعالى وجعلوا لله شركاء يحول على سوال كون  
العناية بشان ما تقدم لكونه في نفسه نصيب عينك فتأمل وقال شيخ اسلام الشاهد الجليل  
والدين القوي والادام الله بركة اناسه ورن قنانه في ما ذكره صاحب المنهاج  
لانه جعل تقدم الله على شركاء العناية والاهتمام وليس كذلك فان الالة مسوقة للانكار التخي  
ممنوع ان يكون تعلق الله بشركاء من غير اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا يمكن ان يكون جعل ما متعلقا  
فتعبر ان يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منك باعتبار  
تعلقه بالله فليس في بين التلاوة وعكسها وقد علم بذلك ان كل فعل متعلق الى مفعولين  
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر ليصح تعليل  
تقدمه بالعناية بهذا لفظه واقول في قوله نظر موضع نظر فاننا لانسلك التذييم  
لله على شركاء ليس للاهتمام ولا لشيء ايضا انه اذا كان انكار تعلق جعلوا بالله باعتبار تعلقه  
بشركاء وتعلق جعل بشركاء كذلك منك لم يبق فرق من جعلوا لله شركاء وبين جعلوا  
شركاء لله بل ههنا فرق تنفذه من عنده ذوق وموان الاول بعيد ان انكار ان يكون  
شريك لله من انكار ان يكون شريك لله والثاني بعيد انكار ان جعل شريكه مطلقا  
من غير ذلك على الاعتناء بشان الله تعالى وقد ظهر مما ذكرنا ان قول المعتز لم يصح  
تعليل تقدمه بالعناية على تقدير الذي ذكرناه للتقدير الذي ذكر مدفع في صدره فافهم  
اولا ان يورثه هذا قسم ثانيا من القسم الثاني وهو عطف على الكونه اي النوع الثاني  
موانا ان يكون الاهتمام بشان ما تقدم حاصلا لكونه باعتبار ذاته شاهد في ذهنك وانما ان  
كون الاهتمام بشانه حاصلا لعرض بورت ذلك العارض ما اردت تقدمه ان يصير نصيب

ومعول اراده هذا على كونه  
سبب العمل المذكور من جهة الوجود  
الموعود العاقل

عينك فالعناية في يورثه يعود على ما تقدم وذلك اشارة الى كونه نصيب عينك مفعول  
ثان ليورثه كما اذا اخذت الشئ الا فاضة فيه والحدث الخير والتوهم الطق ومن انت  
مفعول توهمت وتلفتت الى طر مفعول الثاني وينظر صفة معنى وقاعله ضمير من انت  
ولا سطر الارتياب والمساق مصدر بمعنى السوف والاهتمام النزول والقرب والاهتمام به  
للمعنى وتجدد اي صير جديدا صفة ليس والاهتمام في شأنه للاسوة التقاضي فاعل يتجدد  
وهو مصدر تقاضي دية بمعنى اقبض دية وكما القاء للمفاجأة والاهتمام في له المعنى المنتظر  
وصالحا صفة في الا والتوقف التثني وان يذكره حذف منه اللام والاهتمام للمعنى المتقرب  
المعنى هذا بيان للعارض المورث اي وذلك مثل الذي اذا اقبضت في كلام وطلبت في تضاعفه  
الذي مخاطبة ما لا الى معنى يتقرب من سؤق الكلام ان تذكره فقط هو ذلك المعنى في  
صورة شئ يتجدد في شأنه المتقاضي لذكره زمانا بعد زمان فكا تصادف للمعنى المتقرب  
موضوعا صالحا لذكره في الكلام لا تتكلم لان تذكره فذلك مثل ما قد يقول نصيب على انه  
بيان لقوله كما اذا اوبدل منه والحدس الطق والتعجب يقولون فلان حدس اي تكلم  
برايه من باب ضرب وان كتابه مفعوله وهو كما المنتظر حال من الضمير في واقع العائد  
على كتابه وهل تورد في موضع المفعول به للاسطر اي كما المنتظر اي اوده وقوله قد  
اعجبني عطف على اعجبني ومن كتابك حال من المسئلة الغلاية اي كاتبة منه فتقدم  
المجدور اي الحال على المرفوع على ادى الحال لعارض اورثه اهتمام بشانه وهو ظنه انه  
منتظر اي اده في الذكر والمعنى ظاهرا وكما اذا وعدت او عاظته كما اذا علمي مثله وما ذكره صوفه  
بمعنى شئ ومن جهة ابتدائه واقعة حال من الالتفات والحامل فيها ما دل عليه الكلام  
من الحصول ونحوه وسببته ويكون في موضع نصب على انه مفعول لاهله للالتفات او لتجدد  
خبران وضعف وقوة بل من نفاوت اي تجد ضعفا وقوة في انكارك ولا بعدات  
يكونا مميذين لحد ثنا واكفوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وستنبع معلق الاختراع  
والحموة الملبس من التوبة التلبس قال هو هت الشئ اذا اطلبتة بقضة لوز ذهب  
وتحت ذلك نحاس او حديد الفخوي او مثل الذي وعدك احد شيئا تعد به حيدا  
من الوجوه في العيان فانك وقت حصول التفات ذهنك الى كون الموعود في الخارج  
صادرا من جهة تعدد الموعود وصادرا من جهة اخرى اقوى في تبعية الموعود  
تجدد اختلافا في انكارك الموعود من جهة الضعف والقوة بالنسبة اي تجد في انكارك بالنسبة  
الى الجهة الاولى ضعفا وبالنسبة الى الجهة الثانية قوة فيه او فانك حال التفات خاطرك  
الى وقوعه لجهة تبعده وجهة اخرى ادخل في تبعية تجد ضعفا وقوة واستحالة  
كون الموعود منك من غير قصد والالتفات الى الموعود يستلزم تفاهت الانكار ذاك  
التفاوت المعلوم تفاهت او اخلافا في قصد والاهتمام بذكر الموعود اي اذا كان لانكار  
ضعيفا كان القصد اليه ضعيفا واذا كان لانكار قوي كان القصد اليه كذلك فعلى ما ذكرنا  
اذا اردت انكار الموعود في الاول ضعيفا اي فيما اذا كان لانكار ضعيفا بحيث  
البلاغة ان تقول شئ صفة في البعد من وقوعه في الخارج هذه التي تشهد

ومعول



كيف توجد ومن اين يتوقع لقد وعدت انا واتي وجدتي هذا ما هو الا من انشأت  
الجماعة المحيطة به وذوي التلبيس فتذكر المنكر وهو هذا المفعول الثاني لو عد بعد  
المرجع وهو انا وتابعة المعطوف عليه للمفعول الاول القائم مقام الفاعل في موضعه  
اي موضع نفس المنكر وهو باخيره لكونه مفعولا ثانياً وان تقول في الثاني اي فيما اذا كان  
الانكار قويا شئ صفته في البعد من كونه في الاعيان الى هذه الغاية التي تربي على  
عاقلي وجه اي منفق من راح اليبع نفق لقد وعدت هذا انا واتي وجدتي فتقدم  
المنكر اي هذا هو المفعول الثاني على المرفوع اي على المفعول الاول النازل منزلة الفاعل  
وهو انا وتابعة للتصديق البالغ الى المنكر وهو المراد بالخارج الذي صيره اولى بالانكار  
وهذا لا يكون الا ان يكون له جهمان في تبعية او كما اذا عدت معطوف على كما اذا وعدت  
يعقلى ويكون العينة بشان ما تقدم لعرض يورثه ولك مثل ما اذا عدت ما نواحي  
ما حقه التاخير مثل المانع الذي في قولك رأت الجماعة الى آخره من تاخير من محبيل  
فانك اذا قدحت هذا الجواب والمجدور وهو حال من الجماعة على قوله التي نأت ثم دنت  
وحده التقدم على الحال لكونه صفة للجماعة لان الاصل ذكرها مع خبرها فييد تقدم  
هذا الجواب ان الطائفة التي رايتهما محبوك بلا ريب وهو المراد واذا اخرجت الحال  
عن الصفة هكذا رأت الجماعة التي نأت ثم دنت من محبيل يودي هذا التاخير  
الى الشك اتم محبوك ام هم الجماعة التي نأت واشتم دنوا من محبيل كما تخيل ان يكون الحار  
صلة الدنو فهذا المانع عارض يورثه ذلك او مثل بالنصب تنق على شك اي او كما  
اذا عدت في التاخير مانعاً مثل المانع من تاخير الحق وبها روى مع ان حقه التاخير لكونه  
مفعولاً بواسطة وهو اداة نواطو فواصل الكلام المنشور على حرف واحد وهو المراد بالجمع  
فلو اخذت من النواطو مناشي جمع منشاء موضع النشوء من نشأت السحابة او نفوت  
ونشأت في بني فلان اذا شبت بينهم ونشأت صفتها والجل بالفتح والند الاس  
الجلوت بقول منه جلي الامر اي وضع وموغي من اسناد متفاوت الى ضمير مناشي وكذا  
لطيفا واراد بالخطا وهو ما خطر بالبال الاذهان والمضار فدم معناه ومبين ضليع بيان  
بها والصلاح القوة وشدة الضلوع يقال ضلع الرجل فهو ضليع ابن السكيت صفة للز  
تقال مريس ضليع اي تام الخلق محقق غلبت الواجبه كثير عصبه لا يشق عبارة اي الخلق  
به لان الثاني اذا الحق السابق دخل في عبارة فشقة والظالم الغامض في حشيه تنوذا طلع  
البعي اذا غمر في سيرة والعثرة الذلة وقد عثر في ثوبه بعثر عثا ولا يسر لسير الفضل  
نجدد الشدة في العمل والدر اللبن وهو الحبي الكثير عند العرب يقولون في المذم لا در ذرة اي  
لاكثر خيره وفي المذم منه ذرة اي عيلة والافاجع فهو معنى النوع ولا تربي حال من لها  
الاعتبارات ولا بعد ان جعل صفة لافاء والذكر من منها ونظايرها وتحد هاجم الى  
الاشئلة والمستراح جمع مسرح بمعنى المدعى من قولهم سرحت الماشية اذا نشتها للزمت  
وقد نظايرها بيان بما عسى والمهارة للاشئلة والمعنى واضح منها من اولئك الامثلة التي  
يراد ان تلقى الك قوله عن قللا وجاء رجل من اقصى المدينة فذكر المجدور بعد المرفوع

لما لم يوجد ما يورث المقتضا بشانه ان العرض في قصته هو الاخبار عن رجل اخر يروي  
عليه السلام ان الغوم ياترون اي يساورون بسببه ليقتلوه حين وكذا القبط يقتله لاصفته  
وحاله وانه من اقصى المدينة وهي حصرا ومث من ارض حصر والرجل سحان او خير بيل  
وكان خازن فرعون يابن عقه وهو احد الثلاثة الذين قال فيهم رسول الله عليه السلام  
سباق الاخ بلثه لم يكفد واباه طرفه عين صاحب يس ومومن ال فرعون وعلى راي  
طالب كترم الله وجمعه هو ما فضلهم وهو موضعه اي ذكر هذا المجدور بعد المرفوع موضع هذا  
المجدور لانه صفته ومن حق الصفة تلحقها عن خبرها وقوله تعالى في قصه رسل  
عيسى عليه السلام وفي اقصى المدينة رجل قدم المجدور على المرفوع اذا كان المجدور رايته  
يوضح كونه اسم ان الله لما شرع في ذكر قصته رسل عيسى عليه السلام اقتضى الكلام ان يذكر  
سورة معاملة اهل القرية رساله وبذكر ما دوا متهم على تكذيب الرسل ولجأهم في صلاتهم  
فكان احاطة القصص فطاعة بما يلزم ايتامهم سبب لعن السامع على موجب العرف والعادة  
تلك القرية واهلها وهو يقول ما اقل خير هذه القرية وما افتح منبتها وسبب ادارته في كره  
ان تلك البلدة كلها قليلة الخير ام يكون فيها طرف قريب او بعيد موضع خير ولا تنظره لسورة  
هل يذكر الاخذ في النصبة منبت الخير فكان ذكر الجار والمجدور هما لاجل اسطر السامع لذكره  
فكما وجد الكلام موضعاً يصلح لذكره خلاف قصه موسى عليه السلام لم يكن هذه المثابة  
حل اللفظ الاصناف الاقامة على الشئ والافهمك الجدو اللجاء في الشئ والقوة الضلالة ولا  
اصا اللجاء وهو حال من ضمها صاحب القرية وقابلا حال من السامع وما انكدها وما اسوها تجب  
والنكد قلة الخير وتربه وجبتا تبيينان كقوله تعالى ونجتنا الارض عيوننا اي ما انكدها  
القرية وما اسو منبت القرية ويبقى عطف على لعن والاجالة الادارة وهي حال من بقي اي  
مديرا واكانت تلك المدة مع ما يتعلق به مفعول مجيلا وهو هنا معني اسفهام كانه قيل  
وبقي مستفهما وكثرة القرية وجانبه الشئ طرفه وجانبه وكذلك اشارة الى النكد والسو  
في القطر الجانبي والذاتي نعت من الدنو والقاصي من قصي تقصو بولد وهما صفتان للقطر  
وجنبت خبر خبر كان ومسطرا ايضا حال من بقي مترادفه ومساق الحديث مفعول اسطر  
واللام مثلها في رد ضارب المجدور وهل يلم سعلق بخذوف ونفع حال من مستظرا فهو حال  
من حال اي مسطر اساق الحديث قال لا او مستفهما او من مساق الحديث اي مستظرا مساق الحديث  
متنوا فيه هل يلم فعلى الاول فاعل يلم ضمير القاض او ضمير المساق على الجواز وعلى الثاني ضمير  
المساق مجازا لا غير والكتابة في بذكره منبت الخير والقطر وكان اسمه ضي منبت  
الخير والجوار والمجدور ولهذا العارض اشارة الى الاجالة والاسطار وله عائد الى كمنبت  
الخير وهو الجار والمجدور وقصة الرسل هي ان عيسى عليه السلام بعث الى اهل انطاكية  
دعاة الى الحق وكانوا عبدة وثان ارسل اليهم اثنين او لافيا قيا من القرية رايان جيب  
بن اسرايل النجار فساها فها فها فقال امعها آية فقالا لا نشي الموضع ونسرى الامة  
والابرس وكان له ولد مريض من سنتين فمسحاه فقام فامن جيبك ونشأ الخير فشفى  
على ايديهما خلق ورفق حشهما الى الملك وقال لهما انما اله سوى اللهتنا قالان نعم من خلقك



والصنك فقال حتى افكر في شأنك فتنبهي للناس وصن بوجهها وقيل صبرا ثم بعث عيسى عليه السلام  
شعرون فدخل فتنكر او عاش حاشية الملك فاستأثر به ورفعهوا خيرة الى الملك فالتفت به فقال  
له ذات يوم بلغني انك صيرت رجلين هل سمعت ما تقولانه قال لا فاعاها فقال شعرون من  
بعثك قال لا الذي خلق كل شئ وليس له شريك فقال صفاها واوجزا قال لا فعل ما يشاء وما يحكم ما يريد  
قال وما يشاء قال اما تسمى الملك فاعاها فلام مطوسين ايتين فدعوا اليه حتى انشق له بصير والخذ  
بندقيين فوضعاها في جوفتيه فكانا ثقليتن نظرا بهما فلما راي شعرون انه قد اشر فيه  
نصحه فامس وامن معه قوم في هذا المعنى قوله تعالى فعزذنا بالثالث ولم يؤمن آخرون وكان  
حبيب الخيال في غار بجيدانه فلما بلغه خبر الرسل اتاهم واظهر دينه وتاول الكفرة فقالوا  
اولئك خالف ديننا فوثبوا عليه فقتلوه فلما قتل غضب الله تعالى عليهم فاهلكوا بصيرة  
جبريل عليه السلام وهو المارد يقول له تعالى وجهه من اقصى المدينة رجل ومنها ان قال اي من  
الامثلة الموعودة من القرآن قوله تعالى في سورة المؤمن لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فاذكرنا  
فذكر المنصوب وهو هذا المعنى الثاني للوعد بعد المرفوع وهو المنعول الاول الثاني فقام  
الفاعل وهو نانا في وعدنا وما بعده اي وذكر المنصوب بعد ما تبع المرفوع وهو نحن المولى  
للمتصل المرفوع في وعدنا وقوله آباؤنا المعطوف عانا وهو موضعه اي ان يكون المنصوب وهو  
فضلة بعد الفاعل وما قام مقامه وتابعيهما موضع المنصوب بالاصالة ان الفاعل نحن محتاج  
اليه فالاصل ان يلى الفعل وكل ما ناب عنه به ولم يمتد التتابع فاصلا ذكرها مع المتبوع وقوله  
تعالى في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فقدم اي المنصوب اي هذا ع المرفوع  
اي نحن وآباؤنا ونال الوجوب تقدمه لانه متصل لكونه المنصوب ام من المرفوع في  
سورة النمل والدليل على انه ام من ان قبل هذه الآية التي في النمل هو قوله تعالى انما كنا نراك بايا وانا  
وان ما قبل الآية الاولى التي هي من سورة المؤمن اي اذا مشنا وكنا ترابا وعظاما فالحجة في ظهور  
فيها هناك اي فعلى ما ذكرنا المعنى الذي انك والاجلة البعث في قوله تعالى لقد وعدنا نحن  
وآباؤنا هذا مع صيرورة الجلود واللحم والاعصاب والعروق من ايمانهم وايضا انهم ترابا  
دون عظامهم فاما بما قرأ على صورة نفسها التي كانت قبل والمعنى الذي اوجب استبعاد  
البعث في قوله تعالى لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا هو صيرورة اللحم والجلود حتى العظام  
ترابا لم يبق في هذه الجملة جئ منها على هيئته التي كانت قبل وحينئذ لا ريب ان المعنى الثاني دخل  
من الاول عند منكري البعث في تبعيله وابلغ لان اعادة ما لم يبق شئ من اجزائه اصعب اعاد  
ما يبق جئ منه فاستوجب كون هذا المعنى ادخل في استبعاد البعث ريانة الاهتمام بالقصد  
ذكر المستبعد دون المستبعد لما تقدم ان انكار الموعود من غير القصد اليه متمنع وتفاوت انكار  
سنتبع تفاوتنا في القصد وكما كان الانكار ابلغ كان القصد اتم فصير اي جعل المنصوب هذا  
العارض اهم واعني في الذكر قوله بنام النبي بكسالة مقصود جمع بنية مثل جئ في حنة  
والحي والحيية وهي الفطرة يقال ثلاث صحيح البنية اي الفطرة وبنييت بنية عجيبة ومنها  
ان قال في موضع اي ومن اولئك الامثلة قوله تعالى في موضع من سورة المؤمن فقال الملك  
الذين كفروا من قوم اي قال جماعة من اشرف قوم نوح عليه السلام فذكر المجرد وهو القوم

اجزاء ايمانهم  
وايدان ايمانهم  
من صحيح

صفة الفاعل الملاء وهو الذين كفروا وهو موضعه اي تحت بعد صفة الفاعل مكانه اصل  
اي تعرف الفعل لحوالها واخباره لا وعد وما صدرت اي كمن فتنك هذا المعنى في الحال وذلك ان قوله  
من قوم متعلق بمحذون وهو نصب على الحال اي كاسين من قوم وهو من المحذون بالمفعول  
والمفعول وما اشبهه موضعه بعد الفاعل وما تبعه بالاصالة وفي موضع اخر منها اي وقال  
في موضع آخر من سورة المؤمن وقال الملا من قوم الذين كفروا تقدم المجرد على صفة المرفوع  
لعارض جعله بالندم اجدر والعارض هو ان المجرد لو تأخر عن وصف الفاعل والحال  
انك تعلم ان الوصف اعم اذ انتم ما دخل في صلة الموصولان الموصول وقع صفة وقام مقام  
الصلة وتماها قوله تعالى واترؤناهم في الحق الدنيا لانه معطوف على المعطوف على الصلة لان  
نظم الكلام للذين كفروا وكذبوا بلفظ الاخوة واترؤناهم في الحق الدنيا لا محتمل ان يكون جوابا  
وقوله ومن صلة الدنيا بروى بحق الصلة ونصبها فعلى الاول اسم كان خيرا يرجع الى المجرد  
ومن تبعيضية وهي مع المجرد خبرها والمعنى لا محتمل ان يكون المجرد بعض صلة الدنيا اي  
جزءها لان الصلة هي من قوم كانه قال في الحق التي دنت من قوله لان الدنيا بعدى من قال  
دنت منه ويحتمل ان يكون صفة الملا وعلى الثاني من اسم كان وصلة خبرها والمعنى لا محتمل  
ان يكون كلمة من صلة الدنيا وحينئذ لا بد للنظم على ان التام في الذين كفروا ام من قوم نوح ام  
ليسوا منهم لا تيسر من قوم بالصلة والصفة تقدم لرفع هذا الاشتباه لان احتمال كونه صلة  
منف حتم فان الصلة لا تستقيم على الموصول ومنها ومن الامثلة قوله تعالى في سورة طه  
برب هارون وموسى مع ان موسى اصل في النبوة وهارون تابع وفي سورة الشعراء رب موسى  
وهارون مع انه اكبر من موسى للملائكة في النظم بابطال الفاصلة لولم تقدم ونوح في قصة  
مخلقة ولتقتصر ولتكتف من الامثلة ما ذكرنا اذ ليس العرض غير النبيه على تقدم ما اصله التام  
لعارض دون الاستثناء كظن الامثلة في التزويل ودون تفصيل الكلام في تطايرها فاجاب عن الكلام  
حال من المرفوع في نصرت جميع متعلق في ايمانهم ما وحث وسعت وحفظت اذناك  
من التفصيل بيان ما في هذه الانواع الثلاثة اي تقدم الفاعل معنى وتقدم المفعول وتقدم  
بعض ما يتعلق بالفعل على البعض منه من فصل التقديم والتأخير بيان الانواع الثلاثة هو  
مقتضى الظاهر فيحتمل ان يكون موصلا وان يكون مبتدأ خبره مقتضى الظاهر والجملة خبر  
ان فيهما في الانواع الثلاثة وقد عرفت فيما سبق في صدر الكتيب ان التكم لا على ما تنصيه  
ظاهر اهتمام طريق لسلوب وذهب للبلغا تسلك كثيرا طرف لسلوكه بتزويل نوع من الكلام فكان  
نوع منه باعتبار من اعتبارات الخطابة وقد عثرت عليها فيما قبل فذكر كلا البان في البان  
في كيت بالتمام فليكن السابق على ذكر منك لتتوصل بذلك الى اقامة نوع موضع نوع ان احتجت  
اليه واعلم ان الظاهر من كلام المصنف رحمه الله ان التقديم في النوعين الاول والثاني لا يميز  
الاختصاص وفي النوع الثالث بل يميز التخصيص بعض المواضع دون بعض لتا الثاني كقوله  
ما اصله التقديم في الكلام وما تقدم المحاطة على الفاصلة ولما الاول فليكن في الامثلة وقال  
صاحب النسخ صرح صاحب المفتاح التقديم للاختلاف عن الاخلاص بينان المعنى والتقديم  
للعانة على الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وقال ان تعلق من قوم بالدين اعان قد مر



غير معقول المعنى الأعلى وجه بعيد واقر **لا** استلزام ان المتأخر ليس من النسخ الثاني وذلك  
ان المحرور له حق في السابق وتقدر في موضوعه يفضى الى الاشتباه فالاحتياط في الاشتباه  
عارض بمرثته ذلك فهو من القسم الثاني وكذا القول فيما قدم للمحافظة على الفاصلة وان  
ايضا ان تعلق من قومه بالدين غير معقول المعنى لصلاحيته التعلق والتعقب مع صحة  
المعنى وما الدليل على عدم المعقولة وما ذلك الوجه البعيد بمرثته البيان قول **واذا**  
الحالات المتضمنة لتعقب الفعل بالشرط المخلفه كان الى اخرها اي فعل الجزء في هذه العبارة  
توسع لان اداة الشرط ليست شرطا للتقدير لتعقب الفعل بادوات الشروط او كالشرط  
بان اوسى اداة الشرط شرطا وانما جميع الحالات لاختلاف مدلولات كلم الشرط واختم  
كل منها بمقام دون غيره لكن لما كان الوقوف عليها يحصل معرفة معانيها اقتصر على  
ما هناك من الغرور والتفصيل ولم يغرد لكل منها حالة الى ما قلنا اشار بمرثته  
فالذي يكشف عنها ان تلك الحالات كقناع وقوف على ما بين هذه الكلمات التفاصيل  
والمراد بالكلم ادوات الشرط من الحروف والاسماء ذابا لخط ان يكتب ان ما متصلا  
للادغام كما في بعض النسخ وقد يكتب منفصلا لبيان ما يواصله كما في بعض النسخ  
ان زيدت عليها ما لا تكبر معنى الجزء قال تعالى فاما ما سنك مني هدي واقررت  
هذه الكلم مصنومة اليها ما لا يها ختم ويجرد عنها في كونها للشرط الا في الايهام  
بخلاف اذ وحيث فانهما للشرط الا اذا شععت بما يستوعف فلذلك قال اذا  
وجبتا ولم تقل اذا واذما وحش وحشا قوله كلفصلها عن اجزائها بنكر الجاز  
لانما تنافرها في الامور الغام المشتركة بينها لانها لتعريف الممتنع بالمتنع في الماضي خلاف  
سائر كلم الشرط فانها لتعريف حصول الحق على ليس حاصل ويستغنى عليه وانما قد تشبه  
ولذلك يذكرها سبويه في حروف الشرط وينسخ الكلام فيها ولو كان الفصل لانهما غير  
عامله في المستقبل لاستوجب ان يفصل ايضا اذا الاشتراك السبب فانها لتعريف  
جمهور المحققين ولوقلت التميز لجميع ما ذكر مع استفاء العمل به وحده لكان صوابا  
والشرط لغة العلة والامانة وقالوا لشرط السامعة لعلاماتها وفي السبيل قد جاء  
اشرافا وفي عرف النحويين سمي هذا العلوق شرطا لان وجوده علة لوجود الشرط  
لما ان فحق الشرط في الاستقبال ان تدخل على الجملة الخبر من المستقلين بنفسها  
فتجعل الاولى شرطا والثانية مشروطا وتربط احدهما بالآخر وتسمى الاولى مقفلة  
الى الثانية غير مستقلة بنفسها كما يستلزم الاحتياج الى الخبر وتعملها كلاما واحدا في الزمان  
المستقبل لان معنى الشرط ان يعلو وقوع شيء لوقوع غيره فيما لم يكن لكان يجب ان يخلو  
الجملة انما بالذات او الفاعل او بهما كقولنا ان يتر زنا زيد نكلنا وان يجلس زيد يجلس عمرو  
وان يجلس زيد يتم عمرو ويصح اتحادهما من جهة الذات والفاعل معا فلو ان ضرب زيد  
ضرب زيد وردا لاني مولا او لا متناع كون الشيء سببا لنفسه لاستلزامه تقدم الشيء  
على نفسه وهو ممنوع لوجوب تقدم السبب على المسبب والاصل فيها الخلو عن الخبر وقوع  
الشرط ان الاصل في ان استلزامها في المعاني الحادثة عن القطع حصولها وظاهر كلامه

تضمن ان مراده ان لا يكون للمكلم جازما ان هذا الشرط يبيو جد في المستقبل ولزم من ذلك  
جواز استعماله في الاشياء الممكنة المحتملة المشكوك في كونها كالمثال المذكور في الاشياء الممكنة  
وقوعها لان اسفاه الجزء من وقوع شيء لا يكاد يبل قد يكون مستغنى عنه قوله تعالى قل ان  
كان للرحمن ولد وهذا العبارة استمد من عبارة المنفصل واستعماله في المعاني المحتملة  
المشكوك في كونها لانه خرج منه الممتنع اللهم الا ان يقال استعماله في الممتنع على سبيل  
الفرض واحتجاج الكلام لا على مقتضى الظاهر كما في الآية لانه لما جرد قومه اتخذه الولد تعالى  
عن ذلك قوله **ولا** لا وقوعه ليس في محل الحاجة لانما قد يستعمل في الامور الممتنعة كما ذكر  
بذلك منزلة الامر المحتمل المشكوك في كونه وقيل هذا معنى يرجع الى الوضع وقيل هو امر  
معقول وموافق الجزء مشكوك وقوعه فيجب ان يكون الشرط ايضا مشكوك الوقوع والامتنع  
تحقق العلة بدون المعلول لان الشرط كالعلة للجزء قال المحقق الشارح رحمه الله اصل فيها  
ان لا يكون القائل جازما وقوع شرطا ولا لا وقوعه قوله **ولا** لا وقوعه ليس في محل الحاجة  
لانما قد يستعمل في الامور الممتنعة كما ذكر وقوله اذا طار ارنبان فيه نظر لان اذا استعمل  
الا فموجب وقوعه فتأمل وهو لا يعلم انكده ام لا الهمة متشابهة في قوله تعالى انذرهم ام لا تنذرهم  
في ايضا للاستواء ومنه ما ابا الى اقام لم تعد اي القائل لا يعلم انكده ام لا الهمة متشابهة في قوله تعالى انذرهم ام لا تنذرهم  
اي فاذا استعملت ان في مقام القطع حصول الشرط لم تخل ان عن نكته عن معنى غريب  
لطيف يترك اصل لاجله وهن آت التجاهل اي تلك النكته لتساوق المعلوم مساق غير  
لاستدعاء المقام التجاهل التجاهل في شيء كالشك فيه كقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم  
ان تفسدوا في ارض وتقطعوا ارحامكم وذلك للانورث لطال دم المسع من يدي غضب  
ولا يقلب له حيا ليقهم ولو صلهم التدبير الى ثرة الفساد والقطع وقد مر فتدكره وانكر  
النكته هي استبعاد جزم الخطاب بوقوع الشرط دون المكمل كقولك ان صدقت فقلنا ما  
المتنوع لمن يترك في الذي تخبره ولا ذاك به فكان صنفه مشكوك فيه او النكته هي قاعة  
الخطاب المحيط بما تخاطبه على مقام الحال الذي عن ذلك لعدم جريانه على ما تقتضيه علمه  
كقول الاب لابن لا يراعي حقه من العظم والخفة والمثال او امره ونحوها افعلا ما شئت  
اي ان لم يكن اباكف تراعي حقوقي وما اقامه مقام الجاهل كانت ابوتة كالامر المشكوك فيه كيف  
في موضع نصب على الحال من تراعي اي على ان حال وتراعي حقوق جواب الشرط والمجمل الجزئية  
خبرات وهذا من احتجاج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا متناع الجزم بتحقيق العلوق وهو المشروط  
اي والاستحالة القطع بثبوت ما علوق بما في تحقيقه شبهة اي بثبوت في ثبوتها وهو  
شرط لان ثبوت الشيء على الشيء موقوف بوجوده على وجود غير موجود منع ثبوت الموقوف  
عليه فلما ترك هو معلل لاحتجاج اي لا يترك الفعل المضارع في المشروط في الكلام البليغ  
منتقيا الى لفظ الماضي المؤذن بالتحقق اي المقتضى الى ثبوت مفهومه للتطير الى لفظه  
لانه كل فعل دل على حدوث مقرر بزمان قبل زمان اخبارك به بالوضع وصح اقتراح  
امس به دون التطير الى حرف الشرط لانه تعلق معناه الى المستقبل وانما قال في ملغ  
الكلام لان الماضي مجرى في باب الشرط مجرى المستقبل في علم اعراب قائله الشارح



المحقق وجه الله ولا امتناع الجزم بحقيق المعلق الى الجزم بما في تحقيقة شبهة ما في الشرط  
والا لزم وجود المشروط قبل وجود الشرط فلم يكن الشرط شرطا ولا المشروط مشروفا  
وفيها نظر لان المصنف اثبت امتناع الجزم ومعنى قول الشارح والالزام وان لم يمتنع  
الجزم لزم وجود المشروط فهو نفي الامتناع والواجب من نفي امتناع وجوده وجوبه اي لزم  
بل قد يكون ممكنا ولا يلزم من امكان الشيء وجوده ولان الشرط هو الذي يلزم من وجوده  
وجود الجزء ولا يلزم من عدمه عدمه فنقول ان نكره في الكرمك يلزم من الكرمك اي  
ايك ولا يلزم من عدم الكرمك عدم الكرمك لان لا يلزم ان لا يكون الشرط  
شرطا ولا المشروط مشروفا نعم يلزم ذلك اذا كانت الملازمة مساوية واعلم ان  
المصنف لو قال قلنا نترك المستقبل لكان احسن لان المضارع مشترك فيه الحال والمستقبل  
فان المستقبل فعل دل بالوضع او بقرينة على اقتران حدث وزمان بعد زمان اخبارك به  
ويصح انضمام محذوفه والحاضر فعل دل بالاولوية او بقرينة على اقتران حدث بزمان  
زمان اخبارك به ويصح اقتران الآن به والشرط انما يصح في المستقبل لانك تستر في  
ما في الزمان ان تقع شئ لوقوع غيره لغير نكته تتعلق بقليل انما لا يستعمل الماضي  
مكان المستقبل الا للطفيفة مثل ما ترى بالحيث بيان لنكته وبالرفع خبر مبتداء محذوف اي  
مثل وبالنصب على تقدير اعني واريد مقدس مثل النكته التي تسمى في قوله تعالى ان يستقيم  
ان يظفر بكم وتكونوا منكم يعني كفار مكة من تقف بالكسر تشتت ثقفا وزان ببلع بلفظ  
يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ولا يكونوا لكم اولياء كالنعم وبسطوا اليكم اينهم  
والاستنهم بالسبي بالقتال والشتن وتقتلوا الوثنيون عن دسكم فاذن مودة لعلهم يصابوا  
خطا عظيم منكم ومعاينة لانفسكم وودوا الوثنيون ترك يودوا الى وودوا لانه لم تكن القضية  
تحتل وادادهم فاعلم انهم متصلون بهم من الشبهة بيان ما كان قد تم على المؤمنين  
منعول تحصيل واسم كان ضمير الشأن او هي زان لانه تحتلها الضمير في فعلها يعود على ما لانها  
معنى التي بدليل انها بيينة بالشبهة وذلك لانه يمكن كذلك بفق الموصول بالاعداء كونهم كون  
المشركين فاعلم انهم اعداء لهم خبر كونهم وان يتفقوهم معترض بينهما وجوابه محذوف  
لدلالة الكلام عليه وباسطى الابدى والالسنه اليهم للقليل والشتن معطوف على اعداء المعنى  
انه او رد جواب الشرط مضارعا مثل الشرط وعطف عليه المضارع ثم ترك المضارع في المعطوف  
الثاني الى لفظ الماضي وان كان المعنى على المستقبل ليقود بان كونهم اعداء وباسطى لا يبيت  
والالسنه للقليل والشتن على تعدد الظن بهم لصور مشكوك في كونها فانهم وان يردوا  
الحافه مضارعا للبيان من قتل النفس فخرين لاعداء بالموحدين الا انه محتمل ان تجاوزا  
عن ذلك لانهم كانوا الاهل والموالي والعشيرة وذلك سبب استفاء العداوة وكف الابدن  
والالسنه دون وادادهم لكفرهم وازدادهم لئلا الان رد المسلمين كفارا لاسديت ودية  
قبل كل شئ ومواسيقي المضارعة عندهم وادادها لعلها ان الدين اعترض على المؤمنين فادادها  
لانهم كانوا البدائيين لها دون ولا لعدو اعني شئ عنده قصد اعترض شئ عند صاحبه و  
الحافه هذه المضنة بالمؤمنين لمرشد طوع به وادادها لان اخلاف الدين موسيقي العداوة

ان

فالمناجزة وظهور الانفاق والمواودة ولم ينق الا الرحمة والصدقة فودادتهم لكون المسلمين لا يتطوع  
ليبر مشكوك فيه واذا للشرط في الاستقبال اذا السمع المستقبل من الزمان وتكون ظرا محترمة  
عن معنى المجازاة كقوله تعالى اليس اذا اغشى الآلهة وجوهه كونهما غير مضمين للشرط لا يلزم هذا  
الموضع اذ ليس الكلام مسوقا لذلك وقد يكون فيها معنى المجازاة بدليل جواز دخول الفاء في جوابها  
كان تقول اذا جئتني فانت مكرم وامتناع اضافتها الى الجملة الاسمية لان المجازاة انما تكون  
بالفعل وان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب قد رجعوا بالفعل عند البصريين وقد جوز  
الكوفيين ان تكون مبتدأ او خبرا او بدليل جواز ان تقع اذا التي للمفاجأة في جوابها لان الفاء  
تناسب الشرط فيها من معنى الترتيب تقول خرجت فاذا السبع وهي تنوب عن الفاء  
في المجازاة قال لبيد تعالى ثم اذا اذا اقمهم منه رجعة اذا قرئ منهم برهم يشركون لانه  
بادخال اذا المفاجأة في جواب اذا الاولى التي للشرط كما قال تعالى وان تصبهم سيئة مما  
قدمت ايهم اذا سمع تنظنون ما تقع اذا المفاجأة في جواب ان وبعض ذلك ان اذا الفاء  
لا يصح الابتداء بها لانها لا تجي الا على عقب كلام مثل خرجت فاذا السبع فالسبع مبتدأ  
واذا خبر بقرينة والمحذوف محض في او فبالحظرة السبع انما ظرف مكان قد وقع موقع الفعل  
ومنع ان يكون دال في هذه المواضع زمانية لان اذا الزمانية فيها معنى الشرط ولا يصح  
وقوع الشرط جوابا للشرط لان فقر كل منهما الى ما ينقضي اليه الاخر ولان اذا غزلة الفاء في  
انها تعلق الجملة بالشرط لان اذا غزلة حرف المفاجأة وهي تدل على التعقيب الذي تدل  
على الفاء تقول مررت به اذا مر عبد الله اي مررت به فيحضرني هو عبد الله فاذا مررت به  
فيحضرني لانه ظرف مكان كحضرني وتضمن معنى التعقيب الذي هو لفظا فيكون قوله  
تعالى اذا سمع تنظنون في موضع جزم لوقوعه موقع ينظروا وانما لم يقدّر اصله فاذا سمع  
تنظنون لانه تثبت ان اذا غزلة الفاء في تضمن معنى التعقيب ولا يتبع فلو قدرنا الفاء  
صار مبتدأ للجمع من الفائق وهو بمنع الاثر اسم المنعوا عن ان يقال ان نكره في ما كرمك  
بالفاء والجزم لان الجزم انتصب بدليل على الاتباع فلاحاجة الى لا تيان بالفاء وانما انقام  
اذ انقام الفاء اذا كان الموضع للابتداء والخبر نحو ان نكره في اذا زيد مكره فاذ قلت ان  
نكره في اذا زيد وانما يكون زيد منع لان هذه للمفاجأة فلا تقع بعدها الا الجملة فمنع اذا  
زيد ولا يصح بعدها من الجمل الا الجملة الخبرية لان وضعها للمفاجأة ليس يحكم عليه بحكم  
وذلك لا يتناق في الخبرية الا الاسمية كراهية ان يلبس هذه اذا التي للشرط لان وضع  
كل على وقوع الفعل بعدها فخصوا هذه بالاسمية لمحصل الفرق والاقرب ان يقال الفاء في  
قولنا خرجت فاذا السبع عاطفة لان المعنى خرجت ففاجاني السبع وهي فيه عاطفة فكذا  
هي عاطفة فيما هو في معناه وقال الزبيدي هي في نحو الفاء في جواب الشرط وهو غير مستقيم  
لانه لا معنى للمجازاة ههنا ولو كانت مثلها لا غنت اذ غنتها كما في آية وقال ابو عثمان انها  
لانها لازمة على حد زياده ما في قولهم افعل ذلك اشرا ما وهو ايضا ضعيف لانها لو كانت  
ذاتية لجاز حد فيها فان لزوم كذا في خلاف الدليل وما قبل آية الاولى وادامس الناس  
ضرد عواربهم يسيبين اليه والضن الشدة من هذا او مرض او خط او غير ذلك والرحمة

واذا



الخلاص من الشدة واليسيرة البلاء من جذب أو ضيق أو مرض أو سبب فيها شوم  
فقاله بادل إذا في الجواب قال العلامة الشارح رحمه الله فكا أن في وان تصبهم للشرط  
بادخال اي بسبب لان الباء للسببية والمعنى بديل اذ قال في الجواب فكا اذا في ثم اذا اذا  
للشرط لا يضاف اليه كذا كذا وفيه نظير لانه جعل الباء سببا لان يكون ان في وان تصبهم  
للشرط وليس سببه ذلك لان الشرط اذا دخلت اذا المواجهة في جوابها ام لا والصحيح ان  
ان يقال مستبها هو المحذوف والذي يعلق به قوله على في الواقع حال من مفعول القول  
قال الله تعالى ثم اذا اذا فهم الاية كانتا او مما لا على في قوله تعالى وان تصبهم بادل اذا  
فهي سبب كون الاولى مماثلة للثانية او يقال هي بالاعلية وقعت حال من مفعول القول  
تقدس قال الله تعالى ثم اذا اذا فهم الاية ملتبسا بادل اذا والاصل فيها القطع بوقع الشرط  
الاصل في اذا الشرط ان تسعول في الشروط المعاني العلوم وتوحيها كالمثال المذكور ولذلك  
يقبح ان اجزأ البسركان كذا وان طلع الشمس انك الا في اليوم المقيم وتقول ان مات فلان وان  
كان موته لا شهيرة فيه لان وقته غير معلومة فهو الذي حسن منه قطعاً مفعول مطلق  
قوله / فعل كذا اي فعلا قطعاً اي جزئياً او حال من فعل كذا اي قاطعاً بوقع الشرط اي  
قلت لما تحققنا تعلق بقوله القطع بوقع الشرط ومنع ان يعلق بقوله قطعاً بديل لانه  
القطع باعتبار في المثال المذكور وان ذهبت الى ان القطع مصدر لقوله القطع بوقع الشرط  
لانه في تاويل الفعل مع ان قد مره الاصل ان تقع قطعاً فتكون لما تحققنا تفصيلاً لتعسف  
بترج الخافض او مصدر فهو في تاويل ان مع الفعل وحرف الجر حذف مع ان حذف استمر  
وبدل عليه قوله في قرينة او باعتبار ما مع الباء وهو النكتة اي الاصل في وهو القطع في اذا  
بوقع الشرط مود المعنى الذي اجله غلب لفظ الماضي مع اذا اي المستقبل اي ترك المستقبل  
لفظ الماضي دون معناه في الاستعمال فتعلق بالغلب لكون الماضي علة لجعل هذا الامر  
سترا في الغلب اي اما جعلنا هذا الاصل نكتة في الغلب لكون الماضي اقرب الى القطع  
بالوقوف من المستقبل في الجملة بالاطلاق اي مجردا عن امور خارجة تحمل معناه الى  
المستقبل المحتمل ان يوجد وان لا يوجد للنظر الى اللفظ دون الاسباب المجردة قال الله تعالى  
فاذا جاءتهم الحسنة من العشب والخصب المواتي والسعة في الرزق والعافية والسلا  
قالوا لنا هذه الامور لا تخصنا اي مخصصة هذه بنا ونحن نستحقها ولا نزال في النعمة الزائدة  
على العادة التي جرت من كثرة نعمنا وسعة رزاقنا ولم يعلموا انه من الله فنشكروا عليه  
بحق النعمة فيه وان تصبهم سيرة من ضيقه وجذب ومرض بطير وموسى ونظير  
هم تشاكوا ويقولوا هذه بشومهم ولو لم يكن ما اصابنا كالتا الكفرة لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعدة من عندك بل لفظ اذا اي قال ملتبسا ومصححاً لفظ اذا في جواب الحسنة حيث  
الحسنة المطلقة اي قال بلفظ اذ اذ الحسنة لانها اريدت حقيقة الحسنة لا نوع منها الى ان  
نوع من الحسنة كما في قوله اي كما اريد نوع من الحسنة في قوله تعالى وان تصبهم بعض الماقتل  
حسنة نعمه وخصب ورخاقتوا هذه من عند الله لنسبها اليه تعالى وان تصبهم سيرة  
من تحط وشدة لاضافها اليك وقالوا هي من عندك وما كان الا بشومهم وفي قوله اي كما

او قال الله تعالى  
ثم اذا اذا فهم  
على نحو ان تصبهم  
الاية ملتبسا  
بادخال اذا

اي كما اريد نوع منها في قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله من ظفر او غنمة ما قبل هذه الاية  
فان اصابكم مصيبة قال قد نعم الله تعالى علي ان اكن معكم شهيداً وكان ذلك ديناً الما  
عبد الله من ايت الذي ثبتا الناس يوم احدث ان اصابكم المصيبة من قتل وهزيمة  
قال قد نعم الله علي بالنعوذ فليكن معكم شاهداً حاضر حتى يصيبني ما اصابهم وان اصاب  
المسلمين فضل من فتح او غنمة لتقول ان كان لم يكن الى آخره معترض بينهما والمعنى كان لم يستقم له  
مكم موادة لان المناقضة كانوا يوادون المؤمنين وصادقونهم في الظاهر وان كانوا يبغون  
لهم الغوائل في باطن لكون حصول الحسنة المطلقة تعجيل لهذا التعجيل اعني حيث اريدت  
اي اي بلفظ اذ اذ الحسنة حيث اريدت كذا لكون حصول جنس الحسنة مطلقاً بالوصول  
مستند الى به ومفعوله المتعدي اليه بغير حرف متروك كقولك اريد مفعول الى به مقتصر على  
المفعول بواسطة في قولك دفع الى زيد مالاً وبلغ عطائك كثرة وتوقع مفعول له اي وقعه  
كالامر الواجب لكثرة تحققه مع كل فرد من افراد الحسنة واتساعاً معطوف على كثرة اي شوا  
افرادها منها والفعل المحلل من مطلقها وهما فعلان لوصول الحسنة فهو فعلان لفعل الفعل  
المحلل ومصدر حرف الام والكونه ظرفاً وجيبه واعلم ان المصنف رحمه الله قال او اذا استعمل  
في المعاني المقتطوع وقوعها وضرب له مثلاً الا في الثاني وذلك المعنى نكتة في تغليب لفظ  
الماضي على المستقبل في الاستعمال ثم شرع في المثال فقال قال الله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة  
فالسابق الى الفهم من سوق كلامه لانه مثال لغلب لفظ الماضي على المستقبل ثم قال بلفظ  
اذا في جواب الحسنة الى آخره قال فكان المناسب ان تقول وقال العلامة كثرة وقوع تميز وهو  
غير مستقيم فاقال ولذلك وان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به عرفت للذهاب للقول  
بان الحسنة المطلقة معروفة ذهنية لا تجارية عليهم مستمرة كثيرة الدور في فاما منهم  
فمن ذلك عملة المعمود الحاضر في اذهانهم او تعريف جنس معطوف على ما دل عليه الكلام  
فقد عرفت تعريف عمدة ذهناً الى كونها معروفة او تعريف جنس والاول في تعريف العهد  
الذهني لا في تعريف البلاغة اي اعطى للبلاغة حقها من تعريف الجنس لا في تعريف بلام العهد  
معروفة لفظاً بمعنى فكانه قال فاذا جاءتهم الحسنة المطلقة المعلومة المعينة الواجب وقوعها  
نستوفي اذ حققها بخلاف تعريف الجنس لان التعريف بلام الجنس قوة النكتة لانه وان كان  
معروفة لفظاً الا انه مكره معنى كاسامة وقد مر الكلام فيه فتذكر فتكون في قوة قولنا  
فاذا جاءتهم حسنة من الحسنة كقوله ولقد استر على اللئيم سبب اي لئيم من اللئيم ولا المطلق  
اذا دخل عليه لام العهد يصلح لنا وال البعض فجماله اولام الجنس اذ اذ اذ على المفرد يجوز  
ان يراد به الجنس اي ان يحاط به وان يراد به بعضه اي الواحد  
في كلام المصنف تطوعاً وتناف لانه قال في الاول ان الحسنة من الحسنة المطلقة وفي الثاني  
قال اللام للعهد فتأمل والشارح المحقق رحمه الله جعل اللام للعهد الخا رجح وفيه نظير  
ويلاحظ ان في جانب السيرة معطوف على قوله بلفظ اذا اي وانا اي بلفظ ان مع السيرة  
ونكها لان السيرة لا تقع الا نادراً بالنسبة الى جنس الحسنة ولا تقع من السيرة الا في سيرة  
والقبيل كالمعروف في العرف ولذلك قيل ولان السيرة لا تقع الا في المدة قيل المصطرب

سنة وسنة مودة باليتي  
كنت معهم فافروا فاعطوا  
بالسيرة على في حيزه معطوف  
لتقول وكان لم يكن

وذلك لانه كانا جئت  
اوردت الحسنة المطلقة  
والمطلق من جنس هو  
لا يوجد في الخارج الا  
في ضمن مفهوم وقت  
تعريف العهد المستمرة او  
تعريف الجنس المستمرة  
المأهنة كقولنا الانسان  
نوع ولذلك قال

ولعل ان تقول كلام المصنف  
مضاف من حيث هو الاول  
ان الحسنة هي الحسنة  
المطلقة ومن الثاني  
قال اللام منه للعهد



في نكبات الرب قد عدت الى اخيه ومنه وما اتى لفظ اذا والماضي قوله تعالى اذا  
اذقنا الناس رحمة من مطر وسعة او ضجة وان تصيهم سبيته بلان عسره وجذب  
لو مرض ما قدمت ايدهم بشوم معا صيهم لفظ اذا اتى ملتبسا باذا في جانب الرحمة ولفظ  
ان في جانب السبيته حذف الباني استغنى عنه بالاول وكما تنكيرها تنكير الرحمة وقصد  
النوع نوع الرحمة جواب سوال مقدر كات سالا سأل لم تذكر الرحمة وقصد نوعها  
المناسب لوعدها وقصد جنسها لان وقوعها كالواجب فاجاب بان التنكير وقصد النوع  
لملاحظه لفظا اذا فانه لا ينفك من الذوق وهو ابتداء الاكل والشرب لتعرف الطعم وهو المكون  
الا بالقليل فهو علم في اللذة والمعنى واذا انعمنا عليهم بايصال شئ يسير من الرحمة فهو  
المطابق للموافق كما تنصيصه البلاغة ولما قلنا وان كنتم في ريب مما نطق به  
فانك ان كنتم في شك مع تهمة من القرآن والبعث به فلا تنكر امر مقطوع فها نحن اذا قلنا  
انما قوله وان كنتم في ريب مما نطق به فانه لا ينفك من الذوق وهو ابتداء الاكل والشرب  
والتأنيب على الرتبة لاشتمال المقام على التصوير يعني ولا مضاء المقام ان تصور وجعل  
هذا المعنى صورة كما هي محسوسة وان كون القرآن من عنده وان البعث من تقديره لا  
يصح فيه الشك الا على سبيل الفرض والتقدير فقط دون الخلق مثل فرض العاقل والمعاقل  
فقال في تعلقت سقور المحالات مقاصد مثل احوام المعارض وغيره كما قد رآه تعالى استماع  
الاصنام في ولوسهوا الى الاصنام على طريق الفرض والتمثيل الاستجاب الى الامم لا يعنون  
ما تدعون لهم من الالهة وتبرون منها وقيل ان تدعونهم الى الاوثان لاسمعوادعالم لانها جادات ومع  
ذكرهم قبل هذه الالهة وقوله تعالى قبلها ان تدعونهم الى الاوثان لاسمعوادعالم لانها جادات ومع  
المقام من ان يقال اذا ارسلتم الى النبي المبعوثين ان لا ياتواكم بالبرص والبله اذا سمع  
من المبعوث ان في مقام الجزم بوقوع الشرط نصرف هذه الالهة استعمال ان في هذا المقام  
لا يخلو عن كنهه فديبر وسلك فربما يعرف ان ذلك كان للنبوة ان الرب الواقع منه في مثل هذا  
الموضع كان حقيقا بالاسماء والتوبيخ عليه فقد متعلق عنه خلاف اذا عدم الداعي الى التبرير  
ومثله ومثله ان كنتم في ريب مما نطق به فانه لا ينفك من الذوق وهو ابتداء الاكل والشرب  
مسرفين على البت لانه من الشرط الذي صدر عن المبدأ صحة الامر المتحقق لشبوهه المقدر  
التوبيخ والتجھيل في لقاهم الاسراف ولتصوير ان ارتكاب الاسراف من العاقل المتفطن في  
هذا المقام لازم الاسماء جدير بان يقع منه الاعاسير الفرض والتمثيل لعين ما ذكرنا انما  
ولما من قوله بالفتح فهو دليل لقوله ان تصرب ان فتني غير الذكر ونزوده عنكم على طريق الحجاب  
قوله صرب العراب عن الخوض ومنه ما قال العجاج ولا ضربتكم ضرب عناب الا بال والى  
تعتد على محذوف ان انهم لم يضرب عنكم انكالا لان كون الامر على خلاف ما تقدم وصحى الامر  
مصدر من صغى عنه اذا عرض مستصعب على انه معقول على معنى فنعزل عن انزال القول العام  
للمجته به اعراضا عنكم واما معنى الجانب من قولهم نظرت اليه بصغى وجهه على معنى كلفني عنكم  
فمنصب على الطرف كما قال صعد جانباً ومنه ومن المستعمل فيه ان في مقام الجزم بشي  
الشرط للتوبيخ والتجھيل ما قد نزلت على ابي جبر مبتدأ وخبر قدم الخبر عند التفاض

ما تعلقت بها تعليل  
لقد التفتيح وما  
يعنى شئ اي  
قصد التوبيخ لا انتقاد  
المقام معنى منزع  
الربة عن اصلها  
و تصوير معطوف  
على ما وان المقام  
مفعوله امر لا اشتغال  
المقام على صح

عند الامتناء فقال انقضى بينه وبقاضاه معنى ظرف القول بالعمال بهن سور  
العامل بالاسم على بالتفاض ليعرفى على العمل اذا امتد التسوية طال زمان المظن واخذ  
وشرع العامل يتجهم عن الحيوان فكى عنه هو مصدر قولهم حرمة الشئ مال سرقة اذا منعه  
ان كسالم لعل وهو واثق به مقول القول فقولوا جواب الشرط ومفعوله محذوف بتقدير  
فقولوا ما عملت اصطح الطبع على حكاية النفس هو جزم على انه جواب الامر منزله بيان  
ما تقدم او جاز من العامل وهو من منزله من لا يعتقد انه عمل ان منزله الجاهل ليعلم علة التزييل  
اي منزله منزلة الجاهل لما تقرر من حرمانهم اياه عتق مقول معطوف على منزله منزلة الجاهل  
اي ما هم حال من قولهم فهو خيل في كلامه ان تنزيههم في الخروج عن الحق فعل من له شك في استحقاق  
مع وضوحه ان اعتقدتم ان حسيتم ان لم اعمل فقولوا ما عملت ويذكر دعاء عليهم معترض الحق  
البيان قال منقول مطويع اي فقولوا قطع الطبع وفيه نظير واما الغلب معطوف  
على فاما المصداق والتوبيخ وهو الجواب الذي قد رآه لبيان ان في مقام الجزم بالارتياب انما قصد  
التوبيخ وات الغلب على المرتبان من خوفه وان يبينه على مرتبهم لان مخاطبتهم من  
مرتبان الى غير مرتبان في عمل كلهم غير مرتبان لفضلهم عليهم وقما شجع على استعمال ان  
في القطوع به كون زمانه غير معلوم كقولك ان مت فاعلم ان الامور تقع على كل واحد  
قال النابغة فان هلك ابوتابوس هلك ربيع الناس البلد الحرام والطف منه قوله تعالى  
افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم من شئ من كل واحد منهما غير متعين وباب الغلب  
باب واسع لتصرف بعيد الغاية يجري في كل نوع من الكلام قال اريد تعالى بان الجزم  
في كل فن ليعرجك الاية اطر كسب خاطبوا شجيب عليه الم بالعود في الكفر في قولهم او  
لتعودن في ملتنا كما قالوا قبل ان يخرجك يا شجيب ثم عطفوا على خبره والذين آمنوا وعمل  
الحسنات والذين الذين دخلوا في الايمان معك بعد كفرهم من قريتنا ثم عطفوا على ان يخرجك  
او لتعودن فجعلهم عائد من جميعا على غلب الجماعة على الواحد لان العود في الشئ يستلزم  
الدخول فيه والخروج منه قبلا وشجيب ما كان في ملتهم لان غلب الجماعة على الواحد  
الانبياء لا يجوز عليهم الصغار الا ما ليس فيه تفسير بالاتفاق فضلا عن الكبر فضلا عن الكفر  
على خلاف فيه وكذا قوله اي وكذا على الغلب اجري شجيب جوابه فقال ان عدنان  
ملككم بعد ان تاتوا اليه منها ومن يري عود قومه الا انه نظم نفسه في حملتهم وان كان يريا  
من ذلك احد لكلامه على حكم التغلب وقال تعالى لا امرأته كانت من الغابر فوعدهم في غير  
في ديارهم اي بقوا فهلكوا ذكر غابرين للغلب المذكور على الاناث لان العود وصف لشي  
من غير من قسطن وقال في موضع آخر وكانت من التائين اي سرم انه عم ان من التائين  
ما يحب عليهم من الطاعة لربهم على الذي لم يتعد الاثني من الذكور حيث كانت القوت صفة  
تشمل من قنت من الصنفين تغلب ذكره على اناته ومن السبعين ويجوز ان يكون من ابتداء  
الغاة على انهم لذن من التائين لانهم انما عاقب هارون اخي موسى عليه السلام فلا يكون بها  
ختم له وقال تعالى اذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس اعصى امرا ابليس عند  
اكثر الملائكة ولا سيما المختلة لم يكن من الملائكة قالوا كان جنيا واحدا من الملائكة



فان الاسم الطاهر  
كلما في حكم الغيبة  
لعمري ما عن  
علامة الخطاب

فقلوب عليه في قوله فسيروا ثم استثنى موثنيهم استثناء واحد منهم حملا للاستثناء على  
المتصل لانه الاصل والاكثر وقد تعارضت الادلة من الجاهلين لا يلتزم ايرادها في هذا الكتاب  
قوله عدل لا تثنى مفعول مطلق ومن هذا الباب يعني باب الغلب قوله تعالى بل انتم قوم  
تجهلون قري تجهلون بناء الخطاب مع انه صفة قوم والموصوف لفظ غائب لانهما اخفوت  
الغيبه والمخاطبة غلبت المخاطبة لانها اقوى وارسخ اصلا من الغيبة ومعنى تجهلون تفعلون  
فعل الجاهلين بان اتيان الرجال شهوة من دون النساء فاحشته مع علمكم بذلك وجاهلون الغيب  
او ايراد الجاهل السفاهة والمجاهل الذي كانا عليها وكون الغلب هذا المثال في الخطاب الغيبة  
وفي الاشارة السابقة في غلب الجماعة على الواحد والذكر على الانثى فضل عما قبله بقوله  
ومن هذا الباب وكذا وما ركب بغافل عما يعلمون اي وكذا الذي من غلبت المخاطبة على الغيبة على  
القراءة بناء الخطاب في علمي بعد قوله وتنه غيب السموات والارض الخفي عليه خافية  
تما يجري فيها فلا تخفى عليه اعمالكم واليه مرجع الامر كله فلا بد ان يرجع اليه بمرغم والجرم  
منسقم لك منهم فاعبده وكن كل عليه فانه كافيك وكافيك فاعبده فاعبده فاعبده فاعبده فاعبده  
وجميع المكلفين وغير المكلفين على غلب الخطاب وكذا بدره كرم اي وكذا مضى غلب الخطابون  
على الغائبين في بدوكم في قوله تعالى جعل لكم خلقكم من انفسكم من جنسكم من الانسان واجا  
ومن الانعام اذ واجا اي وخلق من الانعام اذ واجا ومعناه وخلق للانعام ايضا من انفسها  
از واجا من ذكركم كثرتم فقال ذر الله الخلق بشهم وكثرهم والذرة والذرة اخوات  
فيه اي في هذا التدرج وهو ان جعل للناس الانعام اذ واجا حتى كان من ذكركم وانما  
التوالد والتناسل الضمير في بدوكم مرجع الى المخاطبين والانعام تغلبت فيها على الكون  
العقلاء على الغيب مما لا تعقل وهي من الاحكام ذات العلتن اي الخطاب والعقل قوله  
خطابا ومغلبا لان مترادفان من هذا الضمير وغيب على مثال عهد اسر جمع لغائب نحو  
طالب وطلب وانما قيل بدركم فيه ولم يقل بدركم به لانه جعل هذا التدرج كالمسحوق  
المعدن المبث والكثير ونحو ما تقول الحيوان في خلق الانواع فكذلك قال تعالى وكلم  
في القصص حوة ومثله قولهم ايوان ومن باب الغلب التثنية في قولهم ايوان  
هذا النوع من الغلب يستدعي تمهيدا صل وهو ان التثنية على ملئة انواع ثنية لفظ  
ومعنى كرجلين ورجلين وموشية حصة لان فيه ضم مفرد الى مثله معنى وثنية  
لفظ لا معنى نحو خنايك وسعديك فان العنصر بالثنية ههنا التكرير والتكرير الاثنان  
والمعنى تحتها بعد تحت ودواما على طاعتكم مرة بعد مرة وثنية معنى دون اللفظ وذلك  
ان في كل شئ انفصال عن الجسد وهو واحد كالراس والالف واللسان والظهر والقلب  
ان اريد تثنيته ثوت في الامر العام بلفظ الجمع كقولك ما احسن رؤسهما وفي الزرع ثنتا ثنتا  
ايديهما وفي قنانه عبادته اي ايديهما كراهة تثنيته وان التثنية جمع في الحنفية ولا يسر  
قولهم ايوان للاب والام وقيل ان التثنية قد شذ عن هذه الانقسام لانه قد جاء فيها التثنية  
من غير بشرة في اللفظ والذين حسن ذلك ان الاب غلب على الام لانه مذكر فكذلكها مسيئة  
بابا ابنتي في القصص غلب على الشجر لانه مذكر فقد را مشركين في الاسم ولما خافوا ان

المغيب والمشرق فالاشبه ان يكون مثل عما تثنى الجليل في انه هكذا شئ وضع لهما دفعة  
لا تثنى المعزب مسمى في فوق او المشرق مسمى به ثم غلب احدهما على الآخر الاسرى انه مشرق من قولهم  
خفف النخ اذا غاب يقال خفف النجوم خفيفا غابت واخفقت اذا ثقلت للمغيب فالخافق  
هو النجم لا المكان الذي يغيب فيه اللهم الا ان يقال سمي بالمغرب خافقا لاسمته المحل باسمه  
وبعض ما ذكرنا ما روي الجوهري عن ابن السكيت قال قال لان الليل والنهار خفقتان فيهما  
وقال الحسن والحسين رضي الله عنهما حسنان لان الحسن مكبر والكبر ولا يكره  
عمران لانه مفرد وللان والاقامة اذا نال لانه مذكر واشهر قوله  
والوسط الاول واذ استبان الناس ضئ هذه الآلة وردت في سورة الزمر في موضعين الاول  
الناسخ في موضع منها ان كانت من الاولى وهو الناس مكان الانسان في موضعين وفي  
الواو موقع لقا والناس موقع للانسان وفتر ما بعدها وما قبلها ان كانت من الثانية  
والحق الشارح جعلها من الثانية حيث قال والفاء ابتداء او عاطفة وفتر ما بعدها  
وما قبلها وليس المتن قرينة تدل على انها من الثانية والعرض من ايرادها المنسبة على  
وجواب عكس الذي مر ذلك انه لما اجاب عن محي ان في المقطوع به اراد ان يجيب  
ويورد اذ في المشكوك فيه فقال جي بلفظ اذ مع الضم نظرا الى لفظ المس لانه على  
الغلة لانه السقاء البشري في الاصل ثم استعمل في اصابه الضم مجازا مع مراعاة القلة ونظرا  
الى سكين الضم لانه يفيد بقوله الى حال المحقق وهي ان تعالي توخهم ويهدمهم على ما  
الانسان عليه من انه اذا اصابه ضئ سبب من فقر او مرض دعا ربه نبييا اليه راجعا  
الى ربه ثم اذا خفف له نعمة منه اذا اعطاه نعمة كانه من ربه نسي ما كان يدعو اليه نسي  
الضئ الذي كانوا يدعوا اليه الى كشفه ونظرا الى الناس المستحقين ان يصيبهم كل ضئ و  
لابائهم قبول ما عرضوا به من الايمان والطاعة وللغيبه عن ان احاطة شئ يسير من البلاء  
لكن هذه صفتهم خفة ان يكون واجبا متطوعا به هذا نسي لانه ان كانت الاولى ان  
كانت من الثانية فالفاء تدل على انها مسيئة عن قوله واذ اذكر الله وجهه اشهرت على  
معنى اذا اذكر الله بالذكر ولم يذكر وجه الغيبه اشهرت اي تفر واواقيصوا واذ اذكر الله  
منه ومنه ومما الغيبه ذكر الله منهم ولم يذكر استبشروا لافتتاحهم بها ونسبهم الى الله  
فيها فاذا لم يستلجهم ضئ دعا عن اشهرت من ذكره دون من استبشروا بذكره ثم ثم اذا خولناه  
نعمه اعطيناه نعمة كانت مثالا انما اوتينته على علم متى اني سأعطاها لما بقى من فضل  
واستحقاق او على علم من الله بى وباستحقاق او على علم متى عيشة اسبابها كاتا اثاره ان  
على علم عندك وذكر الضمير في اوتينته وهو النعمة ذهابا به الى المعنى لان نعمة خافي قوة  
شيئا من النعمة ونصيبا منها ويجوز ان يكون ما في انما موصولة لكانه مرجع اليها الضمير  
على معنى ان الذي اوتينته على علم وحي اذ اذكر الله في الاولى بعينه ولفظ قوله تعالى  
واذا مسسه الشجر الى اخره هذا ضرب اخر من طغيان الانسان اذا اصابه الله تعالى نعمة  
اشهر حتى كان لم يصادف شدة قضا فنسى المنعم وأعرض عن شكره ونأى بجانبه اي مبد

دعا ربه نبييا اليه راو  
والناسة اذا مشى  
الانسان ضئ مع



بفسه وتكثر وتعظم وإن مشه الضم والتقدير قبل على واما الدعاء واخذ في التمهال  
والتمتع وقد استعير العرض لكثرة الدعاء ودوامه وهو من صفة الاجرام وتستعار له  
الطول ايضا لاستعير اللفظ لشدة العذاب وفي تحقيق ناي بجانبه وجهان ان تمجدا  
مكان نفسه وان نقل مكان الشيء وجمته منزلة الشيء نفسه من ذلك قوله تعالى فمما  
في جنب الله وقول المتكبرين مجلس فلان وحضته يحضون نفسه فكانه قال ناي نفسه  
كقولهم في المتكبر ذهب نفسه وذهبت به الخلاء كل مذهب وان يوان بجانبه عطفه  
ويكون عبارة عن الحدوث الميلان كما قالوا شئ عطفه وتولى بركنه فعلى ما عرفت يقتضي  
البلاغة ان يعود الياء في مشه على المعرض المتكبر ان اللام في الانسان لعروض  
وهو مطلق لعدم التقييد والمطلق يحمل على الكل والبعض ثم وصفه بالعرض والتكبر  
فعلم من ذلك ان المراد بعطفه لان الجنس لا يوصف بهذا الوصف ويكون المعنى اذا مشى  
المعرض المتكبر عنه ويكون لفظ اذا بيها على انه معنى ان يكون ابتلاؤه بالشرع فطوباه  
واعلم ان ليس في معنى المجازة لانهما لما مضى من البشر والشرط لا يغفل الا في ما في  
منه الا اذا كفت فاحالت ما الكافة معناها من المضي الى استيفاء وجهتها للجازة  
كقولك اذا ما تاتي آتاك وقوله اذا ما تاتي اليوم اذ هي طيقت في صفة طول في الاراد  
والمفهوم من كلام سيبويه ان التركيب قد قلبيها من الاسماء الى الحروف اذ الاصالة  
الشرط الحرف لانهما نطقتا مع ان في سلك التعرض لهما وعند عاية العيون لانهما  
باقتنه على اسميتها نحو الكاف ورت ومن لم يخرج عن الحرفه وان كفت بما وذهب الى  
علق الى انها في الشرط اسم مكان لانها ان كانت اسم زمان كانت للمضي والجزء لان  
في الماضي ويضعف وروي بعضهم ان سيبويه قال اذا قد يكون للمكان والارادة  
ولا فرق في اي لا فضل بين اذا غير مشفوعة بما واذا مشفوعة بها في باب الشرط  
من جهة المعنى اذ معنى المجازة فيهما ان تقع جوابهما عند مجي الوقت كما تقع في ان  
عند وجود الشرط لا تفاوت في لاقضيهما هذا التقدير غير ان في المشفوعة ايها  
في الاستقبال دون غير المشفوعة بناء على ان ما عذر المصنف كاقه وحسنه استعمل  
استعمال اذ لما في الامور المتيقنة ولذلك لم يجزم بغير المكفوفة لانها اذ ذاك لوقت وقوع  
ياضا فتها الى ما بعدها وهذا المعنى شافي الجزم لان الجزم دليل لايها فلو جزم بها  
لكانت مبهمه وخولف في الجزم بها مكفوفة فمفهوم من جزم بها انها حين كفت ذاك  
تخصيصها بالامضاء اليه لا قطعا عما وكالت عليه منزلة اذما وحشا واستند  
للمعزذوق فقام بوليل الى ابن طار وكان اذ لما يسلك السيف لضرب وقد عرفت  
فما انشده سيبويه كعب بن زهير واذا ما تشاء تبعث منها معزب الشمس شطابا  
وقد جزم بها بعضهم غير مكفوفة في الصنونة قال الفزدق ترفع لي حذرف واسه  
نارا اذ اخذت بيها نهم تقدر وقال اخذ واذا تصبك خصاصه فتجمل واعلم ان ما  
اذا ما عند كثير من المحققين زائدة لا كفاة زدت من المضاف والمضاف اليه كانه في  
قوله غصبت من غير ما جزم وقوله تعالى اما الاجلن وقوله مثل ما اتم وهي نقل

واثبت لهما ان  
تضيف الى  
ما بعدها

عن الاضافة لانهما لما استقبل من الزمان معينين ولا متعينين الا باضافتها الى ما بعدها  
وحسنه يستعمل في المتيقن ولا يلزم من استواء زيادتهما في اذما لافادتهما ما لم يكن مستقنا  
دونها الا ترى انها صحت الشرطية والعمل فيها خلاف اذما لانها لم تحدث فيها شيئا  
ومعنى السؤال عن وقت مبهم متناول لجميع الاوقات في الاستقبال ولذلك لا يستعمل الا في غير  
المتيقن ويقع موقع ان في الجزاء لان الاستفهام يناسب الجزاء من حيث ان كل واحد منهما  
غير واقع ويزاد بعدها ما في يدها ايها ما اي تاكل ايها ما ومن داد المجازاة حسنا وهذا  
معنى قوله متيها اعم لانها اذا انقضت جميع الارزمنة بدون ما فليس لزيادة التعجب معها معنى  
الا تاكله وتجنم بها مع ما وعدتها ويمكن ان يقال معنى قول متيها اعم ان الخطاب مطلق ان يفهم  
من قولنا متي بكرهني الكرمك تعجب اربعة اسبوعه او شهره او سنته فاذا قلنا متيها اسنى  
ذلك الاحتمال اذ لم يكن مكان مبهم يصدق جميع الاماكن والاحيان اسفها مئة كانت او شرطية  
محمولة على ان يقال اين ردت مستفهما عن مكانه واين تكن اكن مسرطا على المكان ويزاد  
عليها ما في راد عومته على معنى ان السامع يمكن ان يخطئ بما له تعجب لم يكنه في سنة او بركة فاذا  
قيل اسما لم يزل ذلك الجوان ويتكسبا المجازاة بها حسنا وفي الرزق انما تكونوا اي في ملام  
حدوب او غيرها منكم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة في حصون مرفوعة حيث ظرف  
بهم في الامكنة والجازة اي بها كما جؤذي باين للزوم والاضافة للتوضيح فاذا اريد بها  
المجازاة كفت بما وجزم بها معنى تظير انما في المجازاة والجزم وفي كونهما للمكان غير ان  
ما في انما زائدة وفي حيثما كفاة وفي الرزق وحيشا كنتم فيلوا وجوب شرطه اي في وقت  
مكان كنتم اجعلوا قوله الوجه تلقاء المسجد الحرام اذا ضليكم وشرطه نصب على الظرف  
ومن تعمر اولى العلم قال تعالى ومن يهاجر اي ايها مكلف اهاجر في سبيل الله مجردا عن  
مراغبا بها جارا وطرقيها رغب بسلكه قوله اي تباركهم على نعم الله عليهم والريغ المذل والذل  
والصله لصوت الان بالترغام وهو التراب يقال راغبت الرجل اذا ما رقتة ويسكن مكانا فتك  
لوعا ان بلخفه بذلك وما عام فكل شئ قال تعالى وما يفعلوا اي اي شئ يفعلونه  
مهما اعم يعني عمومهما اكثر من عموم ما قال تعالى مهيأ تائب به من آية لتسويها بها  
نحن لك عوميين المذهب السديد البصري انها ما المصونة معنى الجفاء شفع بها  
ما المنة الموكفة للجزاء كقولك متيها يخرج اخرج وقوله تعالى ايها تكونوا دوركم الموت غير  
ان الف قلبت هاء تكون الف والهاء من يخرج واحد استقفا التكرير المتجانسين وذلك  
من باب الخليل ومن الناس من نعم ان مة هي الصوت الذي يصوت به الكاف بمعنى كفت  
وما الجزاء كانه قيل كف عن كل شئ ما تاتى به من آية لتسويها بها فما نحن لك عوميين ومنه  
قوله امواتي هم من يسمع في صدقه اقاويل هذا الناسير وفي يندم ذلك مة  
مع من كابر بها مع ما وحل متهما لما رفع على الانتداع معنى ايما شئ تاتى به او نصب معنى  
ايما شئ تحقير تاتى به ومن انه تبين لهما والضميران في به وبها راجعان الى متهما  
الا ان الاول ذكر على اللفظ والثاني ائت على المعنى لانه في معنى الآلة وذلك كله دليل استيها  
وقال سيبويه لو سميت رجلا متهما لم تصرفه فعملها فعلى وهذا يدل على ان مذهبها فيها



انها كلمة معذرة للجواز ولست عريضة والى هذا التناهي ووجهه ان سبب كونها  
اعلم من ما ان قد راعها ما ظاهرا مما قد يكون معنى كذا وما جازا  
ودون ان يكون كلمة معذرة فهو غير ظاهر لا سيما ما بين يديها ابهاما وان تعمد ما نطق  
الى اليه من دونه العلم وغيره فيقول الى الجليل او الرجال كرم الكرمك والى البلد  
تدخل ادخل ويدخل عليها ما المنة فتكون معنى الجواز بها قال تعالى ايتاما تدخول  
الاسماء المحسنة حذف نون تدعون للجرم والى ظرف مكان يعنى اين وقد جئى معنى  
قال تعالى فان اخرجتم الى شتم وجرأى بها فتعبر الحالات المتعلقة بالشروط دون الجواز  
يقول انى فان اخرجتم الى شتم وجرأى بها فتعبر الحالات المتعلقة بالشروط دون الجواز  
انى وصف وحال توجد القراءة من جهرها او همسها واخفاها او غير ذلك او جعلها  
أنا واعلم ان العرص من ترك ان الذى هو اصل وسابق من باب الشرط دليل جواز  
الفصل منها ومن الشرط على الاطلاق كقولنا تعالى وان امرأ خافت وجواز الاشتراط  
بها على كل شئ من عين او معنى وزمان او مكان وجواز سقوط الفعل بعدها كقولنا  
يقول انكم من زيدا وهو يهينك لكرمك وان على معنى وان اهانى الى استعمال هذه المعاني  
اعنى الاسماء المحسنة معنى ان المحولة عليها من الشرط الاختصاص وتترك تفصيل الحال  
مع الاستغناء عن اطالة زعم لم ينف ان بالاحصاء والحصار وتلك كانت هذه الاسماء لما  
فيه من العموم والاستغناء لما علق به من المعاني وان شئت فانظر قوله من ياتى  
اكرمه كيف استغنى عن دونه العلم واستغنى بها عن التفصيل والطول الى عذر قد  
تعدر استيعابه مع اذانه الى الاملال لو قلت مكانا ان ياتى بزيد اكرمه وان ياتى بغيره  
وان ياتى خالدا وان عدت كثر من الجنس لم تسخره مع حصول الملازمة وفي  
البرزل ومن يطع الله انى انما مكلف اطيع الله فى فرائضه ورسوله انى واطاع رسوله  
فى سننه وخشي الله انى وخشي الله على ما مضى من ذنوبه ويشق اى فيما استقبل  
ما وليك هم القائلون وقد جمع النجاة والطفن بن وبره وكلية لما قرع من بيان ما  
لما فى كمال الشرط من العزوف اخذ بيوتان جعلت في الشرط والجواز يجب ان يكونا فاعلمت  
والمغل مضارع مقال واعلم ان الجواز والشرط انى لما كان معنى الجواز والشرط بادا  
الاولا منها على خلاف احوا انهما كاسمى هو بعلف وجوز شئ غير واقع بوجود شئ هو لازم  
كذلك ان الشرط انما يكون باسم غير موجود ويمكن ان يوجد وان لا يوجد والجواز باسم  
موقوف دخوله من الوجود على دخول شرط فيه يستلزم جوابا وما وذلك فاعلم انى  
لستوجب ذلك المعلق بهذا الوجه استحقاقه للثبوت فى جعل الشرط والجواز لما عرفت  
من معناهما انما فاشنع القاء للتسبيب انى فلما ذكرنا من امتناع الثبوت فى جعليهما  
لقتنع ان يكون الجملتان اسميتين او احدهما معطوف على الاخرى فى كونها وقد استجيز ذلك  
للفصل المعنى ولتنتع ايضا ان يكون احدهما المجلد اسمية لان اسما ثابتة واقعة المستقيم  
تعلق وقع غير هاهنا ونوعها وكذا امتناع المضى انى وكما الذى من استوجب التعلق  
المعلول امتناع المضى فى الجملتين فاشنع انى ان كان الامر على ما ذكرنا فاستحال ان يكون

الفعلان فى الشريط والجزأ ما ضيف او ان يكون احدا الفعلين ما ضيف الى تسجيل كون  
احدا الفعلين ايضا ما ضيف لان معنى الشرط ان يقع شئ لوقوعه غيره فيما يأتى ويبررى  
امتناع المضى ان يكون على ابدال ان يكون من المضى تقديره لامتناع ان يكون داولا قريب  
ونظهر من هذا ويرد ويعلم مما ذكرنا من استلزام التعلق بالما ذكره لامتناع كون الجملتين  
اسميتين انا احدهما وامتناع كون الفعلين ما ضيف واحدهما ان نحو ما كان الشرط والجزأ  
فيه ما ضيف لفظا ليعنى فان شأن ان قلب معنى الفعل الماضى الى الاستقبال او كان  
الشرط ما ضيف لفظا والجزأ مضارعا او على العكس نحو معطوف على نحو انى وان نحو ما  
كان الشرط فيه مضارعا والجزأ اسما والتنويع بقوله ونحو لكون احدهما المجلد اسمية  
بخلاف الامثلة المتقدمة ونحو انى وان نحو ما كان الفعلان فيه ما ضيف صحيحين  
ان يكون ما ضيف لفظا ومعنى نحران اكره انى لان قد اكرهتك ليس بدلالة اقتران لان  
وامسب بهما ولبيان القافى وقد ذكرنا مما مر ان الجزأ لا يقع الا بالمستقبل فاذا وقع فى الماضى  
الصرح بحسب القال الصريح الجواز به لانفقا به اذ ذاك الى رابطة شطبة عاقلة وهى القاء  
من من حرف العطف لانها هى التى تفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها وتوذن بالانتبا ع  
ولكن ايضا قد لان الماضى بعيد من المستقبل فتوتى بقى ليقرب به من الحال الذى من شأنه  
الغيب الى الاستقبال بخلاف الماضى مما لا يوجب تعيين لقوله نحو الاول الى اخيه والبيان  
عين الميتين فكون ما عبارة عن التاكيد لشرطه التى مرت وكون العائد فى كونه على الفعل  
الذى من هذه الاشلة ونحو مع على ما باعتبار اللفظ والمعنى من الشرط الذى لا موجب  
معه لان يكون الفعل مضارعا ونظهر من هذا ان قول العلامة الشارح رحمه الله انما فى  
لكونه يعود على ما ضعيف كنون التاكيد بيان لما يوجب كون الفعل مضارعا وذلك ان الاول  
بما الا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب فلا يولد كونهما الماضى لا الحال ولا ما ليس معنى  
الطلب ولما الشرط وان لم يكن موضوعا لنون التاكيد فقد زاد مع ان الجزأ من التاكيد معنى  
الجزأ ويدخل مع نون التاكيد لشيء بالام القسم المؤكدة للفعل ونحو كونهما مؤكدة كقوله  
فعله تعالى فاما ياتيتكم اصله ان تاتى زيدا ما على ان ثم ادغم فادخل نون التاكيد ومن  
تبع الجرامى هدى كتاب وشرعة وقوله تعالى فاما تشققتهم تصادفتهم ونظرت  
بهم وهذا الجمل بعد تفصيل لا يصار اليه لا يرجع اليه خبر ان نحو فى مبلغ الكلام هذه اضافة  
مثل جرد قطعه المعنى وشرط ما ذكرنا الى ان نحو الامثلة المذكورة لا توفى من الكلام البليغ  
الامعنى لطيف حين مثل بالحق صفة لكمة والنحو القصدا ان مثل قصدا اظهار ما  
ليس حاصلا فى زعم ما هو حاصل نظر الى لفظ الماضى انما لقوة الاسباب تفصيل لما نتع  
لاجله التوفى فانه يكون باعتبار ما خلفه انى التواخي ما منشأه قوة اسباب فى وقوع  
ما ليس وانما لاجتماعها وتناصر بعضها بعضا كقولنا ان اشتربنا كذا لفظ الماضى حال اجتماع  
اسباب الاشتراء من تراضى المتبايعين وروية المبيع ومسا من تنف عليه البيع وانما اخذ  
ما يستفيع كالواقع كقولنا ان مت اذ الموت حتم على كل انسان وعليه وعلى اقامته ما يستفيع قيام  
الواقع فقط الا فى كونه شرطا قال تعالى ونادى اصحاب الجنة ملكهم الماضى لان هذا النداء



انما يكون بعد استقراء من في الجنة وقال ونازي اصحاب الاعراف من جمع عرف استقراء  
عرف القدس وعرف الديك وحق اعلى الحجاب وهو للسور المضروب من الجنة والنار وكذا  
ومثل ما مضى من الامثلة في بزل ما هو للواقع من قوله تعالى انا فتحنا لانا المراد  
بالفتح فتح مكة ونزلها قبل فتحها وما قدره الله تعالى فهو كائن فاحسن بصيغته الماضى  
اشارة الى انه لم يرد ادفع له ولا ارفع في نبيها على ارتفاع شان المخبر وقد اختلفت اراء المفتين  
في الفتح فقبله من فتح مكة وهو المختار وقيل فتح الروم وغيرها وقيل صلح الحديبية وهو  
نوع من الفتح وقيل فتح الاسلام بالجنة والبرهان والسيوف والسنان وقيل هو الحكم  
لقوله تعالى فافتح بيننا بالحق ولست للتعرض لى توحي ابراهيم لى اصل من يعرف  
الحاصل لعلنا ذكرنا للتعرض من ان تكون الكفارة في الكفارة المطلوب بها نفس الصفة  
في الكفارة المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف مسووه لاجل موصوف غير مذكور كما  
يقول في عرض من يؤذي المؤمنين المؤمن هو الذي يصلي ويصلي ولا يؤذي اخاه المسلم  
وتوصل بذلك الى نفي الايمان عن المؤذي وكما قال تعالى ولئن اتبعتم اهواءكم افسدوا ما في الارض  
التي هي احواء ويدع لان الخطاب مع الرسول عليه السلام والمراد قوله الذين كان منهم  
بين اهل الكتاب صداقة وكان اتباع اهل الله صفتهم بشهادة ترك المضارع الى المضارع المؤذن  
بالحقيق نظرا الى اللفظ وحصول علم الله تعالى بان النبي لم يتبع اهواءهم والجدول ان يتبعهم  
وقال لئن اشركت احبطت عملي بشهادة النجيد والموجه اليهم جماعة مع علم الله تعالى  
ان رسوله لا يشركون واتجبط اعمالهم والاثبات بالماضي وقال فان زلزلتم اهل الجحيم عن  
الطريق الذي امرتم به من بعد ما جاءكم اليقين في الحق والشواهد على ما وعدهم الى الاخرة  
فيه وهو الحق فان الخطاب مع المسلمين والمراد المكاتب فيكون اهل الكتاب او نظيره  
نظيره ما مضى من الامثلة المارة ذكره في كونه تعريضا لى ترك المضارع الى المضارع المؤذن ابراهيم  
ما ليس حاصله في عرض الحاصل لقصد التعريض لقوله تعالى وما الى العبد الذي فطرني  
لانه اخبر الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد منا صحتهم لتلطف لهم ويدرأهم  
ولانه ادخل في احوال النصح حيث لا يريد لهم غير ما يريد لوجه فوضع وما الى العبد  
الذي فطرني اثنى خلقه موضع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وان اردت فتناقل قوله  
تعالى واليه ترجعون ولولا قصد التعريض لقول واليه ارجع السجود والنظم وكذا اثنى  
ومثل ما مضى في كونه تعريضا لى اخذ الآية لانه يريد ان يتخذون من دونه الهة ان ردكم  
موبضد وشنع لكم هو لانه لم يفعل شفا عنهم ولم يتدوا على انقاذكم اليكم في هذا الاستعجاب  
لو اتفون في ضلال بين الخفي على كذا لى وكان التعريض ولا يزدان به قال في اثنى  
بركم ولم نقل بربن واددنه بقوله فاسمعون اى فاسمعوا قولن والطعن في كونه النبيه  
عليه واسبيل الى معرفة منية هذا التعريض لا معرفة مقام تفضيله وقامه قصده في  
الحق على وجه لا يقضى من شئ في قتل من يستوعب الحق الى زيادة غضب والوجه من ان  
ترك المشافهة بنسبتهم الى الضلال وترك المنصرح لهم بان تنسبهم الى مباشرة الباطل  
ومن هذا الاسلوب هذا لاشارة الى تطلب اسماح الحق او الى ترك المواجهة بالتضليل

وتما جاء على هذا الطريق قوله تعالى قل لا تسالون الى اخيه حيث اسند الاجرام وهو  
لا تتراف الجرعة الى الخاطئين والعمل الى الخاطئين ولا تخفى النسق النسق فاجاب من  
الكلام على نظام واحد اثنى وان لم يقصد هذا الاسلوب كان حذو نظم الكلام اسناد العمل  
الى الخاطئين والاجرام الى الخاطئين على عكس ذلك وانما قال من حيث الظاهر لانه اراد  
بالاجرام الصغائر والذلات التي لا تخلو منها مؤمن وبالعمل الكفر والمعاصي العظام  
فهو من المعاصي ما اول فلا يكون حق النسق على هذا التناوب ما قيل وكذا ما قبله اثنى وشمل  
قل لا تسالون جاء الذي قبله على هذا الفن حيث قال انا ثم عطف على اسم ان واياكم ثم  
قال لعلني بعدى ثم عطف عليه او في ضلال وهو محتمل ان يكون خبر المعطوف ويكون خبر  
المعطوف عليه محذوفا ومحتمل العكس فتترك التصريح باضافة الهدى الى انفسهم والظلال  
الى العبد لان احدهما نظير من اذ لا نسب الخطاء الى صاحبه وقال انت مخطئ بعصيه  
ذاك وعند الغضب ينبغي سداد الفكر وعند اختلاله لا يطع في الفهم فغفرت الغرض  
بخلافه اذ قال ان احدا لا يشك في انه على الخطاء والتماضي في الباطل تتبع والرجوع الى  
الحق احسن الاخلاق وذلك لا يوجب نقصا في المرتبة ولا يؤهم انه في قوله شاك على  
اثنى في الكلام المستقيم دلالة غير خفية على ان من هو على الهدى ومن هو في الضلال  
المستبين من الضلالين حيث امر النبي عليه السلام بان يتبع ربه بقوله من رزقكم من السموات  
والارض ثم امره بان يتولى الاجابة ولا يفراد عنهم بقوله لانه اثنى رزقكم من السموات  
باعتهم فيقولون به بقلوبهم لا انهم زنا ابنا ان تتكلم اياه لان الذي تمكن في صدورهم  
من العناد رغب الشوك قد اخرج اقوالهم عن النطق بالحق مع علمهم بصحته وامره  
ان يقول لهم بعد الحجاء والالزام وانا انا لعلني هدى او في ضلال مبين اثنى ان احد  
الضالين من الذين يتوحدون بالارتقاء من السموات والارض بالعبادة ومن الذين  
يتمشكون به الحاد الذي لا يوصف بالقدرة لعلني احد من من الهدى والضلال  
والاختلاف بين حرد في الجحيم الداخلين على الهدى والضلال لان من هو على الحق كانه  
من نفع مطلع والمضال من غرس عن نفي في ظلمه وهذا النوع من الكلام سمي المنصف  
بتسكين النون من الانصاف قال صاحب الكشاف هذا من الكلام المنصف الذي كل  
من سمعه من موال او عباد قال لمن خطيب به قد انصفك صاحبك وانما قدم قوله  
قل انت السالون في قوله وانا واياكم مع انه متأخر في ترتيب المصاحف لان قوله قل انت السالون  
ادخل في الانصاف وبلغ فيه من قوله وانا واياكم التصريح اسناد الجرعة الى نفوسهم و  
العدل الى خصم خلاف الهدى والضلال ولعلنا لنتناول من قبل المتكلم والسامع معطوف  
على ما للتعرض وايضا لاطهار الرغبة يعنى من جهة التنازل في وقوع ما دخل تحت لفظ  
الشرك الحق لك ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك عن صفي ومرادى وذلك يصلح ان يكون مثالا  
لقلا الاعتبارين وعليه اثنى قوله تعالى ولا تكثر هو الالة واراد على اعتبار اظهر الرغبة  
في وقوع الداخل تحت لفظ الماضى والنتيحات جمع الفتاة ويكنى بالفتاة والفتاة عن  
العبد والامة والبقاء مصدر البغي يقال افك اذا كثرت تبغى بغاء فهو غي



أردت تحضنني تعفنا اخرج الكلام على لفظ المضى بنسبها على ان اختيار من العفان ليس  
مرغوب فيه حسن عند الله تعالى يجب ان يقع ارادة الشخص منه ومن اللواتي في نفس الامة  
سؤال بجواب ثلثنا مما حذرنا عن التطويل هذا المثال خاص باظهار الرغبة وما شاكل ذلك  
اي وما شابه المذكور من قوله لعل لقوة الاسباب الى اخره وقوله رحمه الله تعالى  
وانما قال في الدعاء الى غاية لا ينبغي لوجه الخبر من هذا القبيل من قبيل التفاؤل  
ظهر له في الدعاء الى غاية لا ينبغي لوجه الخبر من هذا القبيل من قبيل التفاؤل  
ويمكن ان يكون من اظهار الرغبة وجون الجمع وبعض الاول قول المصنف رحمه الله في باب  
الجهادات المحسنة استعمال الخبر في موضع الطلب تكثيرا لكون المقصد التفاؤل بالواقع  
اذا قيل لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة لتتفأل بلفظ المضى على عقد  
من الامور الحاصلة التي حقها الاخبار عنها بافعال ماضية وفي ما ذكرنا ما ينبى على ان  
من التفاؤل واطهار الرغبة ليس خصوصاً وعموماً مطلقاً ومن هنا ومن كان التفاؤل  
واظهار الرغبة سفيطاً للطفه تفيدها اختلاف الشرط من لفظ الماضي مع المحسنة في السبب  
مع السببية في اذاجاتهم المحسنة وان تصبهم بيقينة وهى ان النفوس لما كانت تترقب  
في المحسنة اتي بالماضي معها التفاؤل بوقوعه على الوجه الذي ذكرنا في خلاف السببية فانها  
تتهد فيها ابراراً محطوف على ابرار غير الحاصل وقد روى العطف بأو ايت النكبة في ترك  
المستقبل الى الماضي توحي ما ذكر وتوحي ابراراً المقدر في كسوة الملفوظ به لانصبا بالكلام  
الى معناه لا فائدة الكلام الملفوظ معنى المقدر لتعليل لقوله ابراراً المقدرين به قولنا ان كرسى  
الآن فقد اكرمتك لمسى في الظاهر عن صريح الاستحالة كون اكرام في الحال سبباً للاكرام الذي  
وجدنا من ونقضى امتناع كون الموجود سبباً للمعدوم فلا بد من مقدر ضرورة تصحيح  
معناه واذا اريد ابراراً المقدر يجب ان يكون ما ضياً لان المعنى عليه خوان تعتقد بانك اكرمتني  
الآن فاعتقد بانى اكرمتك لمسى فجعل كانه ابراراً موجب الماضى فائدة ابراراً الماضى في  
الملفوظ به ايدان بان المقدر لو ابراراً يجب ان يكون على صفة الملفوظ به فافهم ذلك  
في حيث وضعت لتعلق شئى لمتنع على سبيل الختم والوجوب بامتناع غيره كتحليلك  
لا امتناع الاكراهك بامتناع محجى مخاطبك في قولك لو جيتني اكرمتك استحالنا لت حملنا الوعد على  
تكونا شئين اثنين اعني اسميتين فان الاسمية هى الثبوتية اى الحادثة عن الدلالة على  
الحدوث والتجدد وما ذكرنا يعلم ان ما نكف موصوفة والباصلة التعللى وعلى متعلق بالمتنع  
وامتنعت جواب في حين ولزم محطوف على اسعت وموتعتى بنفسه وبالكما قال لرب  
الشئ ولزم منه به فان كان من الاول كان فاعله ذكر يعود على مدلول الكلام السابق ومنه  
ان يكونا وتقدره ولزم من كون لمتعلق المذكور ان يكون الحملان فعليتين وان كان من الثاني  
ففاعله ان يكونا اى ولزم من كون لمتعلق المذكور ان يكونا فعليتين فاعله الفعلية التخيلى  
دون الثبوتية والفعل ماضى والاول للحال اى لزمان كوننا فعليتين والحال ان الفعل ماضى  
لانها موصوفة لشئ في الماضي وانما اذا دخلت على المستقبل تقلب معناه الى المضى والى  
فلما من القلب اشار المصنف بقوله واستلزم اى استتبع ما ذكر من معنى لو وكون حملنا ما

فعليتين والفعال ماضى في مثل قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار اى قد وقفوا عند  
وبعضها منهما فهم موقوفون على ان يدخلوا النار من قولهم وقفه وقفاً من وقف وقفاً او  
وقفوا عليها اى حتى ختمهم بها وقفوا فوق النار على الصراط ومن جسر فوق جهنم  
او عند قول حقيقتهما نحن نعلم من قولهم وقفوا فلا ناعى كلام فلان اى فهمته وعرفته  
وجواب لو ترى من اللعابه ومولرات سور حثقلهم او لرايت سور حالهم وفيه من المبالغة  
ما ليس ذكره بذلك عليه قول الرجل لخلامه واسه لى قننت اليك وسكنت على الجواب  
ذمت فكره الى نوع المكروه ولواظهره لم يكن كلاماً ومن قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون  
ناكسوا رؤسهم من الجبا والخزي والفخر عند موتهم موبيان شدة الخيال لان المذنب اذا  
استاء الى الرب ثم وقف من يديه يكون في غاية الخجلة وجوابه ايضا مطوحي اى لرايت  
اسور حال ومن قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم للسؤال وجوابه  
من وك اى ولو ترى موقوفهم على اذل حال وهم تناسلوا الكلام وتجاوزون كما يكون عليه  
حال جماعة اخطاوا حتى امس قول بعضهم لبعض كان ذلك بسبيلك وبرء عليه آخر مثل ذلك  
لرايت عجبا وحالاها لئلا تتربك المستقبل مفعول به استلزم ومزلة طرف مكان لى  
استلزم ان تقوم الفعل المستقبل من الآيات الثلاث وموتى مقام الماضى لمعلوم لان  
قد وقع واستند في قولك لرايت متعلق بالماضى لمعلوم نظماً له للمستقبل مفعول الاجله  
اى السظم المستقبل في سلك المقطوع به وهو الماضى لصدور الفعل المستقبل عن اختلاف  
في اخباره وهو الله تعالى ولان ما الله فاعله في المستقبل منزله ما قد كان وجد التحق  
وقال المحقق الشارح منزلة نصب على المصدر وفيه نقطه على متعلق المحذوف  
وهو حال من التميز التثنية اى استلزم منزل المستقبل مشابهاً لمنزلة الماضى  
في قوله تعالى وما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اى كلما دأى الكافرون حالاً حال  
العذاب وراوا حالاً من احوال المسلمين ود والوكافوا مسلمين واعلم انه تكفى رتباً  
فتلقى الاسم ولعل الماضى قالوا لانها تقع في الامر العام جواباً لسؤال فيه فاعل كقولك  
لمن تقول ما لقيت رجلاً او قدرته بقول ركب رجل لقيته فوجب مطابقة الجواب السؤال  
وقد مراد معها ما فقال ركباً رجل عندك بالجد وقد تلحق بهما ما الموصوفة قال ساجدة بن ابي  
الصامت ركباً النفر من الامر له من جهة كحل العفان الظاهر ان ما نكف موصوفة اى  
الضم من نكر اليها فان المعنى نكرهه فعلى هذا ما في ركباً لود كانه عند بعض البصريين  
المستقبل بعد ركب حكاية للفظه مراعاة للظاهر فان الكفار يودون ذلك يوم تقوم الساعة  
وهو في تاويل الماضى لان ما اخبر الله تعالى به بالغ في الثبوت مبلغ الموجود الذي قد مضت  
عليه الارضنة المتطاولة وله في القرآن غير نظير وقد مر عند بعض نكره موصوفه بيود  
على حدث الذكر والتقدير رب يوم يود منه الذين كفروا لو كانوا مسلمين وحذف الفعل  
لسد الصفة مسته كما حذف الصفة لسد الفعل مسدها كما في البيت وعش كونهما من ردة  
في الآلة لاستلزام دخولها اذ ذاك على الفعل ويكون المعنى رب يود وهو معلوم الاستماع  
والكوفون مضمون كان وتقولون قد مر ركباً كان يود وهو عند مسوده تمنع لقلته الجود

موتى



عنده عبد الله المقتول على تاويل كان عبدا له المقتول والى هذا الفصل اشار المصنف  
بقوله في احد قولنا لصاحبنا البصري وهو متعلق بيزيد يود و لتلك ان نقول المشهور  
ان رب التقليل قال الميرد رب بغيريات ما اوقعها عليه كان وليس بالكسر وذلك  
بجدر و رها ان تكون نكرة لان التقليل والتكثير لا يتعلقان الا في النكرة لان المعرفة بتعيين  
لا تخلفها وتغنى الكافي لاسلام كثر وتصل فكيف قال تعالى زعموا يود والمجيب  
بان امام عبد القاهر قال قد غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة يقولون رب منعه  
في موضع المدح وقال امر القيس لا رب يوم لك منهق صالح قال وكذا زعمنا قال ابن عطاء  
السدي فان تيسر مجوز الغنا في مقامه بعد الوعد وفوقه وان العرب يستعملون  
ما وضع للتقليل مقام ما وضع للتكثير اظهارا للترفع واستغناء عن التصريح بالخوض فيقول  
زعمنا ندمت على فعلتي وان كان فاطما بكثرة الندم وان التقليل يبلغ في التهديد لان المعنى  
الندم كفي في كونه زاجرا عن هذا الفعل فكيف كثرة وبان العذاب يشغلهم عن تفرغ ذلك  
في التقليل استلزم يعطوف على استلزم اي لو كانت للتعليل المذكور استلزم في الايات  
ما سمعت واستلزم في قوله لو تيسر الواجب فتقوله القصد منعول استلزم والباء والياء  
متعلقان به وان احسانه منعول التصوير والمعنى واستلزم في لو تحسن التي لشكرت ان  
تريد ما منعول حكاية للفظه نظر الى الظاهر جعل استغناء احسانه فيما مضى وقما  
فوقنا مصورا في ذهن السامع مثل القصد يستهزئ في قوله تعالى ايده يستهزئ  
في مقابلة قول المناويق انما نحن استهزئون ويكسبون في قوله تعالى وويل لهم مما يسبون  
الى استهزاء الاستهزاء والكسب زمانا فزمانا وقد مر الكلام فيهما فنذكر ذلك ان معنى  
فعل المستعمل ان يكون مفهوما واقعا على سبيل التحدث والاستمرار وقوله لو يطبعها الراجل  
وارد على هذا المعنى مسوق على تركه الى الماضي مع لو الى المستقبل لئلا يظن قصد استمرار التمتع  
اطاعته عليه الام ايامهم ولعل على انهم كانوا يريدون ان يدوم ويستمر عمله عليه الى ما يزدون  
من المصلحة بغير منه قوله في كثير من الامور التي لو اطاعكم ساعة فساعة في كل ما عرفت  
لكم من الامر وقتنا رونه لنعلم لو نعتم في الشقة والمشقة والركى من قولهم زيد تعنت  
عمر اي حاول ما يؤصله الى الهلاك والمعنى عنغ الرسول عليه السلام وقوعه في الهلاك سبب  
استمرار امتناعه عليه الامع ان يعمل باستصوابكم وفي الآية ابحاث كثيرة تركناها على اسرارها  
ولكن ان ترد اي ويجوز لك ان تقول المراد باشار المصارع على الماضي الامثلة المصونة من  
القرآن وغيره ان تحكى وتستحضر تلك الصور العجيبة والاحوال الهائلة وصورة واداءهم  
تفتح الواو اي تفتحهم لوصورهم ووضع الاحسان كما في امور محسوسة محسوسة فيشبه  
على المصارع دون ما قبله ونعنه في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح لصف  
وتحلى الحال التي تقع فيها تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثاره الرياح  
السحاب وهو مستعد اي فذلك من السماء والارض ومكون ناشئ عن قزع قطع سحاب  
رفقة جمع قزعة في الملامى المنظر تبدو صفة قزع اي تظهر كأن تلك المنظر قطع وظن  
سندوف ضربت بالمندف صفة ثانية لها تارة اي مرة ثم تارة اخرى تنضم التزم بعضها

بعض وتجمع وهى متقلبة بين اطوار وتارات وحالات حتى يعتد ركابا للدواة على  
بناء الفعل للمعول من الاعادة وكأته صين معني جعل معني صير وركابا منعول ثان  
المعنى تنقلب بين تارات حتى يجعل سحابا فجتها والركاب الرجل المترك اي المتجمع من  
اذا اجتمع وكذلك السحاب واسهل منه ماخذ ان يكون الفعل مبنيا للفاعل من عاد معني صار  
من امعال القرب والمعنى حتى يصير ركابا لكن الدواة ليس عليه والعرف من الاستحضار  
والنصوير ان الاستحضار اخضر من التصوير لان استحضار الصورة موجودا للصور واستحضار  
لا يكون الا في المحسوس وانه طريق وات الالتفات من الماضي الى المستقبل لقصد التصوير اسلوب  
للبلغاء لا يعدلون عنه ايتكونه اذا قضى مقام الكلام من شدة وهو ان يكون في الفعل نوع  
تغيير وخصوصية بحال تستغرب او تهتم الخاطي او غير ذلك او تاتى الهمزة للا  
والاول للعطف على مقدر اي لم نعقل ما ذكرنا وما ترى الشاعرا على اي حال سلك هذا  
الطريق في البيت في فاضلها حيث قصد الى ان تصور جعل الحالة التي تكلف الشاعرة  
بصرب الغول فيها على زعمه مصور القوم والغول بالضم السحابة وكل ما يغتال  
الانسان فاهلكه فهو غول كان ثابتا شرا يصيرهم يعرفهم الحالة ويطلعهم على غمارة  
الحالة وتتطلب مرة بعد مرة من قومه ان يشاهدوا الحالة للعجيب من شاعرة على كل  
هول فزع وثباته عند كل شدة باقى بل من قوله بما في البيت الذي قبله  
الامن مبلغ فتبين فهم بما الاقبت عندي رحا بطان باقى تليقبت الغول تهوي بسبب كالحقيقة  
تقلت لها كلاً ناضوا رضى الحق سفر فخلجها مكان منشئت شدة خوي ناهي لها كفى بصوتها  
فاضربها بالاد هي فخرت صريحا للبدن والجيران قوله تهوي اي تستقط الى اسفل سبب  
بفلاة الصحاح المكان المستوي صفة سبب الدهش والخير والخير السقوط صريحا اي  
مصر وعا حال من خرت استوى فيه المذكور الموت وجرا البعير بالكسر مقدر عنقه  
من مدحه الى مخره واللام في اللين واللحان معني على قال تعالى يخرون للافاق سجدا  
اي عليها وقال ونله للجبين ويقول العرب سقط فلان لغيره ولو حمله اي عليها وقال  
الشاعر تناولت بالدمع الطويل ثيابه فخر صريحا للبدن واللغم وقوله سبحانه ان  
مثل عيسى ان صفة عيسى وحاله العنينة كصفة آدم خلقه من ثياب جملة مفسرة  
الحالة شبيهة عيسى بآدم اي خلق آدم من ثياب ولم يكن ثياب ولا اثم فكل حال عيسى في  
احد الطرفين ثم قال له كن اي خلقه من ثياب قد جسد من طين ثم قال له كن اي انشاء ناه  
نشاء كقولهم ثم انشاء ناه خلقا آخر فتكون حكاية حال ماضية من هذا القبيل اي قرأه سبحانه  
فيكون من نوع تصوير الشيء واستحضاره واستلزم في مثل معول باستلزم اي واستلزم  
ما ذكرنا من معول في قوله تعالى لو انتم تعلمون ان نحمل على ان اصل تعلمون تعلمون لان كيد  
لوحقها ان تدخل على الافعال دون الاسماء كما سبق ثم اخبر تلك الاول للاختصاص راخرا على  
شريطة التفسير ابدل من الصمد المتصل الذي موالاو صمير منفصل وهو ان سقط كما  
تصل به من اللفظ فانه فاعل الفعل المصير وتكون تفسيره وذلك مقتضى علم الاعراب  
ولما مقتضى علم المعاني فهو ان التقدم بالذكر يدل على التخصيص فقوله انم تكون يدل على انهم

فان رجعا الى المعنى  
لان الاعادة هي فعل  
الشيء ثانيا

ستفهام

صحاح

ن



لما يؤثرها سعلق مولع و الهيا جمع الى ما ومن بيانية تدفع على الميكن المعنى مولع بالشيء فتأ  
 القلوب من اللطائف والصنقى والصنقى ما يصطفيه للرئيس من المعنى لنفسه قبل القسمة  
 والجمع الصنفيا والبا متعلق بيؤثر وحياتها الهيا للقلوب وحببة القلب كسواده وسواده  
 وتنثر معطوف على يؤثر من ثرت الشيء عليها على اللطائف والعواد القلب وجمعها القردة  
 والمصانع جمع صقع يقال خطب مصقع أى بلغ والخبايا جمع خبيئ وهو ما جئى متوسل  
 متقرب وذلك إشارة الى الطلب باستقراغ الطاقة والى التولع من توسل اليه اذ المتقرب  
 اليه بجعل ذلك الباء سعلق متوسل وذلك إشارة الى الطلب باستقراغ الطاقة والى التولع  
 ان تتألف الى ان سطر من تأتق فى الروضه وقع فيها منتبعا لما يؤلفه أى بجبهه متعلق  
 ايضا بمتوسل فى وجه طرف التأتق أى جهته وسببه فى الريد طرف كفى منتبعا لاجال  
 من المستتر فى تتألف مما والى متعلقان مستقلا وعندك طرف اجملة أى رده الى الجملة  
 وانه راجع الى السبيل والمعنى محو لامن الحجاز الى الجاهلى الذى ظهر عندك من عجز عن تحذوا  
 لغرضه الذى يدل الى تفصيل ذلك الامحاز طامع صفة رالكض أى متوقع فى صلة طامع و  
 المشوبة جزاء الطاعة والحسنى ضد السوءى صفة المثوبة والحقق جعل الحسنى مفعول  
 طامع ومنه نظير انه لازم قال طمع فيه طمعا واطعمه فيه غيره والعون بالنصب جماع  
 جماعها المثلثة فان حمله منصوب بديل قوله يذعن فى تحذ وغورا عان انصب غورا  
 باليقول عن الثقات وقواهم مررت بزيد وغيره نصب عمرا ومرت بزيد اللطيف بالنصب  
 اورده هذا المثال المصنف فى نحو المفتاح استشهدا بالمنصوب محلا لما هو محذور بحرف الجح  
 فى قسم المنصوبات فى القسم للثامن منها فى قوله لما النصب فلما اتصل بالفعل بحرف الفاعل  
 من غير التولع اعنى الفاعل وهو ثمانية انواع ثم قال بعد تمام القسم السابع وثامنها  
 اثنى ثامن المنصوبات المحذور بحرف الجح هو مرت بزيد والنصب به لا يظهر الا فى تابعه  
 كما قال يذعن البنت عنده الهاء لرب العترة وهو النجاة والظن الحين ونشتر الميث  
 نشتر نشورا عاش بعد الموت ومنه يوم الفشور بالذخ متعلق بالفوز وهو مصدر فخر  
 النشور والاشنى الارتفاع بن شنى يسنى سنا بالذ للهتم اجعلنا من الفائز بن النشور  
 وآله اجمعين **الفصل الثامن** مركوز من الركن الغنى زنى الارض خبي مقدم  
 على مبتداه وهذان الخفقه من المشغلة مع اسمها ضمى الثبات والجملة المفترقه  
 وهى ليس اسمها ضمى الثبات وخبره وهو مشتق مع فاعله وهو الاتقاد والاولى صفة  
 مركوز والمعنى تحقق عندك بحيث يمكن رده ذلك الحقيق وانكاره انه لا يمنع ان يكون الاتقاد  
 من فهو مسمى جملة فى حكم التامخى صفة الاتقاد وهو تفاعل من تلاخبا اذا اتحد كل منهما  
 صاحبه ارجا مستحكما الاطخى صفة ارنباط وجاز لان الاضافة لفظية فى حكم الاتصال  
 اى محى تعلق احدا لغرض من بالآخر والاختية واحد الاوخت قال الجوهري قال الربكيت  
 مؤان تدفن طرفا قطعة جبل فى الارض وفيه عصبية او جيبى فتظهر منه كالخروقة  
 ونشتر اليه الدابة والاختية ايضا الخروقة والذمة يقال فلان اوختى واسيات تخرج  
 وذلك على الاتقاد والارنباط من المعنى من كحله حالها مع التى قبلها حال الصفة مع الموصوف

ما انا انى ان لا اذ الى الضمير  
 عليه و ذ انك لا تا تا على  
 ان تا اسر ان تنع بعد لو فو فو  
 بعد ما ذ انك على ذ ان الفعل  
 و لا يصح ناد الى الوصل  
 على اخذ فو لجان ان يكون  
 في الكلام فمقتات بلان  
 على بعد فو ان تعين  
 احدهما الى الالة

لعلكم



والتاكيد مع المؤكد والبيان مع المبين دون البدل اما في بدل البعض الاشتغال فظاهر  
وفي بدل الكل فلانه في حكم التخييه والتحقيق الشارح جعل فرق بين الاتحاد والارتباط  
الاتحاد كالاقاد من التاكيد وعطف البيان والصفة والبدل والارتباط كالارتباط بالحق  
والمعطوف عليه وفيه نظر لان البدل شئ مستقل بنفسه وليس من حقه الاول والثاني  
والصفة لان التاكيد والصفة كالجن من الاول في اللفظ وهما الاول في المعنى والبدل  
منقطع عن البدل منه مستقل بنفسه مفرد في مكانه وان المصنف في بيان انه اذا كان  
بين مفهومين الجملين اتحاد وارتباط مستحكم منع عطف احدهما على الاخرى فلا معنى لغيره  
اذا انشأ كان بين الجملتين ارتباط كالجملين المعطوف احدهما على الاخرى لا يمكن العطف  
ولا ان يأتى معطوف على اتحاد اى وليس يمنع ان يكون من مفهومين جملتين جملته واجبا  
جميع الاجنب يقال رجل اجنبى واجنب للذي لم يكن من القوم لا تقطع الوشاخ بينهما من  
كل جانب لا تقطع الاسباب بين مفهوميهما من كل الجهات وهو علة المبانيه والوشاخ  
جميع الوشاخ مثل اناك واويل ومواسم من قولهم وشيخ باينهم من القرابة اشتبك ومنه  
قولهم سنها واشجة رجم اى قرابه مشتبهه ولا ان يكونا بين من نسق على ولا ان يأتى  
اى ولا يمنع ان يكون مفهوم الجملتين من الاتحاد ومن المبانيه الثلاثة اى يكون منهما شيئا  
من وجه ومبانيه من وجه لا صوره رجم اى مناسبة ما علة كونهما بين من والاصه  
العاطفه قرابه كانت او غيرها يقال دنى وبينه آصره رجم دنى العاطفه هي اى بين  
الجملتين طرف مكان لا صوره فتوسط اى فاذا كان الاصل على ما ذكر فتوسط حاك مفهومين  
بين الجملتين اللتين من مفهوميهما اتحاد ومن الجملتين اللتين من مفهوميهما مبانيه من كل  
الوجوه كذلك اى لكونهما بين من علة التوسط واذا عرفت هذا فاعلم ان مبنى الفصل  
الجملين وهو طرح العاطف والوصل بينهما وهو ذكر العاطف على هذه الجهات الثلاث  
ان القسم الاول لا يمكن فيه العطف لاستقلاله الجمع بين رادوى والنعام فمعنى ان يكون  
النوع الثالث وكذا طرقت الجمل عن البيان وهو الاجاز ولا طرقت الجمل عنه وهو الاطباء اى  
هذه الجهات الثلاث كما عرفت في العطف بعينه وستعرف وانها اى الجهات المذكورة  
وهو المنسقد الاستعداد اى اخرج الذات من الدراميم او موضعه والبصيرة الاستبصار اى  
والمضمار ههنا المكان الذى يصر فيه الدابة وتضيرها ان تحلف حتى تسكن ثم ترد الى  
القوت والنظر واحد ناظر كلقار وكاف معنى المناظر وصحبه لنظر والنظر اى  
النظر نحو الاجال والجمل وهو التامل بالعين والمراد هنا التامل فقط والمعار العباد  
وقدر الشئ مبلغه والمسيار ما تناس به مقدار قبح الجرح جديا كان او غيرة يقال سبى  
الجرح بالمسيار وغور كل شئ قعره والخطا ما يتحرك في الثلب من راي او معنى ونحو  
صوابه اى موضع صواب الخاطر يقال فلان منجم الباطل والضلالة بالفتح وخطابه تدوى  
بالقصص وهى اللغة النحوى يوافق فيه وهو صدىه والجلد بالكسر المصنعة يقال جلجلى  
الوازيه معاودة وهو صدىه والجلد بالكسر المصنعة يقال جلجلى  
صديقه وقد صدى يصدى صداء وهذه اخبارات وهى الضمير للجهات وهو مبتدأ وال

عطف السى على لعمري والى ذلك  
الجملة الناحية لاسلامه

والكافى الناح لمرعاه  
الموازيه معاودة وهو صدىه  
صديقه وقد صدى يصدى صداء  
معاودة المجرى مدونه

خبره وطبقت من قولهم طبق السيف العنق اصاب المفصل وابانها ومنطبق الحاكم  
في المفتى اصاب فيها في الجهات شديدا كالجواب اذا تفتح المفتى بالنصب الا وفر وقد مر  
ما فيه والايدي الاختراع وابدع الشاعر اذا جاء بالبدع وهذا فصل يعنى فصل الفصل  
والوصل كما جاء ببيان انه يمكن بين معنى جملتين اتحاد وان يكون منهما مبانيه وان يكونا  
متوسطين بين الاول والثانية وان مدار العطف على تلك الجهات عطفه بان يبين موضع العطف  
عن غير موضع اعطى في الجملة كخون تذكر مثل ذكر الجمل معطوف فانتنا سبعة بحرف النسق  
تارة وتروكا للتنوين ورفع العطف به عطف على معطوفها موا السماع دون الاضافة اى  
المجرى بها بغير عطف مشورة اخرى للتنانف واحده منها بعد اخرى هو الاصل في وقت  
العطف وتركه زيادة في البيان وتتميم للكشف وبان تبيين موضع العطف ضربان  
ضرب يسهل تناوله وضرب يشكل التعاطي والامر فيه فالنوع الاول اعنى القريب على  
ضربين الاول هو العطف بين الجمل بحروف العطف غير الواو ومطلقا من غير اشتراط ان يكون  
للجملة المعطوف عليها موضع من الاعراب والثاني هو العطف بالواو من الجمل لا مطلقا بل بشرط  
ان يكون الجملة التى تعطف عليها موضع من الاعراب وستعرف السس في اطلاق العطف بغير  
الواو واستندراك العطف بالواو ولكن والنوع الثاني اى البعيد وان يعطف بين الجمل الواو  
الحال ان لا يكون الجملة المعطوف عليها موضع لعر ليق والسبب في سهولة تاتى القسم الاول  
وصعوبة الثاني هو ان الجملة في باب العطف هى معرفة بلانة اصول اى العطف يعتبر  
الى لمحة معان متحق حصلت لك سهل عليك لغو احدها الموضع الصالح للعطف من حيث  
يعنى من جهة لبناع الثاني الاول باحد حروفه وثانيهما فائدة العطف ومخزاه وستعرف  
وثالثهما سبب كون العطف مقبولا لا مردودا اى حسنا غير قبيح وستعرف عليه وانت  
اذا انتفت اى علمت بالاحكام من الاثنان احكام الشئ يقال اذا علمت عملا فانتفته معناه  
الفاء الاخيرة اى معانى حروف العطف غير الواو مقبولا فتننت اى على قوله لا يباعه  
حرف عطف في تفسير حصلت جواب اذا اى اذا عرفت معانيها عرفت الاصول الثلاثة  
الموضع والمطلوب منه وكونه مقبولا كدالة تعليل للملازمة اى لا فائدة كل واحد من حرف  
النسق دون الواو معنى معين تقضى كل المعنى من الجمل بين اى وسطا وقد جاء اليقين  
الوسط يقال جلس من الغوم كيقول وسط الغوم بالتحفيف اى موضع خاصا مشتملا على  
صفة يئنا اى وسطا متضمنا لفائدة العطف وكونه مقبولا اعطى على فائدته اى ويشتمل على  
وجه كون العطف مقبولا في ذلك اليقين او حال من معنى وجاز لانه موصوف مقرب العطف  
بهما وذلك لانك اذا تخففت ان كل اى العطف على اربعة انواع نوع لشرك من الاول والثاني والثالث  
وحكيم وهو الواو والثا وثم وحكى الا ان الفاء يبدع الاشراك معنى للزيب من غير تزلخ  
وثم بوجه مع تراخ وحكى بوجه مع ان المعطوف بها جرت من المعطوف عليه اما اعلاه او ادونه  
مخلاف الواو فاما لا يرد سوي اشراك في الحكم شيئا ونوع جعل الحكم للاول دون الثاني وهو اذ نوع  
جعل الحكم للثاني دون الاول موبك ولكن ونوع جعل الحكم لاحدهما لا عينه وهو واو واو ولم  
تقر كنت ان بين جملتين ترتيبا لا تراخ او مع تراخ وهلم جرا عرفت ان ذلك اى موضع



وان استوعبه اى ويلزم ان لا يكون لهذا العطف نصح الآيته تقدم اللام وتأخير ورجحه  
تفصيل تقدم المتبوع حكما بناء على القول بتقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في الصنعة  
وسمى المربوع عليه لقوله جمعت ونحشا غيبة ونحمة ثلاث خصال ليست عنها موعود نقد  
جاءت غيبة ونحمة ونحشا على قول جمهور النحويين وقوله كانا على اولاد اخفت لاجلها ورعى السفا  
الاسما بها بسهام جنوب ذوت عنها التناصت وانزلت بها يوم ذباب السبب صيا  
الاسما بها جنوب ورعى السفا تقدم واليسر في ذلك ان المعطوف بالواو تابع لنسبته الى المعطوف  
فمنه المتبوع اليه فلم يلزم من تقدمه محذور ولقال ان نقول انه معطوف على الجهرى  
على عيالك الراجح على اللام انه خبر عنه مقدم عليه وهذا وان كان يلزم منه العطف على المتصل  
المربوع بدون تأكيد بالمنفصل لان الخطب فيه اهلون لان هذا قبيح جائز في الضرورة قال  
قلت اذ قبلت وذهبت تهادى وذاك اعنى عدم تقدم متبوع ممتنع ولما خولف قوله عن  
سلطانة وايام فارهبون بعنى ما اضرم عليه على شريطة التفسير جواب سؤال مقدر  
ومع ذلك يقال كيف عطف فارهبون مع فوات تقدم متبوع فاجاب بان المعطوف عليه في حكم  
المعطوف به لداالة المتبوع عليه قد اعنى ايامى رهبا فارهبون وقد سبق التعرض لاضمار  
المتصل على شريطة التفسير من الخوف وقوله وايامى رهبا معطوف على او فوابع بدق اى  
ما عاهاه توفى عليه من الايمان بى والطاعة لى او ف جواب الامر بكم بما عاهاه توفى عليه  
معه حسن الثواب على حسنكم ولو قيل ان الفاء للجزاء والتقدير وايامى رهبا معها  
رهبة من شئ فارهبون لكان صوابا ولا يخفى لاحد ان نقول يلزم على تقدير العطف ان يكون  
من المعطوف والمعطوف عليه معاخرة وان يمكن ان يجاب بان المغايرة حاصلة لان الاول  
منعوله متقدم للتخصيص والثاني منعوله متأخر وبانه عطف الدال على المدلول وهما متغايران  
ولما خولف قوله او كما عاهاه قد انفتح الواو اى نحو ما وقع قبل واو العطف حرف الاستفهام  
مور ايضا جواب عن سؤال تقديرى كما مر والجواب بان المجوز هو سبق الف  
الاستفهام وهو يقتضى فعلا ولا دلالة بل اكثر من ان يكون بعد على خصوص ذلك الفعل  
لان تقي الايمان بدلالة الكفر والتفكير كقروا بايات الله وكما عاهاه فالتبوع في حكم الملقط  
بانه وقيل ابو السهمال او يسكون الواو على ان الفاسقون قبله في قوله وما تكفى بها الا الفاسقون  
تبعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما تكفى بها الا الذين فسقوا او تنصوا لغير الله سرا كثيرة  
وحصل لك ايضا معطوف على حصل لك اى مما انتنت حصل لك ما ذكر وحصل لك ايضا ان البرك  
والاكثر عطف البيان والصفة ليست موضعا للعطف باى حرف كان من حروف العطف وتخصيص  
الواو بالبرك لان الغرض خاص بها وان كان الحكما عاها ولانه لما عظم الحكم في الصنف الاقل خص  
في ان الثاني ليدل على ما هو المنصوص من النظم لى فوات شرعا العطف اى اليسر في ان لا يولع الربعة  
لانه الصلح العطف مولا فتدان شرط العطف حكما وهو تقدم متبوع او فقدان شرط معناه وهو  
المعاخرة لى الاول تقي البرك لان قولنا سلب زيد وثوبه فى قوة قولنا سلب وثوبه حكما لان البرك  
فى حكم تخييه المبدل وكذا فى بدل الكل والبعوض ولو قال لان بين البرك العطف تدافع لان التابع  
ولا المتبوع فى العطف مقصودان ومثله كان فى العطف الحكم وان التابع فى البرك هو الذى يحدد الحد

واو ثم او غيرهما من حروف العطف على حسب المقام وعرفت منه ايضا فاذنه كالاشترار  
الخصوص فى الفاء ونحوها ويجعل الحكم لاحدهما غير معين فى او واخا انه مثلا وكونه مقبولا  
لحصول المناسبة بينهما فاذا قلت اعطاني فشكرته افادت الفاء ان الشكر كان مقبولا  
محملة وقعت على العطاء ومسببا عليه واذا قلت جنحت ثم خرج زيدا افادت ثم ان خرج  
كان بعد خروجه وان محملة وقعت منهما واذا قلت تعطيك او يكسوك ذلك او على انه فعل  
واحد منهما لا يعينه وانه فى هذه المواضع مقبول وهو على ما ترى من السهولة والقرب لدا  
سائر حروف العطف الا الواو وكذلك اذا انتت بيان سبب قرب العطف بالواو بشرط ان يكون  
للمتبوع محل اعراض اى وكالذين من قرب العطف بغير الواو بقرب ايضا العطف بالواو  
لحصول الاصول الثلاثة وحقق ان الاعراب فى قبول للعرب اياه وهو الاعراب الذى ليس  
يتبع على وجهين ليس الاول ان يكون حيث لا قبله الا بعد ان يكون غير قد قبله والثاني  
ان لا يكون كذلك وهو الاعراب الذى ليس يتبع وتحقق ان الاول يخصصه الانواع الخمسة التى  
تسمى التتابع بحكم التقسيم لان التابع ان كان توسط فهو العطف بالحرف وان كان غير فارقان  
هو المقصود بالحدث فهو البرك والا فان كان هو القول الدال على الذات والمعنى الفاعل بها فهو  
الصفة والا فان اشترطت فيه الشهادة دون الاول فهو عطف البيان والافهوا التاكيد وتكون ان  
المتبوع فى البرك فى حكم المطرح عند بعضهم لان بعض الشئ يبدل من كلمة والمعرفة من التكرار  
وبالعكس تسميه الداني بالبدل لقامه مقام الاول وذلك دليل اطراح الاول والادلة من الظاهر  
متعارضة وليس الحمق فيه مما يهتدنا الآن ونقولون حتى بدل الغلط الاتيان بدل لانها  
للاضراب عن الاول والاثبات للثاني وعلت ان التاكيد لا يكون غير المؤكدة والبيان غير المبين  
والصفة غير الموصوف فاذا قلت جاني زيدا الطريف وجاني القوم كلهم وجاني صديقك  
لم يكن الطريف وكلهم وعمر وغير زيد وغير القوم وغير عمره ثم ان قلت فعرقت ان معنى الاول  
الاشترار فقط والاشترار يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه لا ممانعة اشترار الشئ  
مع نفسه فلا يصح ان يقال جاني زيد وزيد والحال ان الثاني هو الاول حصل لك جواب اذا  
انتنت هذه المفردات حصل لك منها ان الصنف الذى ليس سببا لا يكون موضعا للعطف  
بالواو ولا باخر انما ايضا من حروف العطف لا سفا بشرطه الذى هو عدم متبوع لان العطف  
من التتابع وانما عظم الحكم فقال ليس موضعا للعطف باى حرف كان ولم يقل بالواو مع ان مقتضى  
المقام التخصيص ان الكلام مسوق لاجل الواو لسؤال التعيم حكم الواو بالقصد الاول مع كبرها  
بخلاف التخصيص بالذكر ولم يذهب عليك معطوف على حصل لك فاعل يذهب ان معنى جاني زيد  
اى اذا انتنت ما ذكرنا حصل لك كين وكين ولم يعودك ويقتل ان ادخل حرف العطف بين  
الفعل وفاعله وبين الفعل وبين فعله ومن الحال وذى الحال كما ضرب من المثال الذى جرى  
هذا المجرى كالعلة نحو ضربته وتاديبا والميت نحو طاب زيد ونفسا مما لاجل اعاب غير نتج  
بطريق الاصاله او الحاق فانه مدح غير مستقيم لاسفاه الشرط اعنى سبق ذلك للمتبع وان  
قول الشاعر عليك ورجحه انه السلام معطوف على جاني نحو جاني وزيد واوله الا ياخذ من ان  
يلزم خبرات اى يلزم ان يكون مثله نادرا بعيدا عن استعمال الفصحى لاسفاه تقدم متبوع



والاول الحق من التوطئة لكان احسن لاجماعهم على هذا واخلاصهم في ان المبدأ في حكم المحكي  
والمضرب عنه وناهيك بانه ليس في حكم المحكي قول الشاعر ان السيوف غدورها واولها كذا  
هوانن مثلي قرن الأعصبة فاحسب عن المبدل منه وهو السيوف بقوله تركت وقول  
جار الله قولهم انه في حكم نجيبة الاول ايزان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التاكيد  
والصفة في كونها تسمى مما يتبعه لانه ان دعوا لهدا الاول واطراحه الاشراك بقوله  
دانت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت ثمدر الاول لم يستكلا ذلك وسيجي ما يظهر منه ان ملة  
بذلك اطراح المبدل واما الداني ففي الصفة وعطف البيان والتاكيد لا مقام المبدأ فيها  
وقد تقدم فتعين ان موضع العطف هو النوع الخامس من الصنف الثاني وهو محل الثاني على  
بأحد حروف العطف لا غير واما قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب  
معلوم اي اجل موقت كتب في اللوح وبيّن دليل قوله ما تسبق من امته اجلا في موضع  
كتابها جواب سؤال ايضا كان قال لا قال المعطوف عليه في هذه الآية فقال فالوجه في  
ان الواو المحال ولها كتاب معلوم حال من قرية وجاز لتكون القرية موصوفة بقدرها وهي  
مجرى وما اهلكنا قرية من القرى دون العطف وحمل لها كتاب معلوم على انها صفة لقرية  
سهو ذهابا الى ان الواو لا يدخل بين الصفة والموصوف لغوات شرط معنى العطف وقوله  
وحمله على الوصف سهو اشارة الى ما ذهب اليه صاحب الكشف وغيره من ان الواو تسير في  
كتاب جملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا توسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وما  
اهلكنا من قرية الا لها من يدون واما توسط التاكيد لصوف الصفة بالموصوف كما قال في  
جاني في فعله ثوب وجاني وعليه ثوب يعني اذا وقع قبل الجار والمجرور اسم معرف  
تكون الجملة الطرفية بعد حاله وحسن يجوز ان تمام الواو منهما لتأكيد ربط الحال بدلالة  
والقياس تركه لان المقدّر في الجار والمجرور ما فعل واسم فاعل وموقع فاعله مفرد فالامل  
ترك الواو على الوجهين واذ كان اسم منك غير موصوف يكون الجملة صفة للمتكّر والقياس ترك  
الواو ويجوز ان يسيطها منهما للتنبية على حال العتامة ما تصاف لاسم ما بعلة ما ثبت من الحال  
والموصوف من الشبه كقولهم جاني رجل ومعه سيف ولولا التكرار لكان حالا فان قيل قال  
صاحب المفتاح كون الشيء منكورا لا يأتي ان تجعل ذاهل لانه لو كان كذلك لاستغنى  
حاله من مقتضاها وتأخر الامر على خلاف ذلك فالصانع ان تنوع النكرة صاحبه حال التباين  
بالموصوف والقياس لالحال بالصفة ولذلك اذا قدمت صح ذلك والنكرة في قولهم جاني رجل ومعه  
سيف لا يصح ان تكون متصفة بالطرف لان الواو اما للاشراك والربط لقسا الاشراك فلا معنى  
من الصفة والموصوف ولما الربط في سيطها للربط بين الحال وصاحبها شايع كثير والموصوف  
والصفة ساد عدم النظير فحملها على ما هو اكثر ولي من حملها على عدم التطبي وحمل الشيء على  
عدم النظير دون العام اكثر سهو لاختلاف استهداف انصاف ذي الحال بالانسان  
من تشكره ولو لا تشكر لما صح انصافه بها ويستقيم نسبة المنع اليه قوله النكرة في جاني رجل  
ومعه سيف لا يصح انصافها بما بعده الى اخره قلنا عدم صحة الانصاف بمنوع وحصر الواد  
في انما للشيء او للربط ايضا ممنوع لوجود الواسطة وهي تأكيد الربط ولم يجوز ان يؤكد الربط

الحال صل منهما بالواو قوله الواو لتأكيد الربط بين الصفة والموصوف عدم النظير قلنا  
من الذين صح انه عدم النظير بل هو في كلامهم كثير قال جار الله في الكشف والامام العلامة فخر الدين  
الرازي ان رضي الله عنهما في التفسير الكبير وغيرهما في قوله تعالى وثامنهم كلبهم جملة من  
مبتدأ وخبر واقعة صفة لسبعة كقولهم رابعهم كلبهم وسادسهم كلبهم جملة من  
وتفوقنا صنفين لثلاثة وخمسة والواو في وثامنهم هي الواو التي يدخل على الجملة الواقعة صفة  
للسبعة كما تدخل على الواقعة حاله الا ان المعرفة في نحو قولك جاني رجل ومعه كخن ومررت  
بزيد وفي يدك سيف وفادتها تؤكد لصوف الصفة بالموصوف والدلالة على ان انصافه بها  
لعدم ثابت مستقيم وهذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا  
عنت ثابت علم وطأينيه نفس ولم يربحوا بالظن كما غيرهم والليل عليه ان الله سبحانه وتعالى  
اتبع القول كما لو كان قوله رجبا بالقياس ولا تتبع القول الثالث قوله وما يعلمهم الا قليل وقال ابن  
عقيل رضي الله عنه جاني وقعت الواو انقطعت العزة اي لم يبق بعدها عزة عاديلت  
اليها وثبت انهم سبعة وثامنهم كلبهم على التقطع والبتان ولم يمكن ان تنال سبعة هاهنا  
حقى صح ان كون الواو المحال وقوله ابو النجا في اعراب الحامسة في قوله فلما صرح الشر  
لعمري ومو غريان لعمري ههنا ناقصة نفقرا الى خبر والجملة بعدها خبر لهما فان قلنا  
خبر باب كان مثل خبر مبتدأ وخبر المبتدأ لا يجوز ان يدخل عليه الواو والفاء قبل الواو  
وراما دخلت في خبر كان لان اسم كان يشبه الفاعل وخبرها يشبه الحال والدليل على ذلك انك  
تأتي بالواو في الجملة الحالية كقولك خرج زيد وعليه ثياب ولو كانت الحال مفردة لم يكن ذلك  
للواو وجه وكان السد فيه ان خبرا مسي لا يرتك على وقوعه في تلك الحال فاذا اردت ذلك  
يجتنب بالواو الدلالة على الاجتماع ولم يخرج عن حكمه قال ونظيره الصفة اذا كانت جملة  
كقوله تعالى وقسمي ان تترك هو شيئا ومو خير لكم الجملة صفة لشيء ولو كانت مفردة لم يخل  
الواو وتما ذكرنا يظهر ان تمام الراوي في هذه المواضع فمن اللبس لا بعد كون عنه اذا اقتضى  
الحال ما يتعلق به وان قوله سهو ليس كذلك لان السهو غفلة تعثرى المراد وادخال الواو هي  
المواضع بالقصد وان السهو كان من جهته حيث لم يتنبه لطرفهم وايضا من الجائز ان يكون  
لنظم الجملان وتعيين احدهما من غير في الآخر السقي سهوا فان قيل القرية في حكم الموصوفة  
لان نذره قربة من القرى فحمل الطرف على الحال اولي قيل الامل عدم التقدير ولا ترك من غير  
ضرورة لوجود محل اخر صحيح عند الجمهور وقالت الفراء لو لم يكن الواو من كذا في قوله تعالى ولها  
كتاب يعلم كان صوابا وهو كما نقول ما رأت احدا الا وعليه ثياب وان شئت قلنا لا عليه ثياب  
وراما لا اشارة بتحقيق ما ذكرنا والمحقق الشارح على قول المفتاح لكونها في حكم الموصوفة تارة  
منه وما اهلكنا قرية من القرى بقوله لتحصيل العموم المقصود بالآية وفه نظير لان  
العموم لم يولد حاصل بدون تقدير كونها موصوفة لوقوعها في سياق النفي مع زيادة من قال  
ان ابن المالكي في شرح التسهيل قال لم يعل في النكرة نقول ما مررت باحد الاقارب الا انا  
لا يجوز كون قائما صفة لاحد لان لا يحتمل من الصفة والموصوف ولا لونه خالفا لثبات  
لان معنى ما مررت الاقارب مررت قائما باحد لم يحسن فكل ما في معناه فاذا



بطل هذا ثبت ان قائما حال من لحد واذ اثبت ذلك تعين ان نصب احوال لانه بعد الجواب  
فقد صرح ابو العباس في الوصل ان لا تنصل بين موصوف وصفه وما ذهب اليه من الصريح  
لان الموصوف والصفة كشئ واحد وشيآن هما كشئ واحد والاختلاف سفي الحكم عن احداهما والاشارة  
للاخر كما لم تنصط بينهما الا وان الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول وكما يوضح  
المضاف اليه المضاف فكما لا تنفع الا بين الموصول والصلة ولا بين المضاف والمضاف اليه كما  
لا تنفع بين الموصوف والصفة ولان الا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف  
ولا تكون في حكم مستأنفة وقال الزنجشيري ولا قلت ما مررت باحد الا يزيد خبره  
كان ما بعد الجملة مبتدئة واقعة صفة لاحد وزعم في الكشف ان ولها كتاب معلوم  
جملة واقعة صفة لقريبة ووسط الواو بينهما لتوكيد لوصف الصفة بالموصوف كما قال  
في الحال جاني زيد عليه ثوب وجاني وعليه ثوب وما ذهب اليه من توسط الواو بين  
الموصوف والصفة فاسد من خمسة اوجه احدها انه قاس في ذلك الصفة على الحال من  
الصفة والحال في وف كثره لجواز تقديمها على صاحبها وجواز تخالفها بالاعراب وجواز  
تخالفها بالتعريف والبنكر وجواز اعتنا عن الجملة الحالية وليناع ذلك في الواقع  
نعتا فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الاشياء ثبت مخالفتها اياها بمقارنه الواو  
الجملة الحالية ولعتنا ذلك في الجملة النعتية الثاني ان مذهبه في هذه المسئلة فرب  
لا يعرف من البصر من والكوفيين معقول فوجب ان لا يلتفت اليه الثالث انه مؤلفا  
لاناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع من ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لغايرها وهو  
ضد ما يروى من التوكيد فلا يصح ان يقال العاطف مؤلفا الرابع ان الواو فصلت الاول  
من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال ايها اكثرث لوصفها الخامس ان الواو اصل  
لتوكيد لوصف الموصوف بالصفة لكان اولي المواضع بها موضع الصلة في الحال نحو ان رجلا  
رايه سريد لسعيد فرايه سريد جملة نعت بها ولا يجوز اقتنائها بالواو لعدم صلاحية  
موضع الحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضع الحال لانها بكون  
والمنفي صالح لان جعل صاحب حال كما موصال لان جعل مبتدأ واذ اساع ان جعل صاحب  
حال نكرة بعد النهن لشبهة بالنفي كقول قاطري لا يركن احد الى الاجام يوم الرغف  
خبره فالاجام فيلجئ ذلك بعد النفي فهو ولي واخرى لان النهن لا تصحبه المنذر والصحة  
النفي ومن الاشكال ان علي في المذكرة ما مررت باحد الا قائما الا احوال فجعل الحال في احد  
لاختاره على النفي فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لوصف الصفة بالموصوف لكان اولي المواضع بها  
ما لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سريد لسعيد لان الموكدة حقت بان لا يصلح لغني توكيد  
وفي النفس الكبر ومن مسوغات وقوع الحال عن النكرة تخصيص صاحب الحال بوصف  
كقوله تعالى فيها نقيق كل امر حكيم لئلا من عندنا وكقول الشاعر في بيت يارب نوحا  
واستنجيت له في قلبي ما خبي في اليم مشحونا وعاش يدعو يائات ويتتبع في قومه الفاعل  
ان تكون قبل صاحب الحال نفي وما هلكا من قرية / ولها كتاب معلوم فلها كتاب معلوم

جملة حالية مقرونة بواو الحال وصاحب الحال قريبة وحسن جعله صاحب حال مع انه  
نكرة محضة تقدم النفي عليه كما حسن الاستدانة في نحو ما قرىه / ولها كتاب معلوم ومن  
يجب صاحب الحال نكرة بعد النفي قول الشاعر ما خسر من موت جني واتي ولا شري احدا قيا  
ثم اذا اثبت ايضا معطوف على ثم رجعت الى ثم اذا احكمت بعد ان كل واحد من نوع الاعراب  
عليه معنى كما ارشدك اليه اصول النحو حصل لك الخ من العطف بالواو وهو مشاركة  
المعطوف المعطوف عليه في المعنى المدلول عليه باعراب المعطوف عليه فحصل لك مما مررت  
ههنا اعلان من الاصول الثلاثة موضع العطف بالواو وفائدة العطف بها فاذا عرفت ان  
شروط حسن العطف بالواو هو ان يجمع المعطوف والمعطوف عليه عند المفكرة معنى جامع  
كالماثلة بين الشمس والقمر وشبه التضاد بين السماء والارض والجن والانسان والاتحاد  
في الخبر كالحديث في قولنا الشمس والقمر والارض والجن والانسان كل ذلك يحدث  
وسمى تفصيل الكلام في الجملة الجامعة بينهما بخلاف مثل ما مررت فيما اذا قيل الشمس  
اي التي فيها يتراب الاربع والفاطسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضمير وبين  
الجوس والف باذبحانه كلها محدثة فانه قبح مردود لعدم الجامع بينهما عند المفكرة  
في بعض النسخ وسورة الاخلاص المسموع والفاطسورة الاخلاص حصلت لك الاصول الثلاثة  
جواب فاذا عرفت وان الامر بالكسر والواو الحال من الاصول والعامل حصل ومن القرب  
بيان ما مررت في فيها للاصول اي والحال ان الشأن ما مررت في الاصول الثلاثة من  
القرب لما في معرفه الاصول الثلاثة من قرب العطف في هذا النوع والمحقق الشارح سيق  
انما يكون التمام في فيها الجمل التي لها محل اعرابي وهو بعيد لاحالة الجملة الحالية عن التام  
الحال في الحال وجملة الامر هو ان لا يكون الجملة موضع من الاعراب حتى تقع موقع المفرد  
وحقق وقعت الجملة الجملة الاولى موضع المفرد كان العطف الثانية عليها ناذلا منزلة  
عطف المفرد على المفرد وسان الواو في عطف المفرد على المفرد ان تشترك الثاني في اعراب  
الاول واذا اشركه في اعرابه فقد اشتركة في حكم ذلك اعراب وكان وجه الحاجة الى الواو  
حفظ نظامها والاشراك بها في الحكم بوجوده والامر سهلا لما فرغ من بيان سبب سهولة  
العطف في القرب وبيان ما سئل به عن سبيل الطرد اقبل على القول في سبب لبعيد منه  
وقال اتا قسيط الواو اي لما عطف جملة بها على الجملة العاربية الموضع من الاعراب فانما يشك  
لانه لا سبيل لنا ان نعرف الاصول الثلاثة في هذا النوع من العطف اما الموضع والفاطسورة  
ولا سبيل للحل اعرابي واتا القول فلانه انما يصح بعكون الموضع صالحا مثلا اذا قلت  
زيد قائم وعمر واقفا لم تر معنى هناك حتى ترجم ان الواو اشركت بين هاتين الجملتين  
فيه فثبت الاسكال وكون الاصول الثلاثة غير معلومة في شاي هذا التوسيط سبب  
في ان ذق مسلك العطف ووصل من الخفا الى ان بعض البلغاء جعله حدا للبلغة فقد  
جاء عن بعضهم انه سئل عنها فقال معرفه الفصل من الوصل وما حصر البلغاء بعض  
علماء هذا الفن عن معرفه الفصل والوصل انما في الواقع مقصور عليه وانما قصد هذا النص  
النبية على انه ما من علم من علوم البلاغة يقال فيه انه خفي غامض ودقيق صعب الا علم



هذا الباب أغضب منه وأخفى وأدق وأصعب وعلى أن أحدا لا يحل لأحوال فضيلة  
الفصل والوصل من البلاغة **الآكل** لسائر معانيها ونظيره قوله عليه السلام **الندم** توبة  
وإنما هي ثلثة معان مترتبة في الحصول بطلق اسم التوبة على مجموعها العلم بحظم صواب  
الذنوب والقصد المتعلق بالترك في الحال والاستقبال والتلافي لما مضى وذلك لأن  
الندم لا يخلو عن علم أوجبه والمثرة وعن عزم تتبعه وتخلوه فتكون الندم محفوا بطرفه  
واعلم أنك إذا نظرت إلى ما يتنبه لك من سبب الغيب في السهل المتناول وقرب وسهول  
لديك البعيد المتناول بحيث لا تخفى عليك بادي تنبيه شئ من الأصول الثلاثة يتيسر  
تعالى وذلك التنبيه معان الجملة متى وقعت موضع الجملة الخالصة عن الجملة المعطوف عليها  
لم تصلح الجملة التي تزل من جملة العارضة عن المعطوف عليها لدخول الواو لاسفاه شرط  
العطف وهو تقدم متبوع وذلك في موضعين الأول مثل ما إذا اردت بالجملة الثانية النظم  
عن الجملة التي قبلها أي لا تردا شراك الثانية الأولى والثاني إذا قصدت بهما البدل عن  
المقدمة على الأولى وقد سبق وجهه فتذكر وكذا لم يكن الجملة المتأخرة صالحة لورود الواو  
عليها متى تزلت من المقدمة منزلة نفسها المقدمة لتتمام اتصال المتأخرة بالمقدمة اتصالا  
مثله إذا كانت الثانية موصوفة وبينة للأولى يستغنى إذا ذكر عن واصل يصلحها بها  
كعطف البيان والنعت وإنما أدخلهما في سلك واحد يقرب معنيهما فان البيان اسم  
جاء مجرى مجرى الصفة في بيان الأول أو كانت موكلة وتقرره للسابقة فلا ينفرد  
إلى ما يصلحها بالموكلة لأنها ليست شيئا سواها وتستغنى عن حرف عطف وكذا لم تكن الجملة  
الثانية موضعا لدخولها أيضا إذا لم تكن بين الثانية والأولى مما يجتمع عند المفكر لتتمام  
تباينهما حينئذ ويقاطعها وقوله أيضا كالتركيب لئني موضع العطف لئلا يتوهم أحد  
أن الجملة الجامعة لما كانت شرطية كونه مقبولا فعدمها يجب يوجب رده فإذا لم يقصد  
المستعمل قطع الثانية عن الأولى ولم يكن بينهما اتصال فصح توسييط الواو بينهما إلا أنه  
لم يكن مقبولا فتغنى ذلك ونظيره من هذا أن اسفاه الجامع يوجب المباشرة الكلمة هي  
تستتبع عدم موضع العطف وإنما يكون الجملة مستعلة لدخول الواو إذا لم يتحد بالأولى  
ولم ينقطع عنها رأسا بل تنقطع من الأولى من تمام الاتصال بها وتتمام الانقطاع عنها  
فتكون الأولى والثانية كالظنن والشركن وبحيث إذا عرف السامع حال الأولى  
عنا أن يعرف حال الثانية وفيما ذكرنا ما ينبغي على أن موضع العطف بالواو في الجملة التي  
لها أصل أعراق مغاير لموضع العطف بهما في الجملة التي ليس لها موضع من الأعراب فالأول  
موضع القسم الخامس من التوابع الجنس والثاني موضعه من الجملين اللتين يسيطا  
بين كمال الاتصال وكال الانقطاع ولكل واحد من هذه الأنواع القطع والبدل والإيضاح  
والتوكيد والمباشرة والتوسط حالة تستدعي كل واحد من هذه الأنواع فإذا أفرق  
مجيء هذه الأنواع هؤلاء الأحوال ووقع كل في موضعه رفع وود الأنواع مطابقا لذلك  
الأحوال الكلام من البلاغة عند أصحاب البلاغة إلى مرتبة ناطح الكلام في تلك المرتبة  
السماع فيجب تفصيل القول في تلك الحالات **قوله** الحالة انقضائية للقطع الخ

ادام

هذه الحالة تنوع نوعين أحدهما أن يكون لما تقدم من الكلام حكم أي حال ووصف وشأن  
الكلام بعده معه شأن ما يعطى عليه وتقرر إليه لما سنهها من المناسبة ثم إنك لا ترد  
أن تشترك السابق في حكمه الثاني لعارض صاربه لجديتها مما قبله منقطعة عما قبله  
لذلك وسجي مثاله سماعت فقطع بالنصب وهو أولى مما قال الشارح أن الرفع أكثر  
لحسن لأن النصب يوزن بالسببية والمعنى عليه دون الرفع فإنه على الابتداء أي لنت  
مستن بقطع لأن القطع موقوف على أسفار الإرادة وليس الكلام من ينقطع في كل حال فافهم ثم  
أن هذا القطع على ضربين الأول مثل ما إذا اتفق أن تنفع في السطر ثم ثلث جمل ويكون الجملة  
السالكة مع الأولى والثانية مناسبة إلا أن في الثانية ما يمنع العطف عليها دون الأولى  
فإنها تكون عارضة عن مانع من الوصل وحسنه يجوز عطف الثالثة على الأولى على الثانية فيحصل  
عنا سبيل الاحتياط لئلا يتوهم أحد العطف على الثانية منقطع عن سبيل الوجوب وهذا مفهوم  
الأولى مشتملة على مانع من العطف عليها كالثانية منقطع عن سبيل الوجوب وهذا مفهوم  
وقوله إذا كان لا يوجد أي لا يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف  
يبل بوجد كلام مشتمل على مانع منه على طريقه اسفاه الكل بأسفا البعض وثانيهما أن  
يقضي الجملة المقدمة لمفهومها سواء أفتق السؤل المفهوم بالمعنى مقافته إذا صرح  
وباول بالثانية كونه جوابا عن سؤلها فنقطع عن السابقة لنفع جوابا عن ذلك السؤل  
وإن كان لا يخفى صحة عطفها على ما قبلها **قوله** كما ورد صح سماعت على بناء اسم الفاعل وفي  
بعض نسخ الأصحاب كما لم يرد نفع الجيم على بناء اسم المكان وقوله فنزل ويطلب  
ومنقطع منصوبات على بناء الفعل للمفعول الأول للعطف على يكون والثاني للعطف على الأول  
والثالث على الثاني **واعلم** أن السؤل المفرد لا مقام مقام الظاهر المذكور وبني الكلام عليه  
الاعتبارات دقيقة فحق التنبيه على مكان السؤل أو أعناك السامع عنه فإن نذر السؤل  
بالخوف محققا وتجب عنه حتى لا يحتاج إليه أو كراهية أن تسمع من السامع شيئا الجرات  
خطائية ضيق مقام وتحقير وإحالة ونحوها أو أراد أن لا ينقطع السامع كلامك بوساطة  
سؤاله أو طلب تكثير المعنى مع ثقل اللفظ ولا بعد أن يكون ثقل سببا وهو أعني  
التكثير مع الثقل بغير السؤل وترك الواو أو ما يشابه المذكور والتنوع الأول أعني الذي  
لا يشيدان تشركه الثاني فنقطع يسمى قطع والثاني أعني الذي تريد أن تنفع جوابا لشي  
استينفا **قوله** ولما الحالة المقضية للبدال التي هي الحالة التي تنقضي لبدال هي  
كون الكلام المتقدم غير يعط مراد المستعمل بكاله ولا مود مطلوبه كما في بدل البعض وبدل  
الاشمال مطلقة في بدل الكل فيما إذا كان الأول يدل على الغرض بالضم أو الرفع واللام والثاني  
يدل عليه بالمطابقة أو الأول يدل بوساطة والثاني بلا واسطة أو بوساطة أقل من الأول  
أو بمنزلة أنه غير تعطيه بناء على الإخراج لا على مقتضى الظاهر كما كان الأول والثاني جالين  
بالمطابقة ومساوئين في الواسطة وعدمها ومقام الكلام تنقضي اعتناء واهتماما بشأن  
المراد به لئلا يكون المراد معنى مطلوب بالذات كالحج في قوله تعالى وثبه على الناس البيت  
من استطاع إليه سبيلا **الآتي** إلى قوله بوجه ومن كلف فإن الله غنى عن العالمين وضع



ومن كفر موضع ومن لم يحج أو غيبا لقوله تعالى لجعلنا لمن كفر ليقيم سقفا فضة  
أو فطيرا كقولهم ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجنهم مسودة أو  
عجيبا كقول الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيح ورجل أصابها يد الخزان  
رجل ورجل بدلان من رجلين أو لطيفا كقوله فالقئت قنا عتاد ونه الشمس وانقئت  
باحسن موصولين كق وبعضهم كق وبعضهم بدلان من موصولين ولو كان المراد  
ما ذكر من المعاني التي لها اثر في القضاء الا اهتمام واعتناء بشأنها فتعبد بالتعب  
للعطف على كون اثنى فاذا كان الكلام السابق غير واف والمقام يقتضي الاعتناء بعد  
المعظم اذن مراده بطريق أو في من الكلام السابق في تادئة تمام المراد وهو على تية  
لبتداء التصدي الى المطلوب واعتماد الحديث به لتبديد مجموع القصد من الى المواد في المبداء  
والبديل فضل تأكيد وتبيين ومن دأب اهتمام بشأنه ليس في الافراد وتحقق القول فيه  
انك اذا قلت ضربت زيدا أو عجبني زيد يجوز ان يكون الضرب قد وقع على راسه أو يده  
أو جميع بكنه والتعجب حصل من حسنه أو عليه أو دأبه فاذا بدلت وقلت راسه أو  
حسنة فقد رجعت ذلك الاحتمال واكدت المطلوب للدلالة المبدل منه في بدل البعض المراد  
بالمضيق ودلالة البديل عليه بالمطابقة ودلالة المبدل عنه في بدل الاشتغال عليه بالانزاع  
ودلالة البديل عليه بالمطابقة فكانك قد ذكرت الراس والحسن مرتين مرة بالمضيق أو  
الانزاع ومرة بالمطابقة والآمر في بدل الكل اظهر فان دلالتها عليه بالمطابقة  
كما قال تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت عليهم فانه مع التأكيد يفيد  
ان الطريق المستقيم بياؤه ونفسيره صراط المسكين وذلك شهادة لصراط المسكين  
بالاستقامة على البخل وجهه واكد قولهم واما الحالة المعقضية للايضاح والتبيين  
اثنى لعطف البيان مهم ان تطلق في الكلام المتقدم نوع ايهام ومقام الكلام يقتضي  
ان الله للاهتمام بشان المطلوب وذلك الحقا تقع على وجهين الاول من حملة الاشراك  
كما تقول جاد صدق بكرا اذا كان له اصدقاء واحد منهم سمي بكرا ففقدوا وصحت الصدق بقوله  
بكر وفصلته من صدق آخر غير بكر كما بينت اذا قلت في الصفة رانت صدقك العالم  
فان لم يكن للمخاطب صدق غيره فهو بديل لعطف البيان الثاني من قبل انتقام  
الاشتغال كقول الاعراب اقسام بالله ابو حفص عمر اراد عمر من الخطاب رضي الله  
عنه فان اشتهاه كان بالاسم دون الكنية فهو جار مجرى الترجمة اذ كسفت على الكنية  
لقيامه بالشبهة دونها قولهم واما الحالة المعقضية للتأكيد والتقرير فهي ان تقول  
المعظم بالسامع غفلة وذاها باعما هو بصركه فان له ان يظن حين قال فعل زيد أو  
جاء القوم انهم اسناد الفعل اليه تجوز أو سهوا ونسيان أو خلل الشك والاحاطة لان  
المجاد كثير شياع في كلامهم وقد يعبرون عن حقيقة الشيء بالكثرة وما يلائمه والمقام  
مقام الاماطة والاذالة قولهم ولما الحالة المعقضية لكمال انتطاع ما من الجملة الى  
آخرها الحالة التي تقتضي انفصال ما بين الكلامين من المعنى انفصلا تاما اثنى مع الزم  
قبله سبيل شئ ان ذكر لم يذكر الا بما من منفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر

سواء لا تعلق بينه وبينه راسا يكون سبيل الثاني هي ان يكون احد الجمليين خبرية والاخرى  
طلبية وعاد ذلك لا يكون المقام مشترك على معنى يرفع الاختلاف من البدن ولا على ما يشترط  
في جهات جامعة مما سبيل على والقدان الاخران معنى قوله مع تفصيل يعرف في الحالة  
المقتضية للتوسط اذ ان اتفقتا معطوف على ان خلفا المعنى لتا الحالة المعقضية لكلافتي  
ان مختلفا او فحق ان لا يكون بينهما جامع عند انقضاء من قبل العقل او الوهم والخيال ان انفتحت  
خبرا وظلما ولما بين ان الاتفاق في الطلب والخبر غير كاف في باب الوصل بل لا بد من جامع  
اثنى اخر اخص الحال التي عليها احد الجمليين في النفس الى الحال التي يكون عليها الاخرى مع عقبة  
يبين اقسام الجامع وهي ثلاثة الاول العقل وموان يكون الحديث عنه والحديث في الجمليين  
واحد او يكون قداد من القود الخبر عنه كما لتوابع الخبر او قد من قود الخبر كشي مما اتصل  
بالفعل فيهما واحدا او يكون الخبر عنه في احدهما خائلا للخبر عنه في الاخرى او يكون الخبر وقد  
من قودهما كذلك فان العقل بعيل يكون التماثل جامعا عقليا اثنى لان العقل حينئذ يوساط  
تجربته المتشابهين عما تتعين به كل منهما في الخارج يرفع الاختلاف والتعدي عن وسط  
المتشابهين فيبرزان في معرض المتحد من كقولنا زيد كاتب وعمر وشاعر اذا كانا اخبرين لو  
نظرونا ومشتبكي الاحوال على الجملة او يكون من الجمليين في الخبر عنه والخبر نضاف اثنى نسبة  
اثنائه مستعمل تصور كل منهما من غير تصور الآخر مستنوبا في ذلك كون المتضامين  
معقولين او محسوسين او ما يشبههما كالعلة والعلول والسبب والمسبب والسفل والعلو والاعلى  
كالمترادين في قرب معيبيهما العقل الفاء لتخلل كون التضاد جامعا عقليا اثنى ان العقل  
حينئذ يمنع من ان الاختراع المتضاد يمان في الذهن وان العقل سلطان مطاع واعلم المظهر  
من ظاهر كلامه رحمه الله ان الاتحاد او التماثل من الجمليين في واحد من تصوراته متخيل  
يصح ان يكون جامعا وكلام الامام عبد القاهر يودن خلاف ذلك فانه قال واعلم انه اذا كانت  
تلك الحوادث عنه في احدى الجمليين بسبب من الحديث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون  
الخبر عن الثاني مما يحوي مجرى التشبيه والنظير او النقص الخبر عن الاول فلو قلت زيد  
طويل القامة وعمر وشاعر كان خطأ لانه لا مشاكلة من طول القامة ومن الشعر واما  
الاول يجب ان يقال زيد كاتب وعمر وشاعر زيد طويل القامة وعمر قصير ويكون زيد وعمر  
لخوفين او نظيرين والشركيين ولقال ان نقول سقض قوله ههنا بانتناع العطف  
فحق قولكم ههنا الامين الجند يوم الخميس وحاظ زيد ثوبك فيه مع الاتحاد في القيد وباعتناع  
عطف قول التارك خفي ضيق على قوله خاني ضيق على ما قال مع الاتحاد في الخبر ويمكن ان يحار  
بابانه قد لا يكون الجامع ملتفتا لبعده مقام القائل عنه ويدعو الى ذكر الثاني داع وسبحي والثالث  
الوهني وان يكون من معرذات الجمليين اعني المحكوم عليه او به او قيد من قيودها شبهة  
المثلية كما يكون المحكوم عليه في احدى الجمليين لو بياض وفي الاخرى لون صفرة او حمر فاهما  
متساويان لكن بينهما شبهة التماثل لاشتراكهما في اللون وهو جنسهما والمثلاثان هما الذات  
الاشتركان في النوع فان اللون علة لكون التماثل جامعا وههنا اثنى لان الوهم كضادته العقل  
... حتى ان في ان يخرج ما منهما شبهة تماثل في كسوة المتماثلين بشهادة قوله وكلم الوهم من جيل يرجح

ما دون الاول لان العلم والمعرفة



من راج الشيء يروى رواجاً نفق والافعل بك لى وان لم يكن الامر كما ذكر من ان الومى يقال  
وانت له جيلاني جمع مثل هذه الاشياء فالزم قول الشاعر ثلثة مشرق البنت وقول الخزانة  
لم يكن للراء الى اخره وتاخذ ثم اخبرني ان معنى غير الومى حسن ان اسطرشمس الضحى وابا الومى  
والفهم وذل الناح واليسقاء والذريع ذرة وهى اصغر النمل وهى من المعاني المتشابهة  
فى سلكه المتماثلات بعلة اشراك الثانية الاولى فى الضوء واشراك الثانية فى اسقاء القطر  
هذا التحسين البالغ وقد عرفت فى العقل حال المثليين فى اجتماعهما فى الذهن لما نزل  
حالهما الى افاقاد بتجريد العقل ايتا معاً عن المشخصات او تضاد معطوف على شبهة تافه  
كالامثلة الواردة فى المتن من المحسوسات المدركة بالحواس الخمس كما لا يتحرك الحاضر من غير  
المحسوسات وكان التنوع لهذا الفرق والمتمصفات بذلك انى بما ذكر من قوله كالسواد الذى  
فيه الكفر من نقي الاسود الى قوله والكافر بيان كالمتمصفات او شبهة تضاد معطوف على  
تضاد واعلم ان السماء والارض ليسا صدين وكذلك السهل والجبل والاول والثاني لصدفهما  
حيث يكذب الحد فان الصدين امران وجوديان متعاقدان على محل واحد منهما غاية الظاهر  
ولا تعاقب منهما رأسا بل متشابهين لهما الوجود التام الاول والثالث بخلاف السواد والارض  
الى قوله والكافر اصدق الحد معها طرفا وعكسا فان الومى علة لكون التضاد والتشبيه بهما  
جامعا وهما انى لان الومى بوساطة انزاعه شبهة التضاد من نفس التضاد من نفس التضاد  
نظرا الى اشراك الصدين فيه من حيث اتصاف كل واحد منهما بمصداة صاحبه ثم الحاقه  
بشبه التناسب بغير المتضادين والتشبيهين بالمضادين مقام المتضادين فبذلك الومى  
الوسع والمجمود فى الجمع من الصدين فى الذهن ولتزيل الومى المتضادين منزلة المتضادين  
واجتماعه فى الجمع منهما بالبال نرى الصدين غالباً ثلاثين فى الخطوط بالبال فتجد الصدين  
اقرب خطورا بالبال مع الصدين غيرهم وتسمية هذه القسمين من الجمع بالعقل والوهى  
لان العالم فى الاول العقل وفى الثاني الومى والثالث الحيات وهو ان يكون بين مفردات  
الجموع اجتماع فى الخيال متقدماً على ارادة النسق منهما لاسباب توجب تفارهما كالحر والبرد  
والعادة فان جميع ما يستعمل لكون تعاريف صوراهما سابقت فيه جامعاً لحياتى اتي  
وانما كان ذلك كذلك لان كل ما صل من الخارج الى الخيال ثبت فى الخيال على الصورة التى انتهى  
الى الخيال وشكر رغبته ونقصه ذلك التقارن صحة اقتران تلك التصورات على الترتيب الثالث  
فيه قبل ولذلك تعليل لا خلفت وما لم يكن طرفه اتي ولما ذكرنا من ان جميع ما ثبت فى الخيال  
فما بلغه من الخارج يتقرر فيه على الهيئة المسودة اليه والترتيب المنكسر لروية اختلفت صفة  
ثبوت الصور فى الخيالات الناس من جهة الترتيب والظهور حين لم يكن اسباب اجتماع الصور  
وقرارها على سنن واحد من جملة الخلق فك صور تفصيل وبيان لما ذكرنا من صور الاشياء التى  
فيه على غير ما تبادى اليه انما تكثير من صور الاشياء متعاقب اى يجمع ويضم فى خيال انسان  
لكثرة مزاياه اياه وهى بعينها فى خيال شخص آخر وكثير من الصور التكاثر وتظهر فى خيال  
واولئك الصور بعينها فى خيال آخر غاية الموضوع والشهرة لعين ما ذكرنا ومعنى قوله ليست  
تتراءى اى تجب عليها ان تتباعد مازالها واسناد التراءى الى الصور مجاز والنزاعى تفاعل

فكثير  
من الجمع لبعدها عن

من البديهة وهو على وجوه قال تعالى القوم اذ اراى بعضهم بعضاً ومنه ما نحن فيه وقوله تعالى  
فلما اتوا الى الجمع ان وتراى الى الشيء اى ظهرت حتى رآته وتراى الى القوم الجهلاء اذ اراوا  
باجتماعهم ومن هذا قوله عليه السلام لاهل الجنة ليترا اؤن اهل عليين كما ترون الكوكب الدورى  
فى لفق السماء وان اجبت وان جازت ان تحقق ما يشار به اليك اى ما سمعت منى لنا  
فان جميع ما ثبت الى قولنا على علم فحق جواب الشرط والتخديق ليعان النظر من جانب  
اختصارك معقول محقق اى يلوك والمعنى ان اجبت ان يستوضحه فاحسن وجرت تلق  
كاشفاً صريح على لفظ الامر من تلقاه اذ المستقبل كقوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات الى استقبالها  
بالفتوى والعلم بها حين علمها وموبيان وتفسير الحدف لاجواب له استيجاب به حيث كان  
ان يكون مضارعاً ولما بدى قوله فانهم جميعاً متفقوا عنه ولا بعد ان تقع استينافاً بتعديده  
البناء للملابسة وقع حالاً من تلقى اى قبل عليه معديداً ما يلابسه من خوقر طاس ومجى  
وتتبادا اى وتلقى خبراً بعدد انتشارها وقد وما وعنده وهى البيرم واخر واخر اى  
وتلقى صانعاً آخر وصانعاً آخر تنعديداً لآلهم ونما لخالطون ويلا بسون وتلقى اى كان  
من اصحاب الحرف وغيرهم ممن لهم مدخل فى العرف والعادة بذكر المسجد والمحراب  
قد التنديد او الحتام والازار والسطك وغير ذلك اى غير المذكور فيما لذة العرف والرسوم  
فى قرن وهذا من باب الاضمار على شريطة التفسير وانما حذف المضاف اليه من اى  
لانه جرى ذكر ما يوجب منه فانهم جميعاً فان الكاتب والنجار وغيرهما من اصحاب  
الحرف واهل العرف والرسوم لا تعدون هذا التعديديديديداً ولا ينكرون هذا التعدي  
الانكار الوجودى مما استقبلتهم بتعداده موافقاً لما ثبت فى خيالهم ترتيباً ووضوحاً  
وموجوب الامر اى تلقى فانه سبب لا تنفاه الاستبعاد وعدم الانكار واذا استبعدت  
هذا التعديديديديداً بنحو محبرة ومشار وقلم وقدم ونحو مسجد وسطلة فتنديد وحمام  
استبعدوا واستنكروا وتعجبوا لخالفة ترتيب المعدادات الترتيب لحياتى وتنوع  
قوله ونحو مسجد لعدم اختصاص هذه الاربعة بعض من اهل العرف قال المحقق  
الشراح وليس تلقاه من قولهم تلقاه اذ المستقبل اذ المعنى لا يساعده على ما لا يخفى على الفطن  
بل من تلقاه اذ اخذه قال وفيه مجاز بالنقصان مثله واستل القربة والتقدير رخذ  
كلام الكاتب ولت فيه نطقه قوله اذ المعنى لا يساعده قلت لانتم انه لا يساعده وهل  
هو الادعوى بلا دليل ومو غير يسوع بل المعنى لا يساعده تاويله بالآخذ اذ المفهوم منه  
ول وجهك سطر الكاتب عاد اى لا يساعده وتتم به صنعته ويعضد ذلك قوله فانهم جميعاً  
المصادقهم معدود انك وهذا يدل على ان ليس للكاتب هنا كلام حتى ماخذ قوله على الا  
غنى على الفطن قلت قد نوى انه قد خفى عليهم وتقدر النقصان خلاف الاصل ولا داعى اليه  
اذ المعنى يستقيم بدونه اى قد خفى من بيان الجامع الخيا لى اخذ عدد ذلك بقوله وهل تشبهها  
وللبدن متعلق بها وتاخذ على مثلها ويوخر تشبيهها وت تجلو عاين عليها ايضا ومعناه هل  
نعم من تشبيهها تتم للبدن غير ما قرنا اوله معنى سوى ما ذكرنا وتجلو من قولهم فلا تنة  
على وجهها احسن جلوة فاجتلاها وتجلأها اى عرضتها عليه مكشوفة ظاهرة فظهر اليها

جلوت



ذات ان الانسب بالصورة  
ان يكون من حلوون العرو  
اذ نظرت اليها حلقه  
فالمعنى لا يساعده عليه  
وهو نطق الالهي الى قوله  
لانه لا يخلو لوليك معنى  
عليك وانما اخلو  
السيف لربك ولانه المعنى  
لعله صفت له ان لا يخلو  
لذلك صورته خير بصفته  
وهو عندك بغير دليل  
فوله لوليك اي عليك  
كانه لم ينطق على الاستواء  
جلست المعنى الذي ذكرنا  
ومويعيد واقل من  
التعريف لان المعنى  
حينئذ يهل تصقل لربك  
صورة غير ماصلة

وتالك الشارح العلامة مومن الجلاء الصقل يقال جلوت السيف جلاء اذا صقلته ولا  
يخلو من تعسف ولا حاجة الى هذا الكلف تحكي بيان وتفسير تشبيها لهم واما قوله  
وان اسظمهم فاعله اي اسقى ان جمعهم وهو مجاز في الاستناد ومن المفرد تشبه اجتماع ال  
في الطريق باجتماع اللان وغيرهما من الحركات عند النظم وهذه استعارة نصرة  
توتم مع الطريق صورة وهمية محضة كالسلك ثم شبهت بالسلك وهو الخيط ثم اصيغ السلك  
السلك الى الطريق ليكون قرينة صار فيه مما سبق الى الفهم من تحقق مسماها وهي استعارة  
بالكنانة التخيلية فمن شخ بالثانية الاولى وقد كان حال من اسظمهم وفي كان ضمير الشا  
ومركب الحد فاعل حمل على طريقه الاستعارة ولم اذكر وجهها حذر اغنى لاطالة المعنى ولم  
جادون في امر السفر المحجة الى دة وبلاطلام سعلق بالانتقاب وسوى الاغرا ينعزل الارض  
وان لطفوا اي بان يصرونوا يعلق بالاعرا بايدي الواقص لباء للاستعانة متعلق بالاعرا  
وحدودها مفعوله والهاء للمحجة المعنى لم يورث احتفا الطريق بان اظم الليل غير الاعرا  
بالضرب بايوت الموق الرافعات وجوه المحجة اي غير المسير ان لا تطووا واملعوا استطاع  
ومعنى طقت المسافة قطعوها بالمسير وقد نشر حال من لا تطووا ونشر الظلام الحناح  
عبارة عن انه مطبق اخذ باطراف الارض والهواء المعنى لم ينطق الظلام ان لا يسعوا  
والمحال ان الظلام اخذ بالمحركات كلها والقائم العصا كناية عن الحلواء وقد مدح حال من لم يلقوا  
والرواق سقف في مقدم البيت وقيل مستند دون السقف يقال بيت مروق المعنى  
وما استطاع الظلام ان يحلوا والظلام قد اشد وكثف فقا بلهم اي عارضهم كالسحابة  
تقدم والعبوس الكوح واقتربت من قولهم اقتربت عن تغرب كالبدر اي ابدى والتخط  
تعلق من حبط البعير الارض بيده ضربه ومنه حبط عشواء وهي الناقة التي فوضها  
ضعف تخبط اذا مشيت لا تنوق شيئا والصلال الجور عن النصد وقد لا هتاء بيها  
تعلق من البين نشأت الالف من مطل الفتحة والمعنى من اوقات كونهم في هم الظلمة  
واحتج الى تقدير الاوقات لان بين انما تضاف الى اثنين مضاعفا والجملة ليست من قبل  
ذلك وقد بلغ السيل الزبي حال من ضمير مستتر وحشة الظلام والعامل ما في النظر  
من معنى الفعل قال الميقات في مجمع الامثال الذي جمع زبيبة وهي حفرة تحفر الاسد  
اذا اراد صيده واصلمها الزبيبة لا يعلوها الماء فاذا بلغها السيل كان جارا فاجحفا قال  
يضرب لمن جاوز الحد وانما سميت بذلك لانهم كانوا يخفون عما في موضع حال ونفاضة اي  
اي مكابدة معطوف على وحشة وقد جاوز الخزام الطيس هو حال مترادفة قال الميقات في مجمع  
الامثال الطي الحوافر والسباع كالضرب لغيرها يضرب هذا عند بلوغ الشدة منهاها  
وكتب عثمان رضي الله عنه الى علي رضي الله عنه لما خوصه انا بعد نال السيل قد بلغ  
الزبي وجاوز الخزام الطيس ونجاوز الامر قدره وطمع فت من لا يدفع عن نفسه  
وانك لم تخرج عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثله مغلب ورائت القوم لا تنصرفون دوني  
فان كنت ماكولا فكن انت اكلني ولا فاذركني وما اشرق أسهم جواب بينا هو من الناس  
خلاف الايحاش اي جعلهم ذا السن بوجهه واليهيهم المصمت قال الجوهري هت هذا فوس

بهم اي مصمت للذي لا يخلط لونه شئ سوي لونه والجمع بهم مثال رغيف ورغف  
المعنى نورت كل مظلم لا يشوب ظلمته نور والتمالك التماسك يقال سمعت كذا فإل يملك  
ان قلت كذا اي من ان قلت كذا ومنظم حال من كل منهم والسنة بالنصر هو البرق والسنن  
بالمدة الرفعة والهاآت في عليه المحم الى محرمه للبدر سبكت النضة وغيرها اسبكا  
سبكا اذ بشها والنضة سبيكة والابرين الخالص من قواهم ذهب ابرين خالص فقال  
مبيد الابرين والناكصين من اولى التبرين ومن الابرين بيان السبيكة تفتت عن وجهها  
تبدلت وجه السبيكة والفقار صاحب البقر مثل الخيال والخيال والمعنى واضح  
اي التفاوت يعطوف على تشبيهات اي اوهل التفاوت ما تشبهت نكرة موصوفة اي  
احسن الكلام كلام هذه الصفة والتمسك بالكسر الخيط اذا كان فيه خرز والافهو السلك  
نقال معه خيط من لؤلؤ والخبر كان القلادة من الصدر وخوم وجمعه خور والرواة  
جمع راي وقضاة وقاض وكوصف اي وكوصف والصبر في الصراف من المصارفة ودرم  
زبيبة وزائف غير رائج والبهرج الردى من الشئ الباطل اي لا يسمع فيه بكلام خلف  
تاك الجوهري قال ابو عمرو الكبير الحداد زق او جلد غليظ ذو حافات والذي بني من  
الطين فهو الكور والمنفاخ الذي سفع فيه والخم معروف الواحدة مخمة وقد تحرك كنهن  
ونهم والرواية هنا بالتحريك والاقام من المخمة اذا وجدته منجما لا تقول الشعر يقال  
هواجينكم فما الخمينكم لاني الاخام الاسكات وترقيق الكلام تحسينه والافطيس مثال  
الشرب المطرقة العظيمة والمركب موالبرمة من الخاس وجمعه مراحيل والبركان  
جمع البرق وهي الجباب والراوون المصفاه والقم النقش والاستعجام الاستبهاام يقال  
لاستعجم عليه القول استبهاام واستبهاام الكلام استغلافة اي لم يستبهاهم عند التطويل ولم يستغلق  
عند الاختصار والاكث الذي في لسانه اي حبيسة وعج قال رجل الكن بين الكن  
ووالربص يتحرك الميم والصاد المغلفة وسخ يجمع في الموق فان سال فهو غمض وان جمد  
منه رصص والبرود بالفتح نوع من الحمل يقال برود الرجل عينه بالبرود كحلها به  
والخظام الزمام واثاخ اي ابترك والمبرك موضع البروك وعقلت البعير اعقله عقلا  
وهو ان شئ وظيفه مع ذراعه فتشدها جميعا في وسط الذراع وذلك الحمل مواخفا  
وذلك البعير يندبدا وندادا وندودا نفر وذهب على وجهه شارد اناك الجوهري وشدة  
عن الجماعة تشد شدوذا انفرده عنهم وخبر قوله اي التفاوت واخبار المعطوفات عليه  
الى قوله واخبار الوراى وحدوات استغنا بذكره مرة في المعطوف عليه وهو هذا  
اوليك الرققاء واعلم ان للمعتنين بعلم المعاني زيادة انقار في باب العطف وذكره الى  
التنظير لانواع الجامع من الجملة المعطوفة والمعطوف عليها والى التنقيط لانواع هذا الجامع  
للمعالمكة العقل والروحية والحيات من بين ما هو مفقود اليه في هذا الفن لاسيما النوع  
الحياتي وقولنا لاسيما اذ ان بان النوع الحياتي فضيلة لاخويه في الاحتياج اليه لان استئنا  
به لاثبات ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناه وانما حكمنا بهذه الطريقة لان جمع الجامع  
الحياتي يقع على سبيل الف والعادة وتوصل بقدر انقار الاسماء باستق دغة صور



لأنه من بالاعتقال وجدها إلى البلاد الشاطئة وليكون للمعتق زينة ومباهة وقد فاء وهذه  
المنافع بأسرها مجمعة في الأبل دون سائر الحيوانات فإنها ممتعة فيها ثم إنها في كل أحد  
من هذه النعمان الممثلة فيها أفضل من الذي أخص به منها نعمت أوتعتان الأتني لها  
أن جعلت حلوبة سقوت فأزوت الكثير وإن أخذت الكولة طعمت فاشبع الجوع الغدير وإن  
تدبرت ركوبة تصلح أن تحبب بها ما تمنع جوبها مركوب غير هان من المباهة الواقعة أطلها  
في المباهة والفلوات وذلك لأن الله سبحانه وتعالى حين أراد أن يكون سفائن البحر صبر  
على احتمال العطش حتى أت أطلها التي تنفع إلى العشر فصاعداً وجعلها ترضع كل شيء نبات  
في البري والمفاوز مما لا يربحها سائر البهائم وإن كانت حاملة استقلت تحمل الأحمال  
التفيلة التي لا تستقل بها سواها وحشد جعلها تترك الحمل عن قريب وتيسر ثم  
سهض ما حملت ومع ذلك الاستقلال والقوة سخرها منقاداً لكل من اقتادها بارتها  
لا تعار ضعيفاً ولا مانع صغيراً ثم إذا كان انتفاع أهل البر بالأبل لا يتيسر إلا بأن ترضع  
الأبل ويشرب كان معظم قصدهم وطلبهم ترك الغيث لأنه المقصود بالذات وسبب نبات  
وكان أهم مكان يسرح إليهم إلى نظريهم أي كان أهم شيء تماثل عينهم عندهم السباحة ثم  
إذا كانوا مضطرين الاضطرار إلى الشيء الألبان إليه والماء في كل مكان يأتي إليه الحيوان  
ليلاً أو نهاراً يقول اللهم أوني إلى ظل كرمك وعفوك ومالفلان لحرارة ثوبه أو الحضر  
واحد الحصون فقال منه حصن نفسه وحالته حصن وقوله فإطاع جواب إذا على تأويل  
القبول ومعول لظن مسكون عنهما وبالنفات خاطرهم موضع الظن وقوله ولما وى  
الحلج البنت معترض منهما والوالو الحال فوق ثم إذا كان أهل الوبر ملجأ إلى مكان يؤمن بهم  
المكان وكذا مضطرين إلى حصن تحصنون فيمن العدة لتسارع وقوع نكبات الأعداء  
في الصحاري وإن تعلم أن لا مأوى ولا حصن يعرج عليهما إلا الجبال وإلى يشير بيت الحما  
للمجبل البت يقال فيهم انظر الجبال متباعدة عن حياهم محتلة أي تحلة والجملة صفة  
لجبل ومن معنى الذي والأحسن أن يكون نكرة موصوفة فانه لا ينبغي عموم تسمية الجارة  
الاتحاد يقال جاره الله من العذاب انقلبه وصيغ صفة مشبهة من منع بالضم صناعه ومنه  
قوله لم يفلان في عني ومنعه بالتحريك ويستقيم أن يكون معنى يفعل أي ممنوع وهن صفة  
معززة أيضاً لجبل جات بعد صفة هن جملة ونحو قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك  
وقد أتى بالعكس قال تعالى هذا ذكر مبارك أنزلناه وترد الطرف صفة أخرى لجبل يقال  
مبنى الضمير في منبع أي منع راداً للطرف ويؤيد ذلك على العين والنظر جميعاً والمراد هنا  
الأول وهو كليل جملة في موضع الحال أي يبرده كالأومات كالمزق وتحت أن الشاعر عبد  
بر بن عبد الرحمن الحارثي أو السموأل بن عادي اليهودي أراد بالجبل العذو والشمس يعني لنا  
جبل عتق منزله من دخله في جوارنا ممنوع على طالبيه سرداً لعلوه وإشارته طرف الناظرين  
ووهو جدير بالالف ما قصد المصنف لأنه استشهد بالبنت على كون الجبل حصناً والشاعر  
دأبه العذو وارتفاع المرتبة بالجبل في كونه حصناً وارتفاعاً مستنوعاً على طالبيه ثم ترك المشبه  
وأتى بالمشبه به بآية كلامه على علو القدر وسمو المنزلة شاه على العلو المكاني على حسنة

الاشياء خزانة الخيال والحال ان الاسباب المؤدنة الى ذلك لم تعلم وتشاهد الى غاية الخلق في شأنهم صور الى صور في الخيال بخلاف الدين والاعتقاد والدين والحرقة والعرف والعادة بالنسبة الى فريدين وبخلاف الزمان والمكان بالنسبة الى فرد فحينئذ يسمي بالاسباب وتبين لتباينها وقاه حقه واوفاه اذا دفع اليه ما يستحقه تاما كما لا يرد رجوع مكررة والعرب تسمي القدرة مدرة على الحمار كما تسمي البدن ويرى قال ما رأت الوبر والمدر مثله اى في البدن والقوى وفي الخيال ان النبت صل الله عليه وسلم قال لاهل من لطيف لاسل يا عامر فقال على ان لي الوبر والمدر واتي بحفي كيف وهو في جنتا داود تخطي من قولهم استحللت هذه الجارة اذا عدتها حليا يقال موحلي اللقاء وحلو الكلام والتبصير التعليق يقال بصرت كذا وبصرت به اذا عظمته اياه وناستحا حال من تبصرهم اى عاظمها اونا طما ذلك للنسقي روى بسكون السين وفهمها فالاول من قولهم نسقت الكلام اذا عطف بعضه على بعض والثاني من نسق الدر وغيره وقد جاء النسق معنى المنسوق اى المنظوم يقال خرد نسقا اى منظوما والعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين وقوله تعالى فلا تنظرون مفعول ما سقا تخيصة فيبين لى وحقق اذا لم يعط صاحب علم المعاني النوع الجنائى منى ما نقض من التنبه له في الشقظ ومومن اهل القزى على اى حال يستجيد كلام الله تعالى مع اهل الكبد اى لا يستجيد لان استفهام الكارن وحين تعلمهم رب العزة الاستدلال على وجوده ووجدانيته عاظم اونا طما فلا ينظرون الاية ذلك النظم او العطف البالغ لبعده البعير علة للنفي المستفاد من قوله اى استحل لى استحل لى هذه المظلة وبعد خلق البعير في موضع الاستدلال ثم كعد البعير في خيال اهل المدر عن هذه المظلة وبعد خلق البعير في القردوى عن رفع السماء وكذلك البواقي اى وبعد الخيال عن خياله في مقام النظر ثم لبعدها في خياله عن السماء وبعد نصبها عن رغبها فيه ولبعدها لارض عن خياله في مقام الفكر ثم لبعدها نصبها في خيال من سطح الارض اى بسطها من قولهم سطح الشئ بسطه وسقاه ومنه سطح الخبز بالسطح ومنه يحو ثم استدر ك قوله اذا لم يوفه الى آخره فقال لكن اذا وقاه اى اذا اعطى صاحب علم المعاني الجامع الجنائى ما يستوحه من الشقظ اى التفتظ له بوساطة تنقطه للذى يستقر عليه ثقلها اهل البدن في خيال من لم يعيش يعنى اذا حصل له العلم بالامور التي اجلا ترددون ويطوفون في رديتهم وبودهم حصل له الاستحلاء وذلك اذا نظر مستدا وخبر وان متعلق بالنظر واذا كان خبابا ومن المواشى خبر كان وكاشت عنانهم جواب اذا الباقى والمتشرب الوجه الذى منه ويكون موضعاً ومصدراً وكذا المطعم الوجه الذى يطعم منه ويكون موضعاً ومصدراً قدس وتوفية حقه او يتقطه حاصل اذا تفكر وتامل صاحب هذا العلم في ان اهل الكبد ومعقول في شأنهم اذا كان اسباب معيشتهم حاصلة من المواشى كانت همتهم معقولة لا يبالى بعم المواشى كنعاً وهى الابل بيان ذلك ان الله تعالى جعلها يلقى منها الغراها ومقاصد فتارة تقتنى له وكل لحمه وتارة لتشرب لبنه وتارة ليركب في الاسفار وتارة

المشهد



المشقة ولا يباينه من المعنيين سواء كان الجبل حقيقه او استعارة ومن هذا يعرف ان قول  
 الشارح المحقق نفس المرزوقي لا يباين سبب استشهاده المصنف لآلته على ان المراد بالجبل  
 الجبل نفسه لانه استعارة عن العترة **ضعيف** وكونه دال على ما قال في حيث المنع ثم اذا تردد  
 بينهم في منزل واحد لعوز الكلام والما حسنذ ومن اصحاب المواشي مواشي ذلك حمله  
 معترضة اي ومن يندمهم بطول المكث في منزل كان عقد الهمة جواب اذا وبالاستقبال  
 مربوط بالعقد وعندهم طريقة اي كانت همتهم مصروفة الى السقيل من منزل الى غيره  
 الامور خبر كان اي تمام الجبل النصح والمضي على فعله وان تصلبوا في ذلك تصلبا مع المكث  
 معه هذا صفة لنظيره ويروى على بناء المجهول معنى الطق والبدوي من قوله الاول والاول  
 الثاني وفاعل اخذ ونفثش يحد يعود الى اهل المكد وعكن عوده على البدوي والاول وفق  
 فلنا مثل المعنى فعندنا مثل صاحب على المعاني وهو من اهل المكد اذا شرع بحث عن الصور  
 التي اجمعت في خزانه صور البدوي كالجسوة الابل حاصله في خياله والاول صورة السماء  
 مصاحبة لصورة الابل فيه او يعوده اي يحتاج البدوي الى استحضار صورة الجبال عند  
 صورة الابل والسماء من قواهم اعونه الشيء اذا احتاج اليه فلم يقدّر عليه اي يعوده او انقص  
 اي لا ترفع صورة الارض عنكها الى البدوي بعد صور الابل والسماء والجبال من قواهم المشاهدة  
 تنقص الحروس فتتغيرها على المنصبة ومنه قولهم نص الحديث الى اهلها فان الوشقة في  
 نصه معنى دفعه اليهم والاستغناء في ارضي انك لا تفي بدله عليه قوله لا اي لا تفي  
 لا بطن الحضري خزانة صور البدوي عاد ما هذه الاشياء على هذا الترتيب واما الحضري  
 اذا لم يعتني بعض تلك الامور يعتني بعضها في خياله وماض خياله تلك الصور على الترتيب المذكور  
 اذا قراء الآية قبل الوقوف على ما ذكرنا من نظم الآية سبب جملة يعيوبا لما فيه من غيب  
 الجبل قوله واما الحالة المتضمنة للتوسط والآخرها الحالة التي تقتضي توقفه على  
 جملتين اي كونهان واسطة من كمال اتصال معنيين جملتين ومن كمال انقطاع معنيين جملتين  
 اعني ان تنظم جملة مع اخرى والثانية منها مغارة التي قبلها الا انها يشتركها في حكم  
 وتدخل معها في معنى دون ان تكون سبيل الثانية مع الاولى سبيل الصفة مع الموصوف  
 والمؤكد مع المؤكد ودون ان لا يكون الثانية من الاولى شيء ولا يكون اياها ولا مشاركة  
 لها في معنى فهن مبتدأ وان مع ما في حيزه خبره ومن تضمن مبيته ما بين بل وان  
 اخلفتنا شرط لهذه الجملة معنى قد سرت مسددة جزاءه لذلك قدم عليها عملا بالاصل للفق  
 فذلك الحالة هي كون مقام الكلام مفيدا معني يبيط تباين ما بين الجملتين خبرا وانشاء ان  
 اخلفت الجملتان من جملة الخبر والطلب وطوان يتضمن الخبر معنى الطلب او بالكلية يستقيم  
 الكلام **قالت المحقق** وللا ترفع فصل من البيان والبيان في الميزن قدم الشرط وهو عتسف لان  
 تاييس لا يستتبع الفصل لا مكان التاييس من البيان والبيان معا على ان ليس الفصل فساد  
 ومشركا تقطوع على اشتراكه في الالاف في مالى جعلته شريك في ما قال تعالى واشركه  
 في امره اي وان يكون المقام مشركا من الجملتين يعني جاعلا احدهما شريكا للاخر  
 في جملات جوامع من الجملات التي قوعنا بها سبعا وانما جمع الجملات وان كان الاشراك في جملة

الاشراك

والصدقة كما في صحة العطف لئودن بان الشراكة كل كان اشراك العطف بالقبول الجدر  
 واعلم ان آلا الة مخصصة والاشراك عام على حال من الضمير المقام في شتملا ومشركا اي  
 يكون المقام مشتملا ومشركا كائنا على نحو اشمال المقام واشراكه في قوله تعالى واذا خذنا  
 مشاقب بني اسرائيل الالة فان المقام مشتمل فيها على ما بين مع الاختلاف بين قوله تعالى وقولوا  
 للناس وقوله لا يعبدون لانه لا يخفى على المتفطن ان قوله لا يعبدون حقته ان تضمن معنى  
 لا يعبدوا على احد الا قول الخمسة فيه لوجه وهو القول المنصور لحدوها واقبوا وثانيها قرأه  
 عبد الله وايق لا يعبدوا وثالثها ان الاخبار في معنى الامر النهي المبلغ وادخل في الانباء  
 عن طلب ما دخل تحت الخبر لانه كانه سورع الى امثال والانتها فهو في خبره في حين  
 لا بد من ازالة القول اي قائلين لهم لا تعبدوا وقولوا وفي الالة ابحاث ليست تماميتها الا  
 في اثبات المطلوب وقوله **قوله** ان اصحاب الجنة معطوف على قوله تعالى واذا  
 اخذنا يعني وان يكون المقام مشتملا ومشركا على نحو قوله ان اصحاب الجنة لان المقام يقتضي  
 ان الة مابيل المعطوف عليه والمعطوف اعني ان اصحاب الجنة ولان واذا واذا واذا واذا واذا  
 وطلب ذلك منقول الى مقدمات عقلية وتقليد الاولى ان ما قبل قوله ان اصحاب الجنة وهو  
 فالسوم لا يظم نفس شيئا كانه ما قال لهم يوم الحشر انه معطوف بالفاء على ان كانت الآية  
 واحدة فاذا هم جميع لربنا محضرون بصف يوم القيامة اي ليست النفخة الا صيغة لقوله  
 تعالى ونفخ في الصور اوليست الواقعة على معنى انه لما قال محضرون مجموعونه والمفصل  
 والحساب اي اذا جمعوا لم يجمعوا الا للفصل بالعدل فلا يظم عند الجمع للعدل فكون انشاء  
 الظلم مرتب من غير مهلة على الاحضار للعدل وهو عام الخلق كلهم لا يختص باحد درج  
 لما نقتل ان النكرة في حيز النفي تعم الثانية الخطاب في قوله ولا تجزون الاماكنة تعلمون  
 بعد قوله فلا يظم على طريقه الالفات لزيادة التعيين والنبية على ان ذلك لهم خطاب عام  
 لاهل الموقف ايضا الوجوب اتفاق المعطوف والمعطوف عليه في الحكم **قالت** ان اصحاب الجنة  
 اي ايها المحرمون متقيد بربوط بقوله لا تجزون الاماكنة تعلمون لان ان اصحاب الجنة  
 تفصيل لما دل عليه بالاجمال هذا الخطاب من جزاء المحسن والمسيى بما يلحق بهما فيلزم  
 منها ان يكون التقدير ان اصحاب الجنة من اهل المحشر ضرورة اتحاد الخطاب في المفصل  
 والتفصيل معا والالمن خلاف المقدّر هذا خلف مخذف من اهل المحشر لالة سياق  
 الكلام عليه وقوله كونه تفصيلا لما اجمله ولا تجزون الاماكنة تعلمون ووضع المظهر مع  
 المضمر وموضع اسم اشارة ثم عندنا مقيدة تقيلية وهي ان المتكول في النفس اي قوله ان  
 اصحاب الجنة الى اخره قال اهل المحشر عند ما يساق اهل الجنة اليها قصدا الى اقلها  
 سيكون اعني كونهم في شغل فاكهون مقام الموجود كانهم فيه لصدور عن الاختلاف  
 في اخباره فكون معنى الكلام ان اصحاب الجنة من اهل المحشر يرجع اهلهم محالهم صفتهم  
 الى ما سعد حال واحسنه فتاخر بعد بقى معنى الالة اي تضمن المقام معنى يليق بآثاره  
 حكم الى الجنة واحتراز ايها المحرمون وفي الالة كلام تركناه حذرا عن اطلاق ولي وقوله  
 لانه حسنذ كون وامتنادوا معطوفا على نلتمازا المقدّر المدلول عليه بقوله ان اصحاب الجنة

قال العلامة ومن شدد  
 ونحفظوا انما هو محتمل  
 يعني مشركا وانما هو  
 العترة غير صحيحة لان  
 القشرك بمعنى جعل الشيء  
 شريكاً بشئ يعرفه العرب  
 بل يفهم ان جعل الشيء  
 شريكاً وشركاً لا يشرك  
 فليجاء على حيزين هـ

الحكم



لا على ان اصحاب الجنة فليتناقل ولا كما يكونه ان يكون المقام مشتركاً بينهما في ان  
متغيراً من له وهو متغير كون المقام من لا ويشتركان في الامرين في جهات تجمع الجاهل  
المفكرة في غير جاف فظاهر على المتفطن انهما في الاولى يظهر اتفاق المتهتمين في الامور  
في لا تعبدوا وقولوا وانهم الذين اخذوا ميثاقهم وهو قيد من قيود المسند اليه وانما  
في الثانية فلا ت بين المسند اليه فيهما تضاداً فانه فيهما اعني المسند اليه في ان اصحاب  
الجنة متعوتون بالامان ودخول الجنة وفي وادان وامتصون بالكفر ودخول النار  
ولا اتفاق الفريقين في حكم اسماؤهم والظلم عنهم وفي انهما لا يجزيان الا بحسب ما علموا  
في الامور به وهو الاختيار وهو اعني وانما كونه مشتركاً معطوف على تركه دلالة على  
الكلام على وان يكون المقام مشتركاً بينهما في جهات جامعة مما تلي عليك انما كونه  
مشتركة على ما نزل فعلى نحو قوله تعالى واذا قوله ان وانما كونه مشتركاً بينهما في  
الانين في غير جاف ونحو قوله تعالى فلما جاءها الى اخره معطوف على نحو قوله في صدر  
الحالة وانما اعداد المضاف ولم يندل وقوله لبعد المعطوف عليه والايذان بانها على عكس  
ما مر من المثال فان ثم اخرج الانشأ على صورة الخبرية وهذا اخرج الخبر على لفظ الفعل  
تقدمه وان يكون المقام مشتركاً على ما نزل ومشاركاً على نحو قوله تعالى فلما جاءها نوري  
لا نحو الكلام تستدعي بعض الطلب اني الق معنى الخبر وذلك لان الق عصا معطوف  
على ان يورك لا يكلهما نفسياً لئلا يورث فالتقدم ان يورك وان الق عصا وان هذه  
هي المفردة وليست بخفيفة من القليلة على تقدير يورث بانه يورك والضمير للشان  
لقد ان العوض عما ذهب منها لان المفتوحة اذا خففت يجب ان تعرض عن الزايم  
منها احد الحروف الاربعة حرف النفي وقد وسوف والسين والجوز اضرارها لانها  
علامة لا تحذف وتشهد بانها من النفي في قوله تعالى في القصص هذه القصة  
ان الق عصا بعد قوله ان يا موسى انما انا الله على تكبير حرف التفسير كما يتولى كبريت  
ان حج واعتمر وعندك علم ان ان المفردة لا تقع الا بعد فعل يبيد معنى القول كقولك  
تقول واذا قلت كبرت اليه ان ارجع وناد اني ان قم كنت كمن يقول قلت له ارجع وتاخر  
ثم المعنى قيل يورك وقيل الق عصا واعلم ان المكتبة في بعض نسخ المفتاح انما انا الله  
من جهة النسخ لان الآلة التي نحن بصدد في سورة النمل انه انا الله في سورة القصص  
والتي المعنى الجامع من الكلامين فكل منهما تفسيرين لشي واحد واتحاد المسند اليه  
في قوله قال المراد بقوله من في البار موسى وقيل المراد من قوله انا الله وقيل الملكة  
ولكن في هذه التفسيرات فان المقام مشترك على تقدير يورث لا على الضمير فاعرف  
وانما قوله تعالى ويشتر الذين آمنوا وعلى الصالحات وهو انشأ بعد قوله اعزبه الكافر  
وهو خبر في فني عطفه وجوه الاول قال جارا له رحمه الله ليس الذي اعتمد العطف  
ان قصد في يشتر هو الامر حتى يطلب له مشتاكل من امر او نهي يعطف عليه انما  
المعتمد بالعطف هو جملة اني جميع وصف ثواب المؤمنين من قوله فيشر الى قوله وفيها  
خالدون نهن معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين من قوله فاقولوا انار الى اخرت

هذا هو المقام  
المتفق عليه  
في قوله تعالى  
فليتناقل ولا كما يكونه  
ان يكون المقام مشتركاً  
في جهات تجمع الجاهل  
المفكرة في غير جاف  
فظاهر على المتفطن  
انهما في الاولى  
يظهر اتفاق المتهتمين  
في الامور  
في لا تعبدوا  
وقولوا وانهم الذين  
اخذوا ميثاقهم  
وهو قيد من قيود  
المسند اليه  
وانما في الثانية  
فلا ت بين المسند اليه  
فيهما تضاداً  
فانه فيهما اعني  
المسند اليه في ان  
اصحاب الجنة متعوتون  
بالامان ودخول الجنة  
وفي وادان وامتصون  
بالكفر ودخول النار  
ولا اتفاق الفريقين  
في حكم اسماؤهم  
والظلم عنهم  
وفي انهما لا يجزيان  
الا بحسب ما علموا  
في الامور به  
وهو الاختيار  
وهو اعني وانما  
كونه مشتركاً  
معطوف على تركه  
دلالة على الكلام  
على وان يكون  
المقام مشتركاً  
في جهات جامعة  
مما تلي عليك  
انما كونه مشتركاً  
فيها في ان اصحاب  
الجنة متعوتون  
بالامان ودخول الجنة  
وفي وادان وامتصون  
بالكفر ودخول النار  
ولا اتفاق الفريقين  
في حكم اسماؤهم  
والظلم عنهم  
وفي انهما لا يجزيان  
الا بحسب ما علموا  
في الامور به  
وهو الاختيار  
وهو اعني وانما  
كونه مشتركاً  
معطوف على تركه  
دلالة على الكلام  
على وان يكون  
المقام مشتركاً  
في جهات جامعة  
مما تلي عليك  
انما كونه مشتركاً  
فيها في ان اصحاب  
الجنة متعوتون  
بالامان ودخول الجنة  
وفي وادان وامتصون  
بالكفر ودخول النار

الكافرين كما يقول زيد يعاقب بالقيود والايهاق ويشتر عجزاً بالعود والاطلاق وهذا  
وجه حسن ثم قال وكل ان تقول هو معطوف على قوله فاقولوا كما تقول يا بني تميم احذروا  
عقوبة ما جئتم وبشتر بافلات بني لشد باحسان في اليهم فكون الامر معطوفاً على الامر  
وسر الوجه الثاني وهذا الوجه وان كان نظائره متنازلاً من حيث اختلاف المسند اليه  
في واتقوا ويشتر لكن المناسبة بينهما من وجه آخر وذلك ان مشركي العرب اداليا ترا  
بما عارض القرآن بعد التوحيد ظهر اعجازه واذا ظهر ذلك فمن كثر به استوجب العقاب ومن  
امن به استحق الثواب وذلك مقتضى ان خوفه هو لا ويشتر هو لا واما حوطه الكفار بقوله  
فاقتوا ولم يخطبوا منون بالبشارة بل امر بان يشهدوا تنفي الشانهم وازا ابااتهم احقاء  
بان يشهد مع النبي عليه السلام او غيره ومن له مدخل في البشارة بالاث قوله زيد بن  
رضي الله عنهما ويشتر على لفظ المبني للمفعول عطفاً على اعدت وعبد صاحب المفتاح  
معطوف على قل فقد امر اد اقبل يا ايها الناس عبدا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لان  
ارادة القول بوساطة امضاء الكلام معنى القول غير عذبة في القرآن ان كثرة فيه والما  
كانت ارادة القول كثرة فحمله على الكثير اولى من حمله على عدم النظر والفضل من هذه الجهة  
لما قال جارا لله لان قدس القول قبل يا ايها الناس خلاف الاصل ولا يرجع اليه عند عدم  
الحاجة اليه لصحة الكلام بدونه وذلك لان الله تعالى لما قدم احكام القرآن في ذلك اعني  
والكافرين والنافين قبل عليهم الخطاب على طريقه الالفاظ وفيه فوائد منها انه سبحانه  
نبيه على عبادته على انه جعل الرسل واسطة منه ومنهم ولا ثم الان يزد في كرامتهم وهم  
فما طهر من غير واسطة لم يحصل لهم مع النبوة على الدلالة شرف الخاطبة والمكاملة في  
منها انه ادن بان العبد اذا كان مشغولاً بالعبودية فانه يكون ابدى في الترتي دليل انه تعالى  
في هذه الآلة اسقل من الغيبة الى الحضور ومنها ان الايات المتقدمة كانت في حكاية جلالهم  
ولما هذه الآلة فاما امر وتكليف فانه كلفة ومشقة فلا بد من راحة تقابل هذا  
التكليف وتلك الراحة هوان برفع ملك الملوك والواسطة من بين وخطابهم بذاته كما ان  
العبد اذا كلف تكليفا شاقاً فلو شافهه المولى وقال اريد منك ان تفعل كذا فانه يصير ذلك  
الشاق لزيد لاجل ذلك الخطاب متقدماً للقول للعطف عليه جعل الالفاظ خاوياً عن  
هذه الفوائد فذهب ما في الآلة من الحسن والطلاوة وايضا اذا كانت ارادة القول بوساطة  
انصاف الكلام الى معناه كثيراً في القرآن لا يلزم منه ان يكون القول ههنا مراداً على ان مقام  
الكلام يقتضي عدم ارادته ما بينا قوله من ذلك ان من الايات الواردة على ارادة القول بوساطة  
انصاف الكلام الى معناه قوله تعالى وانزلنا الواح الايات التي حقلها وهي ظاهرة في  
الامر انما القول ليس تنقسم الكلام ولا يبقى معطوفاً عما قبله فلاحاجة الى البيان وانما قوله  
على قول اصحابنا في قوله تعالى ووصي فاشارة الى خلاف من الفريقين فعلى البصر في قوله  
على ارادة القول اني نقول لان ياتي لما ذكرنا وعند الكوفيين وصي في معنى القول لانها لا يجوز  
بالقول فالله عز وجل يوطيه بدون الاضمار ونحوه من الكشاف رجلا من ضبته اخبارنا ابا ايها  
تجلا عن يانا بكسرات على ارادة القول اولات الاخبار فيه معنى القول لانه لا يكون الا بعد على اخلا

صاحب المفتاح

هذا هو المقام  
المتفق عليه  
في قوله تعالى  
فليتناقل ولا كما يكونه  
ان يكون المقام مشتركاً  
في جهات تجمع الجاهل  
المفكرة في غير جاف  
فظاهر على المتفطن  
انهما في الاولى  
يظهر اتفاق المتهتمين  
في الامور  
في لا تعبدوا  
وقولوا وانهم الذين  
اخذوا ميثاقهم  
وهو قيد من قيود  
المسند اليه  
وانما في الثانية  
فلا ت بين المسند اليه  
فيهما تضاداً  
فانه فيهما اعني  
المسند اليه في ان  
اصحاب الجنة متعوتون  
بالامان ودخول الجنة  
وفي وادان وامتصون  
بالكفر ودخول النار  
ولا اتفاق الفريقين  
في حكم اسماؤهم  
والظلم عنهم  
وفي انهما لا يجزيان  
الا بحسب ما علموا  
في الامور به  
وهو الاختيار  
وهو اعني وانما  
كونه مشتركاً  
معطوف على تركه  
دلالة على الكلام  
على وان يكون  
المقام مشتركاً  
في جهات جامعة  
مما تلي عليك  
انما كونه مشتركاً  
فيها في ان اصحاب  
الجنة متعوتون  
بالامان ودخول الجنة  
وفي وادان وامتصون  
بالكفر ودخول النار



الثمان وكذلك عطف اتي وكعطف قوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات بان الله لهم اجر عظيم  
 ايها الناس عطف قوله تعالى وبشر الصابرين على قل مراد اقبل يا ايها الذين آمنوا  
 وكذا عطف اتي وكالعطف في الآيتين عطف قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف عطف  
 على قل مراد اقبل يا ايها الذين آمنوا هذا اذ لكم وقال صاحب الكشف هو معطوف على  
 تؤمنون بعد قوله هل اذ لكم على تجارة تبيعكم من عذاب اليم تؤمنون لان المقام يقتضي  
 يؤمنون معني آمنوا وهو ظاهر كانه قيل آمنوا وجاهدوا بئسكم الله وتضرعكم وبشر  
 يا رسول الله المؤمنين بذلك وتفيد الآية الاولى والثانية بقوله عندي دون الثالثة  
 الحان الخلاف بينهما فقط فتا على جميع ذلك يعني جمع باذهبن اليه من عطف وبشر على  
 على قل لكثرة اضرار القول في القرآن وجميع الآيات التي تقدر فيها القول وكل الحارفيها  
 ذهبت اليه وما ذهب اليه غير من ادنى وهو اذنى مكان من الشيء ومنه الشئ الذي  
 وهو المعين الخبير ودون الكتب جميعا فاق جمع الاشياء اذناه بعضها من بعض  
 ودونك هذا اصله خذ من دونك اي من ادنى مكان منك فاختصرت استيعاب التفاضل  
 في الاحوال فيقول زيد دون عمرو في الشرف والعلم ثم اتسع منه فاستعمل في كل محاور  
 حد الى حد قال تعالى لا تتخذوا الكافرين اولياء من دون المؤمنين ائني اوتوا ولان اولاد  
 المؤمنين الى ولان الكافرين فعلى هذا يكون معني ولكن الحاكم دوني فاجزائي الى حكمك فيما  
 قلنا وقال وهو في موضع الحار منجى وزامن حكمي وهذا كلام من هو وثق بخلبته على الخ  
 وفيه مساهلة واشعار بان ياتي على مخاطب طبعه ان حكمي على خلافه ائني احكم انت ولا احكم  
 انا قال المحقق الشارح في قوله وكذا في ادنى اشعار بان ما ذهب اليه ارجح وبذلك لانه  
 لا يحتاج الا الى تدريس قل قبل يا ايها الذين آمنوا وبكثير الوجود وما ذهب اليه لا يحتاج  
 الى تدريس استيناف تؤمنون ببيان للتجارة ثم قدس الخبر امر وفيه من التعسف  
 ما لا يخفى قوله لا نسلم ان في ما ذهب اليه جار ابيه تعسفا فانه ذاهب الى ان وبشر  
 معطوف على تؤمنون بعد ان ثبت انه استيناف وانه خبر في معنى لاس بالدر ابل البقرة  
 لانه قدس مستانفا لاجل العطف لست الاستيناف فلما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان المؤمنين قالوا لو يعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت يا ايها الذين آمنوا هل  
 اذ لكم على تجارة تبيعكم الآية فمكتوا ما شاء الله يقولون لتتنازعنا ما هي فلهما الله عليها  
 بقوله تؤمنون وهذا يدل على انه كلام مستانف عطف عليه شئ اوله عطف ولما انه خبر  
 في معنى الامر فلانه اجيب بقوله نعمتم لكم بالجزم ولقد روي عن سعد بن عبد الله عنه اخبر  
 بالله ورسوله وجاهدوا واخرجوه على همة الخبر لا يذات بوجوب الامثال فكانه لست  
 فهو خبر عن ايمان وجماد موجودين وظهر من هذا ان جار ابيه لم تقدر الاستيناف في العطف  
 بل ان عطف على تؤمنون او على قل مقدرا للاستيناف واقع وان قدس قل مع صحة الكلام بدو  
 لا يمكن ان مخاطب عباده من غير واسطة تعسف وانما انت تعلم ان الاستيناف والدر ابل  
 الخبر في موضع الامر وبالعكس بان في علم البلاغة يجمع اليها كثيرا وقد نزل كلام الله  
 تعالى على هذين الاسلوبين في مواضع فالحكم بهما لا يكون تعسفا بل الحكم بالتعسف تعسف

الامم امرهم الى الله ورسوله  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس  
 ما ذهب اليه لا يحتاج الى تدريس

وقال صاحب الخريف ما قال جار ابيه نظر لان المخاطبين في تؤمنون هم المؤمنون وبشر  
 من النبي صلى الله عليه وسلم ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف فكيف صح  
 عطف وبشر المؤمنين عليه ولت في هذا النظر نظر لانه انما يلزم الخلف ان لو كانت  
 الجملة الجامعة منحصرة في اتحاد المسند اليه او لم يكن ستها جامع اصلا وليس كذلك فانه وان  
 اخلفا في المسند اليه اتفقا في الايجود المأمور والمبشر اشركا في جواب الامر والمبشر به  
 فتأمل ان تنفق الجملتان او على حكم التوسط باحد المذكورين على سبيل التوسط الشك  
 بقوله ان يكون المقام مشتركا وبقوله ان تنفق ائني لست الحالة المقضية للتوسط انهي  
 على نوعين الاول ان يكون المقام مشتركا والثاني ان تنفق الجملتان فعلى هذا ان هي لخاصة  
 للفعل وهن معه معطوفة على ان يكون ودانة بعض الناس اياها على لفظ ان الشيطانية  
 ليست بتلك القوة لما فيها من خلل الكلام عن جزاء الشرط وعما يستد مسبقه وعن غير المتبادر  
 وهو في الواقع مع خبره جوابا لآيات لان قوله والمقام الاخره جملة حالية لا يصح ان تكون  
 جزءا ولا خبرا للواو وحق النظم على هذه الرواية وان تنفق الجملتان خبر ان يكون المقام  
 على حال اشراك في موضع الرفع خبر المقام ائني والمقام المستقر على صفة الاشراك الجملتين  
 في الجملتين الجوامع قوله في اكثر صفة محذوف قد حذف منه من وكذا واظهر قدس  
 ثم بعد ما علمت ان لا بد من ان يكون المقام مشتركا بين الجملتين في جوامع اعلم انه كما كان  
 اشراك جملتين في جملات جوامع هي اكثر من جوامع جملتين احسن وفي جوامع يظهر  
 من جوامع اخر كان النسق بالقبول اجدروني النصيحة ادخل ومعني اظهرا بين و  
 اوضح سواء كانت عقلية او وهمية او خيالية كانت العقلية ادخل في القول لانها اوضح من  
 غيرها في نفس الامر وان اخلف بان يكون في احدهما وهمية وفي الاخرى خيالية فالذي  
 هو اسبق الى الفهم له المزية في القول وان انفتت بان تكون في كلتي الصورتين عقلية او وهمية  
 او خيالية فما كان اظهر من غير من نوعه كان بالقبول اجدروني النصيحة ادخل ومعني اظهرا بين و  
 في صورة وانا اذكر اصلا بوضح كل ذلك ويشتدك الى اذلة يصلح لشئ اكثر هذه الاعتبارات  
 وان كنا قد اشترنا اليه اشارة خفيفة قبل وهو ان الحديث عنه في الجملتين اما ان يكون  
 شئ او شيئا واحدا فان تعدد فاما ان يكون التنااسب بين اللذين اخبر عنهما فقط  
 او بين اللذين اخبر بهما فقط او يكون التنااسب من المعنيين جميعا وهذا القسم الاخير هو  
 في احوال العاطف فاذا قلت زيد طويل والخلفه قصير عند عدم تعلق حديث الخلفه بحديث  
 زيد لم يستقيم ولذا قلت زيد طويل وعمر وشاعر زيد طويل وعمر وقصير اذا كانا اخوين  
 او نظيرين وان كان الحديث عنه في الجملتين يتحد بخويز بقول وينعل ويضرب وينفع ويسقى  
 ويحسن ويأمن وينهى ويحل ويعقد ويأخذ ويعطى ويبيع ويشترى ويأكل ويشرب ويخو  
 ذلك ان جاد الجمع في الواو قوة وظهورا وكان الامر حنين صرحا وذلك انك اذا قلت هو يضرب  
 وينفع بالواو انما جاد الجمع في الواو انك جعلته بفعله معا وان طرحت الواو قلت هو يضرب وينفع  
 ذلك بل قد يجوز ان يكون قولك سفع رجوعا عن قولك يضرب وابطال له واذا وقع النولان في

على معنى ان اذا ونا  
 صورته فان اخلت  
 الجملة الجامعة فهما بان  
 يكون في صورة عقلية وفي  
 اخرى وهمية او خيالية



مثل هذا في الصلة ان داد الاشتباك والارتباط حتى لا يتصور تقدير افراد في احدهما  
عن الآخر نحو قولك اتعجب من اتى احسنك واسات وكفيك ما قلت وسعتك واتحسن  
ان تنهي عن شئ وتأتي مثله فانه لا يتصور على متضمن ان المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل  
واحد ومن البين في ذلك قوله لا تطعموا ان تهينوا ونكرتكم وان تكلف الادب عنكم وتؤثروا  
ان لا تطعموا ان تروا ان احدا قد وجد مع اهانتهم وجاء بها في الحصول ومن هذا يظهر ان  
تخصيص اظهر العقل كما ذهب اليه الشارح المحقق غير سديد الباء في هذا القول يتعلق  
بالختم ان فلان ختم بالقدر المذكور وما على تعذب وهو من الجذب المذموم الاثمة والباء  
في بضعك ان اكلة في المنسوب وجذبه مجاز عن الاعانة وان شرطية يروى ان عسى  
وعسى ان على التقديم والتأخير واسمها ضمير الشأن وجواب الشرط محذوف تقديره ولذلك  
لا جملك لثمة لتعجبك الاثمة ان عسى الشأن اعترضك او عسى الشأن ان اعترضك من ان  
يجذب ضمة اذ لا شريطة لتسلك طريق القطع والاستيناف الى اخره من اثلة القطع  
للاحتياط يعني بعض اثلة الفصل للاخذ بالثقة قول الشاعر وتظن سلمى البنت وذلك  
ان في البيت جملا بلثا الاولى تظن سلمى الثانية ابغى والبالغة اراها وحال البالغة مع  
الاوليين حال ما يعطف على ما قبله وتقرن اليه ثم قد وجب قطعها عن الثانية لأمريتها  
اجنبية منها وهوانها ليست من مطنونات سلمى لكن يصح عطفها على الاولى على معنى ظنت  
سلمى اني ابغى بل لا يحكمها واظن سلمى هاتمه الا انه ترك الوصل لللائق الخاطا انما معطوف  
على ابغى وللا يبعد ها من مطنونات سلمى في حقه وليس المعنى عليه بل اراد الشاعر ان يحكم  
عليها بذلك مستبعد خبر ليس قدم على اسمها وهوان يكون واسم كان ضمير الشاعر والاصحاب  
تعليل كون القطع غير بعيد ولتقع علة القطع يعني لا بعد ان يكون الشاعر قطع اراها  
عما قبلها ليكون جوابا عن سوال مقدر لداله قوله وتظن سلمى اني ابغى بها بلا علة  
فما نقول في ظنهما هذا على طريق الاستيناف واما كتحذير لكل احد وفيه ما لغة كالا  
بحسب احداث القطع يجوز ان يكون للوزن ان اتق نفسك ان تظن الفصل المحفوظ  
على الوزن فانه ليس في مكان ومنه ترك الوصل لاجله لانه لم يظن يجوز اخلاله  
الامر المعنوي له واما قطع عما قبله للاحتياط قوله زعمت البنت قطع لهم الف عما  
قبله من الجملتين وان كان الظاهر كما لا يخفى بقضي عطفها على زعمت لانها ليست  
منها بل هما نظيران معا فانه ان محال السامع انها عطفت على ان اخوتكم قرش وشر  
عن عرض الشاعر من البنت بمراحل وذلك ان قوله لهم الف تكذب لدعواهم انهم  
قرش والعطف لشركه في كونه من دعواتهم وهم لا يكونون انفسهم فيما يقولون ولكن  
ان قد ذهب الى ان لهم الحق البنت مستأنف لان الشاعر لما بين انكار زعم بني سعد عليهم  
واظهر تكذب دعواهم بقوى الحال وذلك انهم انه مذموم ونحوهم منقضي الى الكلام  
لنق بالذم وهوانه بانكار ما ادعوا من المفاخر وان الزعم اكثر ما تستعمل في الباطل تقول زعم  
فلان ان الامر كنت وكنت اذا شككت انه حق او باطل وفي قوله مناع اذا لم يوثق به وكان  
ذلك الانكار مما ادعوا الخاطين الى ان سألوا ويقولوا لم نكذب ما زعمي فصل قوله لهم الف

عن قوله زعمت اداة وقومه جوابا لسؤال اقتضته الحال قوله وكان تما الواو والوال  
من فاعلا بدئي وفصل جواب عني وان وما علمت فيه تستدسست بنعولي زعمت وقرش  
خبران ولهم لا يجوز ان يكون نعتا لقرش لانه لم يقصد ذلك بل غرضه ما ذكرنا ثم اعلم ان  
مساو من ههنا يعجز عن اسد وتحكي في المصراع الاقل كدعواهم انهم قرش في الثاني تكذب  
دعواهم في اعترافهم اليهم بقوله اتعجب ان اخوتكم قرش وسيما الكذب ظاهرة على ههنا  
اليحوي لان قرش لهم الف وليس لهم ذلك وانما اراد بهذا ما جاء في قوله تعالى لا يلاف قرش  
والاخره كانه قال ان قرش قرش رحلتين الفتهما الفان رحلون في الشتاء الخائن ومي الصيف  
الى الشام فميتارون وتجدون وكانوا في رحلتهم آمنين لا يخشون احد عليهم لان  
الناس تنهيهم من زيادة تعيب وتحتد مومهم فضل احترام حتى ينظم لهم الامر فيهما  
لانهم اهل حرم الله تعالى ولا بد منه فلا تعرض لهم ولا سر غيرهم تخطفون ويغاد  
عليهم ولمسهم لانهم لا يأتون خائفون جاعون ويعصم ما ذكرنا البنت الذي يحده اولئك  
او نحو جوعا وخيفا وقد جاعت بنوا سب وخافوا الالف من قولهم الف المكان بالغة  
الف والالف من الفه يؤلفه والافا وقيل قال الفته الف والافا وقد جمعها  
الشاعر في هذا البيت قوله ومن اثلة القطع للوجوب الى اخره وجب ترك العطف  
في اسمه يستهزئ وان كان الظاهر بقضي ان تكون معطوفا على انما نحن لقوله تعالى عاذا  
بموحاةهم وقوله ومكروا ومكراته لما نع صيره اجنبيا عما قبله وهوانه اعطف  
على انما نحن مستهزئون لشارك الله يستهزئ بهم انما نحن في حكمه وهوانه تقول انما  
وحكاية عنهم وليس لك مراد لان قوله الله يستهزئ بهم خبر من الله تعالى انه يحاز  
عن كفرهم واستهزائهم بخلاف ما دعون الله وهو خادعهم ومكر واو مكر الله لان  
من الجملتين خبر عن الله تعالى ولتقرب المسافة من المؤكد والأكيد لكان المعطوف عليه  
اتاح له انما نحن مستهزئون ثم قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزئون بغيرها  
على انه تأكيد لا تأمك وهما في حكم شئ واحد ولو عطف على قالوا لشارك الله يستهزئ  
بهم جملة قالوا في اختصاص من قالوا بقوله واذا خلوا بما تقرون في فصل التقديم والتأخير  
ان تقديم الظرف على مظهره يفيد اختصاص المظهر به ففسد المعنى كما يلزم من اختصاص  
استهزاء الله تعالى بهم اذا مضوا الى شياطينهم وبخلاف المراد لان استهزاء الله  
بالمناقين متصل في امرهم لا يقطع في جميع حالهم مضوا الى شياطينهم او لم مضوا  
اليهم واستهزاء الله تعالى بهم خذ الله تعالى اليهم وخليتهم ما زينت لهم انتهم مريد  
هلاهم من حيث لا علمون والاستدراج استفعال من الدرجة بمعنى الاستصعاب والاستهزاء  
درجة بعد درجة قال الاعشى فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء لاسلم  
لستدرجك النول حتى تهته وتعلم اني عنكم غير مدحج وعنه درج الصبي اذا قارب  
بين خطاه وادبح الكتاب اذا طواه شيئا بعد شي ودرج القوم يات بعضهم في اشر بعض  
وبعض يستند بعضهم يستند بعضهم قليلا قليلا الى ما يلهوهم ويضعف عنهم من حيث  
لا شعرون ما يراهم وذلك ان يؤاثر الله نعمة عليهم مع انها لهم في العي فكما جرد عليهم



نعمة ان داد و بطرا و جدد و معصية فيندرجون في المعاصي بسبب تضاف النعم  
طائفتين ان مؤاترة النعم اثره من الله و تقرب و انما هي خذلان منه و تباعد فهو  
استدراج الله تعالى يعود بآيته منه لعرض استوجب فصله و هو استنباع عطفه  
على انما نحن مصلحون ان يشارك قوله تعالى الا انهم قولهم انما نحن في آية بعض مما قال  
حكاية عنهم و ليس ذلك غرض الله تعالى لانه خبر عنه سبحانه بانهم كذلك و العطف بحله  
خبر عن اليهود و وصفهم لانفسهم بانهم مفسدون و استحقاق عطفه على اقل  
ان يخص الا انهم بقوله اذ قيل لهم اختصوا قالوا بالظرف لكون الظرف مؤثرا على  
قالوا فبطل العرض لانهم مفسدون دائما قيل لهم في جميع الاحيان لا تنسوا اول قول  
لا تنسوا و كذلك قوله و اذ قيل لهم آمنوا الآية حكم هذه الآية في الفصل كالآيات  
السابقة و هو انه فصل الا انهم هم السلفاء عما قبله من الجليلين لما من العطف لانه لم  
عطف على مؤمن بلزم ان يكون من جملة ما قالوا و يصير خبرا عن انفسهم انهم هم السلفاء  
بعد ان دعوا اليهم انما لم يؤمنوا كمالا لكونوا من السلفاء و لا خلافا خبرا و طلبا و لو  
عطف على قالوا لخص بالظرف اختصاصه به و كلاهما خلاف المراد قال صاحب المحضر  
في مصنفه فما قال صاحب المفتاح في فصل الآيات الثلاث نظر لحياد ان يكون  
المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفا على الجملة المصدرية بالظرف و هذا القسم لم يمتد  
لمساقته و عندي ان ما قاله و هم فانما لا نسلم جواز كون المقطوع في المواضع الثلاثة  
معطوفا على الجملة المصدرية بالظرف و ذلك لاسيما لكون ما اضيف اليه الظرف معطوفا  
عليه ما ليس كذلك لانه يلزم ان يكون مضافا اليه ايضا و هذا الاستماع في غانة الضوح  
لا يحتاج الى البيان و لك ان تجعل الله مستهزئا بهم فطوعا عما قبله للاستيناف  
لانه حين جاء يعقوب حكاية حال المنافقين و هي تمام تحريك المستهزئين لان يقولوا  
ما بال شياطين جفا بعملهم هذا و اني يعاملهم الله تعالى فقصت البلاغة ان لا يحلو الكلام  
عن الجواب ليزيله اذ ذاك مثل كنهه اذ اضحى بذلك فوجب الرجوع الى الاستيناف و لكان قد  
انصا الى ان ترك الواو في الا انهم هم المفسدون للاستيناف اعادة مطابقة الكلام مقتضى  
الحال و انما قلنا ان المطابقة في الاستيناف لان اثباتهم الصلاح لانفسهم كانا على الصفة  
التي اتعوه من انهم مفسدون على الصلاح و انهم خلصوا الصفة المصلحين المتجاوزة  
الى الفساد مع انهم في الفساد و تباعدت فيه معنى يشوق المستمع الى ان يستفهم  
و يقول كيف حكم الله عليهم فكان محي الا انهم من غير العاطف من الموانع كما اقتضته  
الحال كما تعلم و كذلك في الا انهم هم السلفاء اي و كذلك من في الآتين لك ان تجعل  
القطع في الا انهم على استنباط الاستيناف ما ذكرنا قوله و من امثلة الاستيناف  
قوله زعم البنت الى اخره قطع صدق اذهابا الى الاستيناف و قد طبق الفصل البلاغة  
لانه لما حكى عن اللوم انهم قالوا هو في شدة و كانت شكائهم تلك مما تحرض الحاضر من  
علوان تقولوا فما تقول امم صادقون فيما قالوا ام كاذبون كان هذا السؤال بالتحوي  
مقتضى الحال فاخرج الكلام من حرجه اذا كان ذلك السؤال منطوقا و صار كانه قال

ذكر ان كذا في سورة الله  
العطف للتحريك و اذ اهل  
لهم لا يفسد و اصل الا انهم  
على انهم

اقول صدقوا انما كانوا و لكن لا مطمع لهم في نلاحى و لو قال صدقوا لم يكن كلامه  
كلام مجيب و لم يضع في نفسه انه مستول العواذل و احدها عاذله من العذل اللوم  
لان قولك ليست من ابيته جميع الصفة مذكرا بل مؤنثا و انما جمع في البنت على ان اول  
الجماعة كانه قال جماعات عواذل و اشار الى ما قلنا بقوله عن جماعات العذل و الا خلا  
الا لكشاف بقول اجلت عنه المصوم اذا قلص منها و تاركها لمن فاعل بنى و على ما عليه  
معلق بخلاف مصدر او حال و تقديره فبني الساعر كلامه صدقوا على السؤال  
المضمر و هو انك الموصل بناءه او بانها كلامه على طريقه عليها ايراد الجواب بعد لسؤال  
الظام و هو ترك العاطف و منع ان يكون على ما عليه معلقا بقوله للعطف لفساد  
المعنى فليست كذلك و كالذي مترج زيادة لطف قول الآخر في العجاسة زعم العواذل ان  
ناقة جندي الى اخره جعل كذب العواذل جوابا في التقدير عن سؤال ذلك على شك  
عن النساء اللواتي بقوله زعم العواذل اي اللواتي عانت على هذا الرجل كارهات  
زكوته الى الدعة و الاقامة قائلات ان ناقتة بنواحي هذا الموضع خطا كوزها عنها  
فا رخت و ان يبع ابياتها و هو ما جوابك عنه هذا كذب ام صدق ثم اجاب بقوله  
كذب العواذل لو شاهدهن و رد كما قلنا منبرنا و نحن سناب هذه البك لقلنا  
جندب في المسير و ذلك ناقتة من الابن و زيادة اللطف هو انه لما اعاد ذكر  
العواذل ظاهرا فقال كذب العواذل و لم يقل كذب كان ايين و اقوى لكونه كلاما مستقلا  
من حيث وضعه و ضعا لا يحتاج فيه الى ما قبله و اني به ما في ما ليس عليه كلام الجندب  
نظم الدال و فتحها و ضم الجيم ضرب من الجراد سمي به الرجل و الجندب هذا الناحية  
و الجمع جنوب كفس و قلوب و الكباء فيها تتعلق بعزيت و باجنت اي وقع ذلك في  
هذا الموضع و في العادسية عن اخنا و رائن و جنت مكان بعينه من قولهم نزلوا  
في جنت من الارض و خبوت و هي البطون الواسعة المظلمة و من الحار اختلوا  
الى ربهم اطمانا اليه و هو يضل بخشوع و اخبات و خضوع و انصاف و عزيت  
مبنيا للمفعول من النعمة يقال عزيت من ثيابه تعريته و الجمع بالنخ الرحلة يقال  
منه جمر النمس جتما و جتما اذا ذهب ايجاه و اجته صاحب ادم يركبه و كما  
السابق ما قال بعض من اسد بكى الى اخره لم يعطف كانوا قصدا الى الاستيناف و ذلك لان  
الشاعر لما امر المرأة ما لى على من قتلوا بهذا الموضع و دفنوا بيطن بياض بقوله بكى  
ثم علق الامر بقوله فانهم طائن اقامتهم و استمرت غيبتهم به و اتصل قطوعهم يريد  
ان القنوط منهم قد تغرق و اشدت فقطع الطبع من معا و دهم و رفع القلب راسعا  
مراجعة منهم ظنما تائلا و لم ابيهم او اني ابيهم صفهم كيف كان حالهم و خليفتهم  
فاجابها و وصفهم بقوله كانوا من غير عطف بقول كانوا اهل الشقاق و العداوة و دخل  
نار هذا الامر لا تبقى و لا تذر و كانوا حراما لا يقع فيه و لا ضم لغوهم يريد ان قوتهم  
استنار قول الحادث لهم في ساحتهم كما اذا كانوا في الحزم بكى على الهيب و بكاه و بكى  
وبكى عليه و بكاه بالشد و كذا معنى العداوة و في اكثر نسخ المفتاح بكسرين

ورد ما قلنا



والظاهر الفتح وقال الجوهرى عدان البحر بالفتح ساحله ولم يورد المكسور على الفتح  
وبما نرى في الفتح والكسر ومجرب من الصفات العالمه وهو كالعلم العبد من هذه  
بذلك لانه نذر ان يخرق من بني قنانه رجل باخيه سعد بن المنذر جرق منهم  
وتسعين نفسا ثم التمس قنانه فمات رجل من البراجم فاشتم رائحة الشواء من  
لحوم الناس فظن ان الملك اتخذ طعاما فعذله اليه طمعا في ثناي شئ منه فقبله  
من لنت قليل قال من البراجم فامر باحراقه ثم قال عمرد ان الشفق واذا البراجم  
فذهبت مثلا ثم غيرت ثم بعد هذه القصة بالتماس الطعام والنهم في كل موضع  
والاحرام من حرم الله ملكة واليشام وحرم بيته عليه السلام بالمدينة وتكره  
لتعديها والباء في يطن معلق بطالت اوباقاتهم وجرما معطوف على نار  
والمعنى وحرم القومهم فجعل حرف العطف مع الجاء وهو كثير ولا يعد هذا ضرورة  
بل اختياري والتميز من نعم لحوم قديم وجوز ان يكون صله لحرم لان معناه عامها  
وما عا ومثل الايات المتقدمة قول الوليد بن يزيد عن المتزل الخالي لبيتين لم  
يعطف عفاه كل حثان لكون استينافا لانه حيث قال عفا من بعد احوال وكان عفا المنزل  
انقع بنفسه كان موضع ان يحرف الفاعل فقد ركانه قيل له اي شئ الذي عفاه فاجاب  
بقوله عفاه كل حثان عفا شعري واستعدي فقال عفا المنزل بعفو عفو ادرى وعفت  
الريح المنزل عفا درسته والحوال واحد احوال وحثان صفة محذوف اي سحابة  
صوت والعصف والظلم والويل مصدر وبلت السماء تبيل وبلا وضع موضع والباء  
المطر الشديد واصافته اليه لطفة لانها من اضافة الصفة الى فاعلها ولذلك وصف به  
سحاب تكرة وصفات سيبيا والمعنى سحاب مصقوت ظلم وبلم اي يظلم اذا كان اي بعفو  
لشدته وهطل صفة تالفة من هطلت السماء ثم طيل هطلا وهطلا وهطلا  
تتابع المطر والدمع وسيلانه وسحاب هطل ومطر هطل كثيرا لهطلان ونحو قول  
الطيب وما عفت الرياح البيت لانه لما وصف محلا مدروسا بان الرياح لم تعفه كالسحاب  
ان يقول ان كانت الرياح ما عفت فاعف عفاه فقال عفاه من حداد بدون العاطف  
لكون جوابا لذلك السؤال والحد وسوق الابل والغنا لها قال حد الابل حدوا وهو  
حادي الابل وهم حداتها وحدادها حداء اذا غنى لها ومن الجاهل الشال تحدوا السحاب  
وهي حدوا واعلم ان السؤال اذا كان ظاهرا مذكورا في مثل هذا كان الاكثر ان لا يذكر الفعل  
في الجواب ويقص على الاسم وحده فاما مع الاخبار فلا يجوز الا ان تذكر الفعل بنفسها  
انه يجوز لك اذا قيل ان كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ان تقول من حدادهم وساقا ولا تقول  
عفاه من حدادهم كما تقول في جواب من يقول من فعل هذا زيد واجيب ان قوله فعله  
زيد وامر اذا لم يكن السؤال مذكورا كالذي عليه البيت وانه لا يجوز ان تذكر ذكر الفعل  
فلم قلت مثلا وما عفت الرياح له محلا من حدادهم وساقا ونعم انك اردت عفاه من حد  
بهم ثم تركت ذكر الفعل احدث انه انما يجوز ان يكون حيث يكون السؤال مذكورا لان ذكره  
يدل على ارادته في الجواب فاذا لم يرد بالسؤال لم يكن الى العلم به سبيل فاعرف ذلك ومثله قول

وقد شرح هذا البيت  
الشيخ الامام ابن  
علي بن احمد الواحدي  
في شرح ديوان المتنبي  
فقد يقول لم تعف  
الرياح لهذا الريح  
ولا ذنب للريح  
دروس من انما عفاه  
الحدادى السحاب والسحاب  
لهم لا لهم لولا مخجوا منه  
لما درس الريح ونظير  
من هذا انما كذا  
السحاب المحمى من  
من معنى البيت

الآخر وقد عرفت من الدنيا البيتين لم تعطف جربت على عرفت نظرا الى سوال تنوجه  
اليه مفهوم البيت الاول والسؤال لم يقول هذا ويسك وما اذا عاك ان تترك الحيوة ونظف  
الطبع منها فقال بجيبا جربت تاركا للعطف على ما عليه حد الجواب لغرض ههنا الساب  
ومثله الضجر ورثا ومعنى وقد عرفت بالباء قال الجوهرى عرفت عرفت بالمقام بعرض  
ورجل غنى بالكسر وعرف غنى مجرب بالفتح قال الجوهرى المجرب مثل المضرب من الحجر  
منع الدرا فيهما الذي جربته الامور واحلمته فان كسرت الدرا جعلته فاعلا الا ان  
العرب تكلمت به بالفتح واللام فيه مثلها في ضارب لزيد وما عرفت صفة وتعد معنى  
على الضم والتجربة الاختبار والامتحان وتجمع على التجارب بكسر الراء لان الجمع الثلاث لانه  
الف بعده حرفان يكسر الحرف الذي بعده لاني نحو سجد ومسجد ولما من ضم ففقد احوال  
لانه حسنة لا يكون جمعها ما ذكرنا ولا مصدرا لانه لم يحى بمعنى التجربة والغرض الثاني القصد  
والاستفهام في فعل زمني بمعنى التمني والكشف ما بين الوسط الى اقصر اضلاع الجنب طية  
عن شئ مجاز عن الترك يقال طوى شئ عنه تركه يقول ودست من الدنيا فليكن زمانى  
يعطى جيتى غرا لم يعرض منها بجدا سقا فربته امرها لاق ذقتها وطعمتها وسينى  
تت عذنها وعذا بها فلم تدع التجربة لى في محبة شخص قصد او افتقار قوله وكذلك قوله  
عن من تارك اولك على هدى الى اخره اعلم ان في كنفه بعلق هذه الآية بقوله تعالى هدى  
للمستقين وجوها ثلاثة وذلك ان قوله تعالى الذين يؤمنون اما ان يكون موصولا للمؤمنين  
على انه صفة مجدونة او مرج منصوب او مرج من رفع سقد من معنى الذين يؤمنون او هم  
الذين يؤمنون على نحو المجرى فاطر السموات والارض اي هو فاطر السموات او مقتطعا  
عن المؤمنين مرفوعا على الانشاء نحو اعني يا وليك فل جعلته باعها للمؤمنين اي متصلا  
متعلقا به على احد الوجوه الثلاثة فلك ان يجعل الموصول الثاني معطوفا عليه ويكون تمام الكلام  
مع يؤمنون ونفع الاستئناف على اولئك لانه لما قال هدى للمؤمنين ووجههم بالذين والذين  
كان مظهرا في قوله قال اي سبب صاروا المستقلين فهذه الصفات الموصوفون بها مختصين  
بالهدى فليجيب بان اولئك الذين وصفوا بالاستيحاء ان نجوا ونظفوا دون الناس الجوى  
في الدنيا والفلاح في الآخرة وهو الوجه الاول في تنقيب الكتاب وان تقع الداني على الابتداء  
بغير اعنه بالوك على ان يجعل اختصاص موصي اهل الكتاب بالهدى والفلاح تعريضا باهل  
الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوته رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كانوا عليه من اثنان الاخر  
على خلاف حقيقته ويات قولهم ليس صادرا عن ايمان ويات المؤمنين ما عليه من احسن  
نما انزل اليك وما انزل من قبلك وتعطف الجملة بكما اها على هدى المستقين عطف الجملة على  
الجملة كانه قيل هدى للمؤمنين والذين يؤمنون به وبغيره من الكتب المنزلة من قبل  
دون غيرهم وهذا معنى قوله جاعلا الجملة براسها من مستقبات هدى للمؤمنين  
وهو الوجه الثالث مقتطعا عما قبله وتام الكلام هو المؤمنين ويؤن الا انزل به فقد  
ذهبت به منذهب الاستيناف وذلك انما قيل هدى للمؤمنين باختصاص المتقربين بان  
الكتاب لهم هدى كان لسائل ان يسأل فنقول اي الشئون شأنهم مخصوص



بذلك فوقع قوله الذين يؤمنون بالغيب الى قوله مع المنافقون جوابا لهذا السؤال  
المقدّم وهو الوجه الثاني في ترتيب الكتاب وان هذا الوجه ادخل في البلاغة من الوجه  
الاول لانه استوفى بصفة المستحقين المشتملة على خصائصهم التي استأهلوا بها من الله  
ان يلطف بهم ويفعل بهم ما لا يفعلون ليسوا على صفتهم كما أنه قيل الذين تكل عبادكم  
واعمالهم جديرون بان يمد بهم اسمهم ليسوا على الفلاح ونحو قولنا احب نبي الله للمهاجرين  
ثم بقدر السؤال هنا ومن المهاجرين اختصوا بحبته عليه السلام فتسألف وتقول الذين  
هاجروا وبذلوا دونه انفسهم واموالهم اهل الاكرام والمودة والاصل فيه ان هذا  
النوع من الاستيناف اعني الاستيناف بنسبهم اذ اهل الاكرام والمودة والاصل فيه ان هذا  
انعمت على فلان فلان جديرا بالانعام واخرى بذكر صفتهم كقولك انعمت على فلان جليل  
الشفيق اهل المللك منكم يكون الاستيناف باعادة الصفة احسن وابلغ لاستعماله على بيان  
السبب والنجاسة من المال منه كقولك له وهو ضيقه وهو ضيقه ومن الجواز  
حتى الوعاء الشئ وتضمنه ويؤلف ضمنه وهذا في ضمن كناية ووجهه اذا قد وخت  
اذناك ما ذكرته لك فلنرجع الى حل الغائبة فنقول قوله في ضمن اقامه متعلق بخبر  
من حاله من الايمان بالغيب من قولهم ضمن المال منه كقولك له وهو ضيقه وهو ضيقه  
ضمنه ومن الجواز ضمن الوعاء الشئ وتضمنه ويؤلف ضمنه وهذا في ضمن كناية ووجهه  
انفذته في ضمن كتابي اني في طيحه والمعتق الجاهل من الايمان بالغيب كائنا في انما اقام  
الصلوة وذلك ان الرجل اذا صلى علم انه مؤمن بالغيب من حيث انه انما يشأب عليها يوم اجاب  
ويؤجب فاذا صلى علم انه آمن به لانه اذا لم يحفظ ذلك لم يصل وكذا الكلام في خبر الايمان  
اختصوا على بناءه للمفعول حال من المؤمنين وقد مقدّمه اي ما شأن المؤمنين بالموصوفين  
مختصين به لاكتنه صفة هدى فكلمه الارغاية وحقيقته يقال ساله عن كنهه ادر  
اني عن حقيقته وكفيتها قال جارا له في الاساس كنهه لاسيما بلغ كنهه وعندي السرور  
بما كماله لاكتنه الوصف وهذا حجة على ما قاله الجوهري لا يشتق منه فعل وقوله  
بكتنه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مؤلف قدّر الشئ ومقداره مبلغه وقادريته قوته  
وهذا شئ لا تقادر قدره اي لا يتقوى مبلغه متوا حال من الواو في اختصوا والباء في  
بتكبير متعلق بمقولا او هدى وهي بام المصاحبة اي مقولا في حقه هدى لهم ومن  
لنفيد صريحا من الهدى مبهما لا تعارفه الناس ولا يعلم كنهه الا الله والمفعل الفاعل  
بالبعينة ساقه الكلام آخره ومنه فلان في ساقه العسكر في آخر وهو جمع ساق  
كتادته وقائد تنطوي بمتضمن من قولهم نطوي قلبه على حقد لاختصاصهم اللام بتعلق  
بالموجب وقام موصوف قوله والفضل من هذه الوجوه الستة لاستيناف الذين يؤمنون  
تعييم بعد تخصيصه انما منيته على استيناف ذلك اولا على الخصوص فلما ذكر في ان  
الاستيناف على هذا الاسلوب منطوق على بيان سبب اختصاصهم هدى لا يبلغ كنهه  
وعلى كلا الوجهين على الجوز لان الموصول الثاني على تقدير الاستيناف بالدين عطفه  
على المستفي لان ترفع الفصل من المعطوف والمعطوف عليه باجبت وهو المبتدأ وسبب المبتدأ

واعلم ان السؤال في قوله  
احسنت الحق ربه مثل  
فولك حين قيل احسنت  
الى ربه هل وقع ذلك  
موقعه قبل الجواب  
صدقك اني اخبر

وخبره باجبت وهو المعطوف على ما قبله بل يجب عطفه على الموصول الاول فيتحمل  
الموصولين وموالى الرفع بالابتداء اتصالا الاستئناف باولئك فالموصول الاول يكون من نواع  
المستفيين ويحتمل ان يكون عطف الموصول الثاني على المستفيين اي على معنى هدى للمستفيين وهو  
الذين يؤمنون بما أنزل اليك بخلاف موضعها لان الاول اذن انما يجرد على الوصف او  
منصوب على الاختصاص والثاني مجرد على العطف فلزم ذلك وكذا يلزم الاختلاف  
والقول لجعل الاول من نواع المستفيين والثاني مستند خبره اولا ذلك ويلزم جعل الاختصاص  
بالهدى والفلاح تعرضا بهذا الكتاب الذي لم يؤمنوا وعطف هذه الجملة على جملة هدى  
للمستفيين فكثير التفسيرات وفيها العقيد قال الشارح المحقق في شرح قول المصنف  
في الاستيناف اولا لك ناجية بان اولئك الموصوفين الى اخيه ان الذين هدى هدى هدى  
واعمالهم اجتهاد بان ممد بهم ليد ويعطيه الفلاح ونظيره قولك احب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الانصار الذين قارعوا دونه وكشفوا الكرب عن وجهها جده اولا لك اهل الحق  
ومنه تطرأ لان هذا معنى استيناف الذين يؤمنون وتطيره وصاحب الكشاف اورد  
هذا الكلام في استيناف الذين يؤمنون ونعل الشارح الى الوجه الاول فتأمل وطالع الكشاف  
تضح لك ما ذكرته وقال في الوجه الثاني في قوله جاء علا الجملة براسها من مستتبعات  
هدى المستفيين اي من متعلقات هدى المستفيين من حيث المعنى على ما بين من كلام  
الشيخ شري لان حيث اللفظ وجعل الجملة براسها من مستتبعات لما اشار الى ما ذكره  
الشيخ شري تمهيدا لتلك العطف في قوله ان الذين كفروا الى وفيه ايضا نظر لانه  
من الجائز ان يعطف هذه الجملة بها المعاني هدى للمستفيين كما قررنا فيك فلتأمل  
وكذا فصل تنزل على كل افعال لكون جوابا لسؤال يفهم من قوله هل انتم على تنزل  
الشياطين وهوائى والله اخبرنا وبشأنه على ان خلقه تنزل واعلم ان الذي جاء  
السنن في قصة فرعون وفي رده موسى عليه السلام اعني قال فرعون وما رب العالمين  
قال رب السموات والارض ما اعلم بقدره السؤال الذي تقضيته تغفل مكان المقولة  
والفاوضة على ما جرت العادة عليه فيما بين المخلوقين من ان السامع اذا سمع الخبر عن  
فرعون بانه قال لموسى وما رب العالمين وقع في نفسه ان يقول فما قال موسى عليه السلام  
له فاتي قوله قال رب السموات والارض ما اتى الجواب مبتدأ عيسى معطوف واعلم ان قوله  
تعالى اقول وجئتكم بشئ جبين المهوره للاستفهام والواو للعطف على محذوف تقديره اني  
من المسبحين لوجئتكم بشئ جبين اي برهان واضح بين وكذلك الفصل في قوله قالوا  
وجدنا ابانا اهل عابدين الالة مبني على سؤال تستدعيه النقول بين ابراهيم عليه السلام  
وابنيه وقوله ان قال عليه السلام هذه التماثيل التي اقم لها كفون تظفيعا لامرهم واما  
كانوا عليه من عبادة الجهاد فهو ما اذا قال له عليه السلام كما مات بعينه في قصته فرعون وكذا  
قوله هل انتم حديث ضيف ابراهيم الى آخره جاء على ما تنوع في نفس المخلوقين من السؤال لانه  
حين كان في العرف والعادة فيما بينهم اذا قيل لهم دخل ناس على فلان فقالوا انيت  
ان نقولوا قالوا مو ونقول المجيب قال كذا قد رعد قوله فقالوا سلاما قال ابراهيم

ان المستفي



السلام فخرج قوله قال سلام مخرج الجواب لان الناس حذو طوبوا ما شعروا فونه وسلك بالكلام  
معهم المسلك الذي يسلكونه وكذا قد روي عن قوله فقربه اليهم ما قال حين وضع الطعنين  
ايدهم لان المتعاقب يقتضي ان تتبع هذا الفعل بقول فاني قوله قال الا تاكلون جوابا عن ذلك  
وكذا قد روي قوله فاجب منكم خيفة ما قال الملائكة حيث راوه قد تغير ودخلته خيفة  
لان اضرار الخوف بوجوب ان يكون من الملائكة قول في تانيه وتسيكينه مما حاسره فقبل  
قالوا لا تخف وحي لفظ قال مفصولا غير معطوف في التنزيل كثير وقد يكون البعض اشدد  
وضوحا من البعض فمما يوفى غايته الظهور قوله تعالى فما خطبكم ايها المرسلون قالوا انا  
ارسلنا الى قوم مجرمين وذلك انه لا يخفى على لبيب انه ورد على سبيل الجواب وعلى ان قيم الشا  
كانهم قالوا فما قال له الملائكة فقبل قالوا انا ارسلنا الى قوم مجرمين وكذلك في قوله في سلوة  
نبي واصرب لهم مثلا اصحاب الغيبة الى قوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين فندبر السؤل  
ظاهرين بنبي **ب** اعلم ان السؤل فيما نحن فيه اذا كان ظاهرا مذكورا فالأغلب ان لا يذكر  
الفعل في الجواب وتقتضى على الاسم وحده فأتباع الاضمار فممنع ترك الفعل بيان هذا  
انه اذا قيل مثلا في قوله وما عفت الرياح له محلا ان كانت الرياح لم تعفه فماذا عفاه فالأش  
ان يقول من حداثهم وساقا ولا تقول عفاه من حداثهم كما يقال في جواب من قال من فعل  
هذا زيد ولا يجب ان يقال فعله زيد ولما اذا لم يكن السؤل مذكورا كالذي عليه البيت فانه  
ممنع ان يترك الفعل فلو قلنا مثلا وما عفت الرياح له محلا من حداثهم وساقا ونزعم انك  
اردت عفاه من حداثهم ثم حذفته اقلت لانه اذا كان السؤل مذكورا دل على ارادته في الجواب  
واذا لم يبق بالسؤل لم يكن له سبيل فاعرف **و** من امثلة البرك قول الشاعر  
اتواك له ارحل الى اخره لم يعطوا لانهم على ارحل مع اتحاد المسند اليه فيها وكوفا انشائي  
اراده وقوع النهي بدلا عن الام لان غرضه من البيت تمام اظهار ان هذه اقامته عندهم  
لاظهاره خلاف ما في نفسه ونفاقه ومعلوم ان لادلاله لقوله ارحل على هذا المعنى نفسه  
بل بالتوسط مجتهدا عن التاكيد لانه لما قيل له ارحل علم انه منهى عما خالف الماتوية  
وموا لاقامة ثم نفهم من ذلك كراهته ايتها التا النهي عنها في مقام السخط بدل على  
ذلك صرحا وقد اكد بالنون وتما ذكرنا تعلم ان المصنف لو قال لئلا ارحل على كمال الظاهر  
الكراهة بالالزام مكان قوله بالضمين لكان اقرب الى الصواب لانه ليس جازا من معناه فانهم  
وكما قولنا في المطابقة وكذا لم يصل قوله تعالى قالوا ابداننا بالعطف عما قوله تعالى بل قالوا  
مثل قال الاقولون ذهبا الى البرك لكونه اوضح دلالة على تمام المراد فانه تفصيل لما اجمله  
قالوا مثل قال الاقولون ولو حلت القطع في قالوا انما على الاستيناف بناء على الاجمال في مثل  
ما قال الاقولون المفضي الى ان يقول السامع ما قال الاقولون كان مستقيما وكذا فصل قوله تعالى  
اعدكم بانعام ونبين عن اعدكم ما علم من اجل البرك لعين ما ذكرنا في قالوا ابداننا لاشيئا  
ما ذكره فيه وجه ايضا وكذا القطع في قوله تعالى اتبعوا من لاسالك للبدل لانه اوفى بانها الغرض  
من قوله اتبعوا المرسلين لافادته ما افاده مع بيان موجب الاتباع وذلك ان الغرض من  
الخطابين على اتباع الرسل وقوله اتبعوا من لاسالك اجرا وهم فهمت دون اوفى سادته

لان قوله اتبعوا من لاسالك في اتبعوا من شيئا من ديناكم وتنحون صحة ذلك فنتظم  
لكم خير الدنيا وخير الآخرة معا ومن لم يمتثل للاضاح واليسن اي عطف البيان قوله  
تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الى اخره انما قيل فادعون ولم يقل واتبعوا  
بالواو لكون فادعون عطف بيان لسقول امنا بالله الى اخره لان هذه المتابعة ليست شيئا  
غير قولهم امنا من غير ان يكونوا مؤمنين والحد في ان يؤمر صاحبته خلافا لما يريد من  
المكر وههنا ذن كلام فستمر به كلام اخذ موافق معناه وليس شيئا سواه ويجوز ان يكون  
مستثنا كما انه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما منعهم في ذلك فقبل فادعون  
وكذا وقد قوله تعالى قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد من غيري واو لكونه عطف بيان  
لقوله في سوس اليه الشيطان ومن لغتة المقربين والتاكيد الى اخرها **ع** ان قوله  
تعالى لا رب فيه اتصل من ذات نفسه بقوله تعالى ذلك الكتاب من وحيين محملين  
فاستغنى بذلك عن حرف عطف يربط به احدهما لانه لا يبدى بذلك ثم  
احسن للمعترف بلام التعريف فهم منه المبالغة في صفة الكتاب بانه واصل الى منزلة البعثة  
من الكمال وبما في امر الكمال مبالغة عظيمة بحيث يلزم منه ان لا يكون غير القرآن لانا  
للأصول السابقة الدالة على ذلك الاول انه اذا كان المسند اسم لشارة سعلق به لغراض  
منها بيان حاله في القرب والبعد والتوسط وسفر على بعده وعظمه وعلى في تحريمه  
بناء على قواهم فلان بعيدا من جهة اي عظم وقريب الدرجة اي حقير الباقي ان المنة  
والخير اذا كانا معرفتين بعيدا عن حاتم الجواد لزم ان لا يكون غير حاتم جوادا  
المبالغة فتقوله تعالى ذلك الكتاب معناه الكتاب العظيم الذي ليس غيره كتابا وكذلك  
مظنه ان تنوع السامع قبل التدبر والتفكير ان ذلك شئ لا تحقق له فاتبعه لاربه فيه  
دفعاً لذلك التوهم وهو موقوف لا تنفي ان تشبث به طرف من الرب شهادة وسقول  
بكاله فانه لا محال ان كل من الحق والتقين ولا تنقص نقص عما للبا بل والشك كما اتبع  
نفسه الخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه لئلا ينطق بك السامع في ذلك انك ساه  
او يجوز والباقي انه حال موكله لئلا الكتاب ونوعيته ان الحال الموكلة هي ان يكون  
صاحبها متفهما معناه ويكون صفة لازمة له بحيث لو انشك عنها فهمت من نحو  
الكلام وانما تذكر لتوكيد مضمون الجملة وتقرير مودتها ونفي الشك عنها وهكذا شان  
لاربه فيه مع ذلك الكتاب فان اسقاه الرب صفة لازمة للكتاب موكلة لمضمون ذلك  
الكتاب فان قلت ان الاصل والقياس على الوجه الباقي ان الجملة الاسمية اذا وقعت  
حالا ان في مع الواو فالجواب ان الاصل كما ذكرت الا انه ترك قياسه النظام لرفع  
من التاويل والتشبيه وهو انه في معنى يتنا نحو قولك موا الحق يتنا فهو مفرد في  
المعنى ونظيره قواهم رجوع عوده على ذكره لان المعنى رجوع ذلها في طريقة التي حجة  
فيه وقوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجده حاضرا الجود والكرم وليس الجحود  
المعنى وتزيل الشئ منزله غير بعض من كلامهم الا اني انهم يقولون زيد اضرب  
يحيون ووقع الامر موقع الخبر لان المعنى على النصيب كانه قال اضرب زيدا والى ذكرنا



اشار بقوله وزانه وزان يتينا في قولك هو الحق يتينا في قولك فافهم والوزان مصدر  
قولهم وازن الشيء الشيء سواه في الوزن ووزنت من الشيء وزانه ووزانته  
اتسع فيه فقال في كل تسلاويين في غيره وبلغ مسند الى قوله في وصف الكتاب  
قواهم بالغ ملان في امره اذا لم يقتصر فيه ببلوغه الباء بعلق بالوصف والقصص  
تأملت الاقصى فقال فلان بالمكان الاقصى الناجية القصص واصله واو وقد جاء  
على الاصل من الكمال في موضع الحال من الدرجة القصص والقصور التمام فقال وفرت  
الشيء وفرا ووفر الشيء بنفسه وفرا ووفر عطف على بلوغه او على الكمال قالها  
في شأنه للكمال كان عند السامع جواب حين بولغ وهن ناقصة اسمها راجع على مضى  
حين بولغ في وصف الكتاب ان كان هذا الصنيع وخبرها مظهره والهاء في نظمه  
لهذا المضمون ويترى في به اي ينطق به والحقائق فارسي معرب يقال باعه واتباعه  
كذا جزاها والحق القطع يقال قطع فاصاب المحر والجزء الساعة والحال يقال هله  
في فلان اي وقته وساعته وفي المجاز تكلم او اشار فاصاب المحر والجزء نفسه  
منقول مطلق لا تبعه وكذا لم يعط هدى للمؤمن على ذلك الكتاب لكونه مقورا وموكلا  
له لان الغرض من سوق ذلك الكتاب لارب فيه الاشارة الى ان القرآن منعوب  
بغائه الكمال في الهداية وقوله هدى مصدر منك وضع موضع الوصف اعني هادق  
خبر مبتدأ محذوف اي موهدي والمعنى على هذا نفس السبيل هداية خالصة واصله  
ينها الى حد لا يعرف حقيقته وتقدير هذا المعنى وتوكيده لكون الكتاب كاملا في الهداية  
لا يحوم الشك حوله طامس مكشوف واتصافا بديل على ان ما قبل هدى وهو ذلك الكتاب  
سيف ليان كون الكتاب هاديا فهو النظم السري والتبليغ لا ينفك اذا جعل المبتدأ  
اسم الاشارة وادخل على الخبر لام التعريف كما سبق ثم عقب بما يثبت على ان المفهوم  
من ذلك النظم شيء يبين حقيقة وموتى الرب على سبيل الاستغراق وعندك علم  
ان فايته الكتب المنزلة هي هداية الخلق محبب وعلى قدر الهداية فخلق امر الكتب  
السموية في مراتب الكمال ان القرآن اكملها في الهداية فثبت ان ما قبله مسوق  
لما ذكر قوله وان معناه صح السماع بالكسر لانه يعطوف على جملة قوله وقوله هدى  
الى موهدي والله في الكتاب التاكيد صح ايضا بالكسر لانه نسق على وان واحراز  
قصب السبق عبارة عن السبق واصله ان المخاطب في احراز غلب وسبق قيل  
احرز قصبه السبق لان الاحراز الذي يستلحق نذر بالقصبة ويركن تلك القصبة عند  
نمائه الاحراز فمن سبق احرازها من قولهم احراز الشيء في وعاءه واحراز فلان قصبة  
وعند ذلك لم يعط لآدمون على سواه عليهم انذرهم لم لم يندبرهم لآدمون لما  
كان تاكيدا لمضمونه وموتى لهم الاجابة الى ايمان وكذلك لم يعط ختم الله على قلوبهم لانه تاكيد  
لقوله سواه عليهم انذرهم لم لم يندبرهم لقوله لآدمون لكن من وجه آخر المبلغ في  
الاول وهو ان من كان حاله اذا انذر مثل حاله اذا لم يندبر كان في غايته المجرى مطبقا  
على قلبه فكانه لا قلب له يصل اليه حق ولا سمع تستمع به بهر هانا ولا بصر يبصر به

وذلك عين معنى  
الآدمون صح

بشار نوجب اعتبارا في الذنوب وهذا معنى قوله ختم الله على قلوبهم الى آخره فهو مقدر  
ومؤكد للاول وهكذا لم يعط قوله انما نحن مستهزون على قوله انما معكم لانه توكيد  
لأن معنى قوله انما معكم انما نؤمن بالنبى عليه السلام ولم نترك اليهودية وانما نؤمن  
اصحاب محمد ايمان ومعنى انما نحن مستهزون رد للاسلام ودفع للاسلام من انفسهم  
لان المستهزى بالشيء المستحق به منكر له ودافع لكونه مخدبا به ودفع بغير الشيء  
تاكيد لثباته ومحتمل ان يكون بدلا عنه لان من حقا للاسلام فقد عظم الكفر واستبنا  
كانت شيئا بينهم لاعتصوا عليهم حين قالوا لهم انما معكم فقالوا فيها شأنا ان صح العظم  
معنا توافقون اهل الاسلام فقالوا انما نحن مستهزون وكذلك قوله تعالى ان هذا  
الاصل كريم لم يعط على قوله ما هذا بشر الا نصالة ودخوله في جن ما هذا بشر  
من وجوه ثلاثة هو في وجهين تاكيد له وفي وجه صفة في وجهين تاكيد له  
الاول من نفي بشرية الوحيين فهو انه اذا اثبت ملكيته على سبيل النفي واستبنا  
الموجب للحصر نفي بشرية واذ كان كذلك كان اثبات كونه ملكا تقدر وتاكيد النفي  
ان يكون بشرا واحدا للثبات فهو ان الجارية في عرف الناس عازية اذا قيلك لا يسا  
ما هذا بشر اما هذا بادح والمقام مقام عظيم وتعجب من الذي يشاهد فيه من  
خلق وخلق موان العرض من الكلام ان يقال انه ملك وان يكنى به عن الملكة حتى  
ان يكون ذلك مفهوم اللفظ واذ كان مفهوم من اللفظ قبل ان يذكر كان ذكره حيث لم  
تاكيد لان التاكيد ليس الا ان تحقق اللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق مثل قوله  
في حال التعظيم احتراز من حال الذم لان قولهم ليس آدمي عام يستعمل في الذم والزم  
والوجه الثالث هو انه اذا نفي كونه بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ عمن ان  
خرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذ كان كذلك كان اثباته ملكا سبيلا  
وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد دخاله فيه واغنا عن ان يحتاج الى ان تسال وتقول  
فان لم يكن بشرا فما هو ما جنسه بما انك اذا قلت مردب بنى الظرف كان الظرف  
بيننا وتعيينا للذي اردت من بين من له هذا الاسم وكنت قد اغنيتنا المخاطب على جهة  
الى ان تقول اي الذين تريد وكذا قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا وكى مستكبرا  
كان لم يسمعها كان في اذنيه وقرا لم توسط الواو بين قوله كان في اذنيه وقرا ومن  
قوله كان لم يسمعها لان الثاني مؤكد للاول بذلك عليه ان المقصود من التشبيه من  
في اذنيه وقرا من وجوه من التشبيه من ان يسمع غير ان الثاني المبلغ والذكر  
في ما اريد وذلك ان المعنى التشبيه من جميعا ان شئ ان تكون لتلاوة ما تتلى عليه  
الايات فائدة معه وتأثير لها فيه وان جعل حاله اذا تليت عليه كما لم اذ تلى واشبهه  
في ان التشبيه من في اذنيه وقرا ببلغ واكد في قصص هذا العرض لان فائدة التلاوة  
وتأثيرها في من لا يسمع منه السمع وان اراد السماع بعد من الفائدة والتأثير لها  
في من يسمع منه السمع الا انه لم يسمع احدا اتفاقا واقتصدا الى ان لا يسمع ومن  
اعتدله الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا الى اخرها قوله لا خطا وقال بل انهم



أرسلوا نزلوا لها البيت قطع نزلوا لها عن أرضها لأن الأقل أحسن والثاني خير والرايد  
الذي يبعث في طلب الكلاء قال بعثنا رايدا يود لنا الكلاء ويرتأده أي يطلبه  
أرسلوا امرئ من الأرض قال رسا الشئ وترسني ثبت ورسنت السفينة انتهى  
قوار فبقيت لا تسير وأرسلوها بالمرساة وهي لا تجزأ أي أحبسوها عن السير قيل  
الميت في ديوان الأخطل وقال سيدهم وسبب ذلك أن القوم حين شاهدوا السفينة  
أرادوا أخذها فامر كبيرهم الملاحين بحبسها ليأخذوها وشهد لذلك البيت الذي عمله  
لأنه لو كان أو نفوز بها فوجد الرمز من كذا واستفاد نزلوا لها أخبار عن المزاولة  
وهي المعالجة فقال لأول الشئ حتى رفعه عن مكانه إذا عالجها وزاوله ساعة حتى عجز  
وهو مرفوع على القطع لا على الحال لأن الغرض أن يخبر عن المزاولة لا الأرض بالأساس حال  
المزاولة وتبين جزؤه لأنه لم يرجح أن يجعل الأرض سببا للمزاولة بل نوى تعليل امر  
بالأرض ساء وقالت بعض من شرح المفصل أرسلوها ههنا معناه أقموا وهو من باب  
الطلاق السبب على المستبكان أصله من أرضى الملاح وهو أن تلقى المرء ساعة ليقيم ثم استعمل  
في كل إفاحة والضمير في نزلوا لها للحرب أو للكتابة وتالي يوسف بن سليمان يصف  
شئ باقروا أحدا يزاد لهم خيرا فلما ظفروا بها قال لهم أرسلوا أي أرسلوا وأنتوا أي عني  
نزلوا لها فحالت صاغت معها ونحوها اقتصاصه فيها وتغنم اللذات إذا بدت الموت  
منعني أن نبادر باتفاق المال فيها ونحوها من اللذات وعلى هذا التفسير وكل حنف  
أمرى أي موته مبتدأ ويجري مجرى خبره والتاسع مجرى على الآلة أو المعنى به  
والأول أقرب فان المقدار مجرى الحنف لا الحنف المقدار وأصل المقدار آلة التقدير ثم جعل  
بجاء عن التقدير الأزلي والثاء للتعليل وكذا قول الهندوت ملكته جبلت لبيتين  
هذا الباب لم يعطف اسم على أي في الهوى كاذب للتفصيل إلى الدعاء بقوله اسم الله  
ولما جئت على صورة الخبر فلا رادة التثنية بالوقوف وقد بتهت عليه وستنبه أن  
شأنه تعالى الجبل في الأصل الراس وتعليله حيلة إياه بجوز أن يكون من استعارة  
المصترحة بما التخصيلة مع القطع كأنه شئ نفسه في متابعتها ليراه كيف شاء وانقاع  
أفعاله وأقواله عشيتته وأرادته مما تقاد بالرسن وهو مقاد تابع مستتبعة كقوله  
ثم أثبت لنفسه في الوهم ما قام ظهورا بقياد المرسيات به وأتى بها المستتبعة ومن  
صورة الجبل فاطلق عليها اسم الجبل المحقق قائلا ملكته جبلت ضافته إلى نفسه ليكون  
قومته مانعة عن اجترأته على ما تسبق منه إلى أنهم من تحقق مستماه والقاهرة على غاربه  
نبي شمع الاستعارة وإن مراد الجبل العهد والمشافق والأول أقرب والزهدي خلاف الرغبة  
نقول زهد في الشئ أي رغب عنه وزهد عن الشئ أي رغب فيه وقوله من زهد بقوله  
من زهد فيه وعلى متعلق بالقائه والغارت ما من السنام والعنف ومنه قوامهم جبلت على  
غاربك أي أذهبي حيث شئت وأصله أن الناقة إذا رعت وعليها الخطام التي على غاربك  
لأنها إذا رأت الخطام لم تهتف شئ وكذلك قوامهم ما من فلان رجمه الله لأنه أراد بالثاني  
الدعاء وكذلك قطع ما كلل لأنه خبر عن لادن لأنه نفي وكذا أذ دفع لأنه خبر عن هارم

لأنه استنهام قواهم بالرفع فهما أي في ما كلل وأدفع احتراز عن الجزم بأن مضوق في  
جواب الأشياء الخمسة لعمري ما كلل فلأنه لا يجوز فيه إلا الرفع لا سقاء شرطه وهو أن يكون  
المضمر من جنس المظهر فلا يجوز أن لا تدن من الأسد يا كلل إلا عند الكسائي فهو مجوز  
فيه الجزم نظر إلى قوة المعنى لأن الدنو سبب الأكل لا نفيه فجعل الغرض من المعنوية  
حكمة على اللفظية وإتاني أدفع وإن جاز الجزم فلأنه أن جزم يخرج عما نحن له وغير ذلك  
معطوف على قولهم فمما هو بيان لغرض ذلك أي وغير المذكور من الأمثلة من الذي هو منظم  
في عقيدة لا يقطع للاختلاف خبرا وطلبا كقولك أحب زيداً نأديك أي أنه نأديك فاجبه  
وليس المراد الجواب ولا الإجابة في حال النداء لذهاب معنى التعليل إذ ذاك فلا يستقيم  
الجزم ولا الرفع على الحال وقولك لا تصاحب زيدا نكأ بك عليه الصبح جزؤه على الجواب  
إذا يكون التقدير أن لا تصاحبه نكأ بك عليه فيصير سقاء الذهاب سببا في المكافأة  
عليه وليس المعنى عليه ولا دفعه على أنه حال إذ ليس المراد أنك لا تصاحبه في حال كونك  
مكأ بك عليه بل على القطع لأنك تجرب أنه ممن نكأ بك عليه على كل حال وتما هو من هذا الباب  
من وجه قواهم ذرة بقول ذاك فرفع بقول لعمري ما كلل أي ذرة قال لا ذاك وعلى القطع  
أي ذره فإنه ممن يقول ذاك ويجوز الجزم على الجواب كقوله تعالى ذرهم يأكلوا ويتعصوا  
وقول الأخطل كثر إلى حنن شقم تعصوا منها كأنك تكثر إلى أوطانها البقرة يجوز فيه  
الجزم أن يمكنه على أن الكثر سبب العجالة وجوز القطع على أن يكون الخبر به مستأنفا  
بعد ما سالكين وعلى أن يكون حالاً مقدراً أي مقدورين العجالة وصار بين أيها ومن  
أمثلة منه لغير الاختلاف إلى آخرها قوله ما أذكر من متناه خبر من أمثله أي ما أذكر  
من أمثلة الاختلاف لا الاختلاف الجليلين خبراً وإنشاء بل لعدم الجماع منهما أو لأن  
الجامع غير منطور إليه معنى هذا الفصل إلى آخره واضح فليذكر رجل بعض الغاظة تكون  
بيان لما ذكره واسمه ضمير المخاطب والحديث الخبر والتعنية النجاة قال جاء بعثة  
أي نجاة وانتصبا على الحال أي متعجباً منه من حديث آخر بوجه أي من الجامع  
العقل أو الهي أو الخيال عنه الهاء الجماع غير ملغف السماع بدون لكن وبعض  
الناس يروى لكن غير متعقب السماع بتشديد القاف من التعقيب قوله وأنت كاذب  
الكاف بعيد المفاجأة وهو معنى إذ المفاجأة أي وأنت في حال قولك أن خالتي مذكرة أو تكون  
في حديث قدح معطوف على قوله تكون فتعك حال وخدعة الكتاب مجاز عن حشده وتخصيله  
والتعظيم في الشئ المضى عليه تعالى صمخ السي وغيره أي نضي والفصل لازم للانقطاع  
أي ترك العطف من كلامين لا مشاركة بينهما بوجه واجب لأن شأن الواو والأشكال بين  
الشئين في الحكم بالعطف بها في مثله أعني فيما من المتقطعين كالجمع بين المتناهيين الصبت  
ذو بنة وفي كلامهم لا أفعله حتى ترد الصبت أي لا أفعله أبداً لأن الصبت لا شرب ماء والنو  
الخوف ولذلك أي ولأن الفصل لازم للانقطاع والعطف بالواو في الانقطاع يظهر لباين  
الطلب للجمع بين المتناهيين متى قال أحد زيد عنطلق ودرجات الجمل ثلثون إلى آخره فيعطف  
نحوك منه ويستطرف عطفه قوله فوطف معطوف على قوله وأخرج جواب متى الخوف الشق ص

والسبب على أنه أحسن  
بأداة



من حط بصره في ما حو ظاننا تفتت حكمة عليه تمام سخافة عقله وهي رفته وارتفعت  
وختمت من موضعه والسجل الصلح وقد سئل الحكم تسجيل لا يكال السخافة اي حكم عليه  
تمام سخافة عقله وهي رفته وقال شيخنا لعقل وفيه سخافة بالضم والسين جمع سيفة  
قال ابن كثير هي فعيلة عطف فاعلة كما هنا تسف لآية اي تقتصره فحلافة بخلاف المثال  
اذ لم يعطف في مثل هذا الكلام ويعد الجملة غير تامة في نظم بينها لان الامور اذا لم يعطف  
لحق وتبدل وان كانت غير متناسبة ولذلك عاب البلغاء بان تمام في بنية لا والذين هم عالم  
البيت حين عطف ايا الحسن على النوى ذاك لانه لا مناسبة من كرم الى الحسين ومراة النوى  
ولا تعلق لاحدهما بالآخر وليس بقضي الحديث بهذا الحديث بذلك والواو في والفق لا في النوى  
البعد ومن لعشنة النوسط الاخرها ما تلو اي تعراء انت وانما حكم في الاثنى بكونها  
متوسطتين بين كمال الاتصال وكمال الانفصال لان الحديث عنه في احدي الجملتين منهما بسبب  
من الحديث عنه في الاخرى انما كالنظرين ومشتبكي الاحوال من جهة ومتفكرين من جهة  
اخرى وكذلك الحديث فيهما امتا في الاولى فلان ما يدخل في الارض من الخث كقوله فسلكه  
نبايع في الارض ومن انواع الخث ومن الكنوز والرفائن والاموات وجميع ما هي له كفات  
سبب مما خرج منها من الشجر والسنابل والنبات وماء العيون والفلق والاحياء  
الدواب وان الحديثين فيهما كالتقضي لان ما ينزل من السماء من الامطار والثلج والبرق  
والصواعق والاراق والملايكه والقران وانواع البركان والمقادير كما قال في السماء رزقا  
وما تعدون مشاكل ما يخرج فيها اي يصعد ومتعلق به من الملكة والحلم الطيب كقوله  
تعالى اليه تصعد الكلم الطيب ومن الارواح والاعمال الصالحة قال تعالى العمل الصالح يرفع  
وان الحديثين كالصديق والحق في البانة فلان الحديث والحديث عنه فيها كالتقضي  
من ايراد الاثنية اخذ يثبت على اصل وموان العطف بعد استنجام ما لا بد منه ان سبب  
ان تكون الجملتان متوسطتين بين الاتصال الذاتي ومن المغايرة الكلمة ومشتكرتين في خواص  
له جمادات تحسبه ونكسوه حلة التنزيه وهي ان تكونا متناسبتين ونفثا كلتيه كقوله  
اسميتن او فعلتسن وما شاكل ذلك فيكون الاسمين صغيين والفعلين ماضيين ويضار  
لان العرب يختار مطابقة الالفاظ ما لم تنفسد عليهم المعاني وقيل الميراد من قوله وما  
شاكل ذلك كونهما ظاهريين او شرطتين والاول موصو الاشتمال قوله اسميتن او فعلتسن  
على الظرفين والشرطين فان الشرطية فعلية والظرفية محتملة اياها على اختلاف التفسير  
وشهد بما ذكرنا ماضرب من الامثلة فاذا كان العرض من الخبر مجتدا استناد المسند الى  
المسند اليه دون افاده معنى زائد عليه كالنحو والنبوت وغيرهما كالانحصار بحد  
الارمنه المحصلة على الخبر رعاية تلك التناسبة جمعاً من العرضين تحسب اللفظ حصلاً  
المعنى المراد بقوله قام زيد وقعد بكر والجملتان فعليتان والفعلان ماضيان محافظة  
على الشراكة الزمانية او زدتا م وعمر وقاعد فتاتي بالجملتين اسميتين والخبران اسمتا  
فاعلين وكذا بقول زيد قام وعمر وقعد فعطف جملة اسمية على جملة اسمية خبرها  
جملتان فعليتان على لفظي والجمهور ان ينصب عمرو ويعطف على قام على شرطية التفسير فيكون

عطف جملة فعلية على جملة فعلية / ان الفعل لم تنسلط على الضمير على جهة المغفوية بل على  
القاعلية ملاجوز في عمرو والرفع وايراد المثالين للجملة الاسمية وفصله عن الآخر كذا  
لان الخبر في الاولى مفرد وان كان تحتل الضمير في الثانية جملة فعلية تمنع ان ينصب  
الاسم متقدماً على فعل العطف الفعلية على الفعلية وقال الشارح المحقق انما فصله عما قبله  
بقوله كذا لاحتمال ان يكونا اسميين بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد خبرهما  
وان يكونا فعليين بان يكونا زيدا وعمرو فاعلين لقام وقعد وقدم عليهما على ما ذكره في قوله  
سهموا ان الفاعل المتقدم على الفعل فلا يكونان زيدا وعمرو واحتمال ان يكونا فاعلين لقام وقعد  
وقوله على ما ذكره بقوله نسيان لان ما ذكره موعكس ما ذكر فان المصنف قال في الحالة  
المعصية لتقدم المسند اذ قلنا عرف زيد من فاعل يعرف لقلة نظائر واسروا  
الخبر لان ظاهراً وحسباً لا يكون له احتمال التقدم على الفعل فلا يكون لقولنا زيد عرف  
غير احتمال الا ابتداء فتذكر وان لا نقول على الخطاب معطوف على فان نقول ان المتقدم  
كالمفروق وانما يتبع العطف في هذه الامثلة لاختلاف الجملتين فيهما كقوله واسمها آتسا  
في المثالين الاولين نظراً ولا اثنى في استنها ان العطف لكون الخبر في الجملة الثانية والمثال  
الاول ضمة مفردة مع فاعله وكونه في الثالثة في المثال الثاني جملة فعلية واثنا في المثالين  
الاخيرين فلا ينهما من باب الاخبار على شرطية التفسير ان زيدا منصوب وبعده فاعل مشتغل  
عنه بصيغته في المثال الاول وفي الثاني مشتغل عنه نظراً هو مضاف الى خبره لو سلط  
عليه هو او ما هو معناه لنصبه ولا يدخل لهذا الفرق في التبع فلا تحسن العطف الا اذا  
رفعنا زيدا ونصبنا عمرو كما سبق في علم الخوف في هذا الكتاب امثال ما ذكرنا اذا اريد  
متصل بقوله فاذا كان المراد من الاخبار اي اذا كان المراد من الاخبار ما ذكرنا يجب ان يرأى  
ذلك اي اذا اردت التجدد والحدوث من احدي الجملتين والنبوت من الاخرى مثل ما اذا  
كان زيد وعمرو قاعدان ثم قام زيد ولم يبق عمرو وتريد الاخبار عن حالهما بمنع رعاية تلك  
المناسبة ويجب ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية مقول قام زيد وعمرو فاعل بعدي  
فان الالفاظ اوعية للمعاني فامهما لا محالة تتبع المعاني لحصل المعنى المراد وقوله تعالى سواء  
علمكم الآنة ورد على انك التناصب للفظ حيث اريد التجدد في ادعوتهم والنبوت في ام  
لتم صاحتون ببيت لك ذلك انه تعالى لما اثبت بالآنة المقدمة ان لا قعدة للاصنام على امر  
من الامور فلا تصلح للاهنية لان الاله يجب ان يكون قادراً ببيت بقوله وان تدعوا اليها كنتم  
الهدى لا تتبعوكم لا القدرة لها على امر اعلم لها بشئ من الاشياء اي وان تدعوا اليها كنتم كنتم  
هذه الاصنام الى الهدى اي الى ما هو هادي ورشاد والى ان يهدى لكم اي ان تعلبوا فيها  
لا تطلبون من الله تعالى الهدى والهدى لا تتبعوكم الى مرادكم ولا يحسب الله وتدل عليه قوله  
بعك هذه الآنة فادعواهم فلم يستجسوا لكم ان كنتم صادقين ثم ايد هذا الكلام بقوله سواء كنتم  
ادعوتهم ام انتم صاحتون في انه لا صلاح معهم واثار يعطف الجملة الاسمية على الفعلية  
الى عايتهم وهي انهم كانوا اذا اصابهم كسر ووقعوا في منهم وبعضه تضرعوا الى الله تعالى  
دعوه دون اوثانهم فكانت صفتهم الثابتة وحالهم المستقرة ان يكونوا سالكين في سماء

يجيبون كما



الاصنام كما أخبر الله تعالى عن حال الناس في قلوبهم تعالى واذا من الناس من اذا اصبا  
شبهه دعوهم منيدين اليه اي عند انقطاع رجائهم من الكل رجعون الى الله تعالى سواء  
عليكم ادعيتهم اي لم يتركوا حال من احدكم دعوتهم ام لا تتبرصا منون اي ومن ما ازل عليه  
من عادة سكونكم عن دعائهم وكذلك جاء عن ترك مراعاة التماسك لفظا لرعاية المعنى قوله  
تعالى حكاية عن قوم ابراهيم عليه السلام اجتنابا للحمام انت من اللاعين معطوفة الجملة اسمية  
على الفعلية لانه لما ضللهم ابراهيم بقوله تعالى لقد كنتم لنتم واباؤكم في ضلال مبين فبقوا يتبعين  
من تضليله ايتاما وحسبوا ان ما قاله انما قاله على وجه المزاح والملاعبة لا على طريق الجد  
قالوا اجتنابا اي اجتنابا بالاسم المجرد واظهرت شيئا ما كان قبل من تعاطي الحق اي الخوض فيه  
فيما يفعله ام اللعب الذي كنت عليه في حال الصبي بعد مستمره عليك ثابتة عندك الاستعانة  
ان يكون ما هم عليه ضلالا من عبادة الاصنام قوله اجتنابا الهمة للاستنباط وادقة  
واحدة واستجلاء اي صيرة جديدة والاستمرار استفعال من مترع مترورا ذهب و  
يعتدى بقل وبالباء يقال متر عليه وبه اي اجتاز فقولك عليك صلة الاستمرار والهاء  
معوذ على اللعب وانما انشده لنفسه به باحوال الصبا اي اللعب بعد ثبات على سروره عليك  
ولما اعظم كيد الشيطان تعجب التماثيل جمع التمثال وهي الصورة والنقود تفعل وت  
العقر بالتحريك وهو الثياب يقال منه عقره في الثياب بعقره عقر وعقره تعقير امره  
والجباة واحدها جبهة مثل فصاع وقصعة لما تقدر امر العطف والحال الفرق وشورت  
لها فصل تعلق بالبلغة لا بما تحي كن بادة معنى على الاخبار عن شيء كما سيجب بذلك  
فلا يحسن تركها ومعلوم ان لها اصرة رحم باب الفصل والوصل شرع فيها للصلابة ذما  
واذ قد خصنا اي بينا الكلام وشرحنه في العطف ونزكه الى هذه الغاية فخلت ان  
نشفع بالحق في العطف وتلك البحث في الحال التي تتع حلة حيث شابهت باب الوصل  
والقطع لو فوجئنا ونارة مع الواو واخرى محذرة عنها منقول وانه الموقف الخوض  
في مباحث الحال الواقعة جملة تنضي ان تنبهك على قاعدة ناعنة في ذلك وهي ان الحال  
بحسب ان وعيها لذي الحال ومعارفها اياه على صيغين الاولى المستقلة والمصنفة تمامها  
حالا باطلا لا سيما بذكر مطلقه فقال نصب على الحال وهو حال من كذا ولم يطلقها الا  
في هذا النوع وهي في غيرها على التقييد بالصفة كقولهم الحال المؤكدة الحال المقدرة  
الحال المعطية الباطنة المؤكدة وتسميتها بما لا يملكه خصوص الجملة وتحقيقه في نفس السامع  
وتنفي الشك فيه من قلبه ثم ان لك واحدا منهما اصلا لا يثبت عليه في العلم بان اصل  
الاخر فيه ولهما معا طريق واحد في الاستعمال فهما مختلفان في الاصل وشفقان في معنى  
الاستعمال فاصل الحال المؤكدة هو ان يكون صفة مفردة لازمة لصاحبها بحيث لو استكمل  
عنما لم يثبت من مضمون الكلام فالتينية والشفقة والسيادة والجود والشفاعة والعفة  
لا تضاف الحق والابوه والذم الشهرة بالكرم والشفاعة والقران لازمة لها وتحقيقها ولو  
لم تجعل هذه الصفات احوال لفهم من مضمون الكلام وانما الذكر للتأكيد واصطلاح النوع  
الاول اي الحال المستقلة هو ان يكون وصفا غير ثابت لا يحوز بغير ثابت عن الصفة

الاصنام

شبهة فانما ثابتة والمعنى واصل الحال المستقلة هو ان يكون صفة مفردة مفارقة  
غير لازمة للشيء في وجوده من الصفات الجارية لا محالة على افعالها اي الموازنة لها  
بما لم يتحقق كها وسالكها بازار ساكنها لانها مشتبهة بالمفعول ومفردة ولا يما اذا كانت مفردة  
كانت اسما ومن الاصل فيهما لان العرض منها بيان همة الشيء عند صدور الفعل منه لا  
مقدرة وقوع الفعل عليه ولهذا سيجي الاوذلك الاصل بالاسماء المشتقة من المصادر لانها تشتمل  
على المعاني والاشياء المكتسبة مما لا تترك الا تترك ضاربا ومضروبا كل واحد منهما يدل على شيء  
ضرب وان اختلفت جملة الالتباس اذا كانت كذلك نظيرها الاعراب ولم ينفرد الى زيادة  
ربط ولا تقع منها ومن صلاحها حاجز ومن في من الصفات الجارية بيانية واحترزا بالجارية  
عن الصفات الغير الجارية مثلا غير جارية على الفعل والشاهد لما قلنا الاشارة المذكورة وقوله  
ولم ينفرد ان يقال جاء زيد طويلا الى اخره لانها صفة مشتبهة ثابتة غير جارية اذا صحت ذاتا  
لانها فلا يصلح لتبيين هيات زائلة ولا فائدة في ذكرها هيات للبحثي ولان بيان كونه طويلا او  
قصيرا في حالة البحثي هو انه على ضد ذلك في غير تلك الحالة وهو محال وتفسير الشارح المحقق  
الجارية بالاشتقاق غير مستقيم لشمله الصفات المشتبهة ولان الجارية في اصطلاح النحاة  
يطلق على ما ذكرنا لا على المشتقة وان اطلق هو عليه فلا ينفعه والجب من ذهول عن ذلك  
مع قوله عقيبها ونسج الى اخره اللهم الا يتأويل استثنان من منع اي بتأويل طائل وقاصرا  
ومشورا ويبيضا بارادة الحدث كاسم الفاعل لقوله تعالى ما كان به صدرك ولان الحال في  
الامر العام تكون منقلبة قد علمنا ان اخرها ثانيا لئلا ينفصل بينها وبين اكثر الاحكام التي  
سعلت بها المؤكدة وانما يفهم اي طرقتها في استعمال فان يكونا مثبتتين انفيين ان  
العرض من الحال المستقلة كانت او ثابتة بيان الهيات الزائلة والمستقرة لاعتى بيان الهية  
التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة في المنقلة وقدر ذلك المعنى ايضا  
مطلقا من غير تقييد في المؤكدة فهي كالمعنى والشيء ايا ما كان فحقها الثبوت لان الاشياء  
لما تعرف وتبين بالثبوتيات واتا العدييات فانما تعرف فيهما الاشياء منسوبة الى الثبوتيات  
نسبة ما قاله الشارح الفيلسوف وانما لم يجر جازا زيد لا ما شيئا ولا ايا لان العرض من ذكر  
الحال ان يعرف السامع الهية التي عليها الفاعل او المفعول زمان الفاعلية او المفعولية في  
المستقلة وما دام موجودا في المؤكدة وقولنا من الحق لا خفيا وجازا زيد لا ما شيئا لا يدلان على  
الهية التي كان الفاعل عليها وانما يدلان على هية لئلا يكون الفاعل عليها فلا يدل على الهية المطلقة  
الا انما ان لا ما شيئا لا يدل على كونه راكبا لجواز ان يكون مجيء بطريق الزحف وغيره قلنا  
لاننا عدم الجواز وذلك لانه لا يلزم من مخالفة النفي نهجها امتناعه لجواز ان يكون لشيء  
استعمالا لانه لا يمتنع من احدى مغلوب وناهيك بصحة هذا المنع مجيء في القرآن وكلام  
البلغاء كما سيجي ولا يستلزم ايضا انه لا يدل على الهية المطلقة لانه من الجائز ان يكون غرضه نفي  
الشيء مطلقا لا اثبات كونه راكبا او ناخفا ثم قال فان قلنا المتقابلان قد يكون واسطة  
بينهما كالزوج والعد وقد يكون بينهما واسطة كالحاد والبارد فيهما لا واسطة بينهما يدل  
للاختصار فلم يجوز استعمال النفي في مثل تلك الصورة مع دالته على المتصود قلنا لكون الالة

الاصبر والعامل والمشاها  
فانما هي ثابتة في صحيح



الغاية والمطلوب ان يكون الدلالة على المقصود مطابقة لا الزامية قلت ان اراد بقوله  
المطلوب ان يكون الدلالة على المقصود مطابقة ان غرضه كذلك فلا سعة وان اراد عندا هل هذه  
الصناعة فمنوع وهل ذلك الا انكار الواقع وحق التعيين الحق واحد المحفوظ اني ما ثبت لها  
المستقلة والمؤكدة ووجب لهما في الاستعمال ان يكونا مجردين عن الواو وان دخولها يؤذن بتبعية  
اعرابهما وليس تبعيا فبينهما منافرة لان هذه الواو جواب سؤال مضمر كانت سائلا قال انظر  
الى كون اعرابها غير تبع لما ذاع عن دخولها عليهما فاجاب لان هذه الواو وان كان العلماء  
تسمونها واو الحال اصلها العطف فتتوهم احدا منها كما ربطت احدهما بالجملة الاخرى اشتراك بينهما  
في اعراب فان قيل كيف تربط وقد اخرجت عن حيث العطف قلت تسميتها اياها واو  
حال مسبوقة لهما امر العطف لا يخرجها عن ان تكون مجتمعة مستعارة لضم جملة الى جملة من غير  
عطف كالتاء في جواب الشرط نحو ان تاتي فانت مكرم فانهما وان لم تكن عاطفة ههنا فان ذلك لا  
يخرجها من ان يكون بمنزلة العاطفة في انما جاءت لتربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها  
والبليل على انها مخرجة عن حيث العطف كونهما مع الجملة التي بعدها نازلة منزلة المفرد ولا كذلك  
العاطفة وانما تتبع بجرهما لا يجوز عطفه على ما قبلها كقولك خذ ويدك سليمة وخرج وانت تستطيع  
ولجوز ان تقول ساقن وما له كثير زيد اي ساقن زيد وما له كثير فلي كانت عاطفة لمحت  
بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه ونظير مما ذكرنا ان ما قاله الامام في عبارة الامام تسميتها  
لها واو الحال لانها في كونها عاطفة كما ان التاء في جواب الشرط لا تأتي لانها على الجواب فادتها  
للعطف غير مستقيم وانه ما قاله الشارح المحقق ولعل قولنا ان محشر في اول سورة الاعراف  
في قوله وهم قالون ان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصول بجوز فيه نظرا لهما  
لما كانت مستعارة لا تكون مستعارة فيما وصفت له فلا تكون للعطف فافهم وتظهر المعطوف على  
على نظير الاعرابهما فالجواب ان السبب في ان حق التعيين ان لا يدخلها الواو وان  
الاول ما ذكرنا في الثاني ان نسبة الحال مع صاحبها دائما في انواعها نسبة الخبر مع الخبر عنه  
وذلك لان الخبر ينقسم الى خبر موصوف من الجملة لانه الفاعل دونه وخبر ليس من الجملة  
ولكنه زيادة في خبر اخر سابق له فالاول خبر مبتدأ كمنطلق في زيد منطلق والفعل  
كقولك خرج زيد وكل واحد من هذين جرت من الجملة وهو اصل في الفاعل والثاني وهو  
الحال كقولك جاني زيد راكبا وذلك لان الحال خبر في الحقيقة من حيث انك تثبت خبر المبتدأ  
للمبتدأ وبالفعل للفاعل الا تراك قد اثبت الركوب في قولك جاني زيد راكبا لزيد واذا  
حذفت المبتدأ في المؤكدة والفعل في المستقلة بقي الحق بين زيد راكب وكل حكم باب الحال  
الا ان الفرق انك جعلت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجي وبما يجعله هذه الهيئة  
في مجته ثم وصلت به الركوب والتيسر به الاثبات على سبيل التبع لغيره وبشرط ان يكون  
في صلاته واقفا في الخبر المطلق نحو زيد منطلق وخرج عمر فانت اثبت المعنى اثباتا مجردة  
له وجعلته بياض من غير واسطة ومن غير ان يتسبب بغيره اليه فعلى هذا في الحال  
صاحبها خبر او خبر عنه والخبر ليس موضع لدخول الواو على ما سبق نقدر هذا الباب  
الحال متعلق بخلافه وبوجهة الحكم وما صدقته تقديره والخبر ليس موضع لدخول الواو

الوصف

بما عرفت سابقا نقدر ان لا يدخل الواو على الخبر ان قال في اول الفقه الرابع اذا ثبتت ان الاعراب  
صفتان صنف ليس تتبع وصنف تبع وان ثبت ان الصنف الثاني منحصرا في كذا وكذا الى اخر  
ثم قال ثم رجعت فتعقبت ان الواو مستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه  
لاستماع ان يقال جاني زيد وزيد وان يكون زيد الثاني مؤنثا الاول حصل لك ان الصنف  
الاول ليس موصفا للعطف باق حرف كان من حروف العطف لغوات بشرط العطف فيه  
وهو يندم معطوف متبوع ولم يذهب عليك ان نحو جاني زيد وعرفت فمعا واثاني خالدا  
وراكبا وما جرى هذا المجري غير صحيح وقال الشارح العلامة على ما سبق نقدر هذا  
الباب وموان الواو لا تنطبق من الخبر والخبر عنه لا حيث قال وحق التعيين ان لا يدخلها  
الواو وهذه العبارة ليست بصحيحة لاستفاء المعطوف عليه ثم قال ولا حيث اثبت ان الاعراب  
التي ليس تتبع الواو على ما علمت لا شهور من نظم على هذا الكتاب لو كان مراده باشهره اما  
الذي لم يسمع مثله لادوار ما دار الفلك الدوار شمس الحق والدين المعزى وذلك من  
تله الانصاف وعدم المبالاة والاحتياط في النقل وهذا لا يلقى عصبه وان كان غيره  
فهو اعلم بحاله والعمد عليه ثم اصريت وقال بل حيث قال ثم رجعت فتعققت ان الواو  
ستدعي الى اخره وكما لا مغارة من الوصف والبيان والتاكيد وتنبوعا لهما لان التابع  
فيها هو المتبوع ولذلك اسنع ادخال العاطف منهما كذلك لا مغارة من الخبر والخبر عنه  
بمنع ادخاله منهما ولي فيه نظم ولحقق المغارة من الفعل وفاعله قوله التحقيق  
فيه الى قوله وقد عرو المحقق في ان اصل الحال وما وجب لهما في الكلام اي نوع  
كانت ان لا يصحها الواو هو ان الاعراب لا تنسقي الكلمات كقولك ضربت اللص مكتوبا  
ونحوه الا بعد ان يكون من معاني تلك الكلمات تعلق بتطهها في سلك لان الاعراب لا تستحق  
الا بعد العقد والتركيب فتبي صادفنا الاعراب في كلام قد تعاطى كلمات بغير الواو كان ذلك  
التناول شاهدا على ارتباط من تلك الكلمات معنوي وذلك الارتباط نفي عن تكلف رابط  
اخر منهما واذا عرفت ان دالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي تكون فغنية  
عن معلق اخر علمت ان حق الجملة الواقعة موقع الحال تعزية عن الواو لكن النظر الى الجملة  
الواقعة حال المستقلة من حيث كونها فضلة غير متحدة بالجملة الاولى مفيدة مستقلة بغيرها  
اذا الجملة الثانية بالاولى حين وقعت حال المؤكدة مثل الجملة التي هي لا شبهة فيه ولا  
رب فيه في قولك موالخي لا شبهة فيه وفي قوله عني فائلا المراد ذلك الكتاب لا ريب فيه  
غير مقطوعة اي الجملة الحالية عن الجملة السابقة لمعان جميع بين الجملتين مشتركة  
منهما كما انشا هدي مثل جاني زيد بقاد الجاني بين يديه ولقيت عمر وسيفه على كنفه اي  
جملة الثالثة غير متحدة بالمستقلة فيهما لاستقلالهما بفاعلهما وهن قود الجاني وكذا السيف  
على الكنف وغير منقطعة عن الاولى لحيات جوامع بينهما وهن ان قود الجاني هي هبة مجي  
زيد وكون السيف على كنف عمر هبة ملاقاته بسط الغد خبر لكن اي تمهد العذر في  
دخول الواو على الجملة الحالية للجمع من الجملتين دون العطف دخولها مثل الدخول في حق زائد  
وتعذر عدم اتحادهما وعدم استطاعهما واعلم ان غرضه من هذا الكلام بيان ان

الشارح العلامة



الجملة الواقعة اذا وقعت حال لا يكون في المستقلة حالها بالنسبة الى الاولى التوسط بين  
الاتصال وحال لا ينقطع ويبان بسط العذر في دخولها فحسب ثم جعل ذلك سبيلا الى  
الواو بينهما لان دخولها يلزم في جميع صور كون الحال جملة والى ما ذكرنا اشار ياريد  
المثاليين داخلية على احدهما الواو غير داخله على الاخر غير متحدة صح بالنسبة لجملة  
ويجوز ان تتعلق بالكون وغير منقطعة معطوف عليه ومثلا بالنصب ايضا صفة مؤلفة  
وقال الشارح المحقق مثلها نصب بدلا عن اتحادها ويوسهولفساد المعنى لان البدل  
اذا اوضح مكان المبدل منه يجب ان يكون الكلام صحيحا واذا قلنا غير متحدة بالاولى مثلها اذا  
كانت مؤلفة لا يصح لانه يلزم ان يكون لاشبهة فيه غير متحدة هو الحق وكذا في الالة هذا  
خلف واعاد اليها على الاتحاد فقال مثل اتحادها وهي الجملة ثم قال لاشبهة فيه تأكيدها  
الحق لاجل منفلة كانت او مؤلفة على ما توهم فانه لا يصلح مثالا ولا يصح معنى وقول  
موقوف لان لاشبهة فيه ولا ريب فيه لخللان ان يكونا كالتين مؤلفتين وتاكيد من كانت  
وهنا حملها على الحال المؤلفة اولى لانه يحث في دخول الواو ولا دخولها على الجملة الحالية  
ولكون ايضا باشتغال دخول الواو في الحال المؤلفة وعلم انه بحث في المستقلة بشهادة  
ايراد الاشلة كلها في المستقلة وايضا لانتم انه لا يصلح مثالا ولا يصح معنى وما ذاك المحذور  
الدعوى من غير دليل فتدبر قولا واذا تم هذا الى الا ان ترك الواو ارجح المشار  
اليه هو المذكور من قوله تمديد قاعده الى وقد عذر ويدل ان قالوا تمديد قاعده وخا  
والكلام حتى انتهى الى وقد عذر وثم قال واذا تم هذا والشارح جعل المثال الجواز  
دخول الواو على الجملة الحالية ومنه بطر فحن بصدده فحن كالتين بقربه اي باحثون  
عنه اراد الحال المستقلة لانها تاتي تارة بالواو واخرى بدونها بخلاف المؤلفة فانها ابدان  
الواو هو ان الصابط ان الجملة اذا وردت على اصل الحال بان تقع فعلته خبر تمغي  
مقتدة بالمضارع ولا الماضي لان الفعل يدل على التجرد والحدوث لا انشائه خبر تمغي  
ولا استتمه لانها تدل على الثبوت وقد قلنا ان اصلها ان تكون صفة غير ثابتة وتعلق  
فهي ايضا اي واردة على نهج الى ان يكون موجبة لانفعية كما نعت قبل وكون الفعل  
مضارعا فان الماضي حثنا ومنفيا على غير النهج كما استعرف فالوجه في مثلها ترك الواو  
والكتفاء بالصفة عملان لوجوب الحال لانها حثت كالمعز ولا انما في الحقيقة وصف لذى  
الحال فلا يدخلها الواو كالوصف نحو جاني زيد يسرع وانما تالك لا يعد ومنه ولم  
كتف على المثاليين لئلا يثبت على ان لا فصل من ان يكون الفعل لدى الحال وبين ان يكون من  
مومى سببه في الاستمرار على الغنى عن الواو ولذلك اي وجبها على اصلها ونهجا  
فلم يكن معها ما يغني عن الفعل صار كاسم الفاعل فلا بد في الواو وصح وعنته جاني  
وليسع كما عنته جاني وحسرها ولا ينقلب هذا بقوله فتمت اصله وحسرها لان  
الواو فيه ليست كالحال وليس المعنى تمت صا كما وحسرها بل اصله حكاية حاله مثل قوله  
ولقد استمر على العلم يستبني فتمت ثلث ثلث لا يعني فكا ان لعت ههنا في جاني  
سردت كذلك اصله هناك في معنى صككت وبيتن ذلك انك ترى الفاء الجي مكان الواو في

هذا كخبر جاني الخبر من حدث عبد الله بن عتيك حين دخل على ابي رافع اليهودي حصنه  
قال فانتبهت اليه فاذا هو في بيت ظل لا ادرى اين هو من البيت قلت ابا رافع فقال هي  
فأهوت نحو الصوت فاضربه بالسيف واكاد اهش فكا ان اضربه مضارع قد عطفه بالفاء  
على باض لانه في المعنى باض كذلك اصل مضارع قد عطف على الماضي قبله وكما انشئت في ان  
المعنى في الخبر فاهوت فضايت كذلك يكون المعنى في قولهم قمت وصككت الا ان الغرض  
في اخراجه عن لفظ الحال ان يحكى الحال في احد الخبرين وتقع راحة عن ظاهره كما كان ذلك في  
ولقد استمر على العلم البيت الا ان الماضي في البيت موصى معطوف وفي ما ذكرناه مقدم معطوف  
عليه فاعرفه وقيل ان اصل خبر مبتدأ محذوف اتي قمت وانا اصل وجهه والواو  
ذاتة على اى الكوفيتين وقيل هو شاذ ونفى لم يكن الجملة واردة على اصل الحال بان  
تكون الجملة اسمية في الحال المستقلة لا المؤلفة لان الاصل فيها ان يكون صفة ثابته فهي  
اذ تكون على اصلها فالوجه اي فلا بد ان تصدر الجملة بالواو نحو جاني زيد وعمره لما  
وراثت زيدا وهو قاعدة واعلم انه سوي بين المثاليين في تصدير الواو وليس على سوية فنه  
لان الغالب على الواو الاول ان يجي مع الواو والثاني لم يصلح بغيرها البته وستعرف وجه  
ذلك ما جاء بخلاف هذا اي ما جاء بدون الواو الا صور محدود ودة اي قليلة وهولانية عن  
الثقل لان الكثير في العرف لا يعد ولا يمكن عد الحقت بالوارد في القياس الاستعمال  
لما الاول فلانها ادل على الغرض واطهر في تعلق ما بعدها بما قبلها من الضمير والى  
الثاني فلان جنى الواو في هذا الموضع اكثر بالاستقراء او روى بالنصب وهي الصور  
المحدودة بحولته فوالى في حق ورجع عوده الى بدنه في من روى بالرفع على وجه وهو  
ان يكون عوده مبتدأ وعي بدنه خبره وفي رجع ضمير فاعل وامان قال لانه فاعل رجع  
او بدل من ضمير فاعل فيه او روى بالنصب فليس مما نحن فيه لان انتصابه لفاعله الحال الجي  
قوله مردت به وحده كانه قيل رجح عايداع بدنه ثم اقيم بعود مقام عائد ثم عوده مقام  
يعود ولما على انه مفعول رجح لانه جاء لازما قال تعالى انهم اليهم يرجعون ومصدر  
رجوع ومتعديا قال تعالى وان رجعت الي طائفة منهم ومصدره رجع وبيت اصلاح  
اراد اصلاح المنطق اسم كتاب يذكر فائضا نصف النهار اما غاصر عامه ورفقه بالخبر الذي  
لمسيب بن عيسى ونصف بمعنى انتصف والضمير في غاصره ورفقه للخاص انما انتصف  
النهار في الحال ان الماستر به حيث لا بد وجهه وما انشده الشيخ ابو علي في اغفال وهو كتاب  
من مصنفاته ولولا جنان الليل سحنته وظلمته ما اب عامر ما رجع اليه في الحال ان قيصر  
عاب لم يخزي والفسر الذي اقتضته البلاغة في ان الجملة اذا وردت على اصل الحال او على  
نهيها اصل فيها الواو واذا لم ترد على اصلها لا تصح الا بها هو انك في النوع الاول عمتد  
الى الفعل الواقع في صدرها فتمت منه الى الفعل الاول في ثبات واحد وفي الثاني رتب  
ان تستأنف بها خبرا غير قاصدان تضمنهما الى الفعل في الاثبات تفسير هذا انك اذا قلت  
جاني زيد يسرع كان غير له جاني زيد مسرعا في انك تثبت مجيء فيه اسرع وتصدره  
احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد جاني عمله الهمة وعلى هذا التفسير لا ودا







ما ينبغي الماضي مقتربا من الحال ملاحظة الى مقترب اخذ واذا ثبت ذلك لك ان تقول اخذت  
اي شرعت وابتدأت اجتهد ما كان يعني احد بلا دليل واو وان تقول وما كان يعني  
مع الواو في النفي وكذا لك ان تقول في الاثبات اتاني قد حمده السيوف اتعبه من الجهد  
المشتقة بدون الواو او قد حمده مع الواو / لا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح ردا  
الى الاصل كالمضارع المنفي قول **هـ** واما الطرف الى قوله البتة فتأمل جواب سؤال مقدر  
كانا نأكل قال ما ذكرت حال الجملة الفعلية فما حال الجملة الظرفية قال واما الطرف الى اخره  
الحوض في شرح كلامه نبتك على اصل نافع دار هذا البحث عليه ويوان الطرف المستقر  
اعني السادة الفعل لا يخلو من ان يعتمد على احد الاشياء الستة او لا والاول يعمل  
في الاسم المظهر الواقع بعينه على كل فعل في فاعله واما الثاني فانه عن الفعل واعتضاده  
بالاعتماد ويجوز ايضا ان يرتفع المظهر بالابتداء ويعمل الطرف في المستكن في المستقل  
من الفعل او شبهه اليه العائد على المبتداء ويكون في الكلام تقديم وتأخير اذا الكلام جاز  
اعمال الطرف في المظهر بعينه او لو بنبه معتمدا وغير معتمد لا في وجوبه والدليل على ذلك قوله  
ان الحاجب في قولهم لقسمه عليه حبه وشئ حيث تاق له جارا له مستقره وهو لم يكن  
عنده عليه حبه وشئ مبتدأ يقدم عليه خبره وقول صاحب شرح الهادي كلمته الى  
فت فوه يمكن ان يرتفع فوه بالجاء والمجرد وحدث ما اعلمه وتلك والاني لا يخلو من ان يكون  
الاسم المظهر مصدرا او لا يكون والاني لا يعمل في المظهر بعينه عند البصريين بل يرتفع  
بالابتداء والطرف المتقدم لخملي ضميره وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع الجمل بالخبره نحو  
عندي مال وعند الكوفيين ارباعه بالفاعلية شله اذا اعتمد فالاعتماد عندهم ليس بشرط العمل  
وافتقار الاختصاص من البصريين في عدم اشراط / الاعتماد والاول ارباعه بالفاعلية عند  
سبويه وان لم يعتمد فوفوك يوم الجمعة الخروج وقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض  
خاشعة اي رؤيتك وعند الخليل لا فرق بين المصدر وغيره في الاشراط واذا انقره هذا  
منقول قوله اختلف ان يكون حمله فعلية اشارة الى القول باعمال الطرف في المظهر بعينه والمقدر  
فعل وهو فصل اي الفعل المضارع لا الماضي لانه حينئذ يكون في قوة المضارع المنفي فيكون  
فيه الواو وقوله وان لا يكون اي لا يكون حمله فعلية بل اسمية اشارة الى عدم الاعمال  
في المظهر بل ضميره وجعل المظهر يرتفع بالابتداء سواء كان المقدر فعلا او اسما فاعلا لانه  
اذا ذكر لا فرق بين المتقدم بين الآتي ان الخبر في الاول جملة وفي الثاني مرفوع مع فاعله  
هذا الصواب حمل قوله بحسب التقديم على اعمال الطرف في المظهر بعينه وكونه فاعلا وعلى عدم  
اعماله فيه وكونه مبتدأ وتردد لذلك اي وتردد الطرف لاحتمال ان يكون حمله فعلية وان يكون  
جملة اسمية على اختلاف التقديم بين ان يكون واردا على اصل الحال اذا كانت فعلية وغير  
وارد على اصلها اذا كانت اسمية حقه الامر ان اي جواز اتيان الواو ونحوها فمره يقال رائته  
على كنفه سيف بدون الواو واخرى وعلى كنفه سيف مع الواو / لا ان تركها ارجح لرجحان اعمال  
الطرف وتقديم اسم فاعل قال **هـ** راءام الحقيق عبد القاهر الوجه في مثل قول تشار خرجت  
مع البازي على سواد ان تؤخذ فيه عنده ابى الحسن ترفع سواد الطرف دون الابتداء

نية التقديم

اوله اذا التفت الى ان كان

وبجري الطرف ههنا مجراه اذا جرت الجملة صفة على النكرة تقول ريت رجلا معه صقر ذلك  
ان صاحب الكتاب يوافق ابا الحسن في هذا الموضع فترفع صقرا ما في معه من معنى الفعل ثم قال  
ينبغي ان يتقدم ههنا خصوصا ان الطرف في تقدير اسم فاعل لا فعل اعني ان يكون المعنى خرجت  
كاننا او باقيا على سواد ولا يقال خرجت يكون او يبقى على سواد هذا ان هذا حق ثابتا و  
خذ هذا وما افزع عن الكلام في الحال اذ لا يخلو من ان يكون في اواخر الفاعل الرابع في البحث عن قوله  
وما اهلكنا من قريته الآية اذ قال وسيذكر ما ذكرنا وضوحا في آخر هذا الفصل في الكلام في الحال  
قال ثم من عرف السبيل في من علم ان وجه تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة هو دفع  
اشتباهها بها بالصفة حيث لا يتقدم على الموصوف علم حسن وقبحا عن النكرة مع الواو من غير  
التقدم لاسيما للبصريين قترانها بالحال حيث لا يدخل بين الصفة والموصوف وعلم ايضا ان انفاعها  
مع الواو عن النكرة الموصوفة كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قريته / الا ولها كتاب معلوم فانها  
في حكم الموصوفة عنده بناء على ما تقدم في الموضع الذي اشرنا اليه احسن من انفاعها مع الواو  
عن النكرة الموصوفة الصفة مثل جاني رجل وعلى كنفه سيف لانه اذا حسن وقبح الحال عن النكرة  
مع الواو وحده بدون التقديم وقبحها عن موصوفة معها احسن ذهابا الى ان كلامي قسبط  
الواو وتخصيص النكرة بوصف من تحسينات وقبح الحال عن النكرة لقوله تعالى فيها نزل  
كل امرئ حكيم لاسيما من عندنا واما ايضا الكلام على الحسن لا على الجواز كما فعل في المتن لصحة وقوعها  
عن النكرة مع التبع الا اني الى قول جارا له في المفضل وتكثير في الحال قبض الا اذا قدمت  
ولعلك ان تقول **هـ** لانسلم ان المصحح في الآية هو كون في الحال موصوفا بل المصحح تقدم التبع عليه  
شهاده قول ابن المالك ومن المسوغات ان يكون قبل صاحب الحال نفي لقوله تعالى وما اهلكنا  
من قريته الآية جعل قريته صاحب حال مع انه نكرة محضة تعيد التبع عليه كما حسن / الا ان يه  
في نفي ما قريته / الا ولها كتاب معلوم وعلم ايضا ان تصدر الطرف بالواو ضرورية اذا اريد به  
الحال عن النكرة من غير تقدم ومتنع اذا اريد به الوصف لاستحالة عطف الصفة على موصوفها  
لكمال اتصال بينهما قول **هـ** واما ليس لي قوله اذ وهو جواب سؤال محقق كانه قال فاعل  
ما مضى حكم الماضي المثبت والذي دخل عليه حرف النفي فماذا تقول في الماضي الذي هو في  
نفسه نفي كليي فقال واما ليس فلما قام مع خبره مقام الفعل المنفي اي ليس بل في الزمان  
المجرد عن الحدث واما فهم الحدث من خبره لان الفعل الحقيقي يدل على حدث وزمان اذ  
الحدث هو الفعل الحقيقي والافعال الناقصة لا تدل على الزمان فقط ولا مصادر لها عند بعض  
والكون مصدر كان التامة الا انما لما دخلت على المستدرك والخير افادت الزمان في الخبر  
كالعوض من الحدث ومن مثله لانسلم الكلام مرفوعا حتى ماقي بالمنصوب فكانه حرف  
نفي دخل على الفعل فلذلك نزل مع خبره منزلة الفعل المنفي واذا كان كذلك جاء  
ليس حيث منع حالا في الاكثر الاشياء الواو كترانها اتاني وليس به غيرهما في مواضع  
كقولهم اتاني ليس به غيرهما وهذا ما قاله الاعرابي اذا جري في لغة الرشاخلى الفليب  
ليس فيه حمار الرشاخيل والقليل لير قبل ان تطوي بذلك وتوثق وقيله لنا فني  
واجبتا الاقناء يعرّفه الارسان والدلاء / الا ان ذكر الواو ارجح من طيبة لنقصان



فعلته ليس لزومه الجملة من المبتداء والخبر وقوعه في الكلام أدور اذ يحتمل في الاستعمال اكثر دورا واما تعرض للقياس لم يكن على الرغم من انه قد يكون شيئا راجحا من حيث القياس الاصل ولا يكون كذا الوقوع في الاستعمال قولا واما الحالات المقنضة لظن الجمل الى قوله فمن قراء بينا الغيبة لما استعمل البحث في الوصل والفصل والحال عقبه الكلام في الجواز والاطناب حيث قد ران مدار كل منها على الجهات الثلاث التي هي الاتحاد والمباينة والكلية وما اشهر ان من الحملتين **ح** علم ان من يعطى للحالات المقنضة حدوث المسند اليه والمسند واثنائهما وفسد الفعل ولا يعقله وترك الفعل والمنعول واثنائهما ويعطى ايضا للحالات المقنضة للوصل والفصل استغنى باحاطته بما قد سبق عن ما ذكرنا انما عني تطويل الكلام في الحالات المقنضة لحدوث الجمل عن الكلام المسظم بعضها مع بعض لاجل الجواز ولا طيتها اي لذكرها لاجل الاطناب واذا كان الامر على ما ذكرنا فليقتصر اي فلا يتجاوز ايضا حقيقته الاجاز والاطناب ولا يبرأ جماعة امثلة فيهما ولنتقدم امام الخوض في ذلك اصلا وهوان التركيب لمعتبر المعنى المقصود في التعليل اما ان يكون بلفظ مساو له بحث لا ين بد عليه ولا يستغنى عنه كما قال في وصوه الفاظه فقال لمعانيه كقول تعالي واذا رأت الذين يخوضون في آفاقنا عرض عنهم حتى يحضوا في حديث غيب وكقول لمن النيس فان تكلموا الداء لا تخفه وان تبعثوا الحرب لا تنعد وان تقتلونا نقتلكم وان تفسدوا ادم تفسد اونا قصصه لكن وافي تمام المراد غير متاخر عن تادنته كقوله اعادله عاجل ما اشتهى احب من الاكبر الرأى اراد عاجل ما اشتهى مع القلة وقول الحارث بن حنظلة البشكرى والعشيرة في طلال التوك من عايشي كذا ارادوا العيش الناعم في طلال التوك حين من العيش الشاق في طلال العقل او زائد عليه لنكتته وهذا القيد يخرج قوله والى قولها كذا وبيننا فان الميت زيادة لا فائدة فيها لانه والكذب معنى وقوله واوردتني كلمة صلاح الراس والتعلق لم يكن للموت في دولة امر نصيب ولا حظ من ذوالها والنصيب والخط معنى وهذا في من دونها الثاني والبعض واذا عرفت هذا قالوا شبه بالمتنوع فيقول المساواة مقيسا عليه ونقول راجح هو تادنة المقصود من الكلام بعبارة اقل من عبارة تادنته بالمساواة والاطناب تادنته باكثر من ذلك سواء رجع القلة والكثرة الى الجمل او الى غير الجمل فقولنا تادنة الخوض منه كالجنس وسائر التعريف كالنصل وتم اذ كرنا تبين ان في قول المصنف رحمه الله لاقبال الاجاز والاطناب فلكونهما نسبتيين متوقفيين في التحليل على الغي راجعهما الى الاقلية والاكثرية لا يتهيماء الكلام فيهما لا يترك تحقيقهما على شيء عرفت اني متعارف اهل العرف بطرد هوان يقال لا يتم ان يكون الشيء نسبتيين في الاكثرية والى بناءه على العرف مع ان كلام الاوساط شيء متفاوت غير معلوم لا ينضب اختلاف مراتبهم في تلك المراتب ففعله مقيسا عليه رد الى الجملة متاقله وممكن ان يجاز بان المراد متعارف الاوساط هو المساواة بدليل ان ابن الرشيقي قال الاجاز والاطناب كونهما

نسبتيين ولا يقيس الكلام فيهما الا تقدم اصل ثم قسم الكلام على المساواة والتضييق والتسبيح ثم قال المساواة اما مع الاختصار وهوان يخبري البليغ في تادنة معنى كلامه اخف ما يمكن محتال على الانفاظ التليمة الحروف الكثيرة المعاني التي تعجز تحصيلها على من يوردونه في البلاغة او لاحده وهوان ما في بالمساواة كلف ما انتفق من غير تحت وسمي متعارف الاوساط هذا الكلام وهو مما يدل على ما قلنا وان كان في ما قاله نظير واذا عرفت ذلك فلنرجع الى حل الفاظه قوله مثل مجذور صفة لشيء وجعل كلام الاوساط كائن على مجرى متعارفهم في تادنة المعاني فيما بينهم اي اوساط الناس العلماء الكاملين والجهلاء القاصرين ولا بد من الاعتراف باوساط الناس وبان لهم في الخطاب فيما بينهم عبارات وقال الشارح مثل بدل عن شيء عرفت ولا يخفى على المحصلين ضعف ذلك مقيسا عليه منعول ثان لجعل ولنسبته اي لشيء كلامهم متعارف الاوساط ومثل ذلك عند ارباب البلاغة لا يحد من اوساط الناس لا يذم لانه ليس فيه مصنع يحتاج الى لطف نظر وفضل ودية وقوة ذهن وشدة سقظ وان شأهم فيه كمن عمد الى الاخرى فخرطها في سلك لا ينبغي اكثر من ان ينعموا بالتنقيح ولا يبريد في ذلك ان يحى له منه هبة او صونة بل ليس الا ان تكون مجموعته في رأي العين ثم قال لا ياجاز اي اذا كان الامر على ما ذكرنا من وجوب ترك المحقق في معنى راجح والاطناب والبناء على شيء عرفت ونقول الاجاز هو اداء المعنى المقصود من الكلام باقل من عبارات اي في تركيب اقل او بواسطة تركيب اقل من تركيبات متعارف اوساط الناس والاطناب اداء ذلك بجازة اكثر من عبارات اوساط الناس لا اداء في التعريفين كالجنس باقل وبالكثرة كالنصل والباء فيهما معلق بالاداء ولا فرق فيما اذا كانت القلة او الكثرة بالجل او بغير الجمل وهذا اي هذا حق صحيح والحال انما قد تبين عليك اي ذكرتك لك وعرفت في مجامع اي في الفن الثاني والباقي من طرق ذكر المسند اليه والمسند والاطناب وتقدم المسند على المسند اليه وفصل اعتبارات الراجعة الى الفعل وما يتصل به طرق الاختصار والتطويل اي التي يختصروا اي شيء يخرج من الكلام واي نطول واي شيء يزداد في الكلام فليكن اللام موطنه للفهم اي والله لم ين فصنت طرق الاختصار والتطويل لتعرف ان الوجازة متفاوتة جواب القسم سادسا مستجاب الشروط بين وجين واوجن منه مراتب اي متفاوتة درجات غير مخصصة ولتعرفت ان الاطناب ايضا متفاوت بين مطناب واكثر اطنابا مراتب لا تكاد تنحصر وعرفت من ذلك اي من ان الوجازة متفاوتة بتلك المثابة ومن ان الاطناب متفاوت كذلك معنى قول الشاعر في وصف البليغ وهو ما انشد الجاحظ يردون بالخط الطال البيت الرئي معروفا ولستعمل في معنى الالتقاء والوضع والخطيب جمع خطبة وهي ما يقرأ والوحي الاشارة والكتابة والرسالة والالهام والكلام الحق وكل ما يقسمه غيرك يقال وجبت اليه الكلام وهوان تكلم بكلام تخفيه ووجبت منعول مطلق اي يوحون ووجي الملاحظ ويومون ويشيرون بقول المحتون عندهم الخلقه فحاطبون اجتهت بالكلام المطوق ويشيرون في الملا اليهم خوفا من الرقيب ويومون بالطرف خشية منهم والرقيب جمع رقيب محو كرم وكس ماء قيل اي عرو من العلاء لما اذا كانت العرب

وهوان يقال ان يكون الشيء نسبتيين في الترتيب تحقيقه والى بناءه الى العرف مع ان كلام الاوساط شيء متفاوت غير معلوم لا ينضب اختلاف مراتبهم في تلك المراتب ففعله مقيسا عليه رد الى الجملة متاقله



تُطْبَقُ قَوْلُ بَلْ لَيْسَ مِنْهَا قَتِيلٌ فَلَمْ تُرْجَعْ قَوْلُ لِحُفْظِهَا وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ فِي هَذَا الْمَعْنَى  
يُرْمَوْنَ بِالْحُطْبِ الْبَيْتِ وَذَكَرْتُ بَنِي الْمَعْبُودِ وَمُوتَمَانِ مَعْطُوفٍ عَلَى تَلِيَّتٍ وَأُرْشِدَتْ  
صَفَةً لَهَا وَارْشَدَ خِلَافَ الْغَىِّ وَقَدْ شَدَّ يَدَيْ شَدَّ رُشْدًا وَارْشَدَ اللَّهُ أَيْ وَقَدْ ذَكَرْتُ لِأَجْلِ  
إِيضًا مَقَامَاتٍ مُخَصَّصَةً بِالْإِحْصَادِ وَالتَّطْوِيلِ قَدْ دَلَّكَ بِوَسَايَةِ تِلْكَ الْمَقَامَاتِ عَلَى مَنَاسِبَاتِهَا  
أُولَئِكَ الْمَقَامَاتِ إِيَّاهُمَا وَأَدَّكَ الْإِسْمُ عَلَى ذَلِكَ مَنَاصِدَ أَيْ الدِّفْعِ وَجِدَ مِنْ الْإِحْصَادِ  
وَالْتَّطْوِيلِ مَقَامَةً مِنَ الْمَقَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ الْمُنَاسِبَةَ لَهُ حَيْثُ مَاصِدُ مِنْ الْإِحْصَادِ وَالتَّطْوِيلِ  
وَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْهُ دُمْ وَشُمِّيَ الْإِيْزَازُ أَذْكَلُ ذَكَانٍ غَيْرِ مَصَادِفٍ عِيَا وَنَصِيرًا  
وَسُمِّيَ الْأَطْيَابُ الْكُفَارًا وَتَطْوِيلًا وَالتَّحْنُ خِلَافَ الْبَيَانِ وَتَدْعِي فِي مَنَظْمَةٍ وَعِيَا وَنَصِيرًا  
الْمِثْلُ أَعْيَى مِنْ بَاقِلٍ وَالتَّصْفِيرُ فِي الْأَمْرِ الْتَوَانِي ثُمَّ مَا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ مَعْنَى الْإِيْزَازِ وَالْأَطْيَابِ  
أَخَذَ يُورِدُ الْأَمْثِلَةَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَنَحْنُ عَلَى أَنْ نَنْتَهِكَ عَلَى مَا عَلَيْهِ مِنْ عِلْمٍ هَذَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا  
ثُمَّ الْبَحْثُ عَمَّا سَلَفَ بِالْأَمْثِلَةِ أَعْلَمُ أَنَّ الْإِيْزَازَ عَلَى صَرِيحٍ إِيْزَازٌ قَصْدٌ وَتَطْوِيلٌ لِلْفَرْقِ وَكَثُرَ  
الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَإِيْزَازٌ حَذْفٌ وَهُوَ مَا يَكُونُ بَطْنِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ إِيْزَازٌ جَلَّةٌ أَوْ جَلَّةٌ لَوْ  
أَكْثَرُ مِنْ جَلَّةٍ اسْتِغْنَاءً بِالْمَعْنَى عَنْ الْإِيْزَازِ وَكَانَ الْعِلْمُ أَيْ الْعِلَاقَةُ وَالْآيَةُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ  
عَلَتْ كَلِمَتُهُ وَلَكِنْ فِي الْقَصَاصِ حُجَّةٌ لَأَنَّ الْمَعْنَى وَلَكِنْ فِي شَرْعَةِ الْقَصَاصِ حُجَّةٌ عَظِيمَةٌ لِمَعْنَى عَمَّا  
كَانُوا عَلَيْهِمْ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ مَتَى اقْتَدَرُوا أَوْ نَعِيَ مِنَ الْحُجَّةِ وَهِيَ الْحُجَّةُ الْخَاصَّةُ بِالْإِيْزَازِ  
عَنِ الْقَتْلِ لِمَا كَانَ الْعِلْمُ بِالْإِقْتِصَاصِ وَأَصَابَتْهُ الْحُجَّةُ بِفَضْلِهِ مَبْنِيَّةٌ وَخَيْرٌ أَيْ مَصَادِفُهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى مَوْقِعُهُ حَاصِلَةٌ لِسَبَبِ فَضْلِهِ وَرَجَحَانَهُ عَمَّا كَانَ الْمِثْلُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْإِيْزَازِ وَ  
أَوْجَزَ كَلَامَ عِنْدَهُمْ فِي مَعْنَى الْمَنْعِ عَنِ الْقَتْلِ ظَلَمًا قَالَتْ **الْإِمَامُ** فَخْرُ الدِّينِ الْبَارَزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
قَدْ بَيَّنَّ سَبْعَةً فِي نَهْمَاتِهِ الْإِيْزَازُ وَجِهَ التَّرْجِيحُ مِنْ سَبْعَةٍ أَوْجِهَ وَأَنَا اسْتَوْقَيْتُ إِلَيْكَ الْوَجْهَ  
بِلَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ مَعَ حَلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ مِنْ لَفْظِهِ أَيْ أَثَرُهُ أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ مَا عِنْدِي  
مِنَ الْفَضْلِ ثَانِيًا الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَهُ الْقَتْلُ أَنْتَ الْقَتْلُ فِي ظَاهِرِهِ مَنَاقِصٌ لِأَنَّهُ جَعَلَ حَقِيقَتَهُ  
الشَّيْءَ مَنَاقِصَهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ قِيلَ أَيْ فِي هَذَا الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْمَنَاقِصِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَكْثَرُ  
وَلَحْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا النَّوعِ نَفْيُ غَيْرِهِ أَيْ شَيْءٌ فَرَدَّ أَحَدٌ مِنَ النَّوعِ الْآخَرَ فَلَا يَكُونُ جَاءَ عِلَالًا  
حَقِيقَةً الشَّيْءَ مَنَاقِصَهُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ أَيْضًا عَلَى عَرْوَةٍ خَطَأً أَيْ نَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْجَوَابِ  
أَنْ أَجْرَيْتُ كَلَامًا عَمَّا فِي كُلِّ الْإِفْرَادِ فَهُوَ مَا سَدَّ لَانَ الْقَتْلُ ظَلَمًا لَيْسَ أَنْتَ الْقَتْلُ قَصَاصًا  
بَلْ أَدْعِي عَلَى أَنْ لَا اسْتِلَامَ بِعُضْوٍ أَفْرَادٍ نَوْعٍ وَهُوَ الْقَتْلُ ظَلَمًا بِعُضْوٍ أَفْرَادٍ نَوْعٍ وَهُوَ الْقَصَاصُ  
فَلَا يَكُونُ كُلُّ فَرْدٍ نَفْيُ غَيْرِهِ بَلْ اسْتِثْنَاءٌ وَأَنَا صَحَّحْتُ إِذَا خَصَّصْتُ نَفْيَ الْقَتْلِ قَصَاصًا أَنْتَ  
لِلْقَتْلِ ظَلَمًا أَيْ وَأَنْ خَصَّصْتَ كَلَامًا نَفْيُ فَرْدٍ مَعْنَى لَفْظِي كَمَا صَرَّحْتُ مِنَ الْمِثَالِ نَصِيرًا  
كَلَامًا طَوِيلًا أَيْ فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ وَأَنْ صَرَّحْتُ بِصِيغَةٍ طَوِيلَةٍ أَنَّ هَذِهِ السَّقَدَاتِ  
بِاسْمِهَا حَاصِلَةٌ فِي الْآيَةِ أَيْ مَعَ أَنْ جَمِيعَ الْقِيُودِ الَّتِي ذَكَرْتُ مَفْهُومٌ مِنَ الْآيَةِ وَهِيَ بَاقِيَةٌ  
عَلَى إِيْزَازِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَقَدْ قَالَ أَنْتَ **الْقَتْلُ** لَمْ يَلْجُزْ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ فِي الْقَتْلِ لِلْعَمْدِ  
وَمَنْهُمُ الْقَتْلُ مِنْهُ **الْبَاقِي** أَنَّ الْقَتْلَ قَصَاصًا لِأَنَّهُ لَمْ يَلْجُزْ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ فِي الْقَتْلِ لِلْعَمْدِ  
حَيْثُ أَنَّ قَصَاصَ وَهَذِهِ الْجَمْعَةُ نَفْيُ مَعْنَى فِي كَلَامِهِمْ وَمَنْعُ أَنْ يَقُولَ **الْقَتْلُ** لَا اسْمَ أَنْ هَذِهِ الْجَمْعَةُ

١١١  
٤٠٠

١١١  
٤٠٠

لَمْ تَغْتَبِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ لِلْعَمْدِ **الْبَاقِي** أَنَّ حُصُولَ الْحُجَّةِ مِنْ الْمَقْصُودِ  
الْأَصْلِيِّ وَنَفْيُ الْقَتْلِ أَمَّا تَرَادُّ حُصُولِ الْحُجَّةِ وَالنَّصِيصُ أَيْ التَّصَرُّحُ عَلَى الْغَرَضِ الْأَصْلِيِّ لَوْ  
مِنَ النَّصِيصِ عَلَى غَيْرِهِ **الرَّابِعُ** أَنَّ التَّكْرِيرَ يَجِبُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ وَلَعَلَّ أَنْ يَقُولَ  
لَا اسْمَ أَنَّ التَّكْرِيرَ يَجِبُ مطلقًا بَلْ مِنَ التَّكْرِيرِ مَا هُوَ حَسَنٌ وَذَلِكَ غَيْرُ عَزِيزٍ فِي الْقُرْآنِ فَلَا بُدَّ  
مِنْ بَيَانِ أَنَّ هَذَا التَّكْرِيرَ مِنْ جُمْلَةِ التَّكْرِيرَاتِ الْقَبِيحَةِ **الْخَامِسُ** أَنَّ حُرُوفَ فِي الْقَصَاصِ  
عَشْرَةٌ بَنَاءٌ عَلَى مَا مَوْجُودٌ فِي اللَّفْظِ فِي الدَّرَجَةِ دُونَ الْكُتَابَةِ السَّادِسُ لَيْسَ قَوْلُهُ الْقَتْلُ  
أَنْتَ الْقَتْلُ كَلِمَةً يَجْتَمِعُ فِيهَا حُرُوفَانِ مُتَلَاصَتَانِ مَتَخَرَّجَانِ الْأَيْ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ بَلْ لَيْسَ فِيهَا  
أَسْبَابُ خَفِيعَةٍ مُتَوَالِيَةٍ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ ذَلِكَ مَا اسْتَقَصَّ سِلَاسَتُهُ الْكَلِمَةُ وَجَبَّ بِهَا عَلَى اللِّسَانِ  
خِلَافَ قَوْلِهِ فِي الْقَصَاصِ حُجَّةٌ **السَّادِسُ** أَنَّ الدَّرَجَةَ لِمَصْدُورِ الْقَتْلِ عَنِ الْإِنْسَانِ كَمَا هُنَا لِمَا كَانَ  
وَالصَّارِفُ الْقَوِيُّ عَنْهُ حَتَّى أَنَّهُ رُبَّمَا يَعْلَمُ أَنَّ قَتْلَهُ لَوْ قَتَلَ قَتْلًا ثُمَّ لَا يَتَدَبَّرُ إِنْ تَطَاعَمَ فِي  
الثَّوَابِ أَوْ الذُّكْرِ الْجَمِيلِ وَأَدَّكَ أَنْ كُنَّا كُنَّا فُلَيْسَ أَنْتَ الْإِشْيَاءُ لِلْقَتْلِ هُوَ الْقَتْلُ بَلْ الْأَنْتَى لِمَا كَانَ  
هُوَ الصَّارِفُ الْقَوِيُّ وَقَوْلُهُ فِي الْقَصَاصِ حُجَّةٌ لِمَجْعَلِ الْقَصَاصِ مُقْتَضِيًا لِلْحُجَّةِ عَلَى الْإِطْلَافِ  
بَلْ الْحُجَّةُ مُتَكْرِرَةٌ وَالسَّبَبُ إِلَيْهِ أَنَّ شَرْعِيَّةَ الْقَصَاصِ تَكُونُ رَادِعَةً لِلْإِقْدَامِ عَلَى الْقَتْلِ غَالِبًا وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ دَائِمًا هَذَا كَلَامُهُ بِحَسْبِهِ وَمِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ أَنَّ فِي الْآيَةِ خُرُوجًا مِنَ الْقَاءِ إِلَى الْإِسْمِ وَهُوَ عِلَالٌ  
مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الِهْمْزَةِ إِلَى الْإِسْمِ كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ لَقَتَبُ الْحُجَّةِ وَأَنَّ الْقَاءَ وَالْإِسْمَ مِنْ حُرُوفِ الْفَتْحَةِ  
وَالْخُرُوجُ حَسَنٌ الدَّلَالَةِ فِي الْمَقْطُوعِ وَهِيَ الْأَعْيَادُ عِلَالٌ لِقَوْلِ اللِّسَانِ وَمَوْطِنُهُ خِلَافَ قَوْلِهِمْ  
بَعْدَهُ وَكَذَا الْخُرُوجُ مِنَ الصَّادِ إِلَى الْحَا سَمِلَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْمِ إِلَى الِهْمْزَةِ وَمِنْهَا  
اسْتِغْنَاءٌ وَهِيَ أَيْ تَقْدِيرُ شَيْءٍ بِدُونِ قَوْلِهِمْ لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ الْقَتْلُ أَنْتَ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِهِ وَمِنْهَا  
التَّطْبِيقُ لِلْمَصَادِرِ الْقَصَاصِ لِأَنَّهُ تَفَوُّشُهَا وَقَدْ جَعَلَ ظَرْفَهَا وَتَطْبِيقُهُ فَضْلُ الْبَلَاغَةِ  
بَادِخَالٍ لَامِ الْجَنَسِ الْقَصَاصِ وَتَنْكِيرُ الْحُجَّةِ الْمَوْجُودَةِ بِالْعَظَمِ أَوْ النَّوعِ وَرُجُوعُ الْمَعْنَى إِلَى مَا  
أَشْبَهَ إِلَيْهِ حِينَ الشَّرُوعِ فِي تَقْدِيرِ الْآيَةِ وَمِنْ الْإِيْزَازِ قَوْلُهُ هَدَى لِمَنْفَعَتِهِ هَذَا مِنْ  
النَّوعِ الْأَوَّلِ أَيْضًا ذَهَابًا أَمَّا مَعْبُودٌ لِأَجْلِهِ أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّرْفِ فِي الطَّرَفِ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ قَوْلُهُ  
هَدَى لِمَنْفَعَتِهِ كَأَنَّ مِنَ الْإِيْزَازِ أَوْ مِنْ فَاعِلِ الْقَوْلِ الْمُقَدَّرُ أَنَّ الْقَدْرَ مِنْ قَوْلِهِ هَدَى  
لِمَنْفَعَتِهِ مِنَ الْإِيْزَازِ ذَهَابًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى كُنَّا وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ فَلَانَ يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ أَيْ حَسَفَ  
أَيْ مَا خَذِبَ بِمَا أَتَى الْهَدَى أَيْ الْهَدَانَةَ بِعَنْ الْهَدَى مَصْدَرًا وَاسْمًا بِعَنْ الْمَصْدَرِ عَلَى اخْتِلَافٍ  
فِيهِ وَهُوَ الدَّلَالَةُ أَنَّ الْإِسْمَ لَمْ يَلْجُزْ إِلَى الْهَدَى خَيْرًا وَهُوَ تَحْلِيلُ الْقَوْلِ تَعَالَى أَنَّ الْمَعْنَى  
هَدَى لِلصَّالِحِينَ الصَّابِرِينَ إِلَى الْقِيَمَةِ بَعْدَ الضَّلَالَةِ لِأَنَّ الْمُتَّقِينَ مُمْتَدُونَ فَلَا حَاجَةَ لَهُمْ  
إِلَى دَلِيلٍ لِمَنْعِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ وَوَجْهٌ حَسَنٌ أَيْ سَبَبٌ حَسَنٌ هَذَا الْإِيْزَازُ وَوَجْهٌ  
مَوْقِعُهُ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا قَصْدُ الْحِجَابِ الْمُشْتَفِضِ أَيْ الشَّيْءِ نَوْعُهُ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ قَوْلِهِمْ  
اسْتِفَاضَ الْحَبْرُ إِذَا شَاعَ وَهَذَا أَحْدَثُ مَسْتَفِضٌ وَهُوَ أَيْ نَوْعُهُ وَصِفَ الشَّيْءِ أَيْ  
تَسْمِيْنُهُ بِاسْمٍ مَا يَدُلُّ إِلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ إِبْنَهُ تَعَالَى سَمَّا بِهِ عِنْدَ مَشَارَفَتِهِمْ لَأَنَّ كِتَابَ الْإِسْمِ  
التَّقْوَى مُتَقَيٌّ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا فَلَهُ سُلْبُهُ وَعَنْ أَبِي عِيَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا إِذَا ارَادَ أَحَدُكُمْ الْحَجَّ فَلْيُعْجِلْ فَإِنَّهُ مَرِيضٌ الْمَرِيضُ وَذَلِكَ الصَّالَةُ وَتَكُنْ الْحَاجَةُ

وَحُرُوفُ كَلَامِهِمْ أَرْبَعٌ







العمل نسعلق بشرط محذوف كانه قال فان اشتغل ما امرتكم به فقد تاب عليكم وحسن  
ليس مما نحن له عند صاحب المفتاح على ما فهم من كلامه وأما ان يكون خطا من الله  
لهم على أسلوب الالتفات من ثبنا الى تاب ومكون التقدير فامثلتم امر موسى كقربان  
عليكم اي وقفكم للتوبة او قبل ثوبكم فعلى هذا فتايب محطوف على محذوف موسيب له وهذا  
المعنى هو الذي ذهب اليه المصنف وبه سمي الفاء في كتاب فصحة فافهم وفي قوله فقلنا ان  
محطوف على في قوله فتوبوا ومنه حال من الفاء الفصيحة والعامل النظر متدين اعني  
الحال والعامل وقال الشارح بوجاه من الفاء في التوبة وفيه نظر وقال صاحب الكشاف  
فانفوت الفاء معلقة محذوف اي يضرب فانفوت او فان ضربت فقد انفوت كما ذكرنا  
في قوله فتايب عليكم وهي على هذا فاء فصحة لا تتع الا في كلام بلغ هذا الكلام وهذا  
ظاهرا من ان الفاء التي وصفت بالفصيحة هي ما تعلقت بمحذوف يسوا كان المحذوف شرطا  
او غيره وصاحب المفتاح ذهب الى احد المتدين وانما قلنا هي معلقة محذوف لانه اصح  
تعلقه بالمذكور ونظيره قولك امرت فلانا بالتجارة فالتب ما لا اي فافهم فالتب ما لا اي  
اليس بعيدا استفهام انكار لاستفاء افادته ومعنى الاثبات ومن ثم وقع جواب الامر بالتب  
المؤذن باختلاف هذا المثال فيكون ايراد لطي الجمل عن البين وان القصص اذا ذل على  
شيء محذوف في الكلام وهو الفاء في الثلث مع انما لها مما دل عليه العصة موجب تقديرها  
دون كون الفاء فيها فصحة كذا سمعته من شيوخ المعنى تخلفه لانه برضوانه المعنى  
فتايب قوله فقلنا اضربوه الآية فيد اي تفهم فضربوه محي فقلنا المدلول عليه بقوله  
يحيا الله الموتى وما قال الشارح قد اقتصر على ذكر هذين المثالين للفاء الفصيحة المعلقة  
وانتبه بذكر مثال للفصيحة المتقدرة ولهذا فصله عنهما بقوله فتامل فيه نظرا  
تدري الى تقدير المعنى سادى على انه يريد طي الجمل لا كون الفاء الفصيحة متقدرة والقصص  
من الكلام الاختصار فلا يجوز الاخلال بالمطلوب والتعرض لغيره فقلنا ولشهادتنا  
قلنا نقدره في الكشف وقلنا كذلك بالواو دون الفاء وقد رصاحب الكشف اصله  
ولقد اتينا الآية على ما قد راجل التطر الى الواو وما لا دلالة على المحذوف من حيث  
ان الشكر سعة النعمة متعقب اياها وان الصبر مستتب المنع مترتب عليه كقولك اعطيت  
فشكر ومنعته فصبر وهو من مواقع الفاء في جى بالواو وهو لا يفيد المعقب والترتب  
بل الاشكال بحسب ولا بد من السجدة او لا ثم العطف للجر عليها علم ان ما تالاه بعض  
ما اوجب عليهما انتاء العمل وشي من مواجبه ومعلوم ان هذا البعض الذي هو شكر  
باللسان انما يحسن موقعه اذا كان مسبوقا بالعمل قلبا وقال فافهم ذلك ثم عطف عليه  
التجدة كانه قال ولقد اتينا هما على فعلا به وعلماء غيرها وعرفا حق النعمة فيه  
والفضيلة وقال الحمد لله الذي فضلنا وهو المناسب للحمد على الفضيل لانه انما يظهر تفضيله  
بالعمل والتعلم فالجواب ان في مثل هذه الموانع اذا وجد السبب طلب المستب وبالعكس  
ثم بعد تقرير المصنف رحمه الله قول جاراسه قال ويحتمل عندى الى آخر كلامه يعني  
سلنا ان هذا الموضع موضع الفاء لكن يحتمل ان يكون التجدد نفسه هي المستب عن انتاء

العلم ثم ترك الفاء الى الواو واخير تعالى عما صنع واخير عما قال لا كانه قال نحن فقلنا  
كنا وهم فعلا كذا منقضا اي اذا فهم ترتيب الجمل على انتاء العلم الذي يقيد الفاء العقل  
السامع اذ ثبتت وتحقق في الاذهان ان انتاء النعمة لا يستلزم انتاء العلم التي هي اجل النعم  
واجزل القسم وان من اوتيه فقد اوتى فضلا على كثير من عباد الله موسيب الشكر  
وجود ان يكون تفويضا مفعولا لاجله ومثله صفة له اي مثل تفويض استفادة الترتيب  
على فهم المخاطب في فهم يدعوكم في موضع ثم فانه يدعوكم ترك فانه واخرج لا على مقتضى الظاهر  
ثمة على فهم السامع ترتيب الفتيان على الدعاء حيث يقرر في الاذهان ان الامر بالشكر يكون  
بدون سبب قد انه وان تفويض استفادة الترتيب على عقل المخاطب وترك الفاء الدال  
عليه نوع من البلاغة لطيف للمسلك والاصل فيه ان ادخال الفاء وصلها من حرف موضع  
للوصل ونزعها وصل حتى تقدرت بالاستيناف كانه قال لم اقوم فقال يدعوكم يوصلنا رة  
بالواو وتارة بالاستيناف للتقدم في البلاغة واقرى الوصلين والبلغها الاستيناف وهو باب  
من علم البيان تنكاش حسنه تميز الامثلة لآتية بقوله ومن امثله لاختصاره عن امثله  
الاجاز بالحذف للبيان بان الاختصار يحذو به حذف الاجاز بالحذف من حيث اشتراكها  
فمن غير فصل فالاختصار هو اداء المقصود باقل من عبارات متعارف الاو ساط  
بالطريق فالاجاز اعجز من الاختصار مطلقا من وجه كما حسيه الشارح المحقق فليتناقل  
قوله فكلوا مما غنمتم من الاختصار بوساطة طي قد احدث لكم الغنائم لدا لفاء الشيب  
في فكلوا عليه لانه لا بد للسبب من سبب روى انهم استكوا عن الغنائم ولم يعمدوا اليه  
اليها فنزلت وقيل هو اباحة للقاء لانه من جملة الغنائم وحلا لا نصب على الحال مما اخبروا  
اوصفة للمصدر اي الاكل لا وقوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم بوساطة طي الشرط  
ان انقضى تم قتلهم فلم تقتلوهم لان الله هو الذي ازال الملايكه والقي الزعت في قلوبهم وشاء  
النصر والظفر وقوى قلوبكم واذهب عنها الفزع والجزع فعدوا عن الافتخار بالحق فربوا  
لسانكم او انفسكم عن ذلك من قولهم عذ عما ترى اي اصرف بصرك عنه لدلالة الفاء الجزائية  
في نلم على الشرط السامع فلم يدون تعلمهم وذلك لان المسلمين لما كسروا اهل مكة وقتلوا  
واسروا قبلوا على التفاح فكان القائل يقول قتلنا واسرنا فنزلت وقد ذكرنا في صدر  
الكتاب القصص بكالها وكذا قوله فانما هي زجرة واحدة فاذم ينطرون من الاختصار  
لان فانما جواب شرط مقدرا لان المعنى اذا كان ذلك فاما هي الا زجرة واحدة وهي ترجع  
الى شيء انما هي بجملة موضعها خبرها ووجود فانما البعثة زجرة واحدة وهي النعمة  
الفاضة والزجرة الصيحة من قولك زجر الراعي الا بل والغم اذا صاح عليها فريعت  
لصوته فاذم احياء بصراء ينطرون وقد وقع في بعض النسخ فانما هي زجرة واحدة  
فاذا م بالساهرة وهي وان صححت مثالا للحذف لكن مخالف اداة المصنف حيث صحح  
بان المقدد شرط والمفسرون في آية السامرة لا يقدرون الشرط لانه لا يناسب ما قبلها  
بل بقاونه معناه لا تستصحبوها فانما هي زجرة واحدة يعني التحسبوا تلك الكفة صعبة  
على الله عن وجل فانما سهلة فقيته في قدرته ما هي الا صيحة واحدة وان اردت فاعلم



بالكشف والفساد الكبير ومن هذا يعرف سخافة قول الشارح الكامل وجدت نسخة من نسخ  
الرواية يريد النسخة التي قرأها على شفي الموحدي رحمه الله قد ضرب على السامرة وكتب  
بديها نظرون وهو الصحيح رواية لادارة الاقدام من حيث الدراية اذ علم بما ذكر ان الرواية  
والدراية لنا فندبر وكذا قوله فالله هو الولي الفاجواب شرط فقور كان قيل بعد انكار كل  
وليت سوى الله ان ارادوا وليا بحق فانه من الولي بالحق لا ولي سواه اي هو الذي بعث  
نبيك وحده ونعتقد انه المولى والسيد وكذا قوله يا عبادي الا اني الفاني فاني  
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم يتيسر ان تخلصوا العباد في ارض  
فاني في غيري غيريكم الارض اعبدوا واعبدون اني فخلصوها في غيرها ثم حذف  
الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى براخصه من الاخلاص  
والاخبار بسعة الارض لشارة الى عدم المانع وقال الايام في تفسير الكبير الثاني فاعبدوا  
لترتيب المقضى على المقضى لانه لما علم نفسه بقوله فاني وهو لنفسه يستحق العبادة  
قال فاعبدون كما قال هذا عالم فأكرموه وقوله كذا فاذهبوا يا بني اعناه ارفع يدي  
عما تخالوا وكلف عن خوف قتلهم بشهادة حرف الرفع على ارفع الخذف ولذا لم يلق  
على المطوي فاذهبوا اني فاذمب انت وهارون مغلبا الخاطي على الغائب وقوله اذ يلق  
انفلاهم لصله كما قال ان ايهم يقضى متعلفا او هو متصل عاقبه وليس في بلقون ولا  
بلق به بلقون المعنى واللفظ اما الاول فلاهم يختصرون في شأنا نفسا في التكفل  
بما يقتضيه لستين من بقلها فلا معنى للتسليط فعل الاثنا عليها واما اللفظ فلايتها  
عمله ولانه من رفع بالابتداء فوجب تقديم فعل بلق به وهو يعلم لان افعال القلوب تعلق  
لدى الاستفهام مع صحة المعنى المراد اذ الاقتراح انما مولى العمل وهذا معنى قوله لدلالة  
ايهم على اذ ان على الاصل المذكور بواسطة علم الخوف ولو قيل لدلالة بلقون انفلاهم  
كما في الكشف لكان حسنا وقال الشارح الكامل فلما بقى في علم النجوان اذا اذ وقع  
حينئذ في وسط الكلام لا يقع الا بعد افعال القلوب فوجب علم ايهم افضل ولي فيه نظير  
لانه اذ قيل جاني احد الرجلين فقلت ان الرجلين فهو مبتدأ في وسط الكلام لا يتعلق  
بفعل وفي المنزل قال يا ايها الملأ ايتكم اني بعثتكم بالبينات وانا انزل مني ان ايتكم  
مبني على الضم ان صدر رسلته محذوف وان هذا كلام لم يسبق من احد من النبيين وانما  
ازلامهم وهي قد اجمعت التي كانوا طرحوها في النهر فقتلوا من قتلهم في الاقدام التي كانوا  
كتبت بها النور لاختاروها للفرقة تتركها كما بها وينظرون حال من بلقون وقوله الحق  
وسبيل الباطل المراد ما ذكر ان لا يكون تعليل من غير تعليل وهو غير منطوق فهو مقدر مناسب  
للكلام السابق وكذا قوله ولجعل الله للناس صله ما ذمب اليه ويحتمل ان يكون معطوفا على  
تعليل فخصه بضمير لستين به قد رتبنا ولجعل الله اية وكانت الفصل بكذا لذلك وكذا  
قوله ليدخل الله تعليل لما دلل عليه الآية من كذا لا يبدى عن اهل مكة واللعن قتلهم  
في رحمة اي في توفيقه لزيادة الخير والطاعة من موافقهم او ليدخل في الاسلام من يحب  
فيهم من مشركيهم وقوله انا عرضنا الامانة الى من امثله الاخصار قوله انا

عرضنا الى منفسد الجمل بكذا ونفسد بكذا قال صاحب الكشف حبل الامانة اي امن قولك  
زيد حامل الامانة ويحتمل لها تريد انه لا يود بها الى صاحبها حتى تنزل عن ذمته ويخرج  
عن عهدتها فان الامانة كما نهار اكبه للمؤمن عليها وهو حاملها يقولون ركبته اليون فاذا  
ادها لم يتبع ركبته له ولا مو حاملا لها وعلى هذا معنى لانه ان هذه الاجرام العظام قد  
اتتت لا امر الله عز وجل لا يقبل ذلكها ومو اتتت من الجادات واطاعته الطاعة التي  
تصح منها حيث لم يمنع عن مشيئة وارادته ايجادا ونكيتا وتسوية على هاتين مختلفتين  
اشكال متنوعة ولما الانسان فلم يكن حاله فاما الصبح منه من الطاعة وبلق به من الانقياد  
لا امر الله تعالى ونواهيته وموجباته فانك صالح للتكليف مثل حال تلك الجادات فما الصبح  
منها من الانقياد وعدم الامتناع ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة والجمل لاختلافه  
ما يسجد مع تمكنه من ادائها فليس بها حذف ولا اختصار والى هذا المعنى اشار بقوله اذا  
لم يفسد الجمل مع الامانة او من حملت الشيء وتحملة فضعها ان ما كلفها الانسان بلغ  
من عظمه وثقل محمله انه عرض على اعظم خلق الله واقواه واشدته ان تحمله ويستقل به  
ثاني حمله والاستقلال به والشفق منه وحمله الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم لم  
يق بالامانة وضمها ثم خاص بخاصة فيها ونبتة على هذا المحذوف بقوله انه كان ظلوما جهولا  
الذي هو يفرح للانسان عما هو كائن عليه من الظلم والجمل في الاكثر مني مما في كل قصار  
والى هذا اشار بقوله واريي القبيح الثاني والامانة الطاعة لانه لا زمة الوجود كما ان الامانة  
لا زمة الاداء وعرضها على الجادات وابطاؤها واشتغالها بجاز وخاص بالعباد تنصه في  
القيس الفصح الخدر عنيها صبح على بناء اسم المفعول حال من لفظ خاص العامل كان الصغير  
في علمه الخاص والرواية به اني بالتكليف او بالجمل ويبدو بها اني بالامانة وقوله ارفع  
يدين الآت اعلم ان فيها وجهين احدهما قال النجاشي واختاره ووجهه ان الثاني فراه  
عاطف مابعد على زيتين او للتسبيح وليس محسب لانه لما بين حال المسمى الكاف والمحسب  
المؤمن بقوله الذين كفروا لهم عذاب شديد والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة  
واجز كبير وما من احد يعرف بانه عمل شيئا الا قليلا فكان الكاف يقول الذي له العذاب  
الشديد هو الذي تتبع الشيطان وهو محمد وقوله الذين استهزئتم الجنت والذي له اجر  
العظيم نحن الذين ذمنا على ما كان عليه ابائنا وكان صلى الله عليه وسلم محزون من اصرارهم  
تقال تعالى له عليه اللام انهم ذموا له سوء عمله فراه حسنا ذهبت نفسك عليهم حسنة  
فحذف الخبر الذي هو متضمن لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كن هداة الله فخذ  
لدلالة فان الله يضل من يشاء ويمدني من يشاء يعني ان الكل من عند الله فلا تذهب نفسك  
عليهم حسرات ولا تحزن لما ذكر النبيين قال تعالى لبيته عليه السلام انهم ذموا له سوء  
عمله فراه حسنا لمن لم يزل له فكاكته قال لا يقال فان الله يضل من يشاء ويمدني من يشاء  
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات والمهجرة لانكاد دخلت على القاء العاطفة على محذوف  
قدومه انت تبص نفسك فمن زيت الآت وله بطاير وحسرات مفعول له يعني فلا تترك نفسك  
لحسرات وعليهم صلة تذهب كما تقول مات عليه حزنا او موبيا للتحسب عليه وتبص

ونظيره افسح حق عليه  
كله العذاب فانك تشقده  
من حمله سب طية دخل  
عليها حمزة الاركان  
ثم دخلت القاتل في  
اولها للعتن على محذوف  
يدل عليه لخطاب مقدر  
انت مالك امرهم فمن  
حق عليه العذاب  
فانت تنقذه ونظيره  
حذف الخبر من  
فانت انما الليل  
كغيره حاسب



ان شغل الحسرات لان المصدر لا يتقدم عليه صلته ويحتمل ان يكون حالاً كان كلما صار  
حسرات لفرط التخيُّس وذلك المحقق المتبادر لو لا الاستفهام في صدر الكلام لكان فراءه  
تتمة الكلام اعني جزاء الشرط وهو من فلما تصدر الاستفهام لم يبق لفراء صلاحية الجزاء  
الاستفهام لا يتوجه اليه لان صدق رؤيته حسناً على نفس التزمين متحقق وفيه نظر لان  
كون من شرطه ممنوع لان شرط كونه للشرط العموم دون العمد وهما للمهود لما يتبادر  
فتأمل الايتار الاصطفاً وبنيتها علة له وبلغت خبرات وما علة خبرها اليها وهي الحجة  
جملة حالته اعترضت من الاسم والخبر والشكائد بالواو وهو السماع دون اوقن شديد  
وقطاعة شائها في شدتها وثباتها تعال بلغ في الجودة مبلغاً مكاناً بتمت مجهول صفة  
مبلغاً اي بد هشر يتجبر معها تلك القطاعة من بهت الرجل على البناء للمفعول وهي  
اللغة الفصحى التي ورد عليها التنزيل قال فبهت الذي كفر وقد قال بهت بالكسر وبهت  
بالضم غير انهم لا يقولون باهت ولا بهيت بل بهوت وهذا لو تد ما ذكرنا حتى حرف ابتداء  
ولا يتجبر بالرفع اي لا يجيب ولا تلفظ من حاورته باجته الكلام وكل منه فيما احار جواباً  
راي يارجح لان من شرط نصبه باخبار ان الاستقبال وهما معنى لا خبرا لانه انما  
اسماء التكلم من الحيرة بل معها ببيت شغف بلغة لان حتى استاجاره او استدله او  
لارابعة الاحاز ان يكون جارة لان مدحولها الاسم واغاطفة لان من شرط ان يكون المعطوف  
بما حاز من المعطوف عليه وليس ههنا كذلك ويمكن ان يعمل بالكلف ان لا يخرج من التثنية  
فتعين ان يكون مبتدأ ومن هذا يعرف رداً قول الشراح المحقق حتى ليس عطف على  
بل غايته معنى الى ان ولان الغايته لان في العطف فاما لازمه لها على اي معنى كانت لانها  
لو كانت معنى الى ان لكان يحير منصوباً والسماع رفعه ولو نصب لفسد المعنى لان من شرط  
نصبه ما صار ان الاستقبال وهما معنى لا خبرا لانه لا يتغير اسماؤه التكلم من الحيرة بل  
معها فافهم والمعنى واضح والاستعمال ذلك الا اذا كان المشار اليه مكرهاً وهذا ما وعدنا  
التي نفرض كونه اي كون المسند اليه موصولاً من بيان معنى قولهم جاء بعد النبي والتي هي  
انه لما اورد لثلاثة اقسام لا يجاز من النوعين الفصير والحزف مجرداً عن الجاز نحو قوله  
حسوة او معه في هدي المسكين والتهويل والعظيم فو غشيه من اليم ما غشيه او القان  
على اختلافها او الشرط او الردع او التعليل او غير ذلك مما ثبتت عليه وارا ان تشير الى قول  
من النوعين كحذف الصلة لتذهب نفس السامع كل مدح بل لا يتصور مكرهاً الا ويجوز ان  
ان يكون الخطب عظم منه ولو ذكر شي يوترقصره عليه وزعم اخف له عنده او في المزمع  
شغف لازمه او في اصل والفرع او امر نسبتي كالخطب قال الايجاز وفي الايجاز لكونه اعز  
يوقد ما ذكرنا في الخصوص والعموم مطلقاً فتأمل ومن الايجاز قوله عن قائل لا انبتوا  
بما لا يعلم الخبر ومنه يكون الاصنام شفعاء عنده وهو انما يعلم به ولا يتحقق له  
اذ لم يكن معنوا له وهو العالم المحيط بجميع المعلومات وجب ان لا يكون موجوداً وهو في اللام  
وهو المخبر به شغف لازم المنشاء به وهو ان اللام وجوب كون المنشاء به معلوماً تعالى  
لو كان المنشاء به تحقق باي اعتبار كان ذهني او خارجي ماضياً وحالاً ومستقبلاً ونحو مشهور

في العرف فان احداً اذا ادعى شئ عن نفسه يقول ما علم الله هذا مني ومقصوده  
انه لم يحصل ذلك قط وقوله للعالم الذات اي عالم بذاته لا بعلم قائم بها وعند اهل السنة هو  
عالم بعلم قائم بها وقوله تعالى ان الذين كفروا بعد اعانهم الاله هم اليهود كانوا موافقين  
عليه لئلا يبل ببعثه ثم كفروا به عند المبعث ثم اذ ادوا كفراً بطعنهم فيه في كل وقت  
ونقصهم جيشاً فقه فقتلهم المؤمنين وصدمهم عن الايمان به وسخرتهم بكل امة تنزل  
او انهم كانوا موافقين موسى ثم كفروا بانكارهم عيسى الانجيل ثم اذ ادوا كفراً بكنسهم محمد  
والقرآن وقيل نزلت في الذين ارتدوا وحقوقاً علة وازدادوا كفراً ان قالوا انهم ممتدة  
كشركهم محمد ربي المنون وان اردنا الرجعة الى المدينة فافقنا باظهار التوبة لكن تقبل تو  
اصله اصل الكلام على احد افعال المنكرين لن تنوبوا باللام وهو السماع وبعضهم يروى الحمد  
على ان النافذة وكأنه سهر من الكاتب فلن يكون قبول توبة وروى توبتهم واذا كان ذلك كذلك  
فاو شراي اختيار الايجاز ذهاباً الى القول باسماء الملنوم وهو في التوبة باسماؤه لازمه وهو  
للتوبة المرتد كيف ما اذداد كفراً حتى وجدت بشرانها فانها تكون مقبولة لا بالانفاذ والاسم المزمع  
الذين تابوا من بعد ذلك واصلوا فان الله غفور رحيم ولما قلنا الواجب في حكمته فمن حقه  
حشاً لا يجب على الله تعالى شئ عند اهل السنة وذلك جيني على مراعاة الاصل عند اهل الاعتزال  
وقوله بما اشركوا اي بسبب اشراكهم عطفت على قوله بالرفع اي كان السبب في القاء اليه تعالى  
التعجب اي الخوف في قلوبهم اشراكهم به الم ينزل اليه لم ينزل الله به سلطاناً باشر اهل الحجة  
اي شركاء لا يثبت لها اصلاً اي ثبوتاً نصيب على المصدر لانه معنى بته يقال لا فعله بته  
في كل ما لارجعة فيه ثم اقيم اصلاً مقام بته لان اصل الشئ ما رجع اليه ولا انزل اليه باشر اهل  
حجته معطوف على لا يثبت اي تلك اي الشكك وانزال الحجة كلاهما منتف على استلوي متعلق  
مخدوف هو صفة مختص او حال من المستكن في من راي اذ الراجع الى قوله او من المستكن  
في منتف مقدسه كاتين او كائناً وانما قال على سلوب قوله على الاحاز ههنا ليس  
على طريقة نحو الملنوم يعني لازمه بل على طريقة نفى الاصل وهو المناد والفرع وهو الاهتداء به  
وقدر الكلام ومن الايجاز قوله بما اشركوا الاله كائناً على سلوب قول الشاعر واول البيت  
سدا بيديته ثم ارج بسيره على احب البنت فاك الجومري السد ومدا بيد في المشي قال سدت  
الثانة تسدو ومونذ رعيها في المشي والتساع خطوها قال ما احسن سدو رجليها واوقو  
يديها وارج النظيم يوضح اجاً اي عداوله حفيف في حروقه والحب الطريق الواضح واللاجب مثله  
فالمعنى معقول اي ملوب يقول منه لجه يلجبه لحي اذا وطئه وقر فيه والمنار الفتح علم  
الطريق وقيل على احب اول البيت وقامه اذا سافه العود النيا طي جرجراً سفت الشئ  
اسفغه سقوا اذا شتمته والعود الجمل المسن النيا طي منسوب الى التبط وهو قوم ينزلون  
بالطاح من العربيين مثل عاتق منسوب الى عاتق والحج جية صوت برودة البعير في حجة  
باصف سبباً لا علم فيه اذا شتم الجمل ثرا به عرفه وصوت لحشته بوعونه ذلك السبب وسلوكه  
براراً وقال ان الخريت تمدني في المفاضة بسوف تبايها وقوله بالحق ولا تزي الصب  
بها بغير صفة مفاضة خالية عن الحيوان والهاء فيهما اي لا صب ولا الخراي ليس فيها صب



يخبر نبياً اي نفق نفيّاً للاصل اي الضب والنع اي الانحار وهو الخول من الحجر قال  
أخبرته اي الجاهل الى دخول جحره فاجحد وقبله لا ينزع الارنب أهوالها ولا ترى البت  
يقول لا تخوف الارنب أهوال هذه المغارة اي اخراجها اذ ليس فيها ارباب وان كانت فيها  
أهوال وعنه اي ومن اسلوب قوله على واجب وقوله ولا ترى وهو نفق النزع والمراد نفق اصل  
والنع معاً وان جاء هذا اي الوالدان على ان تشرك في ما ليس لك به علم اذ المراد تعليل انه  
من هذا الاسلوب اي اذ المراد اذاك ولا عليك اي كلاما غير ثابت وقال صاحب الكشاف  
ما ليس لك به علم اذ ينبغي العلم به نفيه اي لا تشرك في ما ليس بشئ بيد اصنام كقوله وبانه  
من دونه من شئ وكان تمييزاً وان جاء هذا عن اخيه التي هي على اسلوب واجب للوجه الذي  
ذهب اليه صاحب الكشاف فاعرف وروى انها نزلت في سعد بن وقاص امة وفي القصة  
ان امة مكثت ثلاثا لا تطعم ولا تشرب حتى شجروا فاما يعود وروى انه قال لو كانت لها  
سبعون نفساً فخرجت لما ارتدت الى الكفر وكذا ما للظالمين من جميع ولا شيع طاع اعلم  
ان قوله ولا شيع طاع محتمل ان تناول النفق الشفاعة والطاعة معاً وان تناول الطاعة  
دون الشفاعة كما يقال ما عندي كتاب ببيع فهو محتمل في البيع وحده وان عندك كتابا الا انك  
لا تبغعه ونفيعها جميعاً وان لا كتاب عندك ولا كونه مبيعاً والوجه الثاني هو من حيث  
ان الشفاعة مع اوليا الله واوليا الله لا يحبون ولا يرضون الا من احبه الله ورضيه قال الله  
لا يحب الظالمين ولا يحبونهم واذا لم يحبهم لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم قال الله تعالى ولا  
تشفعون الا لمن ارتضى ومن الايجاز قوله واخرون اغفرنا الى اخيه اصله خلطوا اعمالا  
سعى واخذ انتصب على الطرف اي وقتا احسن على استحياء يصلح وذلك لان الخلط امر نسبي  
مخلوط ومخلوط به وقد عطف واخذ سبياً بالواو فنكون كل واحد من المعطوف عليه والمعطوف  
مخلوطا ومخلوط به كقولك خلطت الماء واللبن ثم يخلط كل واحد منهما بصاحبه وقول الماء  
واللبن مخلوطان ومخلوطا بهما كما نكح خلط الماء باللبن فانك جعلت الماء مخلوطا باللبن  
مخلوطا به وجوز ان يكون من قولهم بعث الشاة شاة ودرهما محض شاة ودرهما فلا يكون  
مما نحن بصدده وكان يمينه من اخواته بقوله ومن رايجان لاحتمال هذا الوجه وما ذكرنا من  
ان الخلط معنى نسبي والاعتناء بالاعتراف بالذنب والندامة عليه والتوبة عنه والسيئ  
من تخلفهم بالاعذار الباطلة كغيرهم ولكن لعنفوا على انفسهم بانهم بشر فاعلوا متفهمين  
نادمين وقوله اي تارة اطاعوا واجتنبوا الطاعة بالكبرية فذهب ما ان الكبرية عند من يخط  
الحسينات ولما عذبا العمل الصالح فهو اعتراف بالذنب والندامة عليه والتوبة عنه والسيئ  
والخلع عن الغنى واداء العمل الصالح اخذ جميع مع الرسول صلى الله عليه وسلم الى سائر الغزوات  
والسيئ من تخلفهم عن غزوة تبوك قيل كانوا ثلثة اربابا به مروان بن عبد المطلب  
بن ثعلبة وروى عنه بن حزام وقيل كانوا عشرة فنبهتهم انهم ان تقوا انفسهم لما بلغهم  
ما نزل في المخاليقين ما تقوا بالهلاك على سواي المسجد فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فدخل المسجد وصلى كعتيق وكانت عادته كلما قدم من سفر فامم مؤتقين نسال عنهم  
فذكر له انهم خلفوا ان لا يزالوا كذلك حتى يكون رسول الله من الذي تحلم فقال وانا انفسهم

والله لما فلكا مياه الارض  
منها ما لم يزل في قلوبهم  
الحال المسمى

ان لا احلهم حتى اومر فيهم فزلبت هذه الآية فاطلقهم وعذرهم وقوله اي ومن رايجان قوله  
قل للذين كفروا الآية على اقوى القرائن وهي ان ينتهوا بآية الغيبة ولهم نصيب الغائب  
يكون الامم في الذين كفروا لاجل اصلية القول كقول تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان  
خيرا ما سبقونا اليه اي لاجل الذين آمنوا ولو كانت صلة القول ليقيل سبقتمونا فلو كان اصل الكلام  
تد لاجلهم فقلت لك وموان نتموا يبعثهم ولو كانت صلة القول معني خاطبهم ليقيل انتموا  
بآية الخطاب وكبر نصيب الخطاب وهي في قراءة ابن مسعود المكتورة فلا يكون من رايجان في شئ  
ان قيل هل لا تتقدم في الثالثة مثل الاولى ولا تتقدم شيئا في الاولى مثل الثالثة وما  
الغيب منها والجملة الشارطة مع جوابها مقولة وتبينها ما مودة بينهما قل لا لان المعنى  
القراءة بالياء سقطت من تحت الامر بان يحكي النبي عليه السلام اخبره الله تعالى به فزلب  
نتموا يغفر لهم بلفظه كانه قال قل لهم هذا القول الذي هو قول كل واحد ان يسموا يغفر لهم قال مور  
سليخ هذا اللفظ حاجتكم الى تقدير قولي لك وفي القراءة بالياء الخطاب الامر بان تحبهم كمنحى  
القراءة بالياء سقطت من تحت واليرى بدل عليه اللفظ وهو الحكم بانهم ان يسموا عما م عليه  
من عداوة رسول الله وحقا لمبالغول من اسلافهم يغفر ما قد سلف لهم من العداوة فاما ما مودة  
تبلغ هذا المعنى فلا يحتاج الى تقدير شئ فافهم وقال الشارح رحمه الله اصله قل لهم قولي  
لك ان يسموا يغفر لهم ولا لوجب ان يقول ان يسموا وتغفر بالياء ولي منه نظير ان احد سما  
لاسلم ان اصله انما لم يكن كذلك وجب ان يقال بالياء وما الدليل على الملازمة والآخر ان تغفر  
بالياء لم يغفر به احد بل قري بالياء على بناء الفاعل والمفعول وايضا هو مسند الى ما قد سلف  
فلا تصح بالياء وكذا قوله تعالى قل للذين كفروا وسيغلبون من باب رايجان على القراءة الغيبة المشهورة  
اذ المشهورة بالياء المنقطة من فوق والكلام منه كالقلام في الآية المنقطة بعبثه سواء وقوله  
يؤمن قرا بآية الغيبة وهو السماع ويروى بعضهم بآية المعانيبة ويجوز ان يكون قرا بآية  
سغلبون فقط حيث لا حاجة في الآية الاولى الى هذا القيد للمقارنة وهي شبهة القراءة  
بآية الغيبة ونصيب الغائب في صلهم اذ لا يصح ان يكون الا بآية من مخاطبين والغفران لغيرهم  
خلال الثانية اذ المشهورة بالياء المنقطة من فوق دون آية المعانيبة مع عدم القرينة للفظه  
ومن هذا يعرف سقوط ما قال الشارح المحقق فمن قرا بآية الغيبة اي في الايتين اي الثانية فقط  
قوله ومن لعنة الاطباء قوله تعالى ان في خلق السموات الى قوله وقوله من لا يابى كونهما  
لقرين العهد الخلق هنا معنى الخلق وجمع السموات لانهما طبقات منفصل بعضها عن بعض بخلاف  
الحقائق دون الارضين فانهما من جنس واحد وهو التراب لا خلاف الليل والنهار اعترافا بهما لان  
الاممهما يعقب الآخر ومنه وجعل الليل والنهار خلفه وتابيث الفلك لانه السفينة وذكره  
لانه آله الخ من البحر وسبب الاطلاع على آية بآية ما موصوله او مصدرة اي بالآية يسموهم  
ما موصوله فيها او يسموهم الناس وتقدم البحر على المطر والسحاب لانها نشأت عنهما في الامر العام من  
السماء من استندائه من ما بينا بينه والسماء اما الفلك او السحاب او جهة العلق وبنت الظاهر انه عطف  
على انزل داخل تحت حكم الصلة لان ما جاب به لارض عطف على انزل فانصل به وصار اجزوا كالشئ  
الاحد وكانه قال وما انزل في ارض من ماء وبنت فيها من كل دابة منهم من انهم ينزلون بالخصب

لاجلهم

وقوله  
فانزلنا  
الطهار  
الارض  
الارض



ويبحثون بالحياء وتصرف الرياح في مهابتها فتبلاو ويؤبوا وجنبا وشما لا دني احوالهم  
وباردة وعاصفة وليتسه وعفها ولواحق وقيل تارة بالرحمة واخرى بالعذاب والسحاب المستقر  
سبح للرياح ثقليه في الحق بمشيئة الله بطريق شفاء لايات لقوم يعقلون منطرون يعرجون  
عقولهم ويعتبرون لهذا دلائل على عظم قدرته وباهر حكمته وجمع الايات فحتم ان يكون راجعا  
الى كل واحد مما تقدم ذكره من الاشياء الثمانية وكأنه تعالى يبين ان في كل واحد من الثمانية  
المذكورة ايات وادلة فحق من حيث انما لم تكن موجودة ثم وجدت دلت على وجودها المورث وعلى  
كونه قادرا لانه لو كان موجبا لدم الاثر بدوامه ولما كان يحصل فيها التغيير ومن حيث انما وقعت  
على وجه الاحكام والالتفات دلت على علمه ومن حيث انما اخضعت بوقت دون وقت دلت على ارادته  
ومن حيث انما وقعت على وجه الاتساق والانسجام من غير ظهور الفساد فيها دلت على وحدانيته  
والا لزم اجتماع موثرين على اثر واحد على تقدير اختلاف على ما قال تعالى لو كان زهرا  
تغير ان يكون الاثر لواحدا والتمانع والتطارد على تقدير اختلاف على ما قال تعالى لو كان زهرا  
الامة الا انه لفسدنا وغير ذلك من المعاني التي يطول ذكرها ولذلك خصي بآيات بالعقلاء منهم  
الذين يتكلمون من النظر والاستدلال ترك ايجازه ايت ايجاز قوله تعالى ان خلق السموات والارض  
كان حقه الفتح لانه خبر مبتدأ لكونه تعليل ترك ايجازه واليهالة بحسب اى بحسب ما ينبغي  
فحذف المضاف اليه فلذلك بينت على الضم ولم ينون كقولك جاني زيد الفير وليس غير فمثل  
الغايات والنفلان الجن والانس والقرن ثمانون سنة وقيل ثلاثون سنة والمضاف  
مخذوف ايت اهل قرون قريشا منصوب باعني ونقرنا معطوف عليه وان ايضا بالكسر عطفا على  
ان لم يسم اللام للاستدلال تعريفة انت وتقدرون فحذف الراجع من يتيان من ومتركي مضاف  
الى التقصير ولذلك حذف نون الجمع في باب النظر بعلق بالتقصير والنظر الفكر والغواة  
جمع الغاوي كالقضاة والقاضي ومن هذا جئت على ما ادعى وهو للتفصيل واعلم ان ما ذهب  
المصنف رحمه الله من ان الاطياب في هذه لانه ليفهم من تركي التقصير وطوائف الغواة  
منه فخصيص الاستدلال بالعقلاء في قوله تعالى لايات لقوم يعقلون فتدبر وقوله قولا  
ايت ايها المؤمنون وقيل ايها المكلفون ايت النبي واهله وقيل ايها الكافرون اقتلناه  
فقد علم لان الايات به تعالى مقدم على الايمان بالشرائع فان من اعرف الله بمنته ان يعرف نبينا  
ولا كتابا ومن هذا يعرف فساد مزيب التعليمات والمقلدة والتأولين بان طرقت معرفته الله تعالى  
الكتاب والسنن وما اتزل للبين القرآن وما اتزل الى ابراهيم عشر صحائف وما اعطف اسمعيل  
واسحق ويعقوب والاسباط منهم بنوه وحفدة ومكلفون بها فحق منزله اليهم كقوله وما  
اتزل اليها وقال الخليل السبط في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب وقال جابر السبط  
الحاند وكان الحسين سبطي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهما ولا سباط حفله  
يعقوب ذوات ابنائه الاثني عشر وخض موسى وعيسى عليهما السلام بامر الله وابلغ وهو  
الاقيان لان شأن التوبة والرجوع بالنسبة اليهما معاني لسان الكتاب بالنسبة الى ابراهيم  
وحفدة فان ما اتزل اليهما كتابان وما اتزل اليهم كتاب والنزاع واقع بينهما وما اوتي النبيون  
عمر الحكم بعد تخصصه فاشبه على المذكورين وغيرهم لا تفرق بين احدهم من لا يؤمن ببعض ولا

وهو ايجازه ان  
السماح بكبره  
انه حكاية عن  
في قوله ان خلق  
السواوات صح

بعض كما فعلت اليهود والنصارى واحدا في معنى الجماعة وهو البس في صفة دخول بين  
وهو في نفسه عام في الواحد المذكور والمؤنث وتثنيتهما وجميعها بقول ما رأت احدا الا بئ  
فلان والاثبات فلان ولولا العموم لما صح ذلك فالمعنى لا تفرق بين اثنين منهم او بين اربعة  
لانه نكرة واقعة في سياق النفي الى قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجز في حاجز  
ولو قيل ما منكم من رجل حاجز منكم مع ان رجلا نكرة وقعت في سياق النفي وقوله  
لست من احد من النساء ولو قيل كما مر من النساء لم يحسن فعل انه في معنى الجمع في نفسه  
لا لوقوعه في سياق النفي قال القاضي ناصر الدين البضا رحمه الله في تفسيره  
وتبعه الشارح المحقق ولعموم احد لوقوعه في سياق النفي سماع ان يضيف اليه بين وهو  
توهم لما ذكرنا فتاقل لما يتعلق باوثر اى اوثر الاطياب في هذا القول على ايجازه ايجاز  
هذا القول وهو السماع ايت لما كان مسموعا واخره اوثر الاطياب تقريرا كات ايت قوله قولا  
الى اخره لتسمع فحتم ان يكون موضوعا ومصدرا لتقريرا معنويا له لا يؤثر ولتبتت معطوف على  
تقريرا وادخل فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل ووقع عطفا على اوثر اى اوثر لما ذكرنا  
ووقع الايجاز عن مطابقة المقام بعيدا عما ذكرنا وقوله اى ومن لشلة الاطياب قوله واقتوا  
يوما ايت يوم القيامة لا تحرف لا تقضى عنها شيئا من الحقوق او شيئا من الجزاء اى قليل لا منه  
كقوله ولا تظلمون شيئا فشيئا على الاول منقول به وعلى الثاني مصدر والمجلة صفة ليومها  
منصوبة الموضع والعائد منها الى الموصوف بخلاف اى لا تحرف فيه ومنهم من لم يجوز حذف  
العائد المجزوء فيترك فسقولا اتسع منه فأجرى مجرى المفعول به فحذف الجار ثم حذف الخبر  
وتنكير النفسين والشئ للتعظيم والاقطار الكلى ولا يخل منها عدل فدية انما تعادلة  
للمفدي ولا تشفعها شفاعة تنكيرها ايضا لذلك ولا تفرق بين مصدق بمنعون من العذاب  
اى ما دلت عليه النفس المنكرة من النفوس لكثرة والذكر معنى للعباد ورانا سبي بوجه  
انفس لم يوش على البنا المفعول ايجاز قوله واقتوا الامة وبقواى ايجازه اذ تغليب للم  
يوش كان ايت قوله مع الامة وهي الجماعة قال الاخفش الامة في اللفظ واحد وفي المعنى جمع  
لنفس اللام مععلق بكان للاستحضار ايت لم يوش كيلا يختص وان لا يكون ايت ولما لا يكون المطلوب  
او خالص اى يصل المطلوب يقال خلص اليه الشئ اذا وصل اليه وذلك لان الاطياب يصل  
والايجاز يحمل والمنفصل اقرب الى الفهم ومن لشلة الاطياب قوله الذين يحملون العرش  
هم اشرف الملائكة واکابرهم والمراد بحملهم اياه وحفوفهم حوله حفظهم وتدريبهم له  
وهو لشاره الى خدمهم من صلحهم ودرجتهم ومنزلةهم عنده وانهم افضل الارواح المدبرة  
للاحياء يستجوبون ينزهون الله ويذكرونه بالتثناء اعليه وتؤمنون به برهم وذلك لانه  
لا يريد اخصا بهذا القول لم يذكر يؤمنون به اذ ليس يرباب احد ممن يصدق حمله العرش  
فما كان حمله برهم فهو مستغنى عنه والما حسن ذلك يؤمنون به لظهور شرف الامان ولم  
والنوع فيه كما وصفت الانبياء في مواضع من كتابه بالصلاح لذلك وكما عقب اهل الخبر  
بقوله ثم كان من الذين اجنوا فابان بذلك فضل الامان ومن لشلة الاختصار وقوله اذا  
جاءك المنافقون الآية لانه اوثر ايت اختصارا وابدل اختصارا وقوله هذا فقوله والله يعلم انك

واضح في



لرسوله لانه فضل زيادة في البين في الوسط الفاء للتسبيح واداره لاختصار السبب  
تعليل كونه فاضلا اي بوفضل من جهة ان سوق الآنة لتكذيب المنافقين في دعوى  
الاخلاص في الشهادة ومواطاة قلوبهم السننهم وتكذب ذلك بحصل بقوله والله شهد  
ان المنافقين لكاذبون بدون هذا الفضل اي انهم لكاذبون في قولهم شهدوا وعلمهم  
الاخلاص او انهم لكاذبون في قولهم لانه اذا خلاص الكواطة والاخلاص لم يكن شهادة  
في الحقيقة فهم كاذبون في تسميته شهداء او ارادوا انهم يشهدون انهم لكاذبون عند انفسهم  
لانهم كانوا يعتقدون ان قولهم انك لرسول الله كذب وخبر على خلاف ما عليه حال المخبرين  
لذلك جواب لوائي لو اريد اخنضاره كذب قوله والله يعلم انك لرسوله ولكن استدل  
تماما ذكر من ترك هذا الفضل وايها رد من اضافه المصدر الى المفعول والفعل متوك  
لذلك لو لم يكن عليه اي لكت ايها ردك رد التكرار الى نفس الشهادة لو لم يكن هذا  
الفضل الى الاختصار خبر لكت اي لو قيل قالوا شاهد انك لرسول الله والله شهد انهم  
لكاذبون لكان يؤمن ان قولهم هذا كذب فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليميط  
هذا الايمان هذا ما وعد المصنف في صدر الكتاب وسيأتى في كونه كذا في الآنة وقال  
استاذي وشيخي المعنى قدس الله روحه ان المصنف كان قد ضرب مخطط على هذا الفصل  
في كتابه وكانت ذلك للاختصار لانه فضل في البين مستغنى عنه وحدث اسم يكون خبر  
يعود على والله يعلم انك لرسوله وهي تامة وقال الشارح المحقق هذا اي ضربه  
مخطط عليه هو الصواب اذ اطلاق الفضل على شيء من القرآن لا مناسب الادب وفي هذا  
التعليل للضرب نط لان المصنف قد قال قبل ذلك بسط من والله يعلم انك لرسوله  
فضل في البين فعلم انه ليس كما قال بل لما ذكرنا وما يحكيه اي الذي يحكيه الله عن موسى  
عصاى الآنة جوابا حال من الهاء في تحكيه او ظرف له وهو بديل قوله بعده في الجواب  
وما تلك مبتداء وخبر وممنك حال كقول تعالى وهذا بعلي شيئا في ان تصاب الحال في  
الاثارة ويجوز ان يكون تلك اسما موصولا صلته بمنك عما ذهب الكوفيين اي ما الرمي  
واما سأل وهو عالم ليريه عظم ما اخترعه عز وعلا في الخشية اليابسة من قلبه كجبة  
نضاضة ولتقر في نفسه المبينة البعيدة من المقلوب عنه والمقلوب اليه وبه  
على قدرته الباهرة ونظيره ان يريك الزاد ربة من حديد ويقول لك ما هي فتقول  
ربة حديد ثم يريك بعدا تاما بوسا مستردا يقول لك هي تلك الزينة صيرتها الى  
ما ترى من عجب الصنعة واليق السرد وقيل انما سأل ليميط منه وتعليل هيبته  
لانه كان قد هاب ودهش انكاه عليها قال جابر الله اعتمد عليها اذا اعيتت او  
على راس المطيع وعند الطفرة واهتس بها الخط بها الودق على رؤس عني ناكه هتس  
الورق خطه ولت فيها مارب اخرى حوايج ومنازع واحدا ما ربه فتع الراء وفيها  
وقد حكى في الاعراب وقطرب بكسر الراء والاراء بكسر الهمزة  
وسكون الراء الحاجة والماخرج المعنى الجماعة كانه قال جماعة من الحجاج ووصفها  
باخرى لتاثر الجمع ولو قال اخر لجل من جهة الخي وكذا ما يحكيه وهو نجل لاصناما

الآخرة في الجواب عن سوال ابراهيم ما تعبدون كان ابراهيم عليه السلام يعلم انهم عبدة اصنام  
ولكنه سألهم ليرى بهم ان ما يعبدونه ليس استحقاق العباد في شيء كما يقول للناحية  
مالك وانت تعلم ان ماله الرقيق ثم يقول له الرقيق جبال وليس عال من باب الاطباء  
ما يحكيه وكذا ما يحكيه اذ لو اريد الاجازة في الاثنين تعليل لكونها من باب الاطباء  
لكن عصاى واصناما جواب لوان السؤال عن العصا والمعصاة فحسب فكان القياس ان  
يقول عصا وبقولوا اصناما كقول تعالى ما ذا انزل ربك قالوا خير لكن زاد موسى  
فذكر المبتدأ و اضاف عصا الى نفسه والمنافع المتعلقة بها مفصلة وبجمله وزاد عبدة  
الاصنام الفعل ومواظبة العباداة وقد سبق في الفن الثاني في الحالة المعتصاة لاثبات  
المسند اليه وجه حسن الاطباء في الحكيم عنهما وهو محاولة اصفا السامع ببسط  
الكلام اقتراضا في ما يحكيه عن موسى والابتنهاج في ما يحكيه عن عبدة الاصنام فانهم  
جاءوا بقصه لموسى كماله فاشتملت على جواب ابراهيم وعلى ما قصده من اظهار ما في نفوسهم  
من الابتنهاج ولا فتار فحفظوا على نجل فيظن لها عاقلين ولم يقتصر على زيادة نجل  
وحده وعلم ان موسى علمه اليه كان قد احسن لا يعقب هذا السؤال من لم عظم تحذره الله  
تعالى فزاد وبسط فقال ما هي الا عصا لا تنفع الا منافع بنات جنسها كما تنفع العبدان  
لكون جوابه مطابقا للمطلوب الذي فهمه من تحوي كلام ربه عز وجل ويجوز ان يكون بسط  
لما تنفع من انه عز وجل يريد ان يعيد المرافق الكثيره التي علفها بالعصا وسنذكرها  
وبسطها ثم يريه على عقب ذلك الآية العظيمة كانه يقول له اين كنت عن هذه المنفعة  
العطية المارئة الكبرى المتسببة عندها كل منفعة وما ربه كنت تغتدبها وتحفل بشاها  
وقيل في المارب كانت ذات شعبتين ومجتن فاذا طال الغصن حناه بالمجتن واذا اراد  
كسره لواه بالشعبتين واذا سار القناها على اقمه فعلق بها ادواته من القوس والكدانة  
والجلاب وغيرها واذا كان في البرية ركنها وعرض الزندين على شعبتيها والقي عليها  
الكساء واستنظف واذا قصص رشا وه وصل بها وكان تقابل بها السباع عن غنمه وقالوا  
انما اجعل المنافع لسأله عن تلك المارب فيزيد في اكرامه وقالوا انقطع لسأله بالهيبة فاجل  
وقال الشارح المحقق والمارب الاخرا انما ثمانية وتحدثه وبضرب بها على الارض مخ  
ما ياكل يوعه ويركنها فيخرج الماء فاذا رنعا غار ويركنها فتورق وتحمل اية ثمره اجب  
واذا اراد الاستقا اذ لها فتصل الى الماء وتصبى شعبتها كاشعنت وتجارب عنه و  
تطرد الهوام ولي فيه نط لان ما عدها من المعجزات لان المنافع التي تتعلق بالعصا  
فتاقل وكان عيسى هذين المثالين بقوله وما يحكيه للحكمة عن جواب السؤال وللحق الكلام  
كامودائه وتما بعد من الاطباء قول الحضرة موسى الا نحن قوله لاقتضا تعليل وهو في قوله  
ولما قد كان قد تعليل هذا التعليل بقوله ان موسى وقتناه يوشع لما وجدوا الحضرة  
قوله فوجدنا عبدا من عبدا قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمين مما نعمل ان رشا قال  
الحضرة انك لن تستطيع معي صبرا لنق استطاعة الصبر معه على وجه التاكيد بان والنفي بل  
كأنها ما الاصح ولا تستقيم وعلا لك النفي بقوله وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا اي تولى

شعبتها  
كلا لو ليس معي ما نفقي له



اموراهن في ظاهرهما كبر والرجل الصالح لا يتكلم ان تشمتد وحين ع اذا راى ذلك و  
ياخذ في الانكار فكيف اذا كان نيتا فكان فيه بقدر نفى الاستطاعة ثم قال موسى بن جندب  
ان سئل الله صابرا ولا اعصى لك امرا فوعده الصبر معلقا على شية الله ثم قال الخضر  
فان لم يمتعت فلا تسألني عن شىء حتى احدث لك منه ذكرا يعنى فيمن شرط اتباعك  
لئ انك اذا رايت منى شيئا وقد علمت انه صحيح الا انه خفى عليك وجه صحته فحجبت  
وانكرت ان لا تغف الخفى بالسؤال واشار جعنى منه حتى اكون انا الفاعل عليك وهذا من  
اداب المتعلم مع العالم ثم لما تشا رطا على ذلك فاني طلقا حتى اذا ركبنا في السفينة حزقيا  
امى سارا على ساحل البحر ففتقدان السفينة فلما ركبنا ولجوا اخذ الخضر الفاس وحرق  
السفينة بان قلع لوجين من الواحها مما يلي الماء فجعل موسى يسئد الخضر في شية الله  
أخزقها لتخفق اهلها لقد جئت شيئا لئرا ائيت شيئا عظمى من امر الامر عظم فذكره  
الخضر ما جرى بينهما فقال الم اقل انك لن تطيع معنى صبرا بدون لك وفيه ما ذكرنا من  
السفر ثم اعتذر موسى بالنسيان وقال لا تاخذني بما نسيت الآية اى لا تاخذني بما  
تذكرت من وصيتك اول مرة لانه لا مواخنة على الناسى وهذا معنى قول المصنف لما  
قد كان قد علم من انك لن تستطيع معنى صبرا ثم بعد قبول عذره فاني طلقا حتى اذا  
اتيا غلاما فقتله قال اقبلت نفسك اكره طائفة عنده لئلا لانه لم يرها قد اذنبت ايا  
لانهما صغيرة ولم يبلغ الحنث بغير نفسى يعنى لم تقبل نفسك مقتضى منها لقد جئت  
شيئا نكرا وموالمك اقل من الامر ان مثل نفس واحدة اهلون من اعراق اهل السفينة  
او انكر من الاول لان ذلك كان خرقا عكس تداركه بالسئد وهذا لا يبيح الى تداركه قال  
الخضر الم اقل لك انك لن تستطيع معنى صبرا بن زيادة لك لزيادة بقدر نفى استطاعة  
الصبر معه لاقتضاء المعنى المقام اعنى اقامته على المفاخرة بالسؤال ومراجعته اياه  
بعد قبول وصيته ثم تركها وذكيره واعتذاره بالنسيان زيادة السفر ولما تميزت  
هذه بن زيادة غير جملة عن السابقة المزيد فيها بجملتين بها بقوله وتما بعد قال  
الشارح المحقق وله غير بطير فمنه زيادة اللام للمتكلم فى ان ريدا للقام وفيه نظر  
لانه لا سلم انه منه وبطيره فان ههنا المزيد جار ومجذور لزيادة السفر وثمر لام لئلا  
لنفى الانكار فندب وكذا قول موسى شية قوله بما سبقت فى انه تما بعد من الاطباب والانه  
فى موقعه ولم يقل وقوله ليؤذن بالعرفى سنهما وهوان الاول لزيادة السفر والبالى  
للتاكيد من حجة الاجمال والتفصيل بزماده الى البيا ايتا متعلق بقوله وكذا قول موسى بعد  
معنى التفسير او بقول موسى رب اشرح لى صدرى بمعنى المصاحبة وكذا القول فى الماء  
فى قول الخضر والبالى اقرب لاكتفاء الكلام معهما مع هذه الزيادة لتعليق كونه واقعا فى حق  
فالا يكون بدونه منقول لاكتفاء الكلام ويكون تامة واكثر الضمير معهما وذكر فى بدونه لئلا  
لانه الاول راجع الى زيادة لى والثانى الى لفظ لى واما لاجل الضمير فى بدونه مجرى اسم  
الافادة كانه قال بدون ذلك وخوفه قول روى فيها خطوط من سواد وبقى كانه فى الجلد  
توليع البصق يعنى كان ذلك ومن تاكيد الطلب بيان ما لا يكون وللعنى لا فادة الكلام شيئا

الاول

لا يوجد بدون ذلك الا انك بيان لتعليق لاكتفاء الكلام الى آخره فانك اذا قلت اشرح لى علم  
ان ثم حشر وجا فكت مجلا مبهما فاذا قلت صدرى بيتت ورفعت الابهام بذكره فصرت  
مفصلا مكان الاطبا لشرح واسره من ان يقول اشرح صدرى على ما يوضح الساذ  
لانه تكبر للمعنى الواحد من طرفى الاجمال والتفصيل وتما فسترنا المتن علم ان وفيه حذفا  
عند قوله عذرت مفصلا فترادف وان كان معطوف على قوله لاكتفاء وان صدرته واللام  
محذوف ووقت الارسال خبر كان ايت واما وقع هذا الاطبا موقعه لا مبرين لاكتفاء الكلام  
الى آخره ولكون طلب التشرح حاصل عند امره بالذهاب الى من عيون الطائى وذلك تما يؤذن  
بانه كلفا مر اعطى وخطا بصيرى احتياجا معه الى احتمال ما لا محتمل لا دوجا بش رابط وصدر  
فسبح فاستقرب ربه تفسيح قلبه وان يجعله حيلة حولا يستقبل بحيلة الصبر وحسن  
الثبات ما عسى يرد عليه من الشدائد التى يذهب منها صبر الصابر وقوله تعالى الم نشرح  
لك صدرك واراد جيا على هذا على زيادة لك الاطبا الواقع فى محله لتؤتى من يد السفر وذلك  
لانه استفهم عن انفسا الشرح على وجهه لئلا كاد فاما داثباته لان الانكار من محلى النفى والنفاد  
ورد على النفى مما داثباتا كانه قيل نشر خا صبرك ولذلك عطف عليه وصحنا اعتبار المعنى  
ففيه تقرير الشرح ثم ريد لك لمزيد السفر بالطرف المذكور انفا وكان للغير بقوله وقوله  
وارد لان السابى دعا لئلا كيد الطلب وهذا استفهام بمعنى اخا بالزيد وقول البلغا  
فى الجواب ايت جواب من يسال شيئا مثلا او اصلحك الله بن زيادة الواو انتصب على انه صفة  
مصدر محذوف وموون زيادة بدليل محته فى بعض النسخ فى الجواب لاوا اصلحك الله بدون المثل  
اى قول على صفة من علق الطبقه وحسن النظم واقتصد الى مثل ونظير ولكن بموقر ل  
القبعرى للحجاج وقد قال له لا حملتك على الاردم مثل الامير حمل على الاردم ولا شبيب ارايت كان  
على صفة الامارة الامير من السلطان والثقة ولم يتصد احدا يجعله مثالا له وخلافا حال  
من قول البلغا ايت بخالفا لما الذى تقع عليه كلام الاوساط وموونك الواو الوهم الدعاء عليه  
بنفى اصلاح فى موقع ايت منزل رفيع خبر قول البلغا ومن الاطبا ببيان ونكر لا يفيد  
ضربا مبهما لا يبلغ كنهه كانه قال فى ايت موقع كما قال الهذلى فلا و ايت لطيف المربة  
بالضحى على خال لئلا وقعت على لحم اى لم عظم افااد الشارح المحقق ان من الاطبا خبر قول  
البلغا ومنه نظم يظهر بادي تامل وكذا ان تعد باب نعم وبس هذا شروع فى الذى  
وقد فى العن الثالث فى الحالة المقصضة لترك القول اذ قال وعسى ان تتعرض فى فصل الجواز  
والاطبا لهذا الباب اعلم انه لا يلزم فى الفاعل شىء كونه مضرا انفسا او مظهرا بغيرها  
باللام او بالاضافة او بغير معرف بذلك من نوع من الافعال اى فى باب نعم وبس واما قلنا  
باب كذا لئلا ما تناسب هذا الباب فى حيز او ساء فالترزم فيه ما عرف فى علم النفى فلك ان  
تعد موصوعا على الاطبا لانه لو اريد اختصاصه لكان ان يقال نعم رند وبس عكرو وذلك ان  
تجعل الحكمه فى ذلك ايت السئ فى وضع هذا الباب على الاطبا طلب بقدر المدح او الذم  
لاقتضاء نعم وبس من زيد السفر على طلب غيرهما السفر على طلب الكون نعم  
وبس المدح العام والذم العام لتعليق التعليق اعنى للاقتضاء الشايعين فى كل خصلة

او غير شرح











الكلمة

واما الكسوة وعاظم  
 وغطاء النور والكمام  
 والكسوة والكمام فان  
 الشيخ بواجب  
 لمدام  
 لم تقف  
 ام



ان اُمتنع به القوص النزل تحت الماء ومن مجازاته فلان غوص على حقائق العلم فانه ان الشا  
لا يكون الا ما يشاء قول **فصل** اعلم ان القصير الى قوله ما زيد هناك بشاعر هذا الفصل من  
الموعود في الفن الثاني في الحالة المعتدلة لقصر المسند اليه على المسند حيث قال واعلم ان القص  
ما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه وقد سبق في تلك الحالة معنى  
لغة واصطلاحا واعلم انه عجم ثم وخصص ههنا ان قال بحري من المسند والخبر للفصل والتمه  
كل ما عدى سيجي في اثبات البحث من المتن ومن كل طرفين نعيم بعد تفصيل اي بين كل  
امر من متاخرين في الكلام بوجه نحو كمال الفعل وطرف الزمان والمكان والمميز والمميز والمميز  
والمشبه به والطرف والمطوف نحو ما ضرب زيد الا يوم الجمعة او الا امام لاير وما طاب زيد  
نفسا وما زيد لا كالا لاسد ونحو قوله تعالى فاذا قيل لهم امنوا كما امن الناس قالوا انؤمن واعلم  
ان الشارح مثل في قصير الخبر على المسند بقوله انما يقوم زيد ومن قصر الفاعل على الفعل بقوله  
انما زيد ضرب وفنه نظ **فصل** وان الاول فعل وفاعل والثاني مسند وخبر فتاقل قول **فصل** هناك  
اي في سائر المواضع ونعني بالوصف هذا الوصف المعنوي لا العنوي شمله الثاني اي زيد  
نعم شمله الوصف الثاني لانه اشركه منهما في الواقع اما ان التمه في المثال الاول فلا ريب فيه  
وفي الثاني لانك خصصته باحد الوصفين معينين والخاطب كان يجوز ان يضاف بالوصف لغير  
او بوصف مكان اخر عطف على بوصف دون ثان واشترط في قصر الموصوف على الصنف افرادا  
ان لا تتنافى الصنفان المنفية والمثبتة فكون المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتبنا  
او مخرج الا كونه مخرجنا لا يقول الشعر لتصور اجتماعها بشرط قصرة قلبا ان تنافيا فكون المنفية  
في قولنا ما زيد الا قام كونه قاعدا او جالسا او نحو ذلك لا كونه لاسود وايض او طويلا وقصيرا او نحو ذلك  
لكون اثباتها مشعرا باسما غيرهما او الى تخصيص الوصف لموصوف قصرا افراد عطف على  
تخصيص الوصف وقصره منصوب على انه مفعول مطلق في تخصيصه لخاصة معينة او ان كان  
مخايرين في الاشتقاق كقولهم تعدت جليسا في حمة من الجمادات اي ناحية من النواحي طرف  
من الاطراف معلقا على معينين ووصفها بالتحسين لانه يستحيل اعتقاد القيام في حمة لاوعها  
المعتقد ولا معين عنده وذلك في بلدة او قرية او محلة او مسجد او دار او مكان انت فيه او  
سنان مما يصح القيام فيه ان الاطلاق لا يصح واعلم انه قيد في تخصيص الوصف لموصوف افرادا  
في قولنا ما قام الا زيد اعتقاد قائم في حمة من الجمادات واطلق الشعر في قولنا ما شاعر الا زيد  
في قصير افرادا عما شاعر اخر ولم يقيده بحمة لان الشاعرية صفة غريبة يمكن ان لا يوجد في  
العالَم بخلاف القيام فانه ضروري الوجود غير انه يمكن ان لا يقع في حمة من الجمادات قال الامام  
عبد الغفار رحمه الله اعلم انه اذا كان الكلام عاما والكان لاختصاص في الخبر ان لا يتقدم وفي  
المشبهة ان قد تمت الخبر تقول ما زيد الا قام فيكون المعنى انك خصصت القيام من كل اوصاف  
التي تتوهم كون زيد عليها بمجعلها صفة له وتقول ما قام الا زيد فيكون المعنى انك خصصت  
زيدا بكونه موصوفا بالقيام فقد قصرت في الاول الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف  
على الصفة وقد جعل صاحب المفتح الاول من قصير الموصوف على الصفة والثاني في قصر  
الصفة على الموصوف واعلم ان قولنا في الخبر اذا احسن نحو ما زيد الا قام انك خصصت القيام

من سن موصوف التي تتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فانما تعني انك نفيت  
عنه الاوصاف التي تنافي القيام نحو ان يكون جالسا او مضطجعا او متكئا او ماشا كل ذلك لم  
تترد انك نفيت ما ليس القيام بسبيل اذ لست تنفي عنه بقولنا ما قام الا قام ان يكون اسبق  
او اسقى او طويلا او قصيرا او عالما او جاهلا انا اذا قلنا ما قام الا زيد لم نرد انه ليس الدنيا  
قائم سواه وانما تعني ما قام حيث لم نحذفه وحاشبه ذلك وقد اشرنا الى شرطه قبل  
ثم انه قيد الشاعرية في قصر القلب بقسلة معينة وطرف معين اي حكم بوجود شاعر  
في قسلة معينة او مكان معين لكنه تنفيه عن زيد فانما تخصص الشعر بزيد وتنفيه  
عن غيره وفنه نظ **فصل** لعموم الغرض وقال **فصل** صاحب الايضاح خطيب مشق قصير التعيين  
العم لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد من معينين على الاطلاق لا يقتضيه جوازا ان يضاف  
بهما معا ولا اسماعه وعلما على ان كل ما يصلح ان يكون مثالا للقصير افرادا او قصير القلب يصلح  
ان يكون مثالا للقصير التعيين من غير عكس في ما قاله نظ **فصل** انا اذا قلنا ان اراد  
يقوله قصر التعيين اعلم انه اعلم منهما مطلقا فهو ممنوع وان اراد انه اعلم منهما من وجه  
قضي قصر افرادا يصح وفي قصر القلب لا يستقيم كيف وقصر القلب موجب ان يكون المخاطب جالسا  
على احدهما بالتعيين بخلاف قصر التعيين فانه استوهم من غير ترجيح وانما ثانيا فلانه لا يلزم  
ان كل ما يصلح ان يكون مثالا لهما يصلح ان يكون مثالا للقصير التعيين يحقق ذلك قولنا زيد  
شاعر لا يصلح لمن يعتقد شاعرا ونحو ما في امثال تخصيص الموصوف بالصفة قصرا افرادا  
ولا يستقيم ان يجعل مثالا للقصير التعيين وقولنا ما زيد مخرج بل شاعر او زيد شاعر لا يفي فيه  
قصر قلبا لمن يعتقد زيدا مخرج لا شاعرا لا يصح ان يكون مثالا للقصير التعيين وفي تخصيص  
لوصف موصوف قصرا افرادا ما شاعر الا زيد لمن يعتقد زيدا شاعرا لكن يدعي شاعرا اخر  
او قولنا ما قام الا زيد لمن يعتقد قائم في حمة ايضا لا يصح ان يكون مثالا له وقولنا في قصر  
القلب ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان شاعرا في قسلة معينة لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر  
لا يصلح مثالا له ثم قال **فصل** هذا الفاضل واهمل صاحب المفتح القصير الحقيقي وادخل  
قصر التعيين في قصر افرادا ولم يشترط في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الصنفين ولا  
في قصر قلبا تحقيق تنافيهما وفنه تعسف لانه ما عرف القصير الحقيقي حتى ينظر اليه  
اهله ام لا وايضا مثل القصير الحقيقي بقوله ما زيد الكاتب ومثله فلكور في المنوع لا يستل  
وبما الساد في ادخال قصر التعيين في الافراد مع ان هذه التسمية اصطلاح هذا الفاضل  
والشرايط عدم الساني وتحقيق الساني مفقوض الى اذهان المحصلين والتمه بالاثلة  
قول **فصل** والمقصود في اربعة الى قوله افاد القصير بحسب مقام السامع على قدر حاجته  
اذا اعتقد زيدا شاعرا ونحو ما في قولك له زيد شاعر لا يفي قصر افرادا اذا اعتقد زيدا مخرج  
لا شاعرا فذلك قصير قلب فهذا المثال يصلح لتمثيل كافرا كوالفيل بحسب المقام وقول الشارح  
المحقق وذلك اذا كان السامع يعتقد زيدا شاعرا ونحو ما في او شاعرا على احد الوصفين غير  
تتجس فيه **فصل** وان قوله او شاعرا ان اراد قصير قلب فهو ممنوع لانه لم يقلب فيه حكم  
السامع لانه لا حكم وان اراد به قصرا افرادا في بقصر افرادا معين وترك قصرا القلب



بالاعتبار من ائمة افراد القلب وقال الشارح انما قال الشاعر وشاعر يذيد ولم يقل ما شاع  
عمر يذيد لان ما اذا عمل لا يستعمل خبره على اسمه فكذلك اذا لم يعمل ان اصله العمل وانما المثل  
اللغة العاملة لانهم يحسون العمل الفاعل على ما اصله وان لم يكن منه محذور ولا في فيه فطر  
لانه لا نسلم انه لا يستعمل خبره على اسمه اذا لم يعمل بل اذا تقدم بطل عمله كقولنا ما نطلق زيدا  
افضل منك رجل فتجعل الفاء سببقة ولتناول علة جعل النفي علة تصدق مفعوله محذور  
وماعله خبر مستتر يرجع الى السامع ممتنع بيان كل شاعر والفرق بينهما واضح لان  
الموصوف في الاول ائمة قصير الموصوف على الصفة لا يمنع ائمة يجوز ان يشارك الموصوف في الموصوف  
في ذلك الوصف فالشعر يجوز ان يوصف به غير يذيد في قولنا زيدا شاعرا لانهم يجوز ان يكون  
لزيد وصف غير ويمنع في الثاني ان يوصف به غير وانما مثل المصنف بلا ويل ونترك  
وان الوصف بكسر الهمزة عطفا على ان يمنع ان يوصف به غير وانما مثل المصنف بلا ويل ونترك  
لكن لانه لا نسلم بل كن لانه لا يستلزم ان يشارك الموصوف المذكور في قولنا ما ع وشاعر يذيد يجوز  
ان يشارك زيدا في خبره في الشعر ولا يمنع في قصير الموصوف على الصفة ائمة يجوز ان يكون لغيره  
المذكور وثانيها التي والاستثناء ائمة ثاني طرف القصص من الطرف الاربعة الخاطبة في قولنا  
ليس زيدا شاعرا او ما زيدا لا شاعرا الى اخر الامثلة ان كان ممن اعتقد انه شاعر وفيه  
ومنهج ادقهم على احدهما من غير ترجيح فاعلم ان اجتماعهما من اوصاف يكون قصير افراد  
وان كان ممن اعتقد انه قبيح ومنهج لا شاعر يكون قصير القلب فمخناه الفاجواب شوطه  
ان ان كان هذا الكلام قصير افراد فمحتج ما يحل الا رسول لا يتجاوزها ائمة الرسالة الى الحد  
منتها اليه نزل اصحابه الخاطبون للتعجب من هلاكه وموته جواب سؤال معني كان  
قالا قال هذا ليس من قصير افراد لانها نزلت يوم احدث حين ذب عنه عليه المصعب  
عيسى وهو صاحب الرامة يوم بدر ويوم احدث حتى قتله ابن قيس وهو يرى انه رسول الله  
فقال قد قتلته ففصر صرخ الا ان محمدا قد قتل فاجاب بقوله نزل لاستعظامهم ذهاب  
حوته واستقام بقائه لاجلهم تعليل قد علم على محله منزلة الذين يبعدون موته والامثلة  
بنى قولنا انما ضارب لزيد فكانوا معتزلة المتبئين له نعتين الرسالة واستقام الهلاك فقصر  
صلى الله عليه على الرسالة ونفى عنه البعد عن الهلاك لانه بشد ورسول ومع من يملكون  
تصرا افراد وهو ائمة هذا الكلام من باب احتياج الكلام لا على مقتضى الظاهر لانهم كانوا مستعظمين  
للمعدين وعالمين بهلاكه لاجلهم فقتلوا من ائمة والحق وما يحل الا رسول قد دخلت قتيلا  
الرسول فسيخلق كاخلاق وكما ان ائمة بقوا متمسكين بدينهم بعد خلقهم فعلم ان متمسك  
بدينه بعد خلقه لان الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والنظام الحق لا وجوده في الظاهر  
قومه وقوله بالرفع وان حسابهم الا على رضى من قصير افراد لانه كلام نوح عليه السلام مع قومه  
قالوا له عليه السلام اني نبي لك فاتبك الارذلون من الرذالة وهى الحسنة والذات استدل  
لانتفاع بنسبهم وقلة نصيبهم من الدنيا وقيل كانوا من اهل الصناعات الدينية كالنجاة والى  
والضيعة الا ان زيدا بالذات ومع استمر ذالهم قد طعنوا في ايمانهم وانهم لم يوافقوا عن نظرهم  
وانما امنوا هو وبديهة ففتش نظرك ما ذهبت اليه ويشهد لما ذكرنا قوله عليه السلام

في ذلك

وما علمي ما كانوا يعملون ائمة شئ على غير ضده استعمله باخلاص عما لهم به واطلا  
على سوادهم وباطنه وجوز ان تغافل لهم نوح عليه السلام فيفسد قولهم الارذلون عما بين  
الرذالة عنده من سوء اعماله فيساد العقائد ولا يلتفت الى ما هو الرذالة عندهم ثم  
بنى جوابه على ذلك فنقول ما علمي الا اعتبار الظواهر دون التفصيل عن اسرارهم وشئ  
عن قلوبهم وان كان لهم عمل سيئ فانه محاسبهم ومحاسبهم عليه وما انا الا منذر  
لانما سب ولا يحاز وظاهر مما قرعنا به سبهم انهم لم يمتنعوا الحسابهم وصفين كونه على الله  
وعلى نوح معافى ذلك وقال حسابهم مقصور على ان نصف بعلى في لا يتجاوز رضى  
منتها الى ان نصف وتما ذلنا يظهر بطلان قول من قال ان حسابهم لانه من قصير الصفة  
على الموصوف بعلى وقوله بالرفع ايضا وما انا بطارد المؤمنين ان انا لا اذير يذيد  
شأن ان اتبع شهواتي واطيب نفوسكم بطرد المؤمنين الذين صح ايمانهم طوعا في ايمانكم  
وما علمي الا ان لزيدكم انذارا بيننا وبينهم الذي يصحبه الذي تميز به الحق من الباطل عطف  
قوله وما انزل الرحمن على قلبه بدل على ان ذلك من قصير افراد وفيه نظرسون ان الخطابين  
به ممر الرسل وممر الاعتقاد انهم صادقون وكاذبون معاني دعوى الرسالة او يتوهمون  
انهم على احد الوصفين من غير ترجيح بل يعتقدون صدق انفسهم على الجزم فعلى هذا من  
قصر القلب لا يتجاوزونه اسما وزونا والكذب منتها الى الحق كما تدعون الحق وما علمي  
نايفة ومن عطف على الشئ ائمة فالمراد لستم وما علمي والشارح جعله عطفا على مقصورون وفيه  
تعسف ومن الوارد على قصر القلب عطف على قوله ومن الوارد في المصنف على قصر افراد لانه عيسى  
قاله تعليل كونه قصير القلب ولا ترى الى ما قبله دليل على انه قاله في ذلك المقام وذلك ان هذا  
الكلام يحتمل امرين احدهما اني لم اذير على امرتني به شيئا ومقصود افراد والثاني ان ترك ما امرتني  
به ان اقله وقلت خلافة وهو قصر القلب فمحتج الاية على الثاني دون الاول لانه ليس الكلام في  
انه ز ادشيا على ذلك او نقص عنه بل على انه جالسه في القول والى هذا اشار بقوله لانه قاله في مقام  
اشتمل على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما امرتك وقلت خلافة لاني امرتك ان تدعى الناس  
الى ان يعبدوني ثم انك دعيتهم الى ان يعبدوا من مودوني بدليل قوله قبل هذا الكلام انت  
قلت للناس اتخذوني ولبي العيون من دون الله وذلك من احتياج الكلام لا على مقتضى الظاهر  
لان عبادة الناس بايمانهم او غلوهم فيما نزل منزله ان عيسى بذلك امرهم قال عبد القادر طيب الله  
ثراه اعلم انك اذا قلت ما جاني لا اذن احتمل امرين احدهما ان تريد اخصاص زيد بالحق وان  
تنبيهه عن عداه وان يكون كلاما تقوله لان الخطاب حاجة الى ان تعلم ان زيدا قد جال ولكن  
لا تبه حاجة الى ان تعلم انك لم تجي اليك غيره والاني ان تريد ان الجاني زيدا لغيره فمحتج  
قوله للرجل يدعي انك قلت قولا ثم قلت خلافة ما قلت اليوم الا ما قلت امس بعينه وينزل  
لمزيدا وانما رأت فلانا فتقول بل لم اذ لان زيدا وعلى ذلك قوله تعالى ما قلت لهم الا به وفي قصير  
الصفة على الموصوف عطف على قوله وفي قصير الموصوف على الصفة وتحقق وجه القصر الاول  
لانه تحقق سبب القصص في قصير الموصوف على الصفة بالنفي والاستثناء ما انك بعد ان علمت  
في علم الطبعي ان انفس الذات ائمة انفس الخلق والاجرام تستحيل ان تنفى معنى انما نخدم

ليس

عبد القادر



على الإطلاق بل تنغير صفاتها وتبدل صفة وتثبت أخرى وصورها النوعية وحسب ذلك  
تغير الأجساد ولكن لا تنغير في خواصها بعض هذا الكتاب انما يمنع نفى انفس الذات لان في اشياء  
كل نوع حقيقة ذلك النوع وهي نفس الذات وصفات هي عوارض لها اما لازمة لها او لوجودها  
او مفارقة عنها ولا يمكن ان تنفي الحقيقة التي في كل شخص لاشارك لافراد فيها فاذا دخل النوع على  
ذات توجه بل لا ريب الى الصفات التي تستقيم اسماؤها وانما تنبأ عن وصية اللغز في كلام العاقل  
وتحقيق ذلك انما يتحقق ان انفس الذات يمنع بعينها لطلب من علوم اخرى معنى الحكمة اذ قيل في  
اجسام العالم لا يمكن زيادتها ولا نقصانها حدرا عن تداخل الاجسام ولزوم الخلط متى قلت ما  
زيد خبرنا انك بعد عملك وتوجه النفي جواب متى وجب لا نزاع عطف على متى اي وجب لا نزاع  
بينك وبين مخاطبك في هذه الاوصاف التي عرفت ولو قيل حين ههنا معنى متى لاستغنى فيها  
الجواب لم يبعد عن الصواب ثنائيا ولها اي كونه شاعرا ومنجما جواب حين فاذا قلت الاشاعرية  
القصير ان استثناء بعد النفي يدل على الثبوت والشك بعد استثناء الصفات المتنازع فيها  
يوجب القصير السماع وانما النزاع في كونه شاعرا ومنجما بالواو وهو الصواب لانه اعتقد على هذا  
الوصفين ويروي او منجما باو وله وجه صحة كانه توجه على احد الوصفين وكلاما قصيرا  
وتحقيق وجه القصير في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف بطريق النفي لاستثناء المسجل  
ثبوته اي ثبوت ذلك الوصف في الخارج عند المكمل والمخاطب المتنازع من هو ثابت له وقيل  
عطف على ادخلت توجه النفي بشهادة العقل وحكمه الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي يتبع  
المخاطب ثبوته له غير من هو موصوف به عند المكمل لان نفس ثبوت ذلك الوصف مسجل بالاتفاق  
فنفي ما اثبتته المخاطب لان النفي لا توجه الا الى ثابت ان كان عانا اي ان كان متبعي المخاطب  
عانا فجاوبه عام اي توجه النفي ايضا عانا مثلا اذ قيل في الدنيا شعرا او في قبلة كذا شعرا  
قلت ما في الدنيا شعرا لا زيد وان خاصا اي وان كان المدعي خاصا فجاوبه خاصا اي توجه  
النفي ايضا خاصا كقوله زيد وعمرو شاعران وهذا مثل قولهم المكي مقتول بما قتل ان جنبا  
فنجبر فتبين ان النفي جواب شرط محذوف ثبوته ثبوت الوصف لذلك الموصوف المدعي له عند  
المخاطب فتبين قلت لا زيد بعد افاد القصير ما ذكرنا في القسم الاول وثالثها اي ثالث الفارق  
للحصول يردده يردد زيد من المجيء والذهاب مقول هو اتي جاء وانما اذهب من غير  
لم يرد المجيء بينهما مقول اتيان زيد جاء واتاعروا او يراه يري المجيء من زيد وعمرو اي  
يتبينه لهما مقول زيد وعمرو جائان وتلبي عطف على ايراد اي مقول انما يجي زيد من قول  
يجي زيد ويضاف الى زيد الذهاب مقول زيد اذهب لاجاء التضمين هو اذ راج معنى كل كلمة  
اخرى فتجري احدهما مجرى صاحبتها فيعدل في الاستعمال بها اليها ويحذف في تصورها  
حذف صاحبتها وان كان طريق الاستعمال العرف صرنا خذها تضمينه اي اغا ولذلك ولتضمن  
اغاه حتى ما ولا تسعهم يقولون معنا ما حرم عليكم الا المسنة والدم وهو المطلق وهذا المعنى  
معنى ما ولا مطابقتي لقراءة الرفع لا فائدة لقراءة الرفع قصد التحريم على المسنة والدم سبب ان كلمة ما في  
قراءة الرفع تكون موصولة صلتها حرم عليكم على البناء لا على الرفع لان حال من ضمير ما اوس  
موصولة لا يجوز ان يكون خبرا ثانيا لكونه والراجع على الموصولة محذوف والمسنة والدم خبران تعلل

بعد

ان الذي حرمه الله تعالى عليكم المسنة والدم والمعنى ان المحرم عليكم المسنة والدم لان ما اذا كان  
يعطف الذي يصح ان يوضع مكانه اللام الذي يعينه فكون مثل قولنا المطلق زيد في ان الصفة  
صلة اللام معنى الذات صورة ومعنى خلاف الذي حرم ولانه حكم على اللام بالحصرون الذي قد  
سبق في احد الحالات المتضمنة لكونه لسماعنا حيث قال في قلنا زيد المطلق او المطلق زيد  
لزم ان لا يكون غير زيد وهذا معنى قوله كلاما نقضى اخصار الانطلاق على زيد منطلقا ثبت  
من ذلك ان قراء الرفع نقضى اخصار وذلك مما لو ثبت صحة التضمن ونفي اعمه العطف على  
تسمع انما اي لفظة انما بعد ما بعد ما سواء سوى ما يدرك بعدها لذلك لا يتيانها اثباتا لما بعد  
ونفيها سواء الربيعي ينسب الى ربيعة وهي قبيلة كحتمتي وحنيفه محذوف الياء وهواي  
الوجه اتصلت بما ياتي ما المؤكدة فاعل اتصلت وهي التي تتصل اخرا ان الشرطية للتاكيد  
وليس راد او اي وكيف عند الصين وقد غدت ذائلة في انما زيد منطلق قال ان الحاجب الاول  
ان لا يحكم بزيادتها في انما لانها مفيدة ما لم تستفد عند حذفها وهو الحصر وعدم العمل لهذه الاولى  
قال لمصنف اتصلت ولم يقل زيدت قال تعالى فاما ما تنكم وقال الشاعر فاما تاتي اليوم ان  
طعيتني وقال صاحب الكشاف ما هذه غزيلة لام القسم من حيث انما اذا دخلت دخلت معها  
النون المؤكدة وما ههنا تسمى المسئلة لانها سلطت ان على دخول النون في الشرط من لا وقوف  
يعلم النفي في كل مراده الامام وهو خبر الواحد وقف بمعنى الاطلاع لا يعدي لا يعلى فكانه خبر  
معنى العلم فعلى بالياء القول بان ما في انما نافية تعسف لانه قول لم يقل به احد وبلطالان  
صدرة ما النافذة بدخول ان عليها وقال السارح المحقق لو كانت نافية لجاز انما زيد فاما انصب  
انما وانصاع انما هذا الجازم بالنصب وفيه تعسف ايضا لان منهم من يعملها ويجعلها مزيدا  
في اتصال ما بان تاكيد ان منقول ضاعفت فتناسب جواب شرط محذوف وان تضمن فاعل السبب  
تضمن مسندا الى انما ولا ت قصر الصفة لتعجيل هذا ايدان بشرط التضمن وهو ان يكون كلمة  
في الكلمات في معنى كلمة اخرى ثم تضمن احدهما معنى لآخرى واتفاق معنيين انما وما والاهوان  
قصر مطلقا تاكيد الحكم على تاكيد وفي انما تاكيد على تاكيد كايين فتناسب التضمن المجيء الواقع  
في الثابت المفعول ونفي المجيء عن عمرو اثبات ثابت للمجيء لزيد ضمنا لان المجيء اذا كان مرادا  
منهما ولا ثالث فكون نفيه عن احدهما اثباتا للآخر بطريق المهور واعلم انه عسك او لا  
قول المسترين لقوله تعالى انما حرم الاية في ان السبب في افادة انما معنى القصير وتضمنه  
معنى ما الا ثم استدل ثانيا بقوله على بن عيسى الربيعي ثم تشهد باستعمال الفصحاء فقال  
انما نفيه على ان انما تضمن معنى ما والاصحة اتصال الضمير مع انما فاما انما يضرب انما انما  
مثل اتصال الضمير فيما يضرب الا انا او مما مثلا بان اتصاله وهو من مواضع تعذر اتصال الضمير  
فصنفه ان المتصل لما كان اخصر لم يسبق فواته الى المتصل لا عند تعدد الوصل اما شق  
من قول حبيد لا زقط اليك حتى بلغت ايتاكا وقول بعض اللصوص يا تايوم قري انما نقل ايتاكا  
من معرف في علم الخو مواضع تعدد الاتصال فيها اذا تقدم الفاعل على الصوة كقول عري  
قد علمت سلمى وجاءتها قط الفارس لا انا او معنى كقول العزدي انا الذي لم يأتني الذي  
يبلغ عن احسانهم انا او مثلي اي ما يدافع عن احسانهم الا انا ولولا انما في معنى ما والاه



لم يصح اتصال الضرر معها قال عبد القاهر قال الشيخ ابو علي في الشرح اذيات بقولنا  
من الخيبر في قوله تعالى لا انا احترم زنى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ان المعنى  
ما حرم زنى الفواحش قال واصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا ما قول الفريدي  
انا العائد البت فليس على هذا الكلام من ان يكون موجبا او جنفيا فلو كان المراد به الجا  
لم يستقم الاتي انك لا تقول لا تدافع انا وانتا بل انا واما تقول اذافع وانتا بل الا ان المعنى  
لما كان ما يدافع الا انا فصلت الضرر كما تفصل مع النفي اذ الحق معه الاحتمال على المعنى قال  
ابو اسحق الزجاج في قوله تعالى انا احترم عليكم المسنة والدم النص في المسنة هو القراءة  
ووجود الماحرم عليكم المسنة قال ابو اسحق والذي اختاره ان يكون ما هي التي تمنع ان يكون  
ويكون المعنى ما حرم عليكم الا المسنة الا انما تأتي اثباتا لما ذكر بعدها ونفي لما سواه  
وقوله الشاعر واما يدافع البت المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او شلى انتهى كلام الشيخ  
الذي مر بالكسر الشجاع وفيه اربع لغات ذفر وذفر مثله كيد وكيد وذفر وذفر مثلك  
فلنك وجمع الذفر اذمار وذفرته اذفره ذمرا احتشته وتذرا القوم حث بعضهم بعضا  
وذلك في الحرب قولهم فلان حامي الزمار اي لذادير وغضب حرم فلان اذمار حامي  
ونقال الزمار خاور الرجلة فما حث عليه ان يحجمه لانهم قالوا حامي الزمار كما لو حامي الحقيقة  
وسمي في بارا لانه يجب على اهله التدبير له وسيت حقيقه لانه حث على اهله الدفع عنها اي  
بعضهم الزمار العمد والذمار الطرد تقول ذذته عن كذا وذذت الابل ستنهها وطردتها  
والتذير يذير له ورجل ذاند وذاد اي حامي الحقيقة دفاع وطعنه ففطره ففطره التاء  
على احد قطريه وهما جابه فتعطر اي سقط المعنى انا الذي فطر النار سر ليس المعنى على  
يريد ان نزع عن لانه انفرادا قطره وان لم يشركه فيه غيره وكذا المعنى في البيت الفرزدق  
لان الذي صنعه من تقديم احسابهم في قوله شيء لو لم يصنع لم يصح له المعنى كل لان  
عنضه ان خصص المدافع لا المدافع عنه ولو قال واما اذافع عن احسابهم لصار المعنى لانه  
فخص المدافع عنه وانه من غير ان المدافعة منه تكون عن احسابهم لا عن احساب  
غيرهم كما تكون اذناك وما اذافع الاعن احسابهم وليس كذلك معناه انما معناه ان نزع عن  
المدافع هو لا غير فاعرف ذلك فاتي اظن ان الخلط يدخل على كثير ممن يسيرون في  
انه فصل الضرر للجل على المعنى فيرى انه لو لم يفصله لكان يكون معناه مثله لان هذا  
ان نسب به الى الضرر لانه يجعل مثلا نظير قول الآخر كما تا يوم قومي انما تقتل انا انا  
ليس به ضرورة الى ذلك من حيث ان اذافع ويدافع واحد في الوزن ويستعمل في هذا  
كلما باذن الله تعالى وراعيها اي رابع الطرق للتفصيل لتقديم معني تقدم لفظ على لفظ  
تقدم مع التقديم على حده الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كغيره المستند اذ اقبل  
على المستند والمفعول على الفاعل لا الذي ليس به التاخير ولكن على ان تثقل الشيء على  
الحكم وتجعل له بابا غير بابيه واعلم باغير اعرا به لم يرد ذلك بين تيسرهم ولا يعين  
اجدما على الآخر لا غنى عن الافراد والقلب واعلم ان في تقديم قوله انا كذا فيمكن لفظ  
اذ ليس من التقديم الذي نحن بصدده فان انا مستند في مقامه وان قلت كان اصله كذا

تقدم قلت حينئذ انا كذا والآن ليست كذا والحق ان تعال ان الاسم الذي عمدت الى ان  
تحدث عنه فلك ان توخره وتجعله فاعلا مقبول فعل زيد وان يجعله مؤكدا مقبول فعلت  
انا وفعلت انت وان تقدمه وتجعله مستندا تثبت النعل عليه مقبول انا كذا تثبت المعنى  
وحدي افراد او لا غير قلبا والاخير اقضي ان يكون القصص الى الفاعل وان يكون الفعل فعلا  
تدارت ان تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم انه فاعله دون واحد اخر ودون كل احد  
وان لا تقدمه بل تجعله من اول الامر مستندا وان لا تنقص الى الفاعل على هذا المعنى ولكن على  
انك اردت ان تحقق على السامع انه قد فعل وتضمنه من الشك فانت لذلك تبدل بذكره وتوقعه  
او لا وقد مضى طريق من ذلك وكذا زيد اضربت فصل عما قبله لانه من قبيل قول فصل التقديم  
اي تقدم الفعل مع ما اتصل به وهذه الطرق اي العطف والنفي والاستثناء واما التقديم  
المفيد للتفصيل هذا شروع في بيان امورها تتوافق هذه الطرق وتختلف الا ان الخطاب  
عمله الطرق يجب ان يحكم حكما خيلط بصواب وخطا اي اصاب في بعض ذلك وخطا في بعض  
وانت تريد باسئوال هؤلاء الطرق اثبات ما هو صواب ونفي ما هو خطا والظاهر في صوابه  
وخطا انه لا تراجع الى الحكم او الى الخطاب او الحكم تحقق في قصر القلب بيان لقوله تحصى صوابه  
ونفي خطا له ولذلك فصل عما قبله وهو اي كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف  
لاحد الموصوفين صوابه الى الحكم او الخطاب لانه متفق عليه وتنفى معطوف على تحقيق تعيين حكم  
حكم الحكم وهو ان تعيينه خطا او خطا الحكم او الخطاب وتنفى في قصر افراد معطوف على تحقيق  
حكم حكم الخطاب ونفيه اي حكم الخطاب عن البعض وهو اي حكمه على البعض الذي خالف حكمه  
عليه خطا وتختلف من وجوه معطوف على تنفي اي تنبائن من وجوه كثيرة وتنبأ ان التقديم  
فالطرق الا قول المسنة وهي العطف والنفي والاستثناء واما تشرك في ان دالة هذه الثلاث  
بوساطة الوضع انما وضعت لذلك وبوساطة الوضع حكم ويجزم العقل بالخصيصات دلالة  
التقديم على الاحصاء بوساطة المفهوم وحكم الذوق لانه لم يوضع لذلك ولكن العقل بالمفهوم  
والذوق والطريق الا قول وهو العطف الاصل فيه ان تتعرض ولفظا لما ثبتت وما تنفي وتعرض  
بهما واما تالك الاصل فيه لانه لما خالف لعرض لا تشرك انت التصريح اصلا الا حيث يورث  
النفي تطويل والمقارن مقام اختصار كما اذا قال انا كذا لترك النص كما فيه من التطويل والطريق  
الاخيرة اي النفي والاستثناء واما التقديم تشرك في ان الاصل فيها التصريح بما ثبتت ترك  
التصريح بما ينفي بذلك في العطف قوله وهو يورث مثال التقديم واصله زيد يورث موهب كذا  
للمستند والطريق الاول اي العطف لا يجمع النافي بالاجتماع مع النفي والاستثناء والسبب في ذلك  
في ان النافي معه موافق من شرط ما ينفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا قبل لا غير اي كلمات  
النفي اي الموضوع لان سفي مما يبين للغير واما يبينه ليشر الى انه ان كان منفيا بدو كل  
النفي مما هو للنفي معنى لا لفظا لم يمنع وبع وزال وغيره ونحوها يصح ان يكون منفيا بما قبلها  
ولا تشترط فيه ذلك ومنع تحقيق شرطها بثبوت شرط منفي لا العاطفة هذا صفة للشرطي  
منفيها منفي لا ما سبق من انك متى قلت ما تقوم الا زيد اعرف وما زيد الا ما لا عا  
ما دخلت النفي في الوصف المسلم بثبوته في نفسه وفي الذات تصرف النفي الى جميع الصفات



حتى الوصف المتنازع فيه والى ثبوت الوصف لمن ادعى له شهادته العقل لان النفس لا  
لا تنفرد انما تنفرد صانعها وان الوصف مسلم بثبوته بيننا في شرط منفيها لانه نفي ما قبله نفيه  
بلا ملائمة حسنة في العطف فلا يصح اذن اجتماعها لاسماع تحقيق الشرط بدون الشرط  
وهذا معنى قوله والذي سبق في تحقيق معنى النقص والاستثناء ككشف كل العطاء  
ان عن استعماله تحقيق شرطها عند اجتماعها قال الامام عبد القاهر ليس من كلام الناس ان تقول  
ما زيد الا تام لا تاخذ فان ذلك انما يجوز من حيث انك اذا قلت ما زيد الا تام فقد نيت عنه كل  
صفة تنافي التمام وصرت كالك قلت ليعني بقاعد والمصطلح ولا تنافي وهكذا حتى لا تنافي  
صفة خارج بها من التمام فاذا قلت لا تاخذ كنت قد نيت بلا العاطفة شيئا قد بدأت في نيتها  
وهي موضوعه لان نفيها ما بدأت فاوجبه لانه لا تنافي بين النفي في شي قد نيتته ومن ثم  
لم يجوز ان تقول ما جاني في احد لا زيد لان تعدي الى بعض ما دخل في النفي يعم اجمد فتفسد على الصواب  
بل كان الواجب اذا اردت ذلك ان تقول ما جاني في احد ولا زيد فنجي بالواو من قبل لا حتى يخرج بذلك  
عن ان تكون عاطفة فاعرف ذلك وتحتاج الى العطف بلا الطرفين الاخيرين اعني ان  
والنقد انما اتى بالمثالين في كل منهما لان الاول للنقص الموصوف على الصفة والثاني لقصور  
الصفة على الموصوف لا فاعل الجامعة وانما مفعولها وعين خبر الوجه اتي سبب جواز ان  
يجمع لا العاطفة انما مع لاسماع جملة لا العاطفة ما والا نفس سبب جواز استماع عن المحي زيد  
لا عمرو مع انه منع ما جاني زيد لا عمرو وان كانا متحدين في المفهوم وهو ان ذلك الوجه ان  
انما وامتنع نفيها لان النفي صريح انها ليسا موضوعين للنفي بخلاف ما جاء زيد لا عمرو  
لان ما نيت النفي صريح لانه موضوع لذلك فيتنو في الاولين على الامتناعية وضعه  
لانها موجبان لفظا وان كانا منفصلين معنى ولا تنو في ما جاني لانه للنفي صورة ومعنى  
وذلك لان النفي لما نيت ما وجب للاقل لا للنفي ما نيت عن الاول فان في كل اذا قلت  
انما جاني زيد فقد نيت فيه ايضا ان يكون المحي قد كان من غيره وكان سبب ان يجوز فيه  
ان تعطف بلا فتقول انما جاني زيد لا عمرو في كل الذي قلته من انك اذا قلت انما جاني  
زيد وقد نيت فيه ايضا المحي عن غيره غير مسلم لك على حقيقته وذلك انه ليس معك الا قولك  
جاني زيد وهو كلام كانه نيت ليس فيه نفي البتة كما كان في قولك ما جاني الا زيد وانما فيه  
انك وصوت يدك على زيد فجعلته الجاني وذاك وان اوجب استماع المحي عن غيره فليست بوجه  
من اجل كان ذلك اعمال نفي في شي وانما اوجبه من حيث كان المحي الذي اجرت محي اخصوا  
اذا كان لزيد لم يكن لغيره استندراك بلكن عن قوله وتحتاج الطريقتين لدفع توهم نفيها فيهما  
مطلعا قوله لا فاعل جماعت وانما مفعولها واجمعها جواب للشرط اتي اذا اجمعت لاسماع انما  
اجمعت بشرط ما في الشرط ان لا يكون الوصف المذكور بعدا مخصصا للموصوف المذكور كما  
يبين في المتن يقال فيه مسكنة من الخير بالضم اي بقتية وقال انه لدوم مسكنة وقاسمك  
عقد وهو من الجمان فواسمه واذا كان في اخصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة لاسماع  
الغالب انما تنفي عن المعطوف ما وجب للمعطوف عليه وذلك يستتبع اذا حصة الشبهة منها و  
لاخصاص قد نفي الشبهة فلا افتقار اذا عاين بها فتعذر ذكرها صاعقة تعسف لان

ذلك شروط حسنة لا شرط صغرة ومما يؤيد ما ذكرنا كلام الامام عبد القاهر رحمه الله وما يجب  
ان تعلم انه اذا كان الفعل بعدا فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره كالتذكير الذي  
يعلم انه لا يكون الا من اولي الالباب احسن العطف بلا فاعله كاحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح  
من غيره تفسير هذا انه لا يحسن ان تقول انما شذرك لولا الالباب لا الجمل ثم قال هي مقدم  
تارة وتاخرا اخرى فالتاخير كقولك انما جاني زيد لا عمرو وكنولة تعالى انما انت مذكر لست  
عليهم بسيطر والبقدر ما جاني زيد وانما جاني عمرو والغالب في ذلك انك لو لم تدخل  
انما قلت ما جاني زيد وجاني عمرو وكان الكلام مع من ظن انها جاني كل معا بالضرورة ثم  
اعلم ان انما تنفي في الكلام بعدا الجواب الفعل للشئ ونفيه عن غيره فاذا قلت انما جاني  
زيد عقل منه انك اردت ان تنفي ان يكون الجاني غيره فمعنى الكلام معها شيية بالمعنى  
في قولك جاني زيد لا عمرو الا ان لها مزية وهي انك تعقل معها الجواب الفعل للشئ ونفيه  
عن غيره دفعة واحدة وفي حالة واحدة وليس كذلك لامر في جاء زيد لا عمرو فانك تغفلها  
في حالين ومزية ثانية وهي انها تجعل الامتناع في ان الجاني زيد ولا يكون هذا  
الظهور اذا جعلت الكلام بلا نقلت جاني زيد لا عمرو واعلم ان قولنا في العاطفة انما تنفي  
عن الثاني ما وجب للاقل ليس المراد به انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شاركت بالاول في الفعل  
بل انما تنفي ان يكون الفعل الذي قلت انه كان من الاول قد كان من الثاني دون الاول  
نفي ان ليس المعنى في قولك جاني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو محي اليك مثل ما كان  
من زيد حتى كانه عكس قولك جاني زيد لا عمرو بل المعنى ان الجاني هو زيد لا عمرو فهو كلام  
تقوله مع من يخطئ في الفعل قد كان من هذا فيتنو مع انه كان من ذلك والنكته انه لا شبهة  
في ان ليس هنا جائبان وان ليس لا واحدا وانما الشبهة في ان ذلك الجاني زيد لا عمرو  
كانك تحقق على المخاطب بقولك جاني زيد لا عمرو انه زيد وليس بعمرو ونكتة اخرى هي  
انك لا تقول جاني زيد لا عمرو حتى يكون قد بلغ المخاطب انه كان محي اليك من جاء الا انه  
قلت انه كان من عمرو فاعلم انه لم يكن من عمرو ولكن من زيد واذا تدبرت هذه المعاني  
في الكلام بلا العاطفة فاعلم انما تجملتها تامة لك في الكلام بانما وطريق النفي والاستثناء اي  
الاخبار بالنفي والاثبات يسلك اتي تستعمل مع مخاطب تعتقد نيت فيه في ذلك المخاطب  
انه مخطئ وتراه وتظن ان ذلك المخاطب مصر على خطأه كانه اظهر وبين لك والحق طبع  
شيع شخص من بعيد متعلق برفع اي دانها من بعيد شخصا كتنقل لصاحبك اي لمخاطبك ما  
ذاك الا زيد الا وهو صاحبك شوهته اتي شيع المرفوع كغير زيد ومع ذلك يصير على انكار  
ان يكون الشيع اياه اتي زيدا وما قال الكفار للرسول انتم الالبشر مثلنا الا والرسول استناب  
من وما قال في معرض المستغنى اي في لباس الذي انتفي بوعن البشيرة وزال الذي انسلخ  
المنسلخ عنه عن الذي انسلخ حكمها حكم البشيرة للبناء على جهلهم اتي على اعتقادهم الجاهل  
بان الرسول منع ان يكون بشرا اتي ما سمعهم وهو كاش هدى على ان ذلك مبني  
على جهلهم في موضع آخر في سورة اخرى كيف منتصب على الحال فجد اي تجد صحيحا



او فاسدا ما حكي من قول اول تجد وحكم مستند الى ضمير ما هناك في موضع آخر يرشح فاعله  
ضمير يرجع الى ما حكي من قول ثان له عما تلوث اليها سعلت بغير شئ من ندر بيان ما تلوث  
وهذا صفة جهلهم وموافق ما حكي عنهم هذا اذا كان وجد معنى يعرفه لشيء على صفة  
ولما اذا كان معنى صادف واصاب فمكون يرشح حالا وبجسمهم بان والادون انما  
لانهم جعلوا الرسل كائهم باق عاينهم النبوة قد اخبروا انفسهم عن ان يكون بشر مثلهم  
وادعوا الرسل لا يجوز ان يكون لهم مو يشبههم الا صاروا على ذلك ولما كان لا كذلك اخبر اللفظ  
مخرج حيث يواد اثبات امر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه ولما قل الرسل جواب  
سؤال معنوي كانت قائل لا نقول ما نأثرك قول الرسل ان نحن الا بشد مثلك وقد اثبت الكفار  
لهم البشرية فاجاب بنقوله مو من باب المجازاة بالزلة المعهولة من قولهم جازاه في كذا  
مجازاة وجازاه اني جرى معه وجازاه في الحديث ليخرج حيث يراد بكيهه ليستطويك  
الخصم من قولهم دابة مها عثار لان اليعتر وحرج تعثر في اذباله في كان يراد التام  
الخصم فيه وارسا كانه انك صح بكسر الهويزة وهو مقول القول قال الشيخ عبد القادر المعنى  
ان جواب الرسل قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشد مثلك كذلك بان والادون انما لان من  
حكم من ادعى عليه خصه الخلاف في امره لا مخالف فيه ان يعد كلام الخصم على جهله  
بحج به على هتته وحكيه كما هو فاذ اقلت للرجل انت من شاكك كيت وكيت قال نعم انا  
من شاكك كيت وكيت ولكن لا ضمير علق ولا ملزم في من اجل ذلك مما طفت انه ملزم  
فالرسل عليهم السلام قالوا ات ما قلتم من انا بشد مثلك كما قلتم لسننا نثرك ذلك والمجمل  
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى من علينا واكرمنا بالرسالة هاتيك صفة دعوى  
وعلى هذا وعلى ما ذكرنا ليس موضع باقي فيه النفي لاثبات الا والمخاطب عند الكل مخطئ  
ومعكم امر مع اصرار ريت تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كالا الذي سبق ذكرها  
وفي المثال بالشبح المرفوع وليت قدما اذا اخرج لا على مقتضى الظاهر كقوله عز تائلا  
وما انت مسمع من في القبور ان انت الانذير ووجه الامرانك متى رانت شيئا مو من العلوم  
الذي لا تشك فيه قد جاء بالنفي الاستثنا قدك لتقدم معنى صار به في حكم المشكوك فيه  
لما كان النبي عليه السلام بيان ان هذه الآية من اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر فمملوا  
الفا سببية عاجلا واجلا في الدنيا واخرة ما كاد فاعل بداخله اني تاخذ النبي عليه السلام  
معنى قرب ان يحمد النبي نفسه بنجح ان النبي ومفعوله محذوف اي نفسه وحقنقه  
فخ الشاة بلغ بذمها القفا ومجازة نحوه الوجد اذا بلغ منه الجهور ومن ارباب المتفصل  
قال ذو الرقة انشد سبويه الا اي هذا الباطح الوجد نفسه بروي الوجد مرفوعا وخصوصا  
قوله الهاء للوجد والكابة كاتال فحقت له نفسى نصحي حمدتها اني لا جلمها من الوجد  
بالفتح وهو الخنث والكابة سوء الحال والانكسار بيان ما كاد حتى قيل النبي سببية و  
تسا قط ان النبي من قولهم تساقط على الشيء اذا الغنى نفسه عليه حسرات يمين يجوز  
ان يكون مفعولا له لصحة مجيئه في جواب لم اني يلقى نفسه على قولهم واعاضهم من حمة  
الحسرة ذلك استعارة للتخليد والارسال وقد مضى تحقيقه على ثلثي حلقهم على غارهم

ويمكن ان يكون المراد  
من العنود الاطلاق  
اي لسطع على كان  
مراد منه الدائم صح

بحره

او

انهم في موضع الحال من الهاء في تدعوه اني ملتيا اليهم اي لندموا اني قواهم هائم  
في البرقة هامت الابل على وجوهها ورجل هيام بالفتح علة وما كانت الى الخ اني لللا  
بهموا شفق عليهم من مولهم لشفقت عليه وانا مشفق وشفقت تدعوه تنكره اي  
النبي خبير كان وقد احييت ماضيه بل كانت الشفقة تدعو النبي ان يرجع عوده على يد  
اي عائد باديا اني مكر راعسى علة الرجوع ويعوا محفظوا اي ذلك في دعواه والكا  
حال من يرجع او الصبر في عوده وبدنه تحمل صعب وسهل ابرز اني اخبر النبي عليه السلام  
جوابنا لذلك لشدة الحرص على هداية الخلق الى اخيه في معرض في لباسا في نزل منزله من  
ظن فقل عطف على ابرز لست هناك اني لست في مكان فلك عني من لمان ان انت اني  
ما انت الا المبلغ مع التقوى والمعنى على الاجاز انما جاء تعالى النبي واثبات ولم يقل انما  
لان الاصل في ذلك ان قال النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تستطيع ان تقول قلني عما هي  
عليه من الاياه ولا تفكر ان توقع الايمان في نفوسهم مع اصرارهم على كفرهم واستمرارهم على  
جهلهم وصدومهم باسماهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم كان اللانق هذا ان يجعل حال النبي  
صلى الله عليه وسلم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس وسعه شئ اكثر  
من ان تحذر وينذر فخرج في اللفظ فخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك في قيل ان انت  
الانذر ونظيره انك تقول للرجل تطيل مناظر الجاهل وتقاولته انك لا تستطيع ان تسمع  
الممتن وان تفهم الجواد وان تقول راعي صبرا وليس بيدك الا ثبتي وتحتج ولبس فلك اكثر  
من ذلك لا تقول ههنا فاما الذي بيدك ان تبين وتحتج ذاك لانك لم تقل له انك لا تستطيع ان  
تسمع الممتن حتى جعلته بمثابة من ظن انه يملك وراه الاحتجاج والبيان شيئا وهذا واضح  
فانقذه ولما قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم فها بانا انه ابتداء كلام قد امر النبي عليه السلام  
ان يبلغه ايتامه وقوله معهم وليس هو جوابا لكلام سابق قد قيل فيه ان انت الا بشد  
فجيب ان توثق به على وفق ذلك الكلام ويراعي فيه حذره كما كان ذلك في الآية الاولى وحلته  
الامر انك متى رانت شيئا من المعلوم الذي لا تشك فيه قد جاء بالنفي لاثبات فذلك مقتضى  
معنى صار به في حكم المشكوك فيه كقوله تعالى وما انت مسمع الآية واعلم ان الشارع جعل  
قوله تعالى ان انهم الا بشد مثلك من باب اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر وفيه بطح لانه  
من مقتضى الظاهر يبين لك ذلك قوله الا والمخاطب عند المكل من تكب الخطاب مع اصرار  
والرسل عند الكفار كانوا كذلك فالعبارة ههنا لا اعتداد المكل كما عليه المخاطب فتاقتل  
وقوله عز وعلا قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الا انه منشاء وقوله منصوب في هذا  
التالي خبره اني التال الذي صبت فيه قوله تعالى وما انت مسمع من في القبور ان انت  
الانذير وهو على مقتضى الظاهر ان المخاطب عند المكل من تكب الخطاب مع اصرار قد  
اذا اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر في بعضه ما قال الشيخ عبد القادر وشيئا في ان  
النفي من الكلام يقتضي ان يكون اللفظ كالذي تراه من كونه بان ولا قوله تعالى قل لا املك  
لنفسى اية بيان ذلك ان قوما من اليهود لما قالوا يا محمد اخبرنا متى الساعة ان كنت نبيا  
فانا نعلم متى هي وبالعوا في السؤال عنها حتى كرر الله تعالى حكاية عنهم فقال سألوك

في اوديه واحد الوادي  
على غير الناس كانه جمع ودي  
كسرى واستر به ومن  
النهر ص

لستم

ال  
ع  
ج



عن الساعة سالوك كاتك خفي عنها ايت كانك عالم بها وحقيقته على كاتك بلغ في السوال  
عنها لان من بالغ في المسئلة عن الشيء والتفتقر عنه استحكم عليه فيه ورصن وكان ذلك انتجا  
منهم مع علمهم ان الله تعالى قد استأثر بعلمها وقيل ان قد يشأ قالوا له عليه السلام ان بيننا  
وبينك قرابة فقل لنا متى الساعة فقل كاتك خفي تخفي عنهم تخفيهم  
تعليم وقتها لاجل القرابة وتزوي علمها عن غيرهم وقري كاتك خفي بها ايت عالم بها  
بلغ في العلم بها ولكن اكثر الناس لا يعلمون انه العالم بها وانه المختص العلم بها نزلوا من الله  
ظن انه عليه السلام عالم بالغيب مصرا فقال تعالى نزل لا اهلك الا انه مو الكمال لعبودية و  
الانتفاع عما يخص بالالهية من علم الغيب ايت انما بعد ضعف اهلك للنفس اختلاط تنفع  
ولا دفع ضرر كالمالك والجيد الا ما شاء ربي وما لك من النفع لي والدفع عني ولو كنت ايت  
الغيب لكنت حالي على خلاف ما هي عليه من استكثار الخير واستغفار المنافع واجتناب  
السوء والمضار خفي لا يختص بشيء منها ولم اكن غالبا مترا ومخلوفا اخفى في الحروب  
وراجا وخاسرا في التجارات ومصيبا ومخطئا في التباين ايت انا لا عبد لاسلك نذيرا  
ونشيرا وامن شائي ان اعلم الغيب لقوم بؤمنون يجوز ان يتعلق بالذم والشر جميعا  
لان النذارة والبنشارة انما تنفعان فيهم او يتعلق بالخير وحده ويكون المعلق بالذم  
محذونا ايت الا نذر للكافرين وطريقا انما تسلك مع مخاطب مخفي في مقام لا يضر فيه  
على خطائه او تقام بحب عليه فيه ان لا يضر على خطائه لما معه من معق اذا تامله انصر  
لا تقول في قصر الموصوف على الصفة انما زبدجي وفي قصر الصفة على الموصوف انما يزد  
الا والسامع فيلق كل اسك بالقبول لعلك انه لا يجهله ولا يدفع صحته وكذا ومن ما ذكرنا  
لا نقول انما الله واحد الا بحسب على السامع ان تلقاه بالقول مقام البراهين القاطعة  
والجس الساطعة والاصل في انما ان تستعمل في حكم لا يعونك لا يمنع عليك تحقيقه من قولهم  
اعونه الذي اذا احوجه ايت الله في نفس امر جليق لانه تذكير امر في نفسه ثابت معلوم  
او انك تدعيه جليا واصفا وان لم يكن في تقسمط من معلوما من القسم الاول الى الخلق  
المكتشف في نفس الامر قوله تعالى انما انت منذر من يخشاها وتعلم انما استجيب اليه  
تسمعون وقولهم انما جعل من يخشى الموت الفوت وذلك لان كل عاقل يعلم انه لا يكون استجابة  
اي اجابه ممن يسمع وتقول ما يقال له ويدعي اليه وان من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب كذلك  
معلوم ان كانا انما يكون انذارا ويكون له نائرا اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق  
بالبعث والساعة فاما الكافر الجاهل فالانذار ونزل لانه لا يسمع من الله ولا يصدق  
في النفوس ان من اخشى الموت لم يجعل ثمرته نيلته من التي تقي من قولهم رقة طم وارق  
الوفا قلبه ورفقه من صلة الرحم بيان ما يجب التحققي الشفقة والتلطيف من قولهم تخفي  
في ثلاث وخفي بن حفاوة اذا تلطف بكوبالغ في الكرامك وهو حسن التحققي بقرمه وخفي  
بهم انما ما خوك وانما موصافك القديم لا تقوله كن بجمل ذلك ويدفع صحته ولكن لم يعلمه  
ويقر به الا اقل تريد ان تبينه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب ومنه قول  
المتنبى انما انت والد والاب القاطع اخي من واصل الاولاد لم يرد ان يعلم كافورا انه

مع

والد ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه الى اعلام ولكنه اراد ان يذكره منه بالامر بالمعروف والنهي عن  
استدعاء ما يوجب كونه عنده والد وقولك لصاحب لشك انما الله واحد لان وحدانيته  
امر جليق بآياته ظاهر ببراهينه فقي كل شيء له آية تدل على انه واحد ومن الثاني الى الذي  
تدعيه جليا قول الشاهد انما مصعب البيت لسم رجل شهاب شعله نار ساطعة كاتك  
من عند الله تجلت لكشف عن وجهه الظلم ايت الظلم ليس من طهارة نسبته ومنه وصف  
بيضا الوجه كالصفون بسواده في ضد ذلك ادعي الشاهد ان كون مصعب كاذرا جليق  
مشهور وانه وان الادعاء فيما مدحون به عادة للشعراء يدعون الجلالة بفتح الجيم والمدح  
ايت الوضوح والظهور يقال الشيخ عبد القادر رحمه الله ادعي في كون الحمد مدح هذه الصفة  
انه امر ظاهر معلوم للجميع على عادة للشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في اوصاف التي يذكرون بها  
المدح وجب انما ثابتة لهم في اتم قد شهبوا بها وانهم لم يصفوا الا بالظاهر للمعلوم الذي لا يدفع  
احد كما قال الشاهد ويعقل البيت ايت سعادتي ناس لا تعلم من من قبله سعد  
يقول يلومني ناس منها على مدحي وذكرى بالجميل ايتهم والحال في ما يدحتهم الا بالاصاف  
التي علمت سعد ثبوته لهم من الجليل وكما قال المحتج لا ادعي الا بالعلم البيت الى المدح  
نفسه ولا اثبت له منزلة حتى يسلم تلك الفضيلة له عذوة لان شهادة العذوة على فضيلة  
امر في بلغ من غيره وفيه انما من الشهرة قد بلغت الى ان لا يمكن لعذوة اخفا وهاد كما قال  
اخر فيا من لدية البيت يقول يا الذي يزعم ان كل شيء له مثل وشبه وان كان من  
جمع الفضائل كلها له نظير اي ليس له نظير استغفار معني النفي فافهم وما حكى اما عطف  
على قوله وتوكل للرجل او على قوله فيا من والاني اقرب قوله معذرة الخبر يعني المنسوبة  
باللام وبوسطه بالفصل الى بالنصر لسمي الفصل اعني من ومصدره بحرف التثنية ايت الا  
قاله لراما رحمه الله وشله قولهم انما مواليد وانما مواليد وانما مواليد صادم اذا دخلوا  
انما جعلوا ذلك في حكم الظاهر للمعلوم الذي لا ينكر ولا يدفع ولا تخفي ولما الخبر النفي  
والاثبات فوما هو الا كما نكون امر ينكره المخاطب ويشك فيه والفرق بين الاول والثاني  
نفسه والثاني وهو ما يدعي الشاهد انه جليق انه لا يجوز ان يقال مواليد او كوك ولا ما ان لا  
نذكر من تخشاها وجوز ان يقول ما مصعب الاشهاد لانه ليس من المعلوم على الصحة وانما  
ادعي الشاهد فيه انه كذلك ثم قال رحمه الله واذا كان هذا هكذا ان تقول له بالبراهين  
الا انك تخرج المدح حينئذ ان يكون على ضد المبالغة من حيث لا يكون قد ادعيت فيه لانه  
معلوم وانه بحيث لا ينكره منك ولا فالفة فيه مخالف واذا تذكرنا القصص فمما ليس المستند  
بالطريق الاربعة المذكورة التي سمعت فقد حان ايت ان تذكره اي القصص فمما ليس المستند  
والمستند اليه كالمثله المذكورة في المتن ونحن نذكر القصص في ذلك اي في الفاعل المفعول والمفعول  
ودنى الحال والحال بطريق النفي والاستثناء وطريق انما دون ما سواها التي سوى النفي و  
الاستثناء وانما نلهم في المتن للاستثناء وانما هناك اي في الفاعل والمفعول الى اخره عذرة  
اعتبار ان يجب ان تراعى فلا بد فلا فراق من ان تتلقوا ملك لا اعتبار ان عليك التحفظ ايت  
انك اذا اردت قصر الفاعل على المفعول حتى لا كان الغرض بيان التصويب من هو



والاخبار بانه عمرو وخاصة دون غيره قدمت المرفوع على المنصوب وادخلت حرف الاستثناء  
 على المنصوب فقلت ما ضرب زيد الا عمرا ومعناه لم يضرب غير عمرو واذا اردت قصر المفعول  
 على الفاعل ائني اذا كان الغرض بيان الضارب من هو والاخبار بانه زيد خاصة دون غيره  
 فقلت المنصوب على المرفوع فقلت ما ضرب عمرا الا زيدا ومعناه لم يضربه غير زيد والنق  
 من المعنيين ظاهر وذلك ان عمرا المفعول في الاول في قصر الفاعل على المفعول لا يمنع ان يكون  
 مضروب غير زيد لئني لا يجوز ان يكون مضروب غيره وان زيدا في الثاني في قصر المفعول على الفاعل  
 لا يمنع ان يكون ضاربا غير عمرو ائني يجوز ان يكون قد ضرب غير عمرو ويمنع في قصر الفاعل على  
 المفعول ان يكون ضاربا غير عمرو ائني لا يجوز ان يكون ضاربا غير عمرو والسبب في ان لم يكن قد ضرب في  
 في هذا التاخير ولم يكن ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيدا سواء في المعنى ان لا يخص  
 تقع في واحد من الفاعل والمفعول ولا تقع بينهما جميعا ثم انه تقع في الذي يكون بين الاثني  
 دون الذي قبلهما لاستحالة ان تحدث معنى الحرف في الكلمة قبل ان يجر الحرف واذا كان كسر  
 كذلك وجب ان يفتقر الحال من ان تقدم الفاعل على المفعول مقول ما ضرب عمرا ويتر  
 تقدم المفعول على الفاعل فتقول ما ضرب عمرا الا زيدا انا ان زيدا ان الحال لا تفتقر جعلنا  
 المتقدم كالتاخير في جوان حدوثه فيه وذلك تنضي الحال الذي هو ان تحدث معنى الا في اسم  
 من قبل ان يجر بها فاعرفه واذا قد عرفت ذلك فاعرف ان الاختصاص مع الاتع في كل الاحوال  
 في الذي يلي الامتناع عنه فاعلم ان او مفعولا منع تحدث المستثنى وذلك ان تقول في الاول  
 في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد مقدم حرف الاستثناء مع المستثنى المفعول على  
 الفاعل وفي الثاني في ما ضرب عمرا الا زيدا ما ضرب الا زيدا عمرا مقدم حرف الاستثناء مع المستثنى  
 الفاعل على المفعول فتقدم وتؤخر كما ذكرنا والمعنى باقي على حاله لان المتقدم في لنية مؤخر  
 وعلى العكس لا ان هذا التقدم والتاخير حيث استلزم قصر الصفة الى الفعل فان الفعل صفة  
 في الفاعل قبل تمامها على الموصوف لان تمامها باسناد الفعل الى الفاعل وبوقوع الفعل على  
 المفعول قبل دوره في الاستعمال ائني قل استعمال ذلك لما ذكرنا وهذه العبارة تؤذن بجواز  
 هذا التقدم والتاخير لان الصفة تعليل لقوله استلزم قصر الصفة قبل تمامها وذلك لان  
 الصفة المقصورة اعني الضرب في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب صا در عمرو والضرب  
 مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيدا هي الضرب الواقع على عمرو  
 فاذا قلعت واخترت لزم ما ذكرنا قال العلامة قوله لا الضرب مطلقا وهو ما بعده التقدم  
 والتاخير لاقتضائه باليسر على دوامه لا مضروب غير عمرو ائني لا ضارب الا ومضروبه عمرو  
 حتى انهم ذهبوا منه الى انه على كلامين يعنون به كات القائل ائني ائني ما ضرب الا عمرا فيقول  
 من ضربه فقال زيد وقال في الصورة البانية في قوله والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب  
 عمرا الا زيدا هي الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا اذا لم يرد حصر الضرب الواقع على عمرو والمفعول في  
 زيد الفاعل لا حصر الضرب الواقع مطلقا في زيد لادائه الى ما ليس بعمرو وهو انه لا ضارب غير زيد  
 ائني لا مضروب الا وضاربه زيد ولي منه نظير انا الانسبا ان قولنا ما ضرب الا عمرا زيد على التقدم  
 بعيد قوله لا مضروب غير عمرو ائني لا ضارب الا ومضروبه عمرو لان الضرب في العبارة الاولى هي

وادخلت حرفا استثناء  
 على المرفوع صح

زيد الام

ما ضرب

ما ضرب زيد الا عمرا مستثنى الى زيد وعمرو مستثنى ولا اشترط تقديم المستثنى مع حرف الاستثناء  
 في كل الاسناد فالصفة في صورة التقديم في زيد كما كان قبل والكلام يتم باخذه فمكرر الحرف  
 حصر ضرب زيد على عمرو لا الضرب المطلق وقوله ائني على كلامين الى اخره غير مستقيم لانه حينئذ  
 يكون زيد جواب سؤال مقدر ومرفوع بفعل مضروب بنفي الفعل بلا فاعل ولا ما تقوم مقامه هذا  
 خلف ولا نسلم ايضا ان قولنا في صورة التقديم ما ضرب الا زيد عمرا بعيد قوله لا ضارب غير زيد  
 ائني لا مضروب الا وضاربه زيد لان الفعل في غير التقديم واقع على عمرو ولا اشترط تقديم المستثنى  
 مع حرف الاستثناء المرفوع بضرب في ثني تعلق الفعل بعمرو فالصفة في صورة التقديم  
 واقع على عمرو كما كان قبل وانما يتم الكلام باخذه فانهم ثم قال واعلم ان العلامة رحمه الله تعالى  
 على ذلك ما قاله الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى ان الذي ذكرناه من انك تقول ما ضرب الا  
 عمرو زيدا فتوقع الفاعل والمفعول جميعا بعد الا ليس لكثر الكلام وانما الاكثر ان تقدم المفعول  
 على الا نحو ما ضرب زيد الا عمرو وحققا ثم ذهبوا فيه اعني في قولك ما ضرب الا عمرو زيدا الى انه على  
 كلامين وان زيدا منصوب بفعل مضروب حتى كانت المتكلم بذلك ائني في قولك ما ضرب  
 الا عمرو وتؤخر قيل له من ضرب فقال ضرب زيد وهذا ان تأملت معنى لطيف يوجب ذلك وهو  
 انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرو وكان غرضك ان تختص عمل بضرب زيد بالضرب على الاطلاق  
 واذا كان كذلك وجب ان تحدث الفعل الى المفعول من قبل ان تذكر عمرا الذي هو الفاعل لان  
 السامع لا يتقبل عندك انك اختصصته بالفعل مؤخر حتى يكون قد بدأت قد بدأت ائني لا يسمع  
 عندك انك اردت ان تختص عمرا بضرب زيد حتى تذكر له مفعول الى زيد فاما اذا ذكرته غير  
 مؤخر فقلت ما ضرب الا عمرو فان الذي منع في نفسه انك اردت ان تنعم انك لم تكن في  
 احد غير عمرو وضرب وانه ليس ههنا مضروب الا وضاربه عمرو فاعرفه اصلا في سائر  
 التقديم والتاخير انتهت كلامه واقل ان هذا النوع من السامع في قصر المفعول  
 على الفاعل دون قصر الفاعل على المفعول ان هذا التوهم يضمني لخلو الفعل عن الفاعل  
 في قصر الفاعل على المفعول لا تترى الى ان الشيخ ضرب المثل في قصر المفعول على الفاعل  
 دون قصر الفاعل على المفعول والشارح ستوى سنهما وفيه تعسف ثم قال قال  
 الي صاحب الاستقامة ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا لانه ان جواز تعدد  
 المستثنى المفتوح بعد الا في قبليين في قولك ما ضرب زيد عمرا ائني ما ضرب احد احد الا  
 زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر في احدهما فيرجح الكلام بذلك الوجهي اخر غير  
 مقصود وان لم يجز كانت المسئلة الاولى يعنى ما ضرب الا عمرا زيد ممنوعة لبقائها بلا فاعل ولا  
 ما يقوم مقامه لان التقديم حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بغير فاعل وفي الثانية  
 يعنى ما ضرب الا زيد عمرا يكون عمرا منصوبا بفعل مؤخر غير ضرب الاول نصير حلت في وان يكون  
 فيها تقدم فاعل على مفعول ولي منه نظير انا انما اشرنا عدم جواز تعدد المستثنى لكن لا نسلم  
 بقاء الفعل بلا فاعل ولا ما تقوم مقامه في المسئلة الاولى حينئذ فان تقدم ضرب زيد لكون زيد  
 مرفوعا بفعل مؤخر ويقع جوابا لسؤال مقدر معنوي ويبقى ضرب المذكور بلا فاعل  
 تعسف وعدول عن الظاهر المستفيض وهو ان يكون زيد مرفوعا بالفعل المذكور ولا نسلم

فكان المعنى لم يضرب  
 عمرا الا زيد صح



في المسئلة البانده ان يكون عمر امضوا بفعل متقدرا لانه خروج عن النهج المعبد وهو نصبه بالفعل  
المذكور الى الجمله المتعطفه ان تقدم المستثنى مع كلمة الاستثناء المحذوف عن كونه مفعول بالفعل  
المذكور فلا افتقار الى تقدير فعل مع انه خلاف الاصل فعلى كل في الكلام تقدم وتأخر فاعمل ثم  
تستكمل العلامة بقول الشيخ عبدالقادر وقال قال اتمام السبب في عدم تساوي ما ضرب زيد  
عمرًا وما ضرب عمرًا الا زيد في المعنى وتقل كلامه عن آخره وهو ما ذكرنا قبل في استقامة المساواة  
في الصفحة الاولى لهذه الصفحة وذلك غير محقق عليه ان المستثنى في عبارته الاولى هو وفي عبارته  
الثانية زيد وليس كلامنا في ذلك بل كلامنا في ما يكون المستثنى في العبارات متحدًا فالشيخ لو ورد  
الكلام في موضع اخر في غير ما نحن بصدده فتدبر قوله واذا اردت قصر احد المفعولين على الآخر  
قلت في قصر زيد على الجبة ما كسوت زيدًا الآية على معنى لم اكسبه غير الجبة فيهم الا لا يمنع  
انه قد كسى غير زيد جبة ومنع انه كسى زيدًا قباءً واخوه او ما كسوت الآية زيدًا يعني لو تقدم  
المستثنى وحرف الاستثناء معه وتوخر المفعول الاول والمعنى بحاله وهذا بعضه ذكرنا انما  
في قصر الفاعل على المفعول وبالعكس في قصص الجبة على زيد ما كسوت الجبة الآية انما على معنى لم  
اكسها غير زيد ولا يمنع انه قد كسى زيدًا غير الجبة ومنع انه كسى الجبة غير زيد او ما كسوت الآية  
زيدًا جبة فتقدم وتوخر والمعنى بحاله وتوخرت رندا مطلقا اذ حكم باب افعال القلوب  
حكم باب كسوت في ما ذكر من التقدم والآخر وعدم ذلك والفصل بقوله نحو ان الاول هو الذي تخرس  
منعواه خلاف باب ظننت واخلاف حذاف لباين وكذا الحكم في قصر ذي الحال على حاله وكسبه  
من التقدم والآخر والترك على حاله وتنويعه وفصله عما قبله بقوله واذا اردت قصر ذي  
الحال على حاله كان الاختلاف بينهما بائنا باب اخر على حاله في علم الغنى في الف في الج والخرج  
لما قبله واشتراك باب ظننت وكسوت في قصر احد المفعولين على الآخر وان تغاير مفعول واحد  
دون الآخر وقس معنى اختصاص في ظننت والحال على تقدم من كسوت وغيره ولا اصل  
اي الذي ينتهي عليه ويرجع اليه في جميع ذلك في سبب جمله ما ذكره بطريق التوقيف استثناء  
وهو ان الا في الكلام الناقص في الاستثناء المفعول لتقصا نه حذف المستثنى منه وتفرغه  
بأعماله في المذكور سنلزم فاعله ضمير الا اي كسوت في وستتبع ثلاثة اشياء احدها كسوت  
لان الا في الاستثناء للتصل اخراج شئ عن شئ واثبات ضد الحكم له ولا بد للاخراج من مخرج  
وثانيها العموم في المستثنى منه اي ان يكون المقدور عاقلًا لان الاستثناء الناقص مفعول في الج  
عن كل ما عدا المستثنى واشتق في الكلام تمامه يخص ويعين المسكوت عنه فاعل عند عدم التخصيص  
سواء في النفي فليخصصا حينئذ يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح وذلك يمنع  
ولذلك ولا يستلزم الا في الكلام عموم المستثنى تروا مفعول لذلك في علم الغنى يقول اي قالنا ثابت  
الضمير ويرى في ثابث الضمير مع حرف الجر في كانت في قوله اي يجوز المذهب ان كنت الا  
صبيحة بالرفع على كان التامة اي ما وقعت الا صبيحة وهو ثابت من قوله اي جعفر ويبيانه  
وانما قال بالرفع لشير الى انما تغرق بالنصب وهي المشهور اي ان كانت الاخذة والعنونة الا  
صبيحة فاعلم ان في شئ من هذا الباب وفي تروى عطف على في كانت اي تقول في ثابث الضمير  
المفعول في قوله الضمير فاصبحوا لا شئ الا مساكنهم برفع مساكنهم وبالبناء للقطنة

منقول

من فوق وليست بالقوية وهذا القيد المتفادى عن قراءة النصب وتزوي على البناء للفاعل  
وتاء الخطاب للرأي من كان وعن القراءة بالياء من تحت المسمى للمفعول لئلا يشذ عما نحن له  
وقبله تدخر كل شئ اي تدخر الريح من نفوس عادي واما الجرم الكثير فعبر عن الكثرة  
بالكثرة فاصبحوا اي قوم يهود وفي يقيت اي تقول في ثابث بقيت البت الاول طوي الخ  
والاجرا ان ما في عروضا وما بقيت الى اخره طوي اي هنك وفاعله الخن وهو الرفع والخن  
وقد خزنه بجلي د كلته اي خزنه والاجر ان جمع جرز بالتحريك وفيه اربع لغات جرز  
وجرز مثل عسر وعسر وجرز وجرز مثل شمس وشمس وجمع الجز جرز مثل  
جذر وججرة وجمع الجز اجرا مثال سبب واسباب وهو الخط من قواهم ارض جرز  
لانبات بها كانه انقطع عنها او انقطع عنه المطر والجز ايضا السنة المجردة ما في عروضا  
مفعول طوي والخر خزنه بالضم التصدير وهي للرجل عتلة الخزام للمسرح والبطان للقيب  
والجمع غرض مثال بشرة وبشد وتقال للخرقة ايضا خرض بالفتح والجمع غرض مثل فليس  
وقلوس والصلوع واحدها الصلوع والجر اشع واحدها جرشع وهو من الابل العظيم وتقال عظم  
الصدر المتفتح الجبين نصف النوى يقول هنك الركل والحث على المشي والقطا في نسيها  
فما بقيت منها الا الصلوع للفتحة للتطر خبر قوله ثابث الضمير على الرواية الاولى وتعليك  
لمقول القول المحذوف في الرواية الثانية اي تقول في ثابث الضمير انك للنظر الى ظاهر اللفظ  
دون المعنى وهو الصبيحة والمساكن والصلوع لان الكلام الناقص فيغ منه العامل المنطوق به  
فهو جار في اعراب كما يكون الاستثناء مفعولا ونصبًا وجعلًا والتفريع جار في كل شئ في الصفات  
وغيرها قال تعالى وما اهلكت من قرية الا اهلكها من قريته الا اهلكها من قريته والصفة تكون بالمعز والجملة والحكم  
واحد في الصفة وان كان عاملا في المعنى من المحذوف فافهم لا يقال الاستثناء الناقص مفعول  
نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى وذلك لا يستقيم في الصفات لانك لو قلت ما جاني احد الا ركب  
لستقم ان ستفوج جمع الصفات حتى لا يكون عالما وجيها لا يصح انفاكه عنه لانا نقول انما  
بالصفات ما يمكن استفاؤها مما يضاد المثبت لانه قد علم ان جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما  
الغرض نفي ما صاد المذكور بعد الا وما كان ذلك معلوما سويح في استعماله بطريق النفي واثبات  
المعبد المحض وايضا ان هذا الكلام يرد جوابا لمن غلط فنفي تلك الصفة واثبت صفة اخرى  
تضادها واثبت الصفة لموصوفين يتخاطب على قصدا لرد ونقص ما زعم والعرض اثبات  
تلك الصفة ووضوحها والاصل اي القياس الاستعمال على تدكير الفعل لان المعنى ما وقع شئ  
الا صبيحة وان الصبيحة في حكم فاعل الفعل قاله صاحب الكشف ولا يرى شئ الا مساكنهم  
وما بقي شئ الا الصلوع وكذا المساكن والصلوع في حكم الفاعل لا قضاء المقام اي لاستلزام الكلام  
الناقص عموم المستثنى منه لما ذكره ولا مضاء مضاف الى الفاعلة ومعنى شئ مفعوله الظاهر ان  
قوله معنى متعمد خروجه ودخوله سواء في قول كيبند الى الحول ثم لسم السلام على كما وذى  
ذاع يناديه باسم الماء بغير غم وحكا هذا حث زيد وايتنك وحيث بان قائم والمعنى السلام  
والماء وهذا زيد وعلان قائم اي لا قضاء المقام شيئا من الاشياء واعلم ان في قوله رحمه الله  
ثابث الضمير تساقا وحذف الكلام ثابث الفعل لان كانت وتزوي وتقيت لم يحذف الضمير والابتن

تبدل دخول كلمة

بلغ



ان يرفع فعله اسمين مضرا ومظهرا ومو غير ميقن وثالثها مناسبة المشتق من المقدر  
للمشتق في جنس المشتق في ماهيته وحقيقته وسبق ان نطق اسم عليهما كالاحمر في قولنا  
ما جاني الازيد والمليش قولنا ما كسوت زيدا الاجبة ووصفه وصفي المشتق اعني بصفه  
كون المشتق مفعلا الى اخره والهاء في له للمشتق في باقي كلامه واضح وهذه المسلمات بالغه  
على اللفظ المبني للمفعول اي مستلزمات الالف في الكلام الناقص يعني تقدير المشتق منه وعوجه و  
مناسبتة تلك الاحكام اي المذكورة من اول الفصل في القصر بطريق النقي الاستثناء فيما يتعلق  
والمفعول والمفعولين ودفي الحال والحال واذا الشارح في قوله بصفه ان الضمير للمشتق  
ومنى قوله مناسبا له ايضا كذلك وفيه نظير لا تعكال النظم قوله بيان ذلك الى قوله كائنا على حال  
من الاحوال اراكم اللباس والمكسيت يلبسون تتعداه الى من عداه اراد ان تعدي الحجة زيدا  
منتهيا الى من عداه زيدا وباقي الفاظه ظاهرا لا مغفورا الى البيان قوله واذا قلت ما جاني زيدا  
الامر فيه اشتعار يكون بدل احد المفعولين بغير واسطة جاز ومجور وهو من باب قصر المفعول  
على اخره والاختصاص في منكم دون رفقنا قوله من جماعة من الجماعات مشتق عام موافق للمشتق  
في جنسه ووصفه لانه مفعول به بواسطة واذا قلت ما اخترت منكم الارفقنا كان القدر والاختار  
منكم احدا متصفا بآتي وصف كان الارفقنا والجار والمجور مقصور على الرفق والمشتق منه المقدر  
عام مناسب للمشتق في جنسه ووصفه فان الرفق يعني المرافق وموصفة كالجليس على المجلس  
فمقتضى انك قد اخترت من غير المذكورين رفقنا ومنع انك اخترت منهم غير الرفق وكذا ان كان  
ان المثال المذكورين لم يعبر يا عن رفق وهو ان في الاول الرفق مقصور على الجار والمجور  
من جماعة من الجماعات ومن الثاني الجار والمجور مقصوران على الرفق والمقدر احدا متصفا  
بآتي وصف كان اذا قلت واخترت فقلت ما اخترت الارفقنا منكم مقصور عليه مع حرف  
الاستثناء محالهما على المقصور في الصورة الثانية اعني ما اخترت منكم الارفقنا وهو الاصل بدل  
مكان ان تقول ما اخترت الامر رفقنا مقصور عليه مع حرف الاستثناء محالهما على المقصور  
الصورة الاولى لا يريد ما اخترت رفقنا الامر لم يجر عن رفق لان صورة التقديم والتأخير في رتبة  
غير التقديم واذا كان في الاصل من في قصص فني العزج الذي عنته ومعناه ايضا رفق وهذا  
العزج اي بين المثالين نطق على العزج بين قول الشاعر السيد الجعفي حيث تقول رافرا  
على بني الجساس مخاطبهم لو خبيس المنيب في سانه ما اختار الامر فارسا والاصل ما اختار  
فارسا الامر لما اتنا قلنا انما تذكر ان الاصل في ما ضرب الامر وزياديا يتبع الفعل  
والمفعول جميعا بعد لا ليس بالكثر الكلام وانما الاكثر ان تقدم المفعول على الامر ما ضرب زيدا  
الامر ولذا لا يخفى يغفل السامع منك انك تريد لاختصاص الفعل على الاطلاق غير معدى فاقصور  
فارسا المقصور عليه حكمه وبين ما اذا قلت ما اختار الامر فارسا منكم لان المقصور منكم والمقصود  
فارسا فان الاصل ما اختار منكم الامر فارسا لما ذكرنا والتقدير ما اختار منكم احدا متصفا بآتي وصف كان  
الامر فارسا وكون الاول ابلغ في المدح لا يخفى على من عطف في هذا العلم بضربين طالع واذا الشارح  
رحم الله في ما اختار الامر فارسا منكم ان التقديم ما اختار منكم شيئا من الاشياء الامر فارسا منكم  
تتأمل ومن هذا يعرف ان تقدم المشتق حرف الاستثناء محالهما لا يودى الى ما ليس في رتبة

بان الحكم لا يخلق

والتقدير ما اختار  
فارسا من جماعة  
من الجماعات الامر  
منكم

غير انه مكتوب في الاستعمال باليسر في تقديم وتأخير واذا عرفت هذا يعني الاختصاص فيما يتعلق  
والمفعول والمفعولين ودفي الحال والحال بطريق النقي الاستثناء فاعرف ذلك الاختصاص فيما يتعلق  
بجنيته في انما لا تصنع لا تتعلل شيئا غير الذي ذكره لك وهو بيان فاعرفه ولذلك فصل وانقص  
وانقص في الحكم الذي ذكرنا في انما يعطوف على لا تصنع غير مدافع حال من الحكم اي غير مدافع الحكم  
يعني لا يدفعه ويمنعه احد نزل بيان لا تصنع الاخره ولذلك قطع التقييد الاخرى اي اللفظة  
المتأخرة من الكلام الواقع بعد انما متعلقة المشتق بمفعول مطلق لنزل ان الاختصاص ابدى  
في المشتق فذلك الاختصاص في التقييد الاخرى في انما يخص ذلك واذا عرفت هذه المعاني  
في الكلام بالنقي والاستثناء فاعلم انما يتجلى فيها فاعلم ان في الكلام بانما الاشياء يسير اساذركم  
فقد رعت عطف على نزل في انما يضرب زيد قد يضرب الازيد من جميع الاشياء من الاختصاص  
في زيد في المثال الاول وفي الثاني في عمرو وفي الثالث في طرف الزمان وفي الرابع في طرف المكان  
كذلك في انما من غير فصل يعني اذا قلت ما يضرب الازيد كان الغرض قصر الضرب في زيد  
النوع هو وصف في زيد الموصوف كذلك اذا قلت انما يضرب زيد كان الغرض قصر الضرب في زيد  
وكذا اذا قلت ما يضرب زيد الامر كان الغرض قصر الضرب على المفعول فكل ذلك اذا قلت انما يضرب  
عمرا انما قصر الضرب على المفعول وقصر من انما الاشياء عليه وكذلك اذا قلت انما يضرب زيد  
المذكورة فقد هذا تقدير ما زيد الا يضرب وانما قطع عما قبله لكون الاشياء المذكورة المقصود  
الموصوف وهذا القصر الموصوف على الصفة على العكس من ذلك والحق رده مع انما هذا شروع  
فيما استثنى قبل من قوله لا تصنع شيئا غير ما ذكره لك ولا تنقصه اي ولا تنقصه في ذلك في التقديم  
والتأخير عليه على ما والا في الاصل في باب القصر ابتداء امر انما عليه وهذا اي انما  
كالعزج عليه على ما والا في باب القصر وذلك لتضمن انما معنى ما والا في اعادة القصر بدل  
انفصال الضمير مع انما وقد سبق طرف من ذلك في الثالث من طرق القصر في قوله والسبعين  
الحاخر كلامه ان تذكرت والتقديم والتأخير هناك في باب النقي والاستثناء غير ملبس تخفيف معناه  
اي اذا قلت واخترت لا يشتبه على السامع معناه وهو دليل ثان لان الاختصاص يكون فيما  
انصل بالاختصاص عنه دون القدر الاخير فاذا تقدم الامر المشتق غير مزال عن مكانه لا يغير  
معناه ولا يلتبس وهذا اي التقديم والتأخير في باب انما مودى الى اللباس ما اختار لان القصر  
ايداني ما وقع اخر الكلام فاذا تقدم المتأخر وقع الاختصاص في غير ما هو المطلوب لاختصاصه  
مستغبر معنى الكلام وكذلك قد رعت انما هذا لك عطف على فقد رعت انما يضرب زيد يعني ان الامر  
والجواز اكانا بعد انما على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل المفعول اذا انت قد عرفت احدهما  
على اخر اي انك ان تذكرت الخبر في موضعه لم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه وان  
قد عرفت على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان فله في المبتدأ تقولنا انما هذا لك تقدير ما هذا  
الاك فيكون اختصاص في هذا والدليل على ذلك انك تقول في الاول انما هذا لك لاخيرك و  
في الثاني انما لك هذا لا ذالك والى هذا اشار بقوله حتى اذا اردت الجمع بين انما وطريق العطف  
تقول كذا وكذا وحتميل يكون اختصاصا بآتي الذي اذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه  
والعلم منه قوله تعالى انما عليك البلاغ وعلينا الحساب وقوله انما السبيل على الذي سئل ذلك



فان المعنى واضح في ان الاختصاص في الآلة الاولى للبدء وهو البلاغ والحساب دون  
و هو عليك وعليكنا وفي الثانية في الخبر وهو على الذين يستأذنونك وانما اخذ زيد اعز  
فالاختصاص زيد الفعل ان العطف بلاصح عليه وانما زيد اخذ اعطى لاختصاص في اخذ  
لان العطف عليه وفي هذا وما ذكرنا من ان الحصر ابلغ في القيد لاخير في انما وهو بمنزلة المستثنى  
تغنى عن الفرق تطلع على الفرق من قوله تعالى انما خشوا الله من عباده العلماء منصف  
على المرفوع ومن قولنا انما خشوا الله منصف المرفوع على المنصوب فان فيه عونا عليه وذلك ان  
ان تغنى اسم الله انما كان لاجل ان المطلوب ان يبين الخاشعون من هو فخير بانهم العلماء  
خاصة دون غيرهم فهو يقتضي الحصر خشية الله على العلماء وتاخير اسم الله ونقد العلماء  
كان على ضد ما هو عليه في الآلة وكان المقصود بيان الخشوع من هو والاخبار بانه الله تعالى  
دون غيره ولم يجب حشد ان يكون الخشية من الله مقصورة على العلماء وان لم يكنوا محصون  
بما كانوا الغرض في الآلة بل كان يكون ان غير العلماء يخشون الله تعالى ايضا لا محذور  
الله تعالى يخشون بعد غيره والعلماء الخشعون غير الله وهذا معنى قوله والثاني يقتضي  
الحصر خشية العلماء على الله وهذا المعنى وان كان قد جاء في البزيل في غير هذه الآلة لقوله  
تعالى والخشعون احدا الا الله فليس بعد الغرض في الآلة ولا اللفظ المحتمل له البته ومن اجل  
حملها عليه كان قد اقبل فائدة التقديم وسوى من قوله تعالى انما خشوا الله من عباده العلماء  
ومن ان يقال انما خشوا الله واذا سوي لزيد ان يسوي من قولنا ما ضرب زيد الا عرو  
ما ضرب عرو الا زيدا وذلك ما لا شبهة في امساعه واذا قلعت ذلك فالامر فيه بين الكلام  
بما والا قد يكون في معنى الكلام بانما واعلم ان حكم غير حكم الا في اعادة النص من قوله  
وذلك لان كل واحد منهما يتعارضان فالأخر اثنى يدخل غير على الا في الاستثناء كما دخل  
الاعلى غير في الوصفية وفي امساع مجامعه العاطفة اثنى كالمجامع الا العاطفة كذلك  
الجامع غير فلا يكون ما جاني غير زيد لا عرو واعلم اني مهدت بيوتى بشدة من  
التبديد وهو اصلاح والتسوية فقال منه مهدت الامور اثنى اصلحتها وسويتها وخففها  
الغراش اذا بسطته ووطأته والمعنى اثنى سويت واصححت كل في علم المعاني قواعد اساسا  
او بسطت ووطأت كل قواعد والا لرب اقرب مني بينت عليها ومومن بجاز ان بنا ابيت  
ومنه قولهم بنى كلاما وشعرا وهذا الكلام حسن للثاني وبني كلامه احتذاه وكل شئ صنفه  
فقد بينته احب كل شاهد حاضر يسعه بنا وها اثنى الكلام الذي بني عليها لحسنه يقال  
شمله شهود اثنى حضره فهو شاهد وقوم شهود واعترف كل الشاهد بكل المداورة وانظمه  
في صناعة البلاغة ابناء البلاغة اثنى اصحابها من قولهم فلان في صنعه حاذق وقولهم  
خلق الصبي القيان والعول محذوف حذوا بالفتح والكسر حذوا منه وحذوا اذا امر به  
وحذوا بالكسر حذوا الخية فيه ونهجت كل مناهج واحدها منه وهو الواضح من الطرفين  
البيان اثنى او صحت وابنت كل طرف في هذه الصناعة يقال نهجت الطريق ابنته وانجته  
منى سلكتها اثنى تلك المناهج اخذت بك اثنى المناهج اثنى اخذت بك يقال خذ الخطا معي  
يعنى صر فبك عن المجتهد اثنى المفاضة التي لا اعلام فيها المتعسف الذي سلكه المتعسفون

العلماء من عباده

العلماء من

على تلك القواعد صفة  
التواعد اثنى مني بينت  
كلامك عليها اثنى مني بينت  
واخذت منه عليها صح

الاخذون

الاخذون على غير الطريق والتعسف والعسف والاغتساف الاخذ على غير الطريق الى سواء  
السبيل هادية الى وسط الطريق وسواء الشئ وسطه وصرفك اثنى المناهج عن الاجن  
عن الماء الذي تغير طعمه ولو لم يقال اجن الماء يا جن وباجن اجن اجنوا وحكي الزيد  
اجن الماء بالكسر يا جن فهو اجن المطروق الماء الذي بالت فيه الابل وبعثت من قولهم  
طرفت الابل الماء اذا بال فيه وبعثت فهو مطروق والتغير الماء الناحع عذبا كان او غير عذبا  
والغليل حرارة العطش وكذلك الغلة بالضم يقال منه علك الرجل على ما ليسم فاعله بعل غللا  
مغلول ونصبت لك اعلاما واحدا علم وهو العلامة اثنى اقامت لك علامات منى انتخبها التي قصدتها  
من النوى القصد ولما قال صاحب الشرح الخ في سيره اذا اعتمد على الجانب اليسر والانتها  
مثله هذا من اصل ثم صار الانتها الاعتماد والميل في كل وجه فذلك شئ بعيد عما نحن له لان المذكور  
في الكتاب بدون الصلة وما نقله الشارح من الصحاح مستعمل مع الصلة في وعلى فلا وجه لذلك  
اعترتك اطلعك الاعلام على صوال واحدها ضالة وهن ماضك من البهيمه للذكر والانتها  
ضاع وهلك منشودة مطلوبة من قولهم نشدت الضالة انشدها نشدة ونشدا ناطلثها  
وحشدت اثنى جمعت الاعلام لك منها من الضوال ما ليست بفعل وحشدت منشودة في غير  
ومو بجي متعديا ولا يقال حشد القوم وحشدوا بانفسهم وحشدون بالكسر حشدا اجتمعوا  
ومثلت لك امثلة اثنى صورت من قولهم مثلت لك امثلة اذا صورت له مثال بالكتابة وغيرها  
منى حذوت عليها قد ردت كلامك عليها صفة الامثلة اثنى العوار اثنى ذلك في مواضعها تقول  
منه ذلت يا رجل تزك ذليلا اذا ركت في طريق او منطق وقال الفراء ذلت بالكسر تزك  
ذلا والاسم الذلة واثنى امتنعت الامثلة ان تصرف فيما تنهى اليه في الذي تصرف اليه  
الكلام عنائك يد الخط والخطا المنطق الفاسد المضطرب وقد خطف في الكسر خطلا وخطل  
انفخ فاعلى هذا فاعلى انت صير الامثلة فاعلى ان تصرفت يد الخط وهذا من اضافته الحكم الى  
السبب لان التقدير على امثلة سبب ان لا تصرفت يد الخط فاضاف الحكم اليه او اثنى يد الخط  
تعالى هذا فاعلى اثنى وان تصرفت كليهما يد الخط ومومن باب تنازع الفعلين ثم اذ كنت  
ممن ملك الذوق فمن له ذوق الى الطبع مشفوعا الى الطبع او مع الطبع وتصنعت كلام رب  
العرية اثنى تاملته من قولهم تصنعت الشئ اذا نظرت في صنعا ته اطلعك اعترتك امثلة  
على اثنى الذي يورذك والراجح الى الموصول مستتر فيه هنالك اشارة الى كلام رب العرية  
مؤايد الهمة مواضع النشاط والارتياح ومومن تصيب على انه ظرف وكشفت الامثلة  
لنور بصيرتك عن وجهه ايجاز كلام رب العرية القناع اثنى تعرف بها ايجازها وقصرت الامثلة  
لك الامر الذي اجملة ايثار اصطفا ما فعلت فصلت وايثار فاعلى اجملا او لعل مجرور والحك  
باضافة لا يثار اليه المصاقع واحده تصقع اثنى الضميمة صفة او لك ومومن اضافته المصدر  
على الفاعل على معارضة معارضة كلام رب العرية القلاع الضرب بالسيف يعنى الحرب  
ومومن فعل لا يثار لان تركهم معارضة ومباشرة الحرب بدل على ان فيه اجمالا لكن مجعلا  
غير متصل فان المعارضة لو كانت مقدورة كانت اسهل من القلاع ومن هذه الامثلة تعرف  
بالتفصيل فان ملاك الامر بالكسراى ما علك به الشئ تعليل لقوله ثم اذ كنت ممن ملك الذوق

الكلام



المؤخره فمن لم يزد قهرا الى الذوق السليم والطبع المستقيم فعليه بعلوم اخرى فليكن معلوما  
اخر يقال عليك زيد عليك زيد وفيه تسامح لان ذلك شديد في الغالب ومم يستعمل في ذلك  
في الخطاب للتعلم والاعمال وان لم يستعمل بعلوم اخرى لم يحط بعلوم بطائل بطلان ما كان في العلم  
هذا العلم اطال فيه اذا لم يكن غنا وميزه به يستعمل في الذكر والدليل ولا يتكلم به الا في الجرح  
تقديم من ماضى من الابحاث وجا آخر منها ثم يستشهد بالثبوت والخبر والعجب ان تزيان ان  
يشك والاسفار الاضاة وفي الحديث اسفروا بالبحر ايت صلوا صلوا الصبح مسفرين وفي  
واضح هذا ان ماضى هذا هو هذا صحيح او هذا وان الخبر والاول والآخر والاول والآخر  
نصب على الطرف صفة الجبس وضع موضعه هذا اخر فصل القصر واسم العلم **القانون**  
**الثاني في الطلب** وهو قانون الطلب قد سبق في مفتاح الكتاب ان  
حقيقته ما هيته حقيقته معلومة مستغنية عن التحديد لكونها بدائية فلا يوجبها  
في تحديدها واستغناءها عنه وانما يبحث في حقيقة تقييدها هذا القانون من هيته  
للمقدمة ايت من تدبر شي لا بد للتحقق وما يقتضيه في ذهنك التفتيش الحلي عنه ومن  
بيان تنوع الطلب الى نوعين ومن التبيين على ابواب الخمسة وعلى كفة توليد الابواب من  
المصدر الى الفاعل اللام من الضعف العامل كتوليد امر الاياحة والتهديد والاستبطاء  
والندب والديار وتوليد النداء الاختصاص ونحو ذلك مما سيجي تفصيله وهنا ان لا ترتيب  
لتي وتلك المتقدمة ان لا شك ولا ريب في ان الطلب بدون تصور لاجل كالتصور للملك مثلا او  
تفصيلي كالتصور الحيوان الصالح لان الانسان يتصور شيئا او لا ثم يطلب ثبوت ذلك الشيء او  
استفاضة ثانيا وانما ايت ولا ترتيب في ان الطلب يستتبع مطلوبا لاجل لان الطلب سيجي  
تفصيل شي ويستتبع التخصيل بدون مطلوبة ذلك الشيء واستند على ان وان الطلب سيجي  
فيما هو مطلوب كونه غير حاصل وقت الطلب لا مناع تحصيل الحاصل ولكن هذا المعنى عندك  
ايت اصلا عندك حاصل في ذهنك ايت المعاني الثلاثة المذكورة بمعنى تصور شيئا والمطلوب  
وكونه غير حاصل عند الطلب وقال الشارح الفاضل هو اشارة الى استدعاء الطالب  
المطلوب غير حاصل وفيه نظرات هذه الثلاثة هي المقدمة للابحاث الاربعة لكون  
المطلوب غير حاصل عند الطلب فحسب فتدبر فستفهم عليه ايت على المعنى المذكور ان  
التفريع لا بد له من اصل محفوظ لم يكن الفروع عليه مما فرع من بيان ما لا بد للطلب من  
في بيان ما تنوعه بحسب الامكان في حصول المطلوب ولا امكان فقال والطلب اذا تأملت نوعان  
لانه لانهم تنوعه بدون التأمل وهو كما يعرف بدون التأمل نوع لا يستدعي في مطلوبة امكان الحصول  
ايت يستعمل اللفظ الدال على الطلب ولا ينظر الى ان المطلوب ممكن الحصول بل قد يكون من غير الحصول  
وقد يكون ممكن الحصول في نفس الامر كالتأمل لا يتوقعه وقت الطلب ثم لما كان قوله هذا هو  
السؤال وهو لم قلت لا يستدعي ان يمكن ولم تقل استدعي ان لا يمكن اجاب بقوله لا يستدعي  
ان يمكن ان من قولنا لا يستدعي ان لا يمكن لصحة اجتماعه مع كل واحد من التقيضين امكان الحصول  
في الواقع كما يشهدنا اليه اننا ومع لا امكانه فيه بخلاف ما اذا كان مستدعي عدم الامكان فانه  
لا يباح الامكان لكونه مستدعي عدمه ولانه اذا صدق قولنا لا يستدعي ان لا يمكن صدق قولنا

الشر

لا يستدعي ان يمكن لا مناع صدق تنقضه مع صدق قولنا لا يستدعي ان لا يمكن اجتماع الامكان  
واللا امكان في قول واحد من جهة واحدة وامناع الخلق عن التقيضين واستعس لصحة  
اجتماعه مع كل واحد منهما في مادة الممكن والمنتهى وذلك آية العموم والعلاحة الشارح افاذ  
في بيان كونه اعتر كل صدق قولنا لا يستدعي ان لا يمكن صدق قولنا لا يستدعي ان يمكن ولا  
لصدق تنقضه وهو يستدعي ان يمكن فلزم اجتماع التقيضين ولي فيه بطر ان قولنا  
يستدعي ان لا يمكن ليس قبيضا لقولنا لا يستدعي ان يمكن بل هو تقيض لقولنا لا يستدعي  
ان لا يمكن وانما الاختار للاعتراف منها التمثل كلا نوعي هذا القسم كاستدعاء عليه ان شأنا الله تعالى  
ونوع يستدعي في المطلوب امكان الحصول والاصل في هذه العبارة امكان حصوله بالاضافة الى  
الى جهة المطلوب ثم تركت الاضافة وعوض عنها اللام ثم لما انتهت بيان التنوع فخص  
الى بيان التبيين على ابوابه فقال والمطلوب بالنظر باستغناء النظر الى ان لا واسطة بين  
الثبوت والاستغناء ان هي الخففة من الثقل وفيها ضمير الشأن ايت والمطلوب لان الشأن  
ليس منهما قسم ثالث تستلزم خبر المطلوب وفيه مستتير يعود عليه الحصاره مفعول  
يستلزم ايت حصر المطلوب في قسمين حصول السماع والخفض وهو بدل البعض من  
ثبوت مضمون صحيح السماع بالاضافة والمعنى عليها لان الطالب يتصور شيئا ثم يطلب ثبوت  
او استغناء اما اذا تفرقت فخرج للمعنى الى حصول ثبوت مضمون وليس المعنى على ذلك  
حصول استغناء متصور بالاضافة ايضا لما ذكرنا وبالنظر الواو تستقت بالنظر على النظر ايت  
والمطلوب بواسطة النظر يستلزم انقسام ما احد الكلام انقسامه ايت انقسام المطلوب وانما انك  
لان فائدة مثل فائدة المعارف لانه لا فصل من شكله وتعريفه بعد سبق ذكره فصار  
المطلوب على قسمين كونه دال على المتصور بشهادة العقل حصولين هما حصول ثبوت متصور  
وحصول استغناء في الذهن وكذا في الخارج اذ هذا للتعليق وجوابه لم يتجاوز ايت ثم لما برز  
الحصول في الذهن على المتصور والتصدق منسج ان يكون في الخارج لانه من انقسام النسبة  
لا يكون خارجية تكون اثنان وان كان بحسب تقسيم العقل اربعة ايضا والمصنف ترك ذكر  
الحصول في الخارج فنوينا الى فهم المحصلين لم يتجاوز اقسام المطلوب ستة حصول شرع  
في بيان الانقسام الستة ايت حصول تصور وفي بعض النسخ ثبوت تصور او تصديق  
في الذهن وسائر الانقسام المذكور في المتن وطلب حصول المتصور كشف عن معنى قوله  
حصول تصور وتكرار لما سبق لبيان فحواه ايت ليس معنى سوي طلب تفصيل معلوم  
بالاجمال او طلب تفصيل معلوم بالتفصيل بالنسبة الى شيء وبالاجمال بالنسبة الى شيء آخر  
وجه ذلك ايت وجه رجوع طلب حصول المتصور في الذهن الى تفصيل محمل او تفصيل  
بالنسبة لا غير وان مع ما في حيزه من الاسم والخبر وهو اذ مع جوابه وهو توجه خبره  
ايت ان الانسان حين استقام منه طلب شيء لسبب ادراكه شيئا قادرا له العقل بالسمع  
اسمه او الروح لكن لا يعلم حقيقة او ادراكه مفصلا بالنسبة كادراكه الحيوان والطق بلهما  
جزا الانسان لكن لا يعلم حقيقةهما ثم طلب حصول ذلك ايت لذلك المذكور في الذهن وجعل  
امناع طلب الحاصل توجه طلبه الى غنى الحاصل وهو تفصيل المحمل وتفصيل المفصلة بالنسبة



لان ذلك الفصل غير مدرك ههنا تمام النسبة اما النوع الاول شروع في بيان تسمية النوع  
وتعيينها فهو التام اي سمي التام او ما تسمى الهمزة للاستفهام والواو للعطف على وجود  
وهو كالل دليل على ما ذكر من ان التام لا يستدعي في مطلوبه امكن الحصول اي لما تفهم وتاتي  
كيف منصوب المحل على الحال التي على حال تقول طامعا او غير طامع لك ذكرا جاني فطلب  
كون غير الواقع فيما مضى واتعافه فيما مضى مع جزم العقل باسماوع وقوع المحل الغير الواقع  
فما مضى لا يكون المحل محتجا في نفسه بل لانه كان غير واقع فيما مضى او كيف تقول لا يشاء  
يعود فطلب عود للشباب مع جزم العقل بان للشباب يمنع عوده لاسماعه حسب  
و الشارح جعله محتجا بحسب الآتي من الزمان وهو منظور فيه او كيف تقول ليت زيدا  
يا تيني او ليتك تحدثني فطلب لتيان زيدا او حديث صاحبك وهو في نفسه ممكن لكن في حال  
لا تتوقع لتيانه ولا حديث صاحبك ولا لك طامعه بالخفيف في وقوعها لانه لو توقعتهما  
او طمعت فيهما لاستعملت كلمة للشرحي او المتأثرة لا التام ومن هذا يظهر فانه زيدا  
لا يستدعي على استدعي وهو شموله الاقسام والشارح العلامة قال استعملت لحواله  
الاول او عسى ان في الثاني وهو تحتسب لانه لو كان المعنى عليه لما عطفه بكلمة التخيير  
بل بالواو ولما الاربعة الباقية وهن الاستفهام والامر والنهي النداء فمن النوع  
الثاني وهو الذي تستدعي في مطلوبه امكن الحصول والاستفهام لطلب حصول مبتدأ  
و خبر في الزمن اي لطلب حصول شئ خارج في الزمن لا في الخارج والذي يطلب حصوله  
في الزمن اما ان يكون حكا بشئ على شئ او لا يكون والاول هو التصديق ومنع النكاح  
التصديق من تصور الطرفين المحكوم عليه وبه مجمدة من الجمادات لان كل الجمادات لاقتناع  
الحكم على المجهول مطلقا بالجهول ولما منع مفارقة المشروط عن شرطه والمجموع عن جزؤه على  
المذهبين والثاني هو التصور ولا يمنع انكالك التصور من التصديق لصحة وقوع الشرط  
والجزم بدون المشروط والمجموع ثم لما بين ان الاستفهام لطلب حصول التصور او التصديق  
في الزمن لا غير وان الاول يصح افتراقه عن الثاني ولا يعكس شرع في بيان محتمل  
الطلب حيث يكون للطلوب به حصول التصديق فيه فقال ثم المحكوم به لانه ان يكون المتيقن  
نفسه او الاستفهام نفسه كقولك الانطلاق او الذهاب او الرجوع او الملك او نحوها ثابتا محتق  
او موجودا ومستقارا واقع او حاصل او كائن مما هو معنى الثبوت كيف شئت انما اردت الاتفاق  
المعنى او ما الانطلاق ثابتا او حاصل او مستقرا وعلى هذا اي ليس ثابتا فتعطف على قوله  
على الانطلاق بنفس الثبوت او الاستفهام بالانطلاق من غير تقيد بالثبوت او البعد او شئ مما اراد  
ثبوت كذا او استفهام كذا بالتقيد رد على نفس الثبوت كما تقول ما مصدرية اي كقولك الانطلاق قريب  
او ليس بقريب فتعطف على الانطلاق بثبوت القريب او استفهام القريب عن الانطلاق لا مزيد  
للتصديق على هذين النوعين يعني ان يكون المحكوم به نفس الثبوت او الاستفهام بالانطلاق  
او كونه ثبوت كذا او استفهام كذا بالتقيد والنوع الاول من هذين النوعين اي المحرر في القيد  
لا يحتمل ان يطلب فيه لا التصديق اي الحكم كما تقول الملك ثابت او وجوده فطلب استناد  
الثبوت الى الملك بالنوع الاثبات ولا المسند اليه كما تقول الملك فتستفهم عن ماهية الملك

ملح

ذو الثبوت والاستفهام لكون المسند فيه في النوع الاول وهو نفس الثبوت والاستفهام  
مستغنيا عن الطلب لانهم ابرهين فالنوع الاول تحتل سوالين والثاني اي النوع الثاني وهو  
ما يكون المسند ثبوت كذا او استفهام كذا بالتقيد تحتل الطلب في التصديق وطرق التصديق  
الحكم والمسند اليه والمسند كقولك هل الحيوان فطلب ماهية الحيوان والنسبة  
لانها كسبية بينهما فثلاثة اسئلة ولما الامر والنهي النداء ثلاثها فطلب حصول  
الطلوب في الخارج على تفصيل يتبعه بانتاج البذل من الحصول بقوله لتأصول استقام لمقصود  
كالمثال المذكور في المتن واتأصول الخفض للعطف على البذل ثبوت ثبوت متصور كالمثال  
المذكور من فيه والفرق من الاستفهام وما عداه من الامر والنهي والنداء واضح  
بين كما ذكر لان نفس لذهن في الاول اي في الاستفهام تابع للخارج وفي الثاني فيما سوى  
الاستفهام متبوع له وتوفيه صاحب علم المعاني هذه المعاني حقها استدعي على ما غير علمنا  
هذه المعاني المنطق والطبيعي في فصل علم التفسير منه والآله في فصل علم المنطق المطلق  
اذ بحث في الاول عن المطالب عن الموصل الى التصور والموصل الى التصديق وبحث في الثاني  
عن معلومات النفس بحث في الثالث عن كون العلم لقا ان يكون فعليا اعني ان يكون عقل الشئ  
اولا واجزاه في الخارج ثانيا كما اذا تحققت شيئا لم يحق له غيره او ان كان تعقله غيره لكن يعلمه  
وات ان يكون انفعاليا وهو ان تسمى شيئا في الخارج فتثبت النفس ليطابق له وعامة  
علومه امن هذا القسم بخلاف علم الباري عز اسمه فانه فعلي فقط فلتكتف بالاشارة اليها  
الى تلك المعاني ومجرد النسبة على تلك المعاني اي ما اذا كان لم يترك المعاني على ما ذكر من ان  
توفيه حقها استدعي بما لا غير بما لنا فلتكتف واذا قد اطلعت على ما رفع لك على ما عرض  
عليك وذكر اهلك من بيان ما الطلب بمقتضاه ومن تنوعه والنسبة على ابوابه فيجوز  
ذلك ان يبين على سبيل الاجمال ان تنفتح عن هذه الابواب الخمسة ما ستر فاعل ينفتح  
حيث لا بد من تبيينه على سبيل الجملة لغير عيته عليها وذكر الفرع عقب الاصل على مقتضى  
الطبيعة اللام في لئلا وتما سئلتي بضمها واحدها ضامن كشاعر وشعراء وهو خبر الفصول  
والها فيها للفصول وهو فاعلها اضيفت اليه وما ترقب مفعولها والعاذ على الموصل  
محذوف ومن التفصيل بيان ما ترقب وهما لك اشارة الى علم البيان والمحيث ثم الفصول  
الخمسة الباقية عن الجاز والاستعارة واقتسامها التي تأتي في علم البيان فتكمله لتبين  
شئ ينظره من تفصيل كقصة تنفتح ما عدا ابواب الطلب عليها وذلك لانك اذا تأملت  
علمت ان تنفتح سوى ابواب الطلب الخمسة الاصول عليها من باب الجاز على سبيل العموم  
لان ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له ومن الاستعارة التبعية الباحث عنها القسم  
السادس من الاقسام الثمانية من الفصل الثالث في الاستعارة من الفصول الخمسة في الجاز  
على سبيل الخصوص لان الاستعارة لا تدخل في الحروف الاتبعية معانيها وهي ذكر اجد  
طريق في التشبيه وارادة الطرف الاخر كما ستعرف كل ذلك فصح ما ذكرنا ان الفصول الاربعة  
فمنها التفصيل في علم البيان لا فتقار حقيقها اليها فتقار هذا شروع في بيان  
كيفية التقليد على اختراع اجزا هذه الابواب الاصول الخمسة على اهلها مانع وعائق قد



منها من الابواب الاصول ما ناسب مقام ذلك الكلام ان اللفظ اذا دار من ان يكون حقيقة ومجازا  
فاذا لم توجد فيه حقيقة حمل على الحقيقة واذا وجدت فيه مانعة عن حمله على ما وضع له  
مثل ما نحن فيه حمل على المجاز كما اذا قلت لمن اللام صلة القول والهمز الحزن خلاف السور  
نقال اهتني الامر اذا اقلقتك وحزنك وهتك همة مبتدأ وخبر يعني اذا اصابك حزن  
واقلقتك اصابه الحزن واقلقه وهو مستعار للمحبة اي اذا اقلقتك المحبة فان ذلك شأن المحبين  
وامنع جواب اذا والحال ما ذكر الجملة وقعت حالا من الاجراء والعامل امتنع اراد قوله مملأته  
على اصلة الهاء التتمية حرف الجر صلة الاجراء فتطلب صرح بالنصب لانه جواب للفتى يعني  
المفاد من امتنع كانه قال اصبح اجراء ليت على اصلة فتطلب ويجوز ان تصب على الحال العريث  
فعلى الطلب وهو مانع معنى التتمية وقد يعطوف على امتنع وقدمه الحال هي ما ذكر من كونه  
متمية المعنى كما اذا قلت لمحبك ليتك تحدثني استحال اجراء ليت على ما وضع له وهو التتمية لان الحال  
تدل على انك تتوقع حديثه وتطمع فيه لمحبة ايتك فتطلب الحديث من صاحبك وهو غير مطوع  
في حصوله وولدت التتمية معنى السؤال بتأنيده في حالة ايتك اي ليكن منك حديث معنى انما قال  
معنى السؤال ولم نقل الامر اسفاه الاستعلاء والعلامة رسم بان معنى السؤال هو كون المراد  
لست تحدثني حديثي او لا تحدثني او هل تحدثني في فيها نظر الخفي على المحصلين وجده  
كون كنت مستعارة من التتمية لكثرة السؤال بمراد الخطاب حيث ابطاء الحديث ولم يهتم به ولم يكمل  
طابعه في حديثه ابرزه في معرض من امتنع عن الحديث وامنع وليس لك كما الخفي بزي  
الحديث ثم رتبته مثله وصفته بصفة من اطمع في حديثه ولا تتوقعه منه ثم استعاد  
سؤال الحديث المستبطن المشبهة كلمة التتمية المشبهة به في ضمن قريته مانعة عن جعلها  
على ما هي موضوعة له وهي التواد والمحبة قائل لا لست تحدثني مكان لكن منك حديث معنى  
اخذ بمراد الخطاب لمجوع ما شره وعموم مفاخره وكثرة مناقبه وجلاله زهنته اقامه المكمل  
مقام من هو في مسند الامرة المطاعة ومن هو خليف بان سلك عنه غيره من خيره امان  
مع توقع الحديث منه ثم رتبته ما هو عليه من لا تتوقع حديثه ثم استعاد للاتية المشبهة كلمة  
التتمية المشبهة به مع القزينة المانعة المذكورة في الوجه الاول واستعمل باذن الله تعالى ان المجاز  
ابلى من الحقيقة والمناسبة بينهما كونهما للطلب او كما اذا قلت هل لي من شفع في مقام متعلق  
بقلت لا يتسع المقام لاحتمال امكان التصديق لكونه مفعول يتسع وقوله التصديق لانه طلب التصدق  
وجود السمع امتنع جواب اذا اجراء الاستفهام على ما وضع له لان العرض هو امتناع الشفع  
في ذلك المقام بوجه من الوجوه وولدت الاستفهام اي يفيد معونه قرأت الاقوال بمعنى التتمية  
مفعول ولدت وانما تترك التتمية الى الاستفهام لكونه بان المقام خلق بوجه الشفع وامكانه وانما  
المتمية كمال العناية في صورة الممكن وعليه قوله تعالى فكأنه كفار فهل لنا من شفعاء يشفعوننا  
فندفعوننا وكذا ان وكما استفهام اذا قلت لولا يادني زيد فتحدثني بالنصب وانما قيد بالنصب  
مثل ذلك في هذا الموضع محتمل وجهين من الاعراب الرفع على الاشتراك او على الاستدعاء والنصب  
ان بعد خمسة احرف منها الفاء في جواب الاشياء الستة منها التتمية كما في على الخفي ولو  
ليست من هذه الحروف ولا الفاء فيه في جواب الاشياء الستة فاذا تضمن لو معنى التتمية صرح

حاشية  
وذلك ان السؤال  
معنى الاتية من العرض  
والاستفهام فان  
تجدد عرض وهل  
تجدد في استفهام وان  
الاول ليس فيه حرف  
استعمل ليت مكانه

ولا وافقه صرح النصب

لانه حينئذ يصير الفاء في جواب الاشياء الستة مضمة بعده ان هو يدل على ان في لوم معنى التتمية لبا  
حالة قلت لوصول الوقوع فيما يفيد لوم من تقدير غير الواقع ولقعا وهو بيان ما يندد وهذا  
اشارة الى تعلق وتناسب من لو ولدت لصح استعماله موضعه وهو ان لو امتناع الشيء  
لا امتناع غيره فتقديره غير الواقع واقعا فمضى كافي ليت فان فيه تقدير المنع وبالميسر  
للتتمية فيه طابعه ممكن فاسباب ان تضمن معنى ليت سبب توليد لعل اتي العلاقة المصحة  
لاستعمال لعل مكان لست في هذا القول هو بعد كرجي عن الحصول فان الحج المتفق على ان  
بالزيارة فيه بعد لكن اذا نصب فان ذلك لان لا تضمر لا بعد الفاء في جواب الاشياء الستة  
التي احدها التتمية كما سبق انفا وهي القزينة المانعة عن حمل لعل في التوقع وقد لمح  
فيها معنى التتمية من قوله تعالى اهل ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب  
للمعنى الذي ذكره وان لعل لتوقع مرجوا وخوف ولكنه كثير في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع  
المرجى ملازم لمعنى التتمية فاجيب كما يجب التتمية واعلم ان ذكر لو لعل في توليدها معنى  
التتمية ههنا استطراد لانه في بيان توليد ابواب الطلب الستة سوى صليها حيث كان من سبب  
من وجه مما موله وان كان مبنا من حيث الطلب ولذا كلما فرغ من ذكرها قال او كما اذا  
قلت لمن تراه انزل نعطف باو على قوله او كما اذا قلت هل لي من شفع دون كذا وكذا لانه  
عطف بكذا حال لا تنزل فتصيب خيرا لم نقل بالنصب لانه متعين فانه احد المواضع  
استعمل ان يكون المطلوب ههنا الاستفهام التصديق حال نزول الصاحب لكون حال نزول  
الصاحب حاصلا والطلب يقتضي ان لا يكون حاصلا وقت الطلب وهي القزينة المانعة  
عن حل الهوى عن الاستفهام وتوجه الاستفهام الى ما ليس حاصل وهو الخفي النزول  
مع محتمل كذا ولكن لكون ذلك غير معلوم عاضده في منه الحال ويفيد العرض فانه يعرض عليه  
بجنته النزول اتفعل هذا اي ايداء الاب امتنع توجه الاستفهام الى فعل لا يدار اي امتنع  
ان تطلب ههنا الاستفهام فعل لا يدار لعل حاله اي لانك عالم انه فعل لا يدار لان العرض  
انه يرد به بقوله لمن تراه يوزي الاب وتوجه الطلب بالاستفهام الى ما لا تفعل فاما لا يدار  
تبين لما لا تعلم من خواص تحسين بيان ما لا يلبس لكونه مجهول الحال فان العاقل لا يقول شيئا  
ولا يستحسنه وكذا الاستفهام الاكثار والزجر اي لم تفعل هذا او لا تفعل مع حكيم مع حكيم  
عاقل لان الخطاب ههنا عام وان كان حق الخطاب ان يكون مع معين لكن فغير ترك الى غير معين  
قصدا الى ان فطاعة حال هاجي الاب بلفظ من الظهور الى حيث يمنع خفا وهما لا يختص  
حكم احد دون احد واللام في النفس لعمد المقدور المدلول عليه بقوله بهج وحقة الاضافة  
الى الهاجي فلا يجي باللام قطعت عن الاضافة لانهما عوض عنها وذلك لان من عاذة الناسك عدوا  
باحسانهم ومفاخر اباهم وذموا احدا بلوم ابيه وعاد في ذكر مساوي ابيه ذكر مساوي نفسه  
امنع اجراء الاستفهام على ظاهر الاستفهام وهو السؤال عن كون مجو الاب هو مجو نفس الهاجي ام لا  
لاستدعائه اي استدعاء اجراء الاستفهام على ظاهره لتعليل امتناع اجراء الاستفهام ان يكون  
الهجوي مجو لا اجلي فاعلمه ضمير مجو اب اي احتمل عندك مجو اب فتجزم مفعول اجلي الوعظ  
غير هو النفس تقول منه من الاستفهام معونه امتناع اجراءه على ظاهره لا كذا ولا كذا بلح

وهو اسفاؤه / انزى  
الى قوله لمن تراه  
لا ينزل صح



التعبي يسقى الادب لا يتقرب به ولا يراعيه الا ان اريدت فلا تاتي الخاطبة عالم تاديبك فلا تاتي  
وهو حاصل انك على تباديك فلا تاتي حاصل انك مودب وتولد من الاستفهام على اصله في هل ان  
المخ يقر منه لمنازع اجرائه على اصله لمن بعثت العائد اليه من محذوف اي بعثته وانت تراه  
الواو الحال لمنع الذهاب عن توجبه الاستفهام الى الذهاب لكون الذهاب معلوم الحال فلو  
لم يذهب بعد واستدعى استفهام شيئا مجهول الحال معطوف على لا منع مما لا يسر لذهاب  
مثل صحيح بالنسبة انه بدل من شيئا والاستبطاء الاصابة على صفة البطيء والتحضيض اي على  
الذهاب التصلف موان تدعى الرجل شيئا فوق ما يطبقه تكبرا وكذلك الصلف وزعم الخليل  
ان الصلف مجاوزة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبرا ورجل صلف وقد تصلف وانت  
تعرفه جملة حاله من متصلف لم تنعت معرفتك به عن استفهام اي استفهام معرفتك به  
وتوجبه الاستفهام الى مثل اتظنني فان ظنه مجهول الحال وتولد منه انكاد على تصلفه  
في التعجب في عجبكم وتعجب الاهد من القدر هو جعل الشيء في قراره بحكم صحيح السماع  
بالا السببية او الاستعانة اي لمنع ان يكون المطلوب بالامر اي بقوله افعله حصول ذلك  
الامر المتعجب سبب حكمك او باستعانة حكمك والاول اوجه عليه على الامر الذي تدعيه  
الباء معلوق بالحكم اي سبب الحكم بالمنع ذلك الامر والتخذي قد سبق معناه فتدبروا انك ادبته  
جملة حاله حق التاديب مفعول مطلق على الشتم لمواه او وعدته العبد ابلغ الايراد مصدر  
على ذلك شتمه لمواه اي انذرت له وفعلت ذلك لفعلت كذا وكذا والحال انك ادبته او  
او عدته وتوجه الامر لكونه اي ترك الاشتغال المعنى ليس المراد طلب ترك الامثال لخصوله  
وتوجه النهي الى غير حاصل وهو ترك الاكتراث اي الالتفات المناسب وجوده وقت ترك  
الامثال غير الواجب وقوعه عنده لوجدان ترك الامثال مع وجود الاكتراث وتولد الاكتراث  
وقوله لا تكثر يستوجب عقاب المولى عبده والمعنى قل هل يحدث من عدم الامثال  
عدم الاكتراث لا عتيدك وهو التهديد وانما جاز التهديد بلفظ الامران الممدد كالمأثور  
بانه ان نفسه يتطلم حاله من اقبل لخصوله اي الاقبال وتوجه البناء الى غير حاصل مثل  
زيادة الشكامة معونة قرينه الحال اي التطلم وتولد منه من البناء لا غل على زيادة الشكامة  
والتظلم لما فرغ من النبيه على ابواب الطلب وكيفية توليدها لما سويها ومن لا غل  
الابواب الخمسة قال ولتقصص على ما ذكرنا لان المقي ان لم يستضي بصباح يسر ان لم يستضي  
باصباح يصبح اي ان لم يجد عليه هذا القدر لم يجد عليه اكثر من ذلك فاقبلين حال  
من نقص اي ناقلي الكلام الى البحث والنظير في كل واحد واحد من ابواب الطلب  
وانه اعلم **الباب الثاني في التمني** كما قدم التمني في صدر القارئ  
عند تنوع الابواب على نوعين وهو وجهه قسم لا مشارك له في ذلك المعنى وهو ان  
يقدمه قد تم تصحيح الابواب لكون ترتيب الكلام على وتيرة واحدة قوله واقالوه هل  
في افادتهما معني التمني جواب سؤال معنوي انه قال علم ان الكلمة الموضوعية للتمني هي  
ليت وحدها اتجه لسائل ان تقول فماذا تنزعني لو وهل في افادتهما معني التمني اجاب  
وقال قاهما في ذلك فالوجه ما سبق اذا ادانه لما نصيب بعد الفاء الواقع في حين لو ان نصيب

لع

لا بعد الفاء في جواب الاستفهام وهو يفيد تقديم غير الواقع واقعا فاما مضى مثل الت  
ناسب ان تستعمل لو في معنى ليت مجازا ولما المنع اجراء الاستفهام على اصله في هل ان  
من شفع في مقام الخيال امكن التصديق بوجوده ولما التمني يكون هل مجازا من ليت  
اختلف في حروف التحضيض التندم منهم من يقول انما حروف موضوعية هكذا ابتداء  
من غير تركيب ومنهم من يقول انما مركبة فلهذا خلاف قال وكانت ولم يحزم ما خونه  
خير كان منهما من لو وهل مركبة خبيثانه مطلقا بحال من المستند في مركبة التنيبه  
صحيح بالرفع انه فاعل مطلقا يقول لشبه ان يكون اصل حروف التحضيض لو وهل تركب مع  
لا وما المزين تنى للنسبة على تضمين لو وهل معنى التمني واذا كان الامر على ما ذكرنا فادوات  
هلا كرميت زيدا ما تنوع فعل الماضي بعدها او قلت لا بقلب الهاء منه وانما قال ذلك لستقم  
قوله اصلها هل ولو او لولا ولو ما فكان المعنى تشبه ان يكون المعنى بناء على التشبيه الاول  
لنتك كرميت زيدا معنى تمنى الكلام زيدا غير الواقع فاما مضى واقعا ويفهم منه التندم لانه  
لا معنى للتحضيض على ما مضى واذا قلت هلا تلم زيدا فكان المعنى اي تشبه ان يكون  
المعنى لنتك تكمه متولدا منه معنى السؤال والتحضيض اي الحث على الفعل والتماسه  
**الباب الثاني في الاستفهام** الاستفهام كلمات باسم الجنس ليعر جميعها وبيان بنوع  
الهمزة وبكسرها اعاد الباء اليه ليشير الى انما لفته بنسبها ولم يدخل في الحكم نابعة بالعطف على  
الاول وهي لفته بنى سليم حكاهما الفراء وبه قرأ السلمي اتيان بعثون قيل هي هكذا  
موضوعية ابتداء ومن غير تركيب وقيل اصلها اي اوان ترك همزة اوان والياء الثانية  
من اي وقيل لاولوا بيا لاجتماعهما والسابق منهما ساكن وادغم كما وقع عندهم لكن هذه اللفظة  
اي كس الهمزة يؤيد اباها لمنازع ان يكون اصلها اي اوان لانه حينئذ لا معنى لكسر  
الهمزة لاسفاته في الاصل وهذه الكلمات بحسب اختصاص بطلب التصور والتصديق والالا  
احتصاص ثلاثة انواع احدها مختص بطلب حصول التصور اي بطلب هذا التصور فقط  
وثانيها مختص بطلب حصول التصديق اي بطلب به المصدق لا غير وثالثها مختص  
قبيل لا منهما بل بطلب به ايتا شئت وقد نهت اي عرفت فيما سبق في مفتوح ثانون  
الطلب وهو الذي نحن فيه ان طلب التصور معناه راجع الى طلب تفصل الجمل او الى تفصل  
المفصل بالنسبة فلا افتقار الى تصور ههنا واذا تأملت طلب المصدق صادفته راجعا  
الى طلب تفصل الجمل ايضا ومما يفتقر الى تفصل الجمل طلب تعيين الثبوت اي ثبوت المسند اليه  
او الاستفاء اي استفاء المسند عن المسند اليه في مقام التردد تردد المستفهم المتخبر طرقة  
عنده دون الاستئناس فهو منه من بين في طلب تعيين احدهما التخلص عن ورطة التردد  
والهمزة من النوع الاخير اي المختص فهو اعلم تصرفا من اخوانها ايتا لهما الاصل هل  
محمولة عليها فاك سببه ان هل معنى قد لا انهم تركوا الف قبلها لانها لا تقع الا في  
الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله اهل راونا بسفح العاق ذى الاكم ولما  
على وجه العموم انما اخصر من اخوانها في اللفظ تنصص فوافيها لسهولة اللفظ بها اكثر

على وجه الخصوص



من احوالها تعول في طلب التصديق بالهمزة احصل ان اطلاق سائلا عن ثبوت انطلا  
مطلقا وهو تفصيل الجمل وان يدع منطلق سائلا عن ثبوت انطلا لزيد متبدا وهو تفصيل  
المفصل بالنسبة فهي يدخل في الجملة النعلية والاسمية وفي طلب التصديق بالهمزة  
جانب المسند اليه ادبني الاناء ام عسل طالبا تفصيل المسند اليه المفصل بالنسبة وفي  
طرف المسند في الخائبة ديشك اني الحب ام في الزق طالبا تفصيل المسند المفصل بالنسبة  
نانت في الاقل تطلب تفصيل الظروف وفي الثاني بعصل الظرف لا تطلب به بل لا  
التصديق بيان للنوع الثاني كالمثالين المذكورين واختصاص هل بطلب التصديق  
ان يقال هل عندك عمود ام بشد باتصال ام لان المتصلة وضعت لان تطلب بهما تعيين  
احد المستويين في علم المستفهم عنهما للسبوق على النسبة الحاصلة ضرورة لانه قد  
علم ان احدهما من كائن لكن بعينه فستحيل طلبها بالمتصلة من جهة الوضع وهي  
الحصول وهل يخص بطلب التصديق ولا يكون الحكم حاصلا فيبينها تقابل فالجمع  
منهما يبرز في معرض الترخي للجمع بين الاروي والتعام ولانه يلج من المناقض  
ان المتصله توذن بالعلم بها وهل باسماء العلم بها فكذلك قلت العلم بها حاصل غير حاصل  
دون ام عندك بشد بانفصالها التي بانقطاع ام يعني الصنع مع المتصلة ولا يمنع مع المقطعة  
ان المقطعة لطلب التصديق الاتري ان الجواب في الاول بزيد او غير و في الثاني بلا او نعم  
فلا تقابل ولا انقض و انما قال ام عندك بشد بشد اريدك بحقق انما المقطعة وتتمتع على المقطعة  
لان للمتصلة المكون كذلك ويكون الكلام جملة واحدة اي لا يقع بعد المتصلة جملة ابتدائية واعلم  
ان ههنا خفا لا بد من اتفاق علمك انك من النفع في تحقيق ما نحن له قال العلامة فقلت  
شروط كون ام المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة وعلى هذا لا يكون هل عندك عمود  
بشدة من صور اتصال ام ثم اجاب فقال قلت لا اسم ان الشرط ان يلي الآخر ما يقوم مقام  
الهمزة وفي السؤال والجواب بطرقتا اولافلات هذا السؤال غير وارد من اصله لانه  
في سان اسناع اجتماع هل مع ام المتصلة لغتان شرط ما هو وضع هل موضع الهمزة وذكر الخ  
ام عن كونها متصلة وانما كان واردا ان لو قال بصحته و لست ثانيا فلا يمنع ما اطبق عليه الخ  
باسمهم ومثله ذلك غير مسموع وقد استقصيت الكلام في ام في كلامي عيم في اول الفن الثالث  
الحالة المقضية لترك المسند وتبين هل رجل عرف وهل زيد عرف عطف على اسنع اي ضعف  
ان تقع الاسم المنكور بعدها مرفوعا او اسم المعروف بعدها منصوبا لعلها فعل دافع مستند و بارز  
كالمثالين المذكورين وذلك اختصاص هل التصديق وهذا يقتضي حمله الحكم الاسناع لتفصيل الحاصل  
ورجل له احتمالا لان مختلفان ترقى وضعف محتمل ان يكون الاصل عرف رجل على الوجه البعد  
سبق ذكره في الحالة المقضية لترك المسند وهو ان رفع الفعل الواحد اسمين مظهر ومضمر مثل  
الكلبي البكر اعث فكون في عرف ضمير ورجل انما مرفوع به او بدل عنه اعني من المستند ثم قد علم  
الاختصاص في التقديم يستدعي حصول التصديق ففسر الفعل في التقديم ومن هل تدافع فتبين  
وتحتمل ان يكون متبدا ولا يتقدم فيه على ضعف بالنسبة الى الاول لانه ليس على شرط الابتداء فعملها  
لا تدافع فجوز على ضعف وتبين دون ان يمنع وكذلك زيدا له احتمال التقديم لم تعرفت لم تشغل

عن زيدا

عن زيد بضميه يجوز ان يكون منعوله قد علم المحصور يستدعي التصديق نفس الفعل فرفع  
ما بضميه هل واختم الحذف منعوله وزيدا منصوب بفعل سكوت عنه ينسره المنطوق به فلا  
اختصاص فلا تدافع حينئذ فتبين ولم يمنع ان هذا الفعل اولى دون هل نرا عرفته اي خرج  
ذلك ولم يمنع هذا لان الفعل منه قد اشغلك عن زيد بضميه فتعين نصبه بفعل خبره لا يكون  
فيه تقديم مستدعي للتصديق فلا تدافع يقتضي التيق وفيه تسامح ان زيدا وان نصب بفعل مضم  
بحوز ان يكون التقديم عرفته زيدا عرفته وان يكون زيدا عرفته بضميه بالتقدم على انصر عليه  
في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فكان الكلام فيه كاللزام في زيدا في فت تناقل لم تمنع  
ارجل عرف وان تدافع اي اذا وقعت موقع هل الهمزة ان المثالين وان احتملا التقديم المستدعي  
لحصول التصديق نفس الفعل لان الهمزة محتمل ان تطلب بها التصديق دون التصديق فلا يقتضي  
حينئذ اسفاء حصول التصديق فصيح ولم يمنع وهما تعيين انه بطلبه للتصور ان تقدم الاسم دل على  
ان الشك في الفاعل والمفعول دون الفعل كما استنف عليه لما سبق تعليل فتبين واذا استحضرت  
ما سبق من التفصيل في صور التقديم في الفن الثالث في فصل اعتبار التقديم والخاص مع الفعل كما  
ان تمندى الى اللام صلة متمندى ان اصله ان تعدي باللام او بالي طوئ تراكب ذكره اراد بالمطوى  
ذكره ما اشترى اليه من تقدم رجل ومن استعمال الفعل عن زيد بضميه ومن لا تخالين وفي الجملة  
ما خلى المتن منه ههنا وهو مذكور في صور التقديم من التفصيل ويمكن ان اراد به ما تعلق باسم  
النكرة من البحث اذا قلعت الفعل فيلطف به نحو عرف رجل كان الشك في الفعل نفسه وكان  
غرضك من اسئها ما ان تعلم وجوده واذا قلت ارجل عرف فبدلت بالاسم كان الشك في الفاعل  
من هو وكان التردد فيه وفي الاول انت تسال هل كان معرفه من واحد من الرجال ام من امرأة  
وفي الثاني تسال عن جنس من عرف ارجل هي ام امرأة ويكون هذا منك اذا كنت علمت انه قد عرف  
عارف ولكنك لا تعلم جنس كل العارف فسيبيك في ذلك سبيك اذا اردت ان تعلم عين العارف  
فعلت ان يدع عرف لم عدو والجنون تقدم الاسم في المسئلة الاولى والمعنى بحاله ان تقدم يكون اذا  
كان السؤال عن الفاعل والسؤال عن الفاعل يكون اما عن عينه او جنسه واذا كان كذلك  
كان محالا ان تقدم الاسم النكرة وانت لا تريد السؤال عن جنسها لانه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق  
من حيث لا يبقى بعد الجنس لا العين والنكرة لا تدل على عين فتسأل بها عنه ويولد ما ذكرناه لم يمنع  
ارجل عرف وزيدا عرف ومن خصائص هل تفصيل الفعل المضارع بالاستقبال واذا كان كذلك  
فلا يصح ان يقال هل تضرب زيدا ويؤخرك صحة فتمكنه مستند على صحة انضرب زيدا وحق  
لما في الاولين تدافع طرفي الكلام اوله واخره فان هل خصص الفعل بالاستقبال في الجملة الحالية  
تقديره بالحال اعني بزمان التكلم فتدافعان بخلاف الثاني في ان يكون المضرب واقعا من الحال الشارة  
الى فاذا ذكرنا من التعليل وحرف الجر متعلق بفعله فلا يصح وحوز ان يكون معنى الباء اي بواسطة  
كون الضرب او سبب كنه واقعا في الحال ويكون هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الاستقاء  
وقد بينا في فصل القصة في الطريق الثاني له وهو النوع والاستثناء ان اثبات الذات اي ما هي  
والحقيقة وتبينها الاصح وانما الصحيح ان تثبت وتنفي صفاتها ولو ازعمها ومعارضها ولا يقتضي  
هل الخصيص بالاستقبال المحتمل ذلك لكن محتمل او لشي محتمل ان يخصص الاستقبال وهو الصفات



ايضا لا الزمان بشهادة قوله وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الزمان لا لا  
الذوات لان الذوات من حيث هي في النظر اليها لا الى شئ خارج عنها ذوات فاما مضى وفي الحال  
وفي الاستقبال اختصاص لها بزمان دون زمان حتى توجد في بعض دون بعض فحينئذ  
سغير الزيادة وقال العلامة الميراد بنو له لما احتمل ذلك المضارع دون الماضي لانه شائع ويحتمل  
ان يختص الحال او الاستقبال وفيه تعسف لان الغرض من هذا الكلام ان يبين ان له ان يارده اختصاص  
بالاموال واذا قلت ولاستدعاء هل الخصيص بالاستقبال للمضارع دون الماضي وانت تقول ان  
احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا استلزام المقصود فتأمل ولا ان الشبهة تخص  
الماضي بالاستقبال فهو محتمل ايضا ذلك فاهل استلزام اني نستنتج ما ذكر من كونه والنسبة والاستدعاء  
والعلم من اختصاص لاهل دون الهمزة وانما قيد بالزيادة لان الاستدعاء اختصاصا بالفعول غير  
ان هل اشتد اختصاصا بالمعاني المذكورة عما يكون اليا معول بالاختصاص وكونه اسم يكون زمانيا  
خبر كونه واظهر خبر يكون كالافعال مثال كمن اظهر في نسبته الى الزمان ان له اختصاصا  
بموزماني الا ان له زيادة اختصاص بالافعال وانما قال اظهر ولم يقل عما موزماني تفاديا  
اسم الفاعل لانه يدل على الزمان ايضا بالعرض ايا الذات فانه يعمل على فعله بشرط ان يكون في  
الحال والاستقبال وسئل عنه هذه الدلالة اذا كان معنى الاستمرار تقول ردد ما لك العبد وقال  
تعالى مالك يوم الدين معنى الاستمرار من وجه وكذا تفاديا عن اسم المفعول لانه يعمل على فعله بشرط  
كونه في معنى الزمان ولما الفعل فلهذا الزمان لانه جزم مفهومه لانما رده وظهر من ذكر ان  
كون الفعل زمانيا اظهر من غيره وهذا قياس متفصل من الشك الاول وصورته هل يختص بطلب  
الحكم بالتمتع بالاثبات والنفى بالاثبات فتوجه ان الى الصفات دون الذوات يمنع هل يختص بالصفات  
ثم تتوكل هل يختص الصفات والصفات محتمل لاختصاص بالاستقبال دون الزمان منع هل يختص  
بما هو مختص بالزمان كالافعال ولذلك اني لم يكن اختصاصا هل بالافعال المذكور دون الهمزة  
قوله تعالى فهل انتم شاكرون ادخل في الانبياء عن طلب الشكر اني ادل على الاعلام بطلب الشكر  
من قولنا فهل تشكرون او فهل انتم تشكرون لما ان هل لان هل تشكرون مفيد للتجدد لان الجملة  
فعلية اني هل تجد ثوب الشكر والتجدد منه هل انتم تشكرون مفيد للثبوت والاستمرار اني  
هل انتم ثابتون على الشكر مستمر عليه فذلك يدل على طلب احداث الشكر والتجدد وهذا  
يدل على طلب الشكر الثابت المستمر وانت تعلم ان ابراهيم ما يستجد في بعض الثابت ادل  
على كمال العناية بحصوله من اتقائه على اصله فصيح انه ادخل في الانبياء وهل انتم تشكرون كذلك  
مفيد للتجدد ايضا لان اصل الكلام فهل تشكرون تشكر ان تشكر ان تشكر ان تشكر ان تشكر  
اي ذهب الفعل لا ادخل في الافعال لا على الوجه الضعيف وسئل هذا المعنى ثم حذف الفعل اختصارا للدلالة  
ضميره عليه ليدل بعد ذهابه منفصلا فيكون وزان هل تشكرون في افادة التجدد  
ولما كان نقول ان هل اتا المعنى قد على مدح سبويه مكان بالفعل والى فاذا وقع بعد  
الاسم كان كوقوعه بعد تد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا وانما موضع الاستدعاء هو مقصود  
في المعنى فكان ذكر الفعل بعلة لفظ ما نفيا ولا يرد عليه ان يدخرج من الهمزة تصرفا  
فيها ما لم تصح قوا في هل وقد سبق ولذا جاز انما حضرت ولم يجز هل ردد حضرت وتوبد

يبعد

ما

ذلك ما قال صاحب المنفصل والمبغوض في قولهم هل زيد يخرج فاعل فعل خبر نفسه والفاعل  
وذلك وان كان موحيا ان المسئلة لا شذوذ فيها وانما سألنا في ان يدخرج ليس كذلك  
بل سألنا في شذوذ على شذوذ مقتدر على ما ذكر فهو وجه القول الضعيف واذا كان الامر كذلك  
فالتقدير فهل تشكرون انتم شاكرون وموافقا للتجدد لانه يدل على الاستقبال وهو عامل على فعله  
ويمكن ان يقال ان اسم الفاعل ان دل على التجدد لم يدل عليه الا بالعرض وانت ايا لفظ الي  
ذاته فلا دلالة له على الزمان فليست التجدد وانما تشكرون كما تشكرون فانما جملة اسمية تدل على  
قال ان هل تشكرون مفيد للتجدد قيل ما تقول في انما تشكرون فانما جملة اسمية تدل على  
خلاف التجدد قال وان كان انما تشكرون بنى عن عدم التجدد لكن انما تشكرون عن عدم التجدد  
دون اني احطوا انهم من انما تشكرون فلهذا تجدد فهل تشكرون فانه ادل على ذلك منه كما ثبت  
قيل ان هل ادعى للفعل اني اختصاصا به من الهمزة حيث تدخل الهمزة على الجمل من غير ضعف  
دون هل فترك الفعل الى اسم مع هل يكون ادخل في الانبياء ادل على الانبياء عن استدعاء المتكلم  
ان مقام مثل هذا الكلام عدم التجدد من ترك الفعل مع الهمزة التي هي اتم تصرفا وذلك  
لما ذكرنا قبيل هذه من ان بروز ما هو المزم للفعل المقصود للتجدد في بعض ما منقضى  
للثبوت وموت ترك الفعل الى اسم ادل على استدعاء كون المتكلم للثبوت الخالف للتجدد ولتقوية  
استدعاء هل وطلبه الفعل دون الهمزة لا يحسن هل زيد مطلقا منع هذا الكلام من  
موقعه الا من البلغ ان الكلام اذا استحسن من بلغ لا يمنع ان لا يستحسن مثله من غير البلغ  
وان اتحد المتكلم ان كان انه لا يورد هذا الكلام على الوجه الذي مكسوه جزالة والمعنى في ايراد  
وهو ان ترك الفعل مع قوة داعي هل اليه انما يحسن اذا كان لصاحبه كالعناية بطلب حصولها  
الحكم على حمة الثبات واستمرار دون الحدوث فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما اجمعه ليسا ق  
ومن صاحب له عتاف بجهات الحسن والامتنع جعل الكلام منه على غير هذا وتعدى عن الحسن  
لذهاب كسوته كالحسن نظير قوله ليبيك يزيد صارح لخصومة من كمال الجدي على ما سبق  
اي في الحالة المقصودة لترك الفعل وتعدى ايضا شرح هذا البيت ثمة والخطب اني شان  
عدم استحقاق ترك الفعل مع الهمزة وقبحه في مثل ان زيد مطلقا من غير البلغ اهون ليسد  
واسهل من تركه الفعل مع هل ان الهمزة تقع بعدها الجملة اسمية والفعلية فلا خلاف هل فاذا  
ترك معها الفعل غير البلغ كان ذلك اهون واكثر اما الخيرة اني وانما سألنا ما استفهم  
من كلمات الاستدعاء من النوع الاول من طلب حصول التصور مبين للنوع الاول على تفصيل منه  
من هذه الكلمات اي كلها مشتملة في طلب حصول التصور كانه على تفصيل منها لا بد من تأمل  
عليه على ذلك التفصيل الجملة صفة التفصيل الصحيح تفصيل لوجوب الاثبات حقيقة التطبيق  
اصابه التطبيق وهو موصول ما من العظمين والهاء للكلمات ولست وجب محتمل خبر من احدهما  
مرتفع على الفاعلة مستكن عائد على الكلام او المقام ومنسوب على المعقولة راجع الى الموصولة  
من الصلة غير انه حذف كالحذف من الصلة تقديره لصح من ان اصابت كلمات الاستدعاء في  
الكلام مستقيمة على المعنى الذي يستحق الكلام اياه وقال العلامة فاعل استوجب خبره  
يرجع الى الموصول ومنعول يستوجب محذوف وهو خبري عائد الى تطبيقها وطلبها في المعنى

طع



الذي يرجع الى الموصول وهو غير مختار لانه ما لم يسأل عن الجنس لم يطلب بهما الحقيقة و  
المايئة تقول ما عندك يعني ان اجناس الاشياء عندك الى اخره وذلك لانه اشارته منه الى ان ما  
مبهمه تقع على كل شئ على ارضي العالم وغيره في العلم لشيء يمنع كل من بعيد ما ذاك فاذا  
شعرت انه انسان قلت من هو وكذا في قول ما الكثرة الى قوله ما الكلام اي ما شرح هذا الكلام  
يعني وما يطلب بهما الماينة نطلب بهما شرح الاسم كما يقولون ما الحقيقة ولذلك فصله عما قبله  
وجعله بابا على جباله وقيل هو سؤال عن ماهية مسمى الكثرة يعنيها من غير اول العلم فلو كان  
فانه يعقوب ومن السهل ما خطبكم هذا مثال لانها على غير اول من القرآن وفيه اي في الترتيل  
ما تعبدون من بعدى هو مثال الاطلاق على ذوى العلم من القرآن ويعضده تفسيره بمن الذي  
يختص بالعلم في قوله اي من في الوجود ثور شره ثورته تقدر ثورته في العبادة او عن الوجود  
على الجنس يقول ما ذري اي اذا سئل عن المعرفة على او غير علم هو سؤال عن وصفه فجاوبه ما ذكر  
او ما شاكل ذلك او ما يشابه الكم الفاضل من الصفات كالعلم والعقل قال الميرزا هذا  
الرجل سؤال عن الصفة فجاوبه عالم او جاهل ولكن ما للسؤال عن الجنس ان لا ما قبله  
الحقيقة وطلب بهما الوصف وقع من فرعون ومن موسى ما وقع من السؤال والجواب في الشيء  
ومن التعجب والاستعجاب ومن التعليل لان فرعون دليلا لتعليل ما وقع منهما حين  
حدث كان فرعون جاهلا بالله يعتقد خبره بخبر واحد وحال ان هو الخفة من التعليل ومعه  
الشأن اي انه لا وجود مستقل قائما بنفسه سوى اي الا اجناس الاجسام اعتقاد من  
مطلق اي يعتقد اعتقاد لا ينظر له صفة كل جاهل موسى من قول سمع وقال حال من موسى  
وقد سبق ما فيه وقد قدره انا رسول رب العالمين مقول القول لم يثن في قوله انا رسولا  
ربك لان الرسول يكون معنى المرسل ومعنى الرسالة تجعل ثمة معنى المرسل لم يكن يد من  
ثبنته وجعل معناها الرسالة في زك الثبوت فيه اذا وصف به بين الواحد والثنية  
والجمع كما جعل في الصفة بالمصادف صوم وزور في قولهم انا صوم وزور انشراح صاحب  
الكشاف الكني اليها وخير الرسول اعلمهم بنواحي الخير جعل الرسول الجماعة واستشهد  
صاحب الكشاف على كونه معنى الرسالة بقول الشاعر لقد كذب الواشون بما فقت عندهم  
استدوا ارسلتهم برسول اي برسالة والا كان معدي بالي لا بالباء ويجوز ان يؤخذ  
لان حكمهما لتساويهما واتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما لذلك ولا اخذ كان حقا وحدا  
فكانهما رسول واحدا واريدها كل واحدنا وقال صاحب الصراح انا رسول ربك ولم يقل  
رسول ربك لان فعلا وفعلا يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع عند وصون  
فقال وما رب العالمين عطف على سأل كانه قال اي اجناس الاجسام هو هذا السؤال لانه  
ان يريد به اي شئ من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها واي ان يريد به اي  
شئ من الاشياء هو على الاطلاق فتبين عن حقيقة الخاصة ماهي وحين كان موسى عالما  
بالله اجاب موسى عليه السلام عن الوصف في كلامه الوصف ما استدل به عليه من انفعاله  
الخاصة لانه لم يبق له ان لا يشهد وعرف من الاجرام والاعراض وانه شئ مخالف  
للشياء ليس كمثل شئ وبارك الذي اليه سبيل وهو الكافي في معرفته معرفة ثباته بصفاته

عن

يشق الرسول  
كلامه

عن

استدل بالانفعاله

استدل بالانفعاله الخاصة على كل واحد والاشياء عن حقيقة الخاصة هي فرق فكل الحقول  
منه يشق الاسبيل اليه والسائل عنه فتعنت غير طالح الحق وهو قوله تعالى رب السموات  
والارض وما بينهما ان كنت موقنين هذا معنى قوله اجاب بالوصف منسها على النظر الى  
الى العلم بحقيقة المتنازعة عن حقائق الممكنات فلما لم يتطابق شواقي السؤال والجواب ان السؤال  
عن الحقيقة والجواب بالوصف عند من يحون الجاهل بالله عجيب فرعون من جوابه من قوله  
اي قومه من جماعة الجملة بيان من حوله ومن حجاج قومه قيل كانوا اخسائه رجل عليهم  
الاساور وكانت لهم لكل خاصية فقال لهم من حوله الاستمعون اي انا اسمعون قوله سألته  
عن ذاته وهو يجب بوصفه ثم استمر موسى يعني في قوله موسى سئل بقوله انه لم يعلم  
انهم لم يثبتوا بجوابه لانه لا اعتقادهم الفاسدان اجرام السموات والارض غير فقيرة الى قوله  
او انما خسرته الوجود حكمة من عند ذواتها عدل الى ما لا ريب في احتجابه الى محمد علم  
فادر وما كان شئ من الممكنات اقرب اليهم من انفسهم وانفسهم بما هم قال ربكم وربنا انكم  
الاولين جنته عناء الجنون وطربه حيث سماه رسولهم فقال فرعون ان رسولكم  
الذي ارسل اليكم الجنون وحين لم يريم موسى يفتنون بجهنم لما يتههم عليه صلاته  
يفتون فقال فطنت للشئ بالفتح في الكثرين من فساد ميمنة لما يتههم عليه سألته  
والحقاء وصف المسالة بصفة صحتها واستماع يعطوني على فساد جوابه جواب موسى كم  
في الكثرين هذا ايضا وصف الجواب بصفة صحتها غلط في الثالثة جواب حين لم يريم  
اي ثلث سئل عن قوله رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنت تعقلون واعلم  
انه عليه السلام اقر في الجواب لان ذكر السموات والارض وما بينهما استوجب الخلاف كلها  
من انفسهم واما اسم المشرق والمغرب ثم خصص من العام للبيان انفسهم واما اسم لان  
اقرب المتطور فيه من العاقل نفسه ومن ولدته وما شاهده وعاش من الدلائل على الصانع  
والناقل من هبة الى هبة وحال الى حال من وقت ميلاده الى وقت وفاته ثم خصص في  
والمغرب لان طلوع الشمس من احدى الاقطبين وغروبها من الاخر على تدوير مستقيم في فصول السنة  
وحساب مستقيم من اظهر ما استدل به وانه عليه السلام جاد لهم على حسن الجواب والاب  
فقال ان كنت موقنين اي ان كان يرجى منكم الايقان فلما رأى وشاهد منهم شدة الشك  
في العناد وقلة الاصفاء الى عرض الحجج خاشع وغلط وعارض ان رسولكم الجنون يقول  
ان كنت تعقلون وتحمل ان يكون فرعون قد سأل عما عن الوصف في قوله وما رب العالمين  
اي ربهم تطلب لعل ان يكون سأل عن الوصف وهو اللان حاله لدلالة الكلام عليه عند  
عند فرعون مشركا من نفسه نفس فرعون ومن بين دعاه دعا من عون الله الوحي  
موسى فاعل دعاه في قوله انا رسول رب العالمين يتعلق بدعاه لجملة لتعليل الشك في كونه  
وفروط هو بالنسبة اسم من قولهم اقرطاني لاني انا جاز فيه الحد يقال ايتاك والفتا  
في الارض عتوه اي فرعون من عتاه على وتسويل وتزيين نفس فرعون الشيطان اذ اذنه  
الى الفاعل لفرعون ذلك الضلال فيقول النفس من ادعاه الربوبية سان الضلال اذنه  
معطوف على ادعاه انا ربكم الاعلى ونفع الشيطان في شؤبه موافقه لانه معطوف على ادعاه



تسليم بسبب تسليم اولئك اليها ثم اى قومه وملائمة له لغزوت اياها اى الذين يتبعونه واذعانهم  
اى خضوعهم لغزوتهم بذلك اى بقوله انا ربكم اوباد قاء الذين يتبعونه وتلقينهم اياه اى لغزوت  
رب العالمين وشهرة لغزوتهم فيما بين قومه بذلك رب العالمين الى درجة غائبة لشهرتهم  
دعت الدجاجة السحرة اذ عرفوا اى السحرة الحق وخدوا اى السحرة ستطوا سحرهم اساجرت  
لله وقال السحرة لئن انا رب العالمين الى انتهاء الخانة لرغبت ان يعقوبه الى ان ما تو عقيب  
قولهم لئن انا رب العالمين بقولهم رب موسى وهارون نغيا للنفي انما هم ان بان لغزوت  
مخدوب الباء قياسا من التهمة وان يكون رد على ان يكون ذلك السؤال من عند لغزوت اى  
ومارب العالمين على كائنات على طاعة خفية مخفية الياء مصدر طمع مثل طمعا ان يجري ان يجري  
مخدوب الجاء موسى في جواب لغزوت على نهج تخفيف الهاء حاضري لغزوت لو كانوا اى  
الحاضرون المسبوقين خبر كان في وجهه وجه لغزوت بدل موسى اى كان سؤال لغزوت  
من موسى على طمع ان يجيبه موسى عما يجيبه قومه لو سال قومه فانهم يصفونه بصفات  
تخصه يجعله يجعل جواب موسى محطوف على ان يجري المخلص مفعول ثان لجعل الجمل على  
الطاعة اى الجمل لغزوت محال موسى عدم اطلاع لغزوت على خلق شان موسى اذ قلنا حمل  
لغزوت كان ذلك المقام مقام جوابه وسؤاله اوق اجتماع لغزوت موسى بدليل ما جرى فيه  
المقام من قوله بيايته او لو جئت بشئ جبين قال فانت به ان كنت من الصادقين فهذا الكلام  
الجرى الا في اول الاجتماع فحين لم يسمع لغزوت المخلص لم يكن له ان يخلصها اليها خبر كان وان  
كان المخاد في خبرها واخواتها الانفصال لم يكن له حال من المخلص العامل سماع ولوا له ما صح  
انتفاع السماع على المخلص تحجب وتحجب لغزوت من قوله وقال الاستغنون اذ واستهزأ  
وجئت ثانيا فقال ان رسولكم يحنون وتنبهون بالناس اى تنسح في كلامه وتنقطع  
وقبل اصله الفهم وهو الاختلاف كانه بلاه بالكلام فاه ما تنبهون من لئن لئن احدثت اليها  
غيري لا جعلتكم من المسجونين بيان ما تنبهون وهذا يدل على صحة الوجه الاجبي وما اليقنه  
الحجب وبكته وصار مغلوبا ترك المحاجة والسؤال الى الوحيد كما موسى الباهوت اذا غلب وحمل  
اذا اذ لم وفي العجزة التي عليها القرآن مبالغة لم تكن في استجبتك وان كان اخصر منها  
وذلك لا جعلتكم واحدا ممن عرفتم حالهم في سجوني وكان من عادته ان لاخذ من يريد سجنته  
فيطرحه في هوة ذاهنة في ارض بعيدة الغنى من ذلك لا يبصر فيها ولا يسمع فكان ذلك اشد  
من القتل والامساك من للسؤال عن الجنس من ذوى العلم وكذا من يبليس فصله عما قبله اليه  
من الملائكة ومحافظة للادب ومنه قوله تعالى من السؤل عن الجنس عنى وفصله عن الخفى على  
المحصلين لان يكون مفعول متكررا وحال من اراد ادعائه الربوبية لنفسه على منكر اذا ما فعل  
له او حال خاطبهما ثم وجد موسى لانه الاصل في النبوة واستدعى الجنبه كلام موسى لما عرف  
من دته لسانه وتعضله قوله ام انا خبي من هذا الذى هو مدين ولا يكاد يبين ناجاب موسى  
بقوله ربنا اياه كانه كان موسى قال في جواب الكهات رب سواى نعم لئن ارب سواى وبالصانع  
الذى اذ اسلكت الطريق الذى بين الصانع والراجع على الموصول مخدوف اى بينه ما جاده اى  
الصانع اذ اذنه الى الفاعل لما اوجد فله نصيب على انه مفعول للايجاد واللام مثلها في قوله ضرب لزيد

والعائد الى الموصول ايضا مطلق اى اوجهه وهى الموجودات وتقدره الهاء للصانع محطوف على  
اياه اياه اى لما اوجد على ما قدر كائنا عليه واتبعته اى تقوت رد على سلكت منه فى السلوك  
مثل قولهم من صدق فهو خير له اى الصدق الخرب اى الدليل على كبره اى ما تالى الخادق  
واحد الخرب اى وهوى ذلك الخرب هو العقل الهادى الى الرشاد عن الضلال لئن كان جواب اذا  
اى وجب عليك الاعتراف بكون الصانع المدعون ربنا وان لا رب سواه اى ولئن لم اعترف بان لا رب  
غيره مخدوف حرف الجح قيا ساستمرا واى اوقات العبادة له كانه ميق ومثل ومن الخلق اجمع  
حق ثابت واجب لا مدفع له الحق لان الآلة دالة على انه خالق للموجودات كلها وعلى انه الخفى القادر  
بالان ان المنعم مطلقا وان ما عداه منقر اليه منقر عليه وذلك بنفسه لقوله ربنا الذى اعطى كل  
شئ خلقه ثم هدى خلقه او لمفعول اعطى اى اعطى خلقه كل شئ محتجون اليه ويرفقون  
به او ثابتهما اى اعطى كل شئ صورته وشكله الذى يطابق المنفعة الموصولة به كما اعطى العنبر  
البهية التى تطابق الانصاف والادب الشكل الذى يوافق الاستماع وكذلك لائى واليد والرجل  
واللسان كل واحد منها مطابق لما خلق به من المنفعة غير ناي عنه او اعطى كل حيوان نظيره  
في الخلق والصورة حيث جعل الحصان والجحرز وجبى والبعير والذئبة والرجل والملاحة  
فلم يزاوج منها شئ غير جنسه وما موعى خلاف خلقه ثم هدى اى عرفت كيف يرتفق بما  
اعطى وكيف تنوعل اليه والله دثر هذا الجواب ما اخصره وما اجمعه وما ابيته لمن الذى الذهن  
ونظره حين لا يصفى وكان طالع الحق فافهم قال بعض من تتبع هذا الكتاب قيل هو  
يعنى من للسؤال عن العارض المشوخص لذي العلم وهذا اظهر لانه اذا قيل من فلان نجاب زيد  
ومخو تحايد الشخيص ولا نسلم صحة الجواب بحول شر وجنى كما نعلم السكاكى والحق انه عام  
لا اخصاص له بقيل عرف ذلك من استعمل كلام العرب ولعن اى للسؤال عما عرفت اى  
نطلب ما يغرب زائبا كان او عروضا لارما او مازنا احد المتشاكين فى اى من عرفت اى  
نشل المتشاكين من الذاتى والعرضى يقول القائل بيان لما ذكره عن ثياب متقول اى الثياب  
هت فطلب من القائل وصفا غير الثياب عليك عما اشارك الثياب فى الثوبية مثل اكرنا س  
هت ام كنان ام حبرس وهكذا قال الله تعالى من عسى عاطف حكاه عن سليمان ايتكم ما بينى  
بحسبها اى لانسى ام الجنى فامثال الاول لا اشتراك فى الخسفة والاختلاف فى الوصف فامطلوب  
وصف يميز بين افراد ذلك الجنس فى البانى لا اشتراك فى الوصف وهو ان الانس الجن والطيور والانس  
كلام جنوده ونحو سبب سنه يؤرعون محبسون اى محبسون قاهم على احرام لاجله قال تعالى  
وحشر سليمان جنوده من الجن والانس والطيور فهم يؤرعون والاختلاف فى الخسفة وهو  
يطلب الخسفة التى تميز المتشاكين فى الوصف وقال تعالى حكاه عن الكفاد اى الذين يفتن  
خير قواما فالعندتان مشتركان فى اماهنة خلقتان بالصفة وامت اى للسؤال عن العدد  
اى هى كناية عن العدد على سبيل التام اى اذ قلنا بيان لما ذكره من انهم اى من رغب الخى على  
الاستدعاء وكذبى وكمر رجلا رايت منصوب الحك على المفعول من رايت وتقول كمر درهم الفصل  
عما قبله لان التميز مخدوف وتقدير المميز بحسب مقتضى المقام والقرينة وكمر مستدأ وما بعده خبر  
وكمر زائد ما كثر او اخصر الاختلاف منصوب على الطيفية يوما او شهرا الاحتمال ان يكون السؤال على



واحد منها على سبيل البديل كم قد سقا او كم يوما لاحتمال ان يكون كل واحد من المسافة والزمان مسوا  
عنه ومنه قول الفزردق كرم عمة البيت فصله عن لأمثله انه يروي على الوجه اللبنة من الاعراب وهو  
تأخر له على وانه النصيب لذلك قال فمن روى نصب لم يميز فيك ان الفزردق ذم جريرا واستخف  
به في هذا البيت فان معناه ان عمتك وخالتك كن من جلة خدم وزعاة البلى في كثير الايام  
وقد عايتا نيت الا قدع وهو المعوج الرشح من اليد والرجل فيكون متقلب الكفا والقدم الى انبيها  
وتيسر التواء في الرشح واقبال في الامام من احديهما على صاحبتهما وذلك من صفات الاسدي غير  
بذلك ان الحلب للنساء وعشار بالكسر جمع عشار وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل  
عليها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم الحاض وانتال تسمى بذلك الى ان تلد وبعد الولادة  
ايضا على عشارى اداد على كره متى فان على لعود المضرة لخلاف اللام وعليه قوله باع الملك  
عليه متاعه وباع الناضى عليه دارة اى كنت مكرها في ذلك وهذا غاثة الاستخفاف والذم ان  
معناه كنتا ستكفن ان تعطين عشارى ويدخلن في زمرة رعاى وخدمى لخصتهن ولما بهن  
من العيب وفيه انه مذموم من جهة الاب ومن جهة اللام لذلك العمة والحالة ولك العرابه فمرواه  
بالجذ كخبرته لان الشاعر هاج والهاجى فخر بما يلزم ولا يستفهم الا على طريق التهم ولك صفة عمة  
والمراد به التقات لان كرم الخبرته للتكثير وان كان بعلة مفردة وبجور ان يكون خبرا خبره بكثرة عمة  
الرايات وقد جعل جرير ذلك وياجر من ادنى وقع من المعطوف عليه والمعطوف بمالفة من المنة  
وخاله معطوف على عمة والعرض الخالات ايضا لما مر وقد عا صفة خاله ولك اخشى مقدرة ههنا  
دل عليها لك الاولى وقد عا في العمة ايضا مقدرة دل عليه المتأخر وحملت على عشارى ان جعل لك  
خبر فخرى قد خبرى وان جعلت صفة فحلت خبرا غيبا وعلقت حال اى حلت عشارى ان انكره  
ومن رواه بالرفع فعمته مبتدأ ولك خبره وحملت صفة او خبرا وكذا قد عا اما خبرا وصفه لم  
منسوب على الظرف او على المصدر باعتبار التفسير اى كحيلة حلت على او كم زمانا حلت  
ومن روى بالنصب فك اسما مائتة على طلب طريق التهم والشحنة كانه قال اعلم ان لك عمتا  
وخالاتا راعيات ولكن لا اعرف كثرتم فاحببى عن عمتين اذا انت اعلمت من كثر من عمار  
فكم مبتدأ على باباه والاخبار والصفات كما تقدم وقيل ان روى النصيب فك يحوز ان يكون خبره  
نصب ميمتها على اخذ من نصيب وهو اخذ من العرب منهم الفزردق بقدر فيها السون وان  
الوجه الخبر ثم النصيب واما الرفع فيجيد لانه مبتدأ بالرفع والخالة الواحدة والتعد قد  
وقع في كرم زمانا او بصيرا ويران العجات والحالات اذا استخدام الكثير رفع المستخدم واهانه  
للمستخدم فاعرف وانما كيف للسؤال عن الحال اذا قلت كيف ريد معناه على اى حال هو فواجبه صحيح  
او سقيم اى احد اولئك الالفاظ الدالة على الاحوال والشجوى المهر والحزن ورجل شيخ اى حزين  
والجذل بالتحريك الفرح وقد جعل بالكسر مجدل فهو مجدل لان سطر اى كيف يشيد الاحوال كلها  
من الصحة والسقم وغيرهما ولذلك يصح الجواب بلجد تلك الاحوال وقال العلامة سطر الجواب  
وفيه تيسير يوم الحمد صحيح بالنصب انه ظرف وسائر كلامه الى يوم الدين اصح انفق الى  
الشرح واعلم ان هذه الكلمات يعنى ادوات الاستفهام التي تجردت في باب الاستفهام كثيرا  
منصبت ظروفا ومن صفة الحين حذف الموصوف واقمت الصفة متاعه وحاصله زيدت لتاكيد

عند

النية في الشياخ شول منها من هذه الكلمات اى يحصل ونفهم منها الامناع لاجل ما على اصلها  
لغثا ما سبق في الابواب الخمسة التي للطلب من المعاني بيان ما سبق اى المعاني التي وضع الفاظ  
لغيرها بوجهه بواسطة قرائن الاحوال الدالة عليها فتعال ما هذا ومن هذا المجرد والاستخفاف  
اى الاهانة والحق في بعض مقامات الكلام وما لى اى تعال ما لى للتعجب بل الله تعالى حكاه  
عن سليمان حيث نظر الى الطير وكان الهرد غائبا تعجب عن حاله غيبته ان جنوده  
يؤنزع ويمنع لمحل اسنار رؤيته مما منع من جانبه فقال ما لى اى تعجب من شأن نفسه  
واما رجل فقال فلان اى رجل للتعجب اى كامل في الرجولية كانت كاله فيها قد انهى الحد  
يجب ان تستفهم عنه لغفائه واما رجل ما زلت له وحله كذلك وتعال كم دعوتك للاستنباط  
وهو علة بطيئا واصابته كذلك كانه قال استنبطت لك الحث على الاقتبال ويستعمله ونظيره  
نظيره وكثر تدعوى الانكار اى في مكان الرد انكر دعاك ايتاى كم فهما يمكن ان يكون خبره  
واستغماقية والمميز محذوف وكلم احلم للتهديد اى التخوف في مقام الانذار وكيف تؤدي  
اياك اى في حال كونك عالما باباه ابوك او من حال كونك جاهلا بذلك والحال حال علم به وحديث  
يكون علمه بذلك صار فاعلم اياها وارتكابه مع الصارف عنه موضع انكار وتعجب وتوقى  
ستعرف ما ذكرنا في الآلة وعليه وعلى أسلوب استعمال كيف للانكار والتعجب والتوقى قوله  
تعالى كيف تكفرون بالله الا به ووجه تحقيق ذلك اى طريق اثنان ان كيف في لانه لانكار  
والتعجب والتوقى معوان الكفار في زمان صدور الكفر عنهم لا بد من ان يكونوا على احد الحالين  
اى الصنفين المتناقضين اللتين اصح اجتماعهما ولا ارتفاعهما معا فلا ثالثة الفالجوا شيط  
مطوى والنفى الحسنى بالية اسمها موضع ديمق على الفتح وخبره متروك اى لاهالة ثالثة  
توسط من الحالين عكى ارتفاعهما معا عند تحقيقها فاذا قيل صح على لفظ اذ الرفع والاضى  
الزمان وموجزا شرط مقدرا اى ان كان الشان كما ذكر فحين قيل الكفار كيف تكفرون بالله  
وقد علمت ان كيف للسؤال عن الحال جله جالية وللکفر من يدا لخصاص معطوف عليها  
حال مترادفة بالعلم بالصانع وبالجملة به متعلق بالاختصاص هذا اشارة ان للكفر حال  
يوجد عليها من الحالات العارضة للانسان من الحركة والسكون والقنم والتعوض والصحة  
والسقم والفرح والحزن والعلم والجهل به واشباه ذلك فللكفر اختصاص بها من حيث ان  
كل وجود لا ينفك عن حال وصفة عند وجوده غير انه يصح ان ينفك عن كل واحد من الحالتين  
اذا كانت بدلها حال اخرى ضرورة في الجملة من غير تعيين لخلاف العلم بالصانع والجهل به لانه  
بحال ان يحدث كذا يسه غير احدي هاتين الحالين للعلم به وعدمه لا ينفك عن احدهما بله مزيد  
اختصاص بهما من هذه الجملة ولات الكفر يسه من الكافر ابو جلد اى حال من احوال صفى  
من لوازم وجوده لا ماهيته بخلاف العلم يسه لانه لازم ماهيته ولا يمكن تصور ماهية الكفر  
بالله لا بعد تصور ان له علما بجماله فهو مما يلزم من تصور ماهيته فلا ينفك عن اختصاص  
الناسق الى ذلك من السق جواب اذ اى توجه الاستفهام الى كيف تكفرون الى حالى  
العلم والجهل به لانه الاختصاص وات مضرة الكفر وفائدة الايمان عائد الى العلم بان هذا  
الطلب بكيف اى حال العلم يسه تكفرون اى حال الجهل به وهو مفعول فاذا والتا حيا



مطوباً ثم اذني هذا الاستفهام بقوله ولكن لو اننا لم نكن لعلنا لم نكن لعلنا لم نكن  
وهو تكفرون وصح وقوله حال او ان كان ماضياً بدون قد ان الزاوي قد دخل على كتم لو اننا لم نكن  
ولكن على حمله قوله كتم لو اننا لم نكن ثم يحكي ثم الله ترجعون وان كان بعض العصة  
ماضي وبعضها مستقبل وكلها الاصح ان تقع حالاً حتى تكون فعلاً حاضراً وقت وجود ما حال  
عنه ان الماد بالقصه مو العالما وصار عطف على قيد اي وصار يوصي الكلام كيف تكفرون بالله  
والحال حال علم هذه القصه وكفى ان كتم لو اننا لم نكن اي اصلاب ابا نكر فصرتم احياء وسيكون  
كذا وكذا اي فعلكم احياء ثم عتلك بعد هذه الحية ثم يحكي بعد الموت ثم يحاسبكم مع الله صارا الى اخره  
اشارة الى ما ذكرنا صير الكفر جواباً لذقي اي صير هذا التقييد كغيرهم اي بعد شئ عن العاقل  
فصار اي اذا كان الامر على ما مضى صار وجود الكفر في العاقل منتهى التعجب فكانه قيل ما تعجب  
كفرهم مع علمكم بحالكم هذه وذلك لان معنى الاستفهام في كلف الانكار وانكار الحال مستغن وانكار الذات  
على طريق الكفانة ووجهه وسبب بعد الكفر عن العاقل هو ان هذه الحالة التي ذكرت تأتي من شئ  
من ان لا يكون للعاقل علم بان له صانعاً قادراً عن احوال النعمت غيباً في جميع ذلك اي جميع ما وصف  
به عن سواه عن غيره فذلك الى احوال الصفات المذكورة لانه لو لم يكن كذلك كان محتاجاً الى اختيار لا  
يصح ان يكون صانعاً غيباً ويجوز بعيد وثيب وبعاقب وعلم العاقل منتهى بان له هذا  
الصانع بآي منع خبره وفيه عائد عليه من ان كلف العاقل وهذا هو الصانع عن الكفر  
صدور الفعل عن القادر تعميم ويدخل فيه صدور الكفر منهم مع الصانع والقوي عن الفعل  
منتهى تعجب وتعجب انكار وتوحيح فصيح مما ذكرنا ان يكون كلف تكفرون الى اخره الآلة على حسب  
من التعجب الى اخره وكذلك يقال اي وكما قيل في كلف تعالى اين تعجبك للترخي والتفريع والتركيب  
حال تدليل الخطاب هو فزمنه ان اين ليس في موضوعه قال الله تعالى اين شئكم كاي الذي تتر  
تزعجون اي تزعجون انهم شئكم الله توحيحاً للخطابين وتفرعاً لهم مفعول لاجله لكونه تحليل  
كما ادعى من انه توحيح اي يكون هذا الكلام سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة وهو يوم الحشر  
عن متعلق بالسؤال كان مدعى في دار الدنيا لاجله انه تعجب ومعه اين مغشياً وما الى  
الله تعالى فابن تذهبون للنبييه على الضلال دون السؤال عن موضع الذهاب فيهم  
على انهم صالون في الخوض في امر السيول الرسول وكلام الله وقال اي تعجب للتعجب والتعجب  
يقترنه على خاتين قال الله تعالى فاني توكون قال الجوهري مؤمن الا انك يفتح الهمزة قال  
افكهم ياء فله انك اذا قلبه وصرفه عن الشئ انكاراً وتوحيحاً فاني تصرفون عن سواه السبل  
وقال اي لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين اي محمل استبعاد اي الاستبعاد لكونهم و  
قال متى قلت هذا اي هذا الكلام للحجة انكاراً ومعنى تصلح شأني اي لم يبق الاستبطاء  
وذلك لوضوحه غنى عن الشرح وقد عرفت الطريق في قولك وادنا استفهام وتوليد  
ابواب لطلب غير ما فيها الموضوعه هي لها الامناع اجاباً على اصلها بتأنيد الفرائد الدال على  
فراجع لتسلك اي غفيل السبل في مداخلة استغناء لانه لا يمدى الى ايشاها غير هاواذا سلكها  
انت الطريق فانه يندى ويقتت اي الطريق التي يبتتها لك فاسلكها اي الطريق عن حال التيقظ  
التنبه المحقق فيهمته فحذف العائد الى الموصول مما سبق من الاحكام فلا يجوز بعد ما عرفت

بلغ

ان التقديم اي تقديم محملات الفعل عليه يستند في سئل في العلم حال الفعل وقفا  
انصب جيزاً للافهام المستند في حال نفس الفعل لان الحال تقع على المعاني وما تولد صحة  
تقديم من اي من وقوع الفعل او من غير وقوعه ان يرضى بتقديم المفعول اي فلا يجوز  
هذا البالي سأل عن حال وقوع الضرب حال من فلا يجوز اي فلا تتل اي اريد اضررت وانت  
سأل عن وقوع الفعل وعدم وقوعه ان تقدم على زيد المفعول على الفعل وايلة كحرف لا  
اياه يدل على ان الفعل واقع معلوم وقوعه وعلى انك تطلب تعيين المطلوب المضروب من من  
لك فسؤالك عن الفعل طلب الحاصل وتخصيص الحاصل حال اما السؤال عن المفعول فهو صحيح  
لا يمنع فيه ولا انت ضربت زيدا اي ولا يجوز هذا البالي ايضا نيته التردد متعلق بقوله  
انت ضربت لانه يحتمل ان يكون الاصل اضررت انت تالفاً للفاعل ثم قدمت ارادة لخصاص معنى  
من باب تقديم الفاعل للمعنى ويحتمل ان يكون مبتدأ ولا نيته للتقدم بل هو مقدم في اللفظ موط  
على ما سبق سأل عن حال وقوع الضرب وانما تترك له الالة الاول عليه لانه معطوف عليه لما ذكرنا  
ان ان تقدم على الفاعل للمعنى وايلة كل حرف الاستفهام اياه يدل على ان التردد في الفاعل  
من مو وعلى ان وقوع الفعل متعلق عليه معلوم المصطلح والمخاطب ممتنع طلبه لخصاها لقا  
السؤال عن الفاعل فمستقيم لا استحالة فيه ولا ترض معطوف على لا يجوز والفعل لان الاول  
منع من حيث المعنى الذي ازاد المصطلح والباقي يمنع من حيث زيادة لفظ فتمت المنع امر  
معنوي وهما امر لفظي ومعنى لا ترض يرجع الى لا يجوز والعدول عنه للتفتي في الكلام  
وكرهية التكرار وقال العلامة ولا احتمال الجائز وغير الجائز ولا ترض ولم يقل ولا يجوز  
ولما فيه نظير ان هذا العنق غير موثر في العدول على ان الاول يحتمل الجائز وغير  
الجائز ايضا والنهي عنه لان قولنا امر لا يمكن حمله على معنى امر لا وقع ضرب منك اصلاً ولا خلاف  
ما اناد بتقديم المفعول فكانه قال اعلم وقوع فعل الضرب منك ولكن اخبرني عن المفعول اريد  
موا وغيره واسأل عن وجود الضرب هل خلفه وعكس ان يحل على معنى امر لا يرضى  
فلا يلزم منه خلاف ما اناد التقديم فلا يمنع في ذلك حسنة ولا انت ضربت زيدا ام لا اي  
ولا ترض ايضا هذا البالي اذا ثبت تقدم الفاعل للمعنى على ان الاصل كان اضررت انت  
ثم قدم انت لاختصاص لان كان ان فهم امر لا انت ضربت فلا تمنع لانه مو لا امر للسؤال عنه  
الضرب فييه تمنع وان كان ان فهم امر لا انت ضربت فلا تمنع لانه مو لا امر للسؤال عنه  
فستقيم ثم استدل باللائمة انه اذا وضع مكان لا ما بعيد النفي لا يجوز ايضا كما في افتال  
ولكن ان شئت لام اي ان اردت ان تشفع امر هذا التركيب فقل ام غيره في الاول وام غيرك  
في الثاني فيعين على الحق المراد لانه يبين ان التردد في المفعول والفاعل اي الفعل ويستغنى  
وعلم ان لذلك ما خذاه من ماذر ههنا لا بد من الاشارة اليه اشارة خفيفة وان كنا قد قلنا  
فيه في سبق لان فيه فائدة جديدة فلا تكرر محض وهو ان لا يجد مو اعتدوا في التقديم والباقي شيا  
يجري بجرى الاصل عنى الغائبة ولا اهتمام قال صاحب الكتاب وهو يدلي الفاعل والمفعول كما هم  
تقدمون الذي بينا انه لهم وهم يبين ان اعني وان كانا جعاً لهما منها ويعنيانهم ولم يرد ذلك  
مثالاً والخواه مثلاً ذلك مات الناس قد سئل عن ضرب رجل انسان خارجي بيعت ونفسد



من كثر به الاذني ولم يتعلق بصدوره عن شخص معين فاذا قُتِل ثم اراد واحد ان يخبر عن  
فاته يُقَدِّم ذكر الخارجه مقتول قتل الخارجه زيد ولا يقول قتل زيد الخارجه لانه يعلم ان  
ليس للناسخ ان يعلموا ان القاتل له زيد جدوي وفائده في تعيينه ذكره وان كان رجل ليس له  
باس ولا نقد انه يقتل فقتل رجلا واراد المخبر ان يخبر بذلك فانه يُقَدِّم ذكر القاتل فيقول  
قتل زيد رجلا وذلك لان الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل موضع النذرة  
وتعده ومعلوم انه لم يكن نادرا ويجوز ان حدث كان واقعا لما الذي وقع به ولكن من حيث كافي  
من الذي وقع منه فهذا جدير بالبحر واذا عرفت ذلك في الخبر فاعرفه بعينه في الاستفهام فانك  
تقدم ما يعينك ويثبت شأنه فاذا كان الشك في الفعل نفسه وكان الغرض من استفهامك  
ان تعلم وجوده قلت افعلت فبدأت بالفعل واوليته حرف الاستفهام وان كان الشك في اسم  
فاعل ومفعول قلت انت فعلت او ازيدا ضربت فبدأت بالاسم واوليته حرف الاستفهام وعلى  
هذا في كل ما تقدم وان اردت بالاستفهام التقرير مومن قولهم فتره بالحق غيره حتى اقتر به  
اي اعترف به فاحذر نفسه وقدره على الضمير بقدرته تعلمه لو كان على يابه  
لعدى بالياء على مثال الاثبات اذ ان الاستفهام على سبيل التقرير حكمه الاثبات في انك  
تقدم ما يعينك ويثبت شأنه فاذا استفهمت على سبيل التقرير فتقدم ما عاينته اهتما  
بشأنه اكل ثم ادخل عليه حرف الاستفهام بدليل قوله فقل حال تقرير الفعل اي حال اردت  
ان تقرير الفاعل بان الفعل كان منه اضربت زيدا او تضرب زيدا بان تبدي الفعل فتقرير  
منه حرف الاستفهام وانما اني بالمالمين ما ضارعا للقرير من الاستفهام التقرير في  
الماضي والمضارع وسببته ما ذن الله تعالى وقل حال تقريراته الضارب دون عروا السامع  
او من تريد خطابه لانه في حكم المذكور انت ضربت زيدا فان عرفت ان تقريره بانه الفاعل  
كما قال الله تعالى ان كما بين ذلك قوله انت فعلت هذا بالهنا يا ابراهيم حكاه عن قوم عرو  
اذ لا شهية في انهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون ان يقول لهم بان كسر الاصنام وكان  
ولكن ان يقر بانه منه كان لمن غيره كلف وقد اشاروا له الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا  
وقال عليه السلام في جوابهم بل فعله كبيرهم هذا لانه فهم من كلامهم ان السؤال عن الفاعل لو كان  
المقير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وليس لقاتل ان يقول اذا قال فعلت فهو  
يريد ايضا ان يقر به بالفعل كان منه لا بانه كان على الجملة فلا فرق بين المالمين انا نقول اذا  
قال فعلت فهو يقر به بالفعل من غير ان يدره بينه وبين غيره وكان كلامه كلام من يوعظ  
انه لا يدرى ان ذلك الفعل كان على الحقيقة واذا قال انت فعلت كان قد رد الفعل بينه وبين  
غيره ولم يكن منه في نفس الفعل تردد ولم يكن كلامه كلام من يوعظ انه لا يدرى ان كان الفعل او  
لم يكن بدا له انك تقول ذلك والفعل طامس موجود يشار اليه كما اشارت في الآية وقال  
صاحب الايضاح خطيب دمشق في قول صاحب المفتاح في هذه الآية نظرا لحوال ان يكون  
الهمزة منه على صيغة التثنية لسياق ما يدل على انه كان عالما بانه عليه السلام هو الذي كسر الاصنام  
وفي هذا النظر نظرا لانه ليس لمراد من التقرير ان فعل ذلك على الجرم بل الغرض ان يقر  
لهم بانه فعل الاثر الى لفظ الشيخ عبد القادر اذا قال انت فعلت كان قد رد الفعل بينه وبين غيره

بان مع

على ان في الكلام ما يدل على ذلك مع قولوا من فعل هذا يا لهتنا الله من الظالمين قالوا سعتنا  
نبي يلكم فقال له ابراهيم قالوا فاقابه على عين الناس لهما شهدون قالوا انت فعلت  
اليه بعد ذلك وقد وقع في بعض نسخ الاصحاب هل انت فعلت انت قلت للناس اتخذوني  
وكانه ومن لان الظالمات الهمة للانكار فقامت اوت زيدا مضروبه معطوف على انه اي وقل  
حال تقريراته زيدا مضروبه ان يدا ضربت والعرض تقريراته زيدا مضروب دون الضرب  
وان اردت به بالاستفهام لانكار وسببته فائسجه فركب الكلام على سوال النفي على طريق  
النفي أسلوب النفي موان تقدم ما يرد نفيه واراد ان يرد نفيه فركب النفي فاذا قلت يا فعلت  
كنت نفيت عنك فعلا لم تثبت انه مفعول واذا قلت ما انا فعلت كنت نفيت عنك فعلا اثبت  
انه مفعول ففي الاقل التردد في الفعل وفي الثاني التردد في الفاعل وقد تقدم ما يشير اليه  
في اثناء البحث عن التقرير وحسن اذا اردت الانكار فاصنع ما صنعت بالنفي فقل في الكار  
نفس الضرب اضربت زيدا اي قاتلته بالفعل داخله عليه همزة الاستفهام او قل عطف على  
قول اي او قل في انكار نفس الفعل ازيدا ضربت ام عروا على طريقه انكار المفعول بان تقول ام  
وتقرير منه حرف الاستفهام فانك اذا انكرت تحليل لصحة هذا المذهب وجواب سوال المعنوية  
كانت قاتلا تقول الذي ذكرت في الف التاعدة المقرره من وجوب تقدم الفعل واولا لانه  
حرف الانكار اذا كان موالفك فاجاب هذا اعون على المعنى المراد فانك اذا انكرت من  
تريد الضرب منهما اي اذا انكرت المحل الذي تردد الفعل منهما ومعرض منقضي  
محل تولد منه جواب اذا اي يفيد انكار الضرب على وجه برهاني ان الفعل حلزوم محل  
يقوم به فاذا نفيت اللادزم وقد نفيت المادوم ان نفى اللادزم حلزوم نفى المادوم وهذا اشارة  
الى ان انكار نفس الفعل من اصله مذهب غير ما ذكر ومولج اخ اللفظ مخرجه اذا كان انكار  
في الفاعل او المفعول بما يقول الرجل يدعي ان قولنا كان ممن تعلم انه لا نقول هو قاتل  
ما الحقيقة ام انت تغلط تضع الكلام وضعه اذا كنت علمت ان ذلك القول قد كان من قبل  
ليست حرف الانكار الى الفاعل فكونت اشدد لنفي ذلك وابطاله ومنه ومن هذا النوع  
قوله تعالى لا تذكر من حرم امر الانبياء امر ما اشعلك عليه ارحام الانبياء اخرج اللفظ  
مخرجيه اذا كان قد ثبت تحريم في احد انبياء ثم اريد معرفة عين المحرم مع ان المراد  
اذا كان المحرم من اصله ونفى ان يكون قد حرم شيء مما ذكروا انه محرم وذلك لان الكلام  
وضع على ان جعل التحريم كانه قد كان ثم يقال لهم اخبروا عن هذا التحريم الذي نعتهم فيهم  
مواكفي هذا ام في ذلك ام في الثالث لتبين بطلان قولهم ويظهر بان الغيبة منهم على الله  
تعالى ومثال هذا في كلام الناس قولهم للرجل يدعي امر او انت تنكره متى كان هذا في ليل  
امر بهار تضع الكلام وضع من سلم ان ذلك قد كان ثم تطالبه ببيان وقته لكي يبين كذبه  
اذا لم يقدر ان يذكر له وقتا فيفتضح وفي انكار اي وقل في انكار انه ان الذي ينكر ان يكون  
الضارب انت ضربت زيدا تنويه بالاسم لمخفا به همزة الانكار وفي انكار ان زيدا مضروبه  
ازيدا ضربت بقية المفعول وذلك نفى ان يكون الانكار في طريق الاحالة والمنع من ان  
يكون مثابه ان يقع به مثلك ذلك الفعل واذا قلت ازيدا تضرب والفعل مضارع كنت قد



انكرت ان يكون زيد عثابه ان يضمن وعوضه ان يحترم عليه ويستجاز ذلك فيه ان قال  
الله تعالى قل لغير الله اتخذ وليا في انكار ان غير الله يحل رب ادون الاتحاد نفسه  
حصل بالنقد معنى قولك ان يكون غير الله عثابه ان يتخذ وليا ويرضى عاقل من نفسه ان  
يفعل ذلك وان يكون جمل اجمل وعجمي اعجمي من ذلك ولا يكون شيء من ذلك اذا قيل اتخذ عثابه  
وليتا وذلك انه حشد تناول الفعل ان يكون فقط ولا يند على ذلك وقال غير الله تدعوت  
في انكار ان غير الله يخص بالدعاء ولا تنس الدعاء ومنه ايضا قوله اي ومن الذي تقع  
الانكار في المفعول دون الفعل ابشر امتا واحدا تتبعه في انكار ان يكون بشر متبعا  
متما من جلدتنا ومن حملتنا لامرية له علينا واحدا منقرا لا تتبع له او من احادهم امن  
ساداتهم والنصل بان الفعل ههنا مسلط على ضميره مشتغل عنه به بخلاف ما قبله منك  
وايضاً موحكة قول الكفار والاول قول المؤمنين وفي كل انهم كفروا على ان من كان مثلهم  
بشر لم يكن عثابه ان يتبع ويطاع وينتهي الى ما يامر ويصدق انه مبعوث من الله تعالى  
وانهم ما يرون فهذا هو القول في ان يكون يفعل بعد الهمة لفعل لم يكن فتذكر ما قلنا  
به سمعك ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوخي على معنى لم كان اي اذا كان الفعل ماضياً  
كقولك اعصيت ربك اي لم وقع منك العصيان او لم يكون اذا كان الفعل متقبلاً كقولك اتعصى  
ربك على معنى لم يقع منك العصيان وبين الانكار للتكذيب على معنى لم يكن اذا كان الفعل ماضياً  
هذا اشارة وايدان الى ان الانكار الفعل ماضياً ومضارعاً ههنا فان الهمة في الماضي  
تكون للتقدير بفعل قد كان وللانكار له لم كان ونقيضه لفاعله عليه لها اسلوب اي فيه  
ان تكون الانكار ان يكون الفعل قد كان من اصله كقوله تعالى فاصفكم ربكم بالبين وقوله  
اصطفيي البنات على البنين فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يورد في هذا  
الجملة العظيم واذا قدم الاسم في هذا صار الانكار في الفاعل ومثاله قولك للرجل اتحل شعراً  
انت قلت هذا الشاهد كذبت لست ممن تحسب مثله انكرت ان يكون القائل ولم تنكر  
الشعر وقد يكون ان يرد انكار الفعل من اصله ثم يخرج محججه اذا كان الانكار في الفاعل  
وقد مضى مثاله في قوله تعالى الذين الاية وقوله بالحق انكم لم تكونوا افاض في بيان  
الغرض في الفعل المضارع بالمثال بعد ان فرغ من بيان تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل  
ما مضى اعلم ان القول في الفعل المضارع هو انك اذا قلت اتفعل انت و انت تفعل  
لم يخل من ان تريد الحال او الاستقبال فان اردت الحال كان المعنى نبيها كما مضى الماضي  
فاذا قلت اتفعل كان المعنى على انك اردت ان تفعله بنفله وكنت كمن يؤمهم انه  
لا يعلم بالحقيقة ان الفعل كائن واذا قلت انت تفعل كان المعنى على انك تريد ان تفعله  
بانه الفعل في وجوده ظاهر بحيث يحتاج الى الاقرار بانه كائن وان اردت بتفعل المستقبل  
كان المعنى اذا بدأت بالفعل على انك تعهد بالانكار الى الفعل نفسه وتبرع به ان يكون او  
انه لا ينبغي ان يكون في مثال الاول اتفعلني والمشتق مضاجعي ومسئونه رف كائناً في حال  
فهذا تكذيب منه لا بيان بمدى بالتكليف وانكار ان تفعل على كك ويستطيعه ونحوه ان طمع  
طامع في ليس يكون نتجه في طمعه يتفعل ويرضى عنك فلان وانت مقيم على ما يكره اعني

الفاعل كان امر

لمع

نحو

يا تحب وقد صنعت ما يحبه وعلى لك قوله تعالى ان لم يكونوا انتم لها كاربون اي  
انما هم على قبولها وانتم تعاونونها ومثاله الثاني قولك للرجل يركب الخطي اتخرج في هذا  
الوقت اتدب في غير الطريق اتفتق بنفسك وقولك للرجل يضع الحق اتنسى قديم  
بحسان فلان اتترك صحبتك وتتغير عن حالك معه لان تغير الزمان كما قال  
انك ان قلت دراهم خالديارته اي اذا اللسم وحله الامر انك تحو ما انكار نحو النفلان  
بدأت بالاسم فقلت انت تفعل او قلت لم تفعل كنت وجمت الانكار الى نفس المفعول وابتدأت  
ان يكون موضع ان يحى منه الفعل وان يكون شكل المثابة ما نك اذا قلت انت تمنعني ان تأخذ  
على يدي صرت كالك قلت ان غيرك الذي تستطيع منعني الاخذ على يدي ولست بدك ولقد  
وضعت نفسك في غير موضع هذا ان جعلته لا يكون منه الفعل للمحذو وانه ليس وسعد  
كون ان تفعله اي يحى منه لانه لا يفتار و لا يرضيه وان نفسه نفسنا اي مثله قد تكهه  
ومثاله ان تقول اموسال فلانا ما رفع هته من ذلك امس منع الناس حقهم هو اكرم في كل  
وند يكون ان تفعله لا يفعله لصغر قدره وتصره هته وان نفسه نفسنا تسير وذلك قولهم  
اموسم عثاله اموسم تراج للجميل هو اقصر منه واثقل رغبة في الخير مما تظن وحله الامر  
ان تفعل الاسم بقضى انك عمدت بالانكار الى ذات من قيل انه يفعل او قال هو اي فعل و  
اردت ما شئت اذا قلت ليس هو بالذي يفعل ولا يستلهم يفعل ولا يكون هذا المعنى اذا بدأت  
بالفعل فقلت اتفعل اي اني ان من الحال ان تنعم ان المعنى في قول الرجل لصاحبه اتخرج  
في هذا الوقت اتغير بنفسك اتعصى غير الطريق انه انكر ان يكون عثابه من فعل ذلك و  
نوضع من يحى منه ذلك لا العالم يحيط ان الناس لا يدونه وانه لا يليق بالي الى التي تستعمل فيها  
هذا الكلام وكذا كحال ان يكون المعنى في قوله تعالى ان لم يكونوا انتم لها كاربون انما لسان المثابة  
من يحى منه هذا الزام وان غيرنا من تفعله وقد تنوع المكتوم في الشيء من ذلك انه يحتمل  
ما اذا لم يحتمل من ذلك قوله اتقتلني والمشتق مضاجعي وقد يظن الخاف انه يجوز ان يكون  
في معنى انه ليس لذي يحى منه ان تقتل مثلي وتعلق بانه قال بخط غلط البكر شد خنائه  
ليقتلني والمرد ليس يقتال ولكنه اذا نظر علم انه يجوز وذاك لانه قال والمشتق مضاجعي  
فذكر ما يكون متخاف من الفعل وحال ان يقول هو ممن بالحي منه الفعل ثم يقول اي اشعه لان  
لمنع يتصور فمن يحى منه الفعل ومع من يصح لا ممن هو منه محال ومن هو في نفسه عا  
فاعمه واعلم انهم وان كانوا ينشدون الاستفهام في مثل هذا بالانكار فان الذي هو محض  
المعنى انه لنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل فيجيب الجواب لئلا لانه قد اعنى القدرة  
على فعل لا يقدر عليه فاذا ثبت دعواه قيل له فافعل فتضخه ذلك واما لانه هم بان يفعل  
لا لا يستصون فعله فاذا رجع فيه تنبته وعرف الخطاء واما لانه جتد وجود لم لا يجد  
مثله فاذا ثبت على قوته فتح على نفسه وقيل له ناره في موضع وفي حال يكون الانكار كان  
المعنى فيه من يدي الامر كان ينبغي ان لا يحى فيما لا يقول عاقل انه يكون حتى يسكن عليه لانه  
كقولهم اتصعق السماء اتستطيع ان تتل الجبال واذا قد عرفت ذلك فانه لا يتبرر بالي الى ان  
احد انه يكون الاعلى سبيل التمثيل وعلى ان يقال له انك من دعواك اذا عيت عنك لمن يتخ

واترئنا هذا المعنى  
كان في وقت لو كان



هذا الحال وانك في طمحك في الذي طمعت فيه عنزله من طمحك في المجتمع واما ان نزلنا  
باب التخصيص اي انت نفسك من ان تذهب عن خاطر كالمفصل الذي سبق في الحالة المتقدمة  
المستند من فوائدها الى اخر من احتمال بيان التفصيل السابق وتفاوت المعنى على  
احتمال في الوجهين هما الابتداء والتقدم واذ كان ذلك المذكور انما فلا يغيب ههنا فلا يلحق اجزاء  
بشرط مطوق اي اذا كان المعنى متفاوتا على تقدم الابتداء والتقدم فلا يلحق في قوله تعالى انه  
اذن لكم على التقدم بان يكون اصل الكلام اذن لكم انه ثم تقدم فليس المراد انما سببية اي ان  
ليس المراد ان الاذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن اجمله على الابتداء والمراد منه تقوية  
حكم الانكار والاذن راجع الى قوله قل ارايت ما انزل الله لكم من رزق فجعله منه حلالا وحراما  
ومعلوم ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله تعالى اذن فيما قاله من غير ان يكون هذا  
الاذن قد كان من غير الله تعالى فاضافه الى الله تعالى فحدث الكلام ايلامه انكار النحل الا  
ان اللفظ اخبر فخرجه اذا كان الامر كذلك ان جعلوا من صورة من غلط فاضاف الى الله تعالى  
اذا كان من غير الله فاذا احتق ارتدع وقد تقدم نحوه في الذكرين فتذكر وقال صاحبنا ايضاح  
فما قاله صاحبنا المحتاج من ان الالة لا تلحق على التقدم لكن على الابتداء نظر لانه ان اراد ان هذا  
التكليم اعني باسم الذي يلي الحسن فيه فظهر لا يفيد ترجع الى ان يكون فاعلا للفعل الذي  
بعده فهو ممنوع وان اراد انه يفيد ذلك ان قد تقدم وتاخر والافتقار فلا على ما ذهب اليه  
في ما سبق بهذه الصورة مما منع من ذلك فيها على ما تقدم وقولنا انما يفيد انكار الفاعل  
ولكن لا نسلم انه اراد انه يفيد ذلك على تقدم التقدم ولا فلا لان الذي سبق له هو ان التخصيص  
على التقدم لا الانكار وهو ما منع فيه احتمال التقدم بل قال في محتمل التقدم على الرجوع البعيد وان اردت  
تعليل ان تطالع ذلك الامتياز وانظم في هذا السلك اي سلك الله اذن في ان يحمل على الابتداء  
دون التقدم ارادة بتقوية الحكم قوله تعالى فانك انكرا انكرا انكرا انكرا انكرا انكرا انكرا انكرا  
مبتدأ لا انه كان انكرا انت على التاكيد ثم تقدم لان الاله منكم منه علمه الامم من غير قوته  
الحكم وهذه الالة من القسم الذي يكون يفعل اي الفعل لفعل موجود في الحال فان تقدم  
الاسم بقضي تشبيها بما اقتضاه في الماضي من الاخذ بان يقتضيه الفاعل او الانكار ان يكون  
الفاعل فالاول مثل قولك للرجل سبي وبطل انت تبي الى الضعيف فتعصب اليك انت تزعم  
ان الامر كنت وكنت وعلى كل قوله تعالى اذ انت تكثر الناس والما في مثل قوله تعالى ارفع  
يتكسبون رحمة ربك على حق انهم ليسوا في موضع من تقسم رحمة ربك وانت قوله تعالى فانك  
تسمع الصم اي تسمع او تسمى الصم وان كان من باب تقوي الحكم فهو ايضا من القسم الثالث الذي  
موراجع الى ان الانكار ليس به السامع حتى يرجع الى نفسه فيجعل فيجيب بالحي اب فان اسماع  
الصم ليس بما يتكلم به احد فكيف ذلك الانكار وانما المعنى فيه للتشبيه والتشبيه وان يشبه الذي  
نطق به انهم يسمعون او انه يستطيع اسمهم من له من يرى انه يسمع الصم ويهدى الصم ثم المعنى  
في تقدم الاسم وان لم يقل اسمع الصم وان جعل في طمحه انه يستطيع اسمهم عنابه من يطق  
انه قد اوتي قدرة على اسماع الصم ومن لطيف ذلك ما قاله ابن عيسى قدرة العبد لها وعبدك  
كضارب اظنين اخذت الذي اب يضير جعله كانه قد نطق ان طين اجتهت الذي اب يضير

موان تمل النسخ على  
انك خصوصاً قد  
يتت ان تسمع الصم

حتى طقت ان وعيله نصيب واذا قد عرفت ان هذه الكلمات التي مر ذكرها للاستفهام وعرفت  
ايضا ان الاستفهام طلب ومعلوم ان الطلب انما يكون ويتبع لامر يملك ويعتبرك ويملك شأنه لا  
لما الشئ وجوده وعدوه عندك منزلة في مرتبة واحدة اي متساوين لا تتقدم احد على الاخر  
وقد سبق لنا قبل ان يكون الشئ مهم الكرامة تستدعي ان تقدم الشئ الذي يملك واذا كان امر  
كذلك فلا يعجزك فلا يوفقك لمزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي وجوب وقوع ادوات استفهام  
في صدر الكلام في ان تتعجب من تصدرك لانه ولا يعجزك ايضا وجوب تقدم الخبر على المتبدل اذا تضمن  
معنى ههنا استفهام بخلاف رند واين عمرو ومتى الجواب وما ذكرنا خارج من ابوك ان من  
وللزم كلمات الاستفهام صدر الكلام جمادات اخرتك كما ذكرها تحتها عن الاطالة واقتصا راعا على  
ذكر المصنف اقتضاه وتأسيس به **الباب الثاني في الامر**  
الامر حرف واحد وهو اللام الجازم المبني على الكسرة قولك ليفعل وصيغ مردود على حرف  
اي ابنيته وعلته خصوصية معبته سبق الكلام في ضبطها في حفظ الصيغ في علم الصرف  
لانه من مسائله وعده وجماعه اسماء ذكرت في علم النحو لانه من هذا الامر هذا شريع في  
تعريف الامر على مذنب اهل اللغة العربية من لغة العرب احتراز عن اخذ غيرهم كالترك والهند  
وغيرها عبارة عن استعاليها اعني استعمال بيان مرجع الهاء في لينزك للفاعل الغائب و  
لتضرب انت ولا تضرب ولا تضرب هذا بيان الامر باللام وفي انزل واحسن و  
ضغ وكلمة وخوها بيان الصيغ وفي نزال وصه ويؤيد زيد وهلم زيدا وهاب الشئ وامثالها  
بيان علة اسماء على سبيل الاستعلاء احتراز عن استعمالها على سبيل التضرع والسؤال واخرتها  
من الذي ينبغي بعد سطورين وعند الاصولين هو قول نطلب به الفعل واعتبر جمهور المعتزلة  
العلق والواجبين منهم الاستعلاء وقال التقييد بالاستعلاء اوفق من التقييد بالعلق ان  
من خاطب غيره بقوله افعل على سبيل التضرع اليه لم يحكم بانه امر وان كان اعلى رتبة من الخاطب  
لخاطبه وفي من خاطب غيره بافعل على سبيل الاستعلاء التضرع سمي امرا واستعماله هذه الصيغة  
امرا وان كان ادنى رتبة من المخاطب ولذلك تستعمل ويستعمل من ركب هذه الطريقة الا ترى  
الى استقبح قول القائل في العرف لمرث الامير واخبر ان حد الكلام تقدم تعريف ما ههنا  
الامر على صيغته والحرف المخصوص به اذا اخفى ان الصيغ غير الامر لا اتفاق اصطلاح النحويين  
والاصوليين في الصيغ واخلاف عباراتهم في حقيقة الامر وكأنه قدّم ليخرج الصم في استعمالها  
اليها اذ لو لم تقدم لوجب ان يقال استعمال الصيغ واستعمال ليفعل فلم يكن النظم بذلك الحسن  
ولانه لا يبين تشويع اقسامها وقال صاحبنا لا يعتبر العلق ولا الاستعلاء لقوله تعالى حكاية  
عن من عاون ما ذا تأمرون بدون العلق والاستعلاء لقوله عليه ولولا اني في قيد الاختصار  
في ايراد جماعه ولت ان هذه الصور يعني لينزل وانزل ونزال وصه والتي والصور التي  
هت من قبيلها من جملة الصور المذكورة في قولها انما امر الحرف في لينزلا وبالصيغة في اعلم  
او اسم الامر بالصيغة في مناعها وتماكها اي لمنعتها وانزلها وايضا في حديث وفي ذلك هل  
هت اي مجموع تلك الصور المذكورة في المتن والتي من قبيلها موضوعه لتستعمل على سبيل الاستعلاء  
ام لا ليست موضوعه لذلك فالأظهر لهذا موضوعه لذلك لاستعمالها على سبيل الاستعلاء



وهي وهذه الصورة وما هي من جملتها حقيقة فيه من الاستعمال على سبيل الاستعلاء بجاز من  
أي أبواب الخمسة وإنما يذكر هذا للاعتداد بفهم السامع بقوله هي حقيقة فيه لبيان  
تسارع الفهم عند استماع قولهم زيد وفخيم منها إلى الأمر الذي هو على سبيل الاستعلاء بدونه  
تصرفه إليه وتوقف عطف على تبادر أي ولا احتياج فهم ما سوى الأمر من الدعاء من بيانه كما  
سواء كما سيجي مثاله في المثنى والثلاثين والسؤال كذا في المثنى والذبي وهو ما يكون فعلة راجعا  
على تركه ويكون تركه جائزا خواصه وألا حاجة وهي ما علم فاعله أو دل على أنه لا ضرر في فعله  
عليه وتركه ولا نفع كالمثال المضروب في المثنى وهو كذا وأشربوا والتهديك وتعرفه مذكور في  
قوله تعالى ومن شاء فليكن وإطباء واتفاق أمة اللغة العربية على إصافتهم في قولهم وليكن في  
الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر في قولهم لم يقلوا صيغة الأمانة والأمانة  
لم يصفوا ذلك الإضافة إلى ذلك أي يعين ويقوي كون هذه الصيغة والتي من قبيلها حقيقة  
في الأمر جازا في غيره وهو السماع وفي بعض النسخ يمد ذلك ويؤيده وتعمق معنى الحق في الجاز  
تذكر في علم البيان أنه وظيفته إذ بحث فيه عن أنواع دلالات الكم وقوله هذا الاعتذار لتركه  
تعمق معناه وإن كان يجب عليه تعمقهما حيث تعرض الحقيقة في قوله هي حقيقة فيه ولم  
يخص معناه وقال صاحب الإيضاح في قول المصنف يعني أطباء أمة اللغة العربية على إصافتهم  
إلى آخره نظير الخفي على المثال وأقول لعلمه أراد أن الشيء يضاف إلى الشيء بآلية لا يثبت  
منهما وذلك لاندك على لونه حقيقة فيه وذلك ينبع عن سواء المتعصب لأنه اغتنى بعض ما يثبت به  
وأهل البعض فإنه قال لاضافة الصيغة إلى الأمر وانفاء إصافتها إلى أخواته عليه ذلك وما قال  
أن الإضافة وحدها تدل عليه وتماثل وإن أراد غير ما ذكرنا فعليه البيان حتى ننظر فيه ولا  
شبهة ولا ريب في أن طلب الشيء المتصور على حمة الاستعلاء يورث يعيد إيجاب الإتيان أي  
أن يجب الإتيان به بالشيء المتصور على المطلوب منه على الذي طلب منه أي المأمور أراد أنه  
لا يجوز له الإخلال به ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة في الحقيقة من المأمور كالشاعر  
أو الإمام أو السلطان أو الأمير أو الأب ونحوها استلزم إيجابه إيجاب المستعلى الذي هو  
أعلى رتبة من المأمور وجوب الفعل عليه على معنى طلب الفعل مع المنع على الترك بحسب آيات  
شصل بالوجوب أي يجب عليه الفعل على قدر جهات مخرجه في العلق فإذا كان الأمر من الشاعر  
أو المأمور له الترك ويستحق بالإتيان به الثبات وبالترك العذاب وعلى هذا إذا كان الأمر ممن يجب  
استئصال أمره عرفا أو غفلا يستلزم إيجابه وجوب الفعل عليه من جهتها ويستحق حشر الكرم  
والزجر على فعله وتركه بحسبها ولا وإن لم يكن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء ممن هو أعلى  
رتبة لم يكن ممن هو أدنى رتبة لم يستلزم إيجابه إيجاب المستلزم إيجابه إيجاب المستلزم إيجابه  
عليه للفعل وإذا كانت القضية على ما مضى فإن صادفت هذه أصل استعمال فإن استعمل في  
الصور والصيغ على سبيل الاستعلاء وهو الأصل بالشروط المذكور مصلحا لما شرطنا أو جازا  
ممن هو أعلى رتبة أماد في هذه الصيغ الوجوب وجوب الفعل وإن لم تصادف أي وإن لم تستعمل  
هذه الصيغ على سبيل الاستعلاء أو لم تكن المستعلى على رتبة لم تفي أي هذه الصيغ غير الطلب  
المجوز عن الوجوب إنا لا نفاء أصل استعماله لا نفاء الشرط أو لا نفاء كليهما معا ثم إنهما أن

سكوله اعلموا ما شئتم  
على الترتيب الداعي  
إليه متعلق بالتوقف  
وذلك على توقفه  
على الأمر الذي هو  
الأصل على المضاف  
إليه الجاز وعدمه  
إشارة الحقيقة فظهر  
ذلك أن هذه الكلمات  
حقيقة من الأمر وإن  
في غيره مما ذكره  
للاشتراك في الجاز  
خير منه وأعلم أن قوله  
هل هي موضوع  
للتسوية على سبيل  
الاستعلاء يصح على  
قول من يعنى قيد  
الاستعلاء صح

أي بقوله الصور والتي هي من قبيلها حين لا تعيد غير نفس الطلب تولد من قولهم  
ولدت غنمك لهذا كما قال نوح الناقة أي تعيد هذه الصور ما سبب معنى ناسك الكلام  
مقام ذلك الكلام لاستماع إجلالها على أصلها أن استعملت أي هذه الصور التي ذكرت بيان كفاية  
التوليد على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدك الدعاء التلطف للأمر الترفق له  
ولدت السؤال ولا لئلا س كلاما معني وإشارا إلى ذلك بقوله كيف عرفت عنه عن الاستعمال  
على سبيل التلطف سيما أن في ذلك من الجلبوس معني في مقام تسخط الآراء هو ريب  
فقالهم تسخط عطاء أي استقله ولم تقع موقعا ولم يربض به من السخط خلاف الرضا أي تمام  
استقلال واستباح الذي أمر به وعدم الرضا بالمطلوب أي الذي دخل تحت الأمر كقوله تعالى على  
ما شئتم ومن شاء فليكن وسائر كلامه من **الباب الرابع في النهي**  
النهي طلب الترك أي الكف عن الشيء على سبيل الاستعلاء والنهي ممن هو أعلى رتبة  
بالنهي ومقتضى ذلك الأمر أي تسويته ويقوي رتبة النهي وإن الأمر في أن هو جاز  
التشبيه وإن يكون خبرات بالشروط المذكور في باب الأمر وهو أن يكون الاستعلاء ممن هو أعلى  
رتبة من النهي حال من اسم يكون المستتر فيه الراجع إلى استعمال أتتعل فان صادف وكلما أتتعل  
أو النهي ذلك أي المذكور مفعول صادف أي الأصل استعمال مع الشرط المذكور فإذا زاد النهي  
وجوب الترك والإلزام أن يصادف أصل استعمال الشرط أو كليهما أما إذا نهى طلب الترك  
فحسب فكيف التضرع من الصرع فقال صرع له وإليه صرعا إذا استكان وخشع ويصير إلى  
وتضرع ولم يزل ضارعا إلى حتى فعلت كذا وتضرع إلى الله تعالى أي استعمل أي اجتمعت في الدعاء  
تسخط الترك أي استقلال ترك الفعل واستمها أنه كقولك لعبيد يا تمثلك أمر لا تمثلك أمر  
الأمر والنهي حقيقة الأمر أي مقتضاها والإصل بينهما وجوب المسارعة والمبادرة  
إلى فعل المأمور به وترك للنهي عنه والتراخي وجواز تأخير الفعل يؤقت صح بتشديد القاف  
على بناء المفعول من التوقف في حال مواعاة الأحوال أي مواعاة وقف عليها وهذا على رأي أصحاب  
أبي حنيفة فإنه قال الأمر عنهم يفسد وجوب إتيان الفعل في الحال ولا يفيدي جواز التأخير  
وعند أصحاب الشافعي أنه لا يفسد الفور ومالك قال تأملون يفسدان التراخي وقالت الأئمة  
أنهما حشر كان من الفور التراخي والحق أنهما موضوعان لطلب الفعل والترك عنه وهو الدور  
المشترك من طلب الفعل وتركه على الفور وعلى التراخي من غير أن يكون في اللفظ إشعار بخصوص  
كونه فورا أو تراخيا ويعلم من قوله حقيقة الفور الإخلال الواقع بينهم لتعارض الأدلة وإنما  
الكتفاء بيقول هذا أصيب الناس دون التعرض لآرائهم جذرا عن الأسهم واستغناء عنها بكتب  
الأصول ثم أخذ يستدل على أمادتها وجوب الفور بقوله لكون الأمر والنهي موضوعين للطلب  
والطلب في استدعاء تعجب المطلوب الظاهر من الطلب في عدم الاستعلاء بالمتعجل وفيه  
تفصيل الشيء على نفسه بحسب الحالين فالأمر تعليل لقوله حقيقة الفور ثم بين هذا المقدم  
بقوله عند انصاف أي عند قطع النظر عن الأدلة المتعارضة والرجوع إلى انصاف من ينشأ  
وهو النصف أي إعطاء الحق من النصف كانه لزم النصف الخصوص به أو أرسل النصف الآخر  
ولذلك سمي نصفيا أيضا شخ مجملها على الظاهر الجلي أو من مجملها على الغائب الحق ثم شرع

هذه الكلمة تستعمل  
في البيان صح



في النسيب على مطلوبه بالقياس بعد الاستدلال فقال والنظر الى حال المطلوب باخو في الامر  
والنهي وهما اتي الاستدلال هو الاستدلال والنذر وهو اشارة الى الجامع منهما معنى النظر الى  
نعت ما هما من بابهما وهو الطلب على النسيب مستديعة في المطلوب جواز حصوله من غير  
النظر على ذلك على استدلال الامر والنهي التبعيل صالح صفة منتهى اتي يصلح ان يكون  
لان الاستدلال والنذر مستديعان في المطلوب الغور لان التراخي يبطل المصلحة الى اصله كسائر  
الى الاستدلال فكذلك الامر والنهي قياسا عليهما ثم ثنى في شأنهما بقبيلهما لكون كشف الحقيقة  
بعد كشف وايضا عيب ايضاح مقال وما ينبغي على ذلك على افادة الامر والنهي الغور تبادر  
الفهم فيما اذا امر كواي عبده بالقيام ثم امره قبل القيام بالاضطجاع والنوم حتى المساء الى  
متعلق بالتبادر اى تسارع فهم العبد الى ان مواعيد غير امرة دون اى دون تبادر فهمه الى  
تقدير الجمع منهما اتي يفهم التعجيل ولا يفهم انه امره بالجمع بين القيام والاضطجاع في امره واردة  
التراخي في القيام معطوف على الجمع اتي ودون تبادر الفهم الى تبادر في القيام يعنى ولا  
يفهم ارادة تراخي القيام وتبادر الفهم الى هذا دون ذاك آية ان حقيقة الغور لا التراخي  
لعدم الفهم به وكذا استحيان بثلاث بالنسيب وهو معطوف على تبادر اتي ومثل تبادر الفهم  
على كذا استحيان العقلاء مما ينبغي عند امر السيد عبده بالقيام او التعود او عند ما  
عبده عن القيام او التعود اذ تبادر العبد الى ذلك الى الاتيان بالقيام به او الامتناع عن القيام  
ذمة معقول الاستحيان والقيام للعبد وهو العامل في الظرف وليس استحيان ذمة وجه غير التفرغ  
والاستدلال الى التفرغ خلاف الاصل فهم الغور لقائل ان نقول وللعبدان اعتداف معقول التفرغ  
بالفعل وما امرتني بالتعجيل وما علمت ان في الامور مضرة فلا يحصل الغرض ولعل الكلام في  
الامر اصل في المنة هي واحدة المنة والميراد اوفى الاستدلال اتي واصل في الميراد والتكرار وان  
النهي اصل في الاستدلال في المنة كما هو من باب البعض سعلق بقوله ام في المنة ولذلك قد  
الاستدلال في النهي انه من باب الاصولين ثم قيد الشرط الثاني عند البعض وقدم المنة في  
لشهرتها في النهي وكثرة معتقديها اعلم ان الناس اختلفوا في ان الامر المطلق هل يفيد التكرار  
ام لا فعند حسب الوضع والمحققون على انه لا يفيد ولا يمنع بل يفيد طلب الماهية من غير ان  
بالوحدة والكثرة غير ان المطلوب لما حصل بالمنة مكتفي بها والاكثر من اقل من ثلاث فرق  
احدهما القائلون بانه اصل في المنة وثانها انه اصل في التكرار وثالثها متوقفون في ذلك  
لما لا اشتراك والجهل بكونه حقيقته في المنة او الكثرة ولعل النهي المشهور انه يفيد الاستمرار  
وعندهم من آياته ونحن طرعا املتهم هذا حد راعى الاطبا وحسن كان الامر على ما ذكره  
المصنف قولا اخر فقال فالوجه هو ان ينظر فيهما ان كان الطلب بالامر والنهي بيان النظر  
راجعا عما اذا الى قطع الشيء الذي هو واقع في الحال كقولك في الامر للسائر تحركه والنهي  
لا تتحركه فالاشبه المنة جواب الشرط اى لا ينبغي الى الصواب فان الاتيان بفعل المأمور  
الاشبه امر عن المشي عنه مرة منع بهما قطع الشيء الذي هو واقع في الحال وقائل ان نقول ايا  
كان اشبه بالمنة اذا كان العرض من الاول ادخال ماهية الحركة في الوجود ومن الثاني الاشتغال  
حقيقته الحركة لعل اذا كان المراد بها ايجاد افرادها فلا وايضا فان قولنا ان تضرب يعنى في حرف

السباع لفظ ام بعض  
النسخ لفظ او مع

منه

منافضا لقولنا اضرب لمن كان محسنا عن الضرب لانت تام قولنا اضرب حاصل في قولنا لا تضرب  
مع زيادة حرف النفي لكن قولنا اضرب في هذه الحالة يفيد طلب الضرب مرة على ما افترضنا  
فليكن قولنا لا تضرب يفيد الانتها مرة لما ساقض لان النفي والاثبات في وقسم المناقضا  
فلما كان مفهوم النهي مناقضا لمفهوم الامر وجب ان تناولا النهي كل الاوقات حتى يحقق المناقضا  
فعل من هذا انه ما كان لشيء بالمنة ويمكن ان يبا بـ عن الاول بان قوله قطع الواقع يدل على  
ان المراد ايجاد المصدر الاضداد وعين الثاني انه ان اردت نقولك مناقضا لقولك اضرب ان هذا يدل  
على النفي وذلك على الاثبات فهذا مسلم لكن مجرد النفي والاثبات المناقضان الا بشرط ان اذ التكرار  
قولك زيد ضارب زيد ليس مناقضا لانتناقض ان فانه متى صدق صدق الاثبات في وقت واحد وقد  
صدق الاثبات ومتى صدق النفي وقت اخر فقد صدق النفي ومعلوم ان الاثبات في وقت واحد في  
النفي في وقت اخر فمطلق الاثبات والنفي المناقضان وان كان الطلب بالامر والنهي لاجل المناقضا  
الواقع الضام بعضه الى بعض كقولك في الامر للمتحرك تحركه ولا تفلت دفع سؤال عنوتى واعانة  
السؤال مع الجواب كات سائلا قال هذا اعنى قولنا للمتحرك تحركه كطلب الحاصل لا كطلب الحركة  
للمتحرك فقال في الجواب فلا تفلت هذا اى قولنا للمتحرك تحركه كطلب الحاصل فان تعليل النهي الظن  
اى ان الظن الطلب حال وقوعه الهائرجع الى المطلوب لان الطلب دل عليه متوجه الى  
الاستقبال صوتا الكلام العاقل عن رخصة اللغى كما ثبتت ما يجوز ان يكون مصدره موصولة ويصدر  
القانون اللام للعمد اى قانون الطلب لما قال والطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان يكون  
حاصلا في وقت الطلب ولا وجود للحركة المأمور بها في الاستقبال قبل ان يصير المستقبل حالي  
ممنوع ايجاد المأمور به في الزمان الغير الموجود وذلك ظاهر محقق لكون طلبا لحاصل وهذه الجملة  
معترضة من المعطوف عليه اعنى كقولك في الامر ومن المعطوف اى وقولك في النهي للمتحرك  
لا تسكن بالحث وان كان وقوعها جديرا بعد ما اذا السؤال يرد على التسكين انه لما كان  
الامر في الامر في قوله للمتحرك تحركه اخذ من دفع السؤال ثم قوض في الشق الاخر على فهمه لا على ظاهره  
فلا يشبه الاستدلال جواب الشرط اعنى قوله وان كان الطلب بهما ثانيا واعلم ان هذه الابواب  
الاربعة تشترك في الاهاية على تقدير الشرط بعد ما منحزم الجواب لانهما تدل على الشرط والدراك  
على الشيء يعين على تقديره وذلك لانهما تنصنه معنى الطلب والطلب لا يكون الا عرض منقول فثبت  
في معنى انهما سبب مسبب فاذا ذكر المسبب ان ينظر الى المعنى المذكور علم انهما هي السبب وهذا  
معنى الشرط والجزء من ذلك قال الخليل اى هذه الاوائل كلها فيها معنى ان ينظر الى المعنى المذكور  
وهذا خلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون عرض اخر خارج عنه غير الاخبار بخلاف الطلب  
فانه لا يكون الا عرض خارج عنه غير الطلب والا كان عينا ومن ثم لم يقل كذا في زيد فاعرفه  
بالجزم ولذلك لم ينع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تاتي به الجزم بل الجزم والاشبه بكونه في النفي  
وقدم النفي في ضرب المثال كما فعل في قول قانون الطلب لانه جعل ثم ابواب الطلب على ضربين  
ضرب لا يستدعي الا ان كان وضرب يستدعيه فعل ههنا في وقوعه وواقع سؤال العرض بعد  
الاستفهام ايضا لم يره وقوله وان العرض جواب عن قول قائل العرض منسظم في سلكه لانه  
دلالة على الشرط وكفى اخبره عن جملة ما يقوله الابواب الاربعة دون الجسنة كما وقع في جملة غيره

الامر في الامر في قوله للمتحرك تحركه اخذ من دفع السؤال ثم قوض في الشق الاخر على فهمه لا على ظاهره

الامر في الامر في قوله للمتحرك تحركه اخذ من دفع السؤال ثم قوض في الشق الاخر على فهمه لا على ظاهره



3  
میرزا محمد علی  
میرزا محمد علی  
میرزا محمد علی

[illegible]

بنظر واد







وقوله مقبول لا انتصب على الحال للنظم وهو فاعل لا يكون مضافا الى الفاعل والشارح افا  
انه نصب على التتميم وهو مقبول لانه لا يندم في الاختلاف وانما النظم وفي اضافته اليه نفسا لمعنى اذا  
شبط انتفاع التتميم في اضافته قصدتها الى امر والغرض اضافته الى ما يتعلق به فاذا قلنا اختلاف  
المقبول الخفى فساد ولا يتبع ذلك اى لا بد لاستحسان الكلام وكونه مقبولا مع ان يكون منطوقا  
على ما لا جله لساق وان يكون له صاحب اعنى مكمل عتقا فالجملات الحسن من اذن متعلق بالابتداء  
اى من سماع ومخاطب وهذا من اطلاق البعض وازالة الكل جعله كانه الاذن كلمة ان المقصود  
منه السماع لا فتينات البلاغة لاجل انواعها وانما بينهما من قوامهم انتفى الرجل في حديثه في خطبه  
والاجابة بالافانين مصوغه مخلوقه ويجعله على سماعه صفة الاذن فما الاذن اى العائنه على  
والبيئية الكبرى لتلك الافتينات لا من اصحها اصحابا صحيحة جمع صياح وهو حرق الاذن هو فتح  
بدون الواو اى الاصححة لغير الافتينات مخلوقه وهذه الجملة صفة اصحها اشار بهذا الفاعل الى  
تعليل ايجابه اذراك حسن الكلام من سماع بلغ اى لا بد من مخاطب بلغ لانه ليس الاية العظمى لحسن  
الكلام الا من اقام قد جيب عنهم ما اوفى للبلاغ واعلى دونهم ابواب ففتح للفضيلة اذ اجمع ما  
في حيزه من الجواب وصف ثان ببيت غير فارق الاصححة وكلام فاعل اتصل بذويها باصحاب  
الاصححة والباء صلة اتصل لا ترى انت خطاب صفة كلام به الكلام التام للبداهة الدار الثماني  
المرتفع الثمن من قولهم شئ ثمين مرتفع ثمنه نسخة اى الكلام جواب اذا وهو قول صورة  
الى ما هو شئونها منها لاجلهم سمي مصدر بوقته صفة نسخة اى يعلو الكلام فحة للشجلب  
الخرزة الساقطة من الاعتناء وجملة فاعل المسخ اى اذا سمعوا كلاما اشترى اى بدله الى التبدل  
ولا ينظر بدله الدار المرتفع الثمن لحسنه وارتفاعه يعنى لاجلهم جهلهم تغير يعلو ذلك الكلام فحة  
الخرزة ولا يفرقا اى والمعنى من المعاني وهو كالدليل على ما ذكره وما هذه بما حجة وهى التى اذا فترت  
باسم نكرة ايهما ما وزادته شيئا عما متفاوت القدر مخلوق المرتبة فمفعول ثان للتجديد حجة  
الارتفاع والخطا تميز من اضافته التفاوت الى القدر وهو من باب اللق من العلم فى نوعنا  
هذا اى من علماء المعاني والبيان وبين الجملة جمع الجاهل كفاستق وفستق وهو التشاير كارتفاع  
عند العلماء والخطا ط عند الجاهلين كما قدم رحمه الله ان الطلب والخير يدرك كل منهما مقام اخر  
شعر فى بيان ما تحسن ذلك فقال والمهمات اى الوجوه المحسنة لاستعمال الخير موضع الطلب  
تكثر ومنه مستقر يرجع الى الجهات تارة اى مرة وموظف قد علم على مظهره تكون الجهة المحسنة  
قصد التفاضل على وزن التفعّل من الفاعل ونقال تفاؤل وتفاؤل على مثال تفاعل وهو ان سماع  
الكلمة الطيبة يندم من هما ومثل ان يكون الرجل من مضاعف اخى بقول يا سالم او يكون طالبا  
فسمع اخى يقول يا واحد ومن الحديث انه كان يحب الفأل ويكره الطيرة وفيه احسن الطيرة  
الفأل بالوقوف معلق بالتفاضل اى بلغة يندم عن الوقوع وهو الذى كما اذا قيل لك فى قيام  
الدعاء وذلك يكون على صفة الاصل عاذا الى اخى مثال استعمال الخير موضع الطلب اعنى اعيانه  
والعصم ووقف ليقابل على بنائه للمفعول علمه لما ذكر من استعمال موضع الطلب بلفظ اللطف  
فى معنى الوقوع بقوله ليتفاؤل على عتدها احصاء الفاظ التى ابادها الدعاء وعلى معنى لحدوث  
ومر حال من لفظ اللطف والفاعل لتفاؤل اى لتفاؤل بلفظ المضى معينا على عتدها من الامور

لهم مع

متعلق بالعدائ كانه من المعاني الواقعة التى اذا اريد التعبير عنها حقه لحق تلك الامور  
عنها بافعال ماضية لغرضها كانه حاصله فى الخارج ومنه قول الداعى غفر الله لك وغفر الله  
جعلت للغفرة لقوة الرجاء كما كانت وجدت وانه وان التفاضل نوع من البلاغة مستحسن  
الاعتبار لم اخذ يستعين على ما ذكره باعتبار اهل الصناعة فقال وقيل لى اذا احسن عند البلاغة  
اهتبار معنى ما بعد ما نحن فيه كآباء الكتاب كاستنار الكتبة والمترسلين عن استنار  
الحياسة فى الدعاء للتحذيرات المستورات من النساء واحدها تحذرة من الخذلان السحر  
لاشتمالها على حروف الحذف الخفيف الحذف دليل جمعه على احراج والاست المقصود من الستة  
الحذف او حلقه الدب وجمعه استناه ووجه كونه بعد مما ذكر واضح فانه خروج من صيغة  
الطلب الى الخبر وهو مستفيض فى كل كلام وهذا المنع عن استعمال كلمة مفعول شمله  
على حروف هجى من كلمتين مستهجن معناه وهو ما بعد ما بعد اى بعد عما  
ذكرنا من بئس كآباء اهل الظرف اى الكياسة من قولهم طرف الرجل بالضم طرفه فهو  
ظريف وانما كان بعد ما بعد لانه انتقال من المسمى الى اسمه اذ استمرى الحرته دون غير هاجن  
اللغات ثم من اسمه الى اسم اخذ اشتماله على حروفه ثم منه الى حسمه الذى هو مستنكره  
مطلقا بل حسب زيان دون زمان او مكان دون مكان وكجلة الشئ عظم يقال جلت عى  
عنى فمناطتك بالقدرة الذى هو التفاؤل جواب اذا احسن وهل خلع هارون يعنى  
الرشيد على كاتبه متعلق بخلع لاسال حين سأل كاتبه فقال الكاتب فى الجواب لا  
وايدانه بادخال الواو من الجواب والدعاء له كمالا تشببه بالدعاء عليه ويدفع ايهما غنى  
المقصود من لا ايدانه بطرح الواو وهذه الواو اتيان الله او عاطفة على تقديره حسب  
السؤال او الحال وقد يتقدرة الا لانه اى ما خلع الا لانه هارون لم يسع من كاتبه ما  
عليه كلاما عليه الاغبياء اى تشبهه فى شئ منهم واحده غنى على فاعل من الواو وهو  
قليل الفطنة والنهم ونحو غنى واغبياء وفى كلامهم الاغبياء اكثر من الغبياء او غنى  
هدون اى او خلع غيره من الملوك حيث خرج الناحية لمطالعته عمارات الناحية  
وقد تراءت اى ظهرت له لعنى هارون فى طريقه شجر الواو والحال وهو من التراءى  
من الرونة وهو على وجود يقال تراءى الى الشئ اى ظهر لى حتى رآته ومنه  
ما نحن فيه وتراءى المقوم اذا رآى بعضهم بعضا قال تعالى فلا تراءى الجحان  
وتراءى القوم الهلال اذا رآوه باجمعهم ومن هذا قوله عليه السلام ان اهل الجنة  
لشراؤى اهل عليين كما تروون الكوكب الددى فى افق السماء وان اياكم وعمر  
منهم فسأل اى غنى هارون عنها عن الشجرة وكانت يصحبه وكانت شجرة الخلاف  
فقال الكاتب شجرة الوفاق اى هى تتفادى عن لفظ الخلاف اى تتفادى عنه  
فقال تفادى منه تمامه عن الابتداء وانما استعماله المصنف رحمه الله يعنى  
نظرا الى البعد والمجاورة والغابت اللات للتسبيب لان التراءى سبب للسؤال  
والسؤال سبب الجواب والجواب سبب الخلعة اى تراءى ذلك على البقاء للمفعول معنى  
الظن ومعنى الهمز لا انكار وذلك مفعول اول واغنى ما نحن فيه الداعى الى تظن

مع



وضع الوفاق موضع الخلاف ليس للتنازل أو هل حين غضب الداعي بالذال الممثلة لملك  
أو لم يخلقه في مصر أي متاثر الضرب أم لا بدل من شاعره أو عطف بيان له  
حين انتزع ظن غضب أعظمه جواب هل هي شئ معني غير التفات لحتى قال الداعي  
لشاعره فتعبد لحياتك وهي سببية ولكن السماع وما وقع في بعض النسخ وذلك ومع  
وذكره من الكاتب بالمنازع صح بالقاء وهو جواب بشرط حذف وهل تسمية العرب ليست  
تسميتهم الغلاة وهي البديهة من باد هلك الخاخرة الآمن باب التفات لوالعارة  
سروى بالواو الاستينافية أو الحالية أي ما تسميتهم كذا كذا الآمن التفات لوالحال أنها  
المخجاة وبالواو التعليلية أي ليست تسميتهم تلك الآمن باب التفات لوالعارة للمخجاة  
الآخر أعلم إن ابن الأعرابي قال سميت الغلاة مفان لأنها مملكة من قوز أي هلك  
وقال الأصمعي سميت بذلك تفوقها بالسلامة والفوز يقول منها فان يفوز وقال حارث  
قال طوبى لمن فاز بالشباب وفاز من العقاب أي ظفر ونجا وهو عفا عن الحذاب  
أي عجا منه وفق ذلك الرجل مات فصا حفاة مابين الدنيا والآخرة من البرزخ المحدث  
أولاد المفان صارت اسمًا للمملكة وأخذ منها قوز يعني هلك وتارة انعطفت على تارة  
أي مرة أخرى تكون الجملة المحسنة استعمال الخبر موضع الطلب اظهار الحرص على  
بحرف الاستعلاء أي حصول ما مورد اخل تحت لفظ الخبر من المطلوب ويروي في نسخة  
والاول أوفق استعماله فيما سهر بكلمة استعماله وكانت من روي في نظره في قوله الطالب  
الغلاة للتعليل أي ذلك أن الطالب متى تبالغ حرصه أي بلغ غرضه من قولهم تبالغ فيه  
الحرص والحرص إذا تناهى فيما يطلب تعلقت بالحرص وهذا يدل على أن المصنف استعماله في  
بني أن ههنا يروي فيما رواه واحدة زعمنا انقشبت رب ههنا محلي على الكثرة وهو جواب  
متى أي متى تبالغ كثر الاستفاضة خزانة الخيال صورته أي صورة ما يطلب لكثرة تعليل  
استفاضة ما نأجي ما مصدرية أي لكثرة مناجاة به بما يطلب نفسه نفس الطالب فيجمل  
على ما يستمر فاعله والفاجواب بشرط مذكور أي إذا كان الأمر على ما ذكر فيجمل إليه أي الطالب  
قولهم خيل إليه أنه كذا على ما يستمر فاعله من الخيل والوهم ومنه قولهم فلان غضى على الخيل  
أي على ما خيلت أي شئت يعني عاثر من غير يقين وقال جاد الله خيل إليه أنه دابة  
فأدلهما ونسأله ونجبل إليه وأفعل ذلك على ما خيلت أي على ما أرتك نفسك وشئت و  
أو هجت غير الحاصل منقول أول الخيل أقسم مقام فاعله فرفع به وحاصلها ثان حتى هي  
التي تقع بعدها الخيل والجملة ههنا إذا لمع ما في حينه ومنها معنى السببية والغاية أي  
إذا حكم الحشر أي يصير هذه القضية بخلافه بخلاف حكم الطالب مما خيل إليه من كون غير  
الحاصل حاصلًا غلطه جواب إذا أي قال الطالب للحشر غلطت ونسبه إلى الغلط تارة و  
استخرج أي أخرج الطالب له أي حكم الحشر المخالف لحكم الطالب فمحملاً تارة أخرى وعليه  
وعلى ما ذكر من اظهار الحرص إلى آخره قول شيخ المعرة شعرا بى الغلاء للعرى ماسر  
البيت الأوكيف استثنانا قص من اعم الأحوال والواو للحال أي ما سرت في حال من الأحوال  
الآفي هذه الحال وحمل صفة لطيف ولهذا صرح بالابتداء به ويصح خبر وسرى مصلح

كالهوى

كالهوى ويترك في المصادر أن يجر على هذا البناء لانه من انية الجمع بدل على صحة ذلك  
أن بعض العرب توتت السرى والهدى على توتهم أنها جمع سريته وهديته يقال طالع  
السرى وطالت تكون مصدرًا وجمع سريته يقول سريته سريته كالخفة والخفة وهو  
السرى ليلًا وموضع صوب على الحال من يصحب ولما ما ظفر أي يصحب سائر من الليل  
قد أجت وتاوتها وموان تسير النهار اجمع وتنزل الليل على لشرى أي خلني ومو كما مح  
يقول الشاعر لكثرة ما تاجيت ما مصدرية أي لكثرة مناجاتي مساراتي مع نفسي بك  
تعلق بناجيت انتقشبت تصورت وثبتت في خزانة خيالي فلذلك أعطيتك أحسن بين  
يدى أي قد أجت مغلطًا ناسبًا للبصر إلى الخلط وهو حال من فاعله أعد بعلة الظلم الظلم  
حسن لم يدرك البصر ليلًا كما مح وأعطيتك خلني حين لم يتيسر ثبات لي تغليط البصر  
أي يدرك البصر بين يدي ثم أرا وهما ظفر زمان ومكان وتارة أخرى تكون الجملة المحسنة  
إيراد الخبر مورد الطلب القصد إلى الكناية وهي ترك التصريح بذكر الشئ إلى ذكر ما يلزم  
ليست من المذكور إلى المترك كما يقول العبد لمولاه حين حوّل المولى عنه عن عبده وجهه  
نظر المولى مكان أنظر أنه ليستتبع أريد أن ينظر فهو ترك التصريح بذكر المستتبع إلى ما ذكرنا  
تبعه وإذا منصوب بالقول وجهة حسنه حسن وضع الخبر موضع الطلب ههنا أتم  
نفس الكناية لا غير أنها أبلغ من التصريح وستعلم أن شاء الله تعالى أنها أبلغ أن شئت أي  
أن شئت أن تكون هي وجه الحسن فحسب وأتم الاحتراز عن صورة الأمر مراعاة  
للادب وإن يكن في الحقيقة إيراد بضرب دعا وادعاه أي وأما مجموع الأمرين الكناية  
والاحتراز عن صيغة الأمر وأما قال كذا وأما كذا العلم أن كل واحد من الأمرين يثبت  
به الحسن ومو ثابته لو انفرد كفى جملة الحسن على جماله وإن جعلت الأمرين معًا وجه  
الحسن فذلك وتارة لمحملاً مخاطب أي ومرة أخرى لتستعمل الخبر موضع الطلب لتخضع  
المخاطب على المذكور أي على المطلوب الذي أحتمله لفظ الخبر أبلغ تخضع بالطفن وجهه كذا  
مثل الذي حين سمعت من لا تحب أي نكره أن ينسب أي نسبته إلى الكذب مثل  
السلطان أو استاد أو الجيب وفي الجملة من لا تحب الخلف في أحوالهم ومن ينسب غير  
عائد على من يقول حال من مفعول سمعت ومو من أي سمعته فأن لا وقد مضى تحقيقه  
تذكر تاتين غداً مفعول القول مكان أنتى أو لا تاتين أي غداً لفظ النفي مكان  
لأن تاتى على النهي وجه كونه اللفظ من الأمر وأبلغ مو أنه إذا أمرك من مو في تلك المنة  
بالأتيان وخالفه أيلنه سئين أتم إذا خبر عن أتيانك والحال ما ذكر من كراهته أن ينسب  
إلى الكذب فتجد من نفسك باعثاً ومو صاعى الأتيان لتدفع عنه وصحة الكذب مكانه  
أمر مع المحرص على الاشتغال وتارة أخرى مناسبات أخى أي مشاكلات وجهات  
محسنة غير ما ذكر إيراد الخبر مورد الطلب فتأمل أي إذا كان الأمر كما ذكر فتأمل تلك  
المناسبات ففيها كثر لآت في تلك المناسبات كثر وذلك لشارحة إلى استفاء حصر المناسبات  
في المذكور من ذلك أن إخراج الأمر في صورة الخبر يأكيد للأمر واستيعابه بما يجب أن يتلقى  
بالمرادة إلى اشتغاله فكان المطلوب منه لتشتل الأمر وهو غير موجود فأنقذه إلى

في هذا الحكم



يتم تصحيح بانفسهم بلثة قرويه واصلا الكلام ولست ترص المطلقات فابرز في صورة الخبر لما ذكرنا  
ومنها في الدعاء اذ اخرج في صورة الخبر من الثقة بالاستجابة كما في وجدت الدرجة فهو خبر  
عنها وما من اية من اية القرآن واردة على هذا الاسلوب على طريقه ورود الامر في صورة الخبر  
لا امدارها من ذلك لانه على شئ من هذه النكت اى المناسبات التي ذكرت في البنية والبناء  
واذا اخذنا مثاق بني اسرائيل لا تعبدون في موضع التعبد اى موثقي موضع النهي دليل  
للعطف عليه وهو قوله وقولوا ولا تدعون عطف الطلب على الخبر وتصره ايضا قوله عبد  
وايتي لا تعبدوا مجدوا وواوجه حسنه موكونه المبلغ من صريح النهي لما فيه من حل الخاطي على  
المذكور المبلغ على الامناع الخلف في اخبار الله تعالى او لانه كانه شروع الى رايته فهو خبر  
واذا اخذنا مثاق لا تسفلون دماكم نفق وضع موضع التسفلوا اى موضع النهي ووجه  
حسنه كما ذكر في الاية السابقة وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا اهل ذلكم على تجارة تجعلكم عذاب  
اليم قومون بالله ورسوله ويجاهدون في سبيل الله تومنون خبر في موضع الامر اسما  
ويجاهدوا ولذلك اجيب بيغفر محروما ولقراءه امنا ويجاهدوا على صفة الامر وانما هي  
بلفظ الخبر ليجزى اذ لا تعبدون فانظر اى تفكر وتأمل في هذه الايات الواردة على هذا  
المحتاج تنضح لك ما ذكرت او فانظر ما دال على من المناسبات المتلوة عليك وبر هذا  
القبيل اى ومن نوع اخرج الطلب في صورة الخبر لجهة من الجهات المذكورة قول كل من  
من البلاء في الدعاء رحمه الله على صفة الماضي او رحمه الله على بناء المضارع دون صيغة  
الامر كما اثر من الجهات المحسنة استعمال الخبر موضع الطلب شرع بقول في استعمال الطلب  
موضع الخبر ومن الجهات المحسنة لا يراد الطلب في مقام الخبر اظهار معنى الرضا لفظ معنى  
زائد يوقع الباء متعلق بالرضا واطهارا مفعول مطلق والى متعلق بمحذوف صفة للاظهار  
وكان صفة لدرجة المعنى اظهار الرضا بوقوع الدخول تحت لفظ الطلب اى اظهار الرضا  
فما اشمل عليه لفظ الامر اظهارا منتهيا الى درجة كانت المرصى مطلوب الامر قال كثير  
بتشديد الباء المكسورة بعد التاء المثلثة المفتوحة والكاف للضمة تصغير كثير اسبغينا  
او احسنى الملوكة تمامه لدينا ولا مقلية ان تغلب وقبله ههنا غير داء في خبر  
لعله من اعراضنا استحكمت ترك الاخبار عن حاله من الرضا بايت ما فعلت فوجه من  
الاساءة والاحسان وان كان ظاهرا من المقام يقتضي الاخبار بان يقول انا را ضون بما اخترت  
في شأننا الى الامر وذكر كثير لفظ الامر بالاساءة في اسبغى ثم عطف كثير عليه الامر بالاساءة  
بلفظ او الذي للخبر و/ا بالحة لا التشكك الامر بصد الاساءة في او احسنى بنية المنيه  
بذلك العطف بلفظ او بالحة على ان هو مخففه اى على ان الشأن ليس اذ باله اى باب  
المانع عن الترك اى ترك ما دخل تحت الامر لكن المراد بالامر هو بالحة التي اثننا في خبر  
الخاطي من ان يفعل وعشيل وان لا يفعل وعشع فاعلا حال من فاعل ذلك كلاما في الاساءة  
والعطف باو الامر بصد الاساءة لتوحي لطلب اظهار مزيد الرضا اى رضا الشاكر بايت ما  
اختارت اى ايت امر اختارت عزة في حقه اى كثير من الاساءة والاحسان بيان واختار  
قيس كان لثبير في مربي وحوله جماعة وقد مرت عزة مع زوجها عليه فقال لها زوجها

فلا

قول له شيئا يعصب قتالت لا تفعل فانه رعا سلكس الامر فقال ابد من ذلك فتكلمت بكلمة  
عوزا فاجابها بملء الايات يقول لختيرت رفعة من بينك عندي وغائت عندي محقق  
لك وجرت بيني باسائك اى واحسانك الي وانظر هل يختلف حالى معك في حالتي اساءة  
والاحسان او توحي معطوف على توحي اى فاعلا كل ذلك لتوحي اظهار مزيد الرضا او فاعلا  
كل ذلك لتوحي اظهار نفق ان تفاوت جوابه اى جواب من اخرج الخبر مخرج الامر فانه  
سبب تفاوت الفعل المشتمل عليه لفظ الامر وقفا وعدم وقوع اى من جهة الحصول  
والاحصول لتمييز عن المصاف الى الخبر كما تقول صم او لا تصم فاقى لا انك الصيام حقه  
ان يقال اى لا انك الصيام محتم او لم تصم ثم حال من تقول اى تقول موهوب من فاعلا  
الذي في خاطبه انك تطلب منه ان تصوم وتنظر اى وان تنظر في حاله او لا يصوم وتظر  
في حاله فخذ له لالة الاقل عليه لتبين شيئا لك على الصيام صام مو او لم يصم والصبر في  
ويصوم ونظر او لا يصوم لمن في خاطبه وعليه وعلى توحي اظهار نفق ان تفاوت الجواب  
موله تعالى استغفر/آيه هو امر من يعنى العبد ومعناه ان يغفر الله لهم استغفرت  
او لم تستغفر لهم اى استغفر لهم او لا تستغفر وانظر في الحالين تجد تبيها وتفاوتا بين  
حال الاستغفار وتركه سال عبد الله بن عبد الله بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكان رجلا صالحا ان تستغفر لبيته في مرضه ففعل فترلت سوار عليهم استغفر لهم  
او لم تستغفر لهم والسبعون جاز مجرى المثل في كلامهم للتكثير قال علق رضى الله عنه  
لا صحت العاص وابن العاصي سبعين الف عاقدا للنواصي اى لا عطين الصبح وكل  
قوله انفقوا طوعا وكرها امر معناه الخبر اى لن تنفق طوعا او كرها في سبيل الله  
وجه البر قال صاحب الكشف اى انفقوا وانظروا هل يتقبل طوعا وكرها معناه  
طاعتين من غير الزام من الله ورسوله او طاعتين من غير الزام الكراهة منهم من انفق فكان  
الزامهم الاتفاق شاقا عليهم كالآراء او طاعتين من غير الزام الكراهة منهم من انفق فكان  
اهل الاتفاق كانوا يحملون على الاتفاق لما يرون من المصلحة فيه او مكرهين من جهتهم  
من جهة رؤسائهم روى ابينا تزلت في الجدين قيس حين تخلف عن غزوة تبوك وقال  
لرسول الله هذا مالي اعيشك به فاشركني وما شاكك صح بالورد دون او ذلك اى المذكور  
في لطائف العتبات وهو وجه المشاهدة اى اعتبارات المحوذة لا يراد الطلب موضع الخبر  
والامر في باب التعجب من غير الزام يزيد على قول من يقول انه معنى الخبر يعنى اصله  
الكرم زيد موقوف سبويه اخرا حال من المستتر في يقول ههنا من منعول اخرا اى من  
الكرم الماضي في الخبر من قبيل دى كذا اى من صيرة الشئ ذاك اى صار ذا كرم كما غده  
البعير اى صار ذلغة جاعلا حال ايضا منه مترادفه او من فاعل اخذ من داخله الباء  
ذاته منعولا جعل مثلها مثل الباء من كفى بالله اى في الفاعل مخرط من هذا السلك خبر  
والامر اى من دبر في باب الاخبار على لفظ الامر معناه الخبر وهو مثال لما قد مر  
مقام الخبر دون بيان الجهة المحوذة والمحسنة واعلم ان المشهور من قول الخبر في فيه  
مو لا يطان على لفظ الامر معناه الخبر فان الاصل الكرم زيد على صيغة الماضي اخرج







[illegible]



